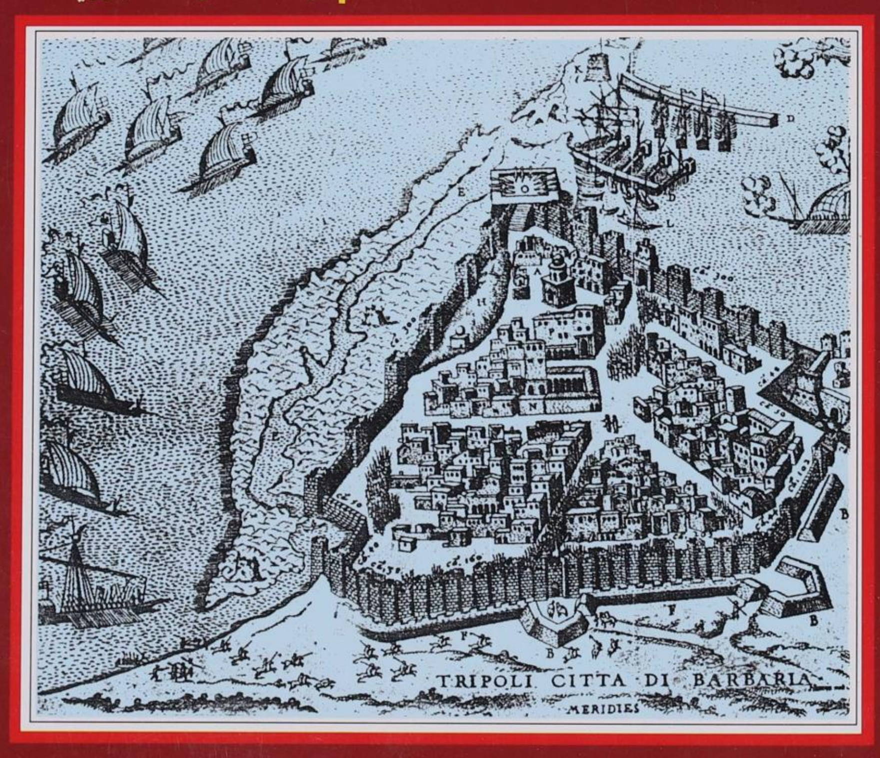
سلسلة
الكتب
المترجمة

9

طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر

تأليف: جورجو كابوفين

نقله إلى العربية:
عبد السلام مصطفى باش امام
راجعه: عمر محمد الباروني



■ منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ■

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي
سلسلة الكتب المترجمة

رقم الايداع 458 / 88 دار الكتب.

1st Edition, April 1988

طرابلس والبندقية
في القرن الثامن عشر

تأليف
جورجو كابوفين

ترجمة
عبد السلام مصطفى باش امام

مراجعة
عمر محمد الباروني

■ منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ■

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (105)

سورة التوبة



المحتويات

تقديم 7

المراجع 13

الفصل الأول: العلاقات بين طرابلس والبندقية من القرن السابع عشر الى سنة 1750 31

الفصل الثاني: العلاقات بين طرابلس والبندقية من سنة 1750 إلى سنة 1765 53

الفصل الثالث: حملة سنة 1766 77

الفصل الرابع: من الحرب التي قادها ناني الى أيام تشيقوفتش نائب القنصل (1766-1773) 101

الفصل الخامس: الأيام الأخيرة لقنصلية باللوفتش (1773-1777) 133

الفصل السادس: حملة أنجلو إيمو 1778 155

الفصل السابع: العلاقات بين البندقية وطرابلس من 1778 إلى 1785 171

الفصل الثامن: شخصية وخلق الوزير الطرابلسي حاجي عبد الرحمن آغا 201

الفصل التاسع: الفترة الأخيرة من العلاقات بين طرابلس والبندقية (1786-1796) 219

الوثائق 253

الصور 357

تقديم

لم تكن العلاقات بين طرابلس والبندقية خلال القرن الثامن عشر موضوع دراسة خاصة إلى الآن، حيث لم يقم احد بالتفرغ إلى هذا الموضوع إذا ما استثنينا بعض المقالات التي كتبها فرانشيسكو كوروه (F. Coro) وقد نشرت هذه المقالات بمجلة «المستعمرات الايطالية Colonie Italiane»، ثم الكتيب الذي اعده فيليبّو ناني موتشينيقو[1] (F. Nani Mocenigo) بشأن الحملة التي وجهت إلى طرابلس سنة 1766.

ويبدو ان هذا الاهمال غريب، فقد صدرت منذ الغزو الإيطالي لطرابلس كتب قيمة جدا، إلا أن المؤلفين فيما يخص البندقية لم ينقلوا من مصادر أصلية بل استعانوا في الغالب بمصادر أجنبية[2]، أو كما فعل برنيا في تاريخه الخاص بطرابلس، فقد اعتمد على وثائق مثل الكتاب القديم لإرسالية الفرنشيسكان الذي لا يتعرض للاحداث السياسية إلا لماما. وكان ينبغي أن يشعر بهذا الاغفال، ومنذ أواخر القرن الماضي قدم فنشينزو ماركيزي V. Marchesi إلى الطباعة مجلدين عن العلاقات بين جمهورية البندقية وايالتي تونس والمغرب خلال القرن الثامن عشر[3] معتمداً فقط على الوثائق المتوفرة بمحفوظات «اخوة البندقية Fratelli di Venezia».

وكان طوسكي Toschi قد نوه في كتابه «المصادر غير المنشورة لتاريخ طرابلس الغرب» بأهمية محفوظات البندقية بالنسبة لتاريخ طرابلس، وأشار إلى ضرورة اجراء بحث تحليلي على نسق ما قام به هو بشأن محفوظات طرابلس وباريس ولندن وسواها من دور المحفوظات الأقل

---

(1) انظر الفصل الخاص بالمصادر (بيلوقرافيا).

(2) نقل ميكاكي ـ على سبيل المثال ـ ما يختص بكتابه «طرابلس والقره مانيلون» الكثير عن مراسلات قناصل فرنسا وانجلترا والدانمرك بطرابلس.

(3) يتبين من مقدمة كتاب «العلاقات بين تونس والبندقية» انه كان في نية مركيزي ان ينشر كتباً أخرى عن طرابلس والجزائر والمغرب، إلا انه لم يقم بنشر إلا ما يخص العلاقات ما بين المغرب والبندقية في القرن الثامن عشر.

شأنا، والفصل الذي خُصص في هذا الكتاب لمصادر البندقية حول تاريخ طرابلس يستهدف بالذات استكمال العمل الذي قام به طوسكي.

وما هي نتائج أبحاثي؟ فإذا ما أرجعتها إلى عدد الوثائق التي عثرت عليها فيمكنني دون ريب أن أقول إنها رائعة، ولكن قيمتها يجب أن تتبين من أهميتها التاريخية أكثر من أن تحدد بعدد الوثائق.

و إذا ما قدرنا أن الأهمية التاريخية لا تعطى إلا لتلك الوثائق التي تصف احداثا ذات فائدة سياسية، وتنير فترات مظلمة، وتبسط تطور الاحداث المتعاقبة ذات الرجع العالمي لكان لابحاثي هذه أهمية نسبية، إذ يمكن ان تكون مرآة لأحوال جمهورية البندقية في القرن الثامن عشر، وهي أوضاع واضحة جدا في سجل التاريخ ووصف لأحداث بكاملها أو ما يقرب من ذلك من الدرجة الثانية.

وحتى الحملة التي قادها جاكومو ناني (G. NANI) التي تشكل قمة أحداث القرن كله تصبح شيئا تافهاً[1]. و إذا ما حققت اهدافها فذلك لا يعود إلى حقيقة قوتها بقدر ما يعود إلى لعبة ظروف جعلتها تظهر أقوى عدة وأكثر رجالاً من واقعها. وهذا ما يمكن ان يقال عن الأمور الأخرى، ويمكن اعتبار بعضها من الاخبار اليومية أكثر منها حقائق تاريخية.

وبعد كل ما تقدم، يمكننا أن نتساءل عما إذا كان جمع وبحث تلك الوثائق يعد مفيداً ويستحق النشر.

ويؤيدني في هذا الاتجاه عدد كبير من المؤلفين منهم: (فيرود Feraud، ميكاكي Micacchi، برنيا Bergna) قصراً على اهمهم، فقد ذكروا مثل هذه الوقائع واحرزوا رضا مؤرخين لامعين ومعاهد هامة.

ويقول اغوستين برنار Augustin Bernard في مقدمته لكتاب «الحوليات الطرابلسية» الذي كتبه (فيرود Feraud):

«إن تاريخ الايالات الأفريقية بالغ في الزخرف والرومانسية، وهو مجموعة من المآسي تتخللها مشاهد مثيرة للضحك واننا لنجد فيه عند كل خطوة مواضيع مأساوية أو أوبرية. والاحداث المتتابعة مثل كثبان الرمال في الصحراء أو كأمواج البحر ليس لها اهمية ولا معنى للتاريخ العام، فلا وجود لنظم تنمو وتتطور سوى طموح ومنافسات وطمع».

وبصرف النظر عن عملي هذا فضلاً عن تاريخ الايالة وخاصة علاقاتها بالبندقية فيخيل إلي

(1) التقرير الفرنسي الذي حصلت عليه من محفوظات الشؤون الخارجية في باريس يضع هذا الحدث في حجم أكثر واقعية وبالتالي فهو يساعد على إعادة بناء هذا الواقع بشكل أكثر موضوعية، مع صرف النظر عما ورد به من تهكم وما لا يمكن تحاشيه من تحيز.

ان برنار يضع قيمة واهمية جميع الاعمال المماثلة في الموضع الصحيح عند اختتام مقدمته، فقد قال:

«وتستحق العجائب السياسية هذه ان تكون موضوع درس، ومن الواجب ان نعلم وان نتذكر الظروف الرهيبة حقا التي كانت تعيش فيها بلدان شمال أفريقيا قبل ان تنتشلها الدول الأوروبية من شقاء وقنوط، وقد تعود فتتردى من جديد في تلك الاوضاع إذا ما افلتت من الوصاية النافعة لسوء الحظ والتي ستظل ضرورية لفترة طويلة».

ويبدو لي كذلك ان مما يزيد في القيمة الذاتية للوثائق مساهمة احد العوامل الذي اصفه بانه من طبيعة فنية ـ ادبية.

وقد امتازت البندقية منذ القدم بما لممثليها من قيمة وذكاء حتى كتب شيبيوني أميراتو Scipione Ammirato عند نهاية سنة 1500 عبارته المشهورة: «إن سفراء البندقية، بالغ الحظ، يكتبون عن الاشخاص والأشياء في كل بلاد ما يبرهن انهم في كثير من الاحيان يعلمون عنها أكثر من سكانها أنفسهم».

ويترك هذا الوضوح في الفكر والعمق في الادراك بصماته على الرسائل التي يبعث بها قناصل البندقية، وكثير منها بدون تردد اصفها بانها قمة في الاحساس السياسي ودقة الملاحظة ورفعة الأسلوب.

وتتبوأ تلك الفترة المضطربة من تاريخ طرابلس من سنة 1790 إلى 1796 وما تخللها من حروب داخلية وانقلابات ومذابح مكانة بارزة فيما يرويه قناصل البندقية باسلوب ينبض بالحياة والألوان الزاهية حافظ على وقائع صادقة عاشها فعلاً من قدّم وصفاً لها.

إن الاهتمام اليقظ للبندقية والمداولات السرية والحكمة والانتباه السياسي للقائمين بشؤونها بقيت كلها حية حتى آخر أيام الجمهورية، وتتجسّد في رسائل مجلس الشيوخ إلى القناصل وفي رسائل حكماء التجارة الخمسة وفي تلك التقارير البليغة التي يبعث بها إلى مجلس الشيوخ القادة البحريون[1] Capitani da mare وسادة السفن من امثال انجلو إيمو A. Emo وجاكومو ناني وكوندولمير Condulmer في اثناء حملاتهم.

وأقول مرة أخرى انها وقائع محدودة تتعلق بجوانب خاصة جدا من تاريخ كل من البندقية وطرابلس، ولكن ما أكثر ما تنبىء به من حكمة وذكاء لدى رجال البندقية القديمة. لقد حدث للبندقية في دورتها التاريخية ما يحدث عادة في حياة أي إنسان. في القرون الأولى، وهي واثقة من قواها، جازفت وقاتلت مثلما تقاتل الشعوب الفتية، واستبسلت في حملات فيها

(1) هذه هي بعض الالقاب الخاصة بالمناصب البحرية الهامة في جمهورية البندقية إذ ذاك ـ المعرب.

نفحات من الاسطورة والخرافة وهي واثقة من عنف اندفاع رجالاتها أكثر من نباهة قادتها.
وفي الايام الاخيرة، مثلها مثل العجوز، لا تنقصها الخبرة أو الحكمة ولكنها تفتقر إلى القوة والحزم واندفاع الشباب وتتحصن في عالم مكتسباتها وغدت عقليتها مع الاسف متخلفة وما كانت تشعر ان العالم حولها في تجدد مستمر وكانت عاجزة عن استيعاب التيارات الجديدة الواردة من الخارج وأضحت ترى ثمار انتصاراتها خلال القرون تتساقط واحدة تلو الأخرى.
ولم تعدم البندقية ـ حقا ـ النفوس الخيرة التي تنذر الناس بين فترة وأخرى، مثل انجلو إيمو الذي كان يريد الاستمرار في القتال حتى النهاية ضد تونس إلاّ ان مجلس الشيوخ توخى من الحيطة اقصاها ولم يعد يجرأ على شيء. إنه الجهاز الذي يجب ان يجدد، فقد كان يحس بقرب وقوع الكارثة. وكان دوج[1] DOGE البندقية ما قبل الاخير باولو رينيير P. Renier يقول: «لا نملك قوات برية أو بحرية وليس لنا معاهدات تحمينا اننا نعيش على الصدفة عرضيا ولا نحمل سوى فكرة النظر في عواقب الجمهورية»[2]. وبالطبع فإن العلاقات بين البندقية وطرابلس طبعت بهذا الحذر وهذا الذكاء السياسي المفرط، وقد كانوا قبل اتخاذ أي قرار يزنونه بكل دقة وبطء. يدعو إلى اليأس مثلما كان يحدث في العهد الوسيط كما ذكره آبيلارد[3] في كتابه «Sic et non» والاصوات المؤيدة والمعارضة حتى بالنسبة لأصغر الامور اما وأن البندقية تمكنت خلال الأيام الأخيرة من الابقاء على حسن سمعتها ونفوذها برغم سياستها الاستسلامية فقد كان ذلك نتيجة العمل الحصيف الذي قام به ممثلوها السياسيون. لقد عرف هؤلاء كيف يكسبون نفوذا يساوي أو يفوق نفوذ غيرهم من ممثلي الدول الكبيرة، وقد يعزى هذا الأمر إلى ما كان للبندقية، ذات التقاليد العريقة، من أثر على سائر المدن المطلة على البحر الأبيض المتوسط.
وإذا مرت التجارة بين طرابلس والبندقية بصعوبة في القرن السابع عشر فقد اعتراها الشلل أو ما يقرب منه في النصف الأول من القرن الثامن عشر وتضاعف نشاطها في العشرات من السنوات الأخيرة من عمر الجمهورية وقد بلغت التجارة أرقاماً لم يسبق أن وصلت إليها، برغم ما كان يمارسه الطرابلسيون من قرصنة تساندهم عليها سلطة الباب العالي ولو انها اسمية، وعلاقات البندقية بطرابلس لم تعد إلى حالتها الطبيعية فحسب بل ابدت قابلية للتحسن وسارت في درب التقدم المستمر ويعود هذا كله فقط وبالذات إلى تلك العوامل من الحذق

(1) دوج: لقب رئيس حكماء (أي رئيس الدولة) جمهورية البندقية والكلمة من أصل لاتيني DUX.
(1) انظر كتاب «باتيستيلاً، جمهورية البندقية في احد عشر قرناً من تاريخها ـ صحيفة 809
(3) ابيلار هو بيتر ابيلارد Peter Abelard (1070-1142) فيلسوف ولاهوتي فرنسي خلف مجموعة من الكتب منها الكتاب «Sic et no» المراجع.

الدبلوماسي واليقظة السياسية والايحائية التي سبقت الإشارة إليها.
أما آخر معجزات البندقية فهي استعادة انتظام المبادلات والتجارة مع طرابلس وفرض علاقات عادية لم تكن قائمة من قبل و إنشاء قنصليات وعقد معاهدات مع العمل على تنفيذ بنودها والتمسك بالحقوق المنبثقة عنها بواسطة حملات كانت في الواقع مجردة من أية قوة عسكرية مؤثرة، واستمر الحال كذلك إلى زمن متأخر (الحملة التي قادها كندو لمير سنة 1795) واصيبت بالانحلال البطيء العام بكامل الجهاز السياسي، هذا ما عرفت البندقية ان تفعله وهذا ما سيبرز امام العينين من كامل عملي هذا.
لقد كتب باولو طوسكي في الفصل الأول من كتابه الذي سبق ذكره: «و إذا ما أنشأت ايطاليا في الماضي هيئة للكتاب الايطاليين فعلى إيطاليا الجديدة الامبريالية ان تبدأ جمعها للمخطوطات ويمكن ان تضم تحت اسم Rerum Libicarum Scriptores.
وأخيراً يطيب لي أن أساهم بجهودي المتواضعة في هذه السلسلة التاريخية الآخذة في الاثراء باستمرار.

جورجيو كابوفين

المراجع

المراجع حول العلاقات بين طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر هي بدون شك واسعة جداً إذا لم تكن بالغة من حيث أهمية الدراسات، إذ أن كثيراً من الكتاب ركضوا وراء بحوث خاصة أكثر مما انجذبوا إلى المظهر العام للمشكلة (وقد عولج جزئيا في أعمال كل من برنيا وميكاكّي) وتفتت نتائج اعمالهم في مقالات بمجلات وجرائد مما يعسر العثور عليها أحيانا. ونذكر فيما يلي عينة من هذه المراجع التي تعود إلى القرن السابع عشر ولا سيما ما يخص منها العلاقات بين ايالة طرابلس والبندقية.

وتنقسم هذه المراجع إلى قسمين:

(أ) عامة* ـ (المراجع، الموسوعات، التاريخ العام).

(ب) خاصة.*

مصادر لم تنشر

من البندقية تختص بتاريخ طرابلس

في 10 من ديسمبر 1934 بعد أن أشار ايطالو بالبو حاكم ليبيا آنذاك في مقدمة لكتاب طوسكي «مصادر لم تنشر من تاريخ طرابلس» إلى انه لا يتوفر حتى الآن بايطاليا «تاريخ جيد خاص بليبيا» بل توجد دراسات مجزأة لا رابط بينها، وبعد أن أشار إلى مجموعة الأعمال التي شجع عليها سلفه، كتب:

«من خلال الاحداث التاريخية، بداية بعهد روما إلى القرون الوسطى وحتى عصرنا الحديث هذا، تبرز حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها: وهي اثر ايطاليا الحضاري المطَّرد على

---

*لا فائدة في ترجمتها وستذكر بنصها في آخر الكتاب ـ المعرب.

طرابلس عبر القرون»[1].

وحتى نتمكن من التقدير الكامل لقيمة هذا الأثر الحضاري لوطننا لا يمكننا بطبيعة الحال أن نحيد عن دراسة العلاقات التي جرت بين البندقية وايالة طرابلس، وهي العلاقات التي عرفت البندقية في ظلها أن تحافظ طيلة قرون على نفوذ ايطاليا قويا، وتأتي بوثبة جديدة من العيش الحضاري. لقد عرفت، إلى آخر السنين، كيف تفرض احترام المعاهدات وتحافظ بين تلك الشعوب على فكرة تفوق الشعب اللاتيني.[2]

ويعالج طوسكي في عمله، بطريقة متفرقة، المصادر المتوفرة في محفوظات طرابلس وباريس ولندن، ويصف المواد المتوفرة بمحفوظات البندقية «انها ذات اهمية استثنائية» ويضعها بين المصادر التي لم تنشر ولم تكتشف من قبل. وقد كتب يقول: «والبندقية تأتي في الصف الأول إذ كانت علاقاتها مع طرابلس على مر القرون من الدوام والأهمية بحيث لا يمكن إلاّ ان يوجد بمحفوظاتها تراث تاريخي ضخم».

ومن الملاحظات التي اقتبسها من كتاب «تودوريني وتشيكتي» قال: «لا أدري إذا كانت المحفوظات الملكية العامة بالبندقية (فاراتوفيتش 1873) كافية لاستيعاب الموضوع، بل يفهم منها أن هناك موادَّ أخرى غيرها تختفي تحت غيرها من العناوين».

وكان هذا ما جعلني أقرر على أمل أن أفيد الدارسين، فحص فهارس محفوظات الرهبان ومتحف كورير Correr بالبندقية حتى أدون ما يتعلق ـ بصفة مباشرة أو غير مباشرة ـ بتاريخ طرابلس.

ولم يكن أي ديوان من دواوين البندقية منعزلا عن سياستها الخارجية، في الواقع إذا كانت تقارير السفراء والقناصل والرسائل يمكن اعتبارها مصادر رئيسة للبحث التاريخي، فليست اقل شأنا تلك التقارير والمراسلات الخاصة بمجلس العشرة المشرفين على شؤون البحر وربابنة السفن والمشرفين على التسليح، علاوة على تلك الدواوين التي يبدو ان لا صلة لها بالموضوع أو ان الصلة تقتصر على الشؤون البحرية، مثل ديوان الصراف الحكيم.

على ان البحث لم يكن في كل الأوقات مسعفاً كما أن النتيجة ليست بالضرورة دائماً سارة. إن شبكة المعلومات الواسعة، حول شؤون الباب العالي وألبانيا وجزر الشرق، وجب أن تنضم إلى الوثائق المتعلقة بطرابلس، فقط سلسلة من المراسلات الخاصة بهذه الاماكن. وتكتسي

---

(1) بالبو هو الوالي العام الفاشيستي على ليبيا ـ والادعاء زائف بكل تأكيد.

(2) من الواضح ان الكاتب فاشي مؤمن بتفوق عرق على آخر، اما ان نفوذ ايطاليا كان قويا على طرابلس، استطاعت البندقية ان تحافظ عليه فيكذبه هذا الكتاب نفسه وما خضوعها للإتاوة السنوية تدفع عن يد صاغرة إلا دليل على وجود غريم في هذه الشواطىء لا يقل عنها حضارة وقوة.

باهمية خاصة تلك الوثائق المتعلقة بالعلاقات بين طرابلس واستانبول إذ يمكن ان نؤكد انه خلال القرون الاخيرة وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم تتفاوض البندقية ابداً مع الايالات الافريقية مباشرة بل كانت الاتصالات دائما بواسطة السفير المقيم لدى الباب العالي العثماني.

وبالطبع فإن بحثا آخر أكثر دقة يمكن ان يكشف عن دلائل أخرى على وجود وثائق هامة: وتعد محفوظات البندقية من حيث الأهمية الأولى من نوعها في العالم اجمع، فهي معين حقيقي يتيح لك التنقيب والعثور على بغيتك دون ان يستنفد بكل تأكيد.

محفوظات سفارة البندقية باستانبول

(الفهرس رقم 29 ـ المجموعة الثانية)

1679 - 1681 (السفير بييترو تشيفران)

رسالة من اندريا نافاجيرو دا سودا إلى السفير بتاريخ 16 مارس 1681 يذكّر فيها بالاتفاقات المعقودة بين الباب العالي والسفير ألفيسي مولين ويدعو الى احترام تلك الاتفاقات بحيث إذا ما اقتربت مراكب طرابلسية من ميناء خانيا (كريت) يجب ردها حتى بالمدافع إذا لزم الأمر (المظروف 119).

1723 - 1727 مشروع تسوية مع أهل طرابلس من أجل ضمان الملاحة لمراكب البندقية (المظروفان 16 و17).

1730 - 1734 حول ما حدث في خليج جيرا (؟) بين سفينتين للبندقية ومركبين لتونس، وفي تقرير السفير إلى الصدر الأعظم يقول ان هذه الواقعة ليست سوى نتيجة للقرصنة التي ترتكب منذ زمن بعيد ضد البنادقة من قبل جميع الايالات الافريقية. وكان انجلو ايمو سفيراً فوق العادة (المظاريف 68 - 69 - 70 - 71 - 72).

1742 - 1745 قائمة بالنفقات على ملاّحي احدى سفن البندقية التي غنمها الطرابلسيون (المظروفان 82 و83).

1745 - 1749 غنائم لرعايا طرابلس (المظروف 84).

1748 - 1751 بعثة الباب العالي إلى خانيا، دولشينيو* وطرابلس وغيرها (المظروف 87).

(*) جزيرة صغيرة تابعة لالبانيا وقد سماها الأتراك ألكون وسبق ان خضعت هذه الجزيرة للبنادقة وفي هذه الفترة من التاريخ هي من الممتلكات العثمانية في بحر الادرياتيك (المراجع).

23 من مايو 1761. خطاب أميرى (دوكالى) يبين الاضرار التي لحقت بالملاحة التجارية للبندقية في بحار سوريا ومصر، قام بها القراصنة الذين يعيثون فساداً في تلك البحار (المظروف 32).

1761 - 1764. فرمانات (مراسيم) لضمان ملاحة البنادقة من اعمال النهب التي يقوم بها القراصنة (المظروف رقم 93).

1764 - 1768. السفير (ج. أ. روزيني) يفيد الرايس أفندي بانه نال الترضية الكاملة بالاجراء الذي اتخذ بشأن الغنائم والاعمال السيئة الأخرى التي ارتكبت على المراكب التجارية التابعة للبندقية من قبل سكان من طرابلس (المظروف رقم 95).

1768 ـ 1771. خطابات من الدوج ومرفقات معها، وكثير منها مشفرة تتعلق بإعتداءات القراصنة وخاصة من الارناؤوط[1] وطرابلس، الأمر الذي أضر بتجارة البندقية في بحر الادرياتيك والبحر الابيض المتوسط (المظروفان 36 و37)[2]

الوثائق الدبلوماسية

(الفهرس 30 المجموعة الثانية)[3]

تحتوي المظاريف من رقم 19 وحتى 355 على اوراق اعتماد وشكاوى ومحررات أخرى ابتداء من سنة 1743 إلى 1797 وتتعلق بطرابلس بصفة خاصة: تركيا، 1764، الأول من يونية (بك طرابلس) اتفاق الملاّحات الذي ابرم بين ايالة طرابلس وجمهورية البندقية يوم 19 من اكتوبر 1763 والذي تم التصديق عليه في التاريخ المذكور اعلاه. (مع إضافة مواد الإتفاق.

335 تركيا، 1764، 1 من يولية (بك طرابلس)، اتفاق (باللغة العربية) بين جمهورية البندقية وبك طرابلس تلتزم الجمهورية بموجبه بان تدفع إلى طرابلس 20 ألف دوكات لاستلام رقيقها و350 دوكات أخرى سنويا:

336 تركيا 1764، نفس التاريخ السابق، اتفاق (باللغات التركية والعربية والايطالية) بين جمهورية البندقية وبك طرابلس بموجبه يتعهد البك بمعاقبة الارناؤوط والفارنيين[4]

---

(1) كما سبق أن ذكرت فإن دولشينيو هي جزيرة تابعة لألبانيا (بلاد الارناووط سابقا) وفي هذا الكتاب عربت دولشينيوتي بالأرناؤوط وهم الالبانيون اليوم.

(2) في خزانة المحفوظات هذه يوجد المظروف رقم 279 به صورة من معاهدة باسّا روفتش وفي المظروف رقم 304 توجد ثلاثة مجلدات تحتوي على التعليمات لصلح باسّا روفتشي.

(3) يحتوي هذا الفهرس على «أوراق دبلوماسية ارجعتها حكومة النمسا إلى إيطاليا سنة 1868.

(4) فالونيا من أرض ألبانيا.

والخانيين[5] وغيرهم من القراصنة الذين يرسون بسفنهم أو يلتجئون إلى طرابلس.

337 ـ سنة 1764 (1117هـ) بك طرابلس. محاولة ايالة طرابلس لانهاء الصلح مع جمهورية البندقية.

338 ـ تركيا، 1766، شهر مارس، (بك طرابلس) مكتوب من بك طرابلس إلى جمهورية البندقية بشأن شكوى من قراصنة البندقية (شهر شوال 1179).

339 ـ تركيا، 1765 - 1769 (طرابلس، المغرب، الجزائر، الخ) وثائق تبين منها منع سكان الايالات الافريقية من دخول خليج البندقية.

340، 1766 أغسطس (ربيع الأول 1180) صورة من ترجمة معاهدة الصلح التي عقدت في السنة والشهر المذكورين اعلاه بين جمهورية البندقية وبك طرابلس.

343، سنة 1770، 11 من يونية، (20 من شهر ربيع الأول سنة 1187) مكتوب من بك طرابلس إلى الدوج رداً على شكواه حول شحن الملح.

344، 1773 يولية (جمادي الاولى 1187 طرابلس) مكتوب من بك طرابلس خاص بقنصل عائد إلى البندقية.

345، 1773 (طرابلس) مكتوب من قنصل البندقية في طرابلس ج. باتّوريتش G. Batturich إلى دوج البندقية و إلى مجلس الشيوخ.

مكاتبات تم إلحاقها بمراسيم

مجلس الشيوخ (مجموعة العمداء)

(الفهرس 37، المجموعة الثانية):

10 من مايو 1749 ـ مكاتبة من جيرولاموكويريني G. Quirini محافظ عام البحار حول الدفاع عن الملاحة في الخليج (البندقية) ضد هجمات الايالات الأفريقية. (ملحق بالمرسوم المؤرخ في 1749/9/13، الملف 276).

مهام كلف بها العمداء واصحاب مناصب أخرى

(الفهرس رقم 40 ـ المجموعة الثانية):

الخليج ـ تفويض من لورنسو تشلسي L. Celsi وبييترو سانيتو P. Sanito الموفد إلى

---

(5) خانيا عاصمة جزيرة كريت.

جيوفانّي بمبو G. Bembo نائب قائد الخليج (11 من مايو 1762). (المظروف رقم 1 الوثيقة رقم 27)[1].

إيالة طرابلس ـ تفويض اعطى لقائد المراكب التجارية المتجهة إلى ايالة طرابلس (9 من يونية 1712) المظروف رقم 2 وثيقة رقم 63).

ـ تفويض الدوج ج كورنير إلى ف. كوريز المعين قائداً للاسطول زمن السلم بتاريخ 9 يونية 1712 (المظروف 2 وثيقة 63).

فهرس الوثائق الخاصة بأمين الخزانة

(الفهرس رقم 51 ـ المجموعة الثانية)

إيالة طرابلس (الصلح)

- حزمة من الاوراق غير المفيدة تتعلق بالمحافظة على السلم مع ايالات شمال أفريقيا.
- حسابات تثبت المبالغ التي تم انفاقها من أجل الصلح مع الايالات.
- مبلغ تم دفعه من قبل الخزانة العامة لاستيراد الملح من طرابلس إلى اراضي البندقية.
- ملخص الدفعات التي قامت بها خزانة محافظة الودائع في الايالات الأفريقية.
- خلاصة الأبواب التي تشكل المصاريف التي صادقها مجلس الحكماء الخمسة لصالح الايالات الافريقية.
- حصر للمصاريف المتكبدة من أجل الحفاظ على الصلح مع الايالات الافريقية.
- مذكرة بالانفاق الذي جرى تحمله في سبيل المحافظة على الصلح مع الايالات الأفريقية.
- مذكرة عن النقود التي خرجت من الايالات الأفريقية الأربع (مظروف 15).

التجارة 1755

ـ اعلان خاص بمرسى طرابلس (مظروف رقم 15)

الايالات الافريقية

- مذكرة بشأن معاهدة الصلح مع الايالات الأفريقية.
- موازنة المصاريف التي تحملها اسطول البندقية في الحملة على طرابلس سنة 1766.

(1) هذه المهمة تتعلق بايفاد المسمى بيترو سانيتو إلى طرابلس من اجل اطلاق سراح بعض الاسرى..

- موازنة أخرى مثل الواردة اعلاه لسنة 1767-1768 الحساب النقدي المخصص من خزانة دار الصناعة الملكية لتجهيز الاسطول.
- المبلغ المدفوع سنويا بموجب اتفاق الصلح.
- المبلغ المصروف للصلح مع الايالات الأفريقية.
- خلاصة المصروف المتحمل لتهدئة مطالب الايالات.
- حصر مصاريف غير معتادة عائد عن ارسال بضائع وغيرها إلى السواحل الافريقية.
- مبلغ المصاريف من أجل حملة إيمو.
- مبلغ المصاريف من أجل طرح موضوع الصلح مع الايالات الأفريقية.
- ورقة تثبت الدفعات السنوية الناتجة عن اتفاق الصلح مع الايالات الاربع.
- مصاريف تمت في طرابلس خاصة بأملاح الحرب.
- المصاريف من أجل انزال السفينتين «فتوريا» و«بولو» إلى البحر.
- ورقة تثبت النفقات التي قام بها مشرف شؤون المدفعية على اسطول البحر الابيض المتوسط.
- مسودات حساب الاسطول المذكور.
- مكاتبة تتعلق بالنفقات المتسببة عن علاقات الصلح مع الايالات الأفريقية.
- مسودات مكاتبات خاصة بشؤون طرابلس.
- مراسم تخص الممتلكات في طرابلس. (المظروف رقم 15).

إيالات شمال أفريقيا (الصلح)

- حسابات المصاريف من أجل الصلح مع ايالات شمال أفريقيا.
- اوراق وغيرها مما يتعلق بالموضوع (المظروف رقم 5).
- محافظو التسليح، اغسطس 1784، زيادة اجور طقم الملاحين بالفرقاطة الخاصة بأنجلو إيمو (المظروف رقم 23).
- مفتشية دار الصناعة، أول مارس 1784، ورقة اثبات للنفقات غير العادية التي قام بها فريق السفن الخاص بإيمو (المظروف رقم 236).
- 11 من اغسطس 1784، ميزانية تثبت سحب النقود من خزائن الاستهلاك والعملة المتداولة لفريق دار الصناعة من أجل اسطول إيمو (المظروف 236).

حكماء التجارة الخمسة

فهرس المحفوظات القنصلية

(فهرس رقم 64 المسلسل الثاني)

ايالات شمال أفريقيا

— 1764 - 1776، رسائل إلى الحكماء الخمسة واردة من المكلف جيو باتا كومالا خاصة بالصلح مع ايالات شمال أفريقيا.

— 1749 - 1754، مراسيم ووثائق أخرى خاصة بمعاهدة الصلح.

— 1765، تقرير من المكلف.

— 1769 - 1780، حساب شركة الكسندر برناردي البندقي من التحويلات السنوية إلى إيالات شمال أفريقيا (المربوط 31).

طرابلس

— 1764 - 1777، رسائل إلى الحكماء الخمسة (المظروف 163).

— 1778 - 1785، رسائل إلى الحكماء الخمسة (المظروف 164).

— 1786 - 1797، رسائل إلى الحكماء الخمسة (المظروف 165).

— 1766، رسائل إلى مقدم الاسطول (المظروف 165).

— 1766 - 1781 - 1785، مستخرج من السجلات الإدارية (المظروف 165).

— 1765 - 1795، ايصالات صادرة عن إيالة طرابلس عن دفعات سنوية مستحقة على جمهورية البندقية (المظروف 165).

— 1751، في 8 من مايو 1763، 9 اكتوبر 1764، 1764 ... أبريل، 1766 ... اغسطس. اتفاقات صلح (مظروف رقم 165).

ملاحظة: هذا المفهرس يضم رسائل سفير البندقية باستانبول من سنة 1786 إلى 1797 (629-27).

حكماء التجارة الخمسة

فهرس بعض المكاتبات الخاصة بمادة التجارة

(الفهرس رقم 79، المسلسل الثاني)

— قناصل البندقية في طرابلس الغرب 1586 _ 1713 (المظروف 33).

— ملح طرابلس، سنة 1695-1713 (المظروف 144).

— معاهدات مع دول شمال أفريقيا، سنة 1600-1724 (المظروف 185).

ملاحظة: تحتوي بعض المظاريف على وثائق تخص العلاقات بين البندقية وطرابلس، ويتضمن المظروفان 45-46 ما يتعلق بقافلة بحرية تابعة للبندقية في مياه الشرق، ويتضمن المظروف 47 ما يخص القراصنة من سنة 1748 إلى 1755، ويتعلق المظروف 105 بوثائق تخص ملاحة البندقية بأنواعها من سنة 1708 إلى 1724، واخيراً يخص المظروف 109 السفن التي تم اسرها من قبل القراصنة من سنة 1702 إلى 1708.

ديوان الملح

(الفهرس رقم 105، المسلسل الثاني)

شؤون الملح، (السجلات)

رقم 77، نسخ عقود، تفويضات وغيرها طرابلس 1777-1786.

رقم 78، شحن املاح من طرابلس وتراباني سنة 1778-1779.

رقم 79، شحن املاح من طرابلس وتراباني سنة 1775-1783.

رقم 80، شحن املاح من طرابلس وتراباني سنة 1770-1779.

شؤون الملح، (المظاريف)

127 خطابات ومستندات أخرى _ طرابلس 1763-1774.

128 خطابات ومستندات أخرى _ طرابلس 1775-1780.

129 خطابات ومستندات أخرى، طرابلس 1781-1786.

تقارير السفراء

(الفهرس رقم 174 المسلسل الثاني)

التقارير المضمنة في هذا الفهرس لا تتعلق بهذه الايالة بشكل خاص حيث لم تقم بها سفارة وكان التمثيل على مستوى قنصلية. وتأتي هذه التقارير جميعها من استانبول، وتكتسي باهمية كبيرة في جميع ما يتعلق بالبحر المتوسط وما جاوره وفي كثير من الاحيان توجد تقارير عن العلاقات القائمة بين البندقية والباب العالي والايالات. وبالطبع فإن ما ورد بشأن مجلس العشرة يسري ايضا على التقارير الوارد ذكرها بالمظروفين 76 و77 من هذا الفهرس.

ونورد فيما يلي قائمة كاملة بتقارير المشرفين البحريين العامين:

- 6 من مارس 1711 ـ دولفين دانييلي (نشر سنة 1900 من قبل لامبرو سبيريدونى).
- 10 من سبتمبر 1711 ـ موتشينجو ألفيسى.
- 16 من مايو 1715 ـ ساجريدو أغوسطينو (التقرير المؤرخ 6 مارس 1711).
- 22 من مارس 1717 ـ كورنير أندريا.
- 20 من سبتمبر 1730 ـ جريماني زورزى.
- 30 من يولية 1734 ـ إيريزيو نيقولوه.
- القرن الثامن عشر، دبيدو فرانشيسكو.
- القرن الثامن عشر، مجهول.
- 4 من مايو 1735 ـ ايريزو نيكولوه الثاني.
- 18 من ديسمبر 1743 ـ لوريدان انطونيو.
- 29 من اكتوبر 1746 ـ دولفين دانييلي.
- 10 من ديسمبر 1752 ـ فيتّورى ج. ب.
- 5 من ديسمبر 1755 ـ ساجريدو أغوسطينو.
- 1758 ـ كويريني جيرولامو (هذا التقرير موجود في مارشان).
- 19 من سبتمبر 1777 ـ دوناه أندريا.
- 1760 ـ جريماني فرانشيسكو.
- 25 من يناير 1782 ـ جرادينكو جياكومو.
- 31 من اكتوبر 1791 ـ فاليير فرانشيسكو (نشر بالبندقية سنة 1863).
- 24 من نوفبر 1794 ـ مسيمّو أنجلو (نشرت بالبندقية سنة 1867).

وعلاوة على ذلك فإن المظروف رقم 73 يحتوي على التقارير الآتية الصادرة عن ربابنة

السفن الحربية:

22 من اكتوبر 1730، فيني جيرولامو.

9 من يولية 1725، فيندرامين بييترو.

24 من سبتمبر 1733، مونسيني انطونيو.

25 من يونية 1742، ساجريدو أغوسطينو.

11 من يولية 1757، ألبرنسي ج. ب.

محفوظات مفتشي الدولة

(الفهرس 197 ـ المسلسل الثاني)

هذه المجموعة غنية بالوثائق والمستندات والرسائل وتزيد مظاريفها على الألف وتشتمل على عدة آلاف من الوثائق، إلا أن قليلا من المظاريف تتعلق بطرابلس بصفة خاصة، وهناك الكثير من الوثائق الأخرى لم تكتشف بعد وقد تقدم مساهمة غير عادية لدراسة العلاقات بين الايالات وجمهورية البندقية:

- خطابات دورية إلى القناصل بطرابلس، سنة 1764-1769 (المظروف 182).
- خطابات واردة من القناصل بطرابلس، سنة 1766-1768 (المظروف 519).

اما المجموعات التالية فلا تتعلق بايالة طرابلس ولكنها تحتوي بالتأكيد على وثائق تقدم دليلاً على العلاقات التي جرت بين طرابلس والبندقية:

- خطابات من المفتشين إلى ربابنة الشواني[1] 1769-1770 (المظروف 133).

---

(1) دفعاً لأي إلتباس في اسماء المراكب ادرج هنا اسماء ما كان مستعملاً منها في البحر المتوسط في هذه الفترة من التاريخ وما يقابلها من الاسماء الافرنجية:
(أ) شيني (شوانى) = (GALERA) هي اقدم انواع السفن وكان اهم ما يتألف منها الاسطول الإسلامي إذ كانت أكثرها استعمالا لحمل المجاهدين، يحمل الشيني مائة وخمسين رجلا ويجدف بمائة مجداف وجاء ذكرها في قصيدة لابن حمديس الصقلي.
(ب) الجلاسة = Galeasse من سفن البحر الابيض، سفينة حربية كبيرة تسير بالمجداف والقلاع وهي اثقل وأقوى من الشيني.
(جـ) الشباك (شبابك) = Sciabecco مركب صغير الحجم استعمل في الحروب.
(د) الطراد = Tartana قال الزبيدي في التاج، الطراد سفينة صغيرة سريعة السير والجري.
(هـ) الغليون = Galeone هو أرقى ما وصلت إليه السفن الحربية في القرن السادس عشر، مجهز بأربعة صواري وبدون مجاديف ويحتوي على ساحتين للقتال.
(و) الغوليت أو الغيلاطة = Goletta تحتوي على 7 مدافع عيار 7 بوصة.

=

— خطابات إلى مقدم الجلاسات 1730 (المظروف رقم 134).
— خطابات إلى مقدم الخليج 1631-1795 (المظروف 134).
— خطابات إلى مقدم الاسطول 1767-1794 (المظروف 134).
— خطابات إلى المقدم العام للبحار 1618-1718 (المظروف 134).
— خطابات إلى حاكم السفن الحربية 1735-1760 (المظروف 135).

وإضافة إلى كل ذلك توجد خطابات حكام السفن إلى المشرفين البحريين العامين والمراسلات الموجهة من مقدمي الجلاسات ومن قائد عام البحرية ومن مقدم السفن ومن حاكم السفن الحربية إلى المشرفين البحريين، مع صرف النظر عن الخطابات والمراسلات الأخرى من السفير باستانبول إلى المشرفين أنفسهم.

ديوان الشؤون الصحية
(الفهرس رقم 221 ـ المسلسل الثاني)

— خطابات من المشرفين على ديوان الصحة إلى قناصل البندقية في الخارج. طرابلس 1765-1774 (المظروف 198).
— خطابات قناصل البندقية إلى ديوان الصحة من ازمير وترييستا وطرابلس وتونس (المظروف 380).

ملاحظة: تتعلق الخطابات المرسلة من طرابلس بالوضع الصحي بالمدينة خلال السنتين 1794-1795 وهناك كذلك وثيقة تعود إلى سنة 1764.

= (ز) الفرقاطة = Fregate، بها عادة 60 مدفعاً من عيار 24 وعدد بحارتها 700 وقد عرفت لدى البحارة العرب باسم فرقطون.
(ح) القادس: يقول ابن سيده لوح من ألواح السفينة، وقيل هي السفينة وجاء في معظم المراجع العربية ان القادس هي السفينة الكبيرة أو العظيمة ويقول دوزى القادس سفينة بحرية كبيرة تشبه البارجة.
(ط) الجالوت = Galeotta سفينة حربية خفيفة الحركة واستعملت احيانا في حمل البضائع النفيسة أو الشخصيات الهامة وقت الحروب.
(ي) بريجنتين = Brigantin سفينة حربية صغيرة وخفيفة ويسمى ايضا ابريق.
(ك) الغراب = Corvette، استعمل لحمل الغزاة ويسير بعدد من المجاديف لا يتجاوز 180 مجدافاً كما يسير بالقلع ومن خصائصه انه مزود بجسر من الخشب يهبط على مركب العدو ويمر على ظهره الجند فيقاتلون بالاساليب البرية. جاء ذكره كثيرا في الادب العربي منها مثلا:
غـــربـــاتـهـــا سود وبـيـض قـلـوعـهـــا
يـصـفـــــرُ مـنـهـــن الـعـــــدو الأزرق.

رسائل سفراء البندقية إلى مجلس الشيوخ
(الفهرس رقم 254 ـ المسلسل الثاني)

لهذه الرسائل اهمية بالغة لتاريخ العلاقات بين البندقية ومختلف الدول الاوربية، وفي العادة تكون سهلة الفهم، وتمثل التحليل اليومي لكافة الأحداث التي كتبت في شكل خطاب إلى امير البندقية لاحاطته تفصيلاً عما يحدث في البلاد التي تستضيف السفير. وكتبت هذه الرسائل بما أملاه الظرف وتتوسع في سرد الوقائع شيئا فشيئا عند حدوثها. وتختلف هذه الرسائل عن التقارير، وكثيراً ما تكون آية من آيات البلاغة، وتبدي رقة في الخطاب ولطفا في العبارة، وفي قراءتها متعة. ولا تخلو من النكتة دون المساس بجدية البحث. وهناك احياناً فائض من رفع الكلفة دون إسفاف ويكون احياناً طبيعياً محبباً لا يتعارض مع روح الحكمة التي يجب ان تسود تلك الرسائل.

وبالطبع فإن ما يهم فعلاً العلاقات بين البندقية والايالات هي الرسائل الواردة من السفير باستانبول، وكان على جانب كبير من السلطة والنفوذ. ففي رسائل السفير لا يهمل شيء: السياسة الخارجية بشكل عام، الوضع الداخلي بالبلاد، زمرة السراي، وفي كثير من الاحيان المآسي العائلية للسلطان ومما يلزم كل ذلك من بهار وتوابل واخبار صغيرة تثير الضحك إن لم تثر الشفقة على أشخاص، وعادات تختلف عنا كثيراً، وهذه التقارير الصغيرة والثمينة هامة جدا لتاريخ سياسة البندقية تجاه الباب العالي بل وتاريخ الباب العالي نفسه، وكثيراً ما تكون الأخبار الخاصة بسكان الشمال الأفريقي محرفة أو غير كاملة أو مبنية على القيل والقال، والبيانات والأخبار كلما وجدت تكون ثمينة، ولو أن هذا التحريف كان مشكلة بالغة بالنسبة للبندقية.

كم كان عدد السفراء باستانبول ومن هم منذ سنة 1700 وحتى سقوط الجمهورية؟ لقد تسنّى لنا عن طريق اجراء بحث دقيق على الفهرس رقم 254 المسلسل الثاني جمع اسماء كل أولئك السفراء ونوردها فيما يلي مع رقم 243 مظروفاً خاصاً بهم[2].

---

(1) في هذه الفترة من التاريخ تلقب البندقية بـ Serenissima وتعني الجليلة أما أميرها الدوج فيلقب ايضا بـ Serenissimo بمعنى الجليل أو الأكثر اجلالاً. (المراجع).
(2) يورد المؤلف هنا اسماء 27 سفيراً. (المعرب)

وثائق دبلوماسية وخاصة متنوعة

(الفهرس 266 ـ المسلسل الثاني)

- سنة 1763، 11 من ديسمبر، معاهدة الصلح بين طرابلس والبندقية (فالمرانا وعبدالرحمن) (المظروف رقم 72 الوثيقة رقم 2109).
- سنة 1764، معاهدة الصلح بين البندقية وطرابلس وقع على ترجمتها جيوفاني بلاتو (المظروف 72، الوثيقة رقم 2110).
- سنة 1764، أول يونية (تاريخ التصديق)، معاهدة بين البندقية وطرابلس بتاريخ 19 من اكتوبر 1763، بخصوص الملح، (ترجمة بلاّتو) (المظروف 72 وثيقة 2111).
- وثيقتان رقمها 2114 و2115 اتفاقات بشأن معاقبة القراصنة الذين يرسون بمراكبهم في طرابلس ـ تلتزم البندقية بدفع مبلغ لطرابلس من اجل اطلاق سراح الأرقاء التابعين لها وتقديم بعض الهدايا للبك (المظروف رقم 73).
- سنة 1764، 22 من يولية. خطاب من عبدالرحمن إلى فالمرانا Valmarana يبين فيه اجراء إضافة من طرف واحد في الباب الثاني من المعاهدة السابق ذكرها ويدعوه إلى اجراء نفس التصحيح. (المظروف 73، الوثيقة 2116).
- سنة 1764، تفويض من باشا طرابلس إلى عبدالرحمن لعقد الصلح مع جمهورية البندقية (المظروف 73، الوثيقة 2118).
- 1765-1769 ـ ملف يحتوي على: «أ» عدد 4 رسائل (وجميعها بتاريخ 27 أبريل 1765) باللغة العربية من وزير طرابلس إلى جهات مختلفة. «ب» ترجمة من التركية لتراخيص من بك طرابلس إلى الريّاس (يونية 1765). «جـ» خطاب كتب باللغة العربية بأمر علي باشا بتاريخ 10 من سبتمبر 1769 (المظروف 73 وثيقة 2120).
- مكاتبة من بك طرابلس يشتكي فيها من اعمال قرصنة ارتكبها البنادقة، مارس 1766، (المظروف 73، الوثيقة 2121).
- صورة من المعاهدة بين البندقية وطرابلس التي أجراها جاكوموناني، 16 من سبتمبر 1766 (المظروف 73، الوثيقة 2122).
- سنة 1770، 11 من يونية، مكاتبة من بك طرابلس إلى الدوج (ألفيسي موتشينيقو الرابع) ردًا على شكواه بشأن شحن الملح، (المظروف 73، الوثيقة 2124).
- سنة 1773، ... يونية خطاب من البك الى الدوج يؤكد له فيه انه لن ترتكب ابداً مخالفات فيما يخص الملح، (المظروف 74، وثيقة2127).

- سنة 1773، خطاب من بك طرابلس إلى قنصل عاد إلى البندقية (المظروف 74، الوثيقة 2128).
- وثيقة رقم 2129، تحتوي على: خطاب من استيفانو تشيجوفتش نائب القنصل في طرابلس إلى الدوج. خطاب من بالوفتش إلى مجلس الشيوخ. هدايا قدمها القنصل عند وصوله إلى طرابلس. خطابات من بالوفتش إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 23 من سبتمبر 1773 مع خطابات مرافقة إلى المشرف العام على البحار رينيير Renier و إلى الحكماء الخمسة (المظروف 74).
- الوثيقة 2132، سنة 1778 ـ خطاب بالتركية من باشا طرابلس إلى جمهورية البندقية، وتولّى ارسالها انجيلو إيمو إلى مجلس الشيوخ، وضمت إلى مجموعة الدوج بتاريخ 20 من نوفمبر 1778 وتم تسجيلها بالسجل 33 (المظروف 74).
- وثيقة 2136،1781، 16 من مايو. ترجمة رسالة باشا طرابلس إلى الدوج (باولو رينيير) وهي شكوى ضد ربان بندقي أضر بالطرابلسيين وضد صلف قنصل البندقية هنا، مطالباً بالترضية (المظروف 74).
- الوثيقة 2144، 1795، يولية، ترجمة لخطاب من يوسف باشا إلى الدوج (لودوفيكومانين) يعلمه بوصول القائد كوندولمير (المظروف 74).

ولكن المصادر التي تخص طرابلس والبندقية ليست فقط بدار المحفوظات لدولة المدينة فقط، فقد وجدت مصادر أخرى في متحف بالمدينة وتتسم مكتبته ومحفوظاته ببالغ الاهمية لدراسة التاريخ والفن البندقي واعني بذلك متحف كوريز Correr الغني بمصادر تاريخ الجمهورية.

ولطرابلس في هذا المركز اعتبار غير قليل بما في مختلف محفوظات العائلات النبيلة من مواد، حلت بها اما على سبيل الهدية أو الاقتناء، منها مجموعة كوريز Correr وجريماني Grimani وزوبيتي Zoppetti إضافة إلى محفوظات إيمانويلي تشيكونيا E. Cicogna التي تزخر بالمصادر الثمينة.

ملاحظة: إن مجموعة المخطوطات بمتحف كوريز المدني بالبندقية مصنفة تحت ثلاثة اسماء: مخطوطات تشيكونيا Codici Cicogna مخطوطات كوريز ومخطوطات من جهات مختلفة (موروسيني، جريماني، فرنيير، جرادينيقو، وغيرها من المقتنيات).

المخطوطات التشيكونية القديمة

— مخطوط تشيكونيا 2030 ـ الحادي عشر ـ ترجمة عن التركية لمعاهدة الصلح بين البندقية وايالة طرابلس (صحيفة 255).
— مخطوط تشيكونيا 1066 ـ الحادي عشر ـ تقرير عن الايالات الثلاث تونس، طرابلس، الجزائر (1764).
— م. ت. 2529 ـ التاسع ـ معاهدة طرابلس مع لويس الرابع عشر.
— م. ت. 1250 ـ الثلاثون ـ رسالة كتبها حسونة باشا القره مانلى، أمير طرابلس.
— م. ت. 1537 ـ الثاني والاربعون ـ محضر ديوان الصحة خاص بمركب من نوع شباك استولت عليه طرادة من كانّارو. 9 مايو 1756.
— م. ت. 2029 ـ الثامن والعشرون ـ خطابات متنوعة من أمير طرابلس إلى الدوج وحكماء البندقية (1764).
— م. ت. 2225 ـ التاسع ـ مهام كلف بها جاكومو ناني في طرابلس (صحيفة 36-38).
— م. ت. 2740 ـ التاسع ـ تجديد الصلح بين بك طرابلس وملك انجلترا (1730).
— م. ت. 3058 ـ الخامس ـ اتفاق مع إيالة طرابلس (1766) رسائل من البك (1764).
— م. ت. 3172 ـ السادس ـ معلومات عن الحادث الذي جرى سنة 1745 بين الطرابلسيين وفرقة قائد الاسطول بريبولي Priuli.
— م. ت. 3284 ـ اتفاق بين البندقية و إيالة طرابلس (1766، ترجمة).

مخطوطات كورير

طرابلس ـ 136 - 701 - 871 - 873 - 875 - 2240 - 2666

— 136 الهدنة بين طرابلس والبندقية 1764.
— 701 وصف الفرقة البحرية التابعة للبندقية التي ارسلت إلى طرابلس سنة 1766. مرسوم مجلس الشيوخ والاطراء بشأن نجاح الحملة.
— 871 اتفاق بين باشا طرابلس وجمهورية البندقية.
— 873 تسوية المعاهدة مع إيالة طرابلس التي تعاقد عليها جاكومواناني.
— 875 الانعام على جاكوموناني بدرجة فارس من نظام البرنس الذهبي.
— 2240 تقرير عن نجاح الجيش الفرنسي قرب طرابلس.

— 1081 تفاهم حول اتفاق السلام مع الايالات الثلاث الجزائر وتونس وطرابلس 1763.
— وثائق ذات علاقة بهذا التفاهم وما بعده لسنة 1766 بالصفحات 253-264 والصفحات 271-274، والصفحات 303-306 (أوراق متفرقة من القرن الثامن عشر).
— 1082 العقيد كرايانة ـ رسالة من طرابلس كتبت على ظهر سفينة القيادة.
— 560 الصلح بين ايالة طرابلس وجمهورية البندقية. اغسطس 1766. (الوثيقة رقم 26).
— 978-13 نسخة من اتفاق الصلح بين الجمهورية وايالة طرابلس (1766).

مخطوطات من مصادر مختلفة

— مكاتبات مختلفة عن الحملة على طرابلس سنة 1766.
— اتفاق الصلح بين البندقية وطرابلس سنة 1777.
— مفاوضات عن الصلح بين جمهورية البندقية وايالتي طرابلس والجزائر عن طريق الكونت بروسبيرو فالمرانا، ملف من القرن الثامن عشر.
— فصول عن الصلح بين البندقية وطرابلس الغرب، البندقية 1763، 11 ديسمبر.
— صور من خطابات للراهب موريزيو دالوكا تتعلق بافتداء الرقيق الموجود بطرابلس الغرب (1694-1695).
— وثائق تتعلق على الاغلب بالعلاقات بين البلدين بشأن الملاحة، القرن السابع عشر.
— معلومات عن طرابلس الغرب قدمها الراهب جيوفاني فرانشيسكو دا فاريس سنة 1693 عن تجارة الرقيق.
— وثائق مختلفة (النص العربي وترجمته) تتعلق بملاحة البنادقة في البحر الابيض المتوسط وبالأخص الاتفاقات مع إيالة طرابلس (1706).
— صورة خطاب كتبه نقولوه شيمان إلى طائفة البيراستو عندما كان عبداً بطرابلس.
— تقرير مرفوع إلى الدوج عن الخلافات مع إيالة طرابلس.
— تقرير عن دولة طرابلس كتبه شخص كان قد انتقل إلى هناك مع الفرقة البحرية التابعة للبندقية سنة 1766.
— مولين دومينيكو وبريولي بنيدتو (1529-1531) مكاتبات مختلفة ومراسلات تتعلق بالخلافات بين مولين وبريولي.
— دوناد يين ورفقاؤه صورة أصلية لاحتجاج قدم إلى القنصل العام لفرنسا بطرابلس

الغرب بشأن شجار نشب بذلك الميناء. طرابلس الغرب في 28 نوفمبر 1826.

- طرابلس والبندقية (فصول بشأن الصلح 1763) مخطوط البندقية المجلد 35 رقم 11.
- طرابلس الغرب، مخطط المدينة، رسم بالحبر الصيني.
- طرابلس الغرب رسم منظوري مائي من الغرب، نهاية القرن الثامن عشر.
- خطاب من الراهب ج. ف. دي فاريس عن حالة الارقاء البنادقة في طرابلس (1698، 30 من يولية).
- معاهدة صلح بين البندقية وطرابلس (1777).
- تقرير عن حالة دولة طرابلس، كتبه شخص انتقل هناك مع فرقة البندقية البحرية سنة 1766، ملف القرن الثامن عشر.

بونزيو كونت طرابلس يهب منزلاً إلى كنيسة القديس مرقص الكائنة بطرابلس نفسها.

وبهذا فقد استنفذ في البندقية البحث المتعلق بالمصادر التاريخية لطرابلس والبندقية ومن المؤكد إذا قام بحث دقيق واعد جرد مفصل بالنسبة لكل وثيقة على حدة فسنعثر على اكتشافات قيمة بالنسبة لتاريخ مدينة طرابلس وعلاقاتها مع البندقية وايطاليا وأوربا.[1]

وانا لنرجو ان ما قام به طوسكي وكذلك ما قام به كاتب هذه السطور في شكل متواضع، سيستمر على أيدي آخرين أو على أيدي اولئك الباحثين الذين أرادوا أن يكونوا سباقين في تاريخ مستعمرتنا الأولى. وانهم ليستحقون تأييد كل أولئك الذين يرون في البحث عن العلاقة بين جمهورية القديس مرقص ودول العالم المعروف آنذاك تجدد رسالة روما السياسية والحضارية.

(1) قد تأكد أن المتحف المدني في بادوا يحتفظ بمراسلات جاكومو ناني اميرال البندقية في حملة 1766. وهناك أيضا وثائق تهم الايالات بشكل عام في مكتبة مارشانا وكويريني إستامباليا بالبندقية.

الفصل الأول

العلاقات بين طرابلس والبندقية من القرن السابع عشر الى سنة 1750

العلاقات بين طرابلس والبندقية

منذ القرن السابع عشر إلى سنة 1750

محاولة عقد اتفاقات بين طرابلس والبندقية ـ قنصلية البندقية في طرابلس سنة 1683 ـ معاهدة كارلوفتش ـ معاهدة باساروفتش ـ مشاريع للصلح مع ايالات شمال افريقيا (1707-1717-1720-1723) نهاية سنة 1736 ـ ما حدث بين البندقية وطرابلس سنة 1745.

في سنة 1670 عقب حرب كريت المدمرة رضخت كل من البندقية والدولة العثمانية إلى عقد معاهدة للصلح، فقد تطلعت إليها الدولة الغالبة والمغلوبة على السواء، ولقد انتصر الاتراك ولكن ذلك لم يتحقق إلا بعد عشرين سنة من الكفاح وخسائر كبيرة في الرجال والعتاد.

وقد لوحظ على أي حال، وكما كان دائما، في اثناء المفاوضات التي سبقت التوقيع، توفر قدر كبير من العجرفة وعدم الثقة التقليدي لدى العثمانيين، اما من الجانب البندقي فقد كان الموقف ـ ولعدة ظروف من السهل فهمها ـ يتسم بالاستسلام. ويحدثنا ليني ـ فائس في دراسة هامة جدا قام بها عن قرب لمتابعة العلاقات بين البلدين في أواخر القرن السابع عشر[1] ان السلطان، على سبيل المثال، لم يقبل بان يلتزم باعادة الرقيق إلى البندقية ممن كان منهم بايدي ايالات شمال افريقيا، ولهذا فإن التعليمات التي أصدرها مجلس الشيوخ إلى مولين السفير فوق العادة لدى الباب العالي، لاطلاق سراح الجنود الذين بعث بهم اسقف الأرجنتين مدداً لخانيا والذين اسرهم الطرابلسيون بقيت دون استجابة. وكان هذا دليلاً على الوضع الحقيقي للإيالات بشمال أفريقيا تجاه استانبول. ولذا وجدت البندقية نفسها في وضع يحتم عليها التصرف بطريقة مباشرة مع الايالات منفردة. وفي حالتنا هذه فإن تاريخ العلاقات الجارية بين طرابلس والبندقية حتى نهاية 1763 يتلخص في بعض المحاولات التي بدأت سنة 1600 والتي بادرت بها البندقية للتوصل إلى اتفاقات ايجابية، إذا ما استثنينا بعض الاحداث الصغيرة. وتجدر الملاحظة أن البندقية لم تقرر استبعاد أي تدخل من تركيا إلا بعد منتصف القرن الثامن عشر، وقبل ذلك احجمت اما لانها لم ترد أو لم تر من الصالح أو خافت استعداء السلطان حيث لم تنقطع تبعية الإيالات بصفة قانونية للامبراطورية العثمانية.

وبرغم ما قامت به البندقية من ضغوط لم تتمكن ابداً من الحصول على مساندة فعالة من

(1) دار المحفوظات Veneto Tridentiuo رقم 13-14 (1925) صحيفة 6.

الباب العالي ضد القراصنة، سواء في الخليج أو في البحر المتوسط[1]، وفي 2 من يونية 1676 اصدر مجلس الشيوخ قراراً يعرب فيه عن استيائه لاحوال التجارة السيئة،وقد كانت مزدهرة فأضحت الآن بسبب كمائن القراصنة ضئيلة أو معدومة في موانىء الشرق.

وفي تلك المناسبة، افرغ علاج قديم لم يوضع ابداً موضع التنفيذ، ذلك هو ابحار السفن التجارية في قوافل تحرسها السفن الحربية. وحينما استشير حكماء التجارة الخمسة وكبار القادة وافقوا على فكرة القوافل واقترحوا بعض القواعد لوضعها موضع التنفيذ. وبموجبها ينبغي للسفن المخصصة للتجارة مع الشرق ان تسافر مرة واحدة كل سنة على ان تتجمع في جزيرة كورفو ومن هناك تتجه إلى جهات الوصول، وعلى التجار أن يدفعوا عن كل سفينة 300 دوكات.

وتم نشر القرار والاعلان الذي يحتوي على نظام القوافل في 13 من فبراير 1677 إلا أن هذا التنظيم لم يجد كثيراً في ازدهار التجارة إما لندرة السفن التجارية واما للصعوبات التي نتجت عن القواعد التي تنظم تشكيل القوافل وما ادخل عليها بين سنة وأخرى من تعديلات واسعة.

وفي هذا المقام فإن الأرقام التي زودنا بها ليني ـ فائس معبرة عن واقع، فمن سنة 1681 إلى سنة 1684 (برغم النظام الجديد) اتجهت قافلتان إلى ازمير واستانبول واتجهت قافلة واحدة فقط إلى قبرص والاسكندرية.

وسعت الجمهورية من أجل ذلك رعاية لمصالحها إلى مفاوضة الايالات من أجل إعادة الحركة البحرية إلى سالف عهدها.

ويرجع الفضل إلى المؤلف المذكور في اكتشاف اتفاق البندقية وتونس سنة 1678 إذ لم تذكر هذه في مجموعة (مارتينس) أو مجموعة (زنكايسن). وفي سنة 1676 دعا كل من محمد قابشاه والقرصان ابراهيم مصرأوغلو وهما على التوالي باشا تونس وباشا طرابلس السفير موروسيني لعقد اتفاق، بموجبه كان يفترض ان يمنح كل منهما ثمانية جوازات سفر لعدد مماثل من سفن البندقية حتى تكون في امان من هجوم القراصنة وحتى تعود حركة المبادلات التجارية إلى ماكانت عليه. وتمت الموافقة من حيث المبدأ على مشروعي الاتفاق. وعندماكانت تجري دراسة المشروعين بديوان الحكماء الخمسة اطيح بحاكمي الايالتين من رعاياهم. واستطاع محمد قابشاه ان يستعيد سلطته بمساعدة استانبول اما مصر أوغلو وكان أقل ثروة وسنداً من زميله فقد ذهب إلى غير رجعة. ومن أجل ذلك لم يعقد الإتفاق إلا مع تونس، ومهما يكن من أمر فهناك اسباب كافية للاعتقاد بانها لم تنفذ ابداً.

---

(1) قراصنة الخليج هم من جزيرة دلشينيو (الكون) والقديس ماورا، وكاستلنووفو، واشكودار وغيرها وكانوا يعيثون فساداً في البحر الادرياتيكي = (الاماكن المذكورة هي اليوم في ألبانيا ويوغوسلافيا «المراجع»).

وهنا تبدأ سلسلة من المحاولات تتفاوت درجات التوفيق فيها من أجل فتح باب المفاوضات مع الايالات.

وقد يكون مفيداً في هذه المرحلة ان نبحث حادثة جرت سنة 1683 وبالرغم من انها درست من قبل فهي جديرة ببحث لاحق وقد وجهت إليها اهتمامي تعميقاً للبحث.

لقد روى لنا الكاتب ف. كوروه F. Corò في مقال نشرته مجلة «المستعمرات الإيطالية» بناء على وثائق موجودة بمتحف الرهبان البنادقة Frari di Venezia أن أحد قناصل البندقية قد عزل خلال حرب البلوبونيز وجرى تعيين قنصل آخر سنة 1683.

ولنتابع الرواية:

في 21 من فبراير 1682 جاء نائب القائد زواني زورزى من مرسيليا إلى حكماء التجارة الخمسة بخطاب ورد من طرابلس، وقرىء هذا الخطاب في ريالتو Rialto خلال اجتماع اليوم التالي. وفي هذا الخطاب يشتكي الطبيب نيقولوه بربييل دا سلفى من الاحوال المحزنة التي يعيشها الأرقاء من رعايا البندقية وقد بلغ عددهم في ذلك الوقت 115.

قال بربييل: «للدول الأخرى قناصل وليس للبندقية بعد ميكيلي بايوكو أي تمثيل» وختم كلامه طالباً منحه لقب نائب قنصل. وتحرك الجهاز البيروقراطي فوراً، واعتزم الحكماء الخمسة تحرير اقتراح التعيين إلى الدوج دون اتباع اساليب الاختيار، إلا انهم اكتشفوا ان قانوناً يتعلق باختيار القناصل كان لايزال ساريا منذ شهر مارس 1586، وينص على الاعلان عن مسابقة بالنسبة لكل قنصل ولذا لا يمكن الموافقة على التعيين الذي نوقش بعد خمسين يوما فقط، أي في 13 من ابريل 1683، وتبين انه لابد من الاعلان عن المسابقة مع اعتبار شخصية (نيقولوه بربييل دا سيلفا).

وبالطبع قبل اتخاذ الاجراءات النهائية لتعيين القنصل الجديد بات من الضروري التأكد فيما إذاكانت أحوال البنادقة بطرابلس تطابق حقيقة الصورة التي قدمها بربييل،وإذاكان هناك ما يبرر هذا التعيين للاغراض التجارية ونفوذ الجمهورية. جرى سؤال كل من رئيس السوق التجارية انجلو بوسّا واندريا كاليكيو بولو لابداء الرأي حول الاحوال التجارية في ميناء طرابلس الغرب واهمية المدينة لاعطاء التعليمات اللازمة للقنصل الجديد. وقد ذكر الرئيسان: «يحضر إلى هذه السوق مركب أو مركبان في السنة من أجل التجارة فضلاً عن المراكب الخاصة بتجارة الملح من زوارة لشحنه إلى ميلانو. وتأتي على رأس هذه التجارة المصدرة تجارة الخرز الزجاجي وما شابهه من صناعة مورانو،وتخضع هذه إلى سلطة الباشا ويتخذ منها وسيلة للمساومة والمبايعة مع القوافل التي ترتاد دواخل أفريقيا، ولكن الانعكاس الأكبر المليء بالشفقة هو ما يعود على الرعايا الأرقاء إذ عندما ينبرى من يحمل هذا العبء فإن أولئك الارقاء

التعساء قد يتمتعون بأثر انفراج ومساعدة».

وقد بات واضحاً ان تجارة البندقية بعد الركود الذي أعقب حرب خانية لم يتبين اثر للنشاط سنة 1683، ولم يستمر سوى تصدير الملح من ملاحات زوارة الشهيرة والتي تتمتع فيها البندقية بحق امتياز منذ العهد الوسيط والتي ظلت تجذب المراكب إلى تلك السواحل.

ولم يبق غير الإعلان عن المسابقة فتم تعليق منشور على جدار سان ماركو وعلى مدرج الريالتو. ينص على ان كل من يرغب في التقدم إلى منصب نائب قنصل بطرابلس يجب ان يقدم طلباً إلى ديوان الحكماء الخمسة في خلال ثمانية ايام مرفقا به ألقابه ومعارفه ومؤهلاته.

ودون أن أطيل بالتحدث عن الاجراءات المرهقة التي تنظم الاختيار، أود ان انتقل مباشرة إلى المهام التي كلف بها القنصل الجديد، وكان كما هو متوقع نيقولوه بربييل دا سلفا.

«وبما أن الاجلاء اصحاب السعادة حكماء التجارة الخمسة، أجروا يوم 5 من يونية اختيار نائب قنصل طرابلس الغرب تنفيذاً لمرسوم مجلس الشيوخ الموقر بتاريخ 17 من أبريل الماضي، فقد وقع الاختيار على شخص نيقولوه بربييل دا سلفا. وأمروا بما يلي بناء على المرسوم المذكور الذي يوجب تحديد المهام للشخص الذي يتم اختياره:

«ان يبذل المذكور اعلاه (بربييل) المعين نائب قنصل بطرابلس جهده حتى يتمتع تجارنا في ذلك المرفأ بحريتهم وما يتبعها مما اعتادوا الحصول عليه في المرافىء التركية الأخرى. وعليه ان يساعد ويستعجل شحن وتفريغ المراكب التي تصل إلى ذلك المرفأ والتي يملكها رعايا البندقية والدول الأخرى بالنسبة للبضائع العائدة لتجارة البنادقة وييسر للمراكب ـ بكل تسهيل وفائدة ـ سفرها. وعليه ان يحرص وبكل عناية على تحرير الارقاء البنادقة وابداء كامل الحماس لعتقهم كما أكد اصحاب السعادة. ويمنع من الحصول على أية فائدة مالية. وعليه من وقت لآخر ان يزود بواسطة الخطابات اصحاب السعادة بالاخبار الخاصة بالمراكب التي تصل إلى هناك، وكذلك الأخبار الخاصة بالوقائع الأخرى التي تتعلق بالتجارة، وعليه كذلك ان يوافي صاحب السعادة مشرف المستشفيات بقائمة بأسماء الاشخاص الذين جرى تحريرهم من الرق والآخرين الذين لايزالون يرزحون فيه.

يسري هذا القرار لمدة ثلاث سنوات قادمة تبتدىء من يوم التصديق. وله ان يحصل عن شحن مراكب البندقية أو التي تحمل علم القديس مرقص والتي تصل إلى ذلك المرفأ خمسة عشر ريالاً عن كل مركب، عن الشحن والتفريغ، ويحصل من المراكب الأخرى التي تبحر من ذلك المرفأ وهي مشحونة عشرة ريالات فقط، والمطلوب التنفيذ بكل دقة».

وهنا ينتهي كلام كوروه، وقد قال: إن العمل القنصلي قد توقف سنة 1670، ثم اعيد سنة 1683، أما انا فبناء على الوثائق التي وجدتها يمكنني أن اثبت انه لم يكن هناك أي ممثل

للجمهورية معين قنصلا حتى سنة 1670.

وفي الواقع عندما قام الحكماء الخمسة بالنظر في جدوى تعيين قنصل بطرابلس أرادوا أن يحصلوا على معلومات مناسبة عن ميكيلي بايوكو الذي أشار إليه بربييل كسلف مباشر له بعد حرب كريت.

فقد كتبوا في تقرير مرفوع إلى الدوج بتاريخ 21 من مارس 1683 ما يلي: «عملاً على اختيار نائب قنصل بطرابلس الغرب وفقا لمرسوم مجلس الشيوخ المؤرخ في 6 من الشهر الماضي، قمنا بجمع اخبار عن ميكيلي بايوكو، وحيث لا يتوفر بديواننا أية وثيقة بالخصوص فقد نقل إلينا ان المسمى بايوكو وصل إلى المرفأ المذكور سنة 1662، وهي فترة حرب مع العثمانيين لم يسمح خلالها بالتعيينات العامة للبنادقة المقيمين هناك أو بحارة المراكب وعين قنصلاً وتم قبوله لسنوات عديدة وبقي هناك، وفي الاثناء ألزمنا رؤساء الأسواق التجارية ان يفيدونا عما إذا كان من الضروري توفير مساعدة نائب القنصل البندقي في ذلك المرسى، ولكنهم افادوا انه لا يقدم إلى هناك إلا مركب واحد كل سنة من أجل التجارة فضلاً عن تلك التي تشحن الملح إلى ميلانو، مشيرين انه بذلك تكون هذه الشحنة قليلة التأثير على الساحة التجارية، ويقرون بان الغاية الرئيسة من ذلك هي تحرير الرقيق من ايدي البرابرة، وهم الرعايا الفقراء لمقامكم. ولا نستطيع إلا أن نبدي هذا الرجاء لكم بشعور الشفقة مع اعتبار ظروف ورزايا الحرب الماضية التي أبقت هؤلاء المساكين دون مساعدة وسيبقى اثراً لشفقة سعادتكم الدينية المسيحية تمكينهم من استعادة حريتهم التي يتوقون إليها»[1].

فإذا كانت محفوظات الحكماء الخمسة وهم الذين يحفظون بعناية فائقة جميع الوثائق الخاصة بالتجارة لا تحتوي على شيء يخص قنصلية طرابلس، فمن ذلك يمكن التوصل إلى نتيجة وهي ان البندقية لم يكن لها منذ وقت طويل علاقات مباشرة مع الإيالة، وان وجد من كان يهتم من وقت لآخر بمصالح تجار البندقية فإن ذلك يتصرف بصفة خاصة وانه بدلاً من قنصل أو نائب قنصل يمكن ان يسمى سمساراً.

أما ما يخص نيابة قنصلية نيقولوه بربييل دا سلفا نستطيع ان نؤكد انه حسبما يتبين من اقتراح الحكماء الخمسة المرفوع إلى الدوج بتاريخ 23 من فبراير 1682[2] وبرغم المهام التي سبق

(1) فيما يلي الاقتراح المذكور الذي يمكن ان نستخلص منه الطابع الذي تتميز به نيابة القنصلية:
أيها الأمير الأكثر اجلالاً،

(2) قدم إلينا طلب باسم نيقولوه بربييل دا سلفا نرفع إليكم محتواه املاً في تحقيق عمل خيّر للدين المسيحي. لقد رأينا الحاجة إلى إنشاء منصب يكون سبباً في رفع الحيف عن عدد من البؤساء الواقعين في عبودية منذ وقت، يتعذبون ويفنون على أيدي الكفار. وقد يتحقق ذلك باصدار المراسيم لاجراء مسابقة بفضل مركزكم الأبدي الذي نرفع إليه هذا مع الشكر. (23 من فبراير 1682).

ذكرها فإن الهدف الأكبر الذي سعى إليه هو تقديم المساعدة للرقيق البنادقة والوصول إلى اطلاق سراحهم.

وتأكد هذا الرأي بفضل ما ابداه ليفي ـ فائس ويرى ان نائب القنصل موفد لمساعدة وتحرير الأرقاء أكثر من صفة راع للمصالح التجارية. اما فيما يخص حركة سفن البندقية مع طرابلس فقد كتب يقول: تقوم هذه السفن بهذه الحركة على مسؤوليتها على ما يظهر، إذ يبدو لي انه لا يمكن اغفال ذكر امتداد التجارة مع طرابلس والاتفاق الذي عقد مع باشا تونس في المراسلات المتبادلة بين مجلس الشيوخ والسفير على اقل تقدير.

وعليه فليس هناك أي ممثل رسمي وليس هناك أية تجارة تمت رعايتها عن طريق اتفاقات بين البندقية وطرابلس. ورغم ما تضمنته المهمات من إلتزام بربييل باعلام جمهورية البندقية بمجريات الامور بطرابلس وبرغم البحوث الكثيرة التي قمت بها لم أتمكن من العثور على وثائق أخرى تختص بنشاطه وكفاءته في المنصب المسند إليه.

هل خلفه احد في منصبه؟ .. الصحيح ان بربييل لم يكن له أي خلف حتى سنة 1764. وحيث أن مصاريفه لم تحمل على خزانة الجمهورية إذ كانت مكافآته جميعها يدفعها ربابنة السفن التي تصل إلى طرابلس (مركب أو مركبان بالسنة) فيمكن ان نشك ـ ونحن على حق ـ أنه كان يكتفي بهذه الدخول الضئيلة، وانه خصص حياته كلها لمهنة قليلة المردود. والنتيجة انه حتى إذا كان يقوم بمهام نائب قنصل بطرابلس فلم يخلفه احد،وانتهت النيابة بانتهائه والتي اقيمت سنة 1683. وهكذا وصلنا إلى اواخر القرن السابع عشر. في سنة 1699 جرى التوقيع على معاهدة الصلح بكارلوفتش، وكانت كما لاحظ باتيستيلاً قليلة الفائدة بالنسبة للبندقية، كما كان مؤملاً، للمساهمة التي قامت بها في الحرب النمساوية / البندقية ضد الأتراك، ولكنها على أية حال مشرفة ومجدية للمكتسبات التي حققتها باقرار شرعي من اوربا. ويرجع إليها الفضل في كشف ضعف الامبراطورية التركية، وقد كانت فيما مضى قوة قاهرة امام اعين اوربا.

وفي يوم 15 من أبريل 1701 أضيف إلى معاهدة كارلوفتش ستة عشر فصلاً، وقد ضمنت هذه المعادة لجميع الموقعين عليها حرية الملاحة في البحر الابيض المتوسط. ووجدت البندقية في ذلك الوقت نفسها في أوضاع غير واضحة، وعندما كانت تدور حرب الاستخلاف في اسبانيا كانت ثلاث حروب أخرى تدور على حدودها.

ووجهت البندقية أكبر اهتمامها إلى تعزيزالدفاعات الأرضية بقوات جردتها من الشرق ومن دالماسيا، إلا أن هذه الاجراءات لم تكن كافية. على انه يجب ملاحظة الخطورة البالغة بالنسبة للدولة الجليلة وهي تعرية ممتلكاتها بالشرق، وهذا أيضا رأي الكونت لويجي ف. مرسيلي Count L. F. Marsigli والذي قد تحدث في هذا المعنى يوماً بفيينا مع سفير البندقية لوريدان

وقد اعتبر المعاهدة المعقودة قبل قليل بداية هدنة وليست بداية صلح لانها كانت تفرض على الجمهورية الاحتفاظ في ممتلكاتها وفي بحار الشرق بقوات برية وبحرية كبيرة.

«في الحقيقة، الاتراك مغتاظون على البنادقة وسيقدمون لهم دليلاً على تأثرهم عند أول فرصة». كان هذا ما كتبه ألفيسى بيساني من (بيرا) إلى سفير البندقية في فرنسا منذ خريف 1700.

وقد عملت البندقية على أية حال على تقوية امكاناتها الدفاعية عن طريق اجراءات غير اعتيادية، وأول من استجاب بحماس للنداء مدن بادوفا وفيرونا وكيوجّا. وعين ألسندرو مولين مشرفاً عاما على الدفاعات الأرضية، وجرى تحصين المراكز الاستراتيجية وبلغ عدد الرجال، وفقا لما ذكره المؤرخون 18 أو 24 ألف رجل، وهذا معناه حياد مسلح في رأي البعض وحياد غير مسلح في رأي آخرين.

وتحولت أراضي جمهورية البندقية ـ للأسف الشديد ـ إلى ساحة قتال للمتخاصمين دون ان يكون في مقدور البندقية اتقاء ذلك. ففي سنة 1703 استحال منع غزو فرنسي بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وقد تجاوزت اعمالهم التخريبية كل الحدود، وجاء في التقارير انهم «أبادوا المحاصيل والخرطان والكروم وجزءا كبيرا من المنازل وغير ذلك في الاماكن المذكورة».

لقد كان حياد البندقية في تلك الفترة التي اشير إليها بايجاز في الوثائق موضع نقاش حاد ومن الصعب ايجاد حل نهائي لها.

وعلى العموم كانت توضع على مخطط العمليات العسكرية في القارة الاوربية، ويتردد القول إذ ذاك بان البندقية كانت في مرحلة بالغة من الانهيار، وان دورها التاريخي وشيك الانتهاء، وكان يقال: إنها «جهاز سياسي شديد الوهن متهالك حتى تخشى على وجودها الذاتي عند اندلاع أي نزاع في أوربا، وأفقدتها الثقة سواء في فرنسا أو في النمسا بل قل فقدت الثقة حتى في نفسها، مما جعلها تعترف بعجزها وتتجنب ابداء ارادتها أو فرضها حتى في تلك المنازعات التي تهمها مباشرة ومن أجل ذلك فإن مشاركتها في الشؤون الدولية حتى إذا كانت مفيدة فانها بكل تأكيد غير ضرورية، ومحتملة ولكنها غير منشودة.

وجرى الحديث في شيء من الابهام حول الخطر التركي، يشبه الكابوس، مما يفرض سياسة اذعان في ايطاليا من أجل المحافظة على **الوضع الراهن** في الممتلكات الشرقية. وفي رأيي فإن حياد البندقية خلال الفترة من سنة 1700 إلى سقوطها كانت تفرضه الصدف لا نتيجة رغبة اعتباطية، فلقد كان الشرق بالنسبة للبندقية مصدر خطر متوالٍ، وكيف تستطيع البندقية الّا تلتزم الحياد ومصالحها معرضة للتهديد، حيث التجارة والملاحة أكثر اتساعاً وكثافة.

ومن الواضح انني أشير بهذا إلى سكان ايالات شمال أفريقيا الذين يفرضون على

الجمهورية شدة الاحتراس بسبب اعتداءاتهم وسرقاتهم، ولا نستطيع ان نقول ان مسألة الايالات هي الوحيدة، ولا انها اقلها أهمية. والابقاء على فرقة بحرية ذات كفاية في البحرين الأدرياتيكي والمتوسط تكلف دولة البندقية مجهودات واموالاً ليست بالقليلة، ثم إن ما تقوم به من أعمال برغم انها لم تكن موفقة دائماً، كان يعود بالنفع على جميع دول البحر الابيض المتوسط، وفي ضوء بحوث أخرى سيتبين حيادها بشكل أكثر وضوحاً ووفاء من الآن.

في 21 من يولية 1718 سجلت مرحلة جديدة في العلاقات بين البندقية والباب العالي وهي مرحلة تزيد في ايضاح كيف يجب ان تكون العلاقات بين استانبول والايالات والجليلة. لقد تولى التوقيع على معاهدة صلح باسّاروفتش كارلو روزيني C. Ruzzini السفير بكارلوفتش وكان أمين سره فندرامينو بيانكي وهو مؤرخ المؤتمر[1] V. Bianchi، و إذا ما أجريت مقارنة بين الصلحين ـ ويفصلها عشرون سنة ـ فلن نجد بينهما فرقاً جوهريا. فالنقاط التي تهم بشكل خاص القرصنة وردت في معاهدة 1718 كاملة. على أن باسّاروفتش سجلت نهاية السلطة التركية في أوربا وبداية السياسة البلقانية من قبل النمسا، ومنذ هذا الوقت بدأت تتمتع الإيالات بقدر أكبر من حرية العمل، واضحت سيادة الباب العالي اسمية أكثر منها فعلية. وكان على البندقية ان تحاول بجميع الطرق ان تدخل في مفاوضات مع الايالات من أجل التقليل بقدر الإمكان من الأضرار التي يصيبون بها التجارة والملاحة. واصبح لزاما على البندقية غداة صلح باساروفتش ان تواجه مشكلة إعادة ازدهار تجارتها الذاوية، وأن تحدو حدو «الدول الاجنبية التي لم تتعرض للازعاج من حسن حظها، وتعيش في سلام مع رعايا الإيالات لتشاركهم نفس المصير ولمزاولة الملاحة في حرية تامة وأمان».

ومن الجدير بالملاحظة أنه سواء في معاهدتي كارلوفتش وباساروفتش أو في سلسلة محاولات الاتفاق مع إيالات طرابلس وتونس والجزائر وقفت هذه دائماً متحدة، وبالمقابل منذ سنة 1763 أخذت البندقية تعاملها على نفس المستوى، رافضة التفاوض مع أي منها على انفراد. ويمكن القول بانه خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ومن حيث أن لا وجود لعلاقات مباشرة مع الإيالات الثلاث فليس بالإمكان وضع تاريخ، مثلا بين طرابلس والبندقية، بل يمكن ذلك بين الإيالات والبندقية، إذا ما استثنينا بعض الأحداث.

وهنا انتقل إلى الحديث عما يسمى بمشاريع التسوية مع الإيالات، وهناك مكتوب بتاريخ 22 من مايو 1720 أرسل إلى الأمير الأكثر إجلالاً يعطينا بسطة ضافية عن تلك المحاولات.

(1) ف. بيانكي: تقرير تاريخي عن صلح باساروفتش (طبع في بادوا، منفرى سنة 1719). قال كاتب هولاندي مجهول بشأن التقرير انه (قوبل قبولاً سيئاً من قبل الجمهور .. لأنه خان الواقع لارضاء الجمهورية). (متحف تشيكونيا مكاتبات بندقية، الجزء الخامس ص 212-215).

وألخص هذه الوثيقة بما في ذلك النقاط التي بحثت في أول هذا الفصل. كان أول اتصال سنة 1600 حاول القيام به شخص يدعى سليمان دي كاتينيا (؟) لاجراء مفاوضات بموجبها يمكن ادخال شحنات من الشمع والقمح، وبمعنى آخر تحريك التجارة بين الجمهورية و إيالات شمال أفريقيا، إلا أن هذه المحاولة ذهبت ادراج الرياح برغم ان المستهدف من تلك المفاوضات كان أوسع، أي تكثيف الحركة بين مختلف الدول المتوسطية شرط الموافقة التامة من قبل السفير المعتمد بالآستانة.

وبقي الأمر يكتنفه الصمت مدة 75 سنة، حيث انبرت محاولة من كل من باشا طرابلس وباشا تونس تقترح على السفير بالآستانة موروسيني تسيير رحلة كل سنة تتألف القافلة فيها من أربعة مراكب «وهي عند ذهابها و إقامتها وعودتها إلى موانئها تحمل أقمشة صوفية وحريرية ومن الحرير المطعم بخيوط الذهب، وفي المقابل تتسلم زيتا وصوفا وشمعا وجلودا من تلك البلدان».

ورحب موروسيني بالاقتراح. فقد كان يتلهف إلى إقامة صداقة عامة مثلما هو قائم مع فرنسا وهولاندا، وكتب فوراً إلى مجلس الشيوخ يقول:

إن الصدر الأعظم يشارك في هذه الرغبة.

وتقبل مجلس الشيوخ إفادة السفير قبولاً حسناً، واقترح أن يتم الاتفاق مع الجزائر حتى يضمن حركة المراكب إلى أقصى حدود الإمكان، مع الاحتفاظ بحق تقديم معلومات أكثر تفصيلا في وقت لاحق.

ولم يتأخر وصول تلك المعلومات حيث قد فُوض السفير بمرسوم من مجلس الشيوخ بتاريخ 31 من ديسمبر 1676 ليوسع نطاق ذلك الأمن التجاري حتى يشمل فضلاً عن مينائي طرابلس وتونس جميع المرافىء الأخرى في الشرق مع المطالبة بموافقة الصدر الأعظم.

كان ينبغي أن يتم كل شيء على أحسن ما يرام سوى أن سقوط الباشاوين في تونس وطرابلس، جرَّ معه سقوط المشروع باكمله وكل أمل في إقامة صداقة عامة. ولم يبق الأمر في زوايا النسيان مدة طويلة، فقد تقرر الاستمرار في المفاوضات بعد عودة باشا تونس كما سبق أن رأينا وقد أدت في النهاية إلى ابرام اتفاق أشير فيه إلى الشروط التالية:

«تعتبر تلك المراكب التي تخرج من البندقية إلى تونس ومن تونس إلى البندقية آمنة بشرط أن تكون مزودة بتراخيص من مجلس الشيوخ ومن الباشا، ويسري هذا الأمان عليها إذا ما اضطرت إلى الالتجاء إلى موانىء السيد الأعظم (السلطان) ويعتبر أي اتفاق لاغياً إذا لم تُرسل خلال سنة 1679 إلى هناك سفينتان عليهما قنصل أو لا كما قد يتبين، وتمنح دولة البندقية امتيازات تفوق الامتيازات الممنوحة للدول الأخرى، على أن هذا الإتفاق وللمزيد من الاعتماء ولضمان الطرفين يجب أن يبلغ إلى الصدر الأعظم».

وافق مجلس الشيوخ على الاتفاق وبعد ان صدق عليه بعث به إلى دار المحفوظات. ولو أعيد باشا طرابلس إلى مكانه لـتـم معه نفس الاتفاق. ولم يسمع بوجود مشروع اتفاق آخر إلا بعد مرور ثلاثين سنة.

في 10 من نوفمبر 1707 كتب الحكيمان جاكومونانى وجاكومو جبرييل إلى الدوج لينظر ببحث جاد مذكرة ارفقاها بكتابهما من أجل الموافقة الرسمية عليها لما لهذه المذكرة من أثر والفوائد التي قد تنجم للتجارة العامة والخاصة.

وتحتوي هذه المذكرة على تقديم لشخص قام بالتسوية بين الهولانديين والقراصنة الطرابلسيين، والتونسيين والجزائريين، وهو يقدم نفسه للقيام بتسوية بين البندقية وأولئك «البرابرة».

فمن هو هذا الشخص؟ .. تجيب على هذا السؤال مكاتبة معاصرة تحمل نفس التاريخ: يسمى هذا الشخص يهوداكوهين، يهودي، وبعد أن نجح في عقد اتفاق سئل عما إذا كان في إمكانه عقد اتفاق ناجح آخر مع البندقية فأجاب بأن الأمر «ليس سهلاً فقط بل أعرب عن طموح بالغ لينصح اصحاب السعادة به وأنه سيقوم بذلك ويأمل أن ينجح في المهمة».

وختم صاحب المكاتبة ماركو مونشيليسي كلامه راجياً ان تستخدم هذه الأخبار الجادة بما يعتقد حكماء التجارة الخمسة مرتبطا بالصالح العام. وبرغم ذلك بقي كل شيء دون حراك.

وجاءت معاهدة سنة 1718 التي عقدت في باساروفتش وفي بعض موادها على وجه الخصوص والتي كتبت في الملحق، تشير إلى العلاقات بين البندقية والباب العالي و إيالات شمال أفريقيا. وقد يتبادر إلى الذهن ان التوقيع الرسمي الذي وضع في باسّاروفتش سيلقي وفاء و إلتزاما بالمحافظة على كافة بنود المعاهدة ذاتها التي تفوض الأمر إلى الإيالات لترك حرية البنادقة «في المرور والمتاجرة بهدوء وأمان». لكننا رأينا أن أصحاب الايالات يتمتعون باستقلال يكاد يكون كاملاً، وكانوا لا يعيرون فرمانات ومعاهدات الباب العالي إلا اهتماماً نسبياً.

لقد توصلنا أن نفهم جيدا كيف واجه أولئك القراصنة التزاماتهم من خلال مجموعة من الوثائق حفظت في مظروف المعاهدات، والتي ذكرت مراراً وتشكّل موضوع هذا الفصل بعنوان فرعي هو: مشاريع واقتراحات من رؤساء الأسواق التجارية للاتفاق بين البنادقة وعرب الإيالات.

في 29 سبتمبر 1718 تُلفت رسالة من رؤساء السوق نظر السادة مندوبي التجارة وحكماء التجارة الخمسة إلى ضرورة بحث واقتراح تلك الوسائل التي يعتقد أنها صالحة لجعل الملاحة بالسفن التي ترفع علم (القديس مرقس) المجيد، آمنة في أوقات السلم من اعتداء الإيالات. ثم يضيف ما يلي:

«إن انجلترا وفرنسا وهولاندا تبحر بجميع أنواع سفنها مطمئنة الجانب من سكان الايالات فقد كانوا على علاقة سلم معهم، كل ذلك دون أن يستعينوا بتلك الوسائل التي لا تؤدي إلى نتيجة».

«ولهذا كانت الخسرة فادحة والحظ عاثراً بالنسبة لهذه السوق التجارية .. وبعد أن نزلت إلى مستوى الدول الأخرى لم تعد تأمل في النهوض من الكوارث التي أصابتها فحسب بل تطمح في أن ترى تجارتها الذاوية وقد عاد إليها نموها، في الوقت الذي تعترضها عقبات يتعذر التغلب عليها تحول بينها وبين الأخذ في الأسباب. وليس ذلك فقط، فالدول الأخرى التي تتجر مع الشرق تتمتع بصداقة ثابتة مع القراصنة فضلاً على السلام مع الباب العالي، وهي بسبب ذلك تجتذب إليها التجارة كلها وهو ما يتعذر علينا بسبب الصعوبات القاسية واخطار شاغرة الافواه يتعرض إليها في سبيل مكاسب قليلة مكافأة عليها».

ووضع الاقتراح فوراً موضع الدرس، فالأمر لا يسمح بأي تأخير إذ يتعلق بتأمين الملاحة من الاعتداءات وازعاج دول الإيالات وتتجه الرغبة في اقرار المساواة في دفع العوائد الجمركية معهم علاوة على أشياء أخرى. وقد اختتم رد الحكماء بتصريح جاء فيه: «أن الصلح مع القراصنة هو القاعدة الرئيسة التي يمكن أن تساهم في إسعاد التجارة. وفي 15 من ديسمبر 1718 صدر في (بريجادى) مرسوم بتكليف الدواوين ليتبينوا الطرق التي سلكها الحكام الآخرون من أجل الوصول إلى صلح مع الإيالات الافريقية.

وتقدم بياسو دانيلّي في 3 من يولية 1719 باقتراح جديد بشأن المعاهدات التي ينبغي وضعها مع الإيالات، والاقتراح موجه إلى الأمير الأكثر اجلالاً ثم أحيل على الحكماء الخمسة و إلى نواب التجارة للنظر فيه على «ضوء القوانين وبالسرعة اللازمة». ورفض هذا الطلب في 3 من أغسطس وأرسلت بنفس التاريخ رسالة أميرية إلى السفير فوق العادة روزيني لدى الباب العالي ليحاول بجميع الوسائل المتوفرة لديه عقد اتفاقات مع الدول الثلاث «الجزائر وطرابلس وتونس» ولهذا الغرض حولت إليه نسخ من جميع تلك الأوراق والأخبار التي قد تلقي ضوءاً على الطريق الواجب اتباعها.

ذلك هو دليل جديد على العناد المتكرر من جانب البندقية، فقد كانت واهمة حتى آخر لحظة بانها قادرة على حل مشكلة حرب القراصنة مع الآستانة فقط دون أن يكون ذلك مباشرة مع الإيالات على إنفراد.

وبعث روزيني في 22 من مارس 1720 بالرد. وأشار إلى تسلمه الأمر من الدوج والأمثلة المرفقة به عما حققه الوكيل العام (موروسيني) في وقت سابق وكذلك دولة هولاندة مع دول الإيالات. وأضاف السفير إلى ذلك قائلا: إن تلك المعاهدات «ساعدت عليها المساندة التي

قدمها الباب العالي بناء على الامتيازات التي تقررت بالنسبة لجمهورية هولاندا، وكان الباب العالي نفسه مهتماً، ومنع على الايالات بشدة نهب السفن الهولاندية، و إذا ما حدث ذلك فإنه يأمر بإعادة ما نهب ويوقع عقوبات قاسية في حالة الرفض...».

وليس هذا فحسب، «وبدون نص مكتوب في المعاهدة وبوعد شفوي فقط تقدم حكومة هولاندا هدية بعض المدافع والبارود وبعض المعدات والأشرعة لتسليح تلك المراكب التي تقوم بالقرصنة وتعد الكمائن للدول المسيحية. ويقال إن الانجليز التجأوا إلى نفس الطريق عندما عقدوا الاتفاق مع أولئك الناس».

لقد عقد الهولنديون الاتفاق إلا انه في سنة 1716 خرق من قبل الجزائريين، فقد حملوا القنصل الهولاندي على تحرير جميع الأرقاء «وهو يدعي لنفسه الفضل في تحرير العدد الأنسب، ومن أجل هذا تزود هولاندا القناصل بقدر من المال، على ألّا يدفع عن الراس الواحد أكثر من ثلاثمائة قرش».

اعتقل ممثل هولاندة وسلبت أمواله التي تبلغ «أربعة آلاف قطعة، وجرى تسفيره عن طريق مرسيليا وهو يكاد يكون عاريا»، فالتجأت هولاندا عندئذ إلى الباب العالي وأمكنها ان تعيد السلم إلى نصابه.

ومال روزيني إلى التحدث سراً مع الكابودان باشا حول وضع القراصنة، وأجاب هذا «بان الباب قد يقدم مساعدة مع توفير تسهيلات ممكنة مشجعاً على عقد اتفاق على مثال ما جرى مع الدول الأخرى، وإذا ما قامت صعوبات من القراصنة وليسوا على استعداد للتفاوض فيمكن عندئذٍ تحديد مناطق بحرية لا يقومون داخلها باعمال عنف أو نهب». ثم إن للباب العالي اسطولاً يمكنه ان «يوقف كل من يخرج عن الطاعة عند حده».

ووافق السفير على رأي الكابودان وحكومته، بيد انه لما يتطلبه الأمر من رحلات وتصرفات لعقد اتفاقات أكثر دواماً فقد لا يكون اجراءً فوريا، وذكر السفير انه من المناسب أن توضع الإيالات أمام الأمر الواقع، ويجب «الإعلان والاعتراض» عن الصلح المبرم بين البندقية والباب العالي باسم الإيالات، إلا انه «حتى الآن لم يبلغ إلى الإيالات بالرغم من انه بعد الصلح (بكارلوتس) جرى الالحاح من قبل كثير من ممثلي الدول المقيمين هنا على ذلك، إضافة إلى المطالبة بوضع الحدود البحرية، وفي هذا كله ما يشجع الإيالات على النظر في الأمر، وما يسهل عملية المفاوضات».

ووعد الكابودان بالتدخل لدى الصدر الأعظم ويسهل نجاح المفاوضات، واستطاع روزيني ان يحصل على مشروع بالأمر لاقرار حدود ملاحظة القراصنة، وسيكون هذا أساساً لاتفاقات 1754 وما يليها.

يمتد الخط من رأس سانتا ماريا S. Maria على سواحل مقاطعة بولية إلى الشرق، ثم من نقطة ريح الجنوب عشرين ميلا، كذلك من رأس سابيينزا Sapienza ثم من مودون Modon على خط مستقيم حتى صخور غودش (مالطة) Gozo وعشرين ميلاً في بحر كريت، فمن صخور غودش إلى صخور باستوري Pastori واسكاربانتو Scarpanto، ورودس والرؤوس السبعة يكون الأرخبيل كامل التغطية والأمن، مع منع الإيالات من القيام بأي ازعاج داخل هذه الحدود. وبناء على مشروع الكابودان باشا هذا يوعز إلى الصدر الأعظم لاستصدار أمر سلطاني موجّه إلى العسكريين و إيالات الجزائر وطرابلس وتونس، و إلى القادة الباشوات و إلى كبرائهم.

وتشاور السفير كذلك مع الربان لازارو ويتش: وهو رجل مسنّ وخبير بالملاحة «ووجد ان الخط المقترح يتناسب مع خط الرحلات التي تقوم بها مراكبنا إلى الشرق» وبالرغم من أن الجزء الخاص بالاسكندرية وقبرص لم يشمله المشروع فقد بيّن الربان ان تلك البحار لا يرتادها القراصنة إلا قليلا، ومن النادر ان ارتكبت فيها حالات نهب» وحتى هذه المرة بقي الأمر في مرحلة المشروع. ثم كانت محاولة أخرى سنة 1720. ففي يوم 6 من يونية من تلك السنة قال (زواني فرانشيسكو) في (بريجادى): إن الأتراك يرغبون في الدخول في مفاوضات مع البنادقة من أجل تقرير خط بحري، يفصل بين المواقع بحيث لا يمكن لرعايا الإيالات أن تتوغل فيه للقيام باقلاق الآخرين.

وكان الكابودان قد تحدث في هذا مع روزيني إلا أنه في نفس التاريخ كتب فرانشيسكي إلى السفير يقول: إذا ما قبلت البندقية من حيث المبدأ فيجب انتظار السفير الجديد إيمو، وكان على وشك الوصول إلى موقع مسؤوليته، وكتب إليه يقول: «تقدمون انتم كل المعلومات، وتتركون جميع الأوراق الخاصة بالموضوع حتى يمكنه (السفير الجديد) بحصافته ان يواصل تلك الخطوات، وما يعتقده أجدى للحصول على ما يجعل السفن التي ترفع علم البندقية تسير في أمان، ولتوفير أكبر المنافع لتجارة هذه السوق».

وفي يوم 22 من يولية من السنة نفسها تم النظر في اقتراحات فرانشيسكي واصدر الحكماء الخمسة أمرهم إلى نواب التجارة و إلى «أشخاص من ذوي الخبرة» أن يقرروا بشأن تصريح الكابودان باشا إلى السفير روزيني، وتم عرض هذا الأمر بخطاب تاريخه 29 من مايو سنة 1720.

وقدم السفير روزيني يوم 2 يولية 1720 تقريراً خطياً عن الاتصالات التي تمت مع الكابودان ولكنه بيَّن ايضا أنه لا يعلق آمالاً كبيرة على ذلك. وفي آخر مقابلة له مع الصدر الأعظم تسلم التأكيد بالثقة التامة والنية الحسنة للعمل على عقد «اتفاق صلح» بين دولة

البندقية وشعوب شمال أفريقيا. وعبر الكابودان ايضاً عن الموضوع بنفس الطريقة قائلا بأن هذا يمكن عمله بمجرد وصول «أولئك الأشخاص الذين يحملون الهدايا المعتادة من الإيالات الثلاث، وكان يمكن ان يكونوا قد وصلوا لولا ان قائد السفن المعزول كان قد أشاع زيفاً قيام اضطرابات في العاصمة باكملها».

فرئى انه من الأولى ان يرسل علي آغا برسائل واعلانات إلى الإيالات الثلاث من اجل تقرير حدود في البحر، وعلي آغا هذا هو محط ثقة رئيس الوزراء، وقد أخذ كل احتياط للقيام بالمهمة التي كلف بها، ونظراً لما يتطلبه الأمر من وقت ليس بالقصير ليزور مختلف النقاط بالشاطىء الأفريقي طلب كما جرت العادة مبلغاً كبيراً من المال لنفقات السفر والمعيشة. فاعطى 630 ريالاً بالرغم من اعتراض روزيني على ذلك الذي ذكر بان المبلغ هو «أكبر مما يلزم» ووعد بان يدفع له ألف ريال أخرى عند العودة «بالنتيجة المثمرة الدالة على القيام بالمهام على الوجه المطلوب».

لقد استخدم علي آغا كل مهارة لحل المشكلة الأبدية الخاصة بالقراصنة وبالحدود، إلا أن النجاح كان ضئيلاً «امام أناس تطبعوا على عدم مراعاة الذمة، وكثرة الجشع وليس من السهل ايجاد رادع لطمعهم كما انه في نفس الوقت لم يترك الأسباب الأخرى التي تدفع إلى وضع الصعوبات في طريق استئناسهم».

وقد فهم من الأخبار الواردة من الإيالات ان لا طائل من وراء النيات الحسنة تجاه هؤلاء الناس «الكفرة النهابين».

وتؤكد حادثة معبرة ما قاله السفير، وبينما كانت المفاوضات تسير نحو حل ايجابي، ولو انها بمنتهى البطء، ورد خبر باختطاف سفينة قام به القراصنة الطرابلسيون. وبالطبع لم تترتب على ذلك حالة حرب، وتمت تسوية الموضوع باستعادة السفينة عن طريق السلطان الذي اصدر أمراً بتاريخ 15 من يولية 1720 إلى الباشا والي داي طرابلس بالافراج فوراً عن المركب التي نهبت مع من فيها من اناس ومعدات. وليست هذه هي المشكلة الوحيدة التي اعترضت معاهدة سلام وهدوء حاسمة تعقد بين الدولتين، فقد أوضح خطاب صادر من بيرة بالآستانة بطريقة لا لبس فيها الحالة السياسية للايالات إذ كانت مضطرة ماديا ومعنويا إلى التصرف متضامنة، و إذا ما اتفقت احدى الإيالات مع البندقية فإن ذلك سيضع عليها مشاكل خطيرة. وإحنَ ومصائب الإيالات الأخرى تضع حظراً لاتفاق من جانب واحد، و يصبح أي تفاهم تم التوصل إليه بين الايالة ذاتها والبندقية لاغيا من حيث المبدأ.

«قال لي أحد الطرابلسيين: بما ان الإيالات الثلاث متحدة كامل الاتحاد فيما يخص مصالحها وتبادل المشورة بينها، فإنه لا يمكن أن يتم الاتفاق مع احداها دون بلوغ تسوية مع

الآخرين، ومن بينها الجزائر التي تظهر بمظهر صاحبة الشأن الأولى وصاحبة التوجيه ــ ثم قال الطرابلسي: إن اسلوب الباب العالي لم يكن احسن الاساليب، وهم (أي الطرابلسيون) لا يتلقون من الباب العالي شيئاً وليسوا في وضع يخضعهم لارادة الآستانة[1]، ولذا يبدو انه من الأولى ان تتجهوا إلى المفاوضة المباشرة في طرابلس حيث يمكن أن يوجد اشخاص لهم دراية بممارسة هذا الأمر، ويمكن تعيين قنصل هولاندا وسيطا واشار كذلك إلى احد الجنويين من متعهدي الملح بذلك المرفأ، وهو معروف من تجار تلك السوق، ثم اختتم حديثة قائلا: إن الاتفاق قد لا يكون سهلاً ميسراً عندما نكون غير راغبين في تحمل العبء عندما يكون هذا ضروريا». ولم تقرر البندقية اتباع نصائح الطرابلسي المجهول إلا بعد مرور اربعين سنة، وعقدت اتفاقات فردية مع الإيالات دون تدخل الباب العالي.

أسّر قراصنة طرابلس في أوائل نوفمبر من نهاية سنة 1722 مركباً فرنسياً مشحوناً ببالات من الحرير، وكان بقيادة الربان اولليير من مرسيليا ولم تجد شكوى المستشار بروش وكان القائم باعمال القنصلية الفرنسية في غياب القنصل الأصيل اكسبيلىّ، فقد قال الباشا: إن تلك غنيمة مشروعة إذ أن المركب ليست فرنسية بل تابعة لجنوة، فكان حقا ان تنتهي عجرفة طرابلس بعقاب صارم على مثل هذه الوسائل المخالفة لحقوق الناس.

لقد ابحرت من طرابلس يوم 22 من أبريل 1723 سفينة القيادة وكانت مزودة بـ 48 مدفعاً و14 منجنيقاً، وكانت مهداة من السلطان، واتجهت إلى شواطىء صقلية، وفي 13 من مايو كانت على مرأى الفرقاطة سان فنشينسو S. Vincenzo قرب جزيرة بانتلّاريا، وتتبع منظمة فرسان القديس يوحنا في مالطة، ويقودها الربان تشامبرى وهو فرنسي. وبعد أربع ساعات من المطاردة والقتال الشديد وفقد ثلث البحارة، اعتبرت السفينة الطرابلسية نفسها مغلوبة واستسلمت.

غضب الباشا لفقد احدى احسن وحداته البحرية، ورأى انه من حقه ان يعود على جميع الدول التي تملك سفنا تجارية تجوب تلك البحار، رافضاً تلبية أي مطلب من مطالب القناصل كافة، الذين أوضحوا له عدم شرعية مثل هذا الإجراء.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل إنه عندما صدر أمر من الباب العالي بان توقع الإيالة على

(1) بالطبع فان الآستانة هي المسؤولة عن هذا النوع من التصرف، فهي في الوقت الذي لا توافق فيه على سلوك سكان الإيالات الافريقية تغض الطرف عنهم لا عن ضعف، ولكنها احيانا تفعل ذلك من أجل إلحاق الاذى بالبندقية. هذا هو التفسير الوحيد للموقف الذي كانت تتخذه طرابلس والإيالات الأخرى.

معاهدة صلح مع الامبراطورية النمساوية ومع البندقية[1] حاول احمد القره مانلي ان يتهرب من ذلك محتجا بان مثل هذا الصلح قد يجر الخراب على بلاد مثل طرابلس ذات المصادر الاقتصادية المحدودة.

وفي سنة 1724 برغم سكوت وثائق البندقية يظهر أن احمد باشا القره مانلي كان قد أوفد وزيره محمد الخوجة سفيراً إلى البندقية وفيانا.

وعلى أية حال، ودون ريب، وحتى إذا تم عقد بعض الاتفاقات فلا يعني ان القرصنة قد انتهت، ولعدم وجود ممثل للبندقية في طرابلس، وحيث انه من السخف تحويل كل شكوى على الآستانة فإن العلاقات الطيبة لا يمكن بالضرورة ان تدوم. وعندما رأى السفير إيمو استحالة إقامة اتفاق دائم حاول العودة إلى نظام القوافل البحرية التي استبعدت منذ وقت طويل، وفي هذه المرة ايضا فإن النتائج ظلت قليلة.

وعقد باشا طرابلس سنة 1730 اتفاقاً مع انجلترا.[2]

اما مجلس الشيوخ فلم يترك من جانبه وسيلة لم يحاولها حتى يرى تجارة البندقية وقد عاد إليها ازدهارها. ويفيدنا بذلك قرار في هذا الخصوص صدر بتاريخ 19 من يونية 1736 كلف بموجبه مجلس الشيوخ لجنة مشكلة من حكيمين من حكماء التجارة وعضوين اضافيين بان يعدوا «صيغة تحتوي على مزايا وحوافز وامتيازات لدفع التجار إلى الاستفادة من المراكب الصالحة

---

(1) قد يكون مفيداً تتبع ما تم بين البندقية وفيينّا وهولاندة من أجل الوصول في نفس الوقت إلى اتفاق مع الايالات. فقد ساءت الحالة إلى درجة أن الصدر الأعظم بالآستانة اشتد غضبه ضد الايالات. فهي تصر على الإنتقام أكثر من ابداء الاستعداد لعقد الإتفاقات، فقرر ارسال حملة إلى الجزائر، وهي صاحبة الذنب الأكبر. وفي هذه المرة رفض البنادقة مساندة الفكرة، إذ أن الاتفاقية مع الجزائر قد تكلف كثيراً ولن يكون من ورائها طائل «فالسوق فيها اصبحت قليلة التجارة وتبدو محطمة».

(2) فيما يلي نص تجديد اتفاق السلام مع ملك بريطانيا:
«إلى صاحب الجلالة الذي لا يقهر ملك وامبراطور دولة بريطانيا.
لقد وصل بكل ترحيب صاحب السعادة السيد كيبل Kepple، قائد مراكب جلالتكم، وقدم إلينا رغبتكم في تجديد اتفاق السلام والصداقة القائم بينكم وبين هذه الإيالة. وبعد عرض الموضوع على ديواننا المستنير اتفق جميع اعضائه على ان التجديد هو من المصلحة والحكمة، لصداقة الانجليز القديمة لهذه الدولة، ولنبرهن على شعورنا المتبادل، ونحافظ على هذه الصداقة. وحيث إنه قد تم تجديد الاتفاق فقد أمرنا ربابنة سفننا المكلفين بالدفاع عن علمنا المجيد بأن يعاملوا جميع مراكب الدولة الانجليزية التي يلتقون بها معاملة الأصدقاء، وفوق كل شيء بأن يمتنعوا عن إلحاق أي ضرر أو ايذاء وأن يتقيدوا بعدم إيقافها أو احتجازها دون سبب، وبعد أن تكون تلك المراكب قد استجابت لما هو مطلوب منها حسب الاتفاقات وذلك في الحالات التي تكون فيها مراكبنا تبحث عن سفن الاعداء فتلتقي بسفن الدول الصديقة، وانه لمن رغبتنا الصادقة أن نوفي دون تحفظ بالكلمة التي نقولها لاصدقائنا لا سيما أولئك الذين ربطتنا بهم صداقة قديمة مثل صداقة جلالتكم، وسنعمل على المحافظة عليها وتنميتها ولن نألو جهداً في التغلب على العقبات التي تقف في هذا السبيل، اننا نضع هذه الضمانات بكل اخلاص امام عرش جلالتكم لتكون برهانا صادقا لمشاعرنا وصدقها الذي لا يتزعزع».
اقتبست هذه الوثيقة من صحف كورير المدني، م. ت. 274 ـ التاسع. ذكرها برنيا في مؤلفه بصحيفة 229/211 وكذلك ميكاكّي بمؤلفه المذكور بصحيفة 77-78 وقد ذكر تاريخ التصديق على الاتفاق وهو 12 من أبريل 1730.

للتجارة مع الشرق والغرب، على أن يكون تجولها في مأمن من القراصنة».

وحيث إنه قد وردت لأول مرة عبارة **المراكب الصالحة** فانني انقل هنا تعريفا لها:

«السفن التجارية التي تتمتع بصفة «**المراكب الصالحة**» هي تلك التي يكون بدنها من 70 إلى 80 قدماً ومسلحة بـ 24 مدفعاً أي 18 منها عيار 14 والستة الباقية حسب الرغبة، ويجب ان تكون مزودة بالأسلحة والعتاد المناسب للمدافع ولطقم البحارة أي 30 برميلا من البارود و500 كرة حديدية و40 بندقية و40 مسدسا و40 من الحمائل و40 سيفا، ولا يجوز أن يقل عدد البحارة عن أربعين». وتمنح **السفن الصالحة** وهي التي بامكانها وحدها أن تواجه هجوم القراصنة امتيازات خاصة:

«حتى لا تترك هذه السفن بدون تشجيع وهي تتجه إلى المغرب، تعفى من رسم الخروج، ولا تدفع إلا نصف رسوم الدخول على البضائع التي تصدر أو تورد من بلدان شواطىء اسبانيا وشمال أفريقيا، أي من طرابلس وما يليها حتى مضيق جبل طارق، وكذلك جميع المرافىء واماكن الشحن خارج المضيق».

و إذا ما جرى الإلتجاء إلى هذه الوسيلة سنة 1736 لإعادة نشاط الحركة البحرية فإن ذلك يعني عدم توفر اتفاقات مع الإيالات، وان على التجار ان يعملوا بوسائلهم لاتقاء هجمات القراصنة. ولا ريب ان في كثافة الحركة البحرية تحقيق فوائد جمة، ومن اجل ذلك منحت الجمهورية **السفن الصالحة** السبيل لمواجهة مصاريف التسلح. وفي سنة 1755 فقط تم التوسع في الامتيازات التي كانت تتمتع بها السفن الصالحة، حيث اصبحت تشمل جميع السفن التجارية الأخرى، بشرط ان تكون حركتها مع ميناء طرابلس فقط. وبرغم كل هذه الاجراءات فإن عدد المراكب التي يجري الاستيلاء عليها كان يزداد يوماً بعد آخر، وازدادت مخاطر الملاحة وأضحت الرحلات بطيئة، وغياب سفن البندقية عن مرافىء المغرب دفع بالاجانب إلى زيادة عدد سفنهم يوما بعد آخر على حسابنا، لقد صارت احوال التجارة بائسة، فالقراصنة يمنعون سفن البندقية من المرور في البحر الأبيض المتوسط، وينصبون لها الكمائن في نفس مياه الخليج، وتنافسها السفن التي ترفع اعلاماً اجنبية منافسة قاسية، وتستولى على التيارات التجارية التي احتكرتها منذ قرون. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقط امكنها أن تروض أولئك القراصنة الذين ألحقوا بها بالغ الضرر، بما تمتلكه من حكمة ودهاء.

وهذا الاستطراد التاريخي حول العلاقات بين الإيالة الطرابلسية والدولة الجليلة جداً لا يعفى من ملاحظة ودرس حادثة أخيرة حدثت في النصف الأول من المائة السابعة وقبل ان ندخل في صلب العلاقات بين الدولتين (وهي علاقات قد تبدو بالغة الأهمية والشمول، إذا ما درست في

يوم ما، في ضوء العلاقات مع الإيالات الأخرى). لقد روى تلك الواقعة الكاتب (كوروه) في «مجلة المستعمرات الايطالية». وهانذا أتابعه خطوة خطوة في روايته.

حدث ذلك خلال الحملة البحرية السنوية التي يقودها ن. هـ. بريولي سنة 1745 والغاية منها حماية التجارة البحرية والدفاع عنها والتي تتعرض لكمائن سكان الإيالات مرات ومرات، وقد عادوا إلى القرصنة بجرأة وعنف.[1]

لقد حاول جالوت طرابلسي الاستيلاء على طراد تمتلكه منظمة القديس يوحنا قرب جزيرة شريقوتو، وتصدى له اسطول يقوده آمّيرانتي المذكور في النصف الثاني من مايو، وولى هارباً، وكان يمكن ان يعتبر هذا عملاً من الأعمال العادية للشرطة البحرية، دون أن تتجرجر عنها توابع إذا لم يتعرف بريولي وهو مارّ بميناء بيداليدي بالبيلوبونيز على الجالوت Goletta الذي سبق أن طارده من بين سفن أخرى متنوعة راسية في الميناء. وتملكه في نفس الوقت الاستغراب والغضب، وماكان بمقدوره ان يفعل شيئاً، إذ أن المعاهدات تسمح لسفن القرصنة بالالتجاء إلى أي ميناء من موانيء السلطان. ولم يتخلّ الرايس الطرابلسي من جهته عن خطة للانتقام بطريقة ما للإهانة التي لحقت به. واغتنم فرصة نزول سبعة من بحارة بريولي إلى البر فأسرهم وقادهم إلى ظهر الجالوت، ثم أقلع عن الميناء. جرت هذه الحادثة في غياب بريولي إلا انه عندما علم بالخبر اثناء زيارته لكوروني أمر حالاً بمتابعة سفينة القراصنة، وكانت النتيجة سلبية بسبب الرياح المعاكسة، وقلة مقاومة الجدافين، واستطاع القرصان ان يصل إلى ميناء طرابلس دون ازعاج.

وعندما علم مجلس الشيوخ بالعدوان أبدى بالغ الدهشة للاعتداء على بنود السلام مع السلطان، واعتبره مثلاً سيئاً في ممارسة الحرية من قبل الرعايا، وقرر ان يلتجيء إلى الاجراءات الشديدة، إذ أن قراصنة الايالات لم تكتف بممارسة القرصنة في البحار المفتوحة، بل استخدموا حتى الأراضي والموانيء التابعة للسلطنة العثمانية، حيث يجب أن يتمتع رعايا وسفن البندقية بالمناعة من أي عدوان فيها، بناء على نصوص المعاهدات، واحيط السفير ليتسى علماً في التوّ، ليسعى لدى السلطان من أجل اطلاق سراح البحارة، وفي الوقت ذاته كان على بريولي ان

(1) سبب هذه العودة إلى نشاط القرصنة هو حرب الخلافة النمساوية، والدول المتورطة، وفي خضم هذه الفوضى، لم تكن قادرة على الانتظار طويلاً للمحافظة تجاه القراصنة على موقف الدفاع والهجوم. ويفهم من رسائل القنصل Gautier قوتيه بتاريخ 10 من يولية و17 من اغسطس 1744 ان باشا طرابلس اعلن الحرب على دولة نابولي في شهر اكتوبر 1743 بحجة الاستيلاء على جالوت طرابلسي Goletta عند سواحل كالابريا. وكانت النتيجة ان تم الاستيلاء على سفينتين كانتا راسيتين بميناء طرابلس بعد أن القى ببحارتها في الحمام. وعلى الرغم من تدخل الباب العالي لإعادة السلام فقد أمر الباشا القراصنة بمطاردة أي نوع من سفن نابولي. إن خسة هذا الباشا تفوق كل سابقة، ولما كان يخاف كثيراً الاسطول البريطاني وكانت بريطانيا في حرب مع فرنسا آنئذ واسطولها يذرع المتوسط، أشاع الباشا أن سفنا بريطانية دخلت في خريف سنة 1744 إلى ميناء طرابلس لمطاردة السفن الفرنسية. وجمع بين الخسة والافتراء مع تصرف مخالف لأي قانون إذ لم يمنع السفن الفرنسية الراسية بالميناء من طرد الشبابك الانجليزية والاستيلاء على سفينة تجارية انجليزية (عن ميكاكّي ص 83-84).

يستصدر من السلطات التركية في موريا ما يثبت الواقعة، ليرسل كل ذلك إلى السفير، إلّا أن بريولي عجز، كماكان متوقعاً، عن الحصول في بيد اليدى على أي اثبات، إذ أن تصريحاً مماثلاً قد يعني ان اعمالاً خطيرة ترتكب في تلك الاراضي من قبل اصحاب الايالات. وحصل أمير البحر بعد ذلك على مقابلة مع موسى آغا بواسطة يوناني واسع الحيلة اسمه باناجوتي بنيكي وبين الاثنين صداقة متينة.

وتعطف أمير البحر على التاجر اليوناني بثوب قرمزي ثمنه ستة سكوينات، مع أوان بلورية من صنع مورانو ثمنها سكوينان اثنان.

وأبدى موسى آغا عند المقابلة استغراباً لما حدث، وأمر حالاً القاضي ببلدة كورون بمنح الوثيقة المطلوبة. ولكن بريولي لم يكتف بذلك، واغتنم فرصة صداقته مع الآغا ومع بعض اقاربه الذين أغرقهم بالهدايا من كل نوع وأمكنه بواسطتهم أن يستكتب نائب السلطان بمقاطعة موريا محمد باشا خطاباً بخطه إلى الصدر الاعظم بالآستانة، حتى يبذل مساعيه لدى السلطان من أجل استعادة البحارة الأسرى، دون تقديم مكافأة إلى بك طرابلس، وذكر نائب السلطان انه في حالة امتناع طرابلس فإنه سيغلق الموانيء التابعة له في وجه السفن الطرابلسية، وهذا الاجراء يعني حرمان القراصنة وابعادهم من الموانيء التي كانوا يستفيدون منها، للحصول على المؤن والمساعدات الأخرى التي يحتاجون إليها لمزاولة القرصنة.

وفي حين كان الباشا يحيط الإيالة علماً بواسطة الصدر الأعظم العثماني كان بريولي يرفع تقريره إلى المدير العام للشؤون البحرية كافالّي، ورفع هذا بدوره الأمر إلى حكماء التجارة الخمسة، ولما كانت المفاوضات تسير سيراً مرضيا عاد الأسطول إلى جزيرة كورفوه، وبذلك انتهت حملة سنة 1745.

وعندماكان بريولي قد بدأ بل قل أنهى جزءا من المفاوضات حظى السفير ليتسى، بناء على اوامر تلقاها من مجلس الشيوخ، بمقابلة مع الصدر الاعظم، وبواسطته مع السلطان محمود الأول، وابدى السلطان أسفه الشديد ودعا السفير إلى ان يقدم إليه تقريراً مفصلاً واخيراً في ربيع سنة 1746 وصلت وثائق القاضي والباشا، وعلى اساسه حصل السفير على فرمان باطلاق سراح البحارة البنادقة السبعة فوراً.

ووصل في تلك الفترة موفد طرابلس عبدالرحمن آغا لزيارة السلطان، وكان محملا بهدايا الإيالة المعتادة بمناسبة تعيين بك جديد على طرابلس، إلا أن عبدالرحمن عمل «اذنا من طين وأخرى من عجين» كما يقال عندما كلفه بنقل ما قرره الباب العالي إلى الإيالة، بشأن القرصنة ضد البندقية. وحصل السفير ليتسى على إذن من السلطان بايفاد احد «الشواش» لحمل الوثائق، وتقرر ان يسلم إلى الشاوش الأسرى مقابل دفع مكافأة عن هذه الخدمة قيمتها 200

قرش من الفضة، وقبل الموفد المهمة إلا أن سفره تأجل لعدة اسباب حتى شهر يولية 1746. اما بريولي الذي لم ير أو يعلم شيئا عن المفاوضات التي بدأها رأى أن يلجأ مرة أخرى إلى باشا موريا، لان حملة جديدة من القراصنة قد بدأت في تلك البحار على رأس سنة 1746، وحصل بواسطة اصدقائه السابقين على رجاء شخصي إلى الأمير القره مانلي، مع التنبيه بانه إذا ما كان يحرص على صداقته وعلاقته الحسنة مع موريا لابد ان يفرج عن البحارة البنادقة. والموفد الجديد هو آغا كوروني، وسافر ومعه هدايا كثيرة، ويعتبر كوروني بارعاً جداً في مثل هذه الشؤون، كما ان له نفوذاً قوياً لدى حاكم طرابلس.

وقد جعلت حرب الخلافة النمساوية في ذلك الوقت العلاقات بين الايالات والدول الاوروبية صعبة جدا، سواء كان ذلك بسبب مخاطر الحرب، أو بسبب تقلص النشاط التجاري، وهو أمر يسهل ادراكه، وترتب على ذلك تأجيل سفر الآغا بعض الوقت أي طول فترة الشتاء.

وعيل صبر مجلس الشيوخ، وقرر أن يبعث بمندوب إلى طرابلس على حساب الدولة، ويرافقه المدعو لورنزو كورتيسى من الموثوق بهم، وقد حمل خطاباً إلى التاجر بللجرينو فيدارى، وهو رجل يتمتع بتقدير كبير في بلاط البك. وتم كل ذلك بناء على رسالة اميرية مؤرخة في 20 فبراير 1746.

ويمكننا أن نتصور خيبة أمل بريولي الذي كان يرى محاولاته تبوء بالفشل من يوم لآخر، حتى ان صديقه الباشا قد نقل من موريا إلى سالونيك، وحل محله مصطفى بك قبل ان يسافر الآغا إلى طرابلس. وبدأت اتصالات جديدة وهدايا أخرى باهظة للحصول بعد كل التعب على ما كان قد قرب نتاجه، واخيراً سافر الآغا عند نهاية شهر يونية على بولاقة جرى اكتراؤها على حساب البندقية، وكانت الرحلة موفقة جداً، وفي العاشر من شهر يولية 1746 رست سفينة الآغا في طرابلس، إلا أن المتاعب لم تنته بعد، فقد حالت الاحتفالات بزواج الابن الأول للأمير القره مانلى دون تسلم البنادقة، وفي نفس الوقت تسبب وصول السفينة التي كان عليها الشاوش القادمة من الآستانة في عرقلة تسوية الحادثة التي اوشكت على الانتهاء. لقد كان الشاوش يصر على ان يتسلم باسم السلطان البحارة مع ثلاثة من صيادي سمك من اركاديا الذين اسروا في نفس الوقت، وعلى ان يسلموا فيما بعد إلى البندقية بواسطة الباب العالي، وكان الشاوش شديد العناد حتى تقرر من أجل تحاشي اطالة الموضوع ان يتم تسليم البحارة الخمسة إلى الشاوش، ويسلم صيادو السمك إلى موفد موريا.

الفصل الثاني

العلاقات بين طرابلس والبندقية من سنة 1750 الى سنة 1765

العلاقات بين طرابلس والبندقية

من سنة 1750 إلى سنة 1765

محاولة سنة 1749 ـ خطة السلام سنة 1751 ـ ساموبلي زانكو ومحاولة سنة 1754 ـ قرارات سنة 1755 ـ المهمة التي قام بها جرفاسوني في طرابلس سنة 1762 ـ الاتفاقات في سنة 1763/1764 ـ اتفاق الملح ـ اتفاق الدفاع عن ملاحة البندقية ـ اتفاق مالي ـ إعادة القنصلية الهولاندية بطرابلس في شهر اغسطس 1764 ـ الاستفادة من الصلح مع الايالات ـ البعثة المشكلة من بوبتش وميلانو فتش في طرابلس ـ كيف بدأت القنصلية والمراسلات الأولى التي بعث بها بالونتس ـ الحكم بالاعدام على القرصان مولاي عثمان الاسكوتاري ـ الحاج عبدالرحمن آغا سفير بفيينا والبندقية ـ الحملة الانجليزية سنة 1766.

يكتسب هذا البحث الآن طابعاً أكثر جدة وأكثر أهمية بالنظر إلى توفر عدد من الوثائق التي لم تنشر من قبل، والتي تمت الاستفادة منها، وعليّ ان ابحث قبل كل شيء المحاولة الأولى من قبل البندقية، والتي يمكن ان تسمى محاولة مباشرة وحتى سنة 1749 كان السفير البندقي في الآستانة يكتب منبهاً:

فضلاً عن سوء التصرف المخزي ضد الاتفاقات المقدسة الذي اوردته بشكل عام التعليمات إلى الشعوب العثمانية بمنح قراصنة شمال أفريقيا ما حرم من لجوء وعون ومساعدة انبرت الآن بخرق أكبر للاتفاقات ذاتها، وبسوء تصرف أشد مقتاً. يتعلق الأمر في هذه المرة بسفينتين من كريت تضم كل منهما مائة وخمسين رجلاً قد تسلمتا من الباشا الاذن بالقرصنة، وانضمتا إلى مركبين من طرابلس، بكل واحدة منهما ثلاثمائة رجل، من أجل إفساد الملاحة في الخليج. وكانت السرقات التي اشتكى منها السفير متعددة منها: «مارست احدى الفرق من السفن المجرمة القرصنة في بحار الشرق من أجل قطع الطريق عن سفن البندقية التي تذهب وتجيء بين قبرص وسوريا ومصر».

وكان دا ليتسى يوصي بأن تتخذ الاجراءات للقضاء على مثل هذه المخاطر باسرع ما يمكن، ويقول: «إنه الذي يتشرف بعرض هذه المجاوزات الكثيرة والخطيرة لا يستطيع إلا أن يرى بألم شديد مثل هذه الاعمال الخطيرة تمر دون عقاب، والتي قد تكون يوما ما سببا في نتائج سيئة جداً».

كانت احتجاجاته بالآستانة لا تسفر عن أي شيء يذكر، وكان يتلقى دائما الكلمات الطيبة وعبارات عتاب الصداقة.

واخيراً اعلمه «الرئيس افندي» بان السلطان قد يقبل ان يقوم بمساندة ما يقدم من اقتراحات للصلح مع الإيالات.

وحضر شخص جزائري يدعى حمودة إلى السفير، وتطوع بان يقوم بنقل الاقتراحات، وطلب دي ليتسى المشورة من البندقية فاجابته هذه بان يتعامل بمهارة مع الوزير التركي، حتى يمكنه أن يثير تلك الاقتراحات التي قد تساعد على التصرف.

وافاد «الرئيس افندي» بان السلطان يسره أن يرى تسوية تتم مع الإيالات حتى من أجل إنهاء تلك المراجعات المؤسفة من جانب البندقية في كل مرة، إلا أنه اضاف بانه ماكان ليعرف نوايا الإيالات، ويمكنه ان يعد بانجاز موفق إذا ما تدخل السلطان بسلطته في الموضوع، والاتفاق الذي ابرم من قبل الدول مع دوق طوسكانا يمكن ان يتخذ أساسا للاتفاق مع البندقية.

وفي الاثناء صرح نواب التجارة في البندقية في مجلس الشيوخ بما يلي:

«الصلح أمر مرغوب فيه إذا أردنا ان تكون تجارتنا، على نفس المستوى مع الدول الأخرى، إذاكان ذلك ممكنا، وينبغي ان نقول: بانه يتحتم علينا بسبب اعمال القراصنة، ان نتحمل نفقات كبيرة للتسليح، في حين ان التجارة التي كنا نقوم بها في الشرق تقوم بها في الوقت الحاضر سفن أجنبية، وفقدت دولتنا المكاسب من تأجير السفن وكان يعود إليها بالكامل، وترى نقصاً كبيراً في الإستفادة من الرحلات إلى الغرب».

وعندئذ أمر مجلس الشيوخ بالإستمرار في المفاوضات، وأن يعلم «الرئيس افندي» بان البندقية قد لا ترفض الدخول في صلح مع القراصنة، بشرط ان يعقد مع الإيالات الثلاث جميعاً، وبشرط ان يحافظ عليه دون خرق. اما السلطان في نفس الوقت فقدكان يوجه الإنذار إلى الإيالات بوجوب عقد الصلح مع البنادقة، وألا يضايقوا سفنها التي يلتقون بها في مياه وموانيء السلطنة العثمانية.

واستمرت المباحثات في بطء، وازداد عدد السفن المنهوبة، وبعث السفير مرة أخرى بعد العديد من المرات بشكوى إلى «الرئيس افندي» واعرب هذا عن تفهمه للأسباب التي دعت إلى تلك الشكاوى، «ولم يسعه إلا أن يهزكتفيه، ويبين له بصوت خافت بصفته صديقاً حميماً بانه لا يمكنه ان يعمل شيئا ضد الإيالات ما دام الباب العالي أمسك منذ بضع سنين عن دفع تلك المساعدات المطلوبة». وبعد ثلاثة أشهر قدمت مذكرة شديدة اللهجة من السفير فأفاد السلطان بانه عاقد العزم على استعمال القوة لتقتنع جمهورية البندقية وتطمئن إلى حسن

نيته الصادقة، ودعا السفير إلى التحدث مع نائب طرابلس وكان عندئذ في الآستانة لغرض الوصول إلى اتفاق سلام مع الايالة.

وعندما سئل النائب الطرابلسي بواسطة بعض اهل الثقة، أفاد بأن ايالته لا يمكنها ان تتنازل إلى عقد صلح إلا إذا ما ألزمت البندقية بدفع اتاوة سنوية، وبعثت إلى الباشا بمندوب لبحث الاتفاقات التي يجب ان تكون بطريقة مباشرة.

وفي تلك الاثناءكان يجرى في البندقية التصديق على خطط الصلح مع مختلف الايالات من قبل مجلس الشيوخ، وتمت صياغتها على اساس المعاهدات القائمة انذاك بين الايالات والدول الأوربية.

ويرجع الفضل إلى اسكاربا Scarpa الذي عثر أولا على خطة للصلح مع طرابلس، و إذا ما ظلت الخطة عندئذ لاحياة فيها إلا انها مع ذلك كانت عظيمة الأهمية، إذ أن 27 مادة منها شكلت القاعدة لمعاهدة 1764، وفيما يلي نورد اهم بنودها:

أولا: تراعى جميع الامتيازات التي تم وضعها بالآستانة في طرابلس ايضا.

ثانيا: تحرم المراكب التي يتم تسليحها لأغراض القرصنة من دخول خليج البندقية، وتزود جميع السفن بجوازات سفر.

رابعا: تلقى سفن البندقية كل الترحيب، وتزود بما يلزمها إذا ما دخلت موانيء طرابلس وبالمثل تعامل السفن الطرابلسية.

سابعا: لرعايا البندقية الحرية في شراء البضائع بموانيء الإيالة، وعليهم ان يدفعوا نفس الرسوم الجمركية التي يدفعها الطرابلسيون (الحد الأعلى 3%) ويعامل الطرابلسيون بالمثل في البندقية. و إذا ما دخل رعايا البندقية إلى ميناء طرابلس ببضائع مهربة فلا يلزمون بانزالها إلى البر، و إذا ما أدخلوا إلى أي من موانيء الإيالة مواد حربية مهماكان نوعها فلن يدفعوا أية رسوم أو عوائد.

ثامنا: هذا البند خاص بالترتيبات المتعلقة بالسفن الغارقة في موانيء الإيالة.

تاسعا: لا يسمح لأحد في الأماكن التابعة لطرابلس أن يتزود بالسلاح ضد البندقية ولا تقدم أية مساعدة أو معونة إلى أولئك الذين يعلنون انهم اعداء لدولة البندقية بسبب عدوان أو قتال، ولا يجوز ان تباع في الإيالة غنائم جرى الاستيلاء عليها من مراكب البندقية.

الحادي عشر: لربابنة سفن البندقية عند نزولهم بطرابلس أن يزوروا بكل حرية قنصلهم قبل المثول أمام حكام الإيالة.

الثاني عشر: تكفل حرية العبادة للقنصل ورعايا البندقية، وكذلك لجميع المسيحيين ولو كانوا من الأرقاء.

الرابع عشر: الحكم في المنازعات التي تجرى بين أحد البنادقة واحد المسلمين من اختصاص البك وبحضور قنصل البندقية.

السابع عشر: إذا ما التجأت احدى سفن القراصنة إلى طرابلس ويعلن كامل طقم السفينة عن النية في اعتناق الإسلام، فعلى الإيالة أن تحتجز أمتعتهم لمدة سنة، حتى يتأكد القنصل ان من بين تلك الأمتعة لا يوجد بينها ما يعود إلى رعايا البندقية.

العشرون: إذا ما أضرّ مركب قرصان بندقي بمركب طرابلسي، أو عكس ذلك يعاقب المذنب، ويكون صاحب المركب مسؤولاً عن الغنائم التي جرى الاستيلاء عليها من كلا الطرفين.

الحادي والعشرون: تقدم التحية إلى سفن البندقية التي تدخل ميناء طرابلس، و إذا ما أبق أي من الرقيق بتلك الإيالة إلى سفن البندقية فلا يسمح بالمطالبة به من قبل الطرابلسيين.

الثاني والعشرون: في حالة قطع العلاقات يمنح البنادقة ستة أشهر لمغادرة طرابلس، ويبقون دون مضايقات، ويغادرون بكل امتعتهم.

الرابع والعشرون: تدفع سفن البندقية عند دخول موانىء الإيالة ضريبة الإرساء.

وخطة السلام هذه التي اعدتها نيابة التجارة والحكماء الخمسة تشكل نقطة ارتكاز لمراقبة تطور المباحثات بين البندقية وطرابلس، والتي أدت في سنة 1764 كما لاحظ اسكاربا بحق إلى نتائج مختلفة عن روح المعاملة بالمثل والمساواة التي تنبض في مخطط السلام لسنة 1751 المذكور.

وينبئنا توجيه من مجلس الشيوخ إلى السفير بتاريخ 15 من يولية 1751 إلى ما وصلت إليه الاتصالات من أجل تنظيم العلاقات مع الإيالات، فقدكتب المجلس إلى السفير حاثا اياه على مواصلة الاتصالات. وبعد ذلك لتقديم «بعض التعويض الصادق للتجارة المتدهورة»، قرر المجلس 12 من مايو 1753 تكليف اليهود الثلاثة: نيقولوه روسالم وساموييل زانكو وداوود مونتيل بالتفاوض مع كل من باشاوات الجزائر وطرابلس وتونس. حيث أن المفاوضات مع الباب العالي كانت تحتضر.

ويظهر أن الاتصالات مع طرابلس قد توصلت إلى بعض النتائج، إذ ان البك اعرب عن استعداده لتسوية علاقاته مع البندقية، وفي رسالة من باشا طرابلس إلى الحكماء الخمسة نقرأ:

«عرض عليّ السيد ساموييل زانكو مرارا النظر في عقد اتفاق صلح مع جمهوريتكم الجليلة جدا، فإذا ما تم الصلح مع الجزائر وتونس فسأكون على استعداد للموافقة على صلح، كما وعدت بذلك زانكو المذكور».

وبعد قليل اعلمت نيابة التجارة روزالم بانها تسلمت الخطاب الودي الذي بعث به بك طرابلس، كما اعلمته بأن مونتيل ايضا قد وصل إلى مرحلة حسنة في اتصالاته مع بك تونس.

ولكن المباحثات باءت بالفشل بسبب سوء النية بالإيالات، وعداوة الدول الاوربية. فقد لقيت الجمهورية «عراقيل خطيرة بسبب الشكوك السياسية لدى اسبانيا، ووساوس البابا الدينية، وغيرة اليهود التجارية الذين يضعون أيديهم على اغلب الحركة التجارية مع الإيالات».

لقد ابدى البابا بنيدكتوس الرابع عشر استياءه العميق وقد قال: إن عقد صلح بين البندقية والافريقيين سيكون ضارا بالنسبة للدين ولتجارة اتحاد الامراء، وان ذلك قد يجذب القراصنة إلى الخليج، وكان البابا يعيش في رعب، وأمر اسطوله أن يقف على طول شواطىء بحر تيرين للدفاع عن أراضيه من هجوم الإيالات عليها، والذين قد يشنون الغارة على دول البابا ـ وقد استحال عليهم ارتياد بحر الادرياتيك. وجاء ردّ مجلس الشيوخ على الكاردينال فالنتي سكرتير دولة الفاتيكان، بان مصالح الملاحة والتجارة تتطلب أن يكون هناك صلح مع الايالات، وأن قداسة البابا «من أجل ذلك الاهتمام الصادق الذي يبديه البابوات لخير الجمهورية، كان عليه ان يوافق على الصلح دونما شروط إذ أن الأمراء الذين يملكون موانىء بالخليج سينالون مكاسب ليست بالقليلة بعد منع القراصنة من ارتياده».

اما الوزير الاسباني بالبندقية فقد احتج باسم ملكه وقال: كيف يتأتى لجمهورية حكيمة مثل هذه وكانت تدأب على مطاردة البرابرة من أجل خير البشرية، وتتمسك بالمحافظة على صداقتها مع هذا التاج، أن تذهب اليوم في تفكيرها ضد هذه المبادىء؟

ويمكن إذا ما أمعنا النظر أن نجد تفسيراً لموقف اسبانيا، فقدكانت في حرب مع الإيالات، وعلى سبيل المثال، فقد منعت الدانيمرك من المتاجرة مع الموانىء الإسبانية، لانها وصلت إلى اتفاق مع الإيالات. و إذا ما دخلت البندقية في مفاوضات مع الإيالات فستضع نفسها في نفس الظروف، وبالتالي فستخضع لنفس الاجراء.

وحاول ملك نابولي أيضا ان يحول دون ان تعقد الجمهورية الصلح، وذلك بسبب المتاعب الخطيرة التي قد تنشأ بالنسبة لدول بحر الترين، وفي الواقع إذا ما تعذر على القراصنة القنص في بحر الادرياتيك، فسيغشون اماكن أخرى للغنيمة. فرنسا فقط لم تبد استياء من الاتفاق سوى أنها أوعزت إلى البندقية بألا تستعدى اسبانيا.

و إذا كانت النتائج غير موفقة فإن الدلائل على يقظة ملحوظة كانت متوفرة، ففي سنة 1755 قامت محاولات لمكافحة المنافسة الشديدة للاجانب في الحركة التجارية والملاحية مع طرابلس، فوسعت في امتياز الاعفاء من الضرائب الجمركية للخروج حتى بالنسبة للسفن غير «**الصالحة**» كالآتي:

«تطبق نفس هذه الامتيازات على السفن غير **الصالحة**، أي السفن الصغيرة وذلك بالنسبة

لمرفأ طرابلس فقط، وتبقى الرسوم والقيود الحالية سارية على المراكب الأجنبية.

وتختتم الوثيقة بالقول: «وبمثل هذه الوسائل يمكن الاطمئنان إلى ان ملاحة البندقية ستتمتع بالافضلية على الرايات الأخرى في ميناء طرابلس».

لقد ضمنت القواعد التي تنظم الحركة مع طرابلس في اعلان مطبوع، ويفهم منه انه لا يتمتع بالامتيازات المشار إليها إلا من كان مزودا بوثائق صادرة عن الجمهورية والإيالة، وورد فيها انه: «إذا لم يقدم أولاً الترخيص البندقي بالإضافة إلى جواز سفر من إيالة طرابلس» فلا يحق له ان يقوم بعمل تجاري. وهناك أمر مهم جدا، وهو أن الاعلان يشمل «جميع مراكب البندقية ذات الحمولة الكبيرة أو الصغيرة، لها حرية مزاولة التجارة» و«قد كانت قبل ذلك قاصرة فقط على مركبين من مراكب البندقية».

ويلاحظ إذن وجود دلائل ظاهرة على استعادة النشاط مع طرابلس. وربما كان ذلك نتيجة حراسة أوسع من جانب الاسطول البندقي وبسبب الاجراءات التي تم اقرارها لاستئصال القرصنة. ويروي ميكاكي ان ما حدث من وقائع بحرية خلال حرب السنوات السبع، كان في صالح اعمال القراصنة الطرابلسيين، فقد استولوا على مراكب عديدة خصوصا تلك التابعة لنابولي، ولم يستثنوا السفن الفرنسية من ذلك.

ثم يقول: وقد استعاضوا عن الخسائر التي لحقت بهم ولا سيما على أيدي البنادقة، ببناء سفن جديدة، أو بشرائها وتسليحها للقرصنة.

وفي سنة 1758 سعى البابا لتعزيز ائتلاف ضد الإيالات الافريقية، ولعله من المفيد تتبع الاتجاه البندقي في هذه الحادثة.

ويروي لنا فونتانا ان الجمهورية ارسلت بسبعة مراكب إلى البحر المتوسط، وبأسطول آخر لسد مدخل بحر الادرياتيك، ويقول في كتابه «تاريخ البندقية الجزء الثاني صحيفة 879»: عندما توغل طراد لطرابلس في الخليج فوجىء بسفينة تجارية تابعة للبندقية فهاجمها. وارسل وراء المتعهد العام للخليج شبينين للاستيلاء عليه، وتم التغلب عليه بعد أربع ساعات من التوتر، وبموجب معاهدة باسّارو فتش فقد قطعت رؤوس البحارة جميعهم واغرق الطراد.
وليس هذا هو العمل الوحيد الذي تقوم به الجمهورية خلال ائتلاف سنة 1758، وعندما رفعت الجزائر رأسها مرة أخرى كانت البندقية هي صاحبة مشروع قذف المدينة بالقنابل، ويقول فونتانا بهذا الصدد: «كانت جمهورية البندقية التي يصفها المؤرخون المغرضون بانها جبانة غير قادرة على حرب، هي وحدها التي استعدت للإغارة على المدن التي تحمي قطاع الطرق، فهل لاتزال تمتلك في ذاتها دلائل صحة، وعناصر حياة من العزة والمنعة حتى تجازف للتغلب على موانع ضخمة؟ فقد عجزت عن اصطيادها مؤثرات الوعود والضغوط التي يلوح

بها الطرفان المتحاربان، وكانت تتحمل المضايقات الصغيرة التي لا يمكن تحاشيها، وتجند الجنود، وتعد القلاع للمضايقات الجادة، وتراقب بعين ساهرة مصائر ايطاليا، كما تشهد بذلك تقارير سفرائها، وهناك دائما وسائل للوقاية من العداوة والسلاح المشهور، اما الخديعة والغش فلا يمكن تفاديها لانهما قادرتان على الاختفاء، والاسد (رمز البندقية) لايزال قادراً على كشف مخالبه واشاعة الخوف منه».

وفي اعتقادي ان الفصول التالية ستؤكد نظرية فونتانا ازاء البندقية وطرابلس.

وقبل ان ننتقل إلى اتفاقات سنة 1764 فإن المهمة التي اسندت إلى جرفاسوني من قبل مجلس الشيوخ سنة 1763 وكانت مقدمة مباشرة للاتفاقات تستحق الإشارة، فقد كلف جرفاسوني بعقد الصلح مع الجزائر وتونس وطرابلس، وتبين أن المهمة كانت سهلة بالنسبة للإيالتين الاولين (الاتفاقات مع الجزائر وتونس يعود تاريخها إلى سنة 1763)، اما فيما يخص طرابلس فلم تسر الأمور على ما يرام، وبعد إقامة جرفاسوني في تونس 26 يوما طلب عند وصوله إلى طرابلس مقابلة للباشا، فاقتصرت المقابلة الأولى على «المجاملات البسيطة».

وبعد بضعة أيام امكنه ان يخبر الباشا بان الجمهورية استجابت لمشاعر الصلح الذي رغب وزراؤه في عقده معها، وتوافق البندقية على التفاصيل «وأن قدومه بصفة «مندوب مفوض» من أجل إنشاء الصلح المرجو ومن أجل دواعي الصداقة».

واعلن جرفاسوني علاوة على ذلك أنه «تنازلا عن الشروط التي حددت في كل من تونس والجزائر فإن الجمهورية على استعداد لتقديم هدية قيمتها عشرة آلاف سكوين لمرة واحدة، بالإضافة إلى «الهدايا» المعتادة.

وإذا ما اكتفت الايالتان الاخريان بتلك الهدايا، فإن شيئا اكبر من ذلك يتوجب لاشباع الإرتشاء والطمع لدى الطرابلسيين، واعتقد انه من المناسب ان انقل بعضا من التقرير الذي لم يسبق نشره، والذي بعث به مندوب البندقية وستبدو منه صعوبة المفاوضات مع قراصنة طرابلس واضحة.

قال جرفاسوني: «طلب الباشا مهلة من الزمن ليبت في الأمر، وأخيرا قال لي: لماذا لم أمر عليه قبل الآخرين وهو ملك بالوراثة، اما الآخرون فبالاختيار؟ وقال لي فيما بعد: انه عرض الأمر على كبار رجال الدولة، وتبين انه لا يمكن قبول العرض، وقال: انه بالنسبة للجمهورية يرى ان تكون علاقته بها قائمة على السلام والتفاهم، ولكنه لا يستطيع ان يتصرف بما يضر بدخله ودخل رجاله من ايرادات القرصنة إلا مقابل تعويض باداء مناسب، وإذا ما رغب في عقد صلح فيجب الاّ تقل الهدية عن 80 ألف سكوين.

فأجبته ان مثل هذا الطلب يتعارض مع ما لديّ من تعليمات، ومن الأولى له ان ينظر بدقة

في مطالبه، والاّ يبتعد عن الحدود المناسبة، حتى يمكن ان ينهي معه الموضوع مثل غيره.

وفي اثناء المحادثة الثالثة عرض جرفاسوني 18 ألف سكوين «ولم يرد الباشا على هذا إلا بعبارات تنم عن عدم الاهتمام، واختتم الحديث بانه ما لم يزود المبلغ فإن مواصلة الحديث تصبح عديمة الجدوى، وهكذا انتهت الجلسة الثالثة بهذا التردد، وانتظرت من جهتي فرصة أنسب يمكنني فيها التغلب على مقاومة الباشا ووزرائه، ثم علمت خلال فترة استراحة الزيارة الرابعة أن الباشا يرحب بتسلم المبلغ الذي تخصصه الجمهورية نقداً وعداً».

وفي آخر محاولة توصل جرفاسوني إلى ان يعرض 25 ألف سكوين نقداً بما في ذلك الهدايا، «لقد سعد الباشا بتحويل ثمن الهدايا إلى نقد، إلا أن كل ذلك لم يكن كافيا لاشباع نهمه، وبعد ألف رجاء قصر طلبه على 50 ألف سكوين تدفع فوراً، اما الثلاثون ألف سكوين الباقية فتدفع بنسبة عشرة آلاف كل سنة، لمدة ثلاث سنوات متتالية». لقد كان الباشا مندفعاً في عناده بتشجيع من وزرائه، وعلى رأسهم وكيل كاهية الإيالة الذي يتمتع بنفوذ كبير عنده.

ويستمر التقرير قائلا: «ولم تجد جميع الوسائل التي سلكتها لاقناع الباشا، وحيث اني قضيت عشرين يوماً دون فائدة، فقد رأيت من واجبي ان استأذن من الباشا للسفر» وعندما جاء الإذن، وجد أن السفر غير ممكن بسبب الجو غير المناسب الذي يعرقل الملاحة، وما كانت الإقامة لتحزن جرفاسوني «أملاً في أن تلين النفوس العنيدة».

وتغيرت الأحوال الجوية، وجاءه أمين التجار الطرابلسيين، بطلب من الباشا على ما يظهر، يطلب منه أن يؤجل سفره قليلا، ويحاول أن يقنعه بالنزول عند رغبات الباشا. واجاب جرفاسوني بانه لا يريد من أجل ارضاء الباشا ان يتعرض لتأنيب من أميره وكمهرب أخير عرض دفع خمسة آلاف سكوين هدية إلى نجل الباشا.

«ولم يرض هذا المبعوث حتى بالعرض الأخير، واجابني انه لا يمكنه ان يخبر أميره بالعرض لأنه يعلم بالتأكيد أن تسوية الموضوع لا يمكن ان تتم بأقل من 40 ألف سكوين، وبقينا على اختلاف مستمر حتى منتصف الليل، وبرغم اصراره الدائم قلت له: «انه من نافلة القول ان نستمر في المطالبة بالزيادة، واني سأسافر في صباح الغد. وهذا ما حدث فعلاً، دون أن أتلق اقل اشارة تنبىء عن استدعائي». وقبل ان يختتم جرفاسوني تقريره قال ان الإيالة كلفت الحاج عبدالرحمن آغا بعقد الإتفاقية رأسا بالبندقية، إذا لم يكن ميسوراً بواسطته.

أما فيما يتعلق بطريقته في التصرف فقد جاء في آخر التقرير: «ان السبب الذي من اجله لم استسلم للجشع المفرط لتلك الإيالة هو أولاً: لا أريد ان ابالغ في تجاوز الأوامر الصادرة إليّ، وثانيا: كنت أخشى انه عندما يصل إلى علم الإيالتين الاخريين مثل هذا السخاء في الدفع أن تطالبا بالمعاملة بمثل معاملة طرابلس[1]. وبعثة جرفاسوني مقدمة مباشرة لاتفاقات سنة 1764.

فقد فوض المجلس النبيل البندقي بروسبيرو فالمرانا لعقد الصلح مع إيالة طرابلس، وأرسلت هذه كما قد رأينا الحاج عبدالرحمن آغا بصفته وزيرا كامل التفويض. واتفاقات 1763-1764 تتألف مما يلي:

(1) اتفاق بشأن الملح عقد في 19 من اكتوبر 1763 يقدم بموجبه الطرابلسيون إلى البندقية 2500 كيلة من أجود انواع الملح سنويا في مقابل 2500 سكوين كل سنة.

قد منح البنادقة حق احتكار الملح، بحيث لا يجوز للإيالة ان تبيع أو تنقل للآخرين بأي حال أو تشحن الملح لأية جهة، ويبقى تحت التصرف المطلق لجمهورية البندقية طوال مدة الاتفاق، وهي عشرون سنة. وللجمهورية الحق في أن تأخذ أو تترك الكمية المقررة بالكامل (مادة 1 و2). وتسمح الجمهورية لباشا طرابلس بان يزود ايالتي الجزائر وتونس بمقدار محدود من الملح لسد احتياجات سكان الايالتين.

(2) اتفاق لحماية ملاحة البندقية مؤلف من 23 مادة تم وضعها في شهر ابريل 1764. وهذه المواد هي صورة صحيحة تقريباً لمواد خطة صلح سنة 1751 سوى اختلاف في الروح. لقد قال اسكاربا: ان البندقية اصبحت تعيش في شك، ومن أجل ذلك حاولت ان تحصل على ادق التوضيحات من جانب الإيالة، وفيما يلي النصوص الرئيسة التي تتناقض قليلاً أو كثيراً مع نصوص اتفاق سنة 1751:

يلتزم البنادقة بالا يمنحوا تراخيص أو جوازات سفر إلى دول أخرى، وتدفع مراكب البندقية عند دخولها إلى موانىء الإيالة 3% كضريبة جمركية على البضائع بدلا من 5%. إذا ما غرقت سفن البندقية على شواطىء الإيالة فلا يمكن المساس بأمتعتها وبضائعها، ولا يجوز لأي مركب طرابلسي ان يتزود بالسلاح في احدى البلدان المعادية للبندقية، من أجل ممارسة القرصنة ضد البنادقة، ولا يجوز ان يسترق أي من رعايا البندقية فيما يقع تحت سلطة طرابلس، ولا يجوز كذلك بيعه أو شراؤه. تحيّى سفن البندقية عند دخولها الميناء بـ 21 طلقة مدفع.

وتأتي بعد هذا المادة 23 وهي الأخيرة، وحيث ان طرابلس خرقت هذه المادة وتسبب ذلك في قطع الصلح وحملة 1766 فانني اوردها كاملة:

«تقرر ان السفن والشباك وغيرها من أي نوع التي تسلحها إيالة طرابلس لاغراض القرصنة، ومنعاً لأي ازعاج لا يجوز لها ان تدخل إلى خليج البندقية باية صفة أو عذر على أن يكون حدود ذلك رأس القديسة مريم (دي لوكا) من جهة وتشمارا من جهة

(1) وافقت الجمهورية على مسلك جرفا سوني موافقة تامة وقالت: إن ايالة طرابلس هي أكثر الإيالات اضرارا بتجارة البندقية إذ تسيطر بفرقها البحرية على بحر الادرياتيك والشرق، والمبلغ المطلوب يبدو باهظا في نظر مجلس الشيوخ الذي ← أوعز إلى فالمرانا بأن يدخل في مفاوضات جديدة مع طرابلس.

أخرى، وعلى قراصنة طرابلس التقيد بتنفيذ ذلك والامتناع عن أية مخالفة».
وفضلا عن ذلك يمنعون من ممارسة القرصنة داخل مسافة ثلاثين ميلاً من جميع الجزر التابعة للجمهورية، ويمكنهم اجراء القرصنة خارج تلك الجزر على بعد ثلاثين ميلاً منها، ولا يجوز لهذه المراكب دخول موانىء البندقية إلا إذا خشيت الزوابع، و إذا مارست المراكب القرصنة داخل نطاق ثلاثين ميلاً واستولوا على سفن، فيجبرون على إعادتها إلى اصحابها، ويعاقب ربان القرصنة عقاباً شديداً».

(3) تتألف اتفاقات سنة 1763-1764 ـ كذلك من إضافة لاتفاق الصلح المؤرخ 1 من يولية 1764 الملغي للإضافة السابقة بتاريخ 11 من ديسمبر 1774. وهذا الاتفاق هو اتفاق مالي فعلي وبموجبه:

(1) تمنح الجمهورية 20 ألف سكوين بندقي إلى طرابلس ثمنا للافراج عن جميع العبيد.
(2) تلتزم البندقية بان تدفع إلى البك 5000 سكوين هدية للبك و8000 سكوين إلى ابنه وإلى وزراء الإيالة.

ويعني هذا أن الجمهورية كانت أكثر سخاء وطرابلس أقل تصلبا فقد خفضت كثيراً من مطالبها التي قدمتها إلى جرفاسوني.

ويقول اسكاربا ملاحظا ان هناك أمراً جديراً بالذكر في اتفاقات 1763-1764، ذلك ان البندقية لا تقدم أي ضمان آخر للطرابلسيين، سوى الامتناع عن منح جوازات سفر وتراخيص إلى دول أخرى غير إيالة طرابلس، ولما كانت الضمانات كلها تقريباً تلزم الطرابلسيين خاصة فإن ذلك يعني أن خرق الاتفاقات لا يمكن أن يأتي إلا منهم، إذ أن البندقية لا تفكر إلا في المحافظة عليها. فالأمر ليس كما كان متوقعاً بشكل عام في خطة 1751 التي بموجبها تقدم الدولتان ضمانات متساوية ومتبادلة، بل هناك طرف هو ايالة طرابلس، بموجب التهديد المتصاعد بالاستيلاء على الغنائم تبتز من البندقية بوسائل أعمال النهم أكبر قدر ممكن من المال، وفي الطرف الثاني جمهورية البندقية، ولا تنال سوى وعود زائفة في مقابل المبالغ الكبيرة المدفوعة.

ويستمر اسكاربا في تعليقه: ويعود أكبر ضعف في ذلك الاتفاق إلى اختلاف مصالح المتعاقدين[1]، ومن البيّن ان الاتفاق لا يمكن ان يكون متيناً إلا لأحد الموقعين عليه ـ البندقية ـ والتي يهمها ان تحافظ عليه، أما الطرف الآخر فان خرق الاتفاق لن يسبب له ضرراً يذكر، بل قد ينال فوائد، فطرابلس إذا ما فقدت الاتاوات نتيجة لقطع الاتفاق، تستطيع بكل راحة ان

(1) ورد بتقرير فالمرانا المؤرخ 26 من أكتوبر 1763: كان عبدالرحمن يؤكد أنه بفضل ما يتمتع به الطرابلسيون من فرص الضرب في مياه الشرق والخليج كان بإمكانهم أن يطرحوا مطالب تفوق ما تطلبه الإيالتان الأخريان. وحتى إذا ما تم احتساب نسبة المبلغ كاملاً وهو 80 ألف سكوين. رغم تحاملنا. فإن الأمر يظل في صالحنا أكثر من مصلحتهم.

تعود إلى ميدان الغنائم. وما اضطرار البندقية مرات عديدة إلى لفت نظر الإيالات إلى مواد الاتفاق إلا تأكيد قاطع على قلة الاهتمام بالمحافظة عليه.

وبرغم ذلك كله فقد تسبب اتفاق البندقية مع الايالات في استياء البابا واسبانيا ونابولي، فقد اتهمت البندقية بانها كانت تهتم بمصالحها، وبذلك فقد أضرت بتجارتهم، وستتجه الإيالات إلى الاعتداء عليها. وقد أحاط برناردو طانوتشي سفير نابولي بالبندقية في شهر يناير 1764 علماً بما تقوم به القرصنة الطرابلسية ضد نابولي، معربا عن فكرة ان الاتفاق الذي عقدته البندقية قد أضر كثيراً بالتجارة، وقد رأينا قبل عشر سنوات كيف أن الضغوط والاحتجاجات من اسبانيا والفاتيكان ونابولي ساهمت في فشل المفاوضات التي كانت جارية، وفي هذه المرة ضربت البندقية بها عرض الحائط وسارت قدماً إلى هدفها.

اما القول بان الاتفاقات التي تم عقدها تحتوي على التزامات من جانب طرابلس أكثر منها من جانب البندقية، فذلك مما يشرف الأخيرة، وكما ستتاح لنا الفرصة للتدليل على ذلك، وستعرف كيف تفرض احترام شروط الصلح مهما كلفها الأمر.

وكان هناك من اتهم البندقية بالاسراف والمبالغة في الإستسلام والضعف، وقد يكفي ما قاله مارين للرد على هذه الاتهامات فقد نفى في كتابه «تاريخ تجارة البندقية» كل تلك التهم عن الجمهورية، مؤكدا أن جميع الدول الاوربية الأخرى ارتبطت بمواثيق مع الإيالات ملتزمة باتاوات هي بالنسبة لما وعدت به البندقية متواضعة، لقد عرفت البندقية آنئذ كيف ترعى مصالحها وتدفع حركتها التجارية من جديد إلى الامام، بعد ان ظلت لسنوات عديدة مشلولة. وصحيح كانت هناك فترة توقف سنة 1766، إلا أنه توقف يضيف الثناء على مهارة البنادقة، ويمكن التأكيد بأن ناني حقق أقصى أثر بأدنى مجهود، ومن المهم أن نقرأ بهذا الخصوص تقريراً للحكماء الخمسة، مقدما إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 11 من مارس 1766 عن فوائد الصلح، فقد ورد فيه:

«الصلح هبة من السماء .. فقد بدا، وهو في أولى مراحله، ينتج تلك الآثار الصحية المتوخاة التي عقد من اجلها. فالملاحة منذ سنة 1763 كانت محصورة في ثمانين ترخيصاً فقط، واصبحت في اواخر ديسمبر 152 ويجب ان تضاف إلى هذا العدد ثلاث سفن أخرى بنيت حديثا في البندقية وإلى كامل شهر فبراير الماضي، ويبرهن هذا على نمو في ملاحتنا التي نرجو ان تزداد تقدما سواء ببناءات جديدة أو بشراء، وهو ما اتجهت إليه همم رعايانا القائمين بحركة الملاحة.

لقد انتهت الحاجة إلى القوافل البحرية، وانتهى معها ما ينجم من ضرر للتجار ووفرة بضائع مماثلة في الوقت ذاته في الميناء نفسه، وهذا ضرر، كما اشرنا يحدث بسبب القوافل، هذا

وقد انخفضت اسعار الشحن .. وقد صدرت خلال السنة التالية للصلح بضائع قيمتها تزيد بـ 626 دوكات عن السنة السابقة.

وابتداء من يناير 1764 إلى ديسمبر 1765 جبى من الجمارك حيث تفرغ جميع السلع الواردة بطريق البحر مبلغ قدره 12157 دوكات، أكثر مما تم تحصيله من يناير 1762 إلى ديسمبر 1763.

وعلاوة على التعويضين المذكورين من مال فعلي تسلمتموه سموكم خلال سنة تلت عقد الصلح بواقع قدره 15286 دوكات، والتي يجب ان تزداد مستقبلا بشكل معقول، فقد احتفظت الدولة بمبلغ آخر ليس بقليل مما كان يضيع في افتداء الرقيق سنويا، ويؤثر على الدخل الخاص والعام، كما حافظتم سموكم على أرواح وممتلكات رعاياكم الذين كانوا يتعرضون احيانا للتضحية بهم خلال حرب القراصنة مع ما يلحق بامارتكم من ضرر».

ويلاحظ ان الصلح مع طرابلس قد وقع بعد مدة من اقراره مع الإيالتين الاخريين، وانه بعد وقت قصير من الابرام تعكر الصلح بسبب احداث أدت إلى ارسال حملة ناني.

ويفهم من نفس الوثيقة المذكورة هذه الحالة الشاذة، فقد لاحظت الوثيقة انه من يناير 1764 إلى يناير 1765 سافرت إلى مرافىء الغرب 45 سفينة من بينها 4 فقط لمرفأ طرابلس. وعلى أية حال يبدو واضحا ان سياسة البندقية تجاه طرابلس والايالتين الاخريين، جاءت في الوقت المناسب لترفع بصورة ملحوظة من شأن تجارتها في البحر المتوسط.

وبعد عقد الصلح، وتنفيذ الاتفاق عملت البندقية على تعيين قنصل لها، مثلما جرى بالنسبة لتونس والجزائر.

ومن المعلوم ان المندوب الطرابلسي نفسه، الحاج عبد الرحمن، هو الذي اقترح الكونت جيوسبي باللوفتش، وطلب من الحكماء الخمسة التحقيق عن شخص وسوابق هذا المرشح، وقد كشفت المعلومات بانه «من عائلة حالتها متميزة في بلدة بيراستو ذات ماض مجيد في الحرب، يتمتع بشهرة شخصية كاملة وجديرة في حدود المنفعة الوطنية، وقد ادى خدمات للوطن ببناء سفن وبخدمات التأمين والدخول في المفاوضات».

وكان باللوفتش لذلك هو الرجل المختار وعندما رأت الجليلة جداً الاعراب عن ترحيبها بالاتفاق المعقود قررت ان يعود الوزير الطرابلسي إلى الإيالة مرافقا باسطول رسمي، وسافر معه القنصل الجديد.

وكان كبير العرفاء ماركانتونيو بوبتش مأمور البعثة قد كلف أيضا بسبر غور الأوضاع الحقيقية لطرابلس وحكومتها، وان يحضر حفلة التصديق على الاتفاق وتبادل الهدايا حسب ما جرت به التقاليد، وقدم بوبتش هذا تقريراً عن كل شيء. فلقد استقل مع عبدالرحمن وباللوفتش سفينة المقدم راقوسين، وبعدها نزل في جزيرة كورفوه ومنها وفي تسعة أيام من السير

وصل إلى طرابلس سعيدا، ترافقهم سفينتان «سفينة الأمل» Nave speranza والفرقاطة كوستانزا.

«جاء إلى السفينة جميع أكابر المدينة وكبير وزراء البك وغيرهم يبدون سروراً وابتهاجاً برؤية راياتنا العامة (رايات البندقية) وقد اطلق في اليوم التالي 27 طلقة على شرفها، أي ست طلقات أكثر من المعتاد.

وفي اليوم الثالث جرت المقابلة الرسمية، كان بوبتش يحيط به ضباطه، ويرافقه القنصل الجديد، قد استقبل من قبل علي القره مانلي وقال: كان جالساً على العرش وبجانبه ولده، ويحيط به وزراؤه ورجال القصر جميعاً، انها حقا جميلة رائعة».

لقد وقع حادث صغير في بداية حفلة الاستقبال: فقد رؤى باللوفتش وهو شخص رسمي ينتفض فجأة إلى قرب قدمي البك، بدافع من حماس زائد على ما يظهر، ويلقي التحية التي كان بوبتش يستعد لالقائها باسم العموم، وبدون أن يعطى باللوفتش الاسبقية والكلمة إلى مدير السفن.

وعندما استفسر الباشا عمن يكون ذلك الذي وجه إليه الكلمة دون أي تقديم، أمره بالجلوس، وعندئذ ألقى بوبتش كلمته في هدوء وبكيفية مهذبة جدا.

ويقول كبير العرفاء: وبعد توزيع مشروب بكل سخاء تبادلنا القبل مع البك في الوجه، وكانت هذه هي العادة المتبعة مع ربابنة السفن الرسمية، وبهذا تم كل شيء دون ازعاج.[1]

ولن اطيل في وصف الهدايا التي تم تبادلها، وحفلات الغذاء التي اقيمت على ظهر سفن البندقية بين اصوات المدافع المدوية احتفالاً، واشارة دون ريب للابتهاج، وبين عبارات الرضا التي قوبل بها الاتفاق، ولكني أروي هذه الجزئية: لقد كتب بوبتش: «من الملاحظ ان هناك منعاً جنائياً على اولئك الذين يطلعون على السفن الأجنبية من سكان المدينة دون الاذن مقدما لكن لا أحد التفت إلى هذا القانون لما غمر الجو من فرح عام بين كل الناس بسبب الصلح المعقود».

ووجد البندقي نفسه «مضطرا باستمرار إلى إقامة المآدب للوزراء والكبراء وأقاربهم مع دوي المدافع، أكثر مما ورد بالاتفاق».

وكانت الايام تمر، وقام بوبتش بناء على التعليمات وبمساعدة المهندس المبتدىء ألفيسى

(1) لم يذكر باللوفتش شيئا عن الحادث. وفيما يلي ما جاء بتقريره المؤرخ 9 من اكتوبر 1764: لقد كانت عبارات الترحيب بي والشكر الصادق عن الهدايا المقدمة إليه باسم الجمهورية الجليلة جداً كثيرة. وبعد تقديم المشروب في جرعات كعادة القوم. وتشريفا لي ودعت بسبع طلقات مدفع. وعند وصولي لأول مرة إلى طرابلس تشرفت بقبول زيارة مجاملة قام بها إليّ كل من قناصل الدول الأجنبية. باستثناء قنصل فرنسا وجاء بدلاً منه المستشار بسبب غيابه. وقنصل انجلترا الذي نابت عنه زوجته بسبب وفاته.

ميلانوفتش برسم جميع الحصون بمنتهى الدقة، مزودا حكومة البندقية بمعلومات قيمة فيما يتعلق بالحامية وعدد القوات البرية والتسليح بالبحر والتجارة، ورسم ميلانوفتش كذلك قاع المرفأ ومخطط المدينة، ثم ارسل بوبتش بالمعلومات التي جمعها في شكل تقريرين منفصلين، ولا أتردد في وصفها بانهما بالغا الأهمية، وكما يبدو لي انهما عرفا الآن فقط ويشكلان اكمل وصف لمدينة طرابلس في القرن الثامن عشر بالمصادر الايطالية.

وبعد أن أتم بوبتش جميع المهام المكلف بها من حكومته وبسبب تأخر الفصل سعى للحصول على الإذن بمغادرة طرابلس، ليبحر بسفنه في طريق العودة السعيدة، فكان الردّ بأن الموفد من الإيالة إلى البندقية من أجل تبادل الهدايا ليس مستعداً بعد.

لنرى في الاثناء التي ينتظر فيها بوبتش الإذن له بالسفر كيف استطاع قنصل البندقية الجديد ان يصرف المهام الأولى التي اسندت إليه، وان يجتاز أولى الصعوبات. كان عليه قبل كل شيء ان يعمل على ان تحذف من المادة الثانية من الاتفاق الذي لم يجف حبره بعد الكلمات الأخيرة التي لم تذكر في الخطة التمهيدية، والتي «كانت قد تجر إلى تحويل في النظام لهذا الجمرك، وتسبب للطرابلسيين خسارة بدلاً من فائدة»، والمطلوب هو ان تحذف الكلمات التالية من المادة المذكورة: «وكذلك يعامل الطرابلسيون بالمثل في موانىء البندقية». وتتعلق هذه العبارة بالبند الذي ينص على ان سفن البندقية إذا ما دخلت موانىء الإيالة تخضع لضريبة جمركية قدرها 3% على السلع، ولا تريد الحكومة ان يتمتع الطرابلسيون بنفس هذا الامتياز، إذ ان الإيالة كانت تستخدم دائما من أجل التجارة مع البندقية سفن هذه الأخيرة، ويستخدم الباشا جواليته وشبابكه لا في التجارة بل للقرصنة التي تعود بمردود أكبر. و إذا ما تركت تلك الكلمات فانه يخشى ان تتغلغل السفن الطرابلسية في الخليج بحجة التجارة (ويعني بالنسبة للبنادقة كامل بحر الادرياتيك)، مع ما في ذلك من تهديد ظاهر لأمن البحار، لقد عرف باللوفتش كيف تؤكل الكتف، واستطاع ان يصل في وقت قصير إلى مسعاه، ففي 8 من نوفمبر من السنة نفسها كان حاجي عبدالرحمن آغا يكتب إلى بروسبيرو فالمرانا ويقول: «لقد شطب ما اضيف إلى المادة الثانية مما يخص الجمارك بناء على وساطتي، وبما انني ملتزم تجاه سعادة مولاي فيبقى مفهوماً انه إذا ما ارسل شحنة من الزيت لصالحه تكون هذه دائما معفاة من الجمارك والعوائد الاخرى».

على ان الافراج عن الرقيق من البنادقة لم يتم بهذه السهولة، وكان على القنصل ان يسلمهم إلى بوبتش ليحملهم على السفن ويقدم لهم الطعام، ويوصلهم إلى البندقية باستثناء اولئك الذين يعلنون عن رغبتهم في البقاء، وعندما عهد إلى الباشا بـ 93 عبداً بندقياً، وكانت الجمهورية قد دفعت فدية عنهم 20 ألف سكوين بواسطة بعض وزرائه، أصرّ على المطالبة غير

العادية بسكوينين بندقيين وقرشين طرابلسيين عن كل واحد من العبيد.

لقد كتب باللوفتش في هذا الصدد: «لقد افهمتهم بوضوح تجاه هذا الالحاح العنيد وغير المتوقع ان الباشا سلم رعايا البندقية من العبيد إليّ دون قيد أو شرط، وهم الآن على ذمة الحق العام في البندقية وليس هناك ما يفرض علي حتى اوافق على مثل هذا الدفع». وظل الأمر يتأرجح من سيء إلى أسوأ. ورأى الحاج عبدالرحمن آغا اخماداً لهذه الفتنة أن يدفع إلى هؤلاء الوزراء مبالغ متساوية عن كل عبد من هؤلاء العبيد». نحن لا ندري إذا كانت اريحية عبدالرحمن هذه بريئة، وسنعرف عنه بعد قليل، وقد التزم بالدفع دون ان يعده باللوفتش بالرد.

ولم يرغب كل العبيد المحررين بالعودة إلى الوطن، «فقد اختار سبعة عشر دون اكراه البقاء في طرابلس» اما الآخرون فقد وزعوا على مختلف السفن التي استخدمت في نقل مندوب طرابلس وقنصل البندقية.

وهناك أمر آخر يستحق الذكر، والذي قد يشهد لصالح حسن نوايا طرابلس في المحافظة على السلم، وهو ان الباشا دعا جميع القراصنة التابعين للايالة كي يطلعهم على الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

كتب باللوفتش إلى الحكماء الخمسة ما يلي: «في امكاني أن اؤكد لأصحاب السعادة ان الباشا استدعى للمثول امامه اصحاب سفن القرصنة واحداً واحداً، واصدر إليهم أمره بأنه يـــجب ألا يلحقوا أية اهانة أو مضايقة بسفن البندقية في أي مكان أو زمان، ولأي عذر قد يختلقونه أو أن يحولوا بين تلك السفن وحرية الملاحة، وكل ما يجرأ على مخالفة هذا الأمر سيعاقب دون رحمة بعقوبة الموت».

وسأشير في الملحق إلى واقعة يبدو ظاهريا انها غير ذات معنى، ولكنها تثبت كيف ان القنصل الجديد كان يجد صعوبة ليس فقط من جانب الطرابلسيين، بل بالتحديد من مواطنيه: ذلك ان كثيراً منهم لا يمتثلون لاوامره ويرفضون ان يقدموا للقنصل ما يجب من احترام، وان يستجيبوا للنظم التي كانت تخص العلاقات بين الملاحين وقناصل الدولة، فكم من التجاوزات كان «يمكن ان تترتب على مثل هذا العصيان المتكرر وعدم الاهتمام الذي قد يدمر اقدس مؤسسات قوانين السيادة». ويترك باللوفتش الأمر إلى النظر الثاقب لحكماء التجارة الخمسة.

وقدر انه من المناسب التزود بواسطة بوبتش «بسلسلتين للاستعمال ضد المحكوم عليهم، وبحيث يكون بحوزته عند قيام ارهاب من المجرمين آلة صالحة لمعاقبة المجرمين عقاباً شديداً عند الاقتضاء».

وهناك حادثة أخرى تستحق الذكر، ففيها ما ينبىء عن الحالة النفسية التي يعيشها سكان راجوسا تجاه البندقية[1]، وجرت هذه الحالة بطرابلس خلال اقامة بوبتش. وتخبرنا مراسلة من باللوفتش بتاريخ 3 من نوفمبر 1764: لقد أهمل الربان بييتروكونتشي وهو من راجوسا، وبناء على عذر خبيث، ان يحيّي حسب النظام سفينة القيادة «التي لاتزال راسية بالميناء بواسطة طلقات من المدافع. وحاول بوبتش أول الأمر أن ينبه بطرق ودية الربان المذكور حتى يعرب عن احترامه وتقديره لعلم البندقية، فقدكان بوبتش يشعر بان اسم الجمهورية معرض للاهانة، وقد استقبل موفد بوبتش بمظاهر الاهمال والاحتقار».

وطلب منه الربان الراقوسي بان ينقل إلى سيده «انه لا يعترف بأمر ولا بعلم الجمهورية» وعندما سمع آمر السفن / المدير هذه الإجابة المهينة زاد تأثره، والتهبت غيرته. وأمر رجاله بالقبض على الراقوسي واحضاره امامه. وحاول كونتش الهرب ولكنه لم يتمكن من ذلك.

«وسأله المدير أول الأمر وبكل هدوء وإنسانية: لماذا اهمل التحية؟.. فكان رده فظّاً ولم يخلع حتى قلنسوته من على رأسه وقال: ان لديه اوامر واضحة من حكومة راجوسا بألاّ يحيّي سفن البندقية الرسمية اينما لقيها، ويجب ألاّ يفعل ذلك، كما انه لا يعرف رايات البندقية».

لقد اثارت هذه الكلمات حفيظة المدير، فأمر بان ينقل الراجوسي إلى مؤخرة السفينة وأن يجلده أقل الضباط رتبة خمسين جلدة بالعصا.[2]

«واندفع أشخاص آخرون إلى ظهر سفينة راجوسا، وقاموا باطلاق ثلاث طلقات مدفع بأمر المدير، وردت سفينة البندقية في الحين بطلقة واحدة».

وانتشر صدى هذه الواقعة مع شيء من المبالغة من شخص إلى آخر، وحاول الراجوسي شخصيا أن يستمع الباشا إلى شكواه، إلاّ ان هذا الأخير عندما اخبره باللوفتش بالأمر «رفض حتى مقابلته، ناهيك عن العفو عنه». وعندما فقدكل أمل رأى ان يتقدم إلى قنصليته بشكوى كتابية، حصل قنصل البندقية على صورة منها فوراً.[3]

هكذاكان البنادقة يفرضون احترام علمهم!

وقد يبدو ان ليس للحادث ذيول، والأمر ليس كذلك، سافر بوبتش بعد الحصول على الاذن المطلوب دون ان يرافقه المندوب الخاص، وكان صدى الواقعة قد انتشر في البندقية قبل وصوله. وأمر مجلس الشيوخ بتاريخ 16 من يناير 1765 المراقب العام بالقبض على بوبتش،

(1) سنرى فيما بعد أنه في أثناء احدى الحوادث التي قدمت لحملة 1766 وقف قنصل جمهورية راجوسا بسلانيك في صالح الطرابلسيين ضد البنادقة. راجوسا هي دوبروفنيك اليوم (بوغوسلافيا).

(2) من رسالة باللوفتش بتاريخ 1764/11/3.

(3) انظر الملحق، الوثيقة رقم 23.

ريثما تصل معلومات دقيقة، وأمر حكماء التجارة الخمسة ان يعلموا قنصل راجوسا أن الجمهورية قد عملت على القبض على بوبتش، وانها واثقة بان الربان الراقوسي سيلقي معاملة مماثلة من حكومته»[1].

وتجرجر الموضوع إلى شهر يونية من السنة نفسها، وبعد التحقيق في القضية أمر مجلس الشيوخ بالإفراج عن الضابط المذكور آنفا، مع ذلك الإدراك الذي سيكون مناسباً ورادعاً، ليكبح جماح حماسه مستقبلا الذي دفعه دون تقدير إلى حماية شرف اعلام الجمهورية.

وهذه ايضا حادثة تكشف انشغال حكومة البندقية بعدم إثارة الحساسيات من قبل ايّ كان حبّاً في العيش السعيد.

ويمكن أن نقيم عن طريق حادثة أخرى إلى أي مدى كان القنصل الجديد يجعل لسلطة الجمهورية وزنا في مراعاة المعاهدات، وكيف يبدو ان الإيالة عاقدة العزم على احترام اتفاقات الصلح وفرض احترامها؟ وتتعلق هذه الحادثة باعتقال وقتل القرصان مولى عثمان الإشكوداري، الذي كان وهو في خدمة طرابلس قد سبب متاعب ولا سيما لتجارة البندقية بعمليات الغزو والسطو.

فلنتابع اهم الفقرات التي وردت في مراسلة باللوفتش المؤرخة 7 من نوفمبر 1764، فقد وصل يوم 26 من اكتوبر المولى عثمان الإشكوداري الشهير إلى طرابلس فجأة على غير انتظار، وبمجرد ان علم باللوفتش بذلك هرع إلى الباشا، عارضاً بكل اشكال الاقناع نفسية هذا القرصان العاصية على كل قياد، وادمان هذا الإشكوداري المتوحش على الجريمة، وأبدى علي القره مانلي فعلاً استعداده لتطبيق أنسب وأقرب اجراء، وبعد أن تم القبض على القرصان أمر

(1) من قرارات مجلس الشيوخ. ملف القسطنطينية ـ السجلات الخاصة بالسنوات 1763-1764. الورقات 124وما يليها: من خطابات السفير لدى الباب العالي: إلى مراقب البحار و إلى مراقب عام دالماسيا وجميعها بنفس اللهجة. وفيما يلي الفقرات الهامة: لقد دهش مجلس الشيوخ وابدى استنكاره لما قام به الراجوسي من رفض تقديم واجب التحية لربان البندقية، ورد الفعل الشديد الذي صدر عن كبير العرفاء المذكور. والمجلس يجد انه مراعاة لاساليب الحكم السليمة وللاعتبارات السياسية يجب ان يشعر ذلك الضابط المذكور بالإستنكار العام لتصرفه لما سيترتب عليه من شكوى وازعاج قد يتأكد. ويكلف مراقب عام البحار بأن يأمر بالقبض على الضابط المذكور عند عودته بالسفن من طرابلس. وان يحتجز هناك، ويجري بحث دقيق لمعرفة التصرف المبالغ فيه. والذي قام به. مع الاحاطة بجميع ظروف الحادث ويسري هذا التكليف على أمين الكتابة في حالة التنفيذ في هذه الجهة.
«ويكلف حكماء المجلس الخمسة باستدعاء قنصل راجوسا أو احد أمناء القنصلية واعلامه بما يأتي: يأسف مجلس الشيوخ لما بلغه من خبر حدوث أمر بطرابلس بين كبير العرفاء بوبتش مدير سفينة بندقية صالحة يقودها المقدم راجوسين. وربان سفينة تجارية ترفع علم راقوسا بسبب رفض هذا الأخير تقديم واجب التحية المعتادة في مثل هذه الاحوال لرايات البندقية اعتباطا من الضابط.
والمجلس في نطاق مبادئه ومثله يستنكر سلوك الضابط نفسه ويقرر اعتقاله فوراً. وفي الوقت نفسه لا يشك في ما بلغ حكومته من المقاومة التي ابداها الربان الراقوسي في ذلك اللقاء. وحيث لم يقدم واجب التحية لرايات البندقية. وتبرهن حكومته استنكارها لسلوك المذكور. واصدار الأوامر التي تضمن مستقبلا الاحترام واللياقة للجمهورية. كدليل على حسن العلاقة التي وعدت بها الحكومة نفسها. 16 يناير 1764 في بريجادي».

بابعاده إلى الشرق، وكشف عن النية بتسفيره على سفينة راجوسا التي سبق ذكرها، واعفى الإشكوداري من الإلتزامات التي تربطه بالإيالة، يعني منحه الحرية للالتحاق بخدمة من يشاء، وتوفير الإمكانية له ليصب جام غضبه مرة أخرى على البنادقة.

ويقول باللوفتش: «ولما توقعت مدى الفساد الذي قد يترتب على وجوده في الشرق، والمغامرات الجريئة التي سيقوم بها مثل هذا الرجل إذا ما حصل على سفينة قرصنة، وما تسببه من نتائج سيئة لملاحة البندقية وغيرها، رأيت ان ارفع الأمر إلى بعض الوزراء الرئيسيين ووضعت كل ما يناسب في صناعة الكلمة من مكر مفتعل، قادر على كسب ما بأيديهم من سلطة حتى يُزال هذا الرجل من العالم للمحافظة على سلامة العام والخاص»، ولم يكن الأمر كما يبدو بسيطا أو سهلا، ولكن برغم كل شيء لم يفقد قنصل البندقية شجاعته وقد نجح.

ثم يكتب يوم 7 من نوفمبر ما يلي: «لقد صعدت مساء الأمس حوالي الساعة الثانية ليلاً، إلى ظهر السفينة فرقة من المرتدين الأتراك، كلفوا سراً بأخذه من السفينة، وخنقه إنهاءً لحياته، ولما أدرك عثمان الإشكوداري، عندما ظهر عليه المنفذون ان نهاية حياته المفجعة قد حانت، اختطف سلاحاً ناريا، أفرغ محتواه بمنتهى الشجاعة على نائب الرايس، واصابه بجرح قاتل، في ذراعه اليمنى، ثم أمسك في يأس بسلاح حاد اصاب به أحد المرتدين الأتراك الاخرين بجرح خفيف في يده اليسرى، وعندئذ اطلق احد أولئك المرتدين من سلاحه الناري طلقة اصابت مقتلاً من عثمان في قلبه، وانهت حياته بصرخة مرعبة».

وفي الصباح التالي جاء المنفذون إلى القنصل لاعلامه بالخبر، فاضطر إلى تقديم بعض الهدايا إليهم (ساعات ذهبية وفضية ونقود مجموعها 61 دوكات بندقي) للاعراب عن التقدير والامتنان.

ومنذ ذلك الحين تخلصت البندقية من عدو لدود.

«وبضبط أمتعته وجردها بعد موته، وجد عنده 14 ختما مع كامل الاستغراب العام، ووجد على أحدها سمة القديس مرقص، وآخر للباشا وثالث للحاج عبدالرحمن (وكان موفداً إلى البندقية) وغيرها لكبار الوزراء».

وقد تلقى باللوفتش فضلا عن ثناء حكومة البندقية عبارات الشكر من الباشا الذي اعترف بانه مدين بالكثير إلى عروضه، مما أدى إلى اكتشاف هذا الغش و إظهار هذا السر.

في الظاهر، يبدو السلام وكانه سيكون خالداً، وكان باللوفتش يؤمن بذلك، حتى انه قد كتب يوم 3 ديسمبر من السنة نفسها ما يأتي:

«ليس هناك ما يدل على فتور في مظاهر التحيز الحسن نحوي، من قبل سمو الباشا، بل لايزال يغمرني بعلامات بارزة من الصداقة الحميمة، مما يثلج قلبي ويشعرني بالسعادة،

ويجعلني أبسط فكري للتنبؤ، حسبما هو ظاهر، بسلام في ظل وئام صادق، حفظه الله متيناً ودائماً».

وقرأنا في مراسلة أخرى لباللوفتش بتاريخ 27 من مارس 1765 انه بمناسبة قطع العلاقات بين النمسا و إيالات الجزائر وتونس، وهو الأمر الذي لم تكن له إلا نتائج هينة، أكد باشا طرابلس من جديد رغبته في السلم متخذاً موقفاً محايداً.

وقال باللوفتش: «منذ ايام قليلة علمت بوسائلي الخاصة ان بريداً مستعجلاً وصل عن طريق تونس، حاملاً النبأ المشؤوم، بان باشا تونس أيضا خرق اتفاقات الصلح، بتحريض من داي الجزائر، واعلن عداوته بوضوح، وكان يكفي ما قامت به الإيالتان حتى يخشى ان يحدث مثل ذلك في طرابلس».

وتلقى قنصل امبراطورية النمسا تأكيداً من علي باشا، انه لا يريد ان يحذو حذو الآخرين، ورغبة منه في استمرار الصداقة والسلام، قرر ان يبعث إلى البلاط النمساوي وزيراً بدرجة سفير لغاية واحدة فقط، وهي التصديق على معاهدات الصداقة والسلام.

كانت هذه هي روح المهمة التي اوفدت من أجلها السفارة الشهيرة إلى فيانّا، وبالطبع فإن مندوب طرابلس السابق إلى البندقية حاجي عبدالرحمن آغا، وكان بارعاً جداً في حبك المؤامرات حاول بكل الطرق الملتوية ان يتم اختياره لهذه المهمة.

وكما رأينا فإن السفارات إلى الخارج ليست سوى تعلة لابتزاز الهدايا والاموال من الدول الاوربية، فكيف لا تتم اذن محاولة ضرب عصفورين بحجر بتوسيع مهمة تلك السفارة حتى تشمل البندقية؟ .. لقد كتب باللوفتش فعلا في هذا الخصوص: «اهداف عبدالرحمن اليقظة لا تخص سفارة فينا فقط، بل تمتد من هناك في العودة لتمر من جديد بالبندقية وبلقب سفير».

«ولم يكفه ذلك، بل أوهم الباشا ان المقابلات التي سيجريها عند مروره بالبندقية ستفتح له الطريق للحصول على ثمن الملح لاربع أو خمس سنوات مقدماً، وكذلك المبلغ المتفق عليه سنويا طبقا لاتفاق السلام».

لقد عرف الغرض: استباق دفع امتيازات ملح زوارة السنوية والاتاوات المقررة. فانطلق قنصل البندقية إلى الباشا وأبلغه «ان تلك السفارة غير مناسبة، وان الجمهورية ليست الآن على استعداد لاستقبال السفير، أو أي شخص آخر يحمل صفة رسمية، و إذا ما ذهب فلن يستقبل أي منهم بصفته وزيراً أو سفيراً، ولا تنتظر الموافقة على دفعات مقدمة عن ثمن الملح أو الإتاوة السنوية بناء على نصوص اتفاق السلام، إلا في المواعيد المقررة».

لقد أكد علي القره مانلي لقنصل البندقية انه لم يفكر في ارسال سفراء إلى البندقية، إلّا أنه كان يخشى ان يقوم عبدالرحمن بذلك من تلقاء نفسه، ونبّه باللوفتش الحكماء الخمسة انه إذا

ما تمكن الوزير الطرابلسي أن ينتزع بعض رسائل الباشا «يفترض فيها بعض التحريف بسبب النبيذ الذي أدمن عليه الباشا منذ وقت» فلا سبيل إلى استقباله كشخص رسمي دون رسالة منه (أي القنصل).

وحدث بالضبط ما كان باللوفتش يتوقعه، فقد انتهز حاجي عبدالرحمن الفرصة حينما كان الباشا في حالة نشوة، واستطاع أن يختلس منه خطاب تقديم، ولكنه لم يحصل على موافقة باللوفتش.

وفي 7 من يونية 1765 اعلم الحكماء الخمسة مجلس الشيوخ بتقرير منهم انه سيصل إلى البندقية قريباً الوزير نفسه الذي كان بها خلال الصيف الماضي مندوباً فوق العادة من أجل وضع نصوص الاتفاق، وكانت المعلومات التي أوردتها الإدارة حول شخصية عبدالرحمن ونواياه سيئة جداً، ولذا فقد حذر الحكماء الخمسة مجلس الشيوخ من مؤامرات الوزير الطرابلسي الذي أبدى سلوكاً - كما قال الحكماء - ينبىء عن أنه لا يعرف للياقة معنى، مثلما كان يجب ان تكون عليه اخلاق السفراء، فهو ينزل إلى مستوى من المضاربات لا تليق حتى بالتجار، لقد اعطاه الباشا بعض الخيول وهدايا أخرى لتقديمها إلى الدوج، ولكن الوزير اللائق رأى ان يبيع تلك الخيول ليشتري خيولاً تافهة للإستفادة من فرق الثمن.

وفي هذه الاثناء كان باللوفتش في طرابلس يتتبع تحركات عبدالرحمن ويجدد الاحتجاج لدى الباشا، بسبب المطالبة بالمدفوعات مقدماً، وافاد باللوفتش الحكماء الخمسة بان علي القره مانلي قد صرح بانه لم يفكر ابداً في الحصول على دفعات مقدمة بواسطة حاجي عبدالرحمن، وانه لا يطالب بأي تعديل فيما تم الاتفاق عليه.

وقبل ان يصل عبدالرحمن إلى البندقية علم بمناورات باللوفتش، وخوفا من أن يعفيه سيده من مهمة انتزعها بالدس، حصل على تأكيد جديد من الباشا، بعد أن أغراه بآمال واسعة بالحصول على دفعات مقدمة من ثمن الملح، واقناعه بان مجلس الشيوخ بالبندقية يرغب فعلاً في ان يتولى هو منصب السفير بها.

ويستمر التقرير المذكور قائلاً: بان حكومة البندقية برغم ما تلقت من تحذيرات شديدة من القنصل باللوفتش ضد المندوب الطرابلسي، والذي أوصى بألاّ يستقبل رسميا، مراعاة منها لحسن السياسة، فقد استقبلت عبدالرحمن بما يليق به من الحفاوة، ووضعت تحت تصرفه ثلاثة زوارق من نوع الجندول، إلا أن السفير الوضيع باعها لحسابه، وكأنها من ممتلكاته.

وبالرغم من ان مجلس الشيوخ استقبل عبدالرحمن بكل حفاوة إلا أنه عملاً بتوصيات باللوفتش لم يمكنه ابداً من المثول أمام الدوج، متعللاً بمختلف الأسباب، ثم أرسل إلى

طرابلس المبلغ المتفق عليه بشأن الملح بالطرق المعتادة[1] دون الالتفات إلى مطلب الوزير الطرابلسي، وفي النهاية، أعلم بلطف وحزم بان وجوده بالبندقية غير مرغوب فيه، واركب إلى سفينة لتعود به إلى وطنه. ومن ذلك يمكن ان نتصور خيبة أمل الوزير الطامع في الحصول على مبلغ ضخم من المال، فلقد أضمر حقداً دفيناً ضد البندقية، ولن يتخلف في المستقبل عن إثارة غضب الباشا ضد الجمهورية.

* * *

اختم هذا الفصل بايراد تقرير قنصل البندقية عن الحملة الانجليزية سنة 1765، واعتقد انه سيكون هاما، إذ قبل اليوم اعتمد تاريخ طرابلس فقط على مصادر اجنبية (ميكاكّي، برنيا، فيروه .. الخ) ومن جهة أخرى، وكما سأبين فيما بعد، فإن المصادر الايطالية وبصفة رئيسة مصادر البندقية، يمكن ان تمدنا ببيانات واخبار هامة عن تاريخ مستعمرتنا في القرن الثامن عشر على الاخص.

روى باللوفتش[2]: انه «في يوم 14 الجاري رست بهذا المرفأ فرقاطة انجليزية صغيرة مجهزة بأربعين مدفعاً، كان قد بعث بها رئيس الفرقة البحرية بسبب الاستيلاء على احدى السفن[3] وحسبما سبقت الإشارة إليه. وبمجرد حضورها انتشر الرعب والهلع لا بين الباشا ووزرائه المرتدين فقط بل أؤكد لسعادتكم ان هذا الخوف ساد المدينة كلها، حيث كان الناس على يقين أن الانجليز سيحصلون من الإيالة على أي تعويض يراه القنصل، بالرغم من ان الباشا كان قد أوفد قبل بضعة أيام احد سفرائه إلى الديوان في لندن، ويعتقد أن السفير سيوقف في جبل طارق لتحويله عن سفارته، وحيث لم يبدأ شيء بعد فلن اتخلف في أن اقدم لسعادتكم في النهاية تتمة لما سيحدث.

وفي الرسالة اللاحقة تابع القنصل تقريره حول الأحداث[4] فقال: كانت الفرقاطة الانجليزية بقيادة المقدم كارل هدسون، وقد جاء ليبلغ الباشا بشكوى ملكه عن الإهانة التي ألحقها القراصنة بعلمه، وقابل القنصل الانجليزي ومعه المقدم هدسون الباشا، وأبلغاه عن الاستياء الشديد، وطلبا منه إعادة الغنيمة والبحارة والامتعة والبضائع، مع الاحتجاج ودفع

(1) كتب القنصل باللوفتش في رسالة بتاريخ 13 من ديسمبر 1764 ما يلي: «اعرب الباشا لي اليوم انه فيما يختص بالاتاوة السنوية المتفق عليها سواء كان ذلك عن ثمن الملح أو بالاتفاقات الخاصة بالصلح، لا تدفع عن طريق أي شخص آخر باستثناء قنصل البندقية» وسلمني فيما يتعلق بهذا الأمر ورقة رسمية تتضح منها نواياه الحاسمة، والظاهر أن عبدالرحمن بعمله هذا كان يسعى ضد ما أقره سيده.

(2) مراسلة باللوفتش تاريخها 18 يولية 1765.

(3) أسر القراصنة الطرابلسيون قرب جبل طارق مركبا انجليزيا بكامل بحارته وبضائعه كما ثبت في مراسلة سابقة لباللوفتش.

(4) كما يرى فإن سفارات طرابلس كانت غير مرغوب فيها في كل مكان.

الأضرار والمصاريف، وأجاب الباشا بكل لطف بأنه من أجل هذا قد أوفد احد سفرائه إلى صاحب الجلالة البريطانية لبحث الأمر حسبما يراه جلالته نفسه، وبذلك لا يرى انه يمكن انهاء شيء في هذا المكان، ويجب الانتظار لما يقرر الديوان البريطاني.

«وعلى هذا الرد وبالرغم من عباراته الودية، أجاب كلاهما بشدة فيما يخص ايفاد السفير بانه لن يجد القبول لدى رجال البلاط، وانهما جاءا لاستعادة كل ما أخذ، و إلاّ فانهما سيعلنان الحرب بأمر سيدهما الملك، وعلى الباشا ان يقدم رده فوراً. وازاء هذا، فإن الباشا وقد تملكته الدهشة وكي لا يزيد في اثارتهما اعلن انه يوافق على إعادة كل ما جاءوا من أجله».

وفي يوم 21 تم فعلاً تسليم مركب كان قد جاء به قبل أيام قليلة احد القراصنة وكان هذا قد غرق بمركبه في زوبعة بهذا الميناء، وسلم إليهما جميع المسيحيين الذين كانوا بالمركب، وكامل الأمتعة حسب الجرد و1400 سكوين، وبهذه الترضية شعرا بكامل الاطمئنان.

وبعد انهاء كل المهمات استأذن المقدم هدسون من الباشا صباح اليوم الجاري، واقلعت الفرقاطة والغنيمة المستردة.

لقد كانت الحملة امراً صغيراً وتافهاً من جميع الوجوه، وينبىء عن الوضع إذ ذاك في طرابلس، لقد أضحى العهد بعيداً لا زمنيا فحسب، بل في درجة الفعالية السياسية والروح القتالية عن عهد إيالة طرابلس زمن احمد القره مانلي سنة 1728، حيث صمدت أمام عنف فرقة جراندبرى Grandprè وقصف دام أربعة أيام دون ان تنحني لعقد صلح مع العدو.

لقد أمطرت إذ ذاك المدينة بـ 1800 قنبلة، أربعون منها على منزل الباشا نفسه، واضطر جراندبرى إلى الرجوع إلى قواعده لايلوي على شيء، أما في سنة 1765 فإن فرقاطة انجليزية واحدة كانت كافية لإستسلام علي القره مانلي ووزرائه المرتدين، بدون ابداء أية نية في المقاومة.

مراسلة باللوفتش المؤرخة في 1765/8/15.

الفصل الثالث

حملة سنة 1766

حملة سنة 1766[1]

حادثة مدينة زارا ـ مناورات عبدالرحمن ـ محاولات البندقية مع الباب العالي ـ فرمانات الآستانة ـ حوادث أخرى ـ أول اجراءات تتخذها البندقية ـ تكليف جاكومو نانى بقيادة الحملة ـ نتيجة الحملة، تقرير لم ينشر للقنصل الفرنسي عن الواقعة ـ مقارنات.

بالرغم من ان كل شيء يدل على توقع فترة طويلة من السلام، فإن ما حدث فيما بعد برهن على ان التفاؤل كان على غير اساس.

في شهر اغسطس سنة 1765 تسلم علي القره مانلي رسالة من حكماء التجارة الخمسة، فقد كتبوا: «على الرغم من أن المادة الثالثة والعشرين من اتفاق الصلح تشير إلى انه لا يجوز لقراصنتكم ان يدخلوا الخليج مهما كان المبرر، فإن مجلس الشيوخ قد دهش عند سماعه «العصيان الوقح الذي ابداه ريّاس مراكبكم، والذي وصل إلى درجة، ودون أي اعتبار، ان يدخلوا إلى الخليج و إلى الموانىء الممنوعة، بل وتجرأوا على الإستيلاء على غنائم ومقاومة الفرق البحرية الرسمية بكل صلف، واعتباراً لحق السيادة وبناء على نص المادة 23 الواضحة يطالب باستعادة ما تم الإستيلاء عليه من غنائم».

وورد كذلك في هذا الخطاب ان «عدد القراصنة الطرابلسيين الذين يعيثون فساداً في الخليج، ويسببون مضايقات لأهالينا وعلى شواطئنا أربعة، بل عمدوا حتى إلى نصب علم طرابلس بالأرض، وانطلقوا يبحثون بالتهديد عن الزاد دون دفع الثمن، وكأن العداوة بيننا لا تزال قائمة».

لقد دخل جالوت طرابلسي إلى الخليج، والتجأ إلى ميناء راجوسا (دوبروفنيك اليوم) واستولى آخر على مركب مالطي، واخيراً فإن الجالوت الثالث أهان «فرقطون نمساوي في ميناء تيرانا».

وتتابع الرسالة: «اما أكثر قراصنتكم جرأة فكان احمد الرايّس الارناؤوطي، الذي قنص

---

(1) بحث موضوع هذا الفصل في اطروحة دكتوراه لنيتو اسكاربا وقد نوقش الموضوع في جامعة بادوا مع الاستاذ تشيسّى وساذكر في كل مرة النقاط التي اقتبستها من اطروحة اسكاربا.

براس تشيستو قرب مدينة سيبينيكو بجالوته زورقا من مقاطعة بولية، وقطره وكاد أن يجره إلى العبودية. إذ نبه عنه البحارة الفارون من ذلك الزورق اثنتين من شوانينا. فهبتا للبحث عنه، وعثرتا عليه وتابعتاه بتجربة بعض طلقات المدافع المعتادة»، وعندما شعر أحمد الرايس انه في خطر أسر بعض المشارقة الذين كانوا على الزورق ونجا هاربا متخليا عن السفينة المنهوبة، «ولحقت به الشواني منذرة اياه بالاستسلام، ولن يلحقه اذى، ولكنه وبحارته أبوا الإذعان، يوجهون الشتائم ويدورون حول المركب، ومن أجل ارغامهم على التسليم توالى قذف القنابل من مدافع صغيرة، والرصاص من البنادق مستهدفة الصواري والأشرعة ليربكوا مسيرة المركب الطرابلسية، ويقبضوا عليها لاسترداد الغنائم، وكان البنادقة حذرين إلى عدم اصابة جسم السفينة أو الاشخاص، وفي ذات لحظة، وعندما شعر القراصنة ان الهزيمة باتت وشيكة امام قوات تفوقهم عدداً وعدة، وبعد سبع ساعات من الملاحقة ألقوا بأنفسهم في البحر وسبحوا إلى جزيرة ليسّا القريبة، ولم يكن في الامكان متابعتهم.

ولا يتضح من التقرير المذكور كيف استطاع احمد الرايّس الافلات من ايدي البنادقة، ولم يتبين كذلك كيف استطاع ان يركب البحر بنفس الجالوت أو بآخر، اما الواقع فهو انه بعد يومين تقابلت شينية أخرى من شواني البندقية في مياه سيبينيكو مع جالوت الاجرام الخاص باحمد الرايس، ولم يرضه ما جرى، فحاول أن يتصيد احدى سفن نابولي وكانت راسية بزارة القديمة.

وفي هذه المحاولة اعتقل جالوت القرصان وفي المعركة مات خمسة منهم، أما الآخرون فقد استسلموا وسلّموا السفينة ونزلوا إلى البر اسرى في زارا. ولعله من المفيد ان نرى كيف ان عبدالرحمن، بعد ان علم بالحادث كتب إلى الباشا خطاباً يتفق مع رواية البندقية.

فقد كتب: «اعرض عليكم بكتابي هذا المتواضع ما جرى حتى الآن، فإن سيرة هذا الرايّس لا تتفق وما يجب ان يكون عليه الرايّس، انه يستحق العقاب». ويقول بعد ذلك: «اعمال مثل هذا الرايّس تنفر منها الإنسانية، وتلطخ نزاهتكم يا سيدي، إذ انها مخالفة لأوامركم الصريحة». لقد كان عبدالرحمن يدعو إلى اجراءات صارمة ضد القراصنة اصحاب السوء، ولا سيما احمد الرايّس الذي تجاوز كثيراً أوامر الباشا.

وفي زارا، في هذه الاثناء، كان يجري عمل آخر اشد خطورة. وقد رواه لنا قرار صدر من مجلس الشيوخ بتاريخ 4 من سبتمبر 1765، كلف بموجبه أنطونيو كابيلّو باحاطة الوزير الطرابلسي علماً بما جرى، وكان هذا لا يزال مقيما بالبندقية. ويقول القرار: لقد اعترى الرايّس نفسه (المقصود هو أحمد الرايّس) تغيير مفاجىء، وبعد أن أمر بقطع حبال جالوته اقترب من

الشاطىء لينزل إلى البر مع بحارته بالكامل[1]، وعندما نبه ضابط سفن البندقية بان يتوقف عن عمله، خرج اثنان من رجاله من سفينته وقتل احدهما عريفاً من البندقية. ولم يقتنع الرايّس بما جرى، وبدون إضاعة وقت أفرغ على سفن البندقية نار بنادقه، وتأثرت فرق الحرس البندقي من هذا الاستفزاز العدواني واضطرت إلى الدفاع اللازم متعرضة للخطر بالسلاح الناري، وقتل الرايّس وستة عشر شخصاً من بحارته، أما من الجانب البندقي فقد قتل اثنان وجرح بضعة آخرون.

وقد يكون مفيدا متابعة تطور مشاعر عبدالرحمن.

وفي هذه المرة ايضا، انضم أولاً إلى جانب شكاوى البندقية في واقع مماثل وفي 12 من سبتمبر كتب إلى علي القره مانلي خطاباً[2] يحذره فيه من قيام البنادقة باعمال انتقامية ضد قراصنة الإيالة، إذا ما استمر هؤلاء في مخالفة الاتفاقات بشكل منتظم.

وأظهر الباشا انه مقتنع بانه مخطىء وفي شهر فبراير 1766 كتب إلى الحكماء الخمسة بشأن حادث آخر غير السابق، بما يلي:

«افيدكم بان سفني الخاصة بالقرصنة قد غنمت احد مراكبكم على شواطىء موريا وبعثوا به إلينا، وحال وصوله سلمته إلى قنصلكم، ولا أعلم سبب هذه الغنيمة، ولقد أوضحت لكم بكل حزم عدم موافقتي على ذلك، وحينما يأذن الله بعودة قراصنتنا سأقوم بإجراء بحث دقيق».

وورد في الخطاب: «لا تحملوا في أنفسكم أي هم بشأن هذا العمل، لأني لا أوافق عليه كلياً، وعند وصول القراصنة سأجري العدالة المطلوبة».

اما مجلس الشيوخ فقد قدر في قراره المؤرخ في 22 من مارس انه من المناسب «وضع سفن البندقية في حالة العمل فوراً، حتى يمكنها التدخل السريع ولا سيما في البحار التي تكثر فيها مراكب البندقية» لحمايتها من غارات القراصنة.

وعلى ربابنة السفن «في الوضع الراهن، ان يكونوا دائما على اهبة الاستعداد بالنسبة لاصحاب السفن الطرابلسيين، وحسب ما تقتضيه المصلحة وإذا ما شعروا باعتداء عليهم يمكنهم ان يستعلموا القوة للدفاع عن أنفسهم، إذا ما تعذر تحاشي الصدام».

وفي تلك الاثناء كان باشا طرابلس قد غيّر رأيه جذريا فيما يخص حوادث زارا. وقد يكون هناك لعبدالرحمن خطة لتعقيد الأموركي يدعى فيما بعد لتسويتها عن طريق الوساطة، الأمر

---

(1) الجالوت المحتجز ببحارته كان في حالة اسر تحت حراسة مشددة بميناء زارة.

(2) ورد في خطاب عبدالرحمن بعد ان اورد ذكر غارة أخرى نزل في اثنائها القراصنة إلى توركولا قرب كورزولا بالخليج. فقد هاجم قراصنة طرابلس كنيسة، «وبعد أن ابدوا ألف إهانة وسرقوا وأخذوا معهم اشياءً ختم عبدالرحمن كلامه: إن الأمر يا سيدي يتعلق بالدين، ولا يمكن التحكم في الرعية بهذا الشأن، ولابد أن يجري شيء خطير ما لم تتم معاقبة قراصنتنا».

الذي يعود عليه بكامل النفع ، ولذا فقد كتب إلى الباشا وصفا للحادث يختلف عن الأول ، ويفهم من تكرر الحوادث ان العلاقات بين الطرفين كانت في حالة توتر متصاعد. وفي شهر أبريل سنة 1766 وقعت حادثة أخرى ذات بال بمدينة سلانيك ، فقد غرق أحد القراصنة الارناؤوط بسفينته ، والتجأ هذا ومن معه إلى هذا الميناء ، واشترى سفينة أخرى جديدة لتسليحها ضد تجارة البندقية.

واحتج القنصل البندقي لدى السلطات التركية ، وحيث انه قد تبين ان هذا الرايّس هو في خدمة طرابلس فقد أمر بالانتظار حتى تصل معلومات عن العلاقات بين الإيالة والبندقية.

لقد اكد جميع القناصل باستثناء قنصل راجوسا ان العلاقات بين البلدين عادية ومتمشية مع نصوص اتفاق الصلح الساري ، وذلك من أجل اتخاذ الإجراء اللازم لمعاقبة الرايّس.

وهنا ، وربما احتجاجاً على اعتقال الرايّس هبّ رجال سفينة القرصان للاقلاع اخذاً للثأر ، وتمكنوا من أسر سفينة بندقية كانت قادمة من ليقهورن : واكدوا عند عودتهم بجلاء ان اعتداءاتهم ستستمر ما لم يطلق سراح رئيسهم.

ومرة أخرى يتدخل قنصل راجوسا في صالحهم ، فقد ذكر رسميا للسلطات التركية ان الصلح بين طرابلس والبندقية قد انقطع منذ زمن ، وبناء على هذه الشهادة فقد اطلق سراح القرصان الارناؤوطي ، وذكر وهو يقلع بسفينته بانه سيذبح جميع بحارة المراكب البندقية وسيستولى على سفنها.[1]

وبناء على طلب القنصل بسلانيك قدم السفير روتزيني مذكرة احتجاج إلى الباب العالي طالباً استصدار فرمان ، واستطاع السفير الحصول عليه إلا أن الأمر بالقبض على الرايس جاء بعد سفره.

لقد استطاع السفير الحصول على فرمانات أخرى في السنة السابقة ، ومن أهمها ذلك الصادر بتاريخ 20 يولية ، والذي اوقف بموجبه دفع اجور القراصنة الارناؤوط ، وهو اجراء قد اتخذ قبل خمس وعشرين سنة فقط ، استناداً إلى نصوص معاهدة باسّاروفتش التي تحظر على الارناؤوط إلحاق الأذى بالملاحة التجارية البندقية.

ويروي لنا اسكاربا بهذا الخصوص واقعة تحدد لنا موقف الباب العالي من النزاع الذي كان باديا بكل جلاء.

وفي 15 من فبراير عرض روتزيني على مجلس الشيوخ الأسباب التي جعلته لا يرى من المناسب ان يطلب فرمانات جديدة ، فتلك الفرمانات غير مجدية أولا ، ولم تؤد ابداً إلى استرداد

(1) يبدو ان هذه الواقعة يمكن ربطها بما سبق أن اوردته في الفصل السابق كدليل على حقد اهل راجوسا على البنادقة.

الغنائم ، وثانيا فقد اعلمه السلطان انه وقد عقدت البندقية صلحاً مع الإيالات الافريقية فلم يعد يرغب في التدخل في مثل هذه الأمور. وابلغ الصدر الأعظم السفير روتزيني انه «لا يشرف السلطان ان يتدخل في نتيجة اتفاقات لم يكن قد استدعى ليكون طرفاً فيها ، إن سماع صوت الاستنكار هو خير من إبدائه ، ولا اكثر من النزول إلى الأوامر المطلقة والتهديد بسبب تفضيل دولة مسيحية ولو كانت صديقة ضد رعايا مسلمين ومن موالي السيد الاكبر (السلطان).

في هذا الوقت رفع القناع عن سيرة عبدالرحمن وشخصيته الحقيقية ، فقد وصف في احدى قرارات مجلس الشيوخ بانه «شخص سيء الطبع ، لا يهتم إلا بإثارة الإحن من كلا الطرفين لمصلحته الخاصة».

وقد ورد في القرار «وللتعرف على حقيقته فانها تبرز خاصة في سلوكه المزدوج المشين الملتزم به ، فهو يبعث اقراراً للحق الذي لا يخفى عليه ، برسائل إلى سيده البك ، مؤيداً قضية الجمهورية العادلة ، وفي الوقت ذاته يتوجه بمعلومات مناقضة كاذبة إلى نفس الشخص ، وحيث الحقيقة لا يمكن إلا أن تكون دائما واحدة».

وكلف مجلس الشيوخ القنصل باللوفتش ان يحيط كبار وزراء الديوان علماً بالحقيقة حتى يقيهم من التضليل الذي ينشره عبدالرحمن ، فيقفون في صالح قضية البندقية.

واستمرت اعمال القرصنة ، في نهاية مارس جرى الاستيلاء على سفينة المقدم طارابوكيا ، وبعد ذلك بقليل استولى الرايس ليكة على سفينة بندقية ثانية ، اما البحارة فقد سلموا إلى القنصل وكانوا في الرمق الأخير.

وكتب علي باشا في الايام الأولى من شهر أبريل خطاباً يمكن وصفه بانه خطاب مأساوي هزلي ، وقد أورده اسكاربا ، وأود أن انقله كاملاً :

كتب علي باشا إلى الدوج يقول : «بعد واجب الاحترام لأمير البندقية المجيد العظيم والصديق الحميم (ندعو له بحسن الختام) واعلمه بانني تسلمت بواسطة قنصله الخطاب الودي ، وقد فهمت ما جاء فيه ، أنتم تدعون أن الذنب يقع على بحارة جالوتي (لانزال بصدد حادث زارا) وليس على جنودكم ، ما هذا الكلام! كيف نصدق أن سفينة راسية بالميناء ترفع السلاح وتقتل من كان في شينيين؟ إن هذا يبرز كدليل على خطأ السفينتين ، فلقد اعتديا عليها دون حق ، وقتل من رجالي 25 شخصاً ، أما قطع رؤوسهم فيما بعد بشفرات المقاصل فهو اجراء لا يتفق مع الصلح المتفق عليه ، وهو أمر لا يمارس حتى خلال الحرب! لقد أنزلت بي العار امام الدول الصديقة والعدوة ، وتذكر كذلك ان اثنين من رجالكم قد قتلا من قبل رجالي المعتدى عليهم ، ولا ريب ان تسليم النفس رخيصة ليس بالأمر الهيّن ، وبعد كل ذلك خرجت ست

سفن من سفنكم بأمر أن يضربوا قراصنتي حيثما وجدوا، وجاءت احداها امام بلادي، ورفعت علم هولاندا، وتعرفت عليها بعيني رأسي، فانظر فيما إذا كانت هذه اعمال تتفق وحسن الصداقة، ولما علمت بهذاكله أمرت أنا أيضا قراصنتي بان يستولوا على مراكبكم، وقد اقتادوا احداها فسلمتها إلى قنصلكم وستصل قريباً إلى طرفكم، اما السفن الأخرى التي تم الإستيلاء عليها فلا تزال موثوقة بمينائي برغم تسليمها للقنصل، وهي الآن تحت تصرفكم.

وحيث رأينا ما يجب اتخاذه بشأن ما ذكر آنفاً، فإما أن تأمروا بقتل عدد من رجالكم يساوي 25 من رجالي الذين تم ذبحهم في ميناء زارا، وأما أن تدفعوا إليّ فدية الدم المراق 10 آلاف سكوين عن كل واحد من القتلى، وبذلك يبقى السلام والصداقة بيننا مثلماكان من قبل وأوثق، فإذا لم توافقوا على دفع الفدية فإن الصلح بيننا سيقطع، أرجو أن اتلقى منكم إجابة سريعة حيث لا يمكنني أن امهلكم أكثر من شهرين أي ستين يوماً من تاريخ رسالتي هذه ـ ولكم القرار».[1]

يبدو واضحاً من الوثيقة التي تم اثباتها اعلاه التغيير في رأي علي باشا بشأن الوقائع، بناء على الدسائس التي نشرها بدهاء وزيره المزعوم، انها ضرب من الانذار النهائي حدده باشا طرابلس للتعويضات المطلوبة من البندقية، وفي الاثناء فقد بدأت تصل العرائض إلى الحكماء الخمسة من رؤساء الاسواق ليتخذوا الاجراءات اللازمة لأمن الملاحة، ولقد ورد في احدى العرائض من رؤساء الأسواق بتاريخ 25 مايو 1766 أنه قد ترتب على الوضع المتفجر «إيقاف الاعتمادات بالنسبة للبنادقة في جميع الأسواق، واستبعاد سفن كان قد تقرر تأجيرها مع توقف كامل للاعمال، وخوف عام من كوارث منتظرة». وقررت البندقية ازاء مثل هذه الإشارات التي لا تطاق أن تتصرف وكان يوم 24 من مايو 1766 يوماً مشهودا في مجلس الشيوخ، فقد تقرر عندئذ اعداد حملة (ناني).

فقد كتب إلى مراقب عام البحار وكان مقيماً بجزيرة كوفوره ما يلي: «بالنظر إلى اعمال العنف والانتقام التي يمارسها الطرابلسيون ضد مراكب البنادقة، وهي تزداد خطورة وحدّة، مما دعا المجلس ان يأمر بالتدابير التي تقررت بمرسوم مؤرخ 22 من مارس الماضي والتعليمات التي احيلت إليكم مع الرسائل الأمرية، ويجد الآن الحاجة ان يعيد بكامل الفعالية والحماس مهمة مراقبة الفرق البحرية العامة بكل التزام حتى تكون في حركة وعمل لا يتوقف، وخاصة ما يعمل منها بالبحر المتوسط، لأمن وحماية التجارة والملاحة».

وتقرر في اليوم نفسه بان «الأضرار المتكررة التي استعدى بها القراصنة الريّاس لتلك الدولة

(1) كتبت هذه الرسالة في شهر شوال من سنة 1179 أي في اوائل أبريل من سنة 1766 وترجمت من قبل جيوفاني بيللاتو، الترجمان.

قد حملت المجلس على وضع قواته في حالة تحرك حتى تهب لحماية الرعايا، وتقضي على المكائد التي تعد للتجارة ذاتها».

وكلف القنصل في نفس الوقت ان يحصل على كل ما يلزم من تعويض عن الاعتداءات. و إذا لم يوافق باشا طرابلس على هذا الطلب، فسيغتنم مجلس الشيوخ فرصة سفر القنصل كوماتاه إلى الجزائر والمغرب، لاعلام الايالتين بمسلك الطرابلسيين وسوء نيتهم لإثارة اهتمام هذا البلد وذاك لصالح البندقية».

وبناء على قرارات صدرت في نفس اليوم وجهت التعليمات اللازمة إلى مقدم السفن جاكومو ناني من أجل الإعداد للحملة.

«عليكم ان تتولوا قيادة فرقة مؤلفة من أربع فرقاطات هي: سان ميكييل ـ لاتولّيرانزا ـ الموجهتان إلى سلا (بالمغرب)، ثم المركبان فيجيلانزا ـ وسان فنشنزو الأولى منهما على وشك الخروج من دار الصناعة أما الثانية فستصل من الشرق، حيث سبق أن ارسلت، و إذا لم تصل المركب الرابعة فعلى القائد ناني أن يسافر بدونها، وستتوجهون إلى طرابلس حتى بالفرقاطات الثلاث فقط، إذا ما تأخرت سان فنشنزو عن الوصول، وعند وصولكم تجاه تلك الأرض تستدعون القنصل ذا الأفضال باللوفتش على متن مركبكم، وتسلمون إليه الخطاب الخاص بالمهمة، الذي ستتناولونه من ديوان حكماء التجارة الخمسة، ويحتوي على نص المواد كما وردت في قرار مجلس الشيوخ.

إذا ما كللت المفاوضات بالنجاح الكامل بتلبية الطلبات الخاصة بالتعويض عن الاضرار و إعادة الغنائم، فللقائد ناني ان يعود إلى البندقية حيث «سيستقبل بالشكر».

وانتهت الرسالة بالقول: «أما إذا نبهتم إلى رفض واضح للمطالب المعلنة فافصلوا عنكم فرقاطة واحدة التي أبحر عليها القنصل كوماتاه لرحلته، ونأمركم في هذا الظرف بان تتصرفوا عدائيا بالمراكب الثلاث الأخرى ضد الطرابلسيين، ولا تحترموا سوى الأرض، للثأر من الإهانة التي لحقت بكرامة الجمهورية». ومن المؤسف ان ذلك القيد الذي يقول «ولا تحترموا سوى الأرض» قد حرم ناني من إمكان القيام بعمل حربي فعال.

وفي اليوم نفسه ابلغ مجلس الشيوخ رسميا سفراء كل من روما وفيانّا واسبانيا والمعتمدين لميلانو ونابولي وطورينو ولندن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع طرابلس. وكان الإخطار المذكور بالمعنى التالي مع اجراء التغييرات اللازمة:

«إن القرصنة الطرابلسية المتكررة التي وجهت بشكل واضح ضد الملاحة والتجارة خرقت بما لا يدع مجالا للشك شروط الصلح، مع سوء نية جلية الأمر الذي اثار حكمة مجلس الشيوخ ليثأر لكرامته ومكانته عن هذه الاعمال التي تستحق اللوم، وأمر بايفاد فرقة إلى طرابلس

لتتصرف عدائيا إذا ما أبى البك ان يعيد الغنائم، ويعوض عن الأضرار، ويعاقب الريّاس القراصنة امام العيان».

ويروي لنا اسكاربا انه في نهاية شهر ابريل لم يحظ حتى اتفاق الملح بالاحترام، ففي الواقع كانت احدى سفن طوسكانا تشحن الملح من زوارة وكان قنصل تلك الدولة كوزيمو كونتي يؤكد أنه لم يقل له أحد أن البنادقة يحتكرون الملح في طرابلس.

وحالما أحس علي باشا بالحملة التي كانت البندقية تعدها ضده، أبدى تواضعاً نحو قنصل البندقية، وسعى عبدالرحمن إلى إصلاح ذات البين، ولعله يفكـران مكائده قد تنجم عنها آثار بمثل هذه الخطورة على وطنه، فكتب خطاباً إلى الترجمان جوفاني بيلّلاتو، تعهد فيه بأن يصلح كل شيء[1]، وقد لاحظ اسكاربا بحق ان الوزير الطرابلسي صور جمهورية البندقية لحكومته على انها غير قادرة على رد الفعل بالنسبة للإهانات، فلم يكن عبدالرحمن متعودا على التقاليد الاوربية في ذلك الوقت، واعتبر المجاملة المهذبة التي قوبل بها في البندقية خلال السنة الماضية خوفاً.

لكنه عندما علم بالحملة الحازمة وقع في مبالغة عكسية، وصور امام الباشا فرقة القصاص التي يقودها ناني بانها كاملة التجهيز قوية، مما ساعد كثيراً على انهاء المفاوضات بكل سرعة. ولم يخلد السفير لدى الباب العالي إلى الراحة.

وعندما تسلم تعليمات 24 مايو وفي مقابل 2900 قرش استطاع أن يحصل على فرمان جديد يأمر الإيالة بتقديم كامل الترضية إلى البنادقة. سلّم هذا الفرمان إلى كابيجيلار كاهياسي (موفد بلقب سفير وسافر به إلى طرابلس، ووصلها عندما كانت كل الخلافات قد سويت بفضل العمل الذكي الناجز لناني.

ومع الاحالة إلى عمل اسكاربا، سأمرّ سراعاً على ذلك الجزء الذي يخص الاستعدادات للحملة، والمجهودات التي بذلها ناني للحصول على حرية أكثر في العمل (ليس للقائد البندقي تخويل باستعمال مدافعه إلا إذا أمر بذلك أمراً قاطعاً لا لبس فيه) واختراعه للعوامات الكبيرة

---

(1) نورد فيما يلي خطاب عبدالرحمن إلى بيلاّتو الذي حول إليه من مدينة ليفهورن يوم 1766/6/16 : منذ زمن طويل لم تروا مني رسائل وسبب هذا حرماني انا ايضا من رسائلكم. لقد سمعت ان الجمهورية لم تسوّ بعد خلافاتها مع سعادة سيدي الباشا، ودون ريب انكم إذا لم تستمعوا إلى آراء اشخاص يملكون قليلاً من الذكاء، واسندتم الأمر إليّ لكان كل شيء قد سوى بحصافة بين الاطراف دون جلبة أو احراج. وكما تعلمون فإن الاصلاح قد بدأ عن طريقي منذ البداية، وليس للجمهورية صديق حميم أكثر مني، لكنني لن أنسى واجبي نحو مليكي، أما الآن وانتم في حاجة إلى تسوية فاتركوا الأمر إليّ وأنا كفيل بتسوية كل شيء يخص المصلحة المشتركة ومازلت صديقا حميما لكم على البعد والقرب .. و ..». ومن حسن الحظ ان عبدالرحمن كان يعترف بانه السبب في كل شيء، ثم إنه يكشف بسذاجة كافية عن خططه جميعها.

التي ينسبها كل من موتشينيقو واسكاربا إلى جاكومو ناني في نطاق بحرية البندقية على أقل تقدير .. والآن اتناول تطور الاحوال بشكل موجز ويمكننا ان نبني قصة الحملة بدقة، استناداً إلى التقرير المؤرخ 20 من أغسطس 1766 وبالنسبة لهذا الجزء الأخير من العمل فإني استهدى بما كتبه اسكاربا.

بمجرد وصول الفرقة البحرية، أرسل باللوفتش رسولين إلى ناني لوضعه في الصورة، وعملت مبالغات عبدالرحمن على انتشار الخوف بين السكان، ولذا فإن الجو كان ملائماً للتفاوض، وفعلاً كان الباشا منذ بضعة اسابيع يتقرب من القنصل باللوفتش، يريد ان يوفده إلى ناني بوعد للتعويض بشرط ألا يستعمل القوة، واستغل ناني بطريقة بارعة جدا الوضع الذي هيأه له عبدالرحمن، على إنه إذا ما اكتشف الطرابلسيون ماكان عليه البنادقة من قوة قليلة، لكانت النتيجة مدمرة، ومثيرة لكنها غير مخيفة. ومن أجل ذلك أبقى ناني الفرقة في عرض البحر واقترب من المرسى بسفينة القيادة فقط، بينما أمر السفن الأخرى بنشر اشرعتها في الافق حتى يغلق حوض الميناء على السفن الطرابلسية، وفعلاً حاولت احدى سفن القراصنة الخروج ولكنها ردت بعنف دون اعتداء على الممتلكات والأشخاص، وقدر الباشا اعتدال البنادقة تقديراً كبيراً، وبعث في تلك المرة بخطاب إلى ناني مبديا استعداده للتفاوض، فرد الربان البندقي في لهجة آمرة بأنه لن يقوم بالتفاوض إلاّ إذا اعيدت في ساعات قليلة جميع الغنائم، ومن جانبه فقد بعث إلى الباشا بالأحد عشر رجلاً ممن نجوا في حادثة زارا، ووافق الباشا على المطالب التي قدمت إليه رغبة منه في تحاشي الحصار الذي لوح به ناني.

وتم تجزئة الاتفاقات الخاصة بالتعويضات إلى ثلاثة اجزاء منفصلة: هي استرداد الغنائم والبضائع، التعويض عن الأضرار، ومعاقبة عبدالرحمن والرياس المعتدين من الارناؤوط.

وقبل كل شيء حصلت الموافقة على ان تحيّ الفرقة البحرية البندقية بـ31 طلقة مدفع، بدلاً من 27 المخصصة للانجليز أو 29 كالفرنسيين، وفي حين كانت تقدم التحية العسكرية أمر ناني بنشر الرايات التي تدل على درجته العالية، وكان يسره ان يعلم الطرابلسيون المكانة التي يتمتع بها قائد الفرقة البندقية، ويعتقد ان ذلك قد يزيد في نفوذه ويعجل انهاء الاتفاقات.

وفي الايام التالية بدأت مباشرة استعادة البضائع المنهوبة، ثم دفع التعويض عن الأضرار، ووافق الباشا على منح مركب الربّان ترابوكيا شحنة ملح مجانا و10 من عبيد الحمام[1]، وقدم

---

(1) الحمام ـ ويسمّى ايضا استعمالاً بالبانيو، ويقع بالمدينة القديمة بالميدان الصغير الواقع إلى غرب مدرسة عثمان باشا، و إلى الجنوب من قوس النصر وقرب الكنيسة الكاثوليكية، ويحتل البانيو جزءاً من قبو الكنيسة الارثوذكسية اليونانية، ودهليزاً كبيراً يقع جزء منه تحت سطح الميدان المذكور. وقد اتخذه الولاة منذ العهد التركي الأول ملجأ لايواء الأرقاء الاسرى، ممن يغنمون في الحروب أو الغزوات البحرية، وسمى هذا المكان بالبانيو للشبه بالحمام التركي من حيث اشتداد الحرارة فيه، وخلوه من النوافذ. (المراجع).

للجمهورية 10 آلاف كيلة من الملح و200 سكوين.

وكتب ناني يقول: «إن قيمة التعويضات بلغت 14185 سكوينا وهذا يزيد كثيراً على التعويضات التي أمرت بها البندقية».

وفي الحقيقة كان الباشا مترددا في دفع المئتي سكوين، ولكن ناني كان متمسكاً بهذا المطلب، ويعرف ان المبلغ تافه في حد ذاته، لكنه هام من حيث انه دليل على الاعتراف بالذنب من قبل الطرابلسيين، على أن الحصول على التعويض تحت بنود مختلفة يعني انتصاراً دبلوماسياً كبيراً يشرف البندقية.

أما بالنسبة للجزء الثالث من المفاوضات، وبعد تردد كبير من علي القره مانلي، تم التوصل إلى معاقبة الريّاس المذنبين، والوعد بأن يعاقب عبدالرحمن عن فعلته. وأخيراً قدم ناني إلى الباشا نص المعاهدة الجديدة التي تقترحها البندقية، واحدثت الوثيقة نقاشا بين مختلف الوزراء، ولكنها حظيت في النهاية بالقبول مع بعض التعديلات. وكما أسلفنا فإن هذه المعاهدة ليست سوى تأكيد لمعاهدة سنة 1764، والنقطة الهامة الوحيدة هي تعيين الحد الاقصى الجديد المسموح به لملاحة القراصنة، وتقرر ان يكون هذا الحد بناء على الخط الذي يسير من جزر الحكمة (سابينسا) الواقعة امام شبه جزيرة موريا إلى رأس (سانتا مارية).

والنتيجة التي توصل إليها ناني كانت قاسية بالنسبة لإيالة طرابلس، ذلك لانها تبعد القراصنة عن خليج باتراسو، وهي اغنى المناطق بالمراكب المارة. وسيكون هذا البند فعلاً بذرة الحوادث والخلافات مستقبلا بين البلدين. وساعد على انجاح العمل الذي قام به ناني الموقف النبه الذي تحلى به باللوفتش والترجمان دوناه سانفيرمو، الذي اقنع الباشا أنه إذا ما تنازل بالنسبة لنقطة منطقة الامان فيمكن الوصول إلى سلام.

ولناني ان يعلن انه راض كل الرضا عن الاتفاقات المعقودة، بما بين يديه من قوات بحرية قليلة، وقيود شديدة من قبل مجلس الشيوخ. وكتب بالنسبة لخط الملاحة الذي يخص القراصنة ما يلي: «يجب ان تعتبروا سعادتكم أن مياه جزر الشرق موقع متقدم لا يجوز للقراصنة اجتيازه، وما لم يسمح لهم بالاجتياز فلن يفكر القراصنة ابداً بالتوغل في الخليج إلا في حالة زوبعة حقيقية، وإذا ما سمح لهم بخرق الخط الممتد من رأس سانتا مارية إلى جزر الحكمة، بغضّ النظر، أو بحكم العادة الجارية، فعندئذ، فليتأكد سعادتكم، يجب الاقتصار على حماية الخليج مع كل ما يتبع ذلك من نتائج سيئة معلومة».

وانسجاماً مع نوايا مجلس الشيوخ، فكر مقدم الأسطول في احتمالات صدى الاتفاق المعقود مع طرابلس لدى الدول الأخرى، ورغب في ان يكون العبيد المحرَّرون من مختلف المقاطعات الإيطالية، ولا سيما رعايا نابولي ومملكة البابا، وكان يقدر بذلك ان تجد الاتفاقات

المعقودة قبولاً أكبر، وحتى لا يقوم دليل على انها كانت في صالح البندقية فقط.

وقد ابلغ القنصل كوماتاه بالجزائر بنص الاتفاق، ليكون على علم وحتى لا يمارس أي ضغط سياسي على الإيالات الافريقية الأخرى، كما ان الباشا أبلغ من جانبه ممثله في الآستانة بتسوية النزاع سلميا، وكان ناني يرى أن البلاط العثماني سيرحب بهذه الخطوة التي ستساهم في دعم العلاقات بين البندقية والباب العالي، ووعد في مقابل ذلك بتأييد القره مانليين لدى السلطان. ويفهم من ذلك ان البندقية لم تنس ابداً انه لا يمكن الفصل بين العلاقة بالإيالات والعلاقة بتركيا، ولو دبلوماسيا. وعند انتهاء المباحثات لإزالة كل سوء تفاهم، أراد ناني ان ينزل إلى البر لزيارة الباشا، الذي غمره ببالغ الود، وبرهاناً على صداقته أهداه فرسين «وبعض الحيوانات الأخرى من البلاد» وهذه تفوق الهدايا التي سبق تقديمها للفرنسيين والانجليز، وفي المقابل أهدى ناني للباشا بعض الأشياء تبلغ قيمتها 700 سكوين.

وحاول ناني، اتماماً لعمله، ان يحرم الارناؤوط من دخول ايالة طرابلس، إلا أن الباشا مع قبوله للاقتراح لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن.

ولخص ناني في اختتام تقريره المؤرخ 20 من أغسطس النتائج كالآتي:

لقد عوض عن الاضرار التي لحقت بالتجارة، وحسنت المادة بالإتفاقية الخاصة بالحدود، وهذه ابرز شيء إذ كانت مبعث كل المضايقات السابقة، وتم توفير سلام وهدوء سواء في الداخل أو في الخارج لوقت سيطول مستقبلاً، دون مكابدة نفقات.

ويمكن تلخيص المهمة بحسب البيانات السابقة كالآتي: يعود النجاح بدرجة ملحوظة إلى مسلك جاكومو ناني الحازم، إذ أن آثار المباحثات الدبلوماسية التي اجرتها البندقية مع الباب العالي وصلت إلى طرابلس وقد اجتازتها الأحداث، وبرغم عدم قيام عمل عسكري إلا أن هيبة السلاح فرضت على الطرابلسيين احترام الجمهورية. «وتعبيراً عن الشكر واعترافاً من الوطن» اتخذ مجلس الشيوخ قراراً بتاريخ 16 سبتمبر 1766 يمنح بموجبه جاكومو ناني درجة (فارس القديس مرقص).

التقرير الفرنسي غير المنشور، إلى جانب اهميته كوثيقة مكملة يمكن ان يلقي النور على بعض نقاط الحملة، وينبسط لكثير من الملاحظات:

(1) وصف عبدالرحمن، قبل أي شيء آخر، انه المسؤول الرئيسي عن قطع العلاقات بين الطرفين، ويشتبه في أنه اشعل وغذّى النار بين الجمهورية والإيالة إذ أن البندقية لم تر من المناسب الاستجابة في كل شيء إلى جشعه وصلفه. وإذا كانت حادثة زارا هي بداية العدوان، فإن عبدالرحمن هو الذي عمل على تسميمه، وأوغر صدر مولاه حتى لا يلتزم بأية مجاملة.

(2) يخبرنا التقرير عن هروب 37 من البنادقة كانوا رهن الاعتقال لدى الباشا وهذا الهروب سيخفض شروط الباشا إلى أكثر من ستة آلاف سكوين.

(3) يفيدنا كيف ان المدينة استعدت لمواجهة فرقة ناني، وعلى الرغم من كل شيء فإن هذه الاحتياطات قد تكون غير مجدية، إذا ما التجأ البنادقة إلى استعمال العنف بالنظر إلى ضعف الجند والقلاع.

(4) قبل الباشا بإعادة الغنائم (السفن) بعد اجتماع عقده الديوان باستثناء الوزراء (المرتدين) (لم يحضر أي واحد منهم)، وكما سبق ان ذكرنا فإن المرتدين كانوا أشد اعداء الدول الاوربية، تلك الدول التي تنازلوا عن جنسيتها.[1]

(5) ويروي لنا خطاب دي لانسي بتاريخ 24 من أغسطس 1766 أن فرقة ناني عند مغادرتها طرابلس لم تودع بالتحية، ولم تذكره الوثائق. وتجدر الملاحظة بأن دي لانسي يشير إلى ما أسر به إليه الخازندار بكل ارتياح: «إن اسطولا فرنسيا بقيادة الأمير ليستنوا شيء، واسطول الجمهورية هو شيء آخر».

لماذا لم يلاحظ دي لانسي ان فرقة البندقية عند وصولها حيتها بـ31 طلقة مدفع، خلافا لما خصت به الفرقة الانجليزية، وفرقة امبراطور فرنسا، فقد تمت تحيتها قبل أشهر قليلة بـ27 و29 طلقة على التوالي.[1]

وعلى أية حال. فقول الخازندار ذلك مناورة قديمة يتبعها الجميع من الباشا إلى آخر الوزراء. وقد كتب ميكاكّي[2] حول أحمد باشا القره مانلي: «كان يوهم كل قنصل منفردًاانه يفضل بشكل خاص تلك الدولة التي يمثلها القنصل، وفي الحقيقة، فانه أياًكان تفكيرهم وتقاريرهم إلى حكوماتهم، فإنه يحتاط منهم ولا يعمل إلا ما يحقق اهدافه، وحتى دي لانسي اذن قد وقع في الشبكة!

(6) تبرز شخصية ناني محببة من خلال التقرير الفرنسي، برغم النعوت الساخرة التي وردت به، فقد ذكرت وسائل فعالة اضافها إلى صفاته كأحد أشراف البندقية، وكوزير مفوض، بل وكأحد كبار من يحملون رتبة لواء بالقيادة البحرية، وقد تقلد تباعاً أعلى الرتب في بحرية الجمهورية، ولكنه بعد قليل من ذلك وعندما أسر إليه المرتدّ (سيكار) بان «القائد البندقي يعرف كيف ينهي المشاكل، ويصنع بيديه امجاداً لنفسه»، علق القنصل مناقضا ما سبق ان اكده والرضا باد عليه أنّ «في ذلك ما يكفي لشرح ما غمض من الامر».

لقد شهد ملحق التقرير بذكاء القائد البندقي وصفاته البارزة، وورد فيه: «ان السيد ناني

---

(1) جاكومو ناني: الرسالة التي سبق ذكرها بتاريخ 20 من اغسطس 1766.

(2) ميكاكي ـ المصدر المذكور ـ ص 33.

باعتباره رجلاً من الدرجة الأولى لم يطلع على العالم كثيراً ويستفيد بالغ الفائدة إذا ما عرف عن قرب، فهو يفيض أدباً، وله مواهب متميزة في علوم المياه والهندسة، وواسع الاطلاع في الأدب، اضف إلى ذلك تواضعاً نبيلاً يزيده شرفاً، وقد تفوق في طرابلس على عبقرية الفرنسيين».

(7) وبالإمكان اجراء تقييم هام بالنسبة لما يقال: «الايادي الواسعة الكريمة» لناني. لقد ورد في اليوميات: «لقد اعطى هذا القائد للباشا 10 آلاف سكوين بندقي عن السنة الماضية، منها 2500 سكوين واجبة على الجمهورية كل عام مقابل استخراج الملح، و3500 سكوين هبة سنوية التزمت بدفعها للحفاظ على السلام»، أما الباقي 4000 سكوين فقد دفعها ناني إلى الباشا في سكوت، ولم تذكر وثائق البندقية هذا الدفع الذي جرى للمرة الثانية على شكل هبة، وعلى أية حال، فإن ما قام به كل من ناني وباللوفتش من اخفاء هذا الأمر ليس مما يشرف البندقية، ولا يمكن انكار ذلك، كما انه يعد كشفا لأمر متميز بأهمية بالغة.

(8) لقد تبينت النية من الوصف الفرنسي بأن يوضع المظهر الخارجي الذي أقامه ناني موضع التفكه، فإن رفع «الراية المربعة» على السارية الرئيسة، وهي علامة درجته، والموكب الذي رافقه في شوارع طرابلس عند زيارته للباشا، وفرقتي الطبول تعزفان عند كل منعطف، في حين كان العرب يتساءلون جهاراً فيما إذا كان ينادي الشعب ليبيعه الترياق، وكذلك «سخاؤه المتبجح به» نحو حرس الباشا والأطفال والحمالين بطرابلس، كل ذلك يثبت لا بالنسبة للعرب فقط بل حتى في نظر ممثل فرنسا بأن هذا التجهيز تافه. ولقد وصف فيروه[1] الجهاز البحري البندقي أيضا بأنه «للتشريفات الكرنفالية» ولم يدخر ضده سهماً أو لمزات، وربما استند في ذلك على ما أورده دي لانسي في يومياته، واعترف بأن تصرفات ناني يمكن ان تفهم كاريكاتورياً (إذا كانت الفرقة البحرية أشد بأساً والجمهورية كما كانت قبل قرنين لاستغنينا عن هذا الاعتراف)، ولكنني لا اقبل ان تصدر مثل تلك الملاحظات من أحد الفرنسيين.

وسنرى فيما بعد، بمناسبة الحادث الفرنسي البندقي الذي وقع سنة 1770 مدى ما اتصفت به من تعقيد وسخافة وغرابة، تلك المراسم التي اضطر عميد الإرسالية الفرنشيسكانية إلى اتباعها تجاه القنصل الفرنسي «حامي» الطائفة الدينية، وسخف حركات وتصرفات هذا القنصل نفسه عند ممارسة مهامه.

وسيظهر جليا من المقارنة الفرق بين تصرف البنادقة وتصرف الفرنسيين. لقد ضمن دودان Dudan[2] كتابه «سيطرة البندقية على الشرق» فصلاً عنوانه «جلال المناصب وسياسة النفوذ».

---

(1) فيروه: «حوليات طرابلسية» ص 259.

(2) برونو دودان: «سيطرة البندقية على الشرق» 1938 ص 223 وما يتبعها.

قال دودان: «نفوذ الدولة وجلال الجمهورية هدفان رئيسان لسياسة البندقية تجاه ممتلكاتها والدول الأجنبية، وهيبة الممثليات في الخارج، من وجهة أخرى، ضرورية عند الاتصال بشعوب الشرق الذين يرون في الشكل واللون علامة قوة الدولة، ولقد تأثر مظهر البندقية بدوره بأساليب العيش الشرقي الذي تسوده احيانا عادات خاصة وعقلية تفترضان الثروة والبذخ».

ويذكر دودان ايضا احدى حكم برتيليه Bertèlé: «إذا أردت في تلك البلدان أن تأخذ فعليك أن تعطي»، وهي الحكمة التي لقيت التطبيق في دعوى سخاء التفاخر لدى نأني، ثم ينهي دودان كلامه بما قاله طوماسيو: «على البندقية أن تقدم المثال الأول للدبلوماسية وبالنسبة لحكومة ارستوقراطية وضعيفة (يعني انها تقوم على العديد من الرغبات التي اعتادت على ان تنصهر لتصبح ارادة واحدة) فلن يكلفها كثيراً لا الحفلات ولا الوقت للوصول إلى الغرض. فالدبلوماسية ترتكز على الأشياء الثلاثة: الشكليات، الأناة، الثبات. وبعد هذه الاعتبارات فإن موقف أمير البحر البندقي يصبح جليا.

أما ملحق اليوميات ويبدو أنه بقلم دي لانسي، فهو آية في رقة التعبير والاحاطة السيكولوجية. وتتبين اهمية خاصة في تصور البيئة القنصلية في طرابلس خلال القرن الثامن عشر بما فيها من ثرثرة، ومن تباين غير خاف حول مشاكل الأسبقية، والمطامح الصغيرة والمنافسة، ويجب على أية حال ألا نصدق أن دي لانسي يمكنه دائماً ان يكون خفيف الظل، كما كان تجاه «المدعيين المتحالفين». وكم من مرة في السنوات الباقية لعمله القنصلي يقبع في منزله لشعوره بانه قد اهين، لانه وضع بعد قناصل غيره من قبل شخصيات بارزة مرت بطرابلس، ويجوز القول بأن الأمر في مثل هذه الحالة يتعلق بشرف وهيبة الدولة التي يمثلها، ألم يكن دي لانسي في الحفلة التي اقامها نأني يمثل فرنسا؟[1]

وبعد ان وصف فيروه الموكب الفاخر الخاص بأمير البحر البندقي كتب يقول: هذه المراسم الكرنفالية اعجبت الأب جيرولامو ديوداتو دي بينابليو عميد الإرسالية الكاثوليكية، وقد استقبل هو ايضا نأني تتبعه كالعادة المواكب وأصوات الأبواق، على أن الأمير دي ليستينوا لم يقدم له مثل هذه التسلية عند مروره بالأسطول الفرنسي، ولذا فان التعاطف كان كاملاً بين الأب والسيد باللوفتش قنصل البندقية الذي يسعى لوضع كنيسة الإرسالية تحت رعايته، دون

(1) من المفيد ابراز التهكمات التي وردت عن قصد بالوثيقة الفرنسية. فعلى سبيل المثال بالنسبة للعوامات الكبيرة التي ابتكرها نأني يقول دي لانسي: «قد كان لها بعض التأثير على العرب ولا سيما النساء». ثم يقول بالنسبة للتعويضات التي طلبتها البندقية: «انها عشرة آلاف كيلة من الملح.. للتعويض عن الخسارة التي لحقت بعلم القديس مرقص، إذا ما سمح لنا بذكر تعويض واحد فقط»، «تنتج ملاحات الباشا اكثر مما يمكن لبلاده أن تستهلكه وبمقدور البنادقة نقله» (ادرج التقرير الفرنسي بالملحق).

الإلتفات إلى ماض بكامله يربط هذه المؤسسة الدينية بفرنسا.[1]

ولا يتبين من وثائق البندقية ان نأني قد كلف بأن يتولى باسم الجمهورية حماية الإرسالية، ويمكننا أن نؤكد عكس ذلك، فقد كتب الحكماء الخمسة سنة 1765 إلى باللوفتش يوصونه «بألا يثير أحقاد القنصل الفرنسي وردود فعله المتسببة عن الإشاعات الخاصة بحماية البندقية للإرسالية بطرابلس، وهو أمر لا نعيره أي اعتبار بأي حال من الاحوال».[2]

وإذا كانت شكوك دي لانسي في هذا الخصوص لا يمكن الحكم عليها بأنها لا أساس لها من الصحة فقد كان هذا يعود إلى تصرف الاب ديوداتو دا فاراللو المبشر بطرابلس وعميد الإرسالية من سنة 1762 إلى 1770، فقد قال عنه كوروه: يتمتع هذا الاب بعطف كبير لدى أكبر عائلات البندقية، وكانت تربطه صداقة متينة بكبير المستشارين للجمهورية: وهو أوراتزيو بارتوليني، وكان المبشر كبير الاعجاب بحكومة البندقية التي مضى عليها أكثر من ألف سنة، وقد نقل معه إلى طرابلس هذا الاعجاب والحب بين المبشرين فيها، مما أثار غيرة قنصل فرنسا الذي يختص بحماية دار الفرنشيسكان، وكان يرى ان التعاطف الظاهر مع تلك الدولة الإيطالية هو انتقاص لمزايا دولته[3]، وحب الأب دوناتو دي فاراللو للبندقية سيكون الدافع وسبب سلسلة من الحوادث الصغيرة التي تبلغ قمتها سنة 1770.

* * *

ومرة أخرى بالنسبة لحملة 1766 اريد ان أشير إلى الخطأ الذي وقع فيه كل من برنيا وميكاكّي. فقد كتب هذا الأخير في كتابه الذي اشرنا إليه مراراً: في 16 أغسطس 1766 نزل نأني إلى البر، وذهب يتبعه موكب مهيب لزيارة الباشا الذي استقبله بحفاوة غير عادية، واستطاع نأني ايضا أن يصلح بين كل من قنصل البندقية باللوفنش وقنصل فرنسا دي لانسي اللذين كانا على خلاف بسبب حادثة افتعلها هذا الأخير في شهر يناير من نفس السنة.[4]

وبما أن ميكاكي استفاد من كتاب الأب برنيا «إرسالية الفرنشيسكان في ليبيا» فالخطأ في الأساس يعود إلى هذا الأخير، فالأب برنيا لخطأ محتمل في «الكتاب القديم» اهم مصادر بحثه، حدد الخلاف الذي وقع بين القنصلين في سنة 1766 لا كما هو الواقع في عيد الغطاس سنة 1770، اما ان التاريخ خاطىء فيمكن ان يستنتج لا من وثائق البندقية فحسب، بل حتى من يوميات قنصل فرنسا إذ يقول: «لم يكن من عادات القناصل الاجانب رفع رايات بلدانهم

(1) فيروه: حوليات طرابلسية ص 259.
(2) من خطاب حكماء التجارة الخمسة إلى باللوفتش نقله كوروه في بحثه «مبشر بطرابلس ومخبر للمفتشين بالبندقية» (عن المجلة الاستعمارية الإيطالية سنة 1934 ص 485 Rivista Colonie Italiane).
(3) ميكاكّي: المصدر المذكور سابقا ص 102.
(4) برنيا: ارسالية الفرنشيسكان بليبيا ـ طرابلس 1924 ـ ص 100.

على السواري، فقد كان قنصل فرنسا هو أول من قام بهذا التقليد، واتبعه قنصل البندقية، وإذا كان هناك تنافر منذ ذلك الوقت لما عمد باللوفتش ليبلّغ أولاً دي لانسي بوصول الفرقة البحرية البندقية وما رفع الثاني علمه للتحية[1] قبل أي قنصل آخر.

* * *

يقدم لنا تقرير ناني[1] المؤرخ في 3 من ديسمبر بعض البيانات الهامة عن المقدرة العسكرية والسياسية للإيالة، ويتألف اسطولها من ثلاثة شبابك فقط وقليل من الجوالت، الدفاع الارضي ضعيف، والحراسة قليلة. اما حكومة طرابلس في الغالب فهي «طعم للوزراء المرتدين» الذين ينقلبون دائماً بارتياح على وطنهم الأول.

لقد ساعد على انهاء المفاوضات مرتد واحد فقط هو الفرنسي غاياد Guaiad قائد دار الصناعة بطرابلس، وقد يعود تصرفه هذا إلى خصامه مع عبدالرحمن. لقد ذكر ناني سببين اثنين من الأسباب الهامة التي تدفع بالإيالة إلى استسهال خرق بنود الإتفاق أولهما: إحساس الطرابلسيين بانهم ينالون الحماية من الباب العالي على الدوام، والثاني: هو المأوى الذي يتوسع الطرابلسيون في منحه إلى الارناؤوط.

في سنة 1755 بعد المحاولة الفاشلة التي قام بها الأرناؤوط للإستيلاء على طرابلس طردوا من المدينة لعدة سنوات، ولاحظ ناني ان التجارة عندئذ لم تتعرض لأي حادث مزعج، ويتضح من هذا ان رجال العصابات الألبانيين هم الذين يقومون بالقرصنة سابقاً ولاحقاً، وقد ابعدتهم تونس والجزائر من أراضيها، فلماذا لا تفعل طرابلس الشيء نفسه؟ لن يتأكد الصلح مستقبلا ما دام الارناؤوط مأجورين للطرابلسيين.

وسيكون في وسعنا ان نثبت فيما بعد ان هذا القول مبالغ فيه، فالبندقية لم تحصل ابداً من طرابلس على وثيقة لطرد الأرناؤوط، وانتهاك الاتفاق بعد سنة 1766 أضحى نادراً، وفي كل مرة نال قنصل البندقية أو ممثل الجمهورية الترضية المناسبة.

ومن بين الوسائل الصالحة لضمان السلم وتفسير حصول القراصنة على الغنيمة، ما كان يطالب به ناني من ضرورة وضع السفن البحرية البندقية في حراسة دائمة لمدخل الخليج، ويعلق اهمية حاسمة على الحملات الدورية وهي ما اقتنعت به فرنسا منذ زمن بعيد، والوسيلة الفعالة للتحذير والموضوع الذي لا يقبل جدل المنشقين.

---

(1) الدراسة التي قام بها اسكاربا عمل ممتاز. ولكني الاحظ أن الحملة لم تكن موضع بحث من قبل ف. ناني موتشينيقو ومنفروني فقط. فمثلا لا يذكر اسكاربا كتاب طوسكي وبرنيا، ولم يشر إلى شكوك الفرنسيين (انظر فيروه) الذين يرون أن حملة البندقية جاءت لغرض احلال حماية البندقية بدلاً من الفرنسية، وفي جميع الاحوال يبدو انه إذا اضفنا التقرير الفرنسي تكون صورة الحملة وآثارها اكمل.

(2) نقل تقرير ناني المؤرخ في 3 من ديسمبر بكامله إلى الملحق، فيما يخص مدينة طرابلس.

وهناك نصيحة أخرى من أمير البحر البندقي، وهو أن يعامل مبعوثو الإيالة وفق قاعدة سليمة، حتى لا يعتبر آخر مثل عبدالرحمن[1] بان «المعاملة المهذبة هي علامة ضعف، وهو ما كذبته الحملة الماضية».

وقدم ناني في ملاحظته الأخيرة صورة للتسليح غير المناسب في سفن البندقية: يجب ان تتوفر شواني قاذفة للكور، ومدافع هاون التي ترمي على بعد ألف خطوة تقريبا». فكم لاقى ناني من الصعوبات ليوهم الطرابلسيين بالكفاءة القتالية للفرقة التي يقودها، وكان التهديد باستعمال تلك العوامات الضخمة لقذف المدينة بالقنابل قد استثار الخوف في الاعداء، وهي التي استعملت بعد ذلك بنجاح من قبل إيمو ضد تونس.

لقد تمكنت في هذا الموضوع ان أعثر على تفصيل هام، فقد روى لنا ورتبورج في تقرير لم ينشر عن حملة 1766 بأنه غداة تلك الحملة ساد شيء من عدم الرضا بين سانت مارك[2] وناني، فقد وجد كثير من القنابل من حجم لا يتناسب مع مدافع الهاون، وبالطبع فان هذا قد يقلل من الفعالية عند عمل عسكري محتمل. ويختم فرتبورغ قوله: «ولا يمكننا ان نقرر فيما إذا كان ذلك سهواً أو عن قصد[3]» وعلى أية حال فهذه الحادثة هي أيضا تأكيد لنجاح المفاوضات، وتعود إلى الحذق السياسي الذي تميز به ناني أكثر من المفهوم التأديبي للحملة.

---

(1) سوف نتابع اكثر شخصية عبدالرحمن في الفصل الخاص به، واثناء اقامته بالبندقية.

(2) سان مارك العقيد، عمل بمرقوافيو دي بيروت ثم انتقل إلى العمل مع جمهورية البندقية وتولى خلال حملة 1766 مهمة آمر المدفعية بدرجة كبير العرفاء، ثم اعتزل فجأة قبل انتهاء مدة عقده المحدد بخمس سنوات والملتزم به.

(3) تبين من ملاحظة كتبت على نفس الوثيقة أن الخطأ يجب ان ينسب إلى قلة خبرة الطالب بالكلية العسكرية قسم المدفعية جيوفاني بربران الذي كلفه سان مارك بان يجمع القنابل بدار الصناعة ثم يتولى شحنها بعد ذلك على سفن الفرقة البحرية.

ملحق للفصل الثالث

هذا الملحق عبارة عن خطاب للواء فرتبورج عن الحرب مع إيالة طرابلس (هذه الوثيقة موجودة بالمتحف المدني «كورير») وألحق بالتقرير رسم مائي لمدينة طرابلس من جهة الغرب.

«الحقت إيالة طرابلس مختلف انواع الأذى بالمواطنين البنادقة، وقد بحث عن ترضية دون جدوى، فقرر مجلس الشيوخ ارسال فرقة مؤلفة من فرقاطتين كبيرتين وأخرى خفيفة، ومركبين من نوع الغربان خصيصا لإلقاء الكور. وفي ذلك الوقت انتقل من الخدمة بفرنسا[1] إلى الخدمة بالبندقية شخص يدعى الفارس سانت مارك لغرض تنظيم المدفعية، وكان بدرجة كبير العرفاء، وقد أبحر هذا مع الفرقة البحرية وعدد من المدفعيين من مدينة البندقية، وقد خصص لقيادة هذا الاسطول جاكومو ناني آمر السفن، والذي اعطى له لقب الآمر فوق العادة للسفن، له دراية بعلم البحار والادب ويتمتع بذهن يقظ وتفكير حكيم.

وتمتد دولة طرابلس على سواحل أفريقيا الشمالية، ويحدها البحر الابيض المتوسط شمالاً ومملكة برقة شرقاً والصحراء جنوبا، وتونس وبلاد الجريد غرباً، وتنقسم عادة إلى ولايتين: الولاية البحريةوولاية البحر الأبيض المتوسط، يحكم هذه الدولة الداي، وكما هو شأن الإيالات في شمال افريقيا فهي تحت حماية الدولة العثمانية. وتنقسم طرابلس وهي عاصمة الدولة إلى قسمين: القديمة والجديدة، اما القديمة فهي اليوم كوم من الخرائب، واما الجديدة فتقع على مسافة قريبة من الأخرى، وهي ليست كبيرة، ولكنها كثيرة السكان، وقد بنيت على ارض رملية وتحيط بها اسوار منيعة وتدعمها ابراج وطوابي.

ومنظر المدينة من الخارج ليس سيئا، إلا أنها من الداخل تتقزز منها النفس وفقيرة، طرقاتها ضيقة ووسخة، غير منتظمة، البيوت واطئة بائسة ومظلمة، وعلى مسافة قريبة منها لا تزال ترى الابنية الاثرية الدالة على ازدهار المدينة قديماً، وخاصة قوس النصر العظيم، وقد ارتدم أكثر من نصفه في الرمال، وفي احدى المقابر المحاذية للسور توجد قبور وفخاريات رماد الجثث المحروقة، ورسوم محفورة وعاديات أخرى.

وبداخل المدينة كنيسة ودير ومستشفى يديره الرهبان الفرنشيسكان، اما بضواحي المدينة فتنتشر الدارات والحقول التي يتولى زراعتها العبيد من المسيحيين.

---

(1) لم ينتقل من خدمة فرنسا ولكنه جاء من مرقرافيو باروت حيث كان برتبة عقيد وجنسية فرنسية.

وعندما وصل ناني أمام المدينة وضع قواته في حالة الإستعداد، وهدد بقصف المدينة بالكور، فاصيب السكان بالخوف وأرغموا الداي على الدخول في مفاوضات، وبعد الاخذ والرد تقررت المواد التالية وفيما يلي خلاصتها:

لقد اضطرب السلام بسبب حادثة السفينة الطرابلسية التي ألتجأت إلى ميناء زارا، وتولدت هناك مشاجرة بين البحارة الطرابلسيين والعساكر الأرقاء بالمركز الصحي، ونتيجة لذلك قتل الرايّس وعدد آخر من الطرابلسيين، واسر الباقون.

واعتبر الاتفاق هذا الحادث كأن لم يكن، وكذلك. (1) يستقر السلام طبقا لشروط الصلح السابقة. (2) تعاد مراكب البندقية الخمسة التي احتجزت بميناء طرابلس، كما ترد جميع محتوياتها. (3) يقدم سعادة الباشا مركباً عوضاً عن المركب الغارق كما يقدم 200 سكوين بندقي للتعويض عن الاضرار التي الحقت برعايا البندقية، ويتم تسليم عشرة من عبيد الحمّام، وشحنة ملح مجانا إلى مركب الربان تارابوكيا، ويسلم إلى القنصل 10000 كيلة ملح من زوارة تعويضا عن الاضرار التي لحقت برعايا البندقية. (4) اصدار الأمر لاخلاء سبيل مركبين بندقيين محتجزين في ميناء ساقز. (5) يعاقب الريّاس الذين قاموا باعمال تنافي متطلبات السلام بحضور قنصل البندقية. (6) بموجب المادة 23 من الاتفاق القديم، يعاقب كل من يخالف هذه المادة وألا يجتاز القراصنة الخط بين جزر الحكمة بمياه البندقية وراس سانتا مارية من الجهة الاخرى إلا في حالة زوابع، وعندئذ يعاملون كاصدقاء إذا لم يقوموا بمخالفات، ويجب تسجيل هذه المادة في جميع التراخيص التي تمنح للقراصنة. (7) في حالة حدوث خلاف على الداي ان يسلم إلى القنصل خطابات الشكاوى وان يكون الرد في ثمانية أو تسعة شهور. (8) إذا انقطع الصلح لا يجوز الاعتداء على القنصل والبنادقة المقيمين بطرابلس ولا يمنعون من العودة إلى الوطن. (9) إذا قام بعض القراصنة بالاخلال بالأمن في مياه البندقية وعند القبض عليه يموت أي واحد من الطرفين فلا يترتب على هذا أي تغيير في وضع الصلح.

وجرى التأكيد على ما اتفق عليه بشأن ملح زوارة، وتم التوقيع على الاتفاق في شهر أغسطس 1766. القنصل البندقي هو باللوفتش، أما ناني فقد منح وسام فارس النجم الذهبي، إلا أن سان مارك وناني قد ساد بينهما شيء من عدم الرضا، وقد وجد كثير من الكور لا تناسب

(1) السبب هو عدم خبرة رجل المدفعية (الفيبري جوفاني بربران الذي كلفه سان مارك بجمع القنابل من دار الصناعة وشحنها على السفن. كان سان مارك عقيداً في خدمة باريوت ودرايته تختص بسلاح المهندسين، لكنه خصص للمدفعية لقد اقترح الغرابين للاستعمال كقاذفات بعد تحصينها، إلا أن فريقا منافساً قد ردم المشروع، واعدت عوامات كبيرة بتخطيط منه. لقد تخلى سان مارك بطريقة مفاجئة عن الخدمة قبل ان يتم السنوات الخمس المقررة، ولم ينفذ مشروعه بشأن تنظيم فرقة المدفعية، وكان مشروعاً حكيماً، ويقسم الرجال إلى مدفعيين للبر، ومدفعيين للبحر، ومنهم من يختص بالقذف ومنهم العمال برواتب تتناسب وعمل كل واحد، إلا أن العصبية والبخل قد عارضاه. (مذكرة بالمخطوط).

مدافع الهاون، فهل كان هذا نتيجة عدم انتباه أو كان خبثاً، لست أدري[1]، فالضابط الاجنبي لم يجد ترحيباً من الحكومة».

لقد اوحت حملة طرابلس بشعر غنائي وهذا مثال منه، حفظ بمتحف كورير في البندقية.

للنتيجة السعيدة التي حققتها الفرقة البندقية ضد الطرابلسيين
تحت قيادة سعادة السنيور جاكومو ناني قائد فوق العادة للاسطول:
محملة بالبرونز، تصطف لتنطلق إلى الميناء التافه
المقابل لشواطىء ادريا (ايطاليا)
يسبقها الرعب والثأر
والتهديد بحرق القلاع المنيعة
وتفر إلى الجبال وفي الفرار تختلط بالشراذم الحقيرة
ويفكر الديوان، وبعد يسلّم
مع المراكب الأسرى والغنيمة الكبيرة
ويحتضن مواثيق القوي العادل
ويوقف القائد السلاح وغضب الإنتقام
يحاكي مجد روما
وحتى القلوب الوحشية جعلها صديقة
سيقول التاريخ انتصر بومبيوس جديد
دون مذابح انتصر على اعداء اشداء
وتوج نصره بالسلام

ويحتوي المخطوط المذكور على تقرير لأمين سر جاكومو ناني موجها إلى «احد اصدقائه النبلاء» عن حملة 1766. وهو مختصر واضح وكامل.

الفصل الرابع

من الحرب التي قادها ناني الى أيام تشيقوفتش نائب القنصل (1766 ـ 1773)

من الحرب التي قادها ناني إلى ايام تشيقوفتش نائب القنصل (1766 ـ 1773)

استئناف العلاقات بعد حملة ناني ـ خطا عبدالرحمن إلى الحكماء الخمسة ـ سعي علي القره مانلي بتحريض من عبد الرحمن لابعاد القنصل باللوفتش ـ اصلاح ذات البين ـ مجاعة سنة 1767 ـ محاولة إيفاد سفارة إلى البندقية من أجل الحصول على مساعدات ـ فوائد الحملات ـ غنيمة بندقية جديدة في ميناء تشيفالونيا ـ مساعي باللوفتش لتوقيع الجزاء على الرايس احمد ـ ما جرى بين فرنسا والبندقية سنة 1770. التخطيط لايفاد سفارة جديدة إلى البندقية ـ نيابة قنصلية تشيجوفتش.(1)

بعد عقد الصلح وتسوية جميع الخلافات أضحى أمن ملاحة البندقية يضمنه خط جديد ادق تحديداً لنشاط القراصنة. وقد يبدو ان العلاقات بين البندقية والإيالة الافريقية بطرابلس قد جرى تطبيعها نهائياً وان ليس هناك ما يدعو إلى نشوب حوادث هامة. وبالفعل، فإن الحوادث الجديرة بالذكر تاريخيا قليلة، وحتى سنة 1778 وهي السنة التي قامت فيها حملة إيمو. وبرغم ما اخذته على عاتقي من استقصاء موضوع العلاقات بين البلدين فانني سأتوقف عند النقاط الهامة.

و إذا ما غابت الاعمال ذات المغزى التاريخي الكبير فإن الحوادث الصغيرة لم تنعدم وسيتبين مما ساكتبه أنه إذا ما عرفت البندقية المحافظة لعدة سنوات على اتفاق يحمل طرابلس اعباء أكثر من منافع فإن ذلك يعود إلى رجالها الدبلوماسيين وحكمة مجلس الشيوخ، بحذره المستنكر الذي اتبع وسائل غير مجدية نسبيا تجاه حكومة طرابلس ورغباتها ونواياها، وهي دائماً تلجأ إلى الغش وتتسم بالنفعية وقلة الوفاء.

ويذهب بنا الحديث إلى ذكر الحياة في طرابلس عند القرن السابع عشر وسيكون الحديث أقرب إلى رسم الرجال والشخصيات منه إلى رواية الاحداث:

---

(1) الوثائق التي استند عليها هذا الفصل لم تنشر جميعها وقد اخذت من محفوظات الحكماء الخمسة ضمن وثائق الرهبان (FRARI) ورسائل قناصل طرابلس 1766 ـ 1777 ـ المظروف رقم 764 (163). ومن الآن فصاعداً سأذكر فقط تاريخ المراسلات المختلفة الموجودة بمثل ذلك المظروف.

كان علي القره مانلي ضعيفاً خاضعاً لشهواته ومستسلماً لوزرائه المرتدين[1] والوطنيين، وفي داخله أميل إلى الطيبة منه إلى الخبث، وغير واع (وسيتضح هذا من خلال الدعايات الموجهة إلى القنصل البندقي بلغة ايطالية ركيكة).

اما الحاجي عبدالرحمن فستتاح لنا الفرصة بتتبع حياته المليئة بالحركة في فصل خاص من هذا الكتاب، فهو نموذج أصيل وعنوان على الزيف، والذكاء المستخدم للجشع وجنون العظمة وهو بصفة عامة يمثل مجموعة الخواص التي تطبع الخلق الطرابلسي، والتي تحول إلى الصالح الذاتي كل الفرص حتى التافهة والتي لا معنى لها.

ومع إلتزامي بالموضوعية الشديدة، فانني سأحاول أن أضفي شيئا من الحيوية على لهجة الوقائع ورواياتها، وهي على أية حال لا تنقصها الحركة والحيوية، و إذا ما بدا اني أميل إلى التحليل والرتابة فذلك لان علي أن اختار بين مئات الوثائق التي لم تنشر جميعها محاولاً توريق ما يستحق منها الخروج إلى النور وفصلها عن الوثائق التكميلية والثانوية، و إذا ما بالغت احياناً في التفصيل فذلك عائد إلى رغبتي بتحقيق عمل يتسم قدر الإمكان بالكمال.

* * *

لم يمض شهران على سفر جاكومو ناني حتى استقطب نشاط قنصل البندقية موضوعاً جديداً. فقد كانت الإيالة تستعد لحملة القرصنة السنوية في بحار الشرق. وسافر شباك قبل قليل وآخر كبير مجهز بعشرين مدفعاً اشترى وسلح في سلانيك يستعد للسفر. وقد عرف باللوفتش اسم الرايّس الذي دعى لقيادة المركب «كان يدعى احمد، وهو من جزيرة دولشينو (ألكون)، فوضوي، واشد رجال تلك الأمة الغادرة بلادة حسّ» وهي لا تخفى على باللوفتش لقربها من موطنه الاصلي (موطنه الأصلي دالماسيا بيوغوسلافيا اليوم). ولم يضيع باللوفتش الوقت بل أسرع إلى الباشا وحذره بأن «لا يسمح لرجل متبلّد الحسّ ان يكون «الرايس». لقد أبدى الباشا قبولاً للاقتراح لكنه سبق ان دفع 2000 سكوين ثمنا للسفينة وهو الآن خالي الوفاض، وعلى أية حال إذا استطاع القنصل تزويده بالمبلغ فسيتحمّل مسؤولية الرايس المذكور وسيقيله من خدمته».

واعتقد باللوفتش ان من واجبه ان يرفض اعطاء المال لأسباب ثلاثة:
أولها أن علي القره مانلي منذ أكثر من سنة مدين له بتسع مئة سكوين. وثانيا، ليس لديه ما يكفي من النقود، وثالثا، «حتى لا يتعود الباشا المطالبة بالمال في لقاءات أخرى، ولانه يتوقع ان الباشا سيطلب منه بعض المال على حساب الاتاوة السنوية». وقد حصل باللوفتش فقط على

(1) وردت هذه الكلمة في الأصل الإيطالي (Rinnegati) وتعني المرتدين عن دينهم وقوميتهم. وهم الذين اعتنقوا الدين الإسلامي واتخذوا من الايالة مقراً واصبحوا من كبار الشخصيات فيها. (المعرب).

وعد بان الرايس أحمد سينذر بكل شدة لاحترام سفن البندقية. «ثم إني لا اعرف أثر وعيد الباشا إلى شخص وحشي الطباع، وكانت هذه هي الخاتمة الحزينة للتقرير المذكور.[1]

أولئك الارناؤوط أنفسهم الذين حاول ناني ابعادهم عن طرابلس دون جدوى، هم الذين ساهموا في تعكير صفو العلاقات الطيبة التي استقرت قبل قليل.

على ان الزيارة التي قام بها نائب القنصل الانجليزي ويلكي إلى باللوفتش إضافة إلى احياء آماله فانها تعطينا فكرة عن العلاقات الودية القائمة بين انجلترا والبندقية، كما انها ايضا مؤشر على ميل الانجليز الى التدخل في شؤون الغير بحجة المساعدة والحماية.

وقد روى باللوفتش ان ويلكي أبلغه بانه تسلم خطاباً من ديوانه الملكي بتاريخ 18 يولية (وكان إذ ذاك النزاع بين البندقية وطرابلس قائماً) «يأمره فيه بان يعتبر المسائل التي تقوم بين البندقية وتلك الإيالة كانها تخص بريطانيا، وان يقدم عند الحاجة كل ما في إمكانه من مساعدة سواء لقائد الفرقة البحرية البندقية التي يتنظر وصولها أو إلى القنصل».[2]

وبما أن الأمركان قد أجل فقد توجه باللوفتش بالشكر إلى نائب القنصل مؤكداً له امتنان الجمهورية.

تسلم الحكماء الخمسة في تلك الأيام خطاباً غريباً، كاتبه هو عبدالرحمن نفسه السبب الأول في جميع المآسي الماضية، وكان في طريق العودة من سفارته إلى فيانّا والبندقية، لقد توقف في فلورنسا ومن هناك أحاط الإيالة علماً بالاستعدادات التي تقوم بها البندقية للحملة من أجل التعويض عن الأضرار. وأفاد بمبالغاته من حيث لا يعلم، في حصول الحملة على نتيجة مرضية، وفيما يلي نص التقرير:[3]

«تسلمت يوم الأحد 5 الجاري رسائل من طرابلس عن طريق تونس تاريخها 20 من اغسطس وفي يوم الاثنين التالي تسلمت رسائل أخرى كثيرة تؤكد ما ورد بالرسالة التي وصلتني من طرابلس وكان تاريخها 19 سبتمبر الماضي، وقد أفادني فيها سعادة أميري، ادامه الله، بانهاء المسائل المعلقة بين الجمهورية والإيالة بما يرضي الطرفين، ورأيت من واجبي أن أؤكد لجنابكم

(1) المفهوم من خطاب باللوفتش المؤرخ 29 من اكتوبر ان احمد الذي يتولى لأول مرة قيادة سفينة لم يكن محبوباً من بحارته، وقد فرّ خلال الرحلة 18 أو 20 شخصاً من سفينة القرصنة وعادوا إلى طرابلس، وقد ورد في خطاب القنصل: اخبرني اثنان من أولئك البحارة (كانا صديقين لي رغم انهما مجرمان) بانهما فرا خوفا من ان يقوم الرايس بعمل (أزبنطوط = كلمة عامية طرابلسية قديمة ترجع إلى اصل ايطالي Sbanduto وتعني فوضوي). كان احمد يرغب حقاً في التنصل من تابعيته للباشا، ويقوم بالقرصنة وهو متمرد وقد نبّه الباشا الدول الصديقة أن لا مانع لديه من القبض على الرايس احمد إذا ما بدا منه أي اعتداء. لقد كانت رؤية باللوفتش صادقة. و إذا ما أقاله الباشا فليس ذلك في صالح البندقية فقط بل في صالح الباشا أيضا، ولم تتحدث الرسائل بعد ذلك عن أحمد علي القل (الاسم الكامل للرايس).

(2) خطاب باللوفتش المؤرخ 23 من اكتوبر 1766.

(3) خطاب عبدالرحمن مرفق بخطاب باللوفتش ويحمل تاريخ: فلورنسة 11 اكتوبر 1766.

فائق السرور الذي شعرت به عندما سمعت باقرار اتفاق الصلح الذي كان من حظي انا نفسي اقراره بداية.

وبالرغم من ان حسن الإدراك قد تعطل فيما مضى، إلا انني من جهتي لم أغير ابداً من مشاعر الصداقة نحو البندقية، وأحسّ الآن بغاية الرضا مرة اخرى لابداء تلك المشاعر التي لم تتغير، والتي سأثبتها عند عودتي إلى طرابلس قريباً إن شاء الله بأصدق برهان، واعتقد انه من حقي ان أفخر انه إذا ما استمع إلى نصائحي فما كانت تحدث إلا خلافات عابرة. واطمح من جنابكم ان تعربوا عن مشاعري للجمهورية، وبمزيد التقدير فانني

الصديق الوفي.

حاجي عبدالرحمن آغا

سفير طرابلس الغرب

وكما يتبين مما تقدم فإن الوزير الطرابلسي المغامر لا يعترف بانه ساهم في احتدام الخلاف، سوى دعواه إلى السلام وصداقته الوفية للبندقية غاضا النظر عن أنه كان سبب المحنة فيما مضى.

في يوم 4 ديسمبر من السنة نفسها وصل عبدالرحمن إلى بلاده طرابلس وراياته مرفوعة فوق السارية الرئيسة، وفي اليوم التالي قدم إلى الباشا هديتين، احداهما من صاحب الجلالة امبراطور النمسا، والأخرى من صاحب السمو الملكي دوق طوسكانة الأعظم. لقد أبدى علي القره مانلي عدم رضاه بالنظر إلى ما سبق ان وعده به وزيره من مبالغ أكثر بكثير مما وصله، وعمل عبدالرحمن على تهدئة الباشا بواسطة مناصريه قائلاً: إن نوعية الهدايا المقدمة يجب ألا تشغله، وعند وصول القنصل الجديد ستكون الهدايا ذات قيمة أكبر بكثير.

وعلى أثر سفر قنصل الامبراطورية النمساوية (هوكونتي الذي عرفناه في الفصل السابق فقط بل حتى في ملحق اليوميات الفرنسية عن حملة ناني) اضحى حاجي عبدالرحمن ممثل حكومة الامبراطورية بطرابلس وكان مزوداً في هذا الخصوص بمراسيم من الملكين المذكورين اعلاه (النمسا وطوسكانه) بصفته قائماً بالاعمال و إلى حين قدوم القنصل الجديد (ولم يرسل لعدة سنوات).

واستطاع عبدالرحمن ان يقنع الباشا بأن يوقع على وثائق الابرام مع كل من النمسا وطوسكانا الجديدة بنفس المواد.

وهذا التفويض الغريب الذي منح للوزير الطرابلسي قد أحدث، كما كان متوقعاً، تعليقات كثيرة ولا سيما في المجتمع القنصلي، فقد قال باللوفتش: «لقد دهش جميع السادة القناصل هنا عندما علموا باختيار هذا القنصل الأفريقي، وما سمعوا بمثله قبل ذلك ابداً، وكان

بعضهم يرى انه ليس سوى مخبر سياسي».

«وبعد ايام قليلة من عودته قام عبدالرحمن ببسط يده في تقديم الهدايا الممتازة، ليس للباشا ولابنه البك فحسب بل حتى الوزراء ليهدىء من روعهم، وربما بالنظر للكراهية التي اكتسبها منذ ان ادّعى ما ادّعى».

وهل يمكن ان نذكر بعد كل هذا أن ناني قد حصل على وعد من الباشا بتوقيع الجزاء على عبدالرحمن.

وتوجد بالنسبة لهذه النقطة في المظروف رقم 764 ترجمة عن التركية ملحقة بمراسلة باللوفتش المؤرخة 24 من ديسمبر 1766 لخطاب من باشا طرابلس موجه إلى ديوان الحكماء الخمسة بتاريخ 18 من يناير 1766 (ويطابق هذا 18 من يناير 1767 حسب نظام التقويم الرسمي البندقي). ولمحتواه يجدر نقله كاملاً.

«بعد كل عبارات الصداقة والسؤال عن الصحة، افيدكم بأني قد بعثت عن طريق ليقهورن منذ شهر نوفمبر خطاباً أقول لكم فيه: بانني لم أتلق أي رد منكم منذ ان عاد إلى هناك الفارس ناني، وقد تأسفت لمثل هذا التأخير لانني لم اعرف السبب، وانني لازلت اطمح في رد.

لقد اسبغت على قنصلكم باللوفتش شرفاً عظيماً تقديراً لكم، وتسامحت معه في نواقصه، لقد ورد عن طريق ليقهورن على مركب بندقي صندوق مرسل إلى زوجة يهودي من خدم حريمي، وذهب به القنصل إلى بيته، ولما سأله اليهودي عنه أنكر، وقال له اليهودي: إن الصندوق يحتوي أشياء خاصة بحريم الباشا سيده، وانها تخص الباشا نفسه، وبدلا من ان يسلم إليه الصندوق أمسك برقبة اليهودي ولم يخل سبيله إلا عندما تدخل بعض المسلمين الحاضرين. وقد وردت إليّ الشكاوى بالخصوص فبحثت عن الواقعة فتبين لي ان القنصل كان مخطئا في إلحاق الأذى بشخص يقوم على خدمتي.

وحيث قد علمتم بما جرى، فلا أودّ ان يستمر في تجرئه هذا، وربما عامل الأتراك كذلك مما سيؤثر على علاقتي بحكومتهم، وحيث انه فقد كل ثقة مني ومن الوزراء بالإيالة فقد أصبح من الواجب حفاظاً على شرفه وشرفي، ان يقال، فينقذ سمعته، ثم يعين بدلاً منه رجل آخر ذو حكمة وحصافة، وعلى أن تبعثوا به إليّ في اقرب وقت، وفي هذا بدون شك ما يناسب رغبة الحكومتين ويزيد في تعزيز الصلح.

ولا مجال لإلتماس الاعذار للقنصل باللوفتش، ومن الواجب اقالته فقد اصبح غير مقبول في بلدي وارجو ان تقرروا تعيين قنصل جديد بكل اهتمام، وان يكون ذا اخلاق متميزة لا تسبب في ابعادي عنكم، والاّ تحرموني من رسائلكم لاطمئن».

وبالطبع فإن باللوفتش كان يجهل ما يدور في الخفاء حوله[1]، واستمر علي باشا يشمله بنفس الود، فلم يشك بانه وقع في المصائب.

وعلم في شهر ابريل ان الباشا استخدم القنصل السابق للامبراطور العائد إلى ايطاليا فحمّله رسالة إلى البندقية، وجاء محتجا إلى القصر فاجابه الباشا: بانه كان يعتقد انه ليس من الضروري ارسالها عن طريقه، وهي رد على ورقة واردة من الحكماء الخمسة حولت إليه بواسطة عبدالرحمن، ولم يصل بعد باللوفتش إلى نقطة الشك في محتوى الرسالة.

وبعد سبعة أشهر[2] كتب إلى البندقية يقول: انه دهش من سماعه للتهمة التي نسبها إليه الباشا، وفي نفس الوقت ذهب فوراً إلى الباشا «لتقديم أشد عبارات التذمر من الرسالة المفترية».

واترك هنا قنصل البندقية ليقول:

«فقال الباشا له إنه يجهل الموضوع كل الجهل، مضيفا إلى ذلك بانه لا يعلم كيف نشأ سوء التفاهم هذا، ولم يخجل من ان يقول لي بأن ذلك لا يمكن ان يكون إلا بتصرف تلقائي من احد موظفيه».

وأقل ما يقال في كلام الباشا بانه هراء، ومهما يكن الحال فقد أفهمه باللوفتش بانه يقع عليه الآن اصلاح العمل السيء، وفعلاً أمر علي باشا كاتبه بان يعدّ ردا يناقض الأول، وهذا دليل واضح إنه لم يكن يجهل ما جرى، واختتم القنصل تقريره قائلا: «لدي ما يكفي من اثبات لمصدر هذه الفرية.. فقد أوصيت عدداً من الأصدقاء من بينهم جاكومين فلاسوبولو المعروف لدى ناني بأن ينتبه إلى الكاتب ومن يحوط به عند كتابته للرسالة».

وقد شاهد فلاسوبولو عبدالرحمن المعروف من بين آخرين، كما لاحظ ان الباشا يوقع الرسائل حتى دون قراءتها قبل إرسالها مختومة إلى قنصلية البندقية.

وقال: «لست أدرى إذا ماكان الخطاب يحتوي نفس الإحتجاجات التي أبداها الباشا أو هناك تحريف، ويكفيني اقناع جنابكم بان كل ذلك نسجه خبث عبدالرحمن الذي كان يعمل

(1) اعتبر الحكماء الخمسة أن القنصل لم يبعث بأي خبر عن الحادث برغم انه كتب فيما بعد عدة خطابات إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 1767/3/24. فقد كتبوا: «يحق إذن الشك، امّا في أن الأمر دبّر بليل أو افرزها خيال الباشا أو أن الظروف المواكبة للحادث مختلفة عما قيل، وخفيفة لم يلق القنصل بسببها أية صعوبة فأغفلها. وتقوى شكوكنا إذ نرى طلب الباشا يصل في وقت وصل قبله بقليل إلى الايالة الوزير المشهور عبدالرحمن». وكان الحكماء الخمسة متفقين أنّ: «إذا ووفق دون سبب معقول على الاقالة فسيتحتم على قناصلنا في الإيالات الافريقية ان يستسلموا لرغبات الدايات مع إلحاق الضرر بشؤوننا العامة، وإذا ما كانوا على جانب من الوفاء والدقة فسيخشى عليهم في كل حين من عبث الدايات بازالتهم».

(2) مراسلة باللوفتش 10 من ابريل 1767: لقد افادني السنيور بوزاكّاريني «انه عندما رسا بفرقاطته في ميناء ليقهورن وعلى متنها القنصل السابق كونتي عرض هذا رسالة من الباشا إلى الحكماء الخمسة».

على الإيقاع بي، ويهمه أن ابتعد ليوجّه الباشا كيف يشاء».

والظاهر أن الوزير اللبق قد تعهد لسيده فعلاً «بأن يزوده بـ3500 سكوين عن السنة الماضية»، وليحقق ذلك لابد له من تعيين قنصل جديد لا يعي ما تم من الأمور مع سعادة ناني».

والموضوع إذن، وكما هو دائماً، يدور حول المال.

والرسالة الجديدة التي جاءت لتناقض الدسائس الواردة بالخطاب المؤرخ 18 من يناير يمكن ان تعتبر وثيقة صارخة لاثبات زيف طرابلس.

بخطاب الباشا الموجه إلى الحكماء الخمسة نقرأ:

«بعد تقديم فروض الصداقة إلى مشهوري دولة النصارى، والسادة الخمسة من جمهورية البندقية المحترمين، والاصدقاء العظام، اعلمكم باني تسلمت خطابكم العزيز، وفهمت جيداً ماورد فيه، والظاهر انه رد على خطابي الذي كتبته عن القنصل لانكم عبرتم عن دهشتكم عن أمر القنصل نفسه، إلا أن هذا الكلام ليس رداً على رسالتي، لانني في ورقتي قد اعلمتكم بكل دقة عن تقصير قنصلكم، وليس فيها شيء لا يدعو إلى الدهشة، راجعوا خطابي المذكور وستقفون فعلاً على كل ظرف يتعلق بالقنصل الذي تظل مشاعري نحوه ثابتة لا تتغير، وعندما تقتنعون بما أخبرتكم به أن تعملوا على تنفيذ مطلبي حسبما يدعو إلى ذلك واجب الصداقة».

علي القائد الأعلى

للمحروسة طرابلس الغرب[1]

وتوقعات باللوفتش إذن اتسمت بالصدق، وتشهد بان حدسه كان صحيحاً عندما اشتبه في عبدالرحمن.

وكان للحادث توابع في سنة 1768 بعد ان اعلم الحكماء الخمسة ممثل الجمهورية بأن عليا بدلاً من تكذيب الافتراءات السابقة، عاد يؤيدها، وأصر على رغبته في تعيين قنصل جديد.

ومن جهة اخرى فلا أتردد في وصف خطاب القنصل بانه قطعة فنية رائعة من الذكاء، ووثيقة بالغة الأهمية، تلقي الضوء على نفسية وطبيعة ملك طرابلس وحكومته.

فلقد كتب باللوفتش: «إن ما اعلمتموني به سعادتكم حول اقالتي التي يسعى إليها هذا الباشا للمرة الثانية تأكيداً للأولى، ليدهشني كل الدهشة، ولن أستريح حتى اعرف كيف

(1) تاريخ هذه الرسالة 8 من اغسطس 1767 وقد ترجمها جيوفانّي بيللاتو ترجمان البندقية الرسمي في ذلك الوقت.

حدث هذا خلافاً للأمر والاحتجاجات التي صدرت من الباشا نفسه بحضوري، انني اعلم منذ زمن مدى ضخامة خبث بعضهم، إلى أي حدّ تتذبذب هذه الحكومة، اما ان يصل الافراط إلى هذه الدرجة فالحق أقول ما كنت اصدق ذلك ابداً، وأكثر من هذا أعلم المصدر اللئيم الذي صدر عنه هذا، ولست ادري كيف ان النفس المضطربة للمعروف لديكم عبدالرحمن آغا الرجل الغادر الذي ينجذب جميعهم إلى غاياته الخاصة (لا حقق الله له غاية) قد تجرأ بوسائل خفية، وبما قدمه من هدايا أعمت عيون الكاتب الوزير التركي، فتحدى السلطة القاطعة، وفيما لا يشرف سيده الذي أمر بناء على ما رفعته إليه صادقاً في ذلك الحين بان تكتب رسالة إلى ذلك الديوان السامي مليئة بمشاعر الصداقة والود، مطمئنا ديوانكم بانه (أي الباشا) لم يخطر على باله ابدا بان يحرر كتابا يناقض العدل وحسن الانسجام الحالي.

ولما ان مثلت في هذه الأيام بين يدي الباشا كان معي اصل الخطاب الذي بعث به هو نفسه والذي يحتوي على تأكيد إقالتي، وقد احلتموه سعادتكم عليّ مرفقاً بكتابكم الذي سبق ذكره، وعرضت عليه في هدوء ورزانة (كان هذا ما ينبغي عمله في مثل هذه الأزمة، حتى لا يحدث في المستقبل سوء تفاهم مماثل أو اعظم منه، مما يسيء إلى كرامته وهيبته) ما أمرتني به حكمتكم بشأن الموضوع، مذكراً إياه بمدى قوة احتجاجاته في الماضي التي ابداها إليّ معتذراً لاقناع ديوانكم، واغتنمت الفرصة، ونحن في هذا الحديث فقدمت له أصل خطابه معبراً عن أسفي.

وقد بدا متأثراً جداً لعباراتي، ولما رآني أمد يدي إلى الخطاب نفسه قال لي احتفظ به، وكان لا يريد ان يراه الوزراء الحاضرون هناك، وأضاف كلمات[1] رأيت ان انقلها كما هي بنقائها وطبيعتها:

«هوّن عليك ايها القنصل انت لا تستحق ان اكتب ضدك ما يسيئك، انت تعلم جيداً صداقتنا لك فلماذا إذن اكتب عنك ما يسيء إليك؟ إن شاء الله يطيل في عمري، ويمدني بالوقت حتى افكر في الاعمال الصالحة واكشف من يعمل على الإساءة إليّ».

وقد اجبته انه إذا كنتم سعادتكم تريدون ان تحافظوا على ان يسود السلام بينكم وبين الأمراء، كما انا اعتقد، فيجب ان تهتموا بما يقع في حكومتكم من سوء النظام والتصرفات الفردية التحكمية، و إلا فلن يستطيع الأمراء ابداً ان يعرفوا رسائلكم الصحيحة من المزيفة، مذكراً بانه قد يتعرض لمشاكل معقدة لا تكفي المبررات والأعذار لتهدئتها.

(1) هذه الكلمات نطقها الباشا بلغة عامية إيطالية من لهجات جنوب شبه الجزيرة الايطالية وخاصة صقلية! على ان كثيراً من وزراء القره مانليين كانوا يتقنون الإيطالية علاوة على اللغة التركية، باعتبار اصلهم الإيطالي، باستثناء الباشا الذي كان يجهل لغة اجداده التركية.

قال: إن هذا صحيح ايها القنصل، ولكن أجدني هنا في وضع، كما تعلمون جيداً، لا يلاقون فيه صعوبة في التضحية بي من أجل عشر سكوينات.

وفي الختام أبدى لي كل اعتذاره مبيّناً لي كامل جهله واستغرابه للحادث، وأخذ يفكر بعد ذلك كيف يستطيع ان يطمئن ديوانكم باحسن الطرق واضمنها، وقرر ألا يستخدم كاتب اللغة التركية، وهي لغة لا يفهمها الباشا إلا قليلا، وأمر كاتب القوانين ويعتبره أخلص رجاله، بأن يتولى الكتابة إلى سعادتكم بلغته العربية رسالة مليئة بالعبارات المطمئنة، على ان تحال قبل ختمها إلى هذه القنصلية لتقرأ عليّ واقتنع بمنتهى صدقه».

وجاء الكاتب إلى باللوفتش ومعه إلى جانب الخطاب صرة صغيرة بها نسيج انجليزي من النوع الرفيع ذي الوجهين، قائلا: إن الباشا يقدم له هذه الهدية دليلاً على حسن صداقته.

وقرئت له الرسالة، وبما ان القارىء لا يحسن التعبير بالإيطالية فقد بقي القنصل متردداً قليلاً فيما تضمنته، ولم يرد ان يبادل الباشا الهدية بل تظاهر بعدم الاهتمام. دون ان يشير إلى المفاجأة بالشرف الذي طوقه به.

وختم باللوفتش رسالته والشك لايزال يراوده: ولا أريد ان افترض، مع كل عبارات الصدق هذه، بان خطابه يختلف عنها......»

والوثيقة التي نقلناها كاملة اعلاه هي انعكاس لطبيعة ملك اضحوكة، وردوده المضحكة على احتجاجات القنصل والتي انطلقت منه في لحظة صدق هي اعتراف بالعجز ونية في التفكير بطريقة اطيب، في شؤونه، ورغبته في التخلص أخيرا من أولئك الوزراء الذين لن يضيرهم ان يضحوا به في مقابل عشر سكوينات، ويستغلون جهله باللغة التركية، فيكتبون باسمه إلى مختلف الدول خطابات تختلف تماما عما أمر به.

هذا هو علي بن محمد باشا القره مانلي سيد طرابلس الغرب المجاهدة والمحروسة.[1]

* * *

بقيت سنة 1767 تعيها الذاكرة بسبب المجاعة الرهيبة، وكان لها انعكاس بالطبع على سياسة الإيالة الخارجية ايضا.

وروى باللوفتش المجاعة لا تزال تعذب سكان هذه الإيالة، وخاصة في هذه السنة التي ضاع فيها المحصول بكامله، بسبب قلة الأمطار والحروب الاهلية التي تندلع بين الرعايا العرب، واحتار الباشا فيما يجب ان يقرره بشأن المجاعة، وقد كان لا يملك شيئا من المال، واخيراً قرر تعيين عدد من السفراء ليبعث بهم إلى مختلف الجهات طلباً للمعونة.

(1) هذه بعض ألقابه الكثيرة التي اعتاد ان يحلي بها خطاباته.

وارسل إلى الباب العالي طالباً قمحاً، وأرسل قبل ذلك رسلاً إلى المغرب والجزائر وفرنسا.

لقد أسرع دي لانسي إلى الباشا باسم ملكه صاحب الجلالة قائلا: إن هذا الموفد لن يحظى بأية مقابلة، واضطر علي باشا ان يعده بتأجيل الإيفاد. أما قنصلا السويد والدانيمرك ليصلا إلى نفس الغرض، فقد وافقا على ان يدفعا للباشا مبلغاً من المال قدره 2000 سكوين مع التعهد بان يوفرا من ملكيهما هدية مناسبة، برغم ان هذا المبلغ لم يتأكد لدى باللوفتش».

وبالنسبة للندن فليس هناك شيء جديد من جانبها، ولايزال احمد أغا الخوجة ببلاط الملك بصفة سفير منذ السنة الماضية، ولم يتضح الأمر بالنسبة لهولاندا».

لقد توهم باللوفتش بان بلاده ستكون بعيدة عن هذا الازعاج، إلى ان علم من أحد ثقاته بان الباشا «سيوفد إلى البندقية حاجي أحمد مقرني، وقد اتفق على استئجار المركب البندقي الذي يقوده نيقولوه فلوفتش الراسي الآن بهذا الميدان».

وتقدم فوراً إلى الباشا باحثا عن اسباب البعثة إلى البندقية، وذكر له انه (أي الباشا) نسي بعد وقت قصير جداً ما تم الاتفاق عليه مع ناني، وان يبعث عن طريقه ما يتعلق بأي شأن له مع أمير البندقية[1]، وانه (أي باللوفتش) يعارض ويحتج على إيفاد أي رجل من رجاله وبأي شكل، وطلب توضيح اسباب هذا القرار.

ويقول باللوفتش متابعاً: لم يفكر الباشا أن التوجيه كان صحيحاً وقال: في الحالات غير العادية وعند الحاجة يريد ان يلتجىء إلى اصدقائه. وحيث انه يعتبر البندقية من بين هؤلاء الاصدقاء، فقد اضطرته ظروفه الحالية ان يقوم بهذه الخطوة ليرجو من سعادتكم تقديم شحنة من القمح هدية يستعين بها على سد النقص لديه».

واستطاع القنصل البندقي ان يقنعه إذ ذاك بالتخلي عن البعثة، واعداً اياه بانه سيطلب المساعدة باسمه وان يرفق خطابه برسالة منه.

وتبين بعد ذلك بان البعثة دبرت بتحريض من عبدالرحمن، الذي كان لايزال يراسل بعض ثقاته من البنادقة، وهو أمر خطير جداً، إذ تنص قوانين البندقية على عقوبات قاسية جدا ضد كل من يفشي اسرار الدولة أو تكون له علاقات ذات طابع سياسي مع الاجانب.

وفي رسالة مؤرخة في 28 من يونية 1767، جاء: «للقضاء على كل تلك المداورات والمناورات التي يقوم بها ذلك الشخص يجب قطع مراسلاته مع البندقية».[2]

---

(1) حتى قبل حملة ناني اتفق باللوفتش مع علي باشا بأن أي مكاتبة ملكية لا يعتد بها ما لم يكن معها خطاب ارفاق رسمي من قنصل البندقية (ورد هذا في رسالة لباللوفتش مؤرخة في 9 من ابريل 1765 موجهة إلى الحكماء الخمسة). وعلى هذا فإن رسالة الدس التي بعث بها علي باشا بتاريخ 18 من يناير 1767 دون علم باللوفتش هي أيضا مخالفة للإتفاق المذكور.

(2) ينصح باللوفتش الحكماء الخمسة في نفس تلك الرسالة بألاّ يردوا على رسائل الباشا، ما لم تكن مرفقة برسالة منه (28 يولية 1767).

وعلى أية حال فقد وصلت المساعدات إلى الإيالة من جهات كثيرة، ورضيت البندقية بان تقدم «في شكل هدية» مساعدتها رغبة في تحاشي سفارة جديدة توفد إليها.[1]

بقي موضوع آخر لم يسوّ بعد بالنسبة لقنصل البندقية، ذلك هو منح جوازات السفر إلى القراصنة، وهذا الأمر يرمي إلى ازالة قلق الباشا الذي يمكن ان يأتيه من اصحاب السفن بشأن ما ورد في الفصل الخاص بمنع دخول الخليج على السفن المعدة للقرصنة، بان يذكر هذا المنع على تراخيص اصحاب السفن، وفي هذا ما يشيع الارتياح للطرفين.[2]

ومنذ 10 من أبريل أبلغ باللوفتش الحكماء الخمسة رداً على التعليمات التي وصلت إليه في الموضوع بانه خاطب علي باشا في الأمر، فقال: لم يغب عني أن ابرز ما أمرتم به سعادتكم فيما يخص التراخيص التي يزود بها قراصنته، ما حدث من فوضى فيما يتعلق بالترخيصين اللذين منحها للمركبين[3]، كما حادثته في محتوى الجوازات الجديدة التي يجب عليّ مستقبلاً أن أزوّد بها قراصنته.

وفيما يخص منح التراخيص في المستقبل فقد أكد لي الباشا انه سيأمر الخوجة حتى تكون

---

(1) مراسلة باللوفتش، 26 من اكتوبر 1767، تتحدث عن المساعدات التي وصلت إلى الإيالة وكذلك ما حدث للطبيب لاندي، (وهذا الخبر سيتكرر في التقارير اللاحقة) من رعايا البندقية، وترك هذا ولده الصغير بطرابلس وعمره سبع سنوات مقابل دين عليه حتى يتمكن من اللحاق بعائلته في سوسة.
وعلمنا من الخطاب المؤرخ في 7 من مارس 1768 ان « سرة ستيفانو لاندي اجتمعت في سفاقس من أرض تونس» بفضل اهتمام باللوفتش.
ملاحظة: قطعت إيالة الجزائر في نهاية 1766 علاقاتها مع البندقية وكان باللوفتش أول من علم بالأمر. وفيما يلي خلاصة تقاريره في هذا الشأن:
تقرير بتاريخ 28 من ديسمبر 1766: علم من احدى السفن التجارية الجزائرية بان الجزائر لم ترضها الهدايا التي قدمت للباي الجديد، وللثأر من البندقية التي لم تعرف كيف تفتكّ الأسرى الجزائريين من نابولي. ومن أجل ذلك اعلنت الحرب على البندقية. ولبالغ الاهمية ارتأى باللوفتش استئجار مركب لاحاطة المراقب العام للبحار المقيم في كورفو بالأمر. ولم يتمكن في هذا الوقت من ايجاد السفينة المناسبة.
تقرير مؤرخ في 14 من يناير 1767: من باللوفتش إلى الحكماء الخمسة: أخبر باللوفتش انه استطاع ان يستأجر سفينة بعث بها إلى كورفو لتنبيه مراقب عام البحار عن الحرب التي اعلنت على الجمهورية.
تقرير مؤرخ 14 من يناير 1767: يخبر مراقب عام البحار عن المغامرات التي يقوم بها قراصنة الجزائر ويقول: «لاهمية هذا النبأ اكتريت السفينة المذكورة من فاسيلي كاليجاه من تشيفالونيا بـ45 سكوينا لايصال ورقتي المتواضعة هذه إلى سعادتكم».
تقرير مؤرخ 14 من مارس 1768: موجه إلى الحكماء الخمسة، عاد السلام مع الجزائر إلى نصابه، ولم يبق إلاّ قدوم سعادة انجلو إيمو لانهاء كل شيء.

(2) ملحق بخطاب باللوفتش المؤرخ 26 من اكتوبر 1767، صادر من بوبتش بتاريخ 6 من اكتوبر 1767.

(3) الشباكان اللذان اشارت إليهما الوثيقة اندفعا في طريق القرصنة وراء الحدود التي اقرها اتفاق ناني. ويتضمن تقرير باللوفتش نفسه المؤرخ في 10 من أبريل 1767 ملحقاً به نموذج مطبوع من جواز سفر فرنسي (انظر الملحق الوثيقة 5) كان السادة القناصل يزودون به رعايا البندقية عندما يمرون على مراكب أجنبية ذهاباً و إياباً. وهذا النموذج المطبوع قد تفضل به قنصل فرنسا دي لانسي على باللوفتش.

مطابقة للشكل المقرر، لكن بدون الإشارة إلى المادة السادسة من الاتفاق[1]، ويعتقد ان الإشارة هذه لا معنى لها، وقد تضمنتها جوازات سفر الإيالة مع ما يصدر إلى الريّاس شفويا واصحاب السفن من تنبيهات.

على أن مجلس الشيوخ لا ترضيه التعليمات الشفوية، إذ يعي سوء نية الطرابلسيين، فقد يجدون حتى في الاشياء التافهة التي لا تعني شيئا، تعلّة لخرق الإتفاق، ولذلك فقد احتاط لكل المضايقات، وكلف إيمو بان يخضع حكومة الإيالة بتنفيذ ما تم التفاهم عليه مع ناني، خلال الحملة على الايالات الافريقية، كشرط لتسليم الاتاوات التي التزمت بها البندقية. لقد وصل إيمو إلى ميناء طرابلس في أوائل اكتوبر 1767، وقبل أن يسلّم مبلغ 6000 سكوين في مقابل الإتاوة السنوية واحتكار ملح زوارة، أوفد إلى الباشا بوبتش الذي سبق ان رافق، قبل ثلاث سنوات، باللوفتش، عند مجيئه قنصلاً إلى طرابلس، ومن أجل بحث تلك المسائل.[2]

وتحدث بوبتش أول الأمر إلى الوزراء ثم إلى الداي نفسه، و إلى أكبر أولاد علي باشا، وهو رأس التنظيم القرصني، بالإضافة إلى أنه قائدها الأعلى، وبعد اخذ ورد لمدة طويلة أذعن الباشا لرغبات البندقية، إلا ان الباشا دخل بعد ذلك فوراً في بحث المطلب الخاص بالاتاوة عن سنة 1766 التي رفض ناني دفعها بسبب قيام حالة الحرب.

وبالنسبة للداي، فقد كتب بوبتش: كان يفترض ان يتسلم بهذه المناسبة حتى إتاوة العام الماضي، وكان وزراؤه يدافعون عن مطلب الداي بجهد كبير، إلا أني والقنصل التجأنا إلى مهارب سريعة، والدفاع عن النفس بأجوبة مقنعة، وقلت بالنسبة للسنة الماضية: ينبغي ألا يقول كلمة واحدة، وبسبب المضايقات الكثيرة التي قامت من جانبهم، كما يعرف كل واحد، فليس من المناسب ان يستفيدوا من الهبة السنوية الموجهة فقط إلى دعم الصداقة الطيبة، ولم تتوفر هذه إذ ذاك بل انقطعت، وما تبع ذلك من انفاق كبير عام وخاص، وليس من الحكمة إثارة الماضي ولا يترتب عليه سوى انتقاد حكومتكم، وبالرغم من قوة بيان البنادقة فقد كان عليهم أن يجهدوا أنفسهم لكبح جماح الوزراء وليس بالسهل، لما كانوا يتوقعونه من الحصول على مبالغ أكبر، واضعين على بساط البحث انعكاسات متنوعة، تشير بها إليهم ظروف المسألة

(1) المادة السادسة من ملحق الاتفاق تحتوي على وصف للحد الجديد الذي تقرر بالنسبة لقراصنة طرابلس، وفي ختام هذه المادة ما يلي: وفضلاً عن ذلك يجب ان يسجل هذا الفصل في جميع التراخيص التي ستمنح للقراصنة، وكذلك على جوازات السفر التي يمنحها قنصل البندقية، وقد احتج الباشا بانه لا يوافق على توجيهات عبدالرحمن فالأمر يعني إذن لفت انتباه الطرابلسيين إلى احترام الاتفاقات.

(2) تقرير باللوفتش إلى الحكماء الخمسة بتاريخ 3 من اكتوبر 1767، ملحق به محضر غرق السفينة البندقية التي يقودها الربان بييترو أدورنو في مياه طرابلس.

الجزائرية[1] الحالية.

واخيراً وبعد مناقشات طويلة، ومع الاعتراف اللازم الذي لا يمكن فصله في مثل هذه المناسبات عن الإلتزامات المرهقة، وافقوا على تسلم الاموال المذكورة مع نسيان الماضي».

اما عبد الرحمن فقد كان من الذين ساندوا مطلب البندقية، وقام بدور هام في هذا السبيل، وهذا لغز لا يمكن فهمه. وقد كتب عنه بوبتش وقد سبق ان تعرف عليه إذ رافقه إلى طرابلس بعد عقد صلح 1764: «خلال اقامتي القصيرة ابدى لي عدم اهتمامه الكامل بالامور الماضية، وحرص على ان يحيطني بكل مظاهر الصداقة والامتنان لفضل البندقية معرباً عن تأييده للبنادقة تجاه المطالبة بإتاوة السنة الماضية».[2]

وفي شهر ابريل من سنة 1768 استولى جالوت طرابلسي على سفينة فرنسية، فارسل الباشا، بناء على احتجاج دي لانسي، باحدى سفنه للقبض على البحارة الارناؤوط التسعة الذين قاموا بالجريمة، ووجد الجالوت وليس به سوى زنجي واحد، وجيء به وعلق بالمشنقة في اليوم التالي، واعتقد الباشا بأن هذه الترضية كافية لتسحب فرنسا مطالبها بشأن السفينة المنهوبة[3]. وفي السنة التالية طلب القنصل الفرنسي تعويضا عن الغنيمة ذاتها قدره 5200 سكوين بندقي، وأجاب الباشا عندئذ ان رعاياه بدرنه (اصحاب الجالوت القرصني) ثائرون عليه، وأنه من جهته قد قام بما هو ممكن، بشنق المسؤول الوحيد الذي عثر عليه.

و إزاء هذا هدد دي لانسي باستدعاء فرقة بحرية فرنسية، وكان لهذا اثر مذهل، فقد التزم علي القره مانلي بدفع 1000 سكوين خلال العام الجاري و4200 سكوين الباقية خلال السنوات القادمة.

وروى باللوفتش هذه الحادثة وجاء في تعليقه عليها: «يعتقد أن القنصل هدد باستنفار الفرقة البحرية تلقائيا عندما رأى أن لا إستجابة لما يعرضه باسم ديوانه الملكي، ومهما يكن من أمر فهذا هو العلاج الوحيد الذي يحوي كل الأسباب لنصرة حقك، ولارغام هذه البلدان على إلتزام حدودها»[4].

ايتها الفضيلة الفاتنة، فضيلة اللجوء إلى القوة والحملات!
إن التهديد بالإلتجاء إلى مثل هذه الوسائل وحده كاف
ليستسلم علي باشا صاحب المجد

(1) كانت الجزائر كما علمنا، في حرب مع البندقية.

(2) من خطاب بعث به بوبتش إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 6 من اكتوبر 1767.

(3) من تقرير باللوفتش المؤرخ 7 من مارس 1778.

(4) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 7 من مارس 1778.

وحكومته الجبانة

بلا قيد ولا شرط !

وبهذا الخصوص، وبعد أيام قليلة، وبعد حادث وقع مع عبدالرحمن يمسّ حصانة القنصلية اضاف باللوفتش: «ذلك الإمتنان لا يحصل عليه القنصل مهما كان حماسه قويا إلا بحضور سفن دولته مهددة، فتبلغ الغايات، ولعلها العلاج الوحيد في مثل هذه البلدان، وتقدم خدمة نافعة لجميع الدول».[1]

وبتاريخ 3 من مارس 1769 ثُبت باللوفتش بمرسوم من مجلس الشيوخ في منصبه قنصلاً[2] لمدة خمس سنوات أخرى، وهذا اعتراف عادل بمقدرته وبالنشاط الذي يبذله لوطنه.

وقد قيل سابقاً: إن الهدوء النسبي لن يكتب له الدوام، وفعلاً وصل بعد مرور عشرة ايام خبر مفاده أن القراصنة استولوا على مركب تابع للبندقية، وكان قادماً من تشيفالونيا فطالب القنصل بالقبض على الرايس فوراً، وقد ذكر كلمة «فوراً» لأن المذنب إذا ما استطاع ان يلتجىء إلى «مكان حرام يبعد عن المدينة، يلتجىء إليه المجرمون لقدسيته ويسمونه «مرابط» ويعتبر كأكثر الكنائس تقديساً واحتراماً» فلن يلحقه أي عقاب.

ويبدو ان الباشا وافق أول الأمر على القبض على الرايس، ولكنه بعد بضعة أيام أكد بكل جلاء ان التهمة التي نسبت للرايس ليست صحيحة، ومن أجل ذلك لن يتخذ أي اجراء لعقابه.[3]

وحيث لم يحصل القنصل على الترضية اللازمة هدد باتخاذ اجراءات حكومية صارمة، ولكنه فيما بعد غيّر الأسلوب، وقد بدأ يعيش «حياة خاصة، فلا يخرج من القنصلية نهاراً، وعند المساء فقط يخرج للاجتماع باصدقائه القناصل، الأمر الذي أثار اسباب التفكير لدى علية القوم».

(1) تقرير باللوفتش المؤرخ في 10 من مارس 1769. قد ورد بهذا التقرير بشأن الامتيازات القنصلية ما يلي: «لإنارة سعادتكم بشأن الاحترام الذي يولونه لهذه البيوت القنصلية فاسمحوا لي بأن اذكر بان القنصليات في هذه البلاد هي محط تقدير كبير، فإذا ما جرح أحد غيره أو قتله ثم فر ودخل قنصلية، فلن يلاحقه أو يدخل وراءه أحد. وعندما يسلم المذنب إلى الباشا ينال منه العفو، فإذا كان يستحق عقوبة الاعدام سجنه مدة من الزمن، و إذا كانت عقوبته السجن يطلق سراحه، وكل ذلك احترام للقنصليات». فقد كانت مقار القنصليات محترمة كأضرحة الأولياء!
ونقرأ في تقارير قنصل البندقية سنة 1768 بعض البيانات الهامة، فبتاريخ 7 من مارس 1768 ورد ما يلي: «لا تخرج في هذا الصيف من اجل القرصنة إلا ثلاثة أو أربعة جواليت لهذه الحكومة، فليس لديها أكثر لهذه السنة».
وبتاريخ 30 من مايو 1768 ورد ما يلي: سيسافر محمود الخوجة سفيراً إلى البلاط العثماني ويحمل معه رسالة تقديم من باللوفتش الى السفير البندقي في الأستانة، أما أن تبعث طرابلس بسفير الى الباب العالي فهذا دليل على استقلالها الكامل تقريبا، وقد ارفقت مع هذا التقرير شهادة صحية تثبت ان الحالة الصحية جيدة وليست هناك أمراض في المدن الساحلية، إذ كان على السفن عند وصولها إلى المدينة أن تبرز للسلطات المختصة الشهادة الصحية التي يمنحها القنصل بالميناء الذي خرجت منه تلك السفن (انظر الملحق ـ وثيقة رقم 6).

(2) تقرير باللوفتش بتاريخ 3 من مارس 1769.

(3) تقرير باللوفتش بتاريخ 13 و 17 من مارس 1769.

وبعد أيام قليلة، عندما ذهب المستشار البندقي إلى القصر من أجل مشكلة نشأت بين احد رعايا البندقية وأحد المسلمين قال له الباشا: «أيها المستشار ماذا أصاب قنصلكم حتى إنه، كما قيل لي، لا يغادر المنزل، وماذا يعمل وكيف يقضي وقته؟ قل له يسرني ان اراه لنشرب القهوة معاً في ظل الشرفات ونتمتع بمنظر البحر».

وتمت تلبية رغبة علي القره مانلي، وخلال الحديث تمكن باللوفتش من الحصول على الموافقة بانزال العقوبة بالرايس الجاني، أو بعبارة ادق، حبسه في انتظار تعليمات البندقية، وفعلاً في مساء اليوم نفسه وضعت القيود للرايس واودع السجن.[1]

وللحادث شيء من الأهمية، إذ بناء على ما ورد بوثيقة لاحقة[2]، فإن اسمه هو احمد الرايس، وهو أول رايس بالولاية، ويتمتع بكثير من الحماية، اما امرأته فانبرت تلتمس المساعدة من عِلية القوم حتى لا يتعرض زوجها للعقاب الذي يحرض عليه باللوفتش، أي بضربه «500 جلدة ليكون عبرة لمن اعتبر، ويطرد من الإيالة مع عدم السماح له بالعودة إليها، ومع البقاء في السجن إلى يوم استيفاء العقوبة كاملة». وذهبت زوجة الرايس احمد إلى القنصلية ايضا، ولكن باللوفتش، حتى لا يرقّ لحالها، أظهر في كل مرة غيابه عن البيت.

كان الباشا في البداية ميالاً إلى معاقبة الرايس بالإبعاد، ولكنه فيما بعد كما قال ممثل البندقية، «لم يهتم بالذين كانوا يحمونه وذكر لي انه لايزال عند كلمتهْ وأقسم برأسه، وهو قسم عظيم، أنه عند وصول مركب متجه للشرق سيخرج الرايس من السجن وينزل به العقوبات التي طالبت بها، ليكون عبرة لغيره، وقد أكد لي الباشا بان الرايس قد تصرف شخصياً وبرغم الأوامر الصارمة الصادرة إليه».

واستطاع باللوفتش ان ينتزع من علي باشا وعداً بتعويض الأضرار التي لحقت بالبندقية، وقال في تقريره: «لم يبق الآن سوى وصول مركب مشرقي حتى تنفذ عقوبة الرايس رسميا، غير انني لا أضمن بالضبط عدد الجلدات».[3]

وكما رأينا فقد بقي للقنصل وقت للتندّر.

وفي تقرير بتاريخ 30 من يونية 1769 ورد ان احمد الرايس قد أركب بعد ان لقي جزاءه، مركبا فرنسيا متجها إلى الشرق، ولكن قصته لم تنته، في شهر اغسطس من نفس السنة كان

(1) تقرير باللوفتش المؤرخ في 12 من ابريل 1769.

(2) تقرير باللوفتش المؤرخ في 16 من مايو 1769.

(3) تقرير باللوفتش المورخ في 16 من مايو 1769.

الرايس موجودا باحدى القرى التي تبعد عن طرابلس 40 ميلاً، ويأمل ان يجمع اسرته من هناك بمساعدة الوزراء الذين كانوا يقدمون له الحماية.

وماذا على باللوفتش أن يعمل؟ بعد أسابيع قليلة ستصل إلى طرابلس الفرقة البحرية البندقية المكلفة بتقديم الإتاوات السنوية إلى الإيالات، وبعد ان طلب باللوفتش دون جدوى من الباشا إعادة القرصان من جديد إلى منفاه، رأى ان يبلغ القائد البندقي بالموضوع، وستكون طلباته مضمونة الاثر.[1]

وفي الأيام الأولى من شهر سبتمبر[2] التى سعادة فرانشيسكو فالبير أمير البحار مراسيه في ميناء طرابلس، قادما من الجزائر وتونس، ولما احيط علماً بما جرى توصل إلى الحصول على وعد من علي باشا بطرد أحمد من جديد، واحتفظ امير البحار بـ120 سكوينا من الاتاوة السنوية البالغ قيمتها 3500 سكوين للتعويض. واكد تبادل الهدايا الإستقرار الكامل والتحسّن المطلق في العلاقات.[3]

وهنا يجب ان نذكر ان المظروف رقم 764 يتضمن ملفاً ضخماً من الوثائق يحمل عنوان:

1770

محاكمة

اجريت في طرابلس بمكتب الإستشارية البندقية

عملاً بما أمر به اصحاب السعادة الحكماء الخمسة للتجارة

لقد اطلع كوروه[4] على هذا الملف، وقدرت انه من الأولى ان استكمل روايته بما يتوفر من

---

(1) تقرير باللوفتش المؤرخ في 12 من اغسطس 1769.

(2) التقرير المؤرخ في 5 من سبتمبر 1769.

(3) علمنا من التقرير المؤرخ في 25 ديسمبر 1769 أن احمد الرايس كان قد ابعد إلى المنفى نهائياً بالرغم من كل المساندة التي لقيها واسترحام عائلته.

(4) كتب ف. كوروه بجريدة «إل جادز يتينو» بتاريخ 6 من يناير 1939: حادث بين فرنسا والبندقية سنة 1770 بطرابلس. لتقديم نظرة شاملة ورأي موضوعي بقدر الإمكان عما جرى، أنقل وصف فيروه للحادث كما ورد بـ«حوليات طرابلسية» ص 260. وبعد ان تحدث فيروه عن تعاطف الأب ديوداتو دا فارالّو مع جمهورية البندقية وما كان يحاوله لنقل حماية الإرسالية إلى القنصل البندقي قال: لقد اعترض قنصلنا (دي لانسي) بشدة على نقل الامتيازات الخاصة به وحده إلى باللوفتش نتيجة لنزوة طارئة. لقد كان ذلك سبب العداء الشديد الذي يبديه عميد الإرسالية وصديقه القنصل (لقد كان باللوفتش من دالماسيا). وفي يوم الغطاس وبينما كان دي لانسي خارجاً من الكنيسة بزيّه الرسمي يتبعه بعض المواطنين، اعتدى عليه بعض البحارة البنادقة الذين تجمعوا عند الباب بالسب والشتم، وهددوا بمديهم جميع

وثائق أخرى، فقد استند بحثه على الوثيقة رقم 16 المؤرخة في 15 من يناير 1770 وأهمل غيرها اهمالاً كاملاً.

كنا قد رأينا نشأة حماية القنصلية الفرنسية لإرسالية الفرنشيسكان بطرابلس، وعند اختتام فصل حملة نانى في جزء منه، لمسنا اسباب الاحتكاك بين قنصل فرنسا وقنصل البندقية، وقد يكون مفيداً وهاماً أن نقرأ ما كتبه الأب برنيا[1] بشأن نفوذ فرنسا وامتيازات القنصل:

ولقد ثبتت فرنسا أقدامها تجاريا وسياسيا منذ نصف قرن بإيالة طرابلس، وكانت تدرك مدى قوتها وتفوقها على الدول الأخرى الممثلة بطرابلس الغرب بقنصليات، وتسعى ان تطبع في فكر العنصر الوطني انها أكثر الدول قوة وأشدها تمسكا بالدين، وقد ساهمت في خلق هذا الانطباع لدى العرب، تلك المظاهر الخارجية والاحتفالات التي كانت تجعل من قنصل فرنسا ملكاً في شكل مصغّر، و إلى جانب قنصليات فرنسا وانجلترا التي استقرت منذ قرن بطرابلس، انشئت قنصليات أخرى لنابولي والبندقية والسويد وهولاندا في طرابلس، في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وكنيسة الإرسالية التي تجمعهم خلال الصلوات في الأعياد الدينية، هي المكان الوحيد في طرابلس يتفاضلون فيه بجلال مناصبهم بحضور رعاياهم، ويضرب هذا مثلاً حسناً للمسيحيين ويفرض الاحترام على اهل البلاد. وهناك أيضا الاجتماعات الرسمية بالقصر حيث يتوافد القناصل بازيائهم اللامعة امام الباشا، لكنه يتصرف في أسبقية التشريف تبعاً للمناسبات السياسية، وفي هذا الخصوص يوجد تقرير من قنصل فرنسا (بيير بولاّر) قدمه إلى حكومته سنة 1708 عندما كانت العلاقات بين فرنسا والإيالة جيدة جداً، وقد ورد فيه: «أجلسني الباشا إلى جانبه على العرش في قلب الديوان، ثم جاء القنصل الانجليزي فقدم تحيته واقفاً وانصرف، وزارني رايس البحرية، وهو ما لم يسبق ان جرى العمل به».

ومقعد الشرف في كنيسة الإرسالية يخص قنصل فرنسا باعتباره حاميا للإرساليين، وما كان يجري العمل به بالقنصليات المنبثة بالشرق طبق في طرابلس كذلك، فالمراسم الموافق عليها وجرى تأكيدها في تواريخ مختلفة من قبل المجمع المقدس تنص على ان يكون للقنصل مكان متميز في الكنيسة بصفته حاميا لها.

وفي ساعة الطقوس المقدسة يجب ان يذهب احد العبيد، واحياناً قسيس أو عميد

الفرنسيين مما اضطر دي لانسي ان يستل سيفه واضطر كذلك الحرس الباشوي إلى التدخل لايقاف هذه الفضيحة. وتحتوي محفوظات الإرسالية ما كتبه في هذا الموضوع الأب ديوداتو ويظهر في الصورة ضحية لقنصل فرنسا. وسنرى خلال رواية الاحداث مدى المبالغة والتحيز فيما ذهب إليه فيروه، ويرى برنيا وميكاكّي أن الحادث وقع سنة 1766 بل إن الثاني ينسب إلى جاكومو نانى الفضل في إشاعة التراضي بين القنصلين.

(1) برنيا ـ ارسالية الفرنشيسكان بليبيا ـ صحيفة 93 وما يليها.

الإرسالية نفسه إلى دار القنصلية لمرافقة القنصل إلى الكنيسة، وعند المدخل يقدم إليه الماء المقدس، وعلى القائم بالطقوس ان يخصه في بداية ونهاية القداس بانحناءة مميزة. وفي هذه الاثناء يبخّر باللبان شأنه شأن وزراء الكنيسة، ويسمح له بقبلة السلام.

ويحضر القنصل المواكب حاملاً مشعلاً منيراً يقدمه إليه القسيس، ثم هناك اعياد اخرى مقررة يجب ان يغنّى فيها وينشد في نهاية القداس نشيد لاهوتي للملك المسيحي جداً.

تلك كانت المطالب المذكورة التي يتمسك بها القنصل المختص، حتى انه من القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن الماضي، لا تخشى إرسالية الفرنشيسكان في طرابلس تغييراً في الحكومة، أو حدوث ثورة في الإيالة بقدر ما كانت تخشى السهو في اجراء مراسمي ديني بسيط تجاه القنصل الحامي، والأب بنينيو دا شيلينتو لا ينقصه الذكاء وحسن النية، فقد اتجه إلى المجمع المقدس للدعاية عندما طلب قنصل فرنسا ان تضاف إلى المراسم المذكورة امتيازات أخرى ادخلت إلى تونس تحكميا، مثل تقبيل الانجيل، والرش بالماء المقدس في ايام الآحاد، مثلما يعامل كبار رجال الدين، واجاب المجمع على الطلب بارسال صور من الرسائل التي وجهت في مثل هذه الظروف إلى الأساقفة والقساوسة الكبار في الإرساليات، إلاّ أن هذه التعليمات القاطعة وصلت بعد اربع سنوات ـ سنة 1749 ـ فكانت متأخرة جداً لتمنع قطع العلاقات بين القنصل وكبير القساوسة، وسافر هذا الأخير إلى روما ليعلم المجمع المقدس عن الاختلافات التي تعود بالضرر على الإرسالية، ولكن المجمع المقدس لم يبد حكما بسبب نقص البيانات الكافية، ورغبة في عدم الاصطدام بسبب حفل مع دولة فرنسا قبل التشاور في الأمر.

وعندما عاد الأب بنينيو إلى طرابلس طلب من قنصل نابولي المساندة التي افتقدها من قنصلية فرنسا، واستدعى إلى روما بسبب مسألة تتعلق باحدى اهتماماته التي لم تتحقق، ووجد هناك عدداً من الشكاوى ضده فأبقى في روما.

«أود أن أحث من يخلفني بأن لا يحتك بهؤلاء الدبلوماسيين إلا إذا كان يرغب في النقل الفوري، هذا ما سجله صاحب يوميات «الكتاب القديم» والذي كانت نهايته في طرابلس مماثلة لمن سبقه ولنفس الظروف. فقد استبدل به الأب جاو دينسيو دا زوكيرو (من مدينة نوفارا) وهو من الابرشية الفرنسية بروما، وكان قد وصل إلى طرابلس سنة 1755 حيث تسلم التركة البغيضة، بدأ بمهارة وجدارة الإصلاح بين القنصليات والإرسالية. فحسم الخلاف مع قنصل فرنسا، وهدّأ مطالب قنصل نابولي باسباب معقولة، وانتهى به الأمر إلى اكتساب تقدير علية القوم من المسيحيين في طرابلس.

«وفي سنة 1763 (اغسطس) تقلد الأب جيرولامو (من مدينة بينابيّو) شؤون الإرسالية وكان يمكن ان تمر مدة عمادته وهي خمس سنوات في غاية الهدوء إذا لم يعكّر صفوه ازعاج

مطالب القناصل، وكان آنذاك القنصل الحامي للكنيسة هو بيير دي لانسي وكان عظما في تفكيره واسع الاطلاع، إلا أنه كان جباراً مندفعاً إلى حد الافراط.

فلقد فرض، كأول شيء يقوم به، على عميد الإرسالية إزالة المركع من الكنيسة المخصص لزوجة قنصل السويد، وقد تسامحت عنه الإرسالية دائماً احتراماً لشخص السيدة، ولم يتضايق منه فيما مضى أي واحد من القناصل السابقين، بل كان موضع امتنان، إلا أن دي لانسي يصرّ بأن يكون التمييز في الكنيسة التي يحميها خاصاً به هو فقط.

ورغبة من العميد في إشاعة الوئام، أعلم قنصل السويد بمطلب دي لانسي.

أما هذا ودون ان يتضايق فقد سحب مركع زوجته من الكنيسة، ولم تدخلها بعد ذلك، وكانت تؤدي واجباتها الدينية في الكنيسة الصغيرة الملحقة بقنصلية البندقية».

«وفي يوم 8 من ديسمبر 1763 بسبب وفرة القساوسة الأرقاء في طرابلس استطاع العميد أن يقيم احتفال يوم العذراء بشكل مهيب، وفي تلك المناسبة وبينما كان الشماس الأب ديو داتو دا فارالو يدور بالمبخرة على وزراء المذبح صاح قنصل فرنسا: «هات إليّ اللبان!». واعلم ان سيبخّر في الوقت المناسب، وقاطع القناصل الكنيسة، فلا يطيق قنصل فرنسا ان يكون إلى جانبه اصحاب سلطة، واشتكى مرة من حرمانه من شرف هام لأن نفوذه لا يبرز عند غياب الآخرين، فقد ارتأى القناصل أن ينفضوا عنه ويتركوه وحيداً.

ويحضر الحفلات الدينية يحيط به الربابنة والبحارة الفرنسيون كحرس شرف، وفي الكنيسة يصحح للآخرين بصوت عال ويناديهم بالإشارات والصفير، كل ذلك من اجل المظهر وابراز السلطة.

وعند انتهاء القداس ينشد الدعاء لسلامة ملك فرنسا، وعندئذ يخرج دي لانسي من مركعه، وهو يرتدي الزي الرسمي، ويقف في منتصف الكنيسة ويده في الخاصرة يقلب نظراً قاسياً مقطباً وفي هيئة آمر من أعلى إلى أسفل ومن اليمين إلى الشمال، ليراقب من كان يؤدي النشيد، ومن يقف احتراماً ومن لا يفعل ذلك، وعلى جميع الحاضرين بما في ذلك النساء أن يقفوا إجلالاً.

وعند نهاية الإحتفال يجمع حوله في ساحة الكنيسة الربابنة والبحارة الفرنسيين ويطلب منهم ان يهتفوا ثلاث مرات: يحيى الملك، بصوت متدرج، يعلو كل مرة على السابقة، مثلما يفعل الشماس عندما يرتل نشيد (نور المسيح) في الأسبوع المقدس، وفي الوقت نفسه يخلع قبعته ويمدّ بها ذراعه كاملاً. نحن إذن في سوق تمثيليات هزلية تثير الضحك لغرابتها، ولم يفت دي لانسي ان ينتقد البهرج الخارجي الذي احاط جاكومو نانى به نفسه، ألم يكن ما أوردناه من بهرج خارجي أقرب إلى مظهر كرنفالي؟»

ونتابع الآن تطور الأحداث حسب ما جاء بالوثائق الفرنسية[1]. وفيما يلي أنقل الخطاب الموجه من دي لانسي إلى قنصل البندقية بعد الحادث: «وبينما كنت أمس خارجاً من الكنيسة تصدى لي بحّار من رعاياكم ثلاث مرات بوقاحة، وما كنت قبل تصرفه هذا لأطلب منه اداء التحية إليّ، برغم أني كنت في بيت يتوجب فيه احترامي، ويجب ان تلاحظوا ان هذا البحّار كان مرافقا بمواطنه الذي سبّ قبل ايام قليلة المقدم مونو يير (؟) مواطني، داخل الكنيسة وفي قلب التكية التي تحميها فرنسا، فاضطررت كي ابعد عني هذا الصنف من الرجال أن اضربه بعرض السيف، وقد أبدى تجاهي عجرفة لا حدّ لها مع كثير من الإصرار، في مكان يجب ألاّ يساء إليّ الأدب فيه، وقد أرسلت السيد بيناتل يحمل إليكم الشكاوى ويدعوكم للمجيء لتأمروا بإلقاء القبض على الجاني، ولا أدري لماذا لم تحضروا انتم أنفسكم أو أي واحد من طرفكم، لقد رأى السيد بيناتل وهو يدخل بيتكم في المرة الأولى نفس البحار الذي شتم الربان مونو يير، وهو خارج من عندكم يتميز غيظاً والذي لم تقدموا إليه الترضية المناسبة ليضع حدا للاضطرابات التي قد تنجم.

لقد ألقى بنفسه كالمجنون في فناء المأوى، ولما رآه احد البحارة الفرنسيين هائجاً حاول أن يمسك به، فتناول هذا الشقي الذي يوحي منظره بالشؤم سكينا في الحال ليقتل به كل من يتقدم إليه من الفرنسيين، وفي الحادث جرح ثلاثة منهم جروحاً خفيفة عندما تصدوا لتجريده من السلاح، فهل كان من المناسب تركه ليقتل؟ وفي أي بلد، سيادتكم لا يلقي القبض بالقوة على مجرم خسيس ممسك باداة غادرة قاتلة .. وتمنع، فطرحوه أرضاً ونزل به الركل واللكم، وذلك كان سبب الرضوض التي تتحدثون عنها، وقد أمرت بشد وثاقه دون أن اقترب منه أو ألمسه، وفي النهاية سلمته إلى شرطة سيادة الباشا في حضرة سيدي عبدالرحمن (دى اللونه) إذ لم يحضر من طرفكم أحد برغم إخطاراتي المتكررة التي كلفت السيد بيناتل بتسليمها إليكم، لقد كان (دى اللونه) شاهداً ويعلم الجميع ان الفرنسيين كانوا غير مسلحين، ولا خرج أي منهم لإحضار السلاح، ولا خطر بباله أو ببالي الذهاب إلى داركم، انني أجهل ما تمخضت عنه المساعي التي قمتم بها في هذه المناسبة لدى الحكومة، ومن طرفي فقد قمت بجميع المساعي التي تتطلبها الحصافة والأدب، ومعالي الباشا وسيدي عبدالرحمن على علم بذلك، واني لا أعلم لِمَ قام جنودكم بحمل السلاح في ظرف غير وارد فيه استعماله وفي عاصمة يجب ألا يظهر فيها غير سلاح الحاكم، كل ما جرى هو من أعمال فوضى احداث كبار (كذا؟) لا أفهمها ولا استطيع أن أقول لكم عنها شيئا.

(1) قال كوروه إنه قد وجد الوثيقة المذكورة آنفا بمحفوظات الدولة المسماة «القناصل، ملف 163». ولكن الوثيقة كانت محفوظة بالمظروف رقم 764 (مع وثائق أخرى سائبة) وهي التي كانت تحمل رقم 163 في التنصيف القديم.

ولقد طلبت منكم أمس الإنصاف القائم على أسباب عادلة فتجيبونني اليوم بخدعة مكشوفة وتطلبون مني ما طلبته منكم لاناس كان عليكم أن تعاقبوهم.

ثم تلاحظون عليّ بطريقة غير لائقة انني لم أحل دون اخذ حافظة نقود المجرم عند القبض عليه، لكنني لم اكن حاضراً آنذاك، فقد كنت في الدور العلوي عند أحد ابواب قاعة التكية، وليس غريباً في مثل هذه الأحوال أن يقع شيء ما من جيب هذا الشقي ويضيع، وهب انها وقعت فاني سآمر بردها أو ادفع ثمنها إذا ما طلبتم ذلك، وحتى إذا كان الأمر غير صحيح فاني مستعد للتكرم عليكم بثمنها.

وقد قمت بكل المساعي التي يقتضيها الواجب والشرف للسيطرة على مواطني وهم ملتزمون من تلقاء أنفسهم بالحدود المقررة لهم.

وهكذا فاني احتج عليكم وعلى كل شخص من بلادكم وتحت رايتكم على ما وقع وما يمكن ان يقع ضد حسن نواياي واهتمامي، وها انتم للمرة الثانية تتوارون في رسائلكم تحت كلمات معسولة كحسن الوئام والصديق وباسم صاحب الجلالة الملك المسيحي جداً، لكن تصرفكم جاء خلاف ذلك، وانه لمن السهل التعرف عليكم من وراء هذا القناع الذي تحاولون به الخداع، لكنكم لن تفلحوا. ومرة أخرى ـ لن أردّ هنا على قدحكم فيّ ولا على المعلومات السخيفة والتي ربما زودتم بها.

و إني سأستعمل رسالتكم ـ بلا إذن منكم ـ لما يجب ان اعمله بها، ولتفعلوا برسالتي ما تريدون، في زمن وجيز وجهت إليّ ثلاث اهانات لي ولمواطني من قبل اشخاص من بلادكم، في احدى الدور التي ترعاها المملكة الفرنسية، واني مع العواطف الصادقة التي ارجو ألا تكون موضع شك، سيدي، من خادمكم المتواضع جداً.

دي لانسي
قنصل فرنسا
بطرابلس الغرب
في 8 من يناير 1770

وقد لاحظ باللوفتش أن دي لانسي يضفي على نفسه ألقاباً خاصة، وصفة صديق وكان عليه، إذن أن يتفادى وصف نفسه بـ«خادمكم المتواضع»، والتواضع كما رأينا ليس من صفاته، وأود أن امتنع عن التعليق على هذا التناقض، وهو أمر يمكن ان يقوم به غيري، ولنأت

الآن إلى رواية البنادقة للحادث.[1]

اقيم في عيد الغطاس يوم 6 من يناير 1770 قداس ديني بكنيسة الإرسالية تولاه العميد الاب ديوداتو دي فاراللو، وكان يرسو بميناء طرابلس 27 مركبا فرنسيا، وحضر قنصل فرنسا في ذلك الصباح القداس يرافقه ستون أو ما يزيد من الربابنة والضباط وغيرهم من الوجهاء الفرنسيين وانتهى القداس دون ان يحدث شيء، وعاد الأب ديوداتو إلى غرفة المقدسات وخلع الزيّ الخاص بالحفل وهو يحمد الله على أن الأمور مرت بسلام. وفجأة سمع هرجاً ومرجاً ورأى رجلاً يدخل مسرعاً إلى الكنيسة ويغلق على نفسه، مستفيداً من الحصانة التي قدمها بيت الله، وما حدث هو انه بينما كان دي لانسي خارجاً تحيط به حاشيته وجد نفسه صدفة وراء ملاحين احدهما بندقي والآخر راجوسي، فأفسحا له الطريق، وخلع الراجوسي قبعته واكتفى البندقي بالوقوف وقفة الانتباه، ومشى قنصل فرنسا بضع خطوات ثم عاد إلى البحار البندقي واسمه فسكوفتش من السفينة «مادونّا دي لوريتو» وسأله عن سبب عدم رفع قبعته عندما مرّ به، فلم يجبه البحار وكأنه لم يفهم، فصاح به دي لانسي: «لماذا لم ترفع قبعتك الآن وأنا اكلمك؟» فأجابه بأنه لا يخلع قبعته إلا بالكنيسة أمام الله. واغتاظ القنصل وسحب سيفه وضرب البحار بعرضه، وولى هذا هاربا في اتجاه الكنيسة ودخلها واغلقها عليه، وفقد دي لانسي رشده وحاول الدخول بالقوة إلى الكنيسة وسيفه مسلول بيده[2] وعند باب الكنيسة أوقفه الأب بنفيتوتو دي روز وحاول تهدئته واعادته إلى صوابه، وعندئذ أمر القنصل مستشاره بان يذهب حالاً إلى قنصلية البندقية، ويبلغ باللوفتش بأن أحد رعاياه لم يؤد نحوه واجب الإحترام ولذلك فهو ينتظره للترضية الواجبة، اما قنصل البندقية، وقد احيط علما بالحادث من قبل، فقد بعث إليه يقول: انه يستغرب من كل هذه المطالب وبان قنصل فرنسا قد نال الترضية بضرب البحّار بعرض السيف.

وامام هذا الرد لم يحسب دي لانسي حساباً للكلمات والشتائم، وبعث من يبلغ باللوفتش انه إذا كان شريفاً يجب ان يحضر حيث ينتظره مع النخبة الفرنسية.[3]

وجاء رفيقان لفيسكوفتش واقتربا من الكنيسة وهمّا بالدخول وفجأة هجم عليهما العديد من البحارة وضباطهم وعلى رأسهم القنصل وهو يلوّح بسيفه ويحرض جماعته، وكأنه يهاجم فرقة كاملة من البحارة، واسرع الرهبان واشخاص آخرون وافتكوا احد البحارة من أولئك المهووسين، اما البحار الثاني فقد دافع عن نفسه دفاع المستميت بسكّين هولاندي صغير،

(1) لقد استكملت رواية كوروه عن الوقائع بما كتبه برنيا عن الموضوع، المصدر المذكور ص 100.
(2) برنيا.
(3) الاب برنيا ـ صحيفة 101.

وتغلبوا عليه فوقع مغشيا عليه، ونقل مشدود الوثاق إلى فناء التكية.[1]

وانتشر خبر المشاجرة في طرابلس، واشيع بان الفرنسيين قتلوا ثلاثة من البحارة البنادقة. وفوراً نزل البحارة من سفن البندقية الراسية بالميناء مسلحين واسرعوا إلى القنصلية لمعرفة ما جرى وهم على كامل الاستعداد للانتقام عما زعم من قتل زملائهم. والتقوا بمجموعة أخرى من رعايا البندقية جاءوا مسلحين إلى القنصل ليتقدمهم لضرب عجرفة الفرنسيين، وأمكن لباللوفتش ان يهدىء من روع اولئك الناس تحاشيا لما هو أسوأ.

أما علي باشا القره مانلي، وقد احيط علماً بالظروف، فقد حشد الإنكشارية والجنود وأمرهم بالتجول في المدينة للمحافظة على السلام، هذا ولا يزال دي لانسي بميدان الكنيسة في الانتظار مهددا متوعدا باللوفتش شاتما حكومته».

«وقال باللوفتش في تقريره المؤرخ في 6 من الشهر نفسه بعبارات تبدي امتعاضه: لا تسمح لي كرامتي بطبيعة الحال بالذهاب إليه، ولا أن اقدم تفسيراً إلى دنيء مثله، غير جدير بمنصب قنصل، فتصرفاته البهلوانية المضحكة كانت مادة للتفكه بالنسبة لجميع اهل طرابلس بما في ذلك العرب واليهود».

واعرب قنصل البندقية في مذكرة بعث بها إلى قنصلية فرنسا عن كامل استيائه لما جرى، مطالباً بتفسير يتمشى مع التقاليد والعادات المتبعة بين الدول المتمدنة. ورسالة دي لانسي التي لم يسبق نشرها هي بالذات الرد على مذكرة باللوفتش.

ثم بعث هذا الأخير فيما بعد إلى حكومة الجمهورية بتقرير ضاف وقد عززه بالوقائع، وارفقه بمحضر عما جرى يحتوي على شهادات كتابية من مختلف الاوربيين، ثم التقرير الطبي وبيانات قنصلي هولاندا والسويد، ويقيمان قرب الكنيسة، ورأيا وسمعا الهرج والمرج والشتائم التي وجهها دي لانسي إلى قنصل البندقية وحكومته.

لقد أكد باللوفتش في تقريره انه بذل جهده من اجل تهدئة نفوس البحارة ورعايا البندقية الذين جاءوا بأسلحتهم إلى القنصلية، ولم يستجب قطعاً لدعوة ذلك المجنون. وليس ذلك من خوف، فكان يعرف كيف يردّ على افتراءات ذلك الرجل البذيء، ولكنه حرص على هيبة مركزه في بلاد كلف فيها بالاهتمام بالشؤون الرسمية وتوجيهها. ويظهر ان باللوفتش كان يشعر بانه أهين بسبب «الشتائم التي وجهت إلى أمة البنادقة» ولأنه عامله كوغد وضيع أو أقل، وكان يأمل ان تنصفه الجمهورية من هذا لشخص الوضيع المملوء بأشد السموم فتكا».

«وهنا يرسم الكونت باللوفتش صورة قاتمة لدى لانسي، ويقدمه إلينا أنه عنيد، سريع

(1) قال كوروه: (لم ينقل البحار إلى قنصلية البندقية، بل بقي كما اكد برنيا ايضا، بفناء التكية).

الغضب، وقح. القناصل الآخرون يتحاشونه وقد لا تنشأ مشاكل بينهم وبينه إذا لم يكن بطرابلس رعايا أو تجارة، اما بالنسبة للبنادقة الذين يعيشون في طرابلس ولهم مراكب وتجارة فإنهم يتعرضون للصدام معه، ويبغضه الاتراك (يعني المسلمين) والمسيحيون على السواء، ونزع حرية مواطنيه محرما عليهم التحدث في شؤونهم إلا معه هو نفسه فقط».

ثم يسهب القنصل في رواية احداث متنوعة، ليبين للحكومة نوع الرجل الذي لا يقبل المهادنة، وعليه ان يتعامل معه، فقد جاء إلى منزله أحد رجال الجمارك ودعاه بعبارة «ايها القنصل» بدلا من «سيدي القنصل» فطرده بعنف واراد ان يقيم الدنيا ويقعدها لترضيته، امّا اباء الإرسالية، وهم تحت حمايته دون رغبة منهم فكانوا أيضا من ضحاياه، وقد اشتكوا إلى روما من قلة الاحترام نحو الكنيسة، والتكية بمناسبة الحادث المؤلم الذي جرى يوم عيد الغطاس».

وألحّ باللوفتش في تقريره على مدّه بالتوجيهات حتى يتفادى اضطرابات جديدة.

وقد سلم الأب ديوداتو بصفة شخصية إلى احد كبار رجال البلاط البابوي خطاباً يشير فيه إلى أن دي لانسي دخل الكنيسة وفي يده سيف مسلول وهو يصرخ صرخات الموت، وسارع دي لانسي إلى رأب الصدع، فبعث إلى حكومته بتقرير عرض فيه الوقائع حسب الطريقة التي ترضيه «ذاكراً بعض البيانات التي أدلى بها ضباطه وأصدقاؤه وليس بينهم اجنبي واحد، ووصف الأمور، بكل تأكيد، كما يروق له، ومن جهتي لاستباق الوقت كتبت مباشرة إلى سفير البندقية في باريس وبعثت إليه بصورة من المحضر، من أجل المصلحة العامة».

وقد يبدو مستحيلا ان يتصاعد غضب قنصل فرنسا على بحار لم ينزع قبعته ودون مراعاة لاحد يعمل على قتله في المعبد المقدس».

ويختم كوروه الحديث قائلاً: «إلا أن الأمور لم تترك ذيولاً، فقد انتهى أمر البحار المجروح بعد أن قضى اياماً قليلة بالمستشفى، وتداولت الحكومتان مباشرة في الأمر، وسويت كافة القضايا».[1]

---

(1) انتهى كلام كوروه، اما المسائل التي رويت فيما بعد فلم تنشر، ويقول برنيا: إن الانكشارية التابعين للباشا هم الذين جاءوا بالبحار الجريح إلى قنصلية البندقية، ثم يقول: وتواصلت نوبات الغضب التي كانت تصيب دي لانسي مما سبب له مرضاً اعاده إلى صوابه، واصبح اكثر وداً نحو الإرسالية ويقول عنه المؤرخون: انه كان شخصاً متزناً جداً، كريماً وعطوفاً على الفقراء، وقد غادر طرابلس يوم 14 من يناير 1775 على متن فرقاطة حربية. وخصه ملك فرنسا بمعاش سنوي قدره ألف ليرة ذهبية، وخلال رحلة العودة عاودته طبيعته فقد تشاجر مع أصحاب جميع الفنادق التي نزل بها، وجرى له خلاف حاد في ليون مع بعض رجال السلطة مما ادى إلى القبض عليه وايداعه سجن الباستيل بأمر من الملك، منذ الليلة الاولى لوصوله إلى باريس، ولكن افرج عليه بعد أربع وعشرين ساعة بناء على تدخل بعض اصدقائه.
(عن برنيا: ارسالية الفرنشيسكان في ليبيا ـ ص 102). وقد نسب فيروه النبأ المتعلق بالسجن إلى خيال الأب ديوداتو دي فاراللو.

وبالرغم من انتهاء اسباب الاحتكاك بين القنصلين فإن علاقتهما الظاهرة ظلت يسودها البرود، بل أكثر من ذلك كانت تقوم بينهما مشاحنات في الخفاء، وفيما يلي ما امكننا معرفته من الوثائق اللاحقة للحادث.

فقد كتب باللوفتش يوم 10 من أغسطس من السنة نفسها إلى الحكماء الخمسة: «قنصل فرنسا المعروف، وبسبب ما يعاني من أمراض موجود منذ بضعة أشهر في ضاحية لا تبعد كثيراً عن المدينة، إن جماعتي لا يقتربون من جماعته ومادام مريضاً فاننا نأمل ان ننعم بهدوء مقبول».

وفي شهر اكتوبر، أي بعد شهرين تقريباً، دأب دي لانسي يسعى للحصول عبر شهادة زور، على رواية تكون في صالحه، وفي هذه المرة لم يتردد في الذهاب إلى الباشا نفسه ليشتري شهادته بالمال، ولم يتأثر علي باشا واعطاه تصريحاً لا ضرر منه، وتمكن قنصل البندقية من الحصول على نسخة منه، كل ذلك دون ان يرفض الباشا المال الذي اعطى له، إذ اعتاد الباشا على ألاّ يرفض المال أبداً، وفيما يلي نص التصريح:

«وقع في الماضي سوء تفاهم بين قنصل فرنسا وقنصل البندقية وليس لنا به دخل لا كتابيا ولا شفويا.

لقد اصيب دي لانسي بخيبة أمل، ولكنه لم يلقِ سلاحه وسعى بكل وسيلة للحصول على إفادة أفضل، فبعث إلى زوجة الباشا بخاتم من ماس، وقام بحركات أخرى، حتى ان باللوفتش خاف في وقت من الأوقات «لعلمه بما للمال من قوة خارقة في هذه الدروب، وليس من المستغرب ان ينفقه دي لانسي لبلوغ مآربه».[1]

جرى الحادث الأخير في يناير من العام التالي، فقد كتب باللوفتش يقول: «اعمل ما يمكنني لتحاشي قنصل فرنسا، ولا اريد ان تقع بالرغم مني حوادث جديدة غير مستساغة، لقد لقيني مرة بطريق ضيقة خارج ابواب المدينة، وعندما رآني همز حصانه الذي يركبه، وبدأ يتلوى هنا وهناك حتى مرّ بجانبي وهو يجري بكل سرعة، وفي مرة أخرى كان قادما على حصانه من الطريق الرئيسة بالمدينة، ومعه اثنان من مواطنيه، وعندما رآني قادما ومعي المستشار مر من طريق تقطع الطريق الرئيسة، وكان قد تعداها فعاد ومعه مرافقاه واتخذ مظهرا جادا منتصبا عند التقاطع حيث كان لزاما علي ان أمر، وليس من المناسب لي ولا يتفق مع طبعي ان اعود لاتفاداه، ومررت حتى إن رأسي فرسينا كادا يتلامسان، ودون ان يجري بيننا أي شيء، وتابع سيره عندما رآني مررت، كان يرغب في الإنتصار بأي شكل، رغم ادعاءاته وأخطائه».

«انني لا أرغب في مقابلة مماثلة حتى لا اضطر إلى سوأله ماذا يريد مني؟» و«لن اترك جهداً

---

(1) تقرير باللوفتش المؤرخ في 7 اكتوبر 1770.

ابذله حتى احتفظ بهدوئي التام».[1]

ويريد دي لانسي، بكل ثمن، الحصول على ردّ الغلبة، بوضع قوة احتمال خصمه تحت تجربة قاسية.

في 8 من مارس 1770 جرت فجأة حركة عامة لتعيين السفراء إلى الدول المسيحية دونما سبب ظاهر، فأسرع باللوفتش إلى اصلاح الأمر، وهدد الباشا بان الاتاوة السنوية المتفق عليها ستقطع، وهي حسب تعبيره (زهرة الجمهورية التي تتفتح كل سنة). وعارض غيره من القناصل هذه الحركة، دون ما فائدة، وكان من بين الموفدين حاجي عبدالرحمن المقرر ايفاده إلى الدانيمرك، وحسين قرجي إلى البندقية[2]، اما الذين اختيروا لفرنسا والسويد فلم يعرفوا بعد.

وبمناسبة وصول سفينة البندقية إلى طرابلس التي يتولى قيادتها الرّبان ساليتوفتش اعرب الباشا للقنصل عن رغبته في ان يرسل إلى البندقية على متن هذه السفينة سفيره إلى هناك، فرفض باللوفتش الموافقة على استعمال السفينة، واحتج قائلاً: «إن كل من يذهب إلى البندقية في الوقت الحاضر أو في أي وقت آخر بصفته الرسمية دون موافقة الجمهورية، فلن يقبل بتلك الصفة، وسيعامل مثل أي من رعايا الدول الصديقة».[3]

وفي الشهر التالي عندما سلّم باللوفتش إلى الباشا الإتاوة السنوية وقدرها 3500 سكوين اعاد القول انه من الأنسب التخلي عن السفارة المقررة. وبعد ايام قليلة وصل عن طريق تونس «العلاج الشافي للاعتراض دون تحفظ على اعتماد السفير، وكان ذلك في شكل خطاب من الحكماء الخمسة يحتوي على أوامر بهذا الشأن، فذهب القنصل فوراً ليقرأه على الباشا، فاجاب الباشا: الآن وقد سمعت ان ذلك لا يتفق ورغبة أميركم، أقسم برأسي أني سأحول دون سفره، ويؤسفني فقط أن راياتي سبق ان رفعت على المركب، ولكني سأعالج الأمر بأن ابعث به إلى راجوسا من أجل بعض شؤوني، ثم إني احضرت أيها القنصل بعض خيولي هدية لأميركم، ولا أريد أن يتمتع بها غيره، لقد خصصتها عن طيب خاطر له، وقررت ان اشحنها على المركب إلى راجوسا، ثم ترسل من هناك إلى البندقية».

ورد القنصل انه لا يدري إذا كانت تلك الهدايا تجد قبولاً، إلاّ انه عندما رأى الباشا ساخطاً وعده بأنه سيبذل جهده من أجل ارسالها، واتفقا على الاحتفاظ بما اتفقا عليه سراً، فقد كان من المناسب ان يسافر حسين قرجي ومعه المهام المكلف بها مختومة، وألاّ يفتحها إلاّ في

---

(1) رسالة باللوفتش المؤرخة في 8 من مارس 1770.
(2) رسالة باللوفتش المؤرخة في 8 من مارس 1770.
(3) رسالة باللوفتش المؤرخة في 17 من يولية 1770.

عرض البحر.

وختم باللوفتش الحديث بنفس طويل مضحك فيه الشعور بالارتياح: «والآن بعد كل تلك المعاناة التي يعلم الله وحده كم عانيت منها قد تم تفادى السفارة.[1]

وفي يوم 9 من نوفمبر 1771 تحصل الكونت جيوستّي باللوفتش من مجلس الشيوخ على فترة من الراحة، يمكنه أن يقضيها في وطنه، وترك في طرابلس ستيفانو تشيجوفتش ليقوم مقامه، وكان هذا مستشاراً وحفيداً له، وقد قدم ضماناً عنه حتى «بحياته» طوال مدة غيابه.[2]

الـمـلاحـظـات

نستخلص من رسائل باللوفتش بعض الأخبار الخاصة بالحرب الروسية التركية التي جرت بالبحر الابيض المتوسط، والتي اشتركت فيها طرابلس بقدر محدود.

من الرسالة المؤرخة في 20 من ديسمبر 1769:

يثير الاسطول الروسي الذي قيل إنه وصل منذ شهرين إلى جبل طارق هياجاً كبيراً بين الرعايا المسلمين، فقد علموا ان هذا الاسطول دخل البحر المتوسط للإنقضاض على الأرخبيل، وقد روى ركاب سفينة قادمة من عنابة ان تسعة عشر مركبا انجليزيا مشحونا بالقمح مستعد للاقلاع من ذلك المرفأ إلى مدينة معينة، ووردت انباء صحيحة تفيد بأن احد المندوبين من موسكو لايزال يقيم هناك بصفة خفية. (ويفهم من هذه الانباء ان مساندة الانجليز للروس كانت واضحة).

من الرسالة المؤرخة في 8 من مارس 1770:

يصل السفراء من الباب العالي «للبحث عن المساعدة في شكل سفن ومدافع للاستعمال ضد الروس»، إلاّ ان طرابلس لا يمكنها في الوقت الحاضر مساعدة الآستانة.

---

(1) رسالة باللوفتش المؤرخة في 10 من اغسطس 1770. وقد قرأنا فيها أيضا أن اسطولاً فرنسياً كان يضرب تونس بالقنابل، وان الباي هناك كان يقاومها. ويعلن باللوفتش في رسالته المؤرخة في 17 من سبتمبر 1770 تصديق تونس على الصلح مع فرنسا بعد قصف بنزرت وسوسة.
(2) طلب باللوفتش منذ سنة 1769 إجازة فقد ورد في الرسالة المؤرخة في 15 من سبتمبر 1769 ما يلي: ويطلب اجازة ليتمكن من قضاء الصيف التالي في البندقية بمنزله بيراستو التي لم يرها منذ 14 عاماً. وذلك «عندما فقدت أبي والله يعلم ما إذا كانت أمي على قيد الحياة، فهي تتحسر بسبب غيابي، وهي تبلغ الثامنة والسبعين من العمر، وتعاني من المرض» ثم يقول: «لن يفوتني ان ادعو انا واسرتي العليّ القدير بان يطيل في عمر كل واحد منكم»، وفي السنة التالية (الرسالة المؤرخة في 1770/9/17) كان يطلب من جديد اذنا بالإجازة.

من الرسالة المؤرخة في 10 من اغسطس 1770 :

وصل إلى هنا خبر جديد، فمنذ 28 يوماً احرقت بالشرق 17 سفينة حربية، كآبة عامة تتضح هنا.

من الرسالة المؤرخة في 8 من ابريل 1772 :

(من ستيفانو تشيجوفتش) ـ ارسلت طرابلس فرقة بحرية صغيرة تتألف من أربع سفن لمساعدة الباب العالي، افاد تشيجوفتش انها تمكنت من الدخول إلى قناة استانبول. «وقد سرت الإيالة لهذا الخبر كثيراً».

من رسالة تشيجوفتش المؤرخة في 31 ديسمبر 1771 :

لم ترد أخبار عن الفرقة البحرية الطرابلسية المرسلة إلى استانبول.

من رسالة تشيجوفتش المؤرخة في 28 سبتمبر 1772 :

قال له احد المخبرين: «إن الروس بعثوا بأربع سفن إلى علي بك قرب المكان الذي يختبىء فيه، لتكون تحت تصرفه، ولكنه شكرهم قائلاً: بانه كان يحاول الدخول إلى مكة، وانه يفضل ان يقطع رأسه على أن يكسب الخزى والعار».

نيابة قنصلية تشيجوفتش (من 9 نوفمبر 1771 إلى 31 أغسطس 1773) :

على الرغم من ان الاخبار في هذه الفترة لها اهمية خاصة، وقد يكون من الأنسب ان ابحث هذه الفترة من العلاقات بين البندقية وطرابلس في الملاحظات، مع ذكر الرسائل في كل مرة.

الرسالة المؤرخة في 9 نوفمبر 1771 :

سافر حاجي عبدالرحمن آغا إلى السويد والدانيمرك بصفته سفيراً.

الرسالة المؤرخة في 31 ديسمبر 1771 :

وصلت قافلة تتألف من 2500 مغربي عن طريق تونس بقيادة اثنين من ابناء السلطان، وهما مولاي علي ومولاي عبدالسلام متجهين إلى مكة، ورغب القائدان التعرف على قنصل البندقية، لانهما سمعا من بعض اصدقائهما الذين مروا بطرابلس أكثر من مرة عن قنصل البندقية وعن الصداقة التي اظهرها هذا نحوهم، واستقبل تشيجوفتش بحفاوة بالغة خزندار القافلة،

وسأله عن اخبار المغرب، وعلم أن أكبر اولاد السلطان وهو مولاي علي يميل إلى صداقة البنادقة، وقام نائب القنصل بعد إذنٍ من الباشا برد الزيارة، فاستقبله المرابط (أي الأمير ولي العهد) وكان هذا يجلس على اريكة كبيرة مدت بكاملها على أرضية القاعدة التي يجلس بها الأمير وملابسه من الساتان المختلف الألوان، وتحيط به الوسائد من القطيفة المطرزة، وقبل ان يردّ علي، أمر بان يحضر كرسيّ واجلسني أمامه، بينما ظلّ الآخرون قياماً بعيداً عنه، وسلّم تشيجوفتش إلى الأمير هدية باسم الجمهورية، وبعد أن تقبله المرابط وعد بأن لا يفوته ان يبلغ والده انه وجد حتى في طرابلس صداقة البنادقة، ثم سألني منذ متى انا مقيم بطرابلس، و إذا ما كانت هذه البلدان تروقني وغير ذلك من الاسئلة. وفي اليوم التالي وصل إلى تشيجوفتش جلد أسد من المرابط، وبعد بضعة أيام جرى تبادل الزيارات بين الأمير المغربي والباشا، فقد ارسل الباشا بأحد وزرائه «المرتدين» إلى محل إقامة الأمير ليبلغه بموعد الاجتماع، لكن الأمير رفض استقبال هذا الوزير، ففي المغرب لا يتمتع الوزراء المرتدون بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من الوزراء. وبعد أن رتبت الزيارة وصل مولاي علي إلى باب القصر، واطلقت تحية له 27 طلقة مدفع. ومن عادات المغرب ان يتولى السلطان شؤون القضاء بين الناس مباشرة دون أي وسيط».

الرسالة المؤرخة في الأول من مايو 1772 :

قصة إيمانويلي جيوفانّي بيرتي من بادوا، وكان قد غرق مع احدى سفن فرقة أنجلو إيمو، ثم أنقذه مركب صغير للأرناؤوط، حيث عومل معاملة سيئة جداً، وقد ظل مشدود الوثاق 18 يوماً، وبعد ان هرب رفيقه الذي أنقذ معه باعه الارناؤوط إلى رايس احدى المراكب التونسية وكان متجهاً إلى طرابلس.

وعند الوصول إلى هنا أرغمه الرايس، وهو يرفض أن يعيده إلى حريته، بان يصرح بانه من جنود ليقهورن، وليس من رعايا البندقية، إلاّ ان تشيجوفتش علم عن طريق احد المخبرين بما جرى، وتمكن بمساعدة الباشا من ان ينقل بريتّي إلى القصر ومنه إلى القنصلية، وقد ارفقت بالرسالة التقارير الطبية التي تشهد بان سيء الحظ المذكور، كان يشكو من جروح مختلفة وكسر بالساق.

الرسالة المؤرخة في 28 سبتمبر 1772 :

توقف ابنا سلطان المغرب من جديد بطرابلس عند عودتهما من مكة وقد زار تشيجوفتش هذه المرة أيضاً وليّ العهد.

وتحول مولاي علي إلى الحديث عن الممالك المسيحية، وبمقارنة احداها بالاخرى كان يسأل أيها الأقوى؟ واجبته بان كل واحد يعتقد انه الاكبر داخل دولته، اما بالنسبة للقوة، فعندما يلتقي الجيشان يفعل الله ما يشاء، وللحظ كذلك دور كبير، وبالتالي فلا يمكن للإنسان ان يحكم على ذلك بسهولة.

رسالة تشيجوفتش مؤرخة في 27 فبراير 1773:

جرت محاولات من الباشا لانشاء قنصلية في البندقية، ولكن لن يعين لها هذه المرة حسين قرجي، بل سيعين لها ابن احد الوزراء، وكان متزوجاً من احدى بنات الباشا.

الرسالة المؤرخة في 24 مارس 1773:

خلاف بين طرابلس والدانيمرك، الحاجي عبدالرحمن هو الآن بالسويد بعد أن اقام خمسة أشهر بالدانيمرك.

رسالة 24 مارس 1773:

دسائس يحيكها عبدالرحمن ليثير عداوة بين الإيالة والدانيمرك، مرفق بالرسالة خطاب من علي بك إلى الدانيمرك.

رسالة بتاريخ 13 من يونية 1773:

توصل تشيجوفتش إلى تأجيل سفارة صهر علي باشا لمدة سنة أخرى، إذ ان البندقية ترفض رفضاً قاطعاً اعطاء الموافقة.

الفصل الخامس

الأيام الأخيرة لقنصلية باللوفتش

(1773 ـ 1777)

الأيام الاخيرة لقنصلية باللوفتش

(1773 - 1777)

عودة جيوسبيي باللوفتش ـ احمد بك وعبدالرحمن آغا، سفيران إلى فرنسا لتتويج لويس السادس عشر ـ مرورهما بالبندقية ـ حكومة الإيالة مستاءة من استقبال البندقية ـ صحة باللوفتش ـ استقالته ـ انطونيو بيلاتو يعين قنصلاً في طرابلس ـ وصوله ـ استياء علي باشا من هذا التعيين ـ محاكمة باللوفتش وبراءته.

في 31 أغسطس 1773 وصل الكونت جيوسبي باللوفتش إلى طرابلس بعد غياب سنتين تقريباً، وتسلم من جديد اعماله القنصلية[1]، وكانت الامور تسير سيراً حسناً إلى حد ما، فقد أوقف نهائيا ارسال ابن الكاهية، وهو صهر الباشا، إلى البندقية بصفة سفير، بعد التأجيل السابق، وليس هناك في الوقت الحاضر ما يعكر صفو الحياة.

ويمكن القول بان العلاقات بين البندقية والإيالة ظلت لمدة عشر سنوات، منذ حملة جاكومو ناني، ودية من جميع الوجوه، وقد تبين من البحوث التي قمنا بها أنه برغم قيام اسباب للتنافر التي يمكن ان تنتج عنها حوادث خطيرة، ولمهارة الدبلوماسيين البنادقة، وكذلك بسبب ما لا يمكن ان ننكره من حسن النية التي ابداها علي القره مانلي عند اقتناعه مراراً باقوال قنصلية البندقية خلافاً لافتراضات اعوانه، لذلك كله لم يعتر العلاقات أي تغيير.

وما انا مقدم الآن على روايته من الاحداث، له أهمية أكبر نسبياً مما سبق، وسيكون لبعض هذه الاحداث انعكاسات لا ينقطع اثرها إلاّ بفعل الحملة التي قادها إيمو سنة 1778.

وبعث باللوفتش برسالة يعلن فيها عن وصوله، كما يوصي فيها الحكماء الخمسة خيراً بالمستشار الذي حلّ محله عند غيابه «باعتباره شخصاً صالحاً جداً، وقادراً على القيام بمهام أي منصب قنصلي».

وفي تلك المناسبة كتب الباشا إليهم يشعرهم بتسلم الاتاوة السنوية كاملة «من القنصل باللوفتش الذي عاد إلى مهامه، يؤديها بحيطة وجدارة». وتابع الباشا قائلا: اذكروني، وان كل

---

(1) من رسالة باللوفتش المؤرخة في 9 سبتمبر 1773.

ما يكتبه إليكم القنصل عن الشؤون الداخلة في اختصاصي هو عين الحقيقة دون شك، فقد انتهى كل خلاف كان قائماً بين رعاياكم ورعاياي، وما يسود الآن إلاّ الانسجام والود في كل مكان، حفظنا الله دوماً لزيادة تأكيد أواصر صداقتنا المخلصة.[1]

وفي شهر فبراير من السنة التالية، خلافاً لهذه المقدمات والتمنيات جرى انتهاك لاتفاقية الملح، فقد وصلت بعض السفن السويدية فعلاً إلى زوارة، وغادرتها وهي محملة بالملح. وكتب باللوفتش[2] «أن حاجي عبدالرحمن هو الذي حرض الباشا على ان يسمح للسفن السويدية التي يقودها الربان (فيستروم) بان يشحن الملح».

لقد عاد الطرابلسي الماهر منذ قليل من رحلته إلى الدانيمرك والسويد، وكان قد وعد مضيفيه بالتسهيلات التجارية والتزود بالملح، ليخطب ودهم وتزداد الهدايا إليه.

إنه هو نفسه الذي أكد بعد عدة أسابيع أن احتكار البنادقة للملح مقصور على البحر الابيض، وانه ليس في نية طرابلس توسيع هذا الاحتكار للبنادقة حتى يصل إلى المحيط، وطبقاًلنصوص اتفاقات مع بعض دول الشمال، فإن طرابلس التزمت بتزويدها بكميات محدودة من الملح.[3]

ومن حسن الحظ، لم يتكرر الحادث بفضل تدخل الباشا، وكان مستعداً لتفضيل البنادقة بصفة خاصة، وانتهى كل شيء كما تنتهي فقاقيع الصابون.

وفي السنة التالية حدث ما يؤسف له، ونود ان نوجه إليه الانتباه، في فرنسا كانت تجري الاستعدادات لتتويج الملك لويس السادس عشر، وبالطبع فقد كانت الإيالة تترصد كل مناسبة مفيدة من أجل ارسال ممثليها غير المرغوب فيهم، حتى إلى نهاية الدنيا، ولم تجد ذريعة أفضل من تلك لترسل مبعوثها إلى باريس، وإلى هنا الأمر عادي لا غبار عليه، سوى أن

(1) من خطاب علي باشا وكان مرفقاً برسالة باللوفتش المؤرخة في 9 من سبتمبر 1773 والرسالة التالية بتاريخ 21 من ديسمبر 1773 هي التي جاءت بقصة وصول الفرقاطة الفرنسية «لامنيون» بقيادة الربان الفارس دي باراس (؟) بناء على خطاب من علي باشا قدم إلى الديوان الفرنسي في الأشهر الماضية، يشتكي فيه من ضيق خلق دي لانسي «قنصل فرنسا، مع استعمال عبارات متهورة بعيدة عن المألوف يمنع ايفاد السفارة التي هيأتها الإيالة إلى هذا الديوان نفسه»، وقد توجه دي باراس إلى الباشا الذي أكد له انه «لا يريد ان يرى ذلك القنصل في حضوره، وانه من الآن فصاعداً سيبحث الأمور مع الاستشارية فقط» لقد وافق المبعوث الفرنسي على مسلك علي باشا، وافترقا على هذا المفهوم، ويعتقد بان القنصل سيستبدل بعد قليل.

وهذه الوثيقة هي ايضا دليل هام على ان طبيعة وخلق دي لانسي اصبحت ممجوجة من قبل الجميع، بما في ذلك الباشا نفسه، وقد علمنا من هذه الرسالة نفسها ان ابراهيم قرجي آغا قد عاد إلى الوطن، وكان قد سافر إلى انجلترا بصفته سفيراً، وعلى الرغم من احتجاج القنصل فقد استقبل الآغا استقبالاً رائعاً، وينتظر وصول أخبار طيبة عن محمود الخوجة الذي سافر إلى هولاندا، ووصل إلى طرابلس حاجي عبدالرحمن من الدانيمرك والسويد.

(2) رسالة باللوفتش المؤرخة في 22 من فبراير 1774.

(3) رسالة باللوفتش المؤرخة في 16 من ابريل 1774.

الأشخاص الذين تم اختيارهم (احمد بك «وشخصان يتصفان بالاستقامة والأمانة» هما عبدالرحمن آغا وأحمد آغا) قد اسندت إليهم مهمة سرية، وهي المرور بالبندقية في طريق العودة.

اما الباشا وقد حسب لكل شيء حسابه، فقد زود الوفد باوراق اعتماد مزدوجة بحيث إن احمد بك إذا لم يقبل في باريس سفيراً، فإن هناك احتمالاً كبيراً بقبوله كسائح.

وذكر قنصل البندقية ملاحظاً: إن ما يدهش سعادتكم انه في نفس المساء الذي سافر فيه الوفد أرسل الباشا في طلبي، وقال لي منبهاً: إنه أمر السفير بان يمر بالنبدقية عند العودة من فرنسا، وذلك لتقديم التحية لبعض اصدقائه، ومن أجل هذا الغرض فقد تم تزويده ببعض الهدايا.

وفي امكان سعادتكم ان تتصوروا كيف يكون ردي حتى يترك هذا الرأي ولكن المركب كان قد أقلع، وعندما رآني انحسس مشاعره قال لي: إذا لم يكن السفير مسافراً إلى فرنسا فما كنت فكرت في إرساله إلى البندقية، وانه على يقين ان الجمهورية ستشعر بالامتعاض إذا ما قابله أحد وزرائها في بلاد قريبة من البندقية، ودون أن يمر بها للتحية ولتنمية الصداقة.[1]

ولما رأى باللوفتش انه لم يبق ما يمكن عمله، فضل ان يختار أهون الشرين، وهو ان يمر بالبندقية السائح فقط لا السفير، وبالرغم من ان السائح رجل يقدره الباشا مثل ابنه، كان من السهل ان يتم استقباله وتوديعه بالنسبة إلى مراسم استقبال وتوديع السفراء، أو بمعنى آخر فلا يظهر أن السفير حلّ بالبندقية، وآمل أن هؤلاء لن يبحثوا عن مثل هذه المهام، التي تهدف فقط إلى الإستغلال والربح وليس للصداقة كما يزعمون.[2]

وفي هذه الاثناء كتب علي باشا خطاباً إلى الحكماء الخمسة، وقد جاء فيه لافادتكم بشكل خصوصي، وفي نطاق التواصل الطيب بيننا عن مهمة احد وزرائي إلى فرنسا، ولقد اذنت له بان يمر عند عودته ببلادكم، من اجل تمتين أواصر الود بيننا، وقد اكون مقصراً كثيراً إذا ما منعته من المرور، مع الأمل دائماً في ألا تحملوا الأمر محمل سوء، وهذا لمراعاة الروابط المتينة بيننا، فوق كل الروابط مع الدول الاخرى، وباشارة منه أرجو ان يجد منكم حسن القبول والتشريف، وان كل ما يجده منكم من حسن وفادة اعتبره وكأنه معاملة خاصة لشخصي.[3]

وتخبرنا الرسالة التالية عن مناورات القنصل للتقليل من ازعاج السفارة المذكورة، وليحتاط عما قد يحدث في المستقبل، اما الباشا فكان شأنه شأن تلميذ اكتشف مخططاً، ووعد

(1) رسالة باللوفتش المؤرخة في 18 من أبريل 1775.

(2) رسالة باللوفتش المؤرخة في 29 من أبريل 1775.

(3) خطاب من علي باشا مرفقاً برسالة باللوفتش المؤرخة في 29 من ابريل 1775.

بأنّها ستكون آخر مرة، وانه في المستقبل سيعمل على الامتناع عن أي شيء قد يسيء إلى الجمهورية، وانه لن يبعث بسفراء دون التحري مقدما وعندما تقتضي الظروف ذلك.

وتوجه باللوفتش مرة أخرى إلى والد السفير (وكان عجوزاً ماكراً) وهو كاهية الإيالة، أي رئيس للوزارة، والغرض من الزيارة هو اقناع ابنه بان تأخذ زيارته للجمهورية صفة السائح، و إلا فانه لن يجد ترحيبا في البندقية، وكان الباشا نفسه قد اعطى وعداً قاطعاً وأكيداً بانه إذا سافر عبدالرحمن بلّين آغا (وهو أخطر الموفدين) إلى البندقية فلن يعتبر أكثر من شخص عادي، كمرافق لاحمد بك فقط[1]، وقد أخذ عبدالرحمن صفة سفير في فرنسا.

ومرت الأشهر، وفي يوم 11 من ديسمبر 1775 تسلم باللوفتش رسالة من الحكماء الخمسة كتبت بتاريخ 11 من اكتوبر: يبدو منها واضحاً الإقامة الطيبة والمعاملة الودية التي لقيها احمد بك من سعادتكم طوال بقائه في العاصمة[2]. اما احمد بك فلم يكن هذا رأيه، وكان قد وصل إلى طرابلس من البندقية في منتصف شهر ديسمبر، وفي نفس المساء الذي وصل فيه قدم رواية تبعث على الاشمئزاز عن اقامته في البندقية، وقد ألقى بالذنب كاملاً على ترجمان ديوانكم، لانه لم يرحب به ترحيباً اكثر حرارة، ويدور الحديث في المدينة جهاراً، وكانه قد طرد طرداً من البندقية، ولم يصغ القنصل إلى ماكان يدور من اقاويل، وأرسل مستشاره إلى الإيالة بدعوى تهنئة احمد بك بسلامة العودة، وكأنه لم يصل شيء إلى سمعه، وتقبل احمد بك تلك المجاملة ببرود، ودون الترحيب المعتاد، بل بشيء من التحفظ.

ولما كان احمد بك يرتبط بعلاقة قرابة مع الباشا (وليست نعمة في جميع الاوقات) فقد رأيتني في وضع يحسن معه مغادرة المكان، وذهبت للمثول بين يدي الباشا، وقدمت إليه تهانيّ، حتى لا اكون مقصراً في شيء، واطلعته في حذق ودقة عن الاستقبال الودي والتكريم الذي لقيه البك من سعادتكم، موضحاً بقدر ما مكنتني حالتي الضعيفة وارشاداتكم الحكيمة.[3]

وقد أجابني الباشا بلغة إيطالية متبربرة قائلا: «ايها القنصل، هناك أمران لم ارتح إليهما، وقد أحرقا قلبي، أولهما: ان الترجمان خاطب ابني (كان يطلق على احمد بك ذلك للحب الذي يكنه لابنته وهو زوجها)، متعالياً قائلاً له: إذا ماكان يريد ان يسلم هدايا الإيالة إليه ليحسن توزيعها، هذا إذا لم يمكنكم العودة بها، إذ أن جمهوريتي ليست في حاجة إليها، وهذه لطمة

(1) رسالة باللوفتش المؤرخة في 3 من يولية 1775.

(2) من رسالة باللوفتش المؤرخة في 23 ديسمبر 1775.

(3) كما سنرى فيما بعد كان باللوفتش خلال السنوات الأخيرة من مدة عمله بالقنصلية في حالة نصف مرض مما اضطره فيما بعد إلى الاستقالة.

قوية على وجهي.[1]

اما الامر الثاني: فهو انه عند سفر ولدي قدموا إليه شيئا من الزاد الحقير مثل ذلك الذي يقدم للخدم، وكان قليلا من الأرز، وقليلا من الزبد والبسكويت وجبن موريا، وهذه لطمة أخرى موجهة إليّ، لابأس سأكتب إلى الجمهورية وأرجو أن تجري العدالة على الترجمان.[2]

ويستمر باللوفتش في رسالته الهامة المؤرخة في 23 ديسمبر 1775 قائلاً: بذلت ما امكنني من جهد بكل لطف ومجاملة، في سبيل اقناعه بأنّه لا يمكن ان يكون الترجمان قد سلك هذا المسلك، وهنا انبرى احمد بك يقسم برأسه بأن ما قاله هو عين الحقيقة.

وكان حاجي عبدالرحمن آغا المعروف قريباً فاغتنم الفرصة وقال مخاطباً سيده: إن الترجمان قادر على كل شيء، وهو لا يبحث إلاّ عما يسيء إلى الاتراك، وبسببه قام ذلك الخلاف الذي سبب في قطع العلاقات السّلمية.

«اما الباشا الذي يمكن ان نطلق عليه بحق صفة الحكيم العاقل بالنسبة إلى امراء بلاده[3] عندما رأى ما ينطوي عليه التزامي بالدفاع عن الترجمان، وعن المعاملة الرسمية من صواب قال لي: أيها القنصل، يمكنكم ان تعرفوا ماكلفتني تلك الهدايا والمصاريف الكبيرة التي تكبدتها من أجل ارسال ابني إلى البندقية لمحض الصداقة، فبالنسبة إلي إذا ما قدمت الجمهورية غليوناً بدلاً من الهدية التي تقولون انها قدمت عن طريق ابني لكنت راضيا، لاني لا ابحث عن غير صداقة الملوك».

ورأى علي باشا الطيب ان يقطع الحديث عن الآخرين الذين بدأوا يتحدثون ويعلقون تعليقات مشينة، ووعد أن يستدعي باللوفتش بعد أيام قليلة، وذكر أحمد بك انه راضٍ عن الترحيب والهدايا التي خص بها في جمهورية راجوسا، في حين كان يعمل على ان يثير في نفس الباشا الرغبة في الثأر لسوء المعاملة التي لقيها في البندقية.

ومن المفهوم انه خلال الايام التي مرت بين المقابلتين الأولى والثانية، سنحت الفرصة للأعوان أن يؤثروا على نفسية مليكهم، فقد أصبح موقف علي باشا يتسم بالعناد المتزايد. لقد روى باللوفتش في رسالته التالية[4] ان جميع الوزراء كانوا في انتظاره يومئذ بالقصر، وان الباشا

(1) التعبير ليس واضحاً، فقد استقبلت الجمهورية احمد بك بصفة سائح ولم يكن في امكانها تقبل الهدايا وكان بامكان الترجمان ان يقبلها لحسابه ولكنه لم يفعل.

(2) احمد بك ومرافقوه أفرغوا جام غضبهم على الترجمان جوفاني بيلاتو، المكلف من الحكماء بمرافقة السياح وبعد ذلك قامت البندقية بحركة خالية من السياسة إذ عينت أحد ابناء الترجمان انطونيو بيلاتو قنصلاً بطرابلس، وخليفة لباللوفتش، وسيتم وصف الخلاف في هذا الفصل.

(3) إن هذه الشهادة تشرف علي باشا، ويستحق الثناء على مسلكه المتصالح. ومما يؤسف له أن الإدمان على الخمر جعله في كثير من الاحيان مسخرة عند وزرائه.

(4) رسالة باللوفتش في 9 من يناير 1776.

ساعة ان رآه استدار نحوه وهاجمه في جد وبلغة ايطالية متبربرة[1] فقال:

«ايها القنصل لقد استدعيتك لاكلمك في موضوع سفر ابني أحمد، إن هذا هو حفيدي وقريبي ومن دمي ومتزوج من ابنتي، وهو ابن كبير وزرائي كما تعلمون، لقد ذهب إلى البندقية حاملاً هدايا مني إليها، فانزله الترجمان في احدى الخانات.

كنت اريد ان يوزع ابني الهدايا، فقال له الترجمان بعد كلام آخر: إما ان تسلموها إليّ أو عودوا بها إلى الوراء، لأن الجمهورية ليست في حاجة إليها. إن هذه إهانة كبيرة بالنسبة لي، لم ير ابداً طوال مدة إقامته فارساً واحداً أو أي شخصية كبيرة يمكنه أن يكلمها، كما أن الترجمان حتم عليه وعلى رفاقه بعد أيام قليلة أن يسافروا، واضطر ان يبحر ليلاً، ويسافر ومعه القليل من الزاد، شأنه شأن الخدم، ثم يصل إلينا ولم يكن معه حتى غليون يقدم باسم الجمهورية، ولكن ليس هذا الذي يشغلني، اريد منكم شرفي، فقد كتبت ان ما يعاملون به ابني كانما عوملت به انا شخصياً، وبدلاً من التكريم اتعبوه وقد أساء هذا كل الإساءة إلى كرامتي وعواطفي.

ولم يتخاذل باللوفتش امام مثل هذا الإدعاء الذي تم اعداده مقدما، فاجاب بان احمد بك بمجرد ان اعلن عن وصوله إلى (فوسينا) كان في استقباله الترجمان، وهو رجل ذو اخلاق وامتياز[2]، وانه انزل في أحد أهم الفنادق، حيث ينزل اهم السادة في العالم وحتى الامراء والملوك عندما يحلون بدون صفة رسمية،وانه قد تم تسليم 250 سكويناً لاحمد بك و400 للباشا.

فقام الوزير الأول عند سماعه لهذه الكلمات غاضباً، وكان نصف مريض وقال لي: إذاً فقد كان الذنب ذنبكم، لأن الترجمان أكد لابني ان الجمهورية كانت سترحب به سفيراً، إلا انكم انتم قطعتم عليه الطريق، ولزيادة التأكيد على ذلك عرض عليه وقرأ له أربعة من خطاباتكم التي اعلمتموه فيها كيف يجب ان يعامله معاملة سيئة، ثم أخذ ابنه من يده وجعله يقسم بان كل ما قاله كان حقاً، ويقسم برأس سيده بأن 650 سكويناً كانت هديه له وحده، وانهم لم يسلموه أي شيء للباشا.

وهنا اقترب باللوفتش من اذن الباشا، وقصّ عليه بعض المعلومات التي استقاها من شخصين كانا في حاشية احمد بك تتعلق بسيرته، فابدى الباشا اندهاشاً ولكنه كان يريد ان يرضي وزيره العجوز، وتظاهر بانه لايزال غاضباً وقال صائحاً: «أيها القنصل، يجب ان تهتم بتبييض وجهك، لأنه اما ان يكون مسودا، أو أن وجه الترجمان الذي تحدث عنك هو كذلك».

(1) هكذا يصف باللوفتش لغة علي القره مانلي، لكنها في الواقع صورة رائعة معبرة.

(2) كان المسافرون الذين يصلون إلى اليابسة، عندما يكونون في فوسينا على طرف البحيرة يركبون زوارق كانت تقوم بالتنقل بين المدينة واليابسة.

وبما ان باللوفتش كان يرفض التسليم بان الترجمان عرض خطاباته على البك، رد عليه بكل هدوء قائلاً: «صاحب السعادة، انتم تعرفون إذا ما كان وجهي مسودا أو لا، كما ان بلدكم بتمامه يعرفون ذلك».[1] وانتهى كل شيء عند هذا الحد.

ومنذ ان عاد باللوفتش بعد تلك المدة الطويلة التي قضاها في الراحة كان يبدو انه تغيّر عن ذي قبل، ربما أيقظ فيه جوّ الوطن الرغبة في العودة إليه، والبقاء فيه، فهو منذ ذلك الوقت يبذل كل جهد من اجل قبول استقالته.

على أن أول خطاب كتبه بعد عودته كان الخطاب الذي يوصي فيه بتعيين المستشار الذي حلّ محله، قد كان عنصراً ممتازاً قادراً على القيام بأي منصب قنصلي، وفيه ما يدل على حالته النفسية.[2]

وعند انتهاء مدة السنوات الخمس الثانية من عمله القنصلي سنة 1774 لم ينس ان يسمى خلفه وهو (ستيفانو تشيجوفتش)، بل توسط له لدى الحكماء الخمسة[3]، ورسمه في صورة مرضية راجياً لمرشحه التعيين في منصب القنصل عن قريب. واما القول بان موقف القنصل هذا لم يكن له فيه ناقة ولا جمل، فذلك لا يمكن التسليم به. فقد كان تشيجوفتش حفيداً له، بالإضافة إلى عمله كمستشار له، ولذا وبالرغم من انه برهن على مقدرة اثناء غياب خاله، فإن الأمر قد يبدو مدبراً في نطاق العائلة، ومهما كان الأمر، وتبريراً لموقف باللوفتش يمكن ان نسوق واقعة، وهي انه بعد بضع سنوات تمكن خلفه انطونيو بيلاتو من ان يعين في مكانه اخاه أغوسطينو الذي كان هو أيضا يعمل بجانب اخيه خلال مدة القنصلية بصفة مستشار.

وعلى أية حال، يجب أن نؤكد بان جيوسبي باللوفتش كان قليل الحظ في تحقيق رغباته،

(1) من رسالة تاريخها 9 من يناير 1776. لم تكن الجمهورية قد تركت المبعوث الطرابلسي يسافر «دون اعطائه غليونا» من أجل الباشا، وقد تحدث ميكاكّي ايضا عن مهمة احمد بك في البندقية (انظر المصدر المذكور في ص 105) وبعد ان اشار إلى الاستقبالات التي لقيها في باريس استمر يقول: اما في البندقية فقد لقي الموفدان (احمد بك وحاجي عبدالرحمن) معاملة تختلف كل الاختلاف، لان حكومة الجمهورية لم تعترف بهما كسفيرين. وبعد شهر تقريباً من وصولها وضعت تحت تصرفهما سفينة لتعود بهما إلى الوطن، وتلا ذلك توتر في العلاقات مما أدى سنة 1777 إلى ارسال فرقة بحرية من البندقية، و إلى تغيير القنصل. ولم يسد الوئام من جديد إلاّ في شهر أغسطس من العام التالي حينما وصل امير البحر (أنجلو إيمو) على رأس فرقة بحرية صغيرة، وتمكن من اقرار الاتفاق. لقد استخلص ميكاكّي هذا النبأ من خطابات لقنصل الدانيمرك س. س. لوكهير وكانت تواريخها 1776/5/28، 1776/1/15، 1777/8/25، 1778/9/14. و إذا استقينا رواية هذه الواقعة بالذات من المصادر البندقية، فستكون أكثر دلالة وقيمة تاريخية، ولا يمكن بأي حال التأكيد ـ كما قال ميكاكّي ـ بان استبدال القنصل كان نتيجة لتوتر العلاقات الذي حدث بعد سفارة احمد بك، ولا أن حملة إيمو كان لها أي صلة بما يسمى انه سفارة. في سنة 1778 لا أحد يذكر احمد بك، بل الأمر عكس ذلك، إذ كانت تلوح في الأفق مهمة جديدة يقوم بها عبدالرحمن في البندقية. وهذا ما سأبرهن عليه في هذا الفصل.

(2) رسالة باللوفتش المؤرخة في 9 من سبتمبر 1773.

(3) كان الطلب مرفقاً برسالة باللوفتش المؤرخة 1773/5/1.

حيث ان طلبه للإستقاله لم يقبل فوراً، ولا تسنى لمحميّه أن يبلغ مآربه، ومنذ سنة 1775 كانت طلبات باللوفتش إلى الحكماء الخمسة من أجل اعفائه من العمل مبنية على اسباب صحية، وقد كانت صحته متدهورة، ويقول: إن صحتي ليست على ما يرام دائما، ومن حسن الحظ ان المستشار موثوق به جداً.[1]

وكان الباشا يرغب في ان يحاط علماً بما يجري عن حالة مرضه، وفي احد الايام قال له بالحرف الواحد: «أيها القنصل، اريد ان تتركوا لدى عند سفركم رهينة، اريد من مستشاركم ان يبقى لدي قنصلاً، فاكتبوا بهذا إلى حكومتكم، كما سأكتب أنا أيضا بذلك، وكان تشيجوفتش حاضراً فشكر قائلاً: «إنه يرجو بألاّ يزعج نفسه من أجل هذا الأمر».[2]

وكتب الباشا بعد ايام قليلة موفيا بعهده إلى ديوان الحكماء الخمسة، وقد جاء في رسالته: «إن القنصل مصاب بضعف لاعتلال صحته، ولم يعد في حالة ينهض فيها باعباء المنصب، ويحيل إلي انكم وافقتم على اعفائه، وإنه ليحزنني ان يغيب عني، وقد ورد إلى خبر من ليقهورن بأن ستيفانو تشيجوفتش قد عين في مكانه، وهذا الاستبدال مناسب لي وللجميع، ففي امكانه ان يحافظ على الانسجام بين الحكومتين، وان يكون نافعاً في مزاولة الاعمال الرسمية بما له من مهارة».[3]

على ان خبر الاعفاء وتثبيت تشيجوفتش في القنصلية لا يستند إلى أي اساس، وعلى أيه حال فإن كل ما كان يجري يدعو إلى الاعتقاد بان مثل هذه القرارات على وشك الصدور، ولكن الحقيقة هي انه على باللوفتش ان يقضي سنتين أخريين في تعب حتى يتم تعيين القنصل الجديد بتحدٍّ وضد رغبة ملك طرابلس، دون ان يكون لذلك ما يبرره.

وصل إلى الإيالة يوم 6 من سبتمبر 1775 قنصل فرنسا الجديد السيد (لارميني) كما ورد هذا الاسم في رسالة قنصل البندقية أو (بنيزيه أرميني Benezet Armeny) كما ذكره طوسكي[4]، وحل هذا القنصل الجديد محل بيير دي لانسي الذي اقلق كل من بالإيالة، إلاّ ان المدة التي قضاها هذا القنصل الفرنسي كانت قصيرة، فقد أصيب بمرض توفى بسببه بعد مضي شهرين. وكتب باللوفتش في تلك المناسبة، وكانت صحته سيئة للغاية قائلا:

«رأيت خلال اقامتي هنا اكثر من قنصل واحد ينتقل إلى العالم الآخر، إلاّ ان حالة السيد

(1) رسالة باللوفتش المؤرخة 1775/4/29.
(2) رسالة باللوفتش المؤرخة في 1775/4/29.
(3) خطاب علي القره مانلي إلى ديوان حكماء التجارة الخمسة المرفق برسالة باللوفتش المؤرخة في 29 من ابريل 1775. وفي هذه الرسالة، كما علمنا سابقاً، اعلن علي باشا عن قراره بإيفاد احمد بك كسفير له بعد عودته من باريس إلى البندقية، وتشكل هذه الرسالة دليلاً اضافياً على ان باللوفتش عرف كيف ينال ود حاكم طرابلس، وهذا، بعد حادث سنة 1767 الخاص بالخطابات التي كتبت خلاف ارادته بقصد الدس لم يجد أي سبب للخلاف.
(4) طوسكي ـ وثائق من محفوظات باريس (مصادر غير منشورة عن تاريخ طرابلس) رسالة باللوفتش 1775/10/2.

دارميني قنصل فرنسا اثرت فيّ كل التأثير، فهذا المسكين سيء الحظ، ومنذ ان وطئت قدمه أرض هذه البلاد خامرته فكرة مخيفة عن هذه المدينة مما احزنه حزناً عميقاً، وبعد شهرين من ملازمة الفراش انتقل إلى رحمة الله. حفظ الله اسرتي المسكينة من مثل هذه النكبات، وقد ظلت بعيدة عني منذ عودتي إلى هنا، وليس هناك من يسعدها بعد الله إلاّ عطف وحنان اميرها المحبوب».[1]

ومرت الأشهر منذ ذلك الوقت إلى شهر يونية 1777 وكانت كلها معاناة بالنسبة للقنصل العجوز، وما انفك يسترحم في جميع مراسلاته ودون انقطاع ان يعين الحكماء خلفاً له، ولا نستطيع ان نفهم السبب الذي جعل الجمهورية لا تستجيب، وابقت الوضع كما هو دون اكتراث، وفي شهر ابريل سنة 1777 زار عبدالرحمن المريض في دار القنصلية، حتى يطمئنه ذكر له أن موضوع تشيجوفتش من اهتمامات الباشا، وانه سيعمل أي شيء من اجله. وفي شهر مايو، لما رأى باللوفتش ان حالته تزداد سوءاً كل يوم، قرر ان يبعث بمستشاره إلى ليقهورن ليطلب مباشرة شموله بالعطف والرحمة[2]. اما الخبر الذي كان يجب ان يملأ نفس القنصل الآفل نجمه جذلاً، فكان مصدراً للألم والامتعاض، وقبل كل شيء، لم يكن الشخص الذي وقع عليه الاختيار هو ذلك الذي رشحه هو خلفاً له، ثم إنه كان يعلم مسبقاً ان التعيين لن يروق لعلي القره مانلي إذ أن انطونيو بيلاتو هو ابن ذلك الترجمان الذي ينسب إليه الجميع في الإيالة سبب فشل سفارة احمد بك في البندقية.

وبالرغم من ذلك، جمع باللوفتش قواه وأسرع إلى القصر حال وصول النبأ إليه[3]، ليبلغ الباشا بذلك، وبدأ يمتدح الصفات المثلى التي يتحلى بها الشخص نفسه، واستفادة المنصب من كفاءته، وكريم أصله.

ولكن علي باشا لم يكن في ذلك اليوم مستعداً لأن يسمع ذلك الحديث الممل، وقال القنصل: «ما كدت أفرغ من حديثي حتى كان الباشا قد ملىء غيظاً لم يعتده، وحذا حذوه اعوانه بكل جرأة، وقال لي غاضباً: إنه ما كان ينتظر من البندقية مثل هذا التحدي والتحقير لتوصياته المتكررة في صالح مستشار القنصلية، وقد كان الهدف من تلك التوصيات هو تمتين الصداقة بينه وبين البندقية، وكذلك من أجل استتباب الأمن والسلام المشترك، ثم صرفني بهذه الكلمات واعداً بانه سيرد رداً مناسباً. «وقد جاء هذا الحرج والمفاجأة اللتان سببتا لي تلك الصدمة غير المنتظرة عقب الارتياح والسرور الذي شعرت به ازاء الخبر الجديد».

(1) رسالة باللوفتش 1776/3/30.
(2) رسالة باللوفتش 1777/5/16. وقد ورد بها ذكر وفاة سيدي محمد وهو الابن الثاني للباشا، فقد قدمت مراكبنا التشريفات الممكنة للجثمان طوال النهار ابتداء من تنكيس علم القنصلية إلى طلقات المدافع مع رفع اعلام الحزن.
(3) رسالة باللوفتش المؤرخة في 1777/6/26.

وفي الصباح التالي وصل إلى باللوفتش كتاب من علي باشا ليرسل إلى البندقية والأمر بالامتناع عن تثبيت سارية العلم الجديدة، التي كانت مهترئة وتهدد بالهلاك في ذلك الموقع الخطير، الذي يجمع بين مفترق الطرق، فهل كان علي باشا يريد ان يقفل قنصلية البندقية؟ ننقل فيما يلي لهجة خطابه:[1]

«.. تم قبول قرار سعادتكم بالموافقة على طلبات صديقنا الكونت جيوسبي باللوفتش، المقيم هنا بصفة قنصل، الخاصة بالاستقالة وان نيتكم ان تبعثوا بقنصل آخر يحل محله. فهذا لكم انتم وحدكم، ولكن بلغنا انه تم الترتيب لاختيار وارسال المدعو انطونيو بيلاتو إلينا، وكان هذا قد تلقى دراسته منذ بضع سنوات في الآستانة، كما انه ابن ترجمان الديوان من جهة أخرى. اننا لا نستطيع ان نرحب بالاجراء الذي اتخذتموه في هذا الخصوص، أمّا ان يعين قنصلا ابن ترجمان الديوان فهذا لا يبدو مناسباً بأي وجه من الوجوه، ولذلك فأمعنوا النظر، ولا تعينوا قنصلاً لدينا ولا تبعثوا بابن الترجمان، لن يكون مرغوباً لدينا ولن يقبل، ولا اعتقد ان هذا يسيء إلى شعوركم الكبير.

إن من تلقى تعليمه بالاراضي التركية وفي الآستانة بالذات، لا يمكنه ان يتولى القنصلية عندنا، لقد مررنا بهذه التجربة أكثر من مرة، وبالتأكيد سيبرز ما يسيء إلى صداقتنا، وفي هذه الاثناء عندما يصلكم كتابي هذا سيعود إليكم فوراً (القنصل الجديد)، وترسلون بدلاً منه القنصل الذي سافر من هنا لانجاز بعض الشؤون[2]، مع تقدير حسن استعدادكم النفسي نحونا ..».

وفي عصر اليوم نفسه ذهب باللوفتش من جديد إلى الباشا:

«لقد عرضت عليه باسلوب مناسب وقوي ان قراره يتجافى مع العدل، فقاطعني وقال إنه سيكون بعيداً كل البعد عن الظلم عندما تحسب الجمهورية حساباً لصداقته».

واعاد عليّ كلماته بدقة قائلا:

«أيها القنصل، لقد عجلت بارسال خطاباتي التي كتبت فيها إلى جمهوريتك بانها إذا كانت تريد صداقتي تزداد قوة عليها أن تبعث سريعاً بمستشاركم، اما إذا بعثوا بأشخاص آخرين، فهذا دليل على أن جمهوريتكم لا تحفل بصداقتي».

وعندما بعث باللوفتش بالتقرير المذكور كان يتمنى أن يصل سريعاً، فإذا ما وصل خلفه قبل ان تصل الردود على خطابات الباشا المذكورة، فإن باللوفتش لن يعرف ما الذي سيسفر

(1) كان بيلاتو على هذا الاساس في طريقه إلى طرابلس، وكان علي باشا يريد ان يرده إلى الوراء.

(2) رسالة باللوفتش 1777/6/26. والمظروف يشتمل على التعيين وتوجيهات مجلس الشيوخ إلى القنصل الجديد بطرابلس انطونيو بيلاتو، وقد تم تصوير تلك التوجيهات ونقلها هنا كما نسخت في الملاحق.

عنه الأمر، ولا ما ستتمخض عنه من نتائج سيئة قد تتخذها الإيالة في مثل هذه الحالة، برغم أنه لن يألو جهداً من جهته في القيام بأي جهد للاعتراض بكل حماس وثبات كمواطن مخلص للبندقية، إلاّ أنه ليس في قدرته ان يضمن لسعادتكم بألاّ يحدث ما لا يحمد عقباه.

وعمل جيوسبي باللوفتش بصفة عامة كل ما في وسعه لاقناع الباشا بحسن قبول التعيين الجديد، وبرغم ذلك استطاع اعداؤه ان يردوا حماسه هذا إليه مع الاضرار به، وإلى درجة انهم ادعوا انه عدو لوطنه.

وحول هذا هناك بالمظروف رقم 764 ملف ضخم بعنوان: «جيوسبّي باللوفتش من رعايا الأكثر اجلالاً لسعادتكم وخادمكم المطيع: تحصلت على الإستقالة من الرحمة العامة بعد ثلاثة عشر عاماً من الخدمة التي قدمتها في قنصلية طرابلس».

«لقد حضرت إلى ديوان اصحاب السعادة الحكماء الخمسة للتجارة في شهر ابريل 1778 فأمرت بالبقاء في البندقية تحت التصرف العام. لقد سلمت أمري إلى السلطة العليا، إلى أميري المحبوب، وأتجرأ لأن استرحم آثار عفوكم الذي لن يغيب، مع الشكر».

فماذا جرى إذن؟ سأحاول استحضار الواقعة من خلال الوثائق المطوية في الملف، ففي منتصف شهر يولية 1777 وصلت إلى طرابلس الفرقة البحرية البندقية بقيادة مدير السفن كارلو ويدمان، وكان مكلفاً بدفع الإتاوة السنوية المتفق عليها، ومرافقة القنصل الجديد انطونيو بيلاتو.

ولكن علي القره مانلي كما رأيناه كان يرفض التراجع عن تصميمه، فبقيت السفن عدة ايام راسية في الميناء، ولم يسمح لاحد بالنزول منها. اما باللوفتش فقد كان يسعى بكل ما لديه من جهد لاقناع الباشا حتى حقق رغبته واسترضاه، ليستقبل مبعوث البندقية ويرحب بالقنصل الجديد. فارسل علي باشا[1] إلى ظهر سفينة القيادة الطبيب (باولو كولوتشي) وهو من نابولي، بصفة وسيط، مع تكليفه بان يدعو القائد البندقي والقنصل الجديد إلى القصر، حيث يستقبلون طبقاً للمراسم المقررة.

وكولوتشي هذا ماكر خداع، ادخل في روع ويدمان ان باللوفتش كان وراء هذه الأزمة، وأنه حاول بكل السبل للحصول على تأييد الباشا من اجل تعيين حفيده تشيجوفتش قنصلا.

ونزل القائد البندقي إلى البر دون رفع العلم ومعه قلة من الضباط، وإذ لقي عند نزوله الكونت باللوفتش في انتظاره طلب منه ان يعود إلى القنصلية، فلا حاجة له في حضوره.

وورد في خطاب كان قد أرسله الباشا إلى الدوج بتاريخ 1777/7/28 «انه رغبة منه في انهاء

(1) لقد تحدث برنيا أيضا عن هذه الواقعة (انظر في نهاية هذا الفصل) وكان قد نقل ذلك عن «الكتاب القديم» وقد استعملته لسد بعض الفجوات لأروي تلك الاحداث كاملة ولاستكمال ما أورده برنيا ناقصا.

هذا الأمر، مثلما انهى الكثير غيره بالنسبة لقنصل البندقية من الامور ذات الاهمية الكبيرة، فقد قرر من أجل هذا فقط ان يرحب بالقنصل الجديد بيلاتو».

وبعد يومين من تنصيب القنصل الجديد، كان خلالها باللوفتش يطلع خلَفه على مختلف المهام، إذ حضر إلى دار القنصلية شخص يدعي اسبيريديون باتايا، معيناً مستشاراً بدلاً من تشيجوفتش.

ولنترك القنصل السابق يروي لنا القصة كاملة قال: أمر باتايا بالقبض عليّ باجراء في شكل استدعاء، ونقل الاوراق من مقر القنصلية، وسحب هو شخصيا من درج مكتبي ما وجد من نقود، ثم وضع كل ذلك في كيس ختمه بختم القديس مرقص، وبعد سبعة ايام ـ وكنت لا أزال في ايدي قوات الأمن ـ رأى ان يسلم إليّ الكيس المختوم، وأملى عليّ إيصالاً عنوة، ثم اطلق سراحي.[1]

وقد جرى كل هذا «دون أن اعلم إلى يومنا هذا مدى شرعية القبض عليّ أو سبب اطلاق سراحي، كل ذلك قد تم دون محاكمة، أو شهود، أو أوراق واضحة، أو سماع الأقوال، أو دفاع».

ولننظر الآن من خلال الوثائق الموجودة ضمن الملف، الأخطاء التي ارتكبها باللوفتش. إنه اربك الجمهورية باحتجاجه الشفوي ثم التحريري عن طريق باشا طرابلس ضد شخص بيلاتو، وضد القبول به قنصلا.

والخطاب الذي سبق ذكره والذي بعث به الباشا ـ طبقا لهذه التهمة ـ قد كتب بناء على

(1) لعله من المفيد ان نتتبع تقرير الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 1778/5/19 (قرارات مجلس الشيوخ ـ القسطنطينية ـ مارس، فبراير 1778) وكيف كانوا يتصورون موضوع باللوفتش، وقد شكل جزءاً هاماً من شؤون تلك السنة، وكانت له انعكاسات ملحوظة على الجمهورية والإيالة. وقد جاء في التقرير المذكور ان القبض عليه وسفره القريب إلى البندقية احدث رد فعل شديد في طرابلس، إذ كان باللوفتش متورطا في سلسلة من الأمور التجارية المربحة مع الباشا، وأخرى غيرها خاسرة مع أكبر الشخصيات بالإيالة، وبهذا بقي القنصل السابق في المدينة بإذن من سعادة ويدمان، وبالتزام من الباشا رسميا، بأن يسمح له بالسفر خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، حتى يستسلم للسلطات العامة. وقد جاء في الوثيقة: وهذا هو الوجه الذي سوّى به باللوفتش مشاكله بطريقة مجحفة بمصالح الجمهورية، فالباشا لتغطية دينة نحو باللوفتش والبالغ ستة آلاف سكوين وقع اقراراً (أو تسكرة = تذكرة كما ورد في النص الايطالي) يتخلى بموجبه عن الهدايا السنوية وثمن الملح، إلى ان يتم تسديد الدين بالكامل، وبما ان باللوفتش كان مدينا لعدد من الأشخاص (كما جاء ذكرهم في التذكرة) بمبالغ مساوية لما كان على الباشا من دين، ولذلك حوّل باللوفتش اقرار الباشا إلى حساب القنصلية والتي تعهدت بدورها ان تدفع ديون باللوفتش بموجب رسائل ضمان سلمت إلى كل واحد من الدائنين». والمسألة كما نرى معقدة وقد بدا للحكماء الخمسة أن وراء الأمر «لغزاً إذا ما قبلت الادعاءات الرائجة حول اسلوبه في كسب المال، وما يمكن أن استدان من مبلغ كبير يبلغ 6000 سكوين».
اما بالنسبة لي فيبدو ان تمكن باللوفتش من ان يقرض الباشا ذلك المبلغ هو أمر أكثر غموضاً، إذ أن التقرير نفسه يؤكد، والباشا الذي تعوزه في كثير من الأحيان أصغر واتفه المبالغ المالية لسد حاجاته الفورية يكون مضطراً للتسول بتلك الوسائل من المقرضين الخاصين في كل مرة، وعلى أية حال فهذه شهادة محزنة جداً تنبئنا كيف ان تلك الحكومة كانت بدون كرامة، وبدون مظاهر من التنظيمات الحضارية، ومع من كانت اكبر دول البحر الابيض مضطرة للتعامل.

تحريض من باللوفتش، الذي كان متضايقاً من قرار الحكماء الخمسة الذين لم يحسبوا أي حساب للتوصيات التي كانت في صالح تشيجوفتش.

وأكد ويدمان أن الاتهام يقوم على اربعة أدلة هي:

أولا: ما قاله احد الموثوق بهم (وهو الطبيب باولو كولوتشي الذي وصفه علي باشا في خطابه المذكور المؤرخ في 1777/7/28 بانه مجرم مسيحي من نابولي).

ثانيا: ان بيلاتو قبل قنصلا برغم كل شيء (ومع ذلك فان القبول قد تم فقط بناء على ضغط من باللوفتش الذي كان يجد تجاوباً دائماً من علي باشا. وعلاوة على الاستعداد الطيب من قبل الباشا تضافرت من أجل هذا القبول سلطة ويدمان الممثل العام المسلح، (من جهة قوة الفرقة البحرية، ومن جهة اخرى الوسائل الفعالة التي استخدمها بمهارة).

ثالثا: الحديث الذي وجهه الباشا إلى بيلاتو خلال زيارة التعارف والتقديم، ويقول باللوفتش: إن هذه الكلمات في نظر ويدمان تلغي صحة الخطابات التي كتبها القنصل المتهم، وفي كثير من المناسبات وجميعها تتفق على كراهية علي باشا لبيّلاتو الذي عامل صهره احمد بك معاملة سيئة خلال زيارته للبندقية[1]، إضافة إلى المعارضة التي اظهرها منذ استلام معلومات باسم المعين الجديد، وإلى هذه الادلة، حسب ما يراه ويدمان.

رابعاً: صورة يدّعي انها خطاب من الباشا إلى الجمهورية بتاريخ 23 يونية 1777 محتواها يخالف ما جاء في الخطابين اللذين بعث بهما باللوفتش إلى البندقية. ومن الملاحظ ان ويدمان لم ير ابداً مثل هذا الخطاب، وأقرّ بوجوده بناء على شهادة من المستشار اسبيريديون باتايا، وشهادة بعض الاشخاص الآخرين المعنيين.

وفي نظر ويدمان فإن هذه الأدلة الاربعة التي لم تثبت، قد هدمت كل ما قام به القنصل من اعمال نافعة مدة «ثلاثة عشر عاماً»، وحطمت كذلك رأي جاكومو ناني منذ سنة 1766 وكذلك رأي علي القره مانلي فيما بعد، وابطلت التضحيات التي قام بها باللوفتش في ألف مناسبة، يرفع رأس وطنه عاليا.

وقد وجهت إلى باللوفتش تهمة ثانية لم يكن كولوتشي غريباً عنها حتى في هذه المرة، وأنقلها بالشكل الخاص حسبما وردت في محضر المحاكمة:

يتهم باللوفتش

(1) فيما يلي نذكر تواريخ الخطابات المذكورة التي توضح سبب غضب علي باشا على بيلاتو وهي رسالة بتاريخ 1775/12/23 - 1776/1/9 - 1776/5/10 - 1777/7/23 - 1777/6/26 وكانت موجهة إلى الحكماء الخمسة و1777/7/11 إلى ويدمان (مبديا السرور بقدومه والأمل في ترضية الباشا الحانق على والد القنصل المعين). وخطاب تاريخه 1777/7/28 من علي باشا إلى الحكماء الخمسة، وآخر تاريخه 1778/4/8 من قنصل انجلترا يروي فيه عقاب كولوتشي.

بذنب اجرامي
بالتواطىء مع باشا طرابلس
بان يتولى هذا الاخير
دفع ديونه المحررة إلى
الرعايا الطرابلسيين الدائنين
من اموال الاتاوات السنوية
التي ترسلها الجمهورية وتسلم
لا إلى الإيالة (كما يشيعه سواد الناس)
بل إلى الباشا وحده[1]

ثم جاء في الاتهام ما يلي:

يقال:
إنه عرّض بهذا الاستبداد
سمعة الاختصاص العام
وعرض الكرامة العامة
في المهمة المسؤولة للقنصل
ولقد افترض وطعن
بان باللوفتش قد مارس
هذا العمل التحكمي
لاسباب تجارية تخصه أو
للحصول على مكاسب أخرى.

لقد دفع باللوفتش إذن ديون الباشا، وضمن هذا تسديدها له عن طريق الاتاوات السنوية التي تدفعها البندقية إلى الإيالة في مواعيدها، وبدلاً من ان يكون هذا الأمر سببا في الحكم عليه، كما تبين من محضر المحاكمة، انتهى إلى انه كان نافعاً جداً للشؤن العامة، والاقتصاد العام، وتاخير الدفع فقط هو الذي يعرض بسمعة الاختصاص العام وسمعة القنصل والكرامة العامة، اما باللوفتش فقد وضع اما قيوداً أو ترك مدخلاً للشك، بدلاً من ان يضمن دقة المواعيد، وتأكيد المدفوعات السنوية.

اما بالنسبة للتهمة التي بمقتضاها قيل إن باللوفتش قد فعل ذلك لمصالحه الخاصة، فقد

(1) انظر الملاحظة التي وردت سابقاً والتي تفسر بشكل اشمل وضع باللوفتش نحو الباشا ودائنيه.

استبعدت من الاساس دون ابقاء أي ظل للشك، وتقول صحيفة الإتهام: «بالنسبة له لا يمكن عمليا ان يكون قد قام بأية متاجرة، أو حصل على أية فائدة خاصة». وهناك ايضا ما يؤكد انه لم يصل إلى سمع الحكماء الخمسة أي شيء عن ذلك، (ولا يعدمون من يخبرهم بذلك):

لم يحدث أي ازعاج أو شكوى
لا بالنسبة للباشا أو للامة.

وبعد ان اخذت المحكمة في الاعتبار كل الامور انهت حكمها كما يلي:

هذا المتهم وقد اعتبر متحكما
هي في الواقع أريحية قدمت إلى الباشا
و إلى الدولة نفسها والدائنين له
دون مسؤولية ولو صغيرة للجهة
العامة أو الخاصة.

وعلى ذلك، لم تكن هناك نوايا استغلالية، أو مصالح مستهدفة، دفعت القنصل العجوز إلى مساعدة الباشا في طلباته، ولكن بكل بساطة شعور بأريحية لطبيعة مدنية رفيعة. وتنتهي المحاكمة ببراءة كاملة لباللوفتش، مع الاعتراف الكامل باعماله وجدارته، وقد جاء في الحكم:

إن هذا الشعور الحضاري
صار وسيلة قوية جداً
اضيفت إلى براعة الكونت باللوفتش النقية
حتى يكرر للباشا وللإيالة والأمة
ويقدم لها تلك الاتاوات والتي استطاع
بموجبها ان يقدم خدمات جليلة إلى أميره
دون صرف من مال عام مدة 13 عاماً
اما بابعاد الاضطرابات
أو بتحويل المضايقات
أو بالحصول على اعمال هامة جداً في هدوء
في الاقتصاد والكرامة والمصلحة العامة
وللامة والتجارة
مع اعلاء اسم البندقية واسمه
في ذلك الميناء لدى كافة الدول في اوربا

وفي الايالة نفسها
ودون ان يرهق المال العام بمصاريف استثنائية
بل عندما قدمت إليه تلك الاموال في حالات خطيرة جداً
رفضها في اباء لا مثيل له.

اما كولوتشي ومكره وخداعه في هذه الحادثة، وألف حادثة أخرى، فقد تمت تعريته بعد قليل. ففي 8 من ابريل 1778 استقر قرار القنصل الانجليزي كوكس بطرده من قنصليته، وكان يعيش في حمايتها. وفيما يلي نص المذكرة الدورية التي أرسلها القنصل الانجليزي إلى القنصل البندقي، و إلى جميع القناصل الآخرين بالإيالة:

«قد وجد قنصل انجلترا أن يرفع الحماية عن المدعو باولو كولوتشي، وان يطرده من دار القنصلية شر طردة، ويرى من واجبه ان يلفت انتباه قنصل البندقية، حتى إذا ما طلب حماية البندقية فلا يتسرع السيد القنصل بالموافقة لشخص خطير وغير جدير بأي تأييد».

ملاحظات

فيما يلي ننقل ما كتبه برنيا مما استخلصه من الكتاب القديم لإرسالية الفرنشيسكان:

كان يمثل مجلس الشيوخ للبندقية في طرابلس عندئذ الكونت جيوسّي باللوفتش، الذي وصل هنا على متن فرقاطة حربية سنة 1764 وبرفقته زوجته إليانورا بيلّوتشيني من البندقية.

وفي يوم 23 من يولية 1777 بدت في ميناء طرابلس سفينتان من البندقية، قد جاءتا بقنصل البندقية الجديد: أنتونيو بيلاتو، ومعه لجنة مكلفة بمراجعة المعاهدات. ولكن علي القره مانلي، وكان لا يرغب بأي حال في ان يستقبل اللجنة أو القنصل الجديد، ترك السفينتين راسيتين، مدة خمسة أيام، دون ان يكون في امكان أي واحد النزول إلى البر، ولم تشر مذكرات الإرسالية التي نقلت هذا الحادث إلى أسباب هذه النزوة. (يبدو أن الأسباب قد اصبحت واضحة بما أوردته في هذا الفصل).

ويضيف: بان علي باشا بعث بعد خمسة أيام من الإنتظار إلى ظهر السفينة المدعو باولو كولوتشي (وهو طبيب من نابولي) سفيراً له، مع الأمر بدعوة القائد البندقي بالنزول إلى البر يصحبه القنصل الجديد عند خندق السراي. وكان يعتزم استقباله بما يليق به من التشريفات.

وقد ذكر كولوتشي بان الكونت باللوفتش هو الذي أوعز بهذا الإنتظار، محاولة منه في ان ينصب حفيده في منصبه عند تركه البلاد، ومن أجل هذا تلاعب بالأمر حتى يعيق تسلم القنصل الجديد الذي اوفد من البندقية للمنصب.

وبرغم ذلك فقد نزل القائد البندقي دون رفع الاعلام، ومعه قليل من الضباط، ولقى عند نزوله الكونت باللوفتش في انتظاره، فطلب منه ان يعود إلى القنصلية، فليس هناك حاجة لحضوره. ورحب علي القره مانلي برسول البندقية ترحيباً مشرفاً، واستقبله في القصر، وحياه باطلاق سبع طلقات مدفعية.

وفي اليوم التالي، وحينما كان انطونيو بيلاّتو يتسلم القنصلية، جرى اعتقال باللوفتش، ونقل إلى متن السفينة ليحال إلى البندقية، بصفته مشاغباً متمرداً. وفي هذا الوقت اكتشفت المكيدة الحقيرة التي حيكت للاضرار به، وتبينت براءته، وحصل الكونت باللوفتش على إذن بالنزول إلى البر، وتمديد اقامته في طرابلس مدة شهرين لتسوية مصالحه، وسافر إلى مالطة في يوم 20 من سبتمبر 1777 ومنها إلى البندقية، ليبرىء ساحته تبرئة كاملة. اما كولوتشي الذي تطوع بهذه الملهاة الدنيئة، فقد لقي ما لم يكن يرغب. فقد صب الباشا على طبيبه كل مسؤولية، مع ما ترتب عليها من نتائج، وحرمه القنصل الانجليزي من حمايته، وقيل إنه أمر بجلده بسبب قذف أحد الشرفاء، ولم يقبل أي قنصل آخر ادخاله تحت حماية عَلَمه. وذهب كولوتشي إلى الباشا ووضع نفسه في حماية الإيالة، وكان علي باشا يخفف عنه عندما يشكو من الدرس الذي تلقاه في قنصلية انجلترا، وكان يقول له إنه يمكنه بصفته طبيباً ان يحسن علاج تلك الجلدات التي تلقاها. (الاب برنيا: طرابلس من سنة 1510 إلى 1850 ـ ص 235-236).

ومن رواية برنيا، يظهر أن كولوتشي قد اقتصر على اتهام باللوفتش فقط، بمحاباة قضية حفيده. ومن محاضر المحاكمة لا تبدو هذه المحاباة إلاّ في مقطع واحد، لا يشكل أي موضوع للإتهام، وهذا ما يجب ملاحظته بكل اهتمام. ونحن نعرف من قبل ان المستشار تشيجوفتش الذي يتمتع كذلك بكامل ثقة الباشا كان، قد أوصى به باللوفتش منذ سنة 1773 باعتباره عنصراً ممتازاً. وقد قال القنصل السابق الآن: «إن مشروعه باقتراح ترقية تشيجوفتش إلى قنصل قد تولد لديه عن الاقتناع الذي أوحى به إليه الحكماء الخمسة من قبل (أكثر من انه عاطفة القرابة التي تربطه به). وكذلك مراسيم مجلس الشيوخ التي تقول: إنه بناء على الدلائل التي قامت على مهارته و إيمانه وحسن قبوله لدى الباشا والإيالة يعدّ مناسباً للخدمة العامة، (من مذكرة باللوفتش المؤرخة في 1778/7/23).

لقد كتب برنيا أن باللوفتش هو الذي وفّر إذن النزول إلى البرّ، وجاء هذا التأكيد بعد الاعتراف ببراءته، إلاّ أن البراءة في الواقع لم يعترف بها إلاّ في السنة التالية، و إذا ما نزل إلى البر فذلك يعود إلى ان دائنيه ارادوا منه ان يضمن تسديد ما كانوا قد اعطوه. (جاء هذا في تقرير سبق ذكره من الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 1778/5/19).

وعند اختتام محاكمة باللوفتش وتحاشيا لأي تعقيد قد يقع في المستقبل (طبقا لقرار مجلس

الشيوخ ـ القسطنطنية ـ 1778 ملزمة 81، تقرير 1778/5/30)، فقد وجه إلى قناصل الجمهورية أمر قاطع بألاّ يقومو بأبسط تدخل في الشؤون الخاصة للباشوات. (وفي نفس الملزمة يوجد اقرار من المستشار س. ب. دومينيتيني يثبت ديون الباشا بمبلغ 6000 سكوين).

نشاط قراصنة طرابلس من سنة 1773 إلى 1778:

من رسالة باللوفتش المؤرخة في 1776/3/30. قدم القرصان احمد الرايس (هل هو نفسه الذي رأيناه يبعد بناء على سعي من باللوفتش سنة 1769؟) ومعه سفينتان من نابولي استولى عليهما، وشاطىء البحركان غاصاً بالناس والفرح قد عمر البلد كله.

وذهب باللوفتش في الحال إلى الباشا رافعاً احتجاجه، ذاكراً بأن تلك الغنائم هي من الاعمال الخاطئة، وتخالف صراحة النصوص الواضحة للمعاهدات التي تمنع الدخول إلى مياه البندقية، طبقا للشروط الوارد ذكرها في تلك المواد. وكان باللوفتش يشير إلى المادة 23 من معاهدة سنة 1764 التي تقرر بطلان ما يتم الإستيلاء عليه من السفن من قبل الطرابلسيين داخل حدود المنطقة المحرمة على القرصنة.

وكان احمد الرايس قد أسر فعلاً المركبين في المياه الممنوعة.

والرسالة طويلة تروي بدقة ما بقي من الاجراء الذي تمكن به باللوفتش من أن يحصل على عزل وعقاب الرايس، وكذلك استرداد الغنائم، مثيراً استغراب القناصل والناس الذين كانوا يشكون كثيراً في هذا الأمر، إلاّ إذا سانده تهديد من قبل الفرق البحرية، وهي حقا الوسيلة الوحيدة التي تخضعه لملامسات العمل التي تهم قدسية المعاهدات.

وهذا دليل آخر قويم على نفوذ قنصل البندقية في طرابلس، وفوق كل شيء على النفع العائد ليس على جمهورية البندقية فقط، بل على جميع الدول ولا سيما الايطالية، من الاتفاقية التي عقدتها البندقية مع طرابلس سنة 1764. والتوقعات التي ابداها طانّوتشي اثناء بحث المعاهدات حول الأضرار التي يمكن ان تعود على بحرية نابولي، كانت إذن غير ذات أساس.

وهذه شهادة على صحة ما ذكر.

وفيما يلي نص البيان الذي اصدره الباشا بالموافقة على إعادة الغنائم: «تسلم (تذكرتنا) هذه بيد قنصل البندقية، لقد أنهينا أمر الغنيمتين التابعتين لنابولي، واللتين جاء بهما احمد الرايس كوار، وقررنا ما يلي: ألاّ يبقى بيننا ما يقال بشأن الغنيمتين، اما فيما يخص تلك التي تم بيعها، فقد قررت لها مئتي سكوين بندقي، يتم استقطاعها من حسابنا».

علي باشا القره مانلي
ـ حفظه الله ـ آمين.

صدر بطرابلس الغرب من قصرنا ودار إقامتنا في 22 من محرم الموافق 13 من مارس 1776.

* * *

رسالة باللوفتش المؤرخة في 22 من أبريل 1777. هناك خبر يخص سفينة تابعة لإمبراطورية النمسا قد غنمها الطرابلسيون، ولم يتم الإستيلاء عليها في إقليم كالابريا، كما كانوا يشيعون لغرض، بل قد تم في أجريبيكا (؟) ما بين بلدتي بارجا وبريفيسيا، داخل نطاق المعاهدات، وحيث لا يجوز للقراصنة القيام بقرصنتهم.

ووعد باللوفتش الباشا بان يبرهن له على صحة التهمة، مثل ما جرى سابقاً، بعرض الخطابات الرسمية الواردة من الجمهورية التي تحدد الأمر وتبيّن الانتهاك. ورغبة في توفير تعب الطريق على القنصل (وكان مريضا) أوفد الباشا إلى قنصلية البندقية حاجي عبدالرحمن آغا المعروف، ليقوم بالاطلاع على تلك الخطابات، ويعود إليه بترجمتها العربية.

وذهب بعد ذلك باللوفتش إلى الباشا، ولكنه لم يستطع ان يتحامل على نفسه أكثر بسبب مرضه، فسافر وأوكل الأمر إلى المستشار.

واستطاع تشيجوفتش التوصل إلى اقرار العدل بمساعدة عبدالرحمن ولسبب لا نعلمه، حيث سلمه ايصالاً من الباشا يقرّ فيه خصم 600 سكوين من الإتاوة لسنة 1778.

(وفي نفس الرسالة أفيد بان عائلة الباشا قد أصيبت بالجدري).

وهناك مراسلات أخرى تستحق الذكر في نفس هذه الفترة وهي: رسالة تاريخها 1775/10/2، يفيد فيها باللوفتش عن الهزيمة التي ألحقها الجزائريون بالاسبان ويقول: «لا يمكن لسعادتكم ابداً ان تتصوروا كيف تحول هذا الشعب من الخوف إلى اعتزاز مفرط، بعد النتيجة المؤلمة والسيئة الحظ لاسطول اسبانيا العظيم أمام الجزائر».

الفصل السادس

حملة أنجلو ايمو

1778

حملة أنجلو إيمو

1778

بداية قنصلية انطونيو بيلاّتو ـ مشروع لايفاد عبدالرحمن إلى البندقية من أجل تعديل الخط الذي يحدد نطاق القرصنة، حسبما وضعته اتفاقية سنة 1776، لصالح طرابلس ـ الجمهورية تكلف فيدمان بان يقود الحملة ـ فيدمان لا يمكنه قبول التكليف ـ أنجلو إيمو وحملة سنة 1778.

كان على انطونيو بيلاتو أن يتعب كثيراً، للتغلب على جميع العراقيل التي تقوم في طريق ممارسته لاختصاصاته، وتعود بعض الأسباب في ذلك إلى ما حدث أخيراً، فقد أبلغه الباشا بوضوح انه قبل القنصل الجديد (رغم ما يحدثه به قلبه)[1]، وخاصة لتعلقه بالقنصل القديم. ورغم أن باللوفتش قد أوصى بان يحضر القنصل الجديد ومعه القفاطين[2] أو الهدايا التقليدية لتحاشي وقوع حوادث مؤسفة، فقد وصل بيلاتو صفر اليدين مما زاد في عدم الرغبة فيه.

وعلى كل حال فقد كان أنطونيو بيلاتو شاباً مثقفاً (كما كان أيضا ترجماناً) ذكياً ونشيطاً، فلم يتخاذل بل بدأ حالاً في الاهتمام بمصالح الجمهورية.

والغريب انه لم يذكر ابداً في رسائله الأولى سلفه، وتظاهر بانه يجهل تماماً ما جرى بين والده وأحمد بك، كما انه حاول تجاهل اعتراض علي باشا على تعيينه، وكتب بانه استقبل بروح من الطيبة البالغة والحنان، ولم يتعرض لتلك الأيام الخمسة من الانتظار التي رفض علي باشا خلالها استقباله. وحول باللوفتش وردت بتاريخ 1777/8/1 مذكرة مقتضبة قال فيها: «لقد تسلمت من سلفي الذي اتحادث معه يوميا عن كل ما يتعلق بعملي اربع لوحات ترخيص للمرور مطبوعة، وبعض الايصالات للرخص التي تمنح لاصحاب السفن، ومعاهدات الصلح، وبعض المطبوعات الرسمية والسجلات مع الاعلام والرايات والشعارات». فهل كان بيلاّتو يشارك فيدمان في شكوكه، أو أنه كان يرى أن الإستقبال الكئيب الذي لقيه قد أعده له

---

(1) خطاب علي باشا إلى الدوج بتاريخ 28 من يولية 1777.

(2) يقول الكاتب: وحيث ان كلمة قفطان تعني هدايا قنصلية وجاء ذلك في خطاب كتبه تشيجوفتش (9 نوفمبر 1771) ـ وبالطبع فإن قفاطين هي جمع قفطان وهذا النوع من اللباس لايزال معروفاً إلى اليوم. ما عدا اختلاف في نوع القماش والتفصيل.

باللوفتش؟

وبعد أربعة أشهر كان بامكان انطونيو بيلاّتو أن يسلم إلى الباشا الهدايا التقليدية، وبدلاً من ان يحول المبلغ الذي كان تحت تصرفه إلى شراء الأمتعة المعتادة المستوردة من أوربا، رأى ان يسلم الهدايا نقداً، ويكون بذلك قد وفر 300 سكوين في مقابل مصاريف النقل، وكان يمكن ان يكون التوفير أكثر إذا ما سمحت له الظروف والوقت بان يقوم بتوزيع الهدايا كلها من هناك، وهي بكل تأكيد أقل ثمنا. ويقول:

«وقد اعتقدت انه من المناسب ان اكتب هذا التنبيه إلى المستشارية لتنوير من سيخلفني حتى يحصلوا على فائدتين في نفس الوقت، احداهما التخفيف من وطأة هذه النفقات في المستقبل على الإقتصاد العام، والأخرى العمل على ترويج المصنوعات الوطنية».

اعتاد ربابنة البندقية تحميل المستأجرين أسعاراً أعلى من تلك التي يتقاضاها الربابنة من أية دولة أخرى، وحتى يعلي القنصل قيمة تجارة البندقية رفض التخلي عما اتبع من اسلوب بالتسامح مع الربانية، لابتزاز مبالغ عالية. وشعوراً بما لهذا الاسلوب من عرقلة في سبيل التقدم المطلوب لملاحة البندقية في هذا الميناء، سعى بعد قدومه لتكون مراكب البندقية هي التي يتم اختيارها وتفضيلها على غيرها لأجرتها المجزية، وهذه الخطوة التي وجدت قبولاً لدى المواطنين، اثارت الحسد في نفس الربان بونيفال، وهو قائد فرقاطة فرنسية صغيرة وصلت إلى طرابلس يوم 26 من اكتوبر 1777.

وتوجه بونيفال فوراً إلى الباشا ليعرض شؤون دولته، وفي هذه الاثناء كان قنصل البندقية يتوقع ان يكون تقدم الربان الفرنسي من أجل توجيه ضربة لتجارة البندقية، وللمحافظة ولتنمية تحيز التجار المستأجرين ضد مراكب البندقية في نطاق حق دولة منافسة توطيد نفسها بكل الطرق، كحرب تجارية في صمت، ومن أجل ذلك نصح القنصل الربابنة بتقديم بعض التساهل، أي شيئا من السخاء لصالح تجار الجملة، وهذا السخاء إذا ما حرم واحداً فقط من نفع كبير في ظروف خاصة فانه لابد وان يشمل الخير دولة البندقية عامة.

ولكن فضلاً عن السخاء لم يفضل البنادقة؟

في مقدمة هذه الأسباب تأتي المحافظة الدقيقة على المواعيد، وسوء نية الفرنسيين وهي السبب الرئيس الذي أضرّ برصيد هذه الأمة، فهذان اهم سببين أديا إلى تفضيل البنادقة، والذين عرفت عنهم بالتجربة استقامة أكبر.

ومرة أخرى فإن فضائل شعبنا تنتصر عند كل تفاضل، فقد عاد دي بونيفال خالي الوفاض، وانبرى بيلاتو في تلك المناسبة يوجه مرة أخرى توصياته إلى مواطنيه، ولم يأل جهداً لترسيخ الفكرة في أدمغة جميع الربابنة، (بأهمية المحافظة على الدقة المخلصة، مع الانضباط

وحسن التنظيم لأفراد طقم البحارة).[1]

والدقة والانضباط هما في الواقع الموهبتان اللتان يبدو أنهما ميزتا نشاط القنصل الجديد بيلاتو، وانعكستا كذلك على البرنامج الذي اراد تحقيقه. وبعد ثلاثة أشهر فقط من تسلم انطونيو بيلاتو مهام القنصلية، جاء أول اعتراف رسمي من علي باشا نفسه حول حماسه، مع ما كان يحمله الباشا له من اسباب استياء. وهذه هي رسالة الباشا القره مانلي إلى الدوج بعد سفر باللوفتش: «يتصرف قنصلكم بكل حذر ويجتهد في غرس ما يحقق دائما الوفاق على أحسن وجه بين الدولتين، كما أن مودته تزداد عندي كل يوم».[2]

وعلي باشا كما رأينا في مناسبات عديدة، كانت تحدوه النية الحسنة، وإذا ما قامت خلافات دبلوماسية مع مختلف الدول، فذلك مرده إلى اعوانه الذين كانوا يؤثرون عليه بسهولة، أكثر مما يعود ذلك إليه، ففي بعض الأوقات خضع لتأثير عبدالرحمن، وبعد ذلك أضحى يدور في فلك الكاهية الكبير (العجوز الماكر)[3] والد أحمد بك، أما الآن فقد جاء دور ولده الأكبر.

وحتى سنة 1775 كان باللوفتش يصف بك طرابلس (أي ابن الباشا) بانه (شغوف جداً بالقرصنة)[4] أما في رسالته المؤرخة في 27 من يناير 1778 فقد قال عنه: «إنه السبب الأول في انتهاك المعاهدة لكرهه للبنادقة». لكن القنصل كان ينظر إلى اصلاح الأمر والمحافظة على المصالح الوطنية، وقد كتب يقول:

«لإبطال الاحتجاجات التافهة من أمير أبله، الصادرة عن عبقرية ابنه المتباهي والمتكبر، ومن الدس الخبيث للقراصنة .. وبشعور متواضع جداً مني، فإن الوسيلة الوحيدة الفعّالة هي احضار بعض السفن العامة إلى طرابلس كل سنة، وسيكون هذا بالنسبة لهؤلاء الناس الذين لا يؤتمن جانبهم انذاراً قائماً، ورقابة عامة على تنفيذ المعاهدات بدقة، وهذا ما تفعله الدول الأخرى».[5]

وينسجم رأي بيلاتو مع ما اعرب عنه سلفه قبل سنوات عديدة، ولا شيء غير القوة والتجهيز الحربي يمكنه انزال الخوف النافع على الإيالات الافريقية. وأول إشارة ظهرت تنبىء بتغير العلاقات وردت في رسالة بتاريخ 21 من فبراير 1778، فقد علم بيلاتو بعزم الباشا على

---

(1) رسالة أنطونيو بيلاتو المؤرخة في 1777/11/29.

(2) خطاب علي باشا المرفق بالرسالة المؤرخة في 1777/11/29. وهو آخر وثيقة بالمظروف 764 من رسائل القناصل بطرابلس. ومنذ الآن فإن الرسائل التي ستذكر موجودة بالمظروف 765 (1778-1785).

(3) رسالة باللوفتش المؤرخة في 1775/10/3.

(4) رسالة باللوفتش المؤرخة في 1775/4/29.

(5) رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 1778/1/27.

إيفاد حاجي عبدالرحمن إلى البندقية كسفير، وعندما ذهب القنصل على الفور لمقابلة الباشا وسأله عن اسباب هذه البعثة، جاء الردّ في أول الأمر غامضاً.

وكتب بيلاتو: «لقد أكد لي الباشا بان الهدف الرئيس من هذه البعثة هو تعزيز عرى التفاهم المتبادل المتين، وحتى تكون البعثة أكثر قبولا لدى سعادتكم، رأى تكليف حاجي عبدالرحمن بذلك، إذ كان يجد دائماً في مختلف اللقاءات قبولاً حسناً لدى البندقية».

وطلب منه بيلاتو ان ينتظر على الأقل موافقة الحكماء الخمسة، وحاول في نفس الوقت التحري فيما إذا كان يختفي أي سبب آخر وراء هذا الطلب لايفاد عبدالرحمن، وعلم القنصل بان الباشا تفاديا للإلحاح المستمر الذي يمارسه عليه ابنه واتباعه في هذا الأمر، وما يدّعون بان البنادقة يتمتعون بميزات فائضة بسبب ما فرضته معاهدتهم من تحريم منطقة واسعة جدا على القرصنة، وبما انه رأى ان الطلبات التي احالها على البندقية بطرق غير مباشرة، لم تعد باية فائدة، لذلك قرر ان يبعث بأحد وزرائه إلى الجمهورية.

(والموضوع الرئيس لهذه السفارة غير العادية، والتي لا يمكن ان يقبلها أي بلاط مهما كان الدافع، والعبقرية الطموحة العنيدة للشخص المكلف بالقيام بتلك المهمة، والمكاسب التي يسعى هذا الوزير للحصول عليها، من أجل اصلاح وضعه الاقتصادي المضطرب، كل ذلك امور هامة جداً، تقنعني بعدم جدوى قبوله هناك بأي حال، فقد تنشأ عن قدومه احداث غير سارة، ومقلقة لا تخلو من نتائج تثقل كثيراً الاقتصاد العام، وسأعمل على اقناع الباشا بالتخلي عن هذا العمل، لا سيما وان الباشا كان قد وعد سلفي وعداً قاطعاً بانه لن يبعث في المستقبل بأي وزير إلى البندقية، إلاّ بعد الحصول أولاً على موافقتها رسمياً).

وفي الاثناء وصلت إلى بيلاتو من البندقية تعليمات محددة، فقد اعرب للباشا في أوائل ابريل عن دهشة مجلس الشيوخ وارادته الأكيدة الحازمة للاعتراض على تعديل المعاهدات، وبالرغم من أن علي باشا قد أبدى استعداده لقبول أي شيء محافظة على صداقة البندقية، فقد أفهم محدثه بمدى حساسيته، للإستياء الذي قد ينجم بسبب بعض الغنائم التي تقتنص داخل الحدود التي وضعها ناني، وحيث في الغالب تتردد مراكب نابولي التي تسيل لعاب اصحاب السفن التابعين له. وأضاف: (ان هذه هي النقطة الوحيدة التي يود ان تعاد إلى المعاهدة طبقا للشروط التي أقرت قبل سنوات مضت، من قبل وزيره هناك، وحتى في بحار السلطان الاعظم فإن القرصنة محظورة إلاّ إذا جرت بعيداً عن الجزر والأراضي العثمانية بثلاثين ميلاً).

وكتب القنصل يقول: «فحاولت ان اقنعه بأن هذه المطالب غير المنتظرة تمس كل المساس بكرامته، ذلك لأن القراصنة التابعين لهذه الإيالة دخلوا مراراً بسهولة في البحار التي تحميها اعلام الدولة، وغض النظر عنهم تكراراً كلما ألقوا بمراسيهم في جزيرة زانتي أو كورفو، بحجة

اتقاء الزوابع. وهذه أمور تجعلهم مستقبلاً اقل اهتماماً باحترام الحدود التي نصت عليها المعاهدات، كما ان مثل هذه التجاوزات لا يمكن وقفها إلاّ باتخاذ بعض الإجراءات القاسية من قبل مراقبي البحار، ضد اصحاب السفن الذين يخالفون ما ورد صراحة بجوازات السفر العادية التي تزود بها هذه القنصلية قراصنة الإيالة». وبذلك فقد أصبح من الضروري اصدار أوامر أكثر صرامة، وفرض رقابة أشد من أجل تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت، وليس بان يتم حلّ الاتفاقات أو مراجعتها.

وظل الباشا مرتبكا، ولم يعد يفكر في ارسال وزيره في هذا الوقت.

كان بيلاتو على علم منذ زمن طويل بمزاج عبدالرحمن، فحاول أن يضعه عند حده، حتى لا ينجح بمكره واساليبه الذكية في تغيير الإستعداد النفسي للباشا، ضعيف الإرادة.

وفي البندقية إذ ذاك، كان حكماء التجارة الخمسة يعدون تقريراً ضافياً بناء على خطابات بيلاتو المتتابعة والمفصلة، لتنوير مجلس الشيوخ عن تفاصيل التهديد الجديد، وفي تقرير لاحق اعلم مجلس الشيوخ الدوج في تاريخ 11 من أبريل 1778. وقد جاء فيه ما يلي:

الفكرة الغريبة التي يصرّ عليها باشا طرابلس من جديد، بتحريض من ابنه صاحب المزاج المضطرب، هي تعديل ما تم الاتفاق عليه بفضل جهود جاكومو ناني، للحد المقرر لاصحاب سفن القرصنة، وايفاد سفير إلى الجمهورية في شخص عبدالرحمن المعروف بحيله، بحجة الصداقة وحسن الاتصال، اما الواقع فللازعاج، والحصول على مكاسب فورية، وبدون حق مع ما في ذلك من ارهاق للإقتصاد العام، وليس هناك سبيل أكثر ملاءمة من العناية التي بذلها مجلس الحكماء الخمسة، لايصال التفاصيل المرفقة إلى علم الجهات العامة عن وسائل المعالجة والتدبير التي بدت ببراعة القنصل بيلاتو، وليس هناك كذلك ما يزيد حماساً على اعتبارات الخبراء المدنيين انسجاماً مع تعليمات مجلس الشيوخ.

وصدر عقب ذلك أمر إلى الحكماء الخمسة بالتصرف:

لايزال مجلس الشيوخ ثابتا عند الأمر الذي تقرر بتاريخ 4 ديسمبر، الداعي لمراعاة المعاهدات التي تم توقيعها مع تلك الإيالة بكل دقة، ويجد كذلك الحكمة لينصح بها الجهات العامة بالعمل بالنسبة لزيارة عبدالرحمن طبقا لما يراه الحاكم، بتروّ مناسب والتزام وحرص، وما قد تقرر في حالات مماثلة في هذا الشأن بالمرسومين المؤرخين في 12 من مايو 1770، و23 من مارس 1775.

وللحكماء اصحاب الفضائل، ان يحسنوا تقدير النشاط الواعي والحماس الفريد لقائد السفن فيدمان، والذي كلف بالتوجه إلى الشواطىء الافريقية، بالفرقاطتين، على ان يرسي

مراسيه تفضيلاً في مكلاًّ[1] طرابلس، للقيام بالمهام التي كلفه بها مجلس الشيوخ، عملاً بالمرسوم الصادر في 12 فبراير الماضي، وان يتناول من القنصل بيلاتو ما أسفرت عنه جهوده التي بذلها ببراعة لا لتنفيذ ما اتفق عليه مع الإيالة، وبدون تغيير طبقاً للنوايا العامة الثابتة المعلنة بكل وضوح في مرسوم 14 ديسمبر المشار إليه اعلاه فحسب، بل وأكثر من ذلك ما يتعلق بعزم ذلك البك لايفاد الوزير المذكور إلى هنا.

وإذا ما أصر حاكم الإيالة برغم كل شيء، على المضيّ في خططه الضالة. عندئذ يستطيع فيدمان ان يستفيد من العمل النافع الذي يقدمه الترجمان نفسه، استناداً إلى الاوراق والتوضيحات اللازمة لمجموعة الأمور التي سيقدمها إليه الحكماء عن تلك الأساليب البارعة والثابتة التي تراها حكمتهم مناسبة، للتنفيذ الكامل لكل مادة من المعاهدات النافذة مع تلك الحكومة، اما فيما يخص ايفاد عبدالرحمن المذكور، فيجب افهام الباشا بجميع الطرق القويمة المتبصرة، بان حضوره لا يعوّل عليه بكل تأكيد، لانه غير ضروري بأي حال، وأن وعوده الجليلة التي ضربها لباللوفتش القنصل السابق تستدعي في حالة ايفاد احد وزرائه، احتياطات مسبقة وتنسيقاً متبادلاً لا غنى عنه، وان هذا اللقاء واللقاءات الاخرى مستقبلاً لتسليم الإتاوات السنوية المتفق عليها، تقدم فرصاً سانحة لتأكيد الصداقة الطيبة، والتواصل الأكمل، وبدون اللجوء إلى إيفاد بعثات فوق العادة، وفي الختام يجب أن ينبّه انه إذا ما حضر عبدالرحمن إلى هنا، فلن يكون في الامكان استقباله من جانبنا، ولن يلقى ذلك الترحيب والمعاملة الجديرتين بمكانته، مثلما قوبل في مرات سابقة.[2]

ومن بين المهام التي كلف بها فيدمان، تلك التي تتعلق بالإلحاح على الإيالة بان يتم تسليم الكميات المتفق عليها من الملح بانتظام، حسب نصوص الاتفاقات، ويمكن الوصول إلى نتائج طيبة إذا ما عزمت الإيالة على استعمال القوة ضد سكان زوارة المشاغبين، وضد قطاع الطرق الذين يعيثون في الإقليم فساداً، مما جعل تجميع الملح قرب البحر أمراً صعباً، وفي هذا ما يشكل استحالة قيام سفن البندقية بشحن الملح، واضطرار هذه السفن إلى الإنتظار اياما طويلة قبل ان تقلع من جديد، ولذا (فإن ارسال مفرزة من الفرسان بقيادة آمر لها، وابقاءها على مشارف زوارة، قد يكون العلاج الوحيد الذي يبعد شرّ اولئك البربر).[3]

ولما تلقى بيلاتو النبأ الخاص بالقرار كتب بتاريخ 16 مايو ما يلي:

«عندما تظهر الفرقة البحرية العامة في هذا المكلاّ قريباً، فسيكون لها أثر حسن فيما يخص

(1) المكلاً في اللغة هو الموضع قرب الشاطىء تستطيع السفن الرسو فيه.
(2) من قرارات مجلس الشيوخ ـ القسطنطنية ـ سنة 1778، ملزمة 81 - 1778/4/11.
(3) توجد بنفس الملزمة كما ذكر سابقا رسالة من الحكماء الخمسة إلى الدوج بتاريخ 1778/5/7?

خط الحدود، أو ما يتعلق بالسفارة المزمعة».

ولما رأى عبدالرحمن في هذا الوقت ان الأمور ليست على ما يرام وان الأمل في السفارة اخذ يتبخّر أكثر فأكثر، لذلك حاول استباق الحوادث فاستأجر مركباً مسافراً إلى البندقية، يملكه ربان بندقي يدعى بودينينش واعدّ امتعة.

وقال القنصل: «ولكنني اعترضت على ذلك بكل قوة، وقدمت احتجاجاً إلى الباشا نفسه، وأكدت له بانني لن امنح الترخيص لأي مركب بندقي يسافر عليه عبدالرحمن، ما لم تصلني التعليمات الجليلة من أصحاب السعادة في هذا الخصوص». وسعى عبدالرحمن للحصول على مكان في مركب فرنسي، ومن حسن الحظ لم يتمكن صاحبنا من الابحار، بسبب ما كان يدور من اشاعات حرب قريبة بين فرنسا وانجلترا، وكان عليه كالعادة ان ينتظر التعليمات الرسمية برغم أنفه.

ويمكننا أن نستشف من نفس هذه الوثيقة أن مغامرة عبدالرحمن لا تلقى قبولا عند زملائه بالحكومة، وعندما علموا الاسباب التي تحول دون سفره ابتهجوا لما توقعوا أن السفارة لن تتحقق وكأنهم اعداء له.[1]

وفي تلك الاثناء قام شيء جديد في البندقية، وهو أن فيدمان الذي كلف بتولي قيادة الحملة على طرابلس، اضطر في آخر لحظة إلى ان يعتذر عن قبول التكليف بسبب حالته الصحية السيئة، وبات من الأمور العاجلة استبداله (وقد اصبح الفصل متأخراً).[2]

(1) رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 16 من مايو 1778. وقد ورد في نفس الرسالة ما يلي:
وكان قنصل فرنسا، وقد علم بقرب قيام حرب بين دولته وبريطانيا العظمى متشوقاً إلى معرفة الأخبار. اما القنصل الانجليزي فكان في حالة يأس، لقد علق جميع آماله على ظهور فرقة بحرية من بلاده على هذه الشواطىء. نظراً إلى الانتهاكات المتعاقبة التي يقوم بها الطرابلسيون للمعاهدات القائمة مع بريطانيا. ثم كتب بيلاتو يقول:
إن البك هو الابن الأكبر للباشا خرج لتأديب الاهالي المتمردين حوالي مدينة طرابلس. وكانوا يعترضون حرية دخول القوافل إلى عاصمة الإيالة.
(2) نورد فيما يلي وقائع جلسة مجلس الشيوخ، على أثر البلاغ الوارد من فيدمان (قرارات مجلس الشيوخ ـ القسطنطنية ـ الملزمة 81 ـ تاريخ 1778/6/30). تقديراً لآيات الفضيلة المتكررة، وللحماس الوطني الذي تجلى بوضوح في العام الماضي، وفي ظروف عسيرة من قبل ن. هـ. كارلو فيدمان، آمر السفن، وفي الوقت الذي تطلع فيه مجلس الشيوخ بكامل الثقة إلى نتائج مماثلة في الوقت الحاضر، بفضل ذكائه المتوقد، ومداولاته النشطة، حول المفاوضات القائمة مع إيالة طرابلس واعتماداً على خبرته،

وصلت الآن من حاكم البحار

رسالة وقد تمت قراءتها في أسف مع التقرير الذي لم يحسب له حساب، والذي يشير بان «فيدمان» قد اصيب إصابة خطيرة في صحته، جعلته يضطر إلى تقديم التماس حتى يؤذن له بفترة ثلاثة أشهر، وهي المدة اللازمة لشفائه بعد علاج صحيح، وحتى يكون قادراً على تولي مهامه في حمل السلاح، هذا بالرغم من ان الفرقة البحرية المجهزة كانت على وشك الابحار من هذه الشواطىء وقد منح الإذن المطلوب.
واعتباراً لهذا الظرف غير العادي .. يرى مجلس الشيوخ ان يستبدل فوراً المواطن الفاضل المذكور بعنصر آخر يتسم بالنشاط والدارية فيتولى إمرة وإدارة الفرقة البحرية المخصصة لافريقيا، ويقوم بالمهام الخاصة بمختلف الشؤون

وفي 28 من يولية 1778 صدر مرسوم من مجلس الشيوخ باسناد شؤون هذه الحملة إلى آخر أمراء البحر العظام بالبندقية، أنجلوا إيمو، ويلقب آمر السفن فوق العادة.

وعلى هذا الشخص المعين ان يقبل التعيين خلال ثلاثة أيام، ولا يجوز له ان يرفض، و إلاّ انزلت به تلك العقوبات التي تهدد من يرفض القيام بالسفارات إلى الرؤوس المتوجة، وعليه كذلك ان يبقى في المهمة المنوطة به حتى الإنتهاء منها.[1]

ولم يكن انجلو إيمو نفسه يتمتع بصحة جيدة، ومع ذلك لم يتردد لحظة في قبول التكليف. وفي 10 من يولية كتب إلي الدوج باولو رينير بقبول المنصب، وفي ذلك دليل على التصاقه بالمؤسسات الوطنية في ذلك الجوّ الذي استفحلت فيه الرشاوي. لقد سبق ذكر هذا الخطاب لكنه لم ينشر[2]، ولعله من المفيد نقله هنا بالهامش.[3]

الحساسة القائمة مع طرابلس، كما يقوم بدفع الإتاوة السنوية إلى الإيالات الافريقية. وقرر اهل النضج والحصافة ان يتم بالتصويت انتخاب أحد الرجال الشرفاء ذوي الاخلاق الحميدة والخبرة في الشؤون البحرية، ويمنح لقب آمر فوق العادة على السفن.

وقد ارفق بهذا المحضر للجلسة: تقرير المشرف على شؤون البحار والتقرير الطبي عن حالة فيدمان الصحية.

(1) حول تعيين أنجلو إيمو والمهام المسندة إليه (قرارات مجلس الشيوخ المحفوظة في ملف القسطنطنية ـ الملزمة 81). وبخصوص اللقب الذي منح لانجلو إيمو رأيت من الأنسب التطرق إلى السلك البحري في العهد الجمهوري. فالوجهاء يدخلون السلك بلقب «أشراف السفن» وبعد اربع سنوات يمكن تعيينهم حكاماً. اما المناصب الأخرى التي يجوز اختيارهم لها فكانت: أمير السفن (عدا أمير البحر) ونائب أمير البحر، وآمر السفن. وتتم جميع التعيينات بالاختيار من قبل المجلس الأكبر، ولكل منصب مدة محددة وبانتهائها تنتهي جميع الحقوق، ويمكن استدعاء الوجيه لتولي مختلف المناصب المدنية، ثم تجوز اعادته إلى البحرية، وهذا ما جرى لأنجلوا إيمو الذي عين فيما بعد حكيم المياه، ثم جاكومو ناني الذي عين مديراً عاماً للبحيرات والشواطىء وغيرها.

(2) من مقال بعنوان (آخر امراء البحر البنادقة الكبار) نشر في المجلة البحرية (رفيستا ماريتما) سنة 1907 ص 47-77.

(3) فيما يلي الخطاب الذي بعث به أنلجو إيمو في 28 يولية 1778 وهو موجود في المجموعة الخاصة بالحكماء الخمسة بالمظروف 600، وايضا بين قرارات مجلس الشيوخ، ملف القسطنطينة ملزمة 81.

«أيها الأمير الجليل جداً، لقد علمت بتعييني في المنصب فوق العادة الخاص بالبحر فلم اهتم بأي حال بتوعك صحتي. بل استجبت لنداء الواجب وقبلت طائعاً مختاراً على الفور، حتى الحمى التي ازدادت حدة لعدة ايام، لم تحل بيني وبين الاعداد الكامل لعدة امور تتطلبها اللياقة وعدم التحول لحظة واحدة اثناء السفر عن المهمة الرسمية.

و إذا ما أبقاني الله في صحة مناسبة، وأنا على ثقة بان تزداد قوتي من أجل خدمة الوطن العزيز، فانه يشرفني ان اسلم أمري إلى سعادتكم، وانا في حالة تسمح لي بان أقوم في اللحظة المحددة بممارسة المهام التي كلفتموني بها، إلاّ أن التأمل فيما يضع امام حماس المواطن بعض الاعتبارات لا يعفيه بالغ تعظيمه من الاستسلام إلى حكمة سعادتكم، ولكم كل الحق في ان تعطوا الاهمية القصوى للسرعة في الحركة، والقيام بالرحلة بالنظر إلى الجانب السياسي من الموضوع، ولتأخر الفصل المناسب وما نعرفه عن شدة الشتاء والمتاعب التي قد نلاقيها في شواطىء افريقيا وبهذه النظرة يبدو من المتعذر التوقف عند الذهاب في جزيرة كورفو ويكفى الدخول والخروج من هذه القناة الطويلة المربكة، بسبب مقاومة الرياح، حتى لا يترتب على ذلك أي تأخير قد لا يمكن تقديره ولكنه ملحوظ، وفي العودة كذلك يبدو لي أن لا ضرورة للمرور بذلك الميناء، ويترتب عليه تحميل الخزانة العامة عبئاً زائداً لا حاجة إليه، يتمثل في دفع راتب لمنصب لا لزوم إليه، وتعيين ستين بحاراً زيادة عن العدد المقرر.

و إذا ما تأملنا بهذه الإشارات ملاءمة للمال العام من حيث احتياجه لإدارة شرعية إلى رقابة وتنفيذ المهمات بشكل سريع ومفيد، فانني اعتمد على حرصي في المراجعة بالسرعة التي تتفق مع تعدد الأشياء وعدد المراكب المعهود بها إليّ.

اما في طرابلس فقد اضحى الوضع بالنسبة لبيلاتو يزداد كل يوم تأزماً، لايزال هناك شهران على وصول إيمو، ولم تصله بعد التعليمات المناسبة حول مهمة السفارة الجديدة.

وكتب بيلاتو يقول: «لقد اتعب هذا التأخير معاناة الباشا، وقد اختفت الشائعات عن قرب قيام حرب بين فرنسا وبريطانيا العظمى، تلك الشائعة التي منعت عبدالرحمن من أن يركب أية سفينة انجليزية أو فرنسية، لكنه قرر الآن أن يرفع العلم على أية سفينة (إذ اني لم اسمح له باستئجار اية سفينة تابعة للبندقية) وبعد ايام سيذهب إلى ليقهورن حيث يبقى مدة في المحجر، ثم ينتقل إلى البندقية».

ويزداد قنوط بيلاتو كل يوم، وصعوبة الحيلولة دون سفر الوزير خاصة وأن بعض الشائعات تقول بانه فضلاً عن توقفه في البندقية، سيزور فلورنسا ليرأب الصدع الذي من أجله قطعت الإيالة كل علاقة لها مع حكومات دوقية فلورنسا، وحكومة الامبراطورية النمساوية، وهو أمر لا يعود على طرابلس بأي نفع.[1]

وبمرسوم من مجلس الشيوخ مؤرخ في 30 يولية 1778 تسلم إيمو الأمر بالإبحار على متن الفرقاطة (سيرينا) وان يلحق بباقي الفرقة البحرية. وقد أوردت الرسالة النصائح تقول: «إن مناقبكم وحصافتكم التي تميّز هذا الأمر في نظر الكرامة الوطنية، والعلاقات السياسية الحيوية، سترشدكم في التوجه إلى هذا الباشا، وسيكون من واجبكم ان تؤكدوا له ضرورة المراعاة الدقيقة للمعاهدات».[2]

* * *

وسيكون مشروعاً لبالغ احترامي اخضاع أمر جوهري إلى حكمة السدة الأميرية، لما في ذلك من أهمية بالغة للترتيب والتنظيم العسكري وكرامة الرايات العامة، وشرف من أؤتمن على حمايتها، حتى تجاه الدول الأجنبية.

ويتبدّى كل هذا الامتياز والتشريف والدرجة البحرية في موضع نصب العلم، وقد تشرفت برفع هذا العلم على السارية الامامية والسارية الرئيسة، لا امام نظر مواطني وعيون الافريقيين فحسب بل للإرضاء العام، امام جميع امم اوربا، وفي الوقت نفسه للامتنان الخالص للخروج من كثير من اللقاءات إلى جانب رايات الدول العظيمة، موسوماً بكل أوسمة التشريف اللائقة بدرجة الشخص، والتي تستحقها بكل جدارة اعلام وطني المظفرة. و إذا ما بارك الله دائما في الماضي عمل المواطن هاديا اياه إلى تحقيق الخير العميم، فإن مجلس الشيوخ بحكمته الفردية سيجد الاجراءات الملائمة، للمحافظة على الإنسجام العسكري في المستقبل، وكذلك على كرامة الدولة وشرف من رفعها إلى العلا، مع احترام الأوامر العلية لسعادتكم».

البندقية في 10 من يولية 1778 — أنجلو إيمو

(1) رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 1778/7/8. لقد انتهك الصلح مع النمسا ودوقية طوسكانا ايضا سنة 1770، وقد عثرنا على ما يشير إلى ذلك في رسالة باللوفتش تاريخ 1770/5/21، فقد انزل العلم عن دار قنصلية النمسا، وافادتنا رسالة بيلاتو المؤرخة في 1778/7/8 ايضا ان عبدالرحمن قد يذهب إلى السويد دون علم قنصلها الذي كان مريضاً في مالطة، وفي ذلك يقول: «الاهتمام الحقير لهؤلاء الناس يتجه دائماً إلى الأشياء التفاهة، ويتذرعون بابسط الاسباب ليرضوا جشعهم على حساب هذه الدولة أو الاخرى.

(2) من خطاب مجلس الشيوخ إلى المشرف العام فوق العادة على السفن بتاريخ 1778/7/30.

وكان أمير البحر البندقي قد وصل في نهاية شهر أغسطس إلى مكلاّ طرابلس، بعد أن اجتاز البحر بكل أمان. والتقرير الذي تقدم به الى مجلس الشيوخ والذي سأنسخه في الملحق يعد وثيقة رائعة من حيث المحتوى والأسلوب، وتقدم في مجموعها برهاناً على النضج السياسي وقدرة البندقي العظيم على التغلغل، وكان يبدو أن أفق المفاوضات صعب (للتعقيد وغموض الأمور، والسلوك الغريب لهذه الحكومة).

وهناك ثلاث نقاط على الأخص تستقطب اهتمام ونشاط قائد الفرقة البحرية، وهي مسألة الملح (يتعلق هذا الأمر باسترداد تلك الكميات المستحقة وخاصة كتعويض للجمهورية عن الغارات التي سبقت حملة 1766 والتي حدد كميتها ناني بعشرة آلاف كيلة)، ويأتي بعدها بعثة عبدالرحمن غير المرغوب فيها، والتي انجرّ إليها الباشا (آملا في الحصول مستقبلا على فوائد كبيرة) وفوق كل شيء اغراء ألفين أو ثلاثة آلاف سكوين، انفقها عبدالرحمن هدية لعلي وعائلته، وأخيراً موضوع الحظ ويبدو أشدها تعقيداً.

وجاء في رسالة من إيمو: لقد ساهم في الإيحاء له بكل هذا الاصرار الدسّ المؤثر من قبل البك ابنه، وهو شاب يمتاز بطبع ثابت فخور، يظهر كامل النفور الإسلامي من الإسم المسيحي، وخاصة البندقي، وهو الرئيس الذي بعث بل أسّس القرصنة.

وكان إيمو يود ان يقابل الباشا لوحده، فلم يتيسّر له ذلك، فقد كان هناك على ما يظهر تآلف في الديوان يعمل على الحيلولة دون تمكين علي باشا من ان يبحث وحده شؤون الإيالة، بسبب قابلية التأثير عليه. ومهما كانت الأمور التي ستبحث سارة أو غير سارة، فقد وجب ان يسمعها جميع الوزراء.

لقد ورد وصف لتلك المقابلة الاولى، يقول انها جرت في قاعة خشنة .. على بعد 25 أو 30 قدماً، بعيداً عن الأمير الجلف الجالس في مقعد منعزل، ويجري استعمال لغة إيطالية ملحونة تشبه ما ينسب إلى المتحدثين الأتراك في التمثيليات الكوميدية، ومهما يكن من أمر فالتأثير الإيطالي واضح أكثر من أي جهة من تلك البلدان، وهناك مجموعة من خلق بذيء، تتألف من 150 من المرتدين، على وجوههم آيات العداء. وهذه جميعاً عناصر تضفي على القصة لونا من البداهة والوصف المؤثر.

وأول موضوع جرى بحثه هو موضوع الملح، ولقد كتب إيمو بالنسبة لهذه النقطة، بعد زيارة لزوارة، رسالة أخرى هامة جداً، تمكننا من ان نلقي نظرة شاملة على مختلف المشاكل الخاصة بتنفيذ اتفاقية 1764 التي كانت تقصر احتكار الملح على البندقية، وسأتوقف عند الجزء الأول فقط من هذه الرسالة الثانية، استكمالاً لما كتبه إيمو في الرسالة الأخرى. فقد قال:

«باستثناء زوارة وبعض الأماكن الأخرى التي لا علاقة لها بالملاحات، وبسبب استقرار مركزها، توجد تبعية محدودة لحكومة طرابلس فيما سواها من الأراضي شبه الصحراوية التي تشكل مملكته. ويسكن هذه الأراضي قبائل متنقلة من العرب البدو، مستقلة استقلالاً كاملاً، وتعيش تحت الخيام، ويقال إن حاكمهم هو ذلك الأمير، دون أن تسبق لهم معرفة به، ولا سبيل إلى معرفته إلاّ بواسطة تلك الهدايا الصغيرة التي يتلقونها في كل سنة، حتى لا يمنعوا مرور القوافل بأية حال، أو يتعرضوا إلى المزروعات القليلة التي يمارسها السكان المستقرون المذكورون الخاضعون للجباية.

ويكفي بعض هذه القبائل من النوائل والنوائب والمحاميد، ومائة اسم آخر من اسماء هؤلاء البرابرة، ان يدب فيها الخلاف ليتوقف العمل بالملاحات، ويكفي كذلك لتأجيل العمل أو تأخيره قيام اقل ممارسة عدائية بين نفس طبقة قطاع الطرق المنقسمين على انفسهم، ولا يخاطر الزوارى فيقطع بجمله صحراء تمتد خمس ساعات، مشيا على الاقدام، تجوبها زمر صغيرة من المتوحشين لا يصبرون على الغنيمة، وهؤلاء قد ألفوا التنقل بين مختلف الأماكن التي تبعد عن زوارة مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة أو أربعة ايام، يهيمون في اعداد صغيرة حول الملاحات. وفي هذا الظرف الأخير يبدو أن قوة الفرسان التي أرسلت من طرابلس مناسبة، فوجودها قلل من خوف عمال الملح، وجعل زمر اللصوص أكثر اعتدالاً في شتم هؤلاء العمال. و إذا ما قام نزاع مفاجيء بين بعض فصائل اللصوص وزوارة، فإنه (الأمير) يستخدم ببراعة وسائل الدسّ والتفرقة وجميع الوسائل المريبة، ومن الصعب جداً ان يقامر للفصل بينها بوضع القوات وسلطة حكومة طرابلس، مدركاً لضعفه، غير مطمئن إلى تسليم وسائل شديدة القوة إلى أيدٍ قد تسيء استعمالها، مرتجفاً من أن يرى هذه القبائل التائهة متحدة ضده، وبقاؤه في الحكم بسبب عدم اتفاقها.

اما بالنسبة لسكان زوارة، وهم أكثر خضوعاً لسلطة الباشا، فكانوا كثيراً ما يرفضون القيام بالواجبات التي يفرضها وجود الملاحات لاسباب مختلفة، ولا يمكن ان يتهم الباشا بسوء النية أو عدم الإهتمام إذا ما امتنع في الوقت الحاضر، أو فيما إذا امتنع مستقبلاً عن استعمال القوة القاهرة والمباشرة، وحتى لا يضطر إلى مواجهة نفقات كذلك.[1]

وعلى أية حال وبرغم كل هذه العقبات، توصل إيمو إلى الحصول على الموافقة لإيفاد مفرزة من الفرسان من طرابلس (وذلك لضمان انجاز عملية تكويم الملح) وكانت هذه المفرزة قد سحبت في السنة الماضية، بعد ثلاثة اشهر فقط من ارسالها، اما الأمر الصعب فكان اقناع

(1) نقل تقرير أنجلو إيمو كاملاً في الملحق (الوثيقة رقم 32) مع الخطاب الذي كتبه علي القره مانلي بناء على طلب أمير البحر البندقي إلى دوج البندقية (الوثيقة 33).

الباشا بالتراجع عن مطالبه الخاصة بالحدود البحرية، (وتنبع المقاومة من الجشع والعناد والجهل) فقد اعترف علي باشا بقلة خبرته الجغرافية، وارتشاء وزرائه إذ ذاك، وذكر أن قراصنته لم يبق لهم مجال لممارسة نشاطهم (لقد ابعدوا حتى من بحار الامبراطورية العثمانية). واستطاع إيمو بثباته أن يتغلب في هذه المرة أيضاً كما تغلب ناني قبل اثنتي عشرة سنة على عناد الطرابلسيين.

وحق لإيمو في ختام رسالته ان يقول: (لقد استبعدت حتى سفارة عبدالرحمن، وانه أعطى للبندقية ذلك الهدف الأسمى الذي وهبته السماء جزاء لحماسه، بعد عذاب طويل اصاب القلب والروح).[1]

وختاماً، فإن حملة أنجلو إيمو على طرابلس سنة 1778 لا يمكن مقارنتها بتلك التي قام بها جاكومو ناني سنة 1766 رغم ما تكتسيه من بالغ الأهمية، وما أدته من دور له شأن في العلاقات بين البلدين، لقد كان الأمر بالنسبة للأولى معالجة لقطع علاقات دبلوماسية فعلاً، ودعت الحاجة إلى وضع حد لسلسلة من اعمال العنف، وانتهاك منتظم للمعاهدات. اما بالنسبة للثانية، وبالرغم من توفر الأعراض التي قد تسبب مضاعفات في المستقبل فان الأمور ظلت في حدود (مؤتمر سلمي) بدليل أن أمر استخدام القوة لم يصدر، وكان يتطلب إذنا صريحاً، يجيز حرية العمل لأمير البحر البندقي.

* * *

الملاحظات

ننقل فيما يلي الرسالة الأولى التي كتبها القنصل انطونيو بيلاتو، بعد الحملة التي ترأسها إيمو:
رسالة بيلاتو بتاريخ 19 من سبتمبر 1778.

«حول النتيجة السعيدة التي لقيها تفويض الحكمة العامة[2]، والتي ساندها الحماس الفريد، والبراعة التي ابداها السيد الأفضل الفارس إيمو، فقد أوصل هو نفسه إلى المعرفة العامة ما أسفرت عنه مهمته السعيدة الرضية، ولقد وصل إلى هنا بعد رحلة موفقة، دامت احد عشر يوماً فقط، وعلى هذا أرى ان اعفي نفسي من إعادة عرض تلك المعلومات في توسع وتفصيل، تفاديا للملل، واذكر فقط ان الباشا وقد سبق ان اعرب عن ثابت عزمه على عدم تقيده بالمادة الخاصة بالحدود المائية، الواردة بالملحق الاخير للاتفاق المحددة لاعمال قرصنة اصحاب سفنه،

(1) توجد رسالة إيمو الثانية التي اقتبست منها ما ورد هنا بملف القسطنطينية، قرارت مجلس الشيوخ، الملزمة 81.

(2) في هذه الرسالة وغيرها مما كتب في البندقية بالقرن الثامن عشر وما بعده جرى استعمال كلمة «عامة ـ عام» بمعنى «دولة حاكم، حكومة» ولذلك فان معنى «الحكمة العامة = حكمة الدولة ـ الارادة العامة = ارادة الدولة أو الحكومة ـ السفن العامة = سفن الدولة» الخ.

لم يتردد في التخلي عن مطالبه الغريبة وغير المعقولة، فور ان سمع بصوت السيد الأفضل آمر البحر، تأكيد النوايا العامة التي تتجه دائماً نحو التمسك بمراعاة عدم انتهاك المعاهدات، وبازالة المعارضة الشديدة التي شكلت الجزء الاساسي في التفويض العام، وبالرغم من عناد البك، انتهت بالمثل الاسباب التي يمكن ان تبرر سفر الوزير المعروف إلى هناك، واقتنع الباشا بالتخلي عن السفارة دون صعوبة، ولقد أكد برسالة منه إلى مجلس الشيوخ سلمت إلى مدير السفن العامة، رضاه عما نقل إليه من ارادة عامة عن الموضوعين المذكورين، وأيضا عن أمر سرعة تكديس الملح بمرفأ زوارة.

وبعد أن أنهى رئيس البحر المشاكل المعقدة القائمة مع هذه الإيالة بنفع عام وشرف عظيم، سافر بفرقته البحرية منذ السابع والعشرين من الشهر الماضي، متجها إلى مرفأ زوارة حيث علمت انه ابحر منها في الثامن من الشهر الجاري ليواصل سفره».

رسائل هامة:

كما سبق أن رأينا في هذا الفصل، فقد أفاد بيلاتو بتاريخ 1778/5/16 ان البك وهو اكبر ابناء الباشا قد خرج في حملة ضد سكان الدواخل، ونتابع الآن نتيجة ومدى تلك الحملة:
رسالة 8 من يولية 1778. (كان على البك ان يوقف بعض الرعايا المقلقين عند حدهم، الذين يأبون منذ زمن طويل تقديم الفروض إلى والده، لقد اتفق الرأي على ان تلك المغامرة لن تتم في يسر، لان اولئك المحرومين لم يشعروا منذ سنوات انهم يحظون باهتمام الباشا وعطفه.

ولم تكن نتيجة تلك الحملة التي قادها البك مطابقة تماماً لما توقعه منها الجميع، فلقد استجابت بعض المقاطعات الموالية المنقسمة إلى شيع كثيرة بدفع المبلغ المطلوب، وقد بدأ الاحساس بوقوع مجاعة أقسى من تلك التي ضربت البلاد في السنة الماضية، برغم الآمال على اقبال سنة وافرة الحصاد، وهكذا فإن البك سيعود بعد أيام قليلة حاملاً جباية متواضعة جداً، ودون ان يحصل على تلك الفوائد المنتظرة من خروجه، ولم استطع ان اتخلى في الشهر الماضي عن الانضمام إلى قنصلي فرنسا والدانيمرك ونائب قنصل بريطانيا، والذهاب لتهنئة الأمير في معسكره، وكان يبعد عن المدينة مسيرة تسع ساعات، وقد مكثنا هناك يوماً واحداً، وعوملنا بكل لطف واحترام، ولقد اضطر بيلاتو مثل غيره ليحمل معه هدية).

وفي نفس هذه الرسالة توجد ملاحظة غريبة، ولكنها مع ذلك دليل على الدقة التي ميزت نشاطه.

الإيصالات المحررة عن الإتاوات السنوية، وردت إلى هذا الوقت بتواريخ تسبق بعدة اشهر واقع الدفع، فقد كان الباشا يرفض تحريرها بتاريخ السداد. لماذا؟ لقد كان بيلاتو مقتنعاً

بان سلفه قد ضلل في السنوات الماضية لجهله باللغة التركية، فإن تسلم الإيصالات في كل سنة بتاريخ الشهر الأول من السنة القمرية، يعود على المال العام بضرر استحقاق سنة زائدة لصالح الإيالة، تدفع كل 33 عاما.

ولم يفكر بيلاتو ابداً انه عند استحقاق دفع السنة الزائدة، لن تكون جمهورية القديس مرقص الهرمة، في عداد الدول التي تدفع الإتاوة إلى الإيالة الافريقية.

لقد تحدث عن حملة أنجلو إيمو سنة 1778 كل من:

– جي، دي، أو، في المجلة البحرية "Rivista Marittima" .G.D.O سنة 1907 صحيفة 57، (والمقال هو أكثر من إشارة ومن أوسع ما كتب عن الحملة).

– ميكاكي، ر. طرابلس تحت الحكم القره مانلي، صحيفة 105 ولقد اشير إلى الحادث فيما يقل عن السطر الواحد، وقد اقتبس من خطاب للقنصل الدانيمركي س. س. لوكنير بتاريخ 15 من يناير 1776 و20 من أغسطس 1777، و14 من سبتمبر 1778.

– بيسينتي أي، «انجلو إيمو وبحرية البندقية في زمنه».

الفصل السابع

العلاقات بين البندقية وطرابلس من 1778 إلى 1785

العلاقات بين البندقية وطرابلس

من 1778 إلى 1785

اضطرابات سنة 1779 ـ نشاط قرصان طرابلس من سنة 1778 إلى 1785 ـ حادث الربان زفرون ـ عداء حسن بك للبندقية ـ القنصل البندقي يوفق إلى استمالته ـ سفر انطونيو بيلاتو ـ موقف الإيالة من حرب البندقية مع تونس ـ مرور أنجلو إيمو (1784) ـ حل اتفاق احتكار ملح زوارة ـ وفاة اسكندر مورو أمير البحر البندقي بقنصلية البندقية بطرابلس ـ تعيين أغوسطينو بيلاتو قنصلا ـ الطاعون سنة 1785 ـ وقائع أخرى.

يروي ميكاكّي انه في نهاية 1779 قامت في طرابلس اضطرابات خطيرة أشعلها شخص يدعى مصطفى القره مانلي، يقول: انه ابن عم لعلي باشا، وأنه نجا من مذبحة سنة 1760.

واستمر الحصار والحرب التي اثارها مصطفى هذا حتى سنة 1783 وانتهت بحملة حسن بك الظافرة، على انها تشكل صفحة هامة في تاريخ الإيالة.

و إلتزاما بما عقدت العزم عليه لإثبات أنه من وثائق البندقية يمكن استخلاص عناصر قيمة عن تاريخ طرابلس، اود ان أقدم نبذة اقتبست من وصف حي لتلك الحوادث، كتبه بيلاتو:

(لقد كان وضع القناصل في طرابلس في منتصف سنة 1779 حزيناً حقاً، نحن محرومون من مجتمع، وتغرقنا النفقات الضخمة المفرطة، ولا يمكن تصور وضع أبغض مما نحياه في هذا المقام الدنيء، وحيث خسّة طباع السكان والشقاء البالغ، جعلا منه موطناً لمجاعة مؤلمة مستمرة، فلا يقدم سوى صور من الإستياء والآلام).[1]

وعلى أية حال، فلقد تردّى الوضع في أواخر العام واضحى كارثة:[2]

الحالة في طرابلس خطيرة، وينبع الخطر من الإحن والخلاف الذي يفرّق مقاطعات هذه الإيالة إلى شيع واحزاب منذ زمن بعيد، وليس هذا الوضع جديداً أو غير مألوف فيما مضى، ولكنه لم يصل إلى اغراق العاصمة في بحر من الكآبة والإرهاب، لقد عرف علي باشا في بداية

---

(1) من رسالة بيلاتو المؤرخة في 1779/6/2، الحالة الصحية في طرابلس على غير ما يرام فكتب يقول: «باستثناء قنصل فرنسا الذي سيتحول قريباً إلى تونس، فانا الوحيد الموجود بهذه الديار، لقد سافر القناصل الاخرون جميعهم لاسباب صحية، وآخرهم قنصل الدانيمرك الذي انتقل إلى مالطة، فلا يتوفر في طرابلس دواء أو أطباء».

(2) رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 1779/11/4.

حكمه كيف يناوب بين اللين والشدة، طبقا لما تقتضيه الحاجة، وقد أحرز عن طريق هذه الوسائل التي يستعملها بحكمة أكثر مما قد يحصل عليه عن طريق قوة السلاح، اما الآن فقد أهمل الباشا منذ عدة سنوات الاهتمام بشؤون الحكومة، واصبح يعيش حياة مضطربة كسولة، وعسف وزرائه القساة باستغلال سلطته، هذه كلها عوامل جعلت عرب الدواخل يتهورون، بما جبلوا عليه من كراهية لسكان المدن الذين امتلأت أنفسهم نفوراً، ولا يعود عليهم الوضع إلاّ شدة وثبوراً.

وها هي شخصية المطالب بالعرش في خطوط قليلة:

هو رجل مجهول، ووضعه الحقيقي ظل دائماً غامضاً، يدعى بعضهم انه جزائري، ولكن الرأي العام المنتشر يصر على انه أحد اعمام الباشا، علما بأن هؤلاء قد جرت تصفيتهم بوحشية منذ سنوات بأمر الباشا نفسه، لقد استغلّ هذا الدعيّ الإنقسامات، واستطاع توحيد الفئات الرئيسة من العربان منذ بعض الشهور، وزجّ بهم في سبيل مصلحته.

على ان علي باشا وحكومته لم يظهروا اهتماماً كبيراً، إذ اهملوا ـ في غير حكمة ـ وضع مصد للسيل الجارف.

وتردّت الاحداث، فقد تقدم الدعي على رأس جيش جرار من العربان إلى اسوار المدينة، حيث لا يزال معسكراً، يعمل على ابتزاز سكان القرى القريبة، ويطالبها بالولاء والتبعية والجزية.

وليس من اليسير ان نصف ولا من السهل أن نتصور الفوضى والذعر اللذين انتشرا في المدينة، نتيجة لهذا النبأ الذي لا يرقى إليه الشك.

الطرق امتلأت بجموع غفيرة من الناس، تنتظر التعرض للنهب في الغداة، ويحاول كل واحد اخفاء ما عنده في مكان آمن، انه منظر كئيب مؤلم.

وحاول الباشا ان يتلافى الأمر، فبعث بخطابات إلى جميع مشائخ القرى، يأمرهم بان يهبوا لانقاذ العاصمة، وأمر المواطنين بان يتسلحوا، ووضع قوات على مداخل المدينة، وحفر الخنادق، وأجرى اعمالاً دفاعية أخرى. اما النجدات التي وصلت فكانت ضئيلة، وغير متكافئة مع خطورة الموقف.

وازدادت الحاجة شدة وخاصة بعد الاعلان الذي وزع على سكان المدينة من قبل انصار الدعيّ، الذي نسب نفسه ابناً لاحمد باشا الذي يحفظ له الشعب اجمل ذكرى.

ونجحت الدعاية المناهضة على تشتيت الشمل، فقد صوّر السيد الجديد بانه (شخص يتصف بالفضائل، متميز، يقدر العدل والمساواة، وجدير بان يجلس على عرش آبائه). ووعد سكان المدينة المحاصرة بالخير والازدهار المادي، فكيف يمكن الصمود ازاء تلك التطلعات؟

لقد ازداد عدد الآبقين إلى صفوف العدو، فكلف علي باشا وزيره محمود الخوجة وهو خبير يقظ، بمراقبة سلوك كل واحد.

هذا هو الوضع الأليم المؤسف، الذي نجد فيه أنفسنا منذ ثمانية أيام، ولا نعرف ما ستؤول إليه الأمور، ومعرضون لأشد الاخطار.

وتأزمت حالة الممثلين الدبلوماسيين، نحن نعاني الآثار الأليمة التي تسود المدن المحاصرة، وبسبب الرقابة على جميع الطرق اصبحت الحاجيات قليلة، ولا يمكن الحصول عليها إلاّ بدفع مبالغ مرهقة.

ويفكر بيلاتو فيما ينبغي عمله إذا ما تحول الوضع إلى حالة يأس وكتب: «إذا ما قام وضع سيء فسأجمع الرعايا القليليين المقيمين هنا، وسأبحث عن ملجأ على بعض المراكب التابعة للبندقية إذا ما تيسّر لي الإنتقال من دار القنصلية إلى الميناء».

وكتب بعد اسبوعين: «ما تزال الأمور كما كانت على وجه التقريب، مع فارق واحد، وهو أن ما أبداه فريق المتمردين من تلكىء، وتأخرهم في تنفيذ خطتهم، اتاحت للباشا فرصة الحصول على جميع الوسائل اللازمة الممكنة للدفاع عن نفسه، هناك ألف وخمسمائة فارس جاهزون للانقضاض على العدو».

إلاّ أن الموقف لم يحسم بعد، ولهذا السبب بالذات شحن الفرنسيون أمتعتهم على سفنهم، خوفاً من العواقب التي قد تسفر عنها المتاعب التي يعاني منها الشعب، دون ان يحسبوا حساباً لعلي باشا، الذي كان يخشى النتائج المعنوية على السكان من مثل هذا القرار.

إن الحكومة شعرت باهانة بالغة، وأمرت فوراً أن تعاد الأمتعة إلى البر، وفي الحقيقة فهذا التحدي ليس صغيراً بالنسبة لكبرياء فرنسا، وامام الناس جميعاً.

وتابعت الرسالة المؤرخة في 20 من يناير التالي الوصف الحيّ، للاضطرابات في الأرياف، في صباح أحد الأيام تقدم إلى نحو قريب من العاصمة جيش كبير من الأعراب، إلى درجة كان يمكن عدّهم واحداً واحداً من على اسطح منازلنا، وبعثت المخاطر المحتملة نشاط جميع رجال الحكومة، الذين تقيدوا بالاحتياطات الحكيمة التي وضعها محمود الخوجة، وأمكن للشعب ان يحتفظ بكامل الهدوء، وأبدى دون ريب التصاقه الثابت بشخصية مليكه.

ولم ينس علي باشا رجال السلك الدبلوماسي في هذا الجوّ المضطرب، وكتب بيلاتو في هذا الخصوص:

«في هذه الظروف الشائكة أرسل علي باشا إلى جميع القناصل أحد وزرائه، يدعوهم إلى تسليح خدمهم، مطمئناً إيانا بانه يسهر على سلامتنا تماماً، كما يسهر على أمن عائلته، و إذا ما تمكن العدو القريب من أبواب المدينة من اثارة أية حركة، فسيخصص لحمايتنا بعض الحراس،

الذين قال يمكن ان يرسلهم فوراً، إذا ما رغبنا في ذلك ليضمن سلامتنا من أي اعتداء».

واستصوب بيلاتو الامتناع عن قبول العرض، واتبعه في هذا قنصل السويد ونواب قناصل الدول الأخرى، ورد معبراً عن كل مشاعر الإمتنان، طالباً من الرسول أن يؤكد للباشا انه لا يفكر في سلامته بقدر ما يهمه انتصار الباشا.

لقد تبين أن هذه الاحتياطات كانت غير مجدية، في هذه المرة على الأقل، إذ أن الهجوم المنتظر لم يتحقق، لقد علم ان الاعداء وقد يئسوا من الإستيلاء على العاصمة، أفرغوا ما بأيديهم من إبادة على المزروع، آملين أن يبلغوا عن طريق التجويع ما لم يقدروا على تحقيقه بالقوة.[1]

وقد تبين أيضاً أن الأمل في استسلام المدينة بسبب المجاعة لا يستند على اساس، بالرغم من ان الإيالة لم تتمكن من ابعاد الخطر حتى بعد شهرين من المقاومة، وعلى أية حال يمكن ملاحظة سمات الحرب في كل مكان.

إن حركات التحريض للأعراب المتمردين قد تركت في الأرياف آثاراً أليمة من الدمار والرعب، ولم يكتب للحملة التي جهزت ضدهم النصر، بل بقيت قرب المدينة، ولم تحقق أي تفوق على العدو، وعند العودة وبسبب اهمال القادة، داهمها العدو، وكادت تتعرض للهزيمة.

لقد ساد الاعتقاد في وقت ما بأن العدو يحاول عقد هدنة، ولكن الأمر كان مكيدة نسجت للطرابلسيين، فأولئك الذين ارسلوا للتفاوض من أجل السلام، احتفظ بهم رهائن.

ويقول بيلاتو: «في تلك الاثناء يسيطر المتمردون سيطرة تامة على الأرياف، ويمكن القول انه باستثناء المدينة والبساتين المحيطة بها، وبعض الجهات البعيدة حيث لا يزال هذا الأمير التعس يحتفظ بظل من السلطة، فإن ما سواها من مملكته يحكمه المشائخ كل في منطقته، وكثير منهم وحد الجهود للعمل على تنحيته عن العرش، بعد الاعتراف بعمه الدعي ملكا».[2]

(1) رسالة بيلاتو 1780/1/21، في خضم كل هذه الفوضى وهذه الثورة العارمة، تأثر بيلاتو لوفاة مدير شؤون الملح. سأروي في الملاحظات كيف كانت عناية بيلاتو بالمشاكل الخاصة بالملح.

(2) فيما يلي بعض الفقرات من الرسائل من هذا الوقت و إلى بداية حملة البك المظفرة:

— رسالة بيلاتو 1780/4/18: «لا تزال المدينة تحتفظ بهدوئها برغم ازدياد نقص الاغذية».

— رسالة بيلاتو 1780/8/15: «لايزال الأعراب المتمردون يتركوننا نعيش في هدوء ويصبون جام غضبهم على تلك القلة من السكان الذين يعتقدون انهم إلى جانب الباشا».

— رسالة بيلاتو 1782/5/12: «يمكننا أن نلاحظ من هذه الرسالة ان الحرب التي طال أمدها، قد خفت وطأتها، مما أعاد إلى الحياة في طرابلس سيرها المعتاد».

وبالرغم من وفاة أحد ابناء البك، وكان لايزال صغيراً، والعائلة غارقة في أحزانها احتفل بختان ثلاثة من ابنائه الآخرين على غير العادة، واقيمت الإستعدادات للاحتفالات البهيجة منذ اسابيع، وأهدى البك في اليوم السابق للختان المرطبات والحلويات إلى جميع القناصل والشخصيات الكبيرة بالحكومة، وخصص للاحتفال منزل فسيح في قلب المدينة وجاء هو نفسه برفقة اعضاء الديوان، وادب لهم المآدب الفاخرة، ودعيت وزملائي الآخرين، وجرى تكريمنا

وأخذ أوار الحرب ينطفىء دون حملات كبيرة أو نصر مبين، ويمكن اعتبار حملة يولية 1783 خاتمة لوضع طال أمده.

وكتب بيلاتو في هذا الشأن: «لقد نجحت الحملة كامل النجاح، وحتى إذا لم يحصل الباشا إلا على جزء يسير من الغنائم التي جاء بها البك فإن التزاماته نحوه ليست بالقليلة، فهو مدين له بتجييش تلك الحملة، وبالولاء الذي يرتجيه ممن اخضع من السكان، وبالسلام الكامل الذي يسود مملكته».

ويدرك البك مدى ما على ابيه من دين له، ويعرف أيضا كيف يستفيد من جدارته في الوقت المناسب، ليكسب مزيداً من القبول لدى أبيه، وليوجه ارادته إلى مواهبه الشخصية، وإذا كان أبوه يحمل اسم ملك، فيمكن القول إنه يمارس مهام الحكم استبداديا، إنه مرعب في عيون الناس بسبب ما يشيعه كبرياؤه من خوف، وقد ساهمت الثروات المكتسبة في مدينته، إضافة إلى ما يأتيه يومياً من غزوات اصحاب سفنه، في استمالة الكبراء الذين اضحوا لا يرجون من الباشا خيراً، ولا يخشون بأساً.

وفي تلك المناسبة لم يتأخر بيلاتو، كما لم يتأخر زملاؤه عن التوجه إليه للتهنئة وتقديم بعض الهدايا

لقد بدا بعد سفر أنجلو إيمو ان كل شيء قد انتهى، وقد تخلى البك عن كل موقف تردد تجاه جهاز البندقية، ولم يبق بيلاتو متوقفاً عن النشاط لمدة طويلة، ففي 3 من نوفمبر 1778، بعد أقل من شهرين، اضطر للإنشغال بأمر القرصان بكتاش. للحصول على حرمانه من ممارسة القرصنة، وتبين أن الأمر صعب، فانتسابه إلى جزيرة ألكون، وازدياد عداوته في هذا الظرف لاسم البندقية، أمران أمّنا له مساندة البك.[1]

وعلى أية حال فالأمر يسير على البك (بالنظر إلى تداعي سلطة أبيه) المدعومة بنفوذ ابنه الذي تغذيه ممارسة القرصنة، وينميه الطغيان والبخل المفرط. وهذا وصف لحسن بك:

(إنه واثق من نفسه، معتزّ بنموّ بحريته الصغيرة، لقد استطاع ان ينزل إلى البحر في شهور قليلة خمسة مراكب قرصنة، ولم يتورع عن مناوءة رأي الباشا والده، معترضاً بثبات يبعث على الدهشة على إعادة بعض الرقيق من طرابلس، كانوا قد غنموا مع مركبين والبضائع التي تحملها، وقد طلبوا رسمياً من قبل رسول من الباب العالي حاملاً فرمانات قوية.

بكل حفاوة ومدت لنا مائدة على الطريقة الاوربية، وكان علي ان أوفر ضروريات الاعداد التي سعى إليها البك، دون أن اغفل حتى ادق جزئيات المطبخ. وقد حضر البك لدقائق معدودة، بما يكفي من الوقت لتقديم تهانينا، ثم عاد إلى القصر، لحضور الختان عند الساعة الرابعة بعد الظهر، وذهبنا جميعا فيما بعد لتهنئة الباشا.

(1) من رسالة لأنطونيو بيلاتو بتاريخ 3 من نوفمبر 1778.

هذا هو الطبع البغيض لهذا الأمير الشاب، والذي أضحى حتى بالنسبة لرعاياه موضع مقت، وحملاً ثقيلاً اضيف إلى البؤس الذي تعاني منه هذه البلاد التعسة، التي نزلت بها مجاعة أليمة أودت بحياة عدد كبير من الناس، وسوط عذاب ألحق بتعاستهم).

أما ما كان من أمر الرايس بكتاش، فقد تكفل قدره بمعاقبته، ذلك انه بعد مدة قصيرة وقع أسيراً في أيدي جماعة من نابولي، على بعد أميال قليلة من رأس سانتا مارية، أي بالضبط في ذلك المكان المحظور على اصحاب السفن من هذه الإيالة ممارسة القرصنة فيه، وكان الباشا يطالب بان يضمن عدم الاعتداء عليهم، إذا ما غامروا بالتوغل فيه.

لقد حاول البك ان يضع المسؤولية على جمهورية البندقية فيما أصاب قرصانه، وكان يؤكد ان بكتاش قد اضطرته العواصف للتوغل إلى ما وراء الحدود، ولمثل هذا يطلب في سخف منح الحصانة إلى القراصنة المتوغلين إلى المنطقة المنصوص عليها في المعاهدات[1]. أما الجمهورية فقد أهملت الاهتمام بهذه التهمة الواهية.

وفي السنة التالية وقعت حادثة أخرى، بين قرصان من طرابلس وهو الرايس محمد الديب ومركب يرفع علم امبراطورية النمسا، وكان هذا الاخير يشعر انه آمن من كل عدوان، لما زود به من تراخيص وفرمانات من السلطان. لقد استدرج إلى سفينة القرصنة بأسلوب ودّي، ثم قيد على الصاري الرئيس، فيما كان الطرابلسيون يحاولون ــ دون فائدة ــ أسر الملاحين.

وما أن علم قنصل البندقية بوصول محمد الديب، يجرّ الربان الأسير وراءه حتى نهض محتجاً مطالباً بتسليم الربان، ومعاقبة الرايس الديب، وبعد تمنّع شديد، وهدايا قدمت إلى الشخصيات النافذة، امكن تحرير النمساوي والتعويض عن الخسائر. هذه وقائع قابلة للاهمال، ولكنها تشهد ان الجمهورية لم تحافظ على مصالحها فحسب، بل تتمسك بفرض احترام المعاهدات، حتى إذا لم يكن لها من ورائها أية فائدة مباشرة، وتبين من ذلك أن نفوذها نفوذ خيّر، ويفرض احترام المعاهدات المبرمة بكامل الحرية، فقد شملت الملاحة كلها خاصة في بحر الأدرياتيك.

* * *

وفي سنة 1781 وقعت حادثة ثالثة بسبب محمد الديب نفسه، ويمكن اعتبارها أخطر ضربة بعد ما حدث في زارا، والذي أدى إلى حملة سنة 1766 وما كان لها من انعكاسات.

عندما كان الربان زواني زفرون، وهو مدير المركب البندقي المسمى دبياتا فرجيني دلّى

(1) من رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 13 من سبتمبر 1779، هناك أخبار أخرى تخص القراصنة، فقد ورد في التقرير المؤرخ في 25 من يناير 1779 أن بيلاتو استطاع ان يحرم صاحب السفن مصطفى الرايس القبرصي من القرصنة، وفي التقرير المؤرخ في 2 من يونية 1779 جاء: «ان العناية الالهية انقذت ملاحتنا من الرايس زينو الارناؤوطي الذي وقع أسيراً في ايدي المالطيين».

جراتسي، موجوداً بجزيرة جربة اتصل به القرصان المذكور. وبدون مراعاة لما يجب من فروض لميناء أمير صديق، أو احترام واجب لعلم دولة تتمتع بالاحترام، انبرى صاحب السفينة هذا بتهور في التنديد بالربان المذكور، بما لا يليق من الألفاظ.

وتقول المذكرة الملحقة بخطاب بيلاتو المؤرخ في 22 من مايو 1781: انه عندما كان زفرون نائماً، جاء بحارته يوقظونه، ذاكرين ان القرصان يدعوه إلى الطاعة، وسمع وهو يقوم من فراشه طلقة مدفع دفعت بقذيفة كروية صوبها عليه القرصان، فهب يرفع علمه على السارية وحيا صاحب السفينة بثلاث طلقات بندقية، إذ ليس لديه مدفع على المركب، ولم يردّ الرايس التحية، بل رماه بطلقة كروية أخرى، داعياً اياه للحضو ربالمركب مرة أخرى، ورجاه الربان ان ينتظره قليلاً، فليس بين يدية قائق[1] ينقله، وقد تحطم خلال الرحلة قارب السفينة الصغير، وعندئذ صوّب القرصان عليه قذيفة كروية أخرى، مرت بين صواري اللغر[2]، ووصل زفرون أخيراً إلى متن الشبّاك[3] القرصني، حيث أمر الرايس المذكور بحارته بسحبه فوراً من القائق، وطرحه أرضاً على السطح، وكان يعتزم ان يجعله يدفع ثمن عصيانه المزعوم بالضرب بالعصا، واندفع نحوه عشرون أو نحو ذلك من اللصوص، وكأنهم كلاب مسعورة، يمسك بعضهم بيديه، وبعضهم برجليه وآخرون بشعره، ورموا به بالقوة على ظهر المركب، تلحقه وتلحق علمه اشد اللعنات، ولم يوقر حتى من كان سبباً في توقيع الاتفاق مع البنادقة.

ومن حسن الحظ استطاع أربعة من التجار الطرابلسيين اطلاق سراح الربان من أيدي القراصنة، بعد الإستيلاء على كيسه، وبه خمسة سكوينات، وإضافة إلى ذلك فقد حكم على الربان بان يعطي للرايس كيس خبز وثلاثة سكوينات أخرى، ثمن ما استهلك من بارود، في الطلقات الثلاث التي رمى بها.

هذا ما جرى، وحتى في هذه المرة قصد بيلاتو لمقابلة الباشا ولكنه، على غير عادته، أورد عذراً ما وأجل المقابلة إلى اليوم التالي، ولنترك الآن الكلمة لقنصل البندقية:

«فور الدخول عليه صورت له في لطف مدى تأثري للحالة التي أرغمتني على المطالبة بعدالته، بخصوص الاعتداء الذي ارتكبه قرصانه، ولما كنت انتظر رداً يرضيني، وفي مستوى خطورة الحادث، فقد كانت دهشتي كبيرة عندما أجابني الباشا باصرار لم يكن معتاداً، بأن صاحب السفينة كان من واجبه ان يضرب الربان، لأنه تأخر عن الذهاب فوراً إلى ظهر سفينة الرايس، مدعيا بانه ملزم بذلك بناء على نص المعاهدة. فقلت له: بالإضافة إلى ان القرصان لا

(1) القائق = زورق طويل، ويقال له أيضاً الكيك.
(2) اللّغّر = مركب يرفع شراعاً رباعي الاضلاع أو أكثر.
(3) الشبّاك = انظر ص 25-26.

يحق له استدعاء الربان إلى الطاعة وهو في ميناء محايد، فإن هذا الطلب يخالف نص المادة الرابعة من معاهدة الصلح. وكرر الباشا القول على نحو أخرق متعالٍ، انه كان على صاحب السفينة ان يعامل الربان معاملة أشد عنفاً، ومن حقه ان يفعل ذلك، لقد فوجئت بالطريقة المهينة التي قوبل بها عرضي، فقلت للباشا انه في المستقبل إذا ما استعمل العنف ضد ربابنة البندقية من قبل قراصنته فسنعتبرها وكأنها تمت بناء على أمر منه، و إذا ما اراد القرصان المذكور ان يعود من جديد إلى ممارسة القرصنة، فسأجد من الضروري مع الأسف أن ارفض منحه جواز السفر المعتاد».

لقد قرر بيلاتو اتخاذ هذه الخطوة مقتديا بما عملته قنصلية البندقية في السابق، في مثل هذه الحالات، وكما عمل كل من القنصلين الفرنسي والانجليزي اخيراً. فرد عليَّ الباشا في عنف انه لم ينتبه إلى ذلك في الماضي ابداً، و إذا كنت اريد الحرب فعلي ان اعلنها.

فاجبته في ثبات غير مهين، انني لا ادعي الرغبة في اعلان الحرب، ولكنني كنت اطلب اقرار العدل، بالنسبة لما قام به قرصانه من عنف، وعاد يكرر وبالحاح شديد السؤال ذاته، فما إذاكنت اريد الحرب، وأضاف قائلاً: انه إذا ماكنت اريدها فهو على استعداد لمواجهتها حتى في هذه اللحظة.

لم يعد بيلاتو التعس يفهم شيئاً في هذا الوضع المضحك، وحاول ان يرد قائلا: انه ليس سوى ترجمان لمشاعر مجلس الشيوخ، وأن على جمهورية البندقية الإلتزام بالمعاملة بالمثل من جانبها، اخلاصاً لعهدها، وقد عقدت العزم على التمسك بحقوقها في كل وقت. فقال لي بنفس اللهجة، دون اية مراعاة لكرامة البندقية: بانه كان اعظم من البندقية، وان الصلح القائم بيننا تاريخه حديث جداً، وان مآخذه على مجلس الشيوخ كثيرة، فهو لا يحصل منه ابداً على ما يرضيه. بمثل هذا التناقض لا يقدر أي محموم ان يهذي.

وقبل ان يأذن الباشا لبيلاتو بالانصراف، قال له: بانه وردت إليه بعض التقارير عن كلمات صدرت عنه ضد شخصه على نحو يحط من كرامته. واكتفى قنصل البندقية ان يرد على الفور، بانه على استعداد ان يدفع عن نفسه التهمة، وان يسكت أي دسّاس.

لقد تكرر للقنصل الجديد ما جرى لباللوفتش في بداية عمله، فمازال علي باشا يستمع إلى النميمة.

ولم يعد القنصل يجد من الباشا ذلك الادراك والتودد، الذي كان يقابله به عندما يعرض أمراً، وخامرته الشكوك في ان الباشا قد خرج عن صوابه، بسبب معاقرة شراب كحولي قوي، وكان كثيراً ما يفرط في تعاطيه (إذا لم اخطىء). ويتابع القنصل في رسالته الاعراب عن تأثره، لا لما ينتقص من شرفه، ولكن فوق كل شيء لما فاه به الباشا، امام حشد من الناس بما يمس

اسم البندقية، وقد استطاع ان يلاحظ ان وزراءه الحاضرين قد أمسكوا عن الهتاف لأقواله القليلة الحكيمة، كما اعتادوا ان يفعلوا بحماس أعمى لتأييد سيدهم، بل أظهروا بصمتهم المذهل عدم موافقتهم.

وتضامن القناصل الحاضرون مع بيلاتو، وكتب في هذا الخصوص: «كان قنصل فرنسا اكثر اشمئزازاً من الآخرين، فعرض ان يرفض هو نفسه منح جواز السفر للقرصان سالف الذكر، إذا ما عاد إلى قرصنته، ومن ذلك الجدل تستطيعون سعادتكم أن تولوا أقل ثقة وفي كل وقت إلى الإستعداد الجميل الذي يبديه الباشا».

فماذا كانت اسباب عدم رضا الإيالة التي أشار إليها الباشا؟

لقد استطاع بيلاتو معرفة الاسباب من أحد وزراء علي باشا، فكتب يقول: «إنها تكمن في مبلغ 3500 سكوين المطلوب عن الإتاوات السنوية، التي اوقفها مجلس الشيوخ بسبب خرق الاتفاق، وعلى التعويض عن ذلك الجالوت المحتجز في زارا، والشبّاك القرصني الذي اغرق في مياه تشيريقو، والتعويض عن المصاريف التي يدّعي ان صهره احمد بك كان قد تكبدها عندما حضر إلى هناك، بصفته سفيراً، ورفض دفع ألف سكوين سبق ان طالب بها عدة مرات، و إلى عدم الإلتفات إلى توصياته لصالح اليهودي أشعيا المعروف، عندما ذهب إلى تلك الجهات من أجل شراء مواد مختلفة قد أمر بها.

والامر يتعلق ـ لا أكثر ولا أقل ـ بما قد عرض مرات عديدة خلال السنوات الاخيرة على القادة البنادقة الذين مروا بمرفأ طرابلس، وكان الباشا يعترف في كل مرة بان مطالبه لا تقوم على أساس، وانه لن يعود إلى الحديث عنها، لكنه في هذه المرة كان في حالة سكر دون شك.

وبعد أيام قليلة جاء إلى دار القنصلية من يثق به الباشا، ليفيد بانه ندم على ما قاله، وانه لعن الشخص الذي سببت تقاريره المزورة هذا الخلاف، وأوحى إلى بيلاتو بألاّ يشير إلى الموضوع في تقاريره إلى البندقية، واعداً بالاصلاح المناسب.

ورغب بيلاتو أن يسمع عبارات التأسف من فم علي باشا نفسه، فذهب إلى القصر.. وشعر بأن الاعتذار الذي بعث به إليه كان ستاراً يخفي رغبة في كسب الوقت، فالقرصان الذي يجب ان يعاقب (وهو محمد الديب) كان على وشك السفر بحثاً عن الغنائم.

وتابع بيلاتو[1] القول: «ثم علمت من شخص موثوق به ان الباشا قال لي: إذا ما نقلت إلى سعادتكم خبر هذا الحادث المؤسف فانه سوف يكذبه».

وعندما أحيط مجلس الشيوخ علماً بالنزاع، وجه ثناءه إلى تصرف بيلاتو، لا لانه بذل

(1) الحديث الخاص بزفرون وعواقبه قد ورد في الخطاب الطويل لبيلاتو المؤرخ في 1781/5/22.

مجهوداً مضنياً مثابراً من اجل هذا الموضوع فحسب، بل مختلف الجهود المبذولة في توجيه المواضيع العديدة المرتبطة بمهمته.

اما الباشا فاما أنه قد راجع نفسه، أو أنه أصبح في حالة معنوية افضل، فقد فهم خطأه، واسرع إلى اصلاح الخلاف وتقديم ما يلزم من ترضيات، وبقي بعد هذا أمر الخطاب الذي كان ينوي ان يبعث به إلى الحكماء الخمسة، والذي يشكل دعوى اتهام ضد قنصل البندقية.[1]

اما مجلس الشيوخ وقد رأى ان القنصل قد تصالح مع الباشا، فرأى انه من الأنسب ألاّ يعد أي ردّ على الخطاب المذكور.

و إذا كانت الخلافات قد سويت بين القنصل والباشا، فإن الأمر على عكس ذلك بين الأمير حسن بك، وبين ممثل الجمهورية. فقد كان حسن بك اشد اعداء البندقية هو الذي أرسل محمد الديب إلى ممارسة القرصنة، رغم ان بيلاتو لم يمنحه جواز السفر، وفي مناسبة إقالة قائد زوارة (وكان هذا محرضاً على الخلاف ومؤيداً لسفر الديب) ابدى حسن أسفه لسذاجة ابيه المغالية في صالح ملاحة البندقية، وقد تجرأ بالقول إلى بعض الأشخاص القريبين منه: إن الصلح مع البنادقة يشكل عهداً مشؤوماً، وقد أدى إلى الانهيار الشديد لبلده، واضاف انه يتشوق إلى استخدام عدد كبير من الجنود لينفض عن نفسه النير الثقيل الذي وضعته على قرصنته المعاهدات مع الجمهورية، والتي ينظر البنادقة في المزيد من تشديدها، مستغلين ضعف ابيه لذلك.

ثم قال: «انه من الآن فصاعداً فسيسافر قراصنته لممارسة اعمالهم بدون جواز سفر من البندقي، لانهم تابعون له أكثر مما هم تابعون لابيه».

ونظراً لهذا كله، فقد عبر بيلاتو عن استغرابه، حيث ان قراصنة الإيالة الذين لا يجهلون حقد البك على ملاحة البنادقة، والأساليب غير المناسبة التي ينعت بها اسم البندقية، فانهم لم

---

(1) نقل فيما يلي الفقرات الرئيسة من خطاب علي باشا إلى الحكماء الخمسة: «أود افادتكم بهذا انه نظراً لرداءة الطقس دخل أحد قراصنتي إلى ميناء جربة فوجد في هذا الميناء مركبين من مراكبكم راسيين (أحدهما مركب زفرون المسمى فرجيني دلّي جراتسي) ولما كان الرايس لا يتوفر لديه زورق، وقد سبق ان فقده، فقد قام حسب العادة بمناداة الربان البندقي بواسطة البوق، لاكثر من عشرين مرة، وكان الربان عنيداً، ورفض الطاعة، فاطلق الرايس عندئذ ثلاث قذائف مدفعية، ومع ذلك استمر العناد ورفض الطاعة، واخيراً وعندما وصل زفرون إلى ظهر المركب لم يتعرض إليه الرايس بأي اذى»، وفي مقابلة الباشا تجرأ القنصل على القول بانه لن يمنح هذا الرايس في المستقبل جواز السفر. فقلت له: بان يفكر جيداً فيما يقول، و إنه إذا كنا اصدقاء فسوف لن يمنعه، وقال لي اخوه في تهوّر: بأني كذاب، كما قال القنصل، وهو ايضا متهوّر باني لست رجلاً يعتد بكلمته، فقلت له إني سليل مجد وملك مثل أميركم، وقمت من عرشي غاضباً عليهما، وكان بامكاني الحكم عليهما في الحال بسبب جريمتهما الكبيرة. ولكن طيبة قلبي هدأت من غضبي تقديراً لصداقتنا، وأفوض الأمر إلى محكمتكم لتنظر في جريمتهما، انني اصرّ على ترضيتي من هذين الوقحين اللذين اصابا مكانتي الرفيعة كباشا لهذه الإيالة، وانا في انتظار ردكم على هذا في وقت قريب.

صدر بطرابلس الغرب في 26 من مايو 1781 — عن صاحب السعادة باشا على القره مانلي

يسمحوا لانفسهم بالمزيد من العنف ضد سفن البندقية التجارية.

وفي حالة دقيقة مثل هذه، فماذا بقي على بيلاتو أن يفعل؟ الضرورة المطلقة تدعو إلى عقد اتفاقية مع الأمير ولي العهد من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات، وبدون تأييد الأمير فإن أي ضغط يمارسه القنصل لا طائل من ورائه.

لقد كتب بتاريخ 28 من يولية 1781:

«قمت منذ أيام بدراسة خاصة لقطع جميع اسباب الاستياء التي قد أبعدت مشاعر الأمير عن دولة البندقية، هذه المشاعر التي قد تثير نفسية والده الطيعة، إلا أن هناك عقبات لا تحصى، قام هذا الأمير بتركيب بعضها فوق بعض، في مهارة تحول دون رغبتي في الإجتماع به منفرداً، لأتأكد من مواقفه الحقيقية نحو بلادي، وليكون أكثر استعداداً لصالح البندقية، وسنحت الفرصة لهذا اللقاء بمناسبة ما كان يتشوق إليه من استئجار مركب بندقي، ولئلا اعرض نفسي في غير حذر للرفض، بعثت بأخي الذي كان قد أبدى نحوه فيما مضى بعض الميل، وكلفته باستطلاع طويته بمهارة، وزودته بالتعليمات اللازمة، ليدخل معه في الحديث، ويتوصل بنجاح إلى الغرض، واستطاع ان يدخل على الأمير بصعوبة كبيرة، واستقبله البك بادىء ذي بدءٍ ببرود، ولم يخف عنه النفور الذي يشعر به نحوي، وطلب منه أخي ان يوضح الأمر، وان يطرح باخلاص اسباب عدم الرضا، فبدأ معرباً استيائه لمنعى الجواز عن القرصان محمد الديب المذكور، وتابع يستعرض ما نقله هذا الأخير إليه، وما حمله إليه صاحب سفنه الكذاب ضد امتنا.

وبعد ان تركه أخي يخفف عن نفسه ويفرغ شكاواه بالكامل، انبرى له يناقضه فيما ذهب إليه باقامة الأدلة المقنعة.

وفي النهاية بدا مقتنعاً بالحديث الطويل الذي وجهه إليه أخي، فهشّ واسترخي وقال: إنه يرغب في نبذ كل أثر للنفور من نفسه مستقبلاً».

ودعا القنصل ان يمر في الصباح التالي لوضع اللمسات الأخيرة على التصالح الكامل.[1]

وفي هذا كتب بيلاتو: «لقد استقبلت ببالغ الحفاوة، وادخلت في شقته ولم يشهد حديثنا غير أخي، واستطعت في راحة تامة التحدث إليه بكامل الحرية، وأكدت له سروري باغتنام الفرصة، وعبرت له عن صدق مشاعري نحوه، واحترامي له وتقديري، لإزالة كل أثر للغضب في نفسه، واجاب انه لا حاجة إلى ذكر الأسباب التي أدت إلى برود صداقتنا أخيراً، وانه يسرّه ان يقف لصالحي في كل ظرف، وبكل تأكيد». وذكّره القنصل بان محمد الديب قد خرج منذ

---

(1) من رسالة بيلاتو المؤرخة في 1781/7/28.

وقت قريب للقرصنة بالرغم من ماضيه العاصف.

وأمسك البك بالحديث مبتسماً وقال: يجب ألا أصدق إلا ما تشهد به صداقته والأدلة الواقعية التي سيقدمها إلي، ولكن ما دام خروج محمد الديب للقرصنة قد يجعلني أشك في صدقه، فهو لن يتوانى، إكراماً لي، بان ينزع منه رئاسة السفينة الجالوت، ويجعل منه بحاراً عادياً، وان يحصل للرايس الذي سيحل محله على جواز السفر، وهذا ما جرى تنفيذه فعلا».

وبوجه عام كان هذا نصراً حقيقياً كوفيء به القنصل البندقي لحسه المرهف وحذقه. وبلغ الأمر ان البك وعد انه سيعرب لأبيه عن عدم موافقته على الطريقة غير المناسبة التي قابلني بها الباشا، قبل أسابيع قليلة.[1] وبهذا تمت إعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي.

يمكن التأكيد انه بعد ان تم التصالح بين حسن بك والجمهورية، نقصت أعمال القرصنة حتى كادت تتوقف تماماً، واصبحت مياه البحر الأدرياتي مأمونة بالنسبة لملاحة البندقية، وظلت كذلك إلى ان سقطت الجمهورية. ولم تستفد البندقية وحدها من هذا الوضع، فقد أثبتت مصادر مختلفة ان قنصل البندقية بطرابلس سعى مراراً لافتداء سفن كانت قد احتجزت وعدت مغنما، مثل سفن بحرية نابولي.

واختار حادثة واحدة من بين العديد منها:

ففي شهر سبتمبر سنة 1783 انتشر خبر مفاده ان سفنا تابعة لنابولي قد استولى عليها القراصنة التابعون لإيالة طرابلس، ووصلت تلك الغنائم فعلاً إلى الميناء، وحتى تتبين شرعيتها ادعى الطرابلسيون أنهم استولوا عليها في مياه كالابريا، إلا أن بيلاتو كانت لديه من الأسباب ما يجعله يعتبر هذه السفن قد غنمت داخل حدود المياه التي كفلتها الاتفاقات، وفي تلك المناسبة وعد الباشا انه إذا ما تمت اقامة الدليل على ذلك، فلن يكون من العسير ان يعيد كل شيء. اما حسن بك فكان غير راضٍ عن تصرفات بيلاتو، ومن أجل ذلك حشر في الموضوع مسألة أخرى، ويتعلق الأمر، حسب رأي البك، بمطالبة البندقية بالإعادة الفورية لاحد قراصنته، كان قد طارده جالوتان من نابولي إلى داخل الخليج، وهذا حسب رأيه، يؤكد انتهاك المعاهدات من جانب البندقية. وقال القنصل: «فتظاهرت أني اجهل ذلك، وقلت حتى في حالة اثباته فليس هناك انتهاك للمعاهدات، فليست البندقية مسؤولة عن إعادة أولئك القراصنة الذين دخلوا المياه المحرمة، فاستولى عليهم اعداؤهم.

(1) من رسالة بيلاتو المؤرخة في 1781/7/28 ـ في نوفبر من السنة نفسها ظل الخلاف قائماً (رسالة 1781/11/8) لقد تمكن بيلاتو من الحصول على صورة من خطاب الباشا إلى الدوج بشأن زفرون، ورأى انه لا حاجة إلى المطالبة بترضيته طالما ان الباشا نفسه لم يعد يفكر في الأمر، وعلى هذا فقد ختم رسالته قائلا: إن اتهاماته الكاذبة غير اللائقة ضدي تبرهن على مدى قدرته في إلقاء اخطائه على غيره.

«وهنا بلغ به الغضب كل مبلغ، واجابني بأنه إذا لم يردّ إليه أبوه حقه بعودة القرصان الذي احتجز، فإنه سيأمر الآخرين بالتوغل في الخليج، وان يأخذوا كل المراكب المعادية غصباً».

وتابع بيلاتو القول: «اعتقد الباشا ان الواجب يحتم انسحابه من الجلسة، وقد كان يشاهد هذه المناقشة دون ان يفوه بكلمة واحدة، حتى لا يقحم كرامته في الموضوع، وكذلك فعلت أنا نفسي، حتى لا أتورط في نزاعات أخرى».

وبالرغم مما يبدو من ان الأمور تسير في غير صالح قنصل البندقية، إلا أنه في النهاية قد جرى كل شيء في مصلحته، وقال البك بعدما هدأت نفسه: «التزاماً بالمعاهدات النافذة فإنه يصر على قبول القراصنة قبولاً حسناً، إذا ما اضطروا إلى الإلتجاء إلى بعض الجزر تفاديا للعواصف».

ولم يجد بيلاتو صعوبة في أن يضمن للبك هذا المطلب، بعد أن تمكن من الحصول على ما يريد.

وفي 4 من يونية 1782 أخذ بيلاتو اجازته وسلّم شؤون القنصلية إلى أخية أغوسطينو، وكان حتى ذلك الوقت مستشاراً وترجماناً صغيراً، وهذا هو نفسه الذي كتب بتاريخ 27 فبراير 1784 إلى أمير السفن يعلمه ببداية القتال من جانب إيالة تونس، وعن مشروعها لتسليح قراصنة جزيرة ألكون لضرب الجمهورية. واستطاع في ذلك الظرف ان يحصل على تصريح رسمي من جانب الباشا، بانه سيقف على الحياد، وقد قال أغوسطينو: «في مثل هذه الأحداث المؤلمة مع إيالة تونس، أشعر بان ما يقلل منها هو التأكيد لسعادتكم عن الاستعداد الطيب للباشا، بالرغم من المشاكل القائمة والتي يرغب ان يسمع تسوية نهائية بشأنها».

وفي شهر فبراير من سنة 1784 عُيّن أغوسطينو بيلاتو قنصلاً بطرابلس، وكلف بالمهام الخاصة بالمنصب. وبعد أشهر قليلة أبلغ علي باشا اعتزام الجمهورية ارسال فرقة بحرية ضد تونس، وقال أغوسطينو: «سألني الباشا عما إذا كانت الفرقة البحرية سترسو في طرابلس، فأجبته باني أجهل تماماً نوايا دولتي في هذا الخصوص، فرجاني ان اكتب إليكم انه لا تسره مشاهدة تلك الفرقة هنا. حتى لا يستعدى إيالة تونس، ومع تمنياته الدفينة بانتصار أسلحة البندقية، لا يجد مندوحة من مراعاة الصداقة والجيرة مع تلك الإيالة، وما يجمعهم من دين، وهذه كلها تدعوه إلى المزيد من التحفظ، و إذا ما اراد القائد البندقي ان يأتي إلى هنا للقيام ببعض المهام، فانه سيكون شاكراً إذا ما كانت السفن القادمة لا تزيد على ثلاث أو أربع.

ويقول بيلاتو: ثم عقبت على كلامه بانه حتى إذا ما اضطر القائد لأي سبب من الاسباب الى الرسو في هذه الجهات بفرقته، فإنه لن يطالب بأي شيء قد يمس حياد هذه الإيالة، حتى في اقل الحدود.

وأضاف القنصل يقول: «بالرغم من ان شؤون البندقية تتمتع بكامل الهدوء، إلا أن ظهور إيمو يفيد في زيادة احترام اسم البندقية». ولم يجد الباشا فرصة احسن من هذه، يرسل فيها كالعادة حاجي عبدالرحمن الشهير إلى الجمهورية، ليؤكد لها اواصر الصداقة التي لا تتغير.

وعندما احيط مجلس الشيوخ علماً[1]، اعلن انه استلم تأكيد المشاعر الطيبة لذلك البك، المعارضة للموقف العدائي الذي تقفه تونس، والتي تنم عن الصداقة الدائمة من جانبه نحو الجمهورية. اما فيما يتعلق بسفارة عبدالرحمن فقد أصرّ مجلس الشيوخ على ضرورة منع تحقيقها، فقدكانت في الحالات السابقة سببا في الازعاج، وتحميل الخزانة العامة ما لا تطيق. وقد أبدى ديوان الحكماء الخمسة في رسالة إلى الباشا سروره لموقف الإيالة تجاه النزاع القائم بين البندقية وتونس، وقد ورد فيها:

«إن صدق مشاعركم يجعل بعثة وزيركم المقترحة عديمة الفائدة وغير ضرورية، فهذه البعثة بدلاً من أن تنفي الأقوال التي تخشون من انتشارها ضد معاهدة الصلح، وضد الانسجام المتبادل بيننا، فستكون أداة للإساءة الذاتية، اما الجمهورية وبدون هذه البعثة فإنَّها مقتنعة تماماً ومطمئنة لاصالة مشاعركم».[2]

وفي تقرير لاحق من الحكماء الخمسة إلى الأمير بتاريخ 22 من أبريل 1784 اشير إلى المادة 7 من المعاهدة السارية المفعول، وتنص على: (في حالة قيام أي أمر فعلى الباشا ان يستدعي القنصل، ويسلم إليه الخطابات التي يريد ارسالها) والغرض هو العمل على إيقاف تلك السفارة.

ومهما يكن من أمر، فانه رغبة في ازالة أي خلاف قائم مع إيالة طرابلس، فاننا ننصح بكل احترام انه عند إيفاد الفرق البحرية العامة مستقبلاً يجب مساندة المواد المذكورة، بنفس التعليمات والأوامر التي اصدرها ديواننا إلى آمر السفن، و إلى الخبرة والإلتزام المتحمس لقائد السفن، والمكلف بادارتها وقيادتها، وبناء على الأوامر المستلمة، وعلى مراعاة قليلة لرغبات الباشا، فقد دخل أنجلو إيمو إلى مكلاّ طرابلس بثلاث سفن حربية، وثلاثة شبابك تاركاً في عرض البحر الجزء الأكبر من الأسطول المخصص لعقاب عجرفة تونس. لقد استقبل بمظاهر بالغة من الحفاوة، وقد أحسن مبادلتها بنفس المبالغة.

وقدكتب فيروه يقول: «نقل شاهد عيان بان الاميرال هذا شغوف بالتظاهر المتميز في مثل هذه المناسبات، فقد دعا إلى مائدته في ليقهورن ملك وملكة نابولي والدوق الاعظم لطوسكانة

(1) الإيالات الافريقية 1784 ـ الملزمة 87 ـ 18 أبريل.
(2) من تقرير الحكماء الخمسة إلى أمير البندقية بتاريخ 22 من ابريل 1784.

وحرمه، وقدم حفلة رائعة على ظهر المركب اثناء اقامته في طرابلس، وتوعز وفرة كمية الأوعية والتحف الثمينة إلى عادة فريدة، تتبع عادة في البندقية، فقد تسلم الأميرال إيمو لهذه الحملة أغلى انواع الأوعية، وأكثر التحف الفنية ندرة من مختلف فروع عائلته، إضافة إلى ما يمتلكه هو نفسه، وما قدمته له جمهورية القديس مرقص، مما يتيح له ان يتباهى بتقديم حفلة غذاء لا يمكن ان يفوقها إلاّ مآدب ملك من حيث الاناقة والثراء، لقد وضعت اكداس من الطواقم الذهبية والفضية في اعداد كبيرة من كل نوع لاستعمال المدعوين، هذا والمعروف ان المراكب الحربية للبندقية تفوق اناقة مراكب الدول الأخرى، لما تناله من زخرف فاتن وسلاح ثمين، وما يبهر من زيّ عليها من البحارة»[1]. وهذه الحملة كما هو واضح، تعمدت التفاخر بالثراء اكثر من عرض القوة.

وهناك حادث هام اعتقد وجوب بيانه: فقدكتب ميكاكي[2] ان أنجلو إيمو جرى استقباله من الباشا بكل مظاهر التشريف، وكان قد جدد المعاهدة السابقة التي تعطي للبندقية حق احتكار استخراج ملح (أبوكماش) مقابل 6000 سكوين سنويا، بالإضافة إلى ما ينفق على رواتب العمال المحليين، الذين يعملون في استخراج الملح.

وكتب ميكاكي بعد ذلك بشأن بعثة كوندولمير سنة 1795 واستناداً إلى خطاب القنصل الفرنسي لوكاس ان امير البحر البندقي جاء إلى الباشا باتاوة سنتين عن احتكار الملح بأبي كماش، مع هدية مناسبة لاقرار المعاهدة السابقة.[3]

إلا أن هذا لا يتبين الآن من وثائق البندقية، بل يظهر ان المعاهدة الخاصة بامتياز الملح التي قد حل أجلها سنة 1784 قد الغيت في هذه السنة نهائياً.

لقد وافق مجلس الشيوخ بتاريخ 26 يولية 1783 على مرسوم التصديق، وكتب المشرفون

(1) فيروه: نفس المصدر ص 270 ـ وقدكتب بيلاتو في رسالة بتاريخ 1784/7/16 بشأن رفض البندقية استقبال طرابلس ما يلي:
«خضوعاً مني للأوامر العليا لم اقصر في ان ارفع إلى الباشا اثناء مقابلة طلبتها بهذا الخصوص، القرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ برفض السفارة الموجهة إلى جمهورية البندقية، وقد عقبت على ذلك باصدق العبارات، شارحاً بان صداقتنا الرسمية دائمة، واما هو فقدكان متأثراً جداً من الرفض، وقال إنه لم يكن يتوقع ذلك، وأضاف أنه سيطلعني فيما بعد على نواياه، وقد ساهم في زيادة انفعاله ماكان يوعز به إليه سرّاً وزيره الذي اصيب بالخيبة، فكان يشير عليه بألا يهتم بان يضحي بهذه البعثة، مع شروح وتعليقات أخرى (كان حاجي عبدالرحمن قد استبدل به في آخر لحظة وزيرٌ آخر) مما أدى إلى حذر الجمهورية في استقباله بصفة سفير». واستطاع بيلاتو ترضية الوزير المخدوع بان دفع له 200 سكوين، الأمر الذي جعله يعتقد ان السفارة قد تلاشت.
(2) ميكاكّي: المصدر المذكور ص 111/110.
(3) نفس المصدر السابق ص 140.

على شؤون الملح[1] إلى القنصل أغوسطينو بيلاتو يحيطونه علماً بكل شيء، ثم أمروه بان يمتنع عن الاعتراض على ما تقوم به حكومة فيانا في سبيل الحصول على امتياز ملح زوارة.[2]

اما علي القره مانلي فقد حاول معالجة أمر التهديد، ووعد بالمزيد من التسهيلات للسفن البندقية.

وكتب بيلاتو في هذا الخصوص : وعندما رأى هذا الأمير على ما يظهر استحالة المحافظة على التزاماته ازاء الجمهورية في حالة القيام بالتفاوض مع دولة أخرى، رفض العروض التي قدمت له، وبعث بكتاب يعرض فيه على البندقية بانه على استعداد للموافقة على كمية أكبر من الملح، مقابل المصاريف التي يتطلبها الشحن، وهذا دليل واضح على أن فيانا كانت قد تقدمت بفوائد اقل من تلك التي تحصل عليها الإيالة من البندقية، ولكن كل شيء قد انتهى، فقد كلف مجلس الشيوخ المسمى جاسباري سوديريني بانهاء معاهدة ملح طرابلس، وكان سوديريني هذا قد لاحظ ما يلي بعد ان تساءل عن طريقة لحل مشكلة استبدال ملح طرابلس في المستقبل:

وأضيف بان العقود التي وقعتها هذه الحكومة (البندقية) مع جنوة بخصوص املاح اسبانيا، وبالتحديد املاح ألماضا المعوض لملح طرابلس تكون نافذة لمدة تسع سنوات، ابتداء من سنة 1785.[3]

وعلى هذا، فإن الغاء المعاهدة كان متوقعاً مدروساً في كامل تفاصيله، من حيث انه يتزامن أيضا مع انتهاء أجل العقد الذي التزمت بموجبه الجمهورية بتزويد ميلانو بملح طرابلس.

واشير هنا إلى تقرير اعدّ بتكليف من المشرفين على شؤون الملح، وهو يعطينا فكرة عامة عن المشكلة، فقد ورد فيه : «وجدنا انه قبل سنة 1763 كانت العقود مع الدول الاجنبية عقوداً خاصة باستثناء ما وقع منها مع ميلانو وبيامونتي ومانتوا، فكان تجار السوق يبتاعون املاح زوارة بطرابلس على نحو شخصي وبطريقة شخصية كذلك. يوقعون العقود، ثم يلتمسون موافقة الجهات الرسمية، للتفريغ في ميناء البندقية، مع مراعاة النظم المتبعة وقد صنفت هذه تحت اسم مرور (ترانزيت) وتدفع دوكات واحد عن كل كيلة تبرعاً».

---

(1) املاح طرابلس سجل 77 الورقة 81. خطاب المشرفين على الملح إلى نائب القنصل اغوسطينو بيلاتو بتاريخ 12 ديسمبر 1783 جاء فيه : «سبق ان اطلعناكم بخطاباتنا المؤرخة 5 سبتمبر الماضي .. على قرارات مجلس الشيوخ الواردة بالمرسوم العالي المؤرخ في 7/26 الماضي، واعربنا عن رغبتنا في عدم تجديد المعاهدة مع هذه الإيالة والتي يحل أجلها في مايو القادم.

(2) خطاب أغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1784/2/28 والموجه إلى المشرفين على شؤون الملح. وقد ورد فيه ايضا استيلاء التونسيين على سفينة بندقية في مياه طرابلس.

(3) من وثائق مجلس الشيوخ ـ سجل 42 أ ـ تقرير سوديريني ـ ملحق بمرسوم المجلس المؤرخ في 1784/3/27.

وحاولت النمسا ان تلحق الضرر بتجارة البندقية، فقد صدر مرسوم من الامبراطور شارل السادس ينص على ان يتم تزويد ولاياته بالملح اللازم عن طريق الميناءين النمساويين فورو وترييستا، بدلاً من ميناء البندقية. وفي سنة 1741 تم التوصل إلى حل وسط، مما سمح للبنادقة ان يستمروا في تجارتهم مع نفس الولايات الخاضعة للامبراطورية النمساوية.

ولكن لماذا تفضل ميلانو ملح طرابلس على غيره من الأملاح؟ نفس الوثيقة السابقة تجيبنا على ذلك :

«تفضيل الميلانيين لاملاح طرابلس يعود إما لوهم أو لانه أكثر ملاءمة من غيره في تصبير اللحوم والأجبان، التي تشكل ثروة ميلانو، وليس من اليسير هناك احلال املاح سردينيا وطوسكانا محلها في الاستهلاك». ومن أجل الحفاظ على قوة هذه التجارة، اصدر مجلس الشيوخ المرسوم المؤرخ في 6 من اكتوبر 1763 الذي ينص على ابرام عقد احتكار الملح للبنادقة فقط مع إيالة طرابلس.

وبهذا كان يؤمل تأمين مرور الملح، لا لميلانو فقط بل لطورينو أيضاً، وقد انقطع عنها منذ سنة 1760 .. وكان كل شيء يسير على ما يرام إلى ان وقعت الامبراطورة الملكة (مارية تيريزا) مرسوماً في سنة 1765 مقتفية أثر الامبراطور المتوفَّى، تأمر بموجبه ادخال ملح طوسكانة إلى منطقة ميلانو بالرغم من انه أقل جودة من ملح طرابلس بكثير.

وكانت هذه فعلاً ضربة قاضية أصابت البندقية، ومنذ ذلك الوقت ولسنين عديدة قدرت الجمهورية ان لا فائدة من نقل كل الملح الذي يحق لها، ومع ذلك استمرت في دفع المقرر السنوي عن الامتياز، وفقاً لمعاهدة سنة 1763، والذي يبلغ 2500 سكوين كل سنة، (وبالرغم من أنه لم يعد يؤخذ شيء من ذلك الملح فلم تكفوا سعادتكم عن دفع العبء السنوي إلى ذلك البك في طرابلس).

ومن هذا نشأ الدّين العام[1] بما يقرب من 25 ألف كيلة من الملح، دفع ثمنها إلى الإيالة، ولم يتم نقلها إلى البندقية، بالإضافة إلى عشرة آلاف كيلة أخرى وعد بها جاكومو ناني سنة 1766 (استكمالاً للتعويض عن الأضرار) التي لحقت بسفن البندقية من قبل قراصنة طرابلس.

وتمكنت الجمهورية سنة 1769، باتباع أساليب خاصة، من استعادة حق المرور مع محطة طورينو بموجب عقد ينتهي سنة 1790، وفي سنة 1775 وضع نفس الاجراء مع ميلانو، ولمدة عشر سنوات.[2]

---

(1) الملحق، وثيقة 36.

(2) تقرير مجلس الشيوخ، القسطنطنية، ملزمة 86، تقرير 1783/5/9.

ويبدو الوضع في نهاية سنة 1781 كالآتي: كانت البندقية دائنة لدولة طرابلس بعشرين ألف كيلة من الملح، دفع ثمنه ولم ينقل، ثم بعشرة آلاف كيلة أخرى تمت الموافقة عليها، مقابل الأضرار التي الحقتها الإيالة بشروط الصلح، اما فيما يخص المرور فقد كان الدين العام إلى خزانة ميلانو هو 5894 كيلة، فضلاً عن الكمية السنوية المتفق عليها وهي 2160 كيلة، بناء على العقد الذي ينتهي سنة 1784.[1]

لماذا قررت البندقية في سنة 1784 إلغاء المعاهدة الخاصة بامتياز الملح؟ يعود السبب، فوق كل شيء، إلى الصعوبات المتزايدة التي اقامتها سياسة النمسا في وجه تجارة البندقية مع لومباردية، وثانيا الاستحالة في مواجهة طرابلس لإلتزاماتها نحو البندقية والتي كانت تطالب بالتعويض عما يحق لها.

إذا كان التعامل مع حكومة تتسم اغراض اعمالها بالثقة المقدسة لا بالمصلحة الجشعة، فليس هناك شك انه إذا ما انتهى العقد فانها سوف تستمر في توفير ذلك الملح الذي دفع ثمنه ولم ينقل، خاصة وانه حق مشروع لسعادتكم في ذمته والتقيد بما يفرضه الدين للالتزامات حيث كلفتنا تلك الاملاح عشرين ألف سكوين بدون ان نستلم شيئاً.

وبما ان المادة الثانية من عقد امتياز سنة 1763 نصت على (أن للبنادقة الحق في حرية نقل الملح حسب رغبتهم وراحتهم، دون دفع مالي آخر حتى بعد مضي أية سنة أخرى) فقد كان للبندقية الحق في الاستمرار بأخذ الملح إلى ان يستهلك الدين، وحتى بعد انتهاء مدة العقد. ويتابع التقرير القول:

«ولكننا نتعامل مع اشخاص يحركهم الطمع، ولذا لا يمكن ان نستبشر كثيراً بعفتهم، حقاً إن الاملاح عمل مذهل من اعمال الطبيعة، ولا تشكل بالنسبة للإنسان إلاّ موضوعاً صحيحاً من الاعتبارات الفيزيائية، ولكن هناك نفقات ضرورية لإستخراجه من الملاحات، ثم حمله بواسطة الأبل الأليفة إلى الشحن، وهذه النفقات، كما قد قيل، تتحملها الإيالة (وهنا يكمن لب المشكلة) التي لم تجد ما تواجه به موضوعية العقد، ومن أجل ذلك فقد دفعت إما من القنصل أو ممن انيب من الجهات العامة للإشراف على الشحن مزوداً بتحويل مالي تدفعه البندقية مقدماً، ويغطى من حساب الالفين وخمسمائة سكوين، الإتاوة الخاصة بالملح، ويبقى حساب سعادتكم إلى هذا اليوم دائنا بمبلغ 450 سكويناً، فضلاً عما استرد من دفعات على اسعار الاملاح المستخرجة، وليس هناك ما يبرر وضع الثقة في نوايا تلك الإيالة، فبالرغم من الضعف وتناسيا لاغراء ما تسلمته مقدماً، فانها تبدو قادرة على التنصل بيسرٍ من قيود

(1) تقرير مجلس الشيوخ، القسطنطنية ـ 1781 ـ ملزمة 84 ـ 4 اكتوبر.

الإلتزامات المضروبة، وأي عقد كان مجزياً خلال سريانه سيكون خاسراً عند انتهاء مفعوله.

إلاّ أن المؤتمر الذي كلفه مجلس الشيوخ بالنظر في ما لهذا الأمر وما عليه، لم يبد معارضة شاملة في استمرار احتكار الملح، ونصح باسترداد المال الضائع بواسطة العقد الجديد، وبحيث يستقطع في كل مرة شيء منها، من المبالغ التي تلتزم الجمهورية بدفعها إلى الإيالة للإبقاء على المعاهدات، وبهذه الطريقة فقط يمكن تجديد اتفاق الملح الذي بدأ مبشراً بالخير، وانتهى بأسوأ العواقب.[1]

ومهما يكن من أمر، فقد قدر مجلس الشيوخ عدم الأخذ برأي المؤتمر، وكما سبق ان رأينا فقد قرر تصفية المعاهدة، ولم تقبل ايضا الاقتراحات التي ذكرت اعلاه، وكان باشا طرابلس قد تقدم بها من أجل وضع اتفاقية جديدة[2]، وكلف مدير شؤون الملح ان يعدّ الوثائق النهائية التي تبين وضع الملح عند انتهاء الامتياز.[3]

وفي 6 من أبريل 1785 كتب أغوسطينو بيلاتو إلى المشرفين على شؤون الملح خطاباً يفيد بانه تسلم القرارات السامية بشأن ايقاف أي تصرف يخص تجديد المعاهدات مع الإيالة، وكذلك الأمر باعداد قائمة بكميات الملح التي تكون البندقية دائنة بها بعد تصفية المعاهدة، حتى يمكن في أي وقت تحقيق التجميع والتسليم عندما تتبين الحاجة إلى الملح.

وبذلك انتهى امتياز املاح زوارة، وكانت تجربة ظهر من الناحية العملية ان خسائرها اكثر من فوائدها. و إذا ما رأى الناس في المستقبل كما جرى في القرون[4] الماضية استئناف الاتجار بملح زوارة فليكن ذلك على مسؤوليتهم.

لم تكن الحكومة قادرة على ان تبقى على اتفاق لم تجن منه أية فائدة، بالنظر إلى تغيّر الأوقات، وستعتبر من الآن فصاعداً تجار الملح متساوين مع غيرهم من تجار المواد الأخرى.

(1) التقرير المذكور، الموجود بين قرارات مجلس الشيوخ، ملف القسطنطينة، ملزمة 96 ـ 1783/5/9.

(2) ورد في المرسوم المؤرخ في 11 ديسمبر 1784 (محفوظ ضمن: الإيالات الافريقية 1784-1785 السجل الأول، الورقات 116-117) انه فيما يخص خطابات نائب القنصل اغوسطينو بيلاتو المتعلقة باستمرار الشحن من جديد لملح طرابلس، فقد تقرر انه بعد امعان النظر فيما عرضه بحماس مدير عام شؤون الملح فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في 26 من يولية الماضي، التي عبر فيها مجلس الشيوخ عن رغبته بان يتوقف في المستقبل من الجانب العام كل تصرف لاحق فيما يختص بتجديد المعاهدات مع إيالة طرابلس وحكومة ميلانو، وحيث ان الظروف الحالية للمعاهدة المنتهية مع تلك الحكومة هي قيد النظر لدى المجلس، وكذلك المعاهدة التي ستنتهي سنة 1790 مع ديوان طورينو، وبالنظر اخيراً إلى كمية الملح الموجودة بالملاحات العامة، يرى هذا المجلس ألاّ يوافق على أي من الامور التي عرضها قنصل طرابلس المذكور، وبهذا يكون لمدير عام شؤون الملح نفسه ان يبلغه بذلك. ويفهم من هذه الوثيقة ايضا وقف أي تجارة للملح مع لومبارديا.

(3) وكما سبق ان رأينا فإن جاسباري سوديريني هو الذي كان مكلفاً بانهاء المعاهدة. وسأذكر في الملحق ضمن وثائق أخرى تخص تجارة الملح (الوثيقة رقم 36 و37) البيانات الخاصة بالكميات التي كانت الإيالة مدينة بها نحو البندقية.

(4) منذ العهد الوسيط اعتاد البنادقة شحن ملح زوارة ـ ميكاكي: الكتاب المذكور ص 44 والاب برنيا: طرابلس من سنة 1510 إلى 1850 ص 200.

ولم يتلق أنجلو إيمو عند مروره بطرابلس سنة 1784 أي تكليف يتعلق بتصفية المعاهدة، ورسالة مجلس الشيوخ الموجهة إليه بتاريخ 18 ديسمبر[1] دليل على ذلك، وفيها هنأه لتفادي السفارة، وتسوية الخلاف بين عبدالرحمن المشهور والمواطن البندقي فنشينزو بيرنجو[2]، بدون الإشارة إلى الملح.

وقد حلّت هذه المسألة بواسطة قنصل البندقية بيلاتو، وسوديريني المكلف بانهاء معاهدة الملح، ولا أحد غيرهما، ونتتبع الآن من خلال التقارير القنصلية اهم الاحداث التي جاءت عقب مرور أنجلو إيمو.

وفي آخر يوم من شهر اكتوبر سنة 1784 توفى بقنصلية البندقية بطرابلس أمير البحر البندقي أليسّاندرو مورو، وكان مرافقاً لإيمو في الحملة ضد تونس، وقبل عشرين يوما وبينما كانت تتخذ الاستعدادات اللازمة من أجل تجديد الهجوم على سوسة، رُضّ طرف اصبعه الأوسط من يده اليسرى تحت جسم مدفع، فظن أن الإصابة ليست خطيرة، ولم ير الجراحون حاجة إلى تعريض هذه الشخصية البارزة إلى ألم قطع الأصبع، وسيكون شفاؤه تاما بعد أيام قليلة.

إلاّ ان المرض ازداد، وفي يوم 22 اكتوبر وبعد ان أرسى سفنه في مكلأ طرابلس رغب في أن يمر بالقنصلية للعناية بصحته، ولكن هيهات. وبعد الحمّى وارتفاع درجة الحرارة إلى مستوى عال أتت عليه نوبات من التشنج الشديد قضت على كل أمل عندنا، وقضت عليه، ولم توفر الوقت للإسعاف.

وكتب بيلاتو في هذا الخصوص يقول: «إن هذا المشهد المحزن الأليم أغرقني في حزن شديد». أمّا أنجلو إيمو، وكان يرسو بسفنه خارج طرابلس بسبب ما ينذر به الجوّ من عواصف، عندما ورد إليه الخبر ارتأى الاقلاع من هذا الشاطىء المشؤوم خاصة وأن اقامته قد طالت أكثر من المتوقع.

وتابع بيلاتو: «فعملت من جهتي على ان تتم مراسم دفن هذه الشخصية البارزة بكل ما يليق بها من اكبار، وقد اشترك القناصل الآخرون في الجنازة، ونكّسوا اعلامهم في ذلك اليوم، ورافقوا الجثمان شخصياً إلى مثواه الاخير».[3]

---

(1) فيما يلي نص الرسالة الموجهة إلى إيمو بتاريخ 1754/12/18: «وتحولاً إلى اشعاركم بالاطلاع على ما جاء برقم 5 الذي يحتوي على المداولات التي انتهت بنجاح في طرابلس فإن مجلس الشيوخ يعبر لكم عن امتنانه، ويشيد بارتياح عن الوسائل المشرفة حقا التي استقبلتم بها، وانتباهكم الحصيف في التخلص من المحاولات المصرة التي تعرضتم لها، لإرسال سفير إلى البندقية، والادعاء الظالم حول المسؤولية عن الامتعة المحتجزة في مالطة، ولتسوية الدين السائل لعبدالرحمن الشهير بشكل غير مرهق، وبدفع مبلغ 450 سكويناً، وفي مقابل ايصال تبرئة ذمة». (من رسالة قائد الاسطول، الموجودة بـ «الإيالات الافريقية») 1785/1784 ـ سجل رقم 1، الورقات 123/122.

(2) سأشير إلى هذا الخلاف عندما ابحث شخصية الحاجي عبدالرحمن آغا.

(3) من تقرير أغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 5 من نوفمبر 1784

وبتاريخ 15 من يناير 1785 عيّن اغوسطينو بيلاتو قنصلاً بعد ثلاث سنوات من توليه منصب نائب قنصل، أي منذ ذلك اليوم الذي دعى فيه أخوه انطونيو ليتبع أمير البحر أنجلو إيمو، ترجماناً خلال الحملة على تونس.

جدد أغوسطينو في تلك المناسبة الوعد بالولاء للجمهورية والإخلاص والغيرة عليها، وقصد الباشا على سبيل العادة لاطلاعه على الخبر، لكن الباشا قال له بكل صراحة ووضوح، إنه لن يقبله بدون (القفاطين) التقليدية. وأجاب القنصل بانه لم يتلق حتى الآن أوامر بالخصوص، وأن أخاه انطونيو كان قد قدّم الهدايا بمناسبة تعيينه دون ان تأذن له الجهات العامة بذلك، بل قدمها أريحية منه.

وجاءت اجابة علي باشا بارعة فعلاً:

لقد قاطعني وهو يبتسم ويقول: إن تلك الهدايا في الواقع لم تكن لائقة بابّهة الملك، ويلاحظ عليها بكل جلاء تفه رجل عادي، وأضاف أنه لم يكن إذ ذاك راضياً، وأن غيره من القناصل الذين نصّبوا بعده مثل الانجليزي والفرنسي والسويدي والدانيمركي قد قدموا هدايا أعظم، ويأمل انني لن اقدم إليه اقل منها، ونبهني في الوقت نفسه إلى الهدايا التي اعتاد اصحاب بعض الوظائف الملغاة تقديمها مثل صاحب السفينة الظهيرة الملكية، والقائدة، واقتدى أخي بقنصل فرنسا وأخفى هذه الهدايا.

والآن وقد تذكر الباشا تلك الهدايا قال انه يطالب بها، فقد قدمها القناصل الذين جاءوا من بعده، واختتم كلامه بانه حتى إذا ما أراد ان يقدم تسهيلاً حول هذا الأمر، فإن رجال الحكومة لن يتخلوا عن الهدايا التي جرى العمل بها منذ أمد بعيد، وانه هو نفسه لا يستطيع ان يحرمهم منها دون أن يمسّ بامتيازاتهم». وهذه نبذة تشهد مرة أخرى وبشكل لا يقبل الشك، بنوع الحكومة التي كان على البندقية ان تتعامل معها.

لقد وعد بيلاتو ان يطلب التعليمات بالخصوص، ولكنه في الوقت نفسه طلب تنصيبه رسمياً، ووافق الباشا على ذلك ووعد بان يستقبلني في اليوم التالي بكامل المراسم المتبعة مع غيري من القناصل، رغبة في ازالة أي اثر لبرود العلاقات.

وجاء في التقرير المؤرخ في 3 من أبريل 1785 «لقد ذهبت في اليوم التالي وبرفقتي المواطنون الموجودون هنا، فاستقبلت استقبالاً ودياً للغاية، وعندما قرأت عليه خطاب الاعتماد سرّ الباشا للعبارات الودية الرقيقة التي تضمنها الخطاب، وعند خروجي من القصر حيّيت بسبع طلقات مدفع، واعلمت القناصل الآخرين بتعييني، فرفعوا في نفس اليوم اعلامهم، وجاءوا شخصيا لتهنئتي». على ان المشاحنات بين القناصل لم تنعدم بالطبع، بشأن مراسم ردّ الزيارة. اما قنصل فرنسا فقد لزم بيته بسبب وعكة خفيفة، وأوفد إلي بعد خروج الآخرين، نائب

القنصل والمستشار للتهنئة، واعلمني بواسطتها انه يأمل عند قيامي بردّ الزيارات أن ابدأ به أولا».

ولم يتردد القنصل البندقي لحظة واحدة في الرد قائلاً: «لقد أجبت عندئذ اولئك السادة بانه سبق ان اتفقت مع زملائي، بان يكون ردّ الزيارات تبعا لترتيب الزيارات إليّ. فقال الفرنسيان: «بناء على تعليمات من الديوان الملكي فإنه في حالة امتناع الزيارة الأولى إلى قنصل فرنسا، فانه من المحتمل ألّا يقبلها ابداً».

وكتب بيلاتو في هذا الشأن: «وكان الأمر كما توقعت، فقد كان قنصل فرنسا مغيباً دائماً عن البيت».[1]

سنة 1785 اتسمت في حوليات تاريخ طرابلس بسمة حزينة بسبب وباء الطاعون الرهيب، الذي انقض على سكانها، وكانت ضحاياه 27 ألفا تقريباً.[2] لقد تفشى الطاعون عندما كان الربانان البندقيان مازوكاتو وروزا على وشك الاقلاع من طرابلس في اوائل يوليه الى القسطنطينية، بحمولة كاملة من الزنوج.

وكتب بيلاتو قائلا: «لقد غادرت هذا الميناء جميع السفن الأوربية التي تحمل ركاباً، وهي مصابة بهذا الداء»، ولم يرض بحارة السفينتين البندقيتين بان يعرضوا أنفسهم لمذبحة بنقل الزنوج الذين اخذ الوباء يحصد منهم كل يوم عدداً كبيراً، ورفضوا متابعة السفر، على أمل انه بعد الانقلاب الصيفي سيتوقف هذا الوباء، كما حدث في الاسكندرية التي لا يختلف الجو فيها كثيراً عن هذا، ولكن الطاعون ازداد عنفاً بدلاً من أن يخف، فوجد تجار الرقيق أنفسهم مضطرين إلى فسخ العقود مع سفن البندقية وإلا لما أمكن تفادي مجزرة بين البحارة، ولتعرضوا لموت أكيد.[3]

وبعد ايام قليلة كتب بيلاتو: «لايزال وباء الطاعون يحصد الأرواح، وندعو الله ان يشملنا برحمته، وينقذنا من هذا الوباء الرهيب».

لقد اصيب بهذا الداء آباء بعثة الفرنشيسكان أيضا، وقد أجهدوا أنفسهم في اسعاف المصابين، وأول من توفى منهم قسيس قنصلية البندقية، اما الضحية الثانية فكان مفوض البعثة نفسه. ويتابع القنصل الرواية: وهناك قسيس آخر على وشك ان يلفظ انفاسه الأخيرة، وبذلك سنصبح رعية بدون راع».

(1) قبل أشهر قليلة رفض قنصل فرنسا استقبال القائد أنجلو إيمو لنفس السبب ـ من تقرير أغوسطينو بيلاتو تاريخ 1785/4/3.

(2) ميكاكّي ـ المصدر المذكور سابقا ص 113/112.

(3) من تقرير لبيلاتو بتاريخ 23 من يونية 1785.

وقبل ان يموت مفوض البعثة بقليل أرسل مفاتيح الكنيسة والتكية إلى بيلاتو، راجياً ان ينيب عنه شخصاً يتولى رعايتها، لثقته به. واعتقد بيلاتو انه من الافضل رفض المهمة عندما رأى عيون قنصل فرنسا يتطاير منها الشرر.

ولم يكن في استطاعتي «ان اخالف التعليمات العليا التي كانت تمنعني بصفة خاصة من أن ادخل تحت حماية العلم أية كنيسة، ولذلك بعثت إلى المفوض اقول انه من الأفضل ان يعفيني من ذلك، واعدت إليه المفاتيح، واقترحت عليه ان يتجه إلى قنصل فرنسا بالنظر إلى ان التكية كانت تابعة لتاج تلك الدولة».[1]

وقد أصيب بالمرض مستشار القنصلية كارلو باستا دومينيجيني أيضا وكان من الضروري ايفاده إلى البندقية من أجل ان يتماثل للشفاء. واخيراً افاد بيلاتو بتاريخ 28 من اكتوبر 1785 ان الطاعون قد انتهى تماماً.[2]

وقبل أن انهي هذا الفصل، اريد أن أشير إلى آخر حادث، ويدل مرة أخرى على ان ممثلي البندقية عرفوا كيف يفرضون احترام المعاهدات على الإيالات إلى سنين متأخرة.

فقد نصت المادة السابعة من معاهدة سنة 1764 مع طرابلس:

«لا يجوز لأي مركب تابع لطرابلس، وحتى بموافقة و إذن ربانه، ان يتزود بالسلاح من أي بلد معاد لجمهورية البندقية، لغرض ممارسة القرصنة ضد البندقية».

وحدث انه في سنة 1785 أبرمت الإيالة معاهدة صلح مع مملكة نابولي، ورأى حسن بك ان يتخلص بطريقة مفيدة من بعض سفنه المعدة للقرصنة بدلاً من ان يتركها عاطلة.

وقال بيلاتو: «إن قائد جربة عرض عليه فرصة مناسبة، وقد كان يعتزم أن يستعرض قواه القتالية، فبعث رسولاً يطلب ابتياع بعض الجواليت من البك ليسلحها للقرصنة، ويبتلي بها ملاحة البندقية، واعد له البك بعض السفن المسلحة تسليحاً كاملاً، ليبيعها له وكانت جاهزة للسفر إلى جربة».

«ولما ان علمت بذلك رأيت من واجبي ان اعترض على هذه البعثة، فقصدت الباشا وشكوت إليه بجد سلوك ابنه غير الودي، وان الأمر يتعارض مع نص المادة السابعة من معاهدة الصلح، وتبع ذلك مشادة حادة بيني وبين البك امام والده، وبعد ان تفهم الباشا وجهة نظري قرر الوقوف إلى جانبي في هذا الأمر، ولذلك فقد نزع السلاح من الجالوتين، والغيت البعثة

(1) من تقرير لبيلاتو بتاريخ 28 من يونية 1785.

(2) في التقرير جاء ذكر مسألة تجرجرت منذ خمس سنوات. فقد كان الباشا يطالب بالتعويض عن بضائع كانت مشحونة على مراكب للبندقية، واحتجزها الاسبان في ميناء ماؤوني انتقاماً من الايالة، وقد ارفق التقرير بخطابين من علي باشا، يحتوي الخطاب الثاني على اقرار بالتنازل عن أي تعويض.

المقررة».

على ان بيلاتو كان يهتم كثيراً بصداقة حسن، ورأى أن الواجب يحتم محاولة استرضائه، حتى لا أُبعد حسن نية البك عني، وهي مفيدة لي في لقاءات أخرى كثيرة، وعملت على ان اجعله يفترض ان نزع سلاح سفن القرصنة يعزي إلى تقيدي باحترام تعليمات البندقية، اكثر من إلتزامي بأمر الباشا. فقال انه اعتقد منذ البداية ان بامكانه التصرف في حرية ببيع مراكبه ومعداته، دون أن يغير هذا من حسن الإنسجام بيننا، وانه إذاكنت ارغب في الحصول على شيء من السلاح للمراكب الوطنية فسيسره ان يقدمها إليّ، وكانت هذه فرصة سانحة، فهناك فعلاً حاجة إلى بعض الاسلحة لسفينة الربان بانكوفتش الذي تعاقد على رحلة إلى الجزائر وعنابة، ولذلك فقد رجوته ان يعطيني ثماني عشرة مكحلة من النوع الكبير، وبرميلين من البارود، كان الربان في أشد الحاجة إليها، ولم يتردد البك من ان يمنحني مطلبي».[1]

وبهذا الاسلوب استطاع بيلاتو ان يتفادى تعقيدات ضارة، وتمكن من الحصول على ما كان لازماً للحفاظ على مصالح البندقية.

وفي نوفمبر من السنة نفسها[2] تلقى 800 سكوين لمواجهة مصاريف الهدايا القنصلية، لم يوفر منها شيئاً، ولكنه شعر بالرضا لتلبية نهم الباشا وابنائه، وكذلك وزراء الإيالة.

الملحق بالفصل السابع

اقدم هنا بعض الأخبار الخاصة بالقنصليات القائمة بطرابلس، على ضوء ما جاء في وثائق البندقية وقنصلية البندقية بشكل خاص.

كتب انطونيو بيلاتو بتاريخ 12 من يناير 1778:

«ثلاثة قناصل فقط إضافة إلى قنصل البندقية، سفن دولهم أكثر تردداً على هذا الميناء، وهم قنصل فرنسا وقنصل انجلترا وقنصل هولاندا، ولقد اجتهدت على أن استقي منهم أدق المعلومات بناء على صائب نظركم، اما القنصلان الآخران: السويدي والدانيمركي، فلا شيء لديهم يفيدني، وليس لديهم أي عمل، ولم يروا في مدى عشر أو خمس عشرة سنة سفينة وطنية واحدة تصل إلى هذا الميناء».

ومن المفهوم ان الحكماء الخمسة قد طلبوا هذه المعلومات، للتأكد من اهمية تجارة البندقية

(1) تقرير أغوسطينو بيلاتو بتاريخ 1785/10/28.
(2) تقرير أغوسطينو بيلاتو بتاريخ 1785/11/24.

بالنسبة للدول الأخرى، وعلى أية حال اعتقد ان هذه المعلومات، حتى في هذا الوقت، يمكن ان تؤلف نقطة ذات شأن لفهم عمل القناصل بطرابلس، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، في محيطهم هم أنفسهم، وفي الحياة التي اضطروا إليها.

ويتابع بيلاتو القول:

«يتقاضى قنصل فرنسا مرتباً سنوياً قدره ألف سكوين لنفسه، وستون سكويناً سنوياً للمستشار، ويدير صندوقاً وطنياً تساهم فيه جميع المراكب بنسبة 2% عن التأجيرات التي تقوم بها في هذا المرفأ، والموانىء الملحقة به. وخصصت اموال هذا الصندوق لمواجهة النفقات الطارئة التي يضطر إليها القنصل لصالح دولته، وكذلك لدفع ثمن الهدايا المحتملة. اما الآن فقد ألغى هذا الصندوق وينتظر القنصل زيادة في مخصصاته، على ان قناصل فرنسا، عند انتهاء خدماتهم يتسلمون معاشات سنوية من الديوان الملكي.

وكانت مخصصات قنصل انجلترا 1500 سكوين، ولكن عليه ان ينفق على مستشاره، ويطالب جميع المراكب التابعة لدولته والتي ترسو بهذا الميناء ان تدفع له 9 سكوينات واثنين لمستشاره.

أما قنصل هولاندا فكان مرتبة 1200 سكوين سنويا، ويتقاضى 2% من اجرة المراكب التابعة لمواطنيه، ومراكب مواطني راجوسا التي كان يقوم بشؤونها. وخلاف هذا لا يحصل القناصل على أية حقوق أخرى، ولا ينظمها أي قانون أو تسعيرة، ولكنها تجبى بناء على تقليد قديم، وباستثناء ما يؤول إليهم من الاعمال المكتبية، مثل العقود والوكالات واقرارات الملكية، الخ. وتقاضي باللوفتش منذ بداية قنصليته 2% من قيمة التأجير، تقسم بين الربابنة والمكترين، و4 سكوينات[1] عن السفن المتجهة إلى شحن الملح».

وكيف كانت تعيش قنصلية البندقية؟

يجيبنا على السؤال القنصل أغوسطينو بيلاتو بتاريخ 31 يناير 1785. المصدر الرئيس للدخل يتمثل في رسم 2% على الأجرة التي جرى الاتفاق عليها في مكتب القنصلية، ويقول: «لا تحصل هذه القنصلية من أي مصدر آخر على أية فوائد، حتى من المراكب التي ترسو هنا، وقد استؤجرت في اماكن أخرى، أو التي تقلع دون اكتراء، ولا تدفع البضائع المشحونة عليها ـ سواء أكانت للمواطنين أم للأجانب ـ أية عوائد عند دخولها أو خروجها على السواء، ولهذا تفضل السفن التي ترفع علم البندقية على غيرها في اوقات السلم، فالفرنسيون يتقاضون 2% من قيمة البضائع المشحونة على مراكبهم القادمة أو الذاهبة إلى موانىء الدول المسيحية، وقد

(1) يقول بابا دو بولي في «حول قيمة النقد البندقي ـ مطبوع في البندقية 1882» بان الدوكات أو السكوين كان يوازي في سنة 1739، 22 ليرة بندقية، ويزن 3,476 غراما من الذهب.

فرضت هذه الرسوم نفسها حتى بالنسبة لسفن راجوسا منذ بعض الوقت».

اما حقوق مكتب المستشارية فيتقاضاها المستشار، مع ما يتحمله القنصل من نفقات عليه، وتجبى هذه الحقوق طبقا لتقليد قديم في هذا المرسى، واعتقد ان خير طريقة للاطلاع عليها هي تقديم لائحتها.

ويتبين من اللائحة المذكورة ان الحقوق تجبى عن الشهادات الصحية، وعقود التأجير، والوكالات، واثبات الملكية، والاحتجاجات، وجوازات السفر، والتراخيص وغير ذلك.

ولعل هذه الرسوم كانت أكثر اعتدالاً من عوائد مكاتب القناصل الآخرين باستثناء مكتب القنصل الفرنسي، فقد كان المستشار / الترجمان يتقاضى مرتباً كبيراً من بلاده، ولذلك فهو ملزم باتباع تسعيرة معينة.

اما بخصوص جوازات السفر، فانني اعتقد انه من المفيد اعطاء فكرة عامة عنها. فالدول التي ارتبطت باتفاقات أو التزمت بدفع اتاوات كان عليها ان تزود سفنها بتراخيص معترف بها من قبل الإيالة، على ان الإيالة كانت من جانبها تمنح جميع السفن التي تغادر طرابلس إذن مرور بتوقيع الباشا، اما ان ممارسة القرصنة اضحت امراً مشروعاً، فيتأكد من ان القناصل المقيمين بطرابلس كانوا ملزمين بمنح جميع القراصنة عند سفرهم جوازات سفر، يذكرون فيها الإلتزامات التي اخذتها الإيالة على عاتقها وفقاً للمعاهدات القائمة، ويعطون الوسيلة للتعريف بانفسهم وكذلك الحصول على المساعدة من السفن الاوربية، وقد وفقت خلال بحثي في العثور على بصعة نماذج من جوازات السفر هذه، وسأصف في الملحق بعضها التي يمكن ان تكون ذات اهمية حقاً، إن لم تكن على الاقل وثائق تدل على وضع مفرد للأمور في ذلك الوقت.[1]

و إذا كانت سفن الدول المسيحية غير مزودة بجوازات السفر، أو إذا ما وجد الطرابلسيون ما يدعو إلى الشك، أو ما ينبىء بشيء غير طبيعي، فإن المراكب والملاحين يتم الاستيلاء عليهم دون رحمة.

وحول ميل الطرابلسيين إلى إثارة الاعتراضات التافهة في حصة جوازات السفر، فإن رسالة القنصل البندقي جيوسّي باللوفتش المؤرخة في 6 من اغسطس 1764 وما تبعها من تعليمات صادرة عن مدير ديوان الحكماء الخمسة[2]، شاهدة بذلك.

---

(1) انظر الملحق: وثيقة رقم 2، نموذج لجواز سفر منح لقرصان من قبل القنصل البندقي باللوفتش. وثيقة رقم 3، جواز سفر منحه باشا طرابلس إلى مركب بندقي مسافر. وثيقة رقم 4، جواز سفر منحه باشا طرابلس إلى قراصنته. وثيقة رقم 5، ترجمة لجواز السفر (مرفق صورة له) الذي يؤمن السفن الفرنسية من قراصنة طرابلس.

(2) محفوظات القساوسة ـ الحكماء الخمسة، رسائل قناصل طرابلس ـ المظروف 764 (1777/1764) رسالة 1764/6/6.

ويفهم منها كيف ان القراصنة يلجأون إلى المغالطة، بان بعض ربانية سفن البندقية لا يحملون اسماء من اصل بندقي (كان العديد من البنادقة في الواقع اما سلافيين، أو يونان، أو من المشارقة المتجنسين) من أجل الاستيلاء على سفنهم ولو كانت هذه مزودة بإذن المرور.

وتصر التعليمات المذكورة بان يفهم قنصل البندقية الطرابلسيين ان الاجانب بعد إقامة خمس وعشرين سنة في أي بلد، يكتسبون جنسية تلك الدولة، ويمكّنون من ممارسة عمل الربان مثل رعايانا تماماً، وتذكر التعليمات بعد ذلك: «وأفهموه ان كافة الربابنة الذين يبحرون برخص بندقية، يمتلكون كل الامكانات للإبحار شرعياً».

وأود ان أقول بدافع من الفضول، انه في سنة 1783 قدم بيلاتو كشفاً باسماء القناصل الاجانب المقيمين بطرابلس[1]، وفي هذا شاهد آخر ان تقارير القناصل البنادقة تشمل الكثير من المعلومات، لوضع تاريخ جيد لطرابلس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وانتقل الآن إلى بحث آخر نقطة في هذا الملحق الطويل الطارىء:

تجارة البندقية مع طرابلس

واستخلص ذلك من وثيقة أخرى لم تنشر، ارفقت بتاريخ 1770/5/26 بتقرير قنصل البندقية في طرابلس[2]، وهي قائمة تستحق الاهتمام بها، وقد حررت حسب النظام الأبجدي بجميع البضائع التي تردكل سنة، أو التي تصدر من مدينة ومملكة طرابلس الغرب، مع إضافة جميع المصاريف التي تضاف إليها، وشرح الاوزان والمكاييل المستعملة في طرابلس، ومقارنتها باوزان ومكاييل البندقية.

وفيما يلي ادرج اسماء البضائع المستوردة والمصدرة فقط:

بضائع مصدرة من البندقية:

(أ) صلب ـ إبر خاصة ـ ابر عادية ـ ابر فرنسية ـ ابر للأشرعة ـ سنارات ـ عنبر ـ عقيق اسود ـ فضة ـ زرنيخ ـ شب.

(ب) أواني ـ فرش ـ قصاع ـ قلل ـ مبراة قنينات زجاجية.

(جـ) كشنيلية ـ خيام ـ قهوة ـ ورق ـ عقيق احمر مستدير ـ مواسير بنادق ـ خرز زجاجي ـ سكاكين ـ مسامير ـ سدادات ـ قرفة ـ صناديق من خشب الجوز ـ مرجان.

(د) نسيج دمقسي ـ أثواب مختلفة.

---

(1) فيما يلي القائمة المرفقة بتقرير بيلاتو بتاريخ 1783/5/24 (قائمة القناصل المقيمين بطرابلس الغرب): عن فرنسا: فرانسوا الكسندر واندريه ـ مستشارا، عن بريطانيا: ريتشارد تالّي (انظر المراجع) حامل الدروع، عن ملك السويد: جيوفاني فيدال، عن ملك الدانيمرك: ج. فيدبريك لوكنير، عن النمسا: ناتانييل فارنسمان، وكيل امبراطوري.

(2) الحكماء الخمسة ـ رسائل قناصل طرابلس. مظروف رقم 764 (1777/1764).

(هـ) خيوط ـ مناديل ـ اصواف ـ حديد سويدي ـ أصباغ أرجوانية.

(و) شمع أحمر ـ جدائل ذهبية ـ قرنفل ـ مكانس ـ اكواب.

(ز) مبارد ـ مصابيح اليهود ـ مدى.

(ح) أرفف ـ اعمدة خشبية ـ المنّ من نوع جيد.

(ط) شرائط ـ جوز هندي.

(ي) زرنيخات النحاس ـ ألواح زجاجية ـ نظارات.

(ك) أقمشة مختلفة ـ مسدسات ـ فلفل ـ ريش للكتابة ـ رؤوس لريش الكتابة ـ قضبان رصاص ـ صفائح.

(ل) وردات ماسية ـ امواس حلاقة ـ ساتان.

(م) صناديق نحاسية مع مرآة إلخ ـ طلاء أبيض ـ خيوط قنّب ـ علب دخان ـ قصدير ـ مرايا ـ مقالي صغيرة وكبيرة ـ فشاغ (شراب غازي).

(ن) طرطار فرنسي ـ ألواح ـ عوارض خشبية ـ تافتة ـ قضبان حديد.

(س) قطيفة من جنوة ـ برنجالي.

(ع) سكر فرنسي ـ زنجار.

بضائع مستوردة إلى البندقية من طرابلس:

سنامكي ـ نحاس في اقراص وآخر مقطوع ـ جلد مدبوغ ـ اسفنج ـ ارياش بيضاء وسوداء ـ شمع اصفر ـ جلود قرمزية ومغربية ـ جلود بقر ـ جلود ثعلب ـ تبر.

ويمكننا ان نستنتج من الوثيقة المذكورة أن الميزان التجاري كان في صالح البندقية، بالنظر إلى قلة المواد التي تشتريها من طرابلس، وعلى أية حال إذا ما قارنا ولو بشكل سطحي تقرير سنة 1683[1] مع تقرير سنة 1770 لتبين لنا ان القرن الثامن عشر قد سجل زيادة كبيرة في المبادلات بين الطرفين.

(1) انقل خدمة للقارىء التقرير الذي أعده رؤساء الأسواق سنة 1683 عن الوضع التجاري في مرسى طرابلس الغرب التي سبق ان ذكرتها: «يحدث أن يقدم إلى الميناء مركبان أو أكثر كل سنة لغرض المتاجرة، بالإضافة إلى المراكب الخاصة بملح زوارة لشحنه إلى ميلانو، اما ما بقى من البضائع التي تستورد فهي من مصنوعات مورانو الزجاجية والصفائح، وهذه كانت تؤول إلى الباشا يتاجر بها، ويجري بها مبادلات مع قوافل افريقيا».

الفصل الثامن

شخصية وخلق الوزير الطرابلسي حاجي عبد الرحمن آغا

(شخصية وخلق الوزير الطرابلسي حاجي عبدالرحمن آغا)

رسول طرابلس إلى القسطنطنية (1746) ـ مفوض فوق العادة من علي باشا القره مانلي في مفاوضات الصلح سنة 1764 ـ المحرض على قطع العلاقات بين البندقية وطرابلس بعد سفارته الثانية ـ قنصل الامبراطورية النمساوية ـ تمكنه من استعادة عطف الباشا عليه ـ المهام التي قام بها في مختلف دواوين اوربا ـ الحج إلى مكة ـ توبة زائفة ـ بعثة أخرى إلى فرنسا والبندقية مرافقاً لأحمد بك ـ مادح الجمهورية ـ سفارة سنة 1778 التي أمكن تفاديها بفضل إيمو ـ مسألة بيرينجو ـ آخر الانباء.

من خلال البحث الجاري التقينا في مرات كثيرة بهذا الاسم، ويمكننا ان نقول ان حاجي عبدالرحمن آغا هو الشخصية التي هيمنت على تاريخ العلاقات بين البندقية وطرابلس، لمدة تزيد على عشرين سنة.

فقد برز لنا اسمه لأول مرة خلال التصرفات التي تلت المشكلة بين البندقية وطرابلس سنة 1746 في استانبول، وكان قدم إليها ليرفع إلى السلطان الهدايا وفروض الولاء، من قبل محمد القره مانلي الذي خلف احمد باشا سنة 1745، ويؤيد ذلك، انه منذ ذلك الوقت، يحظى لدى سيده بمكانة رفيعة.

لقد انقطعت عنّا اخباره حتى سنة 1763، ومهما يكن من أمر، و إذا ما كان هو المعين للتفاوض المباشر للصلح مع الجمهورية، بصفة وزير مفوض، وبعد فشل بعثة جرفاسوني، فإن ذلك يعني انه عرف كيف يحتفظ بعطف علي باشا خليفة محمد القره مانلي.

ويمكننا الآن ان نتتبع من خلال كتاب (نوتاتوري) لمؤلفه جرادينيجو[1] تحرك الوزير الطرابلسي اثناء إقامته بالبندقية.

فقد روى لنا جرادنيجو بتاريخ 3 من اكتوبر 1763 ما يلي: «بعد الحجر الصحي المعتاد، خرج التركي الموفد إلى الجمهورية من قبل بك طرابلس، من دار الحجر العتيقة، وجرى الاطلاع على اوراق اعتماده من قبل موظفي ديوان التجارة، ثم خصصت له دار للإقامة غير

---

(1) متحف كورير المدني: مذكرات ـ يوميات وملاحظات غريبة وقعت بالبندقية والمدن التابعة لها وفي غيرها من الاماكن، جرادينيجو ـ نوتاتوري، الفصل العاشر، الحادي عشر والثاني عشر، (انا مدين إلى اريحية الاستاذ جيوسبي أورتولاني فيما اقتبسته من اشارات عن جرادينيجو).

بعيدة عن الفندق القائم على القناة الكبيرة، وفيما بعد رأى مجلس الشيوخ وبموافقة الضيف نقله للإقامة في العمارة الكبيرة التي سبق ان تركتها عائلة فندراميني، والواقعة في منطقة اليهودية، وهي الاقامة التي تخصص لاقامة القادمين من الخارج من امثاله.

واهتمت الجهات العامة بتأثيث الغرف بأفضل السبل على النمط الشرقي، وتخصيص مبلغ عن كل يوم لمواجهة النفقات، بالإضافة إلى بعض الهدايا. ويرافقه اثنا عشر شخصاً تقريباً من عائلته، وطفلان مغربيان، ومما يؤسف له انه كان معه تركي من اشكودار بصفة ترجمان، ويدعى مولى عثمان[1]، وهو نفسه الذي قتل قبل سنة في 13 سبتمبر شرطيا بالبندقية، بينما كان يحاول القبض عليه، وكان مطلوباً من قبل الباشا، لارتكابه جريمة في بلاده.

وبعد ان أورد كتاب (نوتاتوري) وصفاً لديوان حكماء التجارة الخمسة ومن بينهم لوريزو موروسيني، وجيرولامو دي جاكومو جرادينيجو، وانطونيو كابيتو، وألفيسي كونتاريني، وبروسبيرو فالمارانا، وهذا الأخير هو المكلف باجراء المفاوضات، تابع نوتاتوري القول:

«وفي اليوم التالي زار فالمارانا الوزير الطرابلسي بصفة رسمية، في حيّ اليهودية، وقد سبق الاتفاق على اختصار المجاملات، وبعد ذلك رد هذا الزيارة إلى عضو مجلس الشيوخ (فالمارانا) ولم يخرج الحديث تقريباً عما جرى من قبل، مع تقديم غليون التبغ والمرطبات والكلمات المناسبة التي تليق بمثل هذا الظرف النادر، وستكون نفقاته وتكاليف المركوب والهدايا من المال العام، ولن تكون قليلة».

وفي عبارة (ولن تكون قليلة) ما ينم عن الاستياء، استياء املاه على ما يظهر الاقتناع بعدم الجدوى من كل تلك الأريحية. ويحدثنا ناني فيما بعد بان: «ما يغدق من خير على مثل هؤلاء الناس لا يصلح إلاّ لتحويل أفضل الاغذية إلى سموم». فعبد الرحمن نفسه الذي حظى عند زيارته الاولى إلى البندقية باكبر اهتمام، انقلب إلى اكبر مسؤول عن توتر العلاقات التي سبقت حملة سنة 1766.

وقد ذكر في كتاب (نوتاتوري) ان عبدالرحمن حضر بتاريخ 29 نوفمبر حفلة اقيمت على شرف سفير روسيا.

اقام الوزير الطرابلسي حتى الأيام الاولى من شهر يناير، ثم سافر للحصول على موافقة سيده على ما تم الاتفاق عليه مع فالمارانا، وعاد إلى الظهور في البندقية بعد غياب أربعة أشهر، أي في مايو 1764، وبعد أن قضى فترة الحجر الصحي في ليفهورن.

لقد فاجأنا بأساليب فيها الكثير من التهرب، وردود لا تطابق ما سبق الاتفاق عليه،

(1) مولي عثمان الاشكوداري هو نفسه ذلك الرجل الذي اعدم بناء على تدخل باللوفتش الحازم في الأشهر الأولى من توليه مهام القنصلية.

ومغالطات جديدة تتفق واسلوب أمة بربرية كاذبة. لقد استضيف مرة اخرى للإقامة في قصر بحي اليهودية، بمثل المعاملة السابقة بل احسن منها، وزاره فوراً عضو مجلس الشيوخ بروسبيرو فالمارانا، وكان اصغر الحكماء الخمسة سنا.

ورأى عبدالرحمن، برغم اعتلال صحته، ان يرد الزيارة إلى فالمارانا، وكان هذا قد قدم له كل ما يبهج النفس، بمناسبة قرب عيد الصعود وكذلك قرب وصول دوق يورك شقيق ملك انجلترا إلى البندقية، وحيث تستحب الهدايا قدم عبدالرحمن إلى فالمارانا جلدين من جلود النمور.

وامتدت المفاوضات طوال شهر يونية، وجرى أغلبها في الدارة التي يمتلكها فالمارانا، على نهر برنتا قرب جامباراري.[1]

وكتب جرادينيجو في 30 من يونية: «وأخيراً صادق مجلس الشيوخ في أول ساعة من هذه الليلة على ما توصل إليه وأقره العضو بروسبيرو فالمارانا، فلتساعدنا السماء في المستقبل على القراصنة الطرابلسيين والجزائريين والتونسيين الكذابين ابداً المفسدين».

وقضى عبدالرحمن شهراً ونصف شهر آخر بالبندقية، لم يغادرها إلاّ بعد تبادل الهدايا، وهذا دليل لا شك فيه على انه لم يعامل معاملة سيئة، وان السفارة قد ادركت غايتها.[2]

لقد سبق ان تحدثنا قليلا عما يسمى (السفارات) الطرابلسية، ولإيضاح الغرض الحقيقي منها لا أرى بأساً من ايراد إشارة من ميكاكّي:[3]

(1) انظر النقش لدارة فالمارانا، وهي الآن نصف مهدمة، وقد نقلت عن كتاب J.F. Costa J. Delzie del Brenta

(2) من كتاب «نوتاتوري، لجرادينيجو» 23 من يولية 1764. في حيّ اليهودية قد سمح لوزير الصلح الطرابلسي ان يعود إلى وطنه، على متن مركب تم اكتراؤه لنقل الأشخاص والاشياء والهدايا الفاخرة (انظر الجرد في نهاية هذا الفصل) التي يراد تقديمها باسم البندقية إلى سعادة علي باشا القره مانلي داي طرابلس، لقد رفع اليوم علم بلاده في جوّ سار هرع إليه الكثيرون، يدفعهم الفضول إلى ما يجري في البندقية.
30 يولية، لقد قدمت الراهبة مارية أركا نجيلا فالمارانا، من دير ملائكة مورانو واخت عضو مجلس الشيوخ بروسبيرو الذي تولى مفاوضات الصلح هدية إلى وزير الصلح الطرابلسي، وبادلها هذا هديتها بجلد نمر فاخر، واعطى الصبية التي قدمت له سلة مليئة بالحلويات سكويناً ذهبياً، لقد نفذ صبر عبدالرحمن في انتظار العودة إلى طرابلس، عن طريق كورفو، وسيبحر المركب بعد منتصف شهر اغسطس. لقد وقع على معاهدة الصلح مع البندقية في اليوم الأول من يولية، ويوافق أول يوم من السنة الجديدة حسب التقويم المتبع في طرابلس (السنة الهجرية) واعتبرت هذه بادرة خير، وجاء ذلك خلافاً لليوم الذي قرر الباشا ان يبدأ فيه العمل بهذا الاتفاق والشروط الجديدة للاملاح المشار إليها في ورقة أخرى، والتفاهم العفوي بعد خلاف شديد، والانسجام المثمر الذي تم التوصل إليه.
21 اكتوبر، وصلت إفادة عن طرابلس بان سفناً تابعة للبندقية قد وصلت بسلام إلى هناك، وهي تحمل هدايانا الثمينة التي أرسلتها البندقية إلى الباشا و إلى الإيالة، صحبة الوزير الطرابلسي الذي وقع على معاهدة الصلح، ورست تلك السفن يوم 29 من سبتمبر الماضي فاستقبلت بـ21 طلقة مدفع، ثم سبع طلقات أخرى، الأمر الذي لم يجر مثله بعد ذلك في أية مناسبة، وقد جرى عتق 88 عبداً حسب الاتفاق، كما نقل إلى هناك قنصل البندقية الجديد الكونت جيوسبي باللوفتش، وكان قد حمل معه لوحة للوزير، وأخرى لعضو مجلس الشيوخ فالمارانا، قام برسمها الرسام اليساندرو بييترو لونجي، الذي نفذهما على لوحة من النحاس.

(3) ميكاكي ـ الكتاب المذكور، ص 112.

«يعود اصرار الباشا على ايفاد سفراء غير مرغوب فيهم إلى مختلف الدول، إلى الحاجة القصوى إلى المال، والأمل في الحصول عليه بواسطة مبعوثيه. والآن وقد غارت موارد المال، فليس أمامه سوى الاعتماد على منح الدول إلتزاماً أو تكرماً، وامتناعها أو تأخرها يسبب له عواقب سيئة».

وأذكر على سبيل المثال انه بعد ابرام الصلح مع اسبانيا، تأخر وصول هدايا ذلك الملك، فاضطر الباشا إلى رهن حلية عمامته الماسية.

ومن جهة أخرى، نذكر انه حين سافر قنصل البندقية جيوسبي باللوفتش كان علي باشا مديناً له بمبلغ ستة آلاف سكوين، ووجد نفسه مضطراً إلى التخلي عن الإتاوة السنوية التي كانت تبعث بها إليه البندقية، و إلى ان تتم تغطية المبلغ بالكامل. وقد ورد في تقرير سبق ذكره من الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ ان الباشا كان يحتاج في كثير من الأحيان إلى اصغر نقد وأتفه مبلغ، لمواجهة احتياجاته الفورية، مما يضطره إلى التسوّل عند المقرضين[1] كلّما ألمت به الحاجة.

وفي تقرير لأغوسطينو بيلاتو، نجد نبذة عن وضع الباشا ازاء ابنه الاكبر، مؤرخة في 30 من سبتمبر 1782:

«بينما كان الباشا يعيش في ضيق شديد، لا يجد ما يسد به حاجته اليومية، كان ابنه ينعم في الترف، ويحكم المملكة استبداداً، تحيط به دائماً زمر من الاتباع يؤيدونه، فهو الذي يمنيهم بالفوائد الكبيرة».

ويمكننا ان نستنتج من هذا النفوذ الذي يمارسه حسن بك على شؤون الإيالة، بان الحكم كان سيئا جدا، حتى ولو كانت في اوقات الشدة تستطيع ان تؤكد وجودها، وتحافظ على استقلالها.

ونعود الآن إلى موضوع حديثنا، ففي سنة 1765 أذن لعبدالرحمن[2] من جديد بالسفر إلى البندقية، سعياً للحصول على دفعة مقدمة على حساب الإتاوات السنوية المتفق عليها. لقد

(1) من قرارات مجلس الشيوخ ـ ملف القسطنطنية، الملزمة 81 ـ تقرير الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 19 من مايو 1778.

(2) فيما يلي صورة لعبدالرحمن كما رآها بوبتش غداة انتهاء المفاوضات (فبراير 1765 ـ الملحق رقم 24): «واتحدث الآن عن مبعوث طرابلس، وسأتجاوز صفاته الشخصية لانها معروفة بما فيه الكفاية، واقول انه في سعة من العيش، وله املاك وعدد كبير من الخدم، وهو في حماية الخزنادار الثاني، وهذا هو صهر البك. يحسده سائر الوزراء إذ فضّل بمنصب مبعوث، ولم يشغل قبله أي وظيف. ويحبه البك، ويعتبره مسلماً تقياً، ويمكنه لذلك ان يأمل في منصب عال داخل البلاد، وهو ثري وصاحب نفوذ، ويحمل مشاعر ود نحو البندقية، ويشيد دائماً بعدل وقوة وعظمة ولطف حكومتها. وفي بيتي كان يقوم بواجبه بنشاط وحذر، إذ كان يعلم جيداً أنه عند الافتضاح سيتهم بالتحيز، مما يؤدي إلى الإشتباه فيه، وفي الختام يمكنني القول انني مسرور جداً منه».

رفض الباشا أول الأمر اعطاء هذا الإذن بسبب الضغط الذي يمارسه قنصل البندقية، ولكن عبدالرحمن استطاع بعد ذلك ان يتزود باوراق اعتماد من الباشا (بسبب انحراف الباشا من شرب الخمر على ما يظهر).

كنا قد تحدثنا عن البعثة الثانية، ويكفي ان نذكر أن الجمهورية لم تسمح له ابداً بالمثول بين يدي الدوج، أو بحضور أي احتفال عام، فخلقه وخلوه من كل وازع ضمير تجلّى منذ ذلك الوقت، فلم يتورع عن بيع زوارق الجندول الثلاثة التي وضعتها الجمهورية تحت تصرفه، واعتبرها كأنها ملك له. لقد كتب باللوفتش في بداية عمله القنصلي: «يعتبر عبدالرحمن في نظر عامة الناس انه بعيد النظر، ذكي، سياسي عظيم، خبير وتاجر نشط[1]، إن شعور عبدالرحمن بالحاجة إلى حياة زاخرة بالتقدير وما يبديه من الحذر الشديد، يرجع إلى ان الباشا بالرغم من اعترافه بقيمته وذكائه، كان لا يثق فيه، وكان ينصح القنصل انه عند قيام أي شأن من الشؤون العامة أو الخاصة، عليه ان يحضر رأساً، وفي أي وقت دون احتراز فارغ، وبدون الإستعانة بعبدالرحمن الذي قد يعرض إلى الضرر ما يفضي إليه من الأمور».

وحتى باللوفتش شعر وقبل ان ينقضي وقت طويل، أن عبدالرحمن عنصر خطير.

وفي أحد الأيام اراد أن يوصي ببناء ثلاثة زوارق أو أربعة لحساب البندقية، (ولنقل أملاح زوارة) فمنعه القنصل من التدخل، وخاصة (لبناء الزوارق[2]).

وفي مرة أخرى وكدليل على خلقه المخادع الكاذب، نازع القنصل في حقه على الاحتجاج ضد وزير البحرية، الذي رفض ان يسلّم إلى باللوفتش شحنة من النبيذ الوارد من سيراكوزة، معفى من الرسوم وفقاً للمعاهدة، ولم يكتف بمحاولة منع عقاب المذنب، بل عمل بحماس واضح على ترويج الكذب، لاقناع الباشا بأنَّ الخطأ هيّن، وأن الإساءة مردّها الشكليات الفارغة، وأن الترضية غير لائقة، ولا يناسب كرامة الملك النزول إلى إقرار العقاب، إذ سيكون سابقة ستجر مستقبلاً صفاقة مستهترة في طبقة القنصليين، وخاصة قنصل البندقية الجديد.

و إذا كان علي أن أتوقف لاستعراض الوقائع التي تؤكد الطبيعة الكيدية لهذا الطرابلسي واحدة واحدة، فانني سوف لن ادرك النهاية[3]، ولذا فانني سوف أذكر أهمها فقط، وأغض

(1) فيما يتعلق بنشاطه اقدم فيما يلي الواقعة التالية: كتب باللوفتش يقول: «يظهر انه أمر في البندقية على آلة حديدية صالحة لصنع الخيوط الدقيقة جدا من الذهب، لاستعمالها في التطريز بخيوط الذهب والفضة، وهذا الأمر قد أثار ثائرة تجار البندقية الذين كانوا قبل ذلك يصدرون هذه البضاعة».

(2) انظر تقرير باللوفتش المؤرخ في 1765/4/19 و1764/12/3 و1766/12/24.

(3) الكاتب لا يخفي تحيزه للبندقية ورجالها، ويصفهم دائماً بالحكمة والمهارة، اما عبدالرحمن فقد كال له كل الشتائم التي تنم عن حقد رغم أن القنصل نفسه قد اعترف له ببعد النظر والخبرة السياسية (المعرب).

النظر عما قام به عقب سفارته الثانية إلى البندقية، من تضخيم لنتائج حادثة ميناء زارا، أو لعله سعى لدفع البندقية نحو القيام برد فعل، ولن أتوقف كذلك حول الفائدة التي قدمها بشكل غير مباشر، من أجل انجاح الحملة على طرابلس بما أثاره من رعب، بنشر اخبار مبالغ فيها حول اقتراب الاسطول البندقي، مما لا يستدعي العودة إلى ما سبق أن اسهبنا في وصفه.

لقد عرفنا كذلك حماقته عندما هنأ في خطابه بروسبيرو فالمارانا، على النتيجة السارة للحملة البحرية، وهو الشخص الذي كلفته الجمهورية بان يعقد معه معاهدة سنة 1763، وكان يعتقد انه يحق له ان يفخر إذا ما استمع منذ البداية إلى نصائحه، فإن الخلاف بين الجمهورية والإيالة لن يكون إلاّ خلافاً عابراً.

وفي سنة 1766، عقب حملة ناني، عاد عبدالرحمن إلى الإيالة وراياته مرفوعة على السارية الكبيرة، يحمل لقب سفير وقنصل امبراطورية النمسا، وزاد هذا بالطبع من كبريائه، إذ انه منذ سنة 1726 بعثت النمسا بممثل لها إلى طرابلس، يتمتع بالأسبقية المطلقة على القناصل كافة.[1]

ما كانت تعنيه دهشة القناصل الآخرين، الذين لم يسبق ان سمعوا بتعيين قنصل أفريقي لهذا المنصب، بل كان يهمه الازدهاء بالمناصب والألقاب. ودون ريب، كان يوم قطع العلاقات السلمية بين الإيالة وامبراطورية النمسا يوماً عسيراً عليه.

لقد قرر الباشا أن ينزع سارية العلم في حضور رجال الديوان كافة، وهو أمر كالعادة يثير وشوشة بين الناس، اما عبدالرحمن وقد رأى ان سمعته كقنصل امبراطوري اصبحت في الميزان، هبّ ليتحاشى الفضيحة، لقد ارتمى على قدمي الباشا متضرعاً للتخلي عن احضار رجال الديوان، ملتمساً الإذن بان يقوم هو نفسه بنزع السارية من سطح دار القنصلية، مستعيناً بخدمه فقط. ووفق في الحصول على ما يريد، وانزلت السارية دون وشوشة واحدة[2].

في الإضافة التي وضعها ناني على معاهدة 1764 توجد مادة تخص عبدالرحمن بالذات (وكان على علم بها).

وفي هذه المادة شجب علي باشا توجهات وزيره، والتزم بمعاقبته، ولهذا السبب سعى حاجي عبدالرحمن بمجرد عودته إلى المداهنة والتملق إلى سيده بألف مجاملة، وبعد أقل من ثلاثة أشهر كتب باللوفتش: «إن عبدالرحمن المعروف بفضل الهدايا التي قدمها، والتي لايزال يقدمها كل يوم، تمكن من جديد من نيل عطف الباشا، وقد سلك جميع السبل الممكنة لإستعادة وده». لقد احتاط القنصل البندقي من الوقوع في الشباك، ومع المحافظة على سلوك

(1) انظر ميكاكي ـ المصدر المذكور ص 52.
(2) تقرير باللوفتش المؤرخ في 1770/5/26.

مجامل تجاه هذا الطرابلسي، ظل يراقب تصرفاته بشكل خاص، وفي هذه المرة لم يكن انتباه باللوفتش على درجة كافية منْ الحذر، فقد كان عبدالرحمن هو الذي دبر له أمر الخطابات المزيفة، والموجهة إلى الحكماء الخمسة، والتي ترمي إلى ان يستبدل به قنصل آخر، لم يطلع على ما تم الاتفاق عليه مع ناني، ومن أجل ادخال مبلغ الإتاوة الخاص بسنة 1766 إلى خزانة الباشا، وكان ناني قد أوقف دفعها بسبب حالة الحرب التي كانت قائمة مع الإيالة. ولعله من المفيد التعمق في الأسباب الخفية التي تقوم عليها تصرفاته.

وعندما جاء بوبتش إلى طرابلس سنة 1767 بذل عبدالرحمن كل جهد لتلبية مطالب هذا الموفد من البندقية، ولما رأت الإيالة في السنة نفسها إيفاد حاجي أحمد المغورلي، تبين ان هذا الاسم من اقتراحه.

وباختصار فإن حياته تزخر بالتناقضات الظاهرة، والتصرفات الغامضة، والنفاق المحير، والمواقف التي تبدو بريئة في بعض الاحيان، وخادعة احياناً أخرى. اما إذا تعمقنا في ما يبدو أنه اسلوب العمل الذي كان يسلكه، والذي لا يرتبط باي قياس، فسيتبين لنا ان المبدأ الوحيد الذي تقوم عليه حياته هو الأثرة، ويستخدم كل شيء في سبيل اشباع نهمه إلى المال، ورغبته في التفوق، والشعور بالتقدير والترهيب.

وفي سنة 1768 كان يبدو انه يريد ان يتفرغ إلى اصلاح نفسه، وإلى التوبة عن ذنوبه.

لقد توقع ان هذه الحكومة (البندقية) تترصد له، فحاول بكل حذر خلق خدعة، واستطاع ان يدبر لنفسه إذناً من الباشا، للتوجه إلى بيت الله الحرام لاداء فريضة الحج، وليس من العسير الحصول على الإذن، لمثل هذا السبيل، وركب البحر على عجل، وبصحبته عائلته، وقد أخذ معه كل ما خف حمله، وغلا ثمنه، وترك هنا اخاً وحيداً له هو الحاج احمد لرعاية ممتلكاته القليلة الثابتة، وسافر في شهر يناير الماضي على متن مركب فرنسي إلى الاسكندرية. لقد احدث سفره هذا المفاجىء كل استغراب لدى الجميع، وكلف اخاه بشؤون قنصلية الامبراطورية النمساوية، اما انه سيعود فأمر مشكوك فيه، هذا ما أكده لنا أخوه.

وتبين في ضوء الاحداث ان توقعات باللوفتش كانت ساذجة، ولا أساس لها، فالمصالح التي تشد هذا الطرابلسي الماكر إلى الإيالة كثيرة، ولا يستطيع إلاّ ان يعود إليها، لقد كتب باللوفتش في تقريره المؤرخ في 3 من مارس 1769 انه «في شهر فبراير الماضي رؤي الحاجي عبدالرحمن عائداً من مكة، خلافاً لكل التوقعات، وقد كان الاعتقاد السائد انه سيقضي بقية

حياته محاوراً.

إن وصف تظاهره بالتوبة لأمر مضحك حقاً، انه يتصرف في الوقت الحاضر بتؤدة غير معتادة، ويتظاهر بالورع والتقوى، شأنه شأن من عاد للمرة الثانية من عبادة مقدسة عندهم، ولم يعد يجرأ على التمويه كما كان من قبل، يرتدي ملابس متواضعة جداً، وبدون حلى ذهبية أو فضية، ليدخل في روع الناس مدى ضخامة المصاريف والصدقات التي كابدها في سفره، وانه عاد خالي الوفاض.

وانبرى بعد ذلك يوزع الهدايا. وكتب باللوفتش في هذا الصدد: «وقدم الي هدية جاء بها من تلك البلاد، وكانت مناسبة في تلك الظروف، ويظهر انه كان يخطب ودي، وقد رأى انه من الاولى له أن يستمر في ممارسة الشؤون الرسمية، ونسيان ما فات». إلاّ ان قنصل البندقية كان يعلم أن الثعلب قد يخسر شعره، ولكنه لا يفقد طبعه. وبالرغم من معاملته على قدم المساواة مع غيره حسبما يتطلب العمل الرسمي، إلاّ أنه لزم الحذر من جانبه، ولم يطل انتظاره كثيراً، فقد حدث ان أحد خدم باللوفتش كان قد أقرض زميلاً له في خدمة عبدالرحمن مبلغاً من المال، وعندما رأى المدين ماراً طالبه برد ما أخذه، وعندئذ استل خادم الوزير الطرابلسي مدية، وصرخ مهدداً بالقتل.

وعندما علم القنصل البندقي بما جرى احتج لدى عبدالرحمن، فأرسل إليه هذا يقول «انه يأسف ان لم يقتله خادمه، ولكان افضل لو قتله».

وتوجه القنصل إلى الباشا، ووعده هذا بانه سيأخذ له حقه في اليوم التالي، مع اعتبار أن الحادث جرى بدار القنصلية، وفيه ما يمس بحصانتها، إلاّ أن باللوفتش كان يرفض ذلك، فقنصليته يجب أن تكون موضع احترام، ابتداء من الباشا وعلى قدم المساواة مع قنصليات الدول الأخرى[1]. ولكن الترضية لم تأت في اليوم التالي، بل بعد شهرين. وبينما كان باللوفتش يتأهب للخروج ذات صباح جاءه عبدالرحمن، قال: انه جاء لزيارتي وافترض انها بأمر من الباشا، وبعد تجاذب اطراف الحديث جاء ذكر ما حدث عند باب هذه القنصلية، وأكد لي بأنه مستعدّ لانزال أية عقوبة بخادمه، وقال: إن تلك الكلمات التي قالها جاءت بسبب ما ورد إليه من بيان محرف عن الحادث، فأمر القنصل ان ينفي الخادم إلى الشرق، لمدة سنة على الأقل، ويعتبر هذا عقاباً مخجلاً لدى هؤلاء الاتراك.[2]

ويعني هذا العمل الخضوع الكامل للأوامر الملكية، ولكن إلى أي مدى لا يعرف ايصال خداعه من أجل استرضاء أولئك الذين اهانهم، وختم باللوفتش تقريره قائلاً: سأعامله مثلما

(1) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 1769/3/10.
(2) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 1769/4/12.

يعاملني، ولكن لن اطمئن أبداً انه قد تبدل فحل محله عبدالرحمن آخر.

في سنة 1770 جرت حركة تعيين مفاجئة لبعض السفراء، لايفادهم لأهم العواصم الاوربية، وقد سبق ان اشرنا إلى هذه الحركة، وبالطبع فإن الحاجي عبدالرحمن لم يبق خارج هذه الحركة، بل حدد له السفر إلى السويد والدانيمرك، ودامت مهمته في الخارج مدة سنتين، ولم يفز منه الذين استضافوه حتى بالشكر، بل على العكس، فقد خلق لهم مشاكل كثيرة، وهاكم ما كتبه قنصل البندقية بتاريخ 24 من مارس 1773:

«عاد حاجي عبدالرحمن آغا، سفير هذه الإيالة في هذا الوقت بالسويد، قادماً من الدانيمرك (حيث أقام خمسة أشهر تقريبا بنفس الخلق)، وقد كتب رسائل شديدة اللهجة إلى سيده الباشا حول ما لقيه ببلاط الدانيمرك، وذكر انه لم يحظ بالعناية وفقاً لما يتطلبه شرف الباشا، وأضاف بأن الهدايا التي سلمت إليه والخاصة بالباشا تنبىء بازدراء ظاهر، إذ أن اثمانها لا تزيد على 700 سكوين، وانه قبلها بعد رفضها عدة مرات، وبشرط أن يكتب إلى طرابلس منتظراً أوامر سيده بالاحتفاظ بها أو بردها.

وانهى خطابه قائلا: بان الخطأ يقع بكامله على القنصل الذي أساء النصح إليه، وزود ديوان ملكه بمعلومات سيئة».

ولم يتورع عبدالرحمن بان يشير على طرابلس باعلان الحرب على الدانيمرك من اجل ما ذكر، مثلما فعلت كل من تونس والجزائر، وقد كلف اقرار السلم هذا الديوان الدانيمركي معها مبالغ كبيرة جداً.

حقا، انني عاجز عن فهم اصرار كل من السويد والدانيمرك على بقاء ممثل لكل منهما، في الميناء الذي ليس لهما فيه أي شأن، كما قال القنصل بيلاتو (تقرير مؤرخ في 12 يناير 1778) ولم يحدث أن رأيا خلال مدة عشرة أو خمسة عشر عاماً، قدوم أية سفينة تابعة لبلاد أي منهما ابداً. ولم يجنيا من ذلك سوى المتاعب .. والسفارات (ولن تكون سفارة عبدالرحمن قطعاً هي الأخيرة من نوعها التي توجه إلى تلك البلدان).

لقد أرسل الباشا فور استلامه لخطاب وزيره، في طلب قنصل الدانيمرك، وفرض عليه بطريقة ودية دفع 1900 سكوين تقريباً، لتسوية المشكلة، وكتب في الوقت نفسه رسالة شديدة إلى ديوان ملك الدانيمرك، قال فيها: «إن المعاملة التي خص بها سفيره قد سببت له اسفاً غير قليل، واغضبته حتى كادت صداقتنا يتعكر صفوها، ومن حسن الحظ استطاع القنصل اصلاح الأمر» وتابع الباشا يقول:

«أوفدنا إليكم سفيرنا في وقت تقوم فيه خلافات بينكم وبين إيالة الجزائر، وذلك لنبرهن على الانسجام بيننا، وليس لغرض تسلم الهدايا، إن ديوانكم مثل جميع الدول المسيحية على

علم بان إيالتنا هي الأولى في شمال افريقيا، التي تستحق كل التقدير، لا الإهانة». وفي الاثناء وصل خطاب إلى قنصل الدانيمرك من حكومته، تبلغه فيه عن حقيقة مقدار الهدايا.

وجاء القنصل إلى الباشا بهذه القائمة، وعند مقارنتها بالقائمة التي بعث بها عبدالرحمن وجدت انها تفيض كثيراً عن قائمة هذا الأخير، ولم يذكر بها طقم كامل من الفضة، قد نسى عبدالرحمن ان يسجله، فهل نسيه فعلاً؟ الأمر يدعو إلى كثير من الشك.

والخاتمة التي انهى باللوفتش بها الموضوع، ملأى بشعور الاستياء والاسف، فقد قال: «أيها الحكماء، هذا هو حاجي عبدالرحمن ذاته، الذي كان بالبندقية، ولقد خصصت له الدانيمرك طيلة مدة اقامته 14 سكوينا كل يوم، من أجل النفقات العادية!».

ومهما يكن من أمر، فإن علينا أن نقر بأن الدانيمرك قد ابدت عندئذ كثيراً من التساهل، وبعد فترة قصيرة افاد قنصل تلك الدولة بقرب قدوم فرقاطة بلاده، لتقديم الشكر إلى الإيالة على زيارة سفيرها للتحية.[1]

لقد كان وصول عبدالرحمن من سفارته بالدانيمرك فصلاً هزلياً حقاً، قدم ومعه هدايا عظيمة، فقد سافر من السويد إلى مرسيليا براً، ومنها انتقل إلى تونس حيث انتظر شهرين متتابعين وصول المركب السويدي المحمل بالهدايا من ديوانه الملكي، فأخذ مكانه فيه، وطلع علينا في هذا الميناء يوم 11 الجاري[2]، ونزل إلى البر وهو متحلٍ بسلسلتين علقت بهما ميداليتان من الذهب، تحمل احداهما صورة ملك السويد، والأخرى ملك الدانمرك، اما عبيده السود فيلبسون بزة خاصة تقليداً لما يفعله المسيحيون، وهو أمر لم يسبق عمله في هذا البلد المسلم.[3]

وحدث خلال السنوات التي تلت عودة عبدالرحمن من الدانيمرك، تقارب بينه وبين مصالح البندقية، وفي هذا الصدد كتب بيلاتو بتاريخ 27 من يناير 1778 يقول: «منذ وقت يطمح حاجي عبدالرحمن الشهير ـ وانتم لا تجهلون حذقه ونباهته ـ في تعيينه سفيراً في البندقية، ورغبة منه في الحصول على مساعدتي على ما يظن، ظل مادحاً للجمهورية، متظاهراً

(1) رسالة علي باشا إلى ملك الدانيمرك ايضا، رفقت برسالة باللوفتش المؤرخة في 24 مارس 1773.

(2) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 21 ديسمبر 1773.

(3) اذكر باختصار بعض الحوادث الصغيرة الاخرى التي تنبعث من جرأة صاحبنا الطرابلسي، فقد ورد في تقرير لباللوفتش بتاريخ 22 فبراير 1774 ان عبد الرحمن ادعى بان احتكار البنادقة للملح يقتصر على بلدان البحر الابيض المتوسط، واراد ان يسمح لسفن السويد بشحن الملح من زوارة، وتمكن قنصل البندقية ـ كما سبق أن رأينا ـ من الحصول على ترضية في هذا الخصوص، واستطاع عبدالرحمن أيضا ان يسافر إلى فرنسا برفقة احمد بك، ثم إلى البندقية وهو في طريق العودة. وهو ذاته الذي ساعد على الإساءة إلى الترجمان جيوفاني بيلاتو، الذي كلفه الحكماء الخمسة بمرافقتهما خلال اقامتهما بالبندقية (تقرير باللوفتش المؤرخ في 23 من ديسمبر 1775). كما لا تنقصنا الأدلة التي تؤكد ان أهتمامه بصداقة الجمهورية يعود إلى الرغبة في تحقيق اهدافه، فلقد سعى كي يحصل القنصل على تعويض عن الأضرار التي لحقت بسفينة تابعة للامبراطورية النمساوية سبق ان استولى عليها الطرابلسيون وراء الحدود التي تسمح بها المعاهدة (تقرير باللوفتش 1777/4/22).

بالشكر، متأثراً لما ناله من تشريف وتقدير جادت به اريحية دولة البندقية، معرباً عن رغبته الحارة في لقاء اصدقائه هناك.

اما بيلاتو فقد حاول ان يرضي غروره الطبيعي، مادحاً إياه بانه رجل مستنير، وعلى جانب غير عادي من المعرفة، وان قربه من شخص الأمير يعود بالخير الوفير على البلاد كلها».

لقد سبق ان عرفنا الهدف من هذه السفارة المرتقبة، وهو الحصول على موافقة البندقية على إلغاء الخط الذي حدده ناني لحماية ملاحة البندقية، وللحد من نشاط القراصنة، ونعلم كذلك كيف سعى إلى تضليل مراقبة القنصل له فحاول ان يركب البحر بسفينة أجنبية قبل ان تصل موافقة الجمهورية، وعلى أية حال فقد قطع قدوم إيمو عليه كل حركاته، وتم وقف هذه السفارة نهائياً.

قلت نهائياً، ولكن كان الاحرى ان اقول في هذا الوقت، فقد ذهب بعد بضعة أشهر إلى بيلاتو، متصنعاً من جديد بانه سفير إلى السويد و إلى الدانيمرك، وانه سيمر خلال رحلة الذهاب بالبندقية، لغرض تقديم التهاني إلى الجمهورية، لتولية الدوج باولو رينير، وان الباشا كلفه بان يقدم إلى الدوج الجديد جلداً فاخراً، برهاناً على الصداقة الدائمة نحو الأمير. وقد أيد البك ايضاً هذه البعثة قائلا: بان إيمو في رأيه لم يبحث إلاّ الخط المتعلق بـ(تحديد البحر) ولم يذكر السفارة بأية كلمة.

وازاء اصرار القنصل اجاب البك: «حتى إذا كان الموفد في مهمة إلى الجمهورية يهودياً حقيراً، فإن تبعيته لأبيه الباشا تؤهله للترحيب به في كل مكان».[1]

ونورد الآن فيما يلي نصّ الخطابين اللذين اراد كل من الباشا وحسن بك تزويد عبدالرحمن بهما:

«يوفد باشا طرابلس عبدالرحمن آغا سفيراً له، لتقديم التهنئة إلى الجمهورية بمناسبة اختيار الأمير الجديد، ويوصي به ليعامل بكل تشريف يليق بمفوضه، وكأنه موجه إلى شخصه، وبما أن اموراً كثيرة قيلت ضد هذا الشخص فنؤكد ان كل ذلك غير صحيح، وانه سيوفده إلى دول حليفة أخرى، وقد سبق ان استأجر مركباً بـ600 سكوين بندقي لايفاد هذا السفير ليبحث مع الجمهورية اموراً مختلفة، وخصوصاً اقرار السلم والتحالف، ونأمره أنه عند وصوله إلى الحجر الصحي ان يسلم الخطاب حتى تتمكن الجمهورية من تقديم ما يليق به من تشريف، وهو يعد من أهم الشخصيات في مملكتنا».

وهذه رسالة التقديم من الأمير ولي العهد:

(1) من خطاب انطونيو بيلاتو المؤرخ في 1779.

«بناء على ما تقتضيه صداقتنا الحسنة، فقد أوفدنا للتهنئة باسم الإيالة من والدنا الباشا المحترم، حاجي عبدالرحمن آغا، وهو أحد مواطنينا البارزين. اننا على ثقة انه سيكون عند وصوله موضع عنايتكم وتكريمكم له، مع تقديم كل حماية له، ورغبة في انجاز مهامه، نتعشم ان تستقبلوه بنفس راضية، وقد سبق ان قلدتموه وساماً، وستزداد الالفة بين الحكومتين، و إذا ما أتم مهمته الموفد من أجلها كسفير، فانني عند عودته سأبدي لكم كل شكري وامتناني».

(الختم)

حسن – سنجق طرابلس

وبالرغم من هذه الظواهر فإن هذه السفارة أوقفت كذلك بسبب الحرب، وقد اتيحت لعبدالرحمن في حياته المليئة بالحركة، فرص القيام بسفارات اخرى، ففي سنة 1783 كان بفرنسا بمناسبة ولادة احد الأمراء، ثم في السويد والدانيمرك.

لقد كان عليه ان يطلب مساعدات باسم الإيالة من البلاط السويدي، ولكن الملك استطاع بلباقة وحذق أن يتخلص، وحتى يزيل من نفس الباشا كل أثر للغضب، وعده عن طريق قنصله بهدية جديدة، قوامها بعض الصناديق من الاسلحة. اما بلاط الدانيمرك – منعاً لآثار الجشع عند هؤلاء الناس، وللمحافظة على مساندة عبدالرحمن لصالح الدولة – فقد خصص 100 سكوين معاشاً سنوياً[1] تدفع لهذا الوزير مدى الحياة.

وكما رأينا، فإن إيفاد السفارات يعود في الغالب بالفوائد، ولم تستطع الافلات من هذه الزيارات غير المرغوب فيها سوى البندقية، والتي كانت ثابتة ومتصلبة في موقفها بشكل يدعو إلى الاستغراب.

وسأمر بالطبع مراً سريعاً على كثير من التفاصيل، ومع ذلك لا أستطيع السكوت عن احتيال دام اكثر من ست سنوات، فقد روى انطونيو[2] بيلاتو في سنة 1779 ان حاجي عبدالرحمن كان يلح منذ زمن، للحصول على سداد دين ضخم، من المواطن البندقي فنشنزو بيرينجو، ودرس ديوان الحكماء الخمسة الموضوع، وانتهى إلى ان مطلب عبدالرحمن لم يثبت بقيام أي دليل صحيح.

لقد فوجيء الباشا بابطال ادعاء وزيره بسبب الشك، وقال لي بما يفيد ان عبدالرحمن لسنوات عديدة، كان طرفاً في معاملات متنوعة، منها ما كان موجباً، ومنها ما كان سالباً، ومع أشخاص ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وقد خرج منها جميعاً، وبدون ان تمس نزاهته، ودون

(1) من تقرير انطونيو بيلاتو المؤرخ في 3 من مارس 1783.

(2) من تقرير انطونيو بيلاتو المؤرخ في 13 من سبتمبر 1779.

ريب لا يرغب الآن ان يعرض شرفه للمساس بتقديم مطلب غير صحيح، وان 998 سكوينا الدائن بها قد دفعها فعلاً إلى الربان بيرنجو، وقد وثق من ذمته فلم يطالبه بتحرير أي سند يلزمه بالسداد.

فاستطردت قائلا: «و إن مثل هذا الادعاء الشفوي الذي لم تثبته وقائع ايجابية، ولا دلت عليه وثيقة كتابية صحيحة، لا يمكن ان يؤخذ به و بما قدمه عبدالرحمن من اسباب أمام أية محكمة، فكان رده (أي الباشا) انه يثق كل الثقة في عدالة أصحاب السعادة، ولا يشك في انهم يعطون الحق لمطلب أحد رعاياه، وكلفني بأن أسعى لدى اصحاب السعادة للحصول على قرار عاجل بهذا الصدد».

فقد سبق أن رأينا ان علي باشا زود عبدالرحمن، بمناسبة مروره بالبندقية، بخطاب لا يقتصر على اعتمادة سفيراً لتهنئة الدوج الجديد، بل يسمح له كذلك بان يثبت حقوقه لدى ديوان الحكماء الخمسة، فيما يخص مطالبته بسداد دين بيرنجو. وكان يكفي في نظر الباشا ان يكون عبدالرحمن آغا قد تقدم مطالباً بحق، حتى يجد من يصدقه كل التصديق. قد لا استغرب ان الوزير قد وعده بنسبة مئوية من تلك الصفقة، فنحن نعرف جيداً الحالة السيئة التي يمرّ بها الباشا، في كثير من الأحيان.[1]

وفي خطاب لاحق دعم علي باشا لدى الحكماء الخمسة قضية متبوعة، وقد اطلق عليه ألقاباً مثل: العظيم، الجليل، الابن المشرف.[2]

وقد سوّى إيمو النزاع سنة 1784، وكتب القنصل يقول: «قبل أن يغادر سعادته أنهى المسألة المقلقة الخاصة بحاجي عبدالرحمن، بدفع 450 سكويناً بندقياً، من أجل تسوية نهائية، وأخذ منه ايصالاً بذلك».[3]

(1) وها هي وثائق أخرى حول مسألة بيرنجو، من تقرير انطونيو بيلاتو المؤرخ في 14 من نوفمبر 1781: عند رجوع عبدالرحمن من سفارته إلى السويد والدانيمرك (هذه السفارة التي عادت عليه بمعاش تقاعدي سنوي، وهدايا متنوعة) عاد إلى حملة من أجل 900 سكوين التي يطالب بها من بيرنجو، وألحّ على وجوب إعادة النظر في الحكم الذي اصدره الحكماء الخمسة، فكتب بيلاتو يقول: «لقد شكا إلي عن الاتجاه الذي اعترى تلك المسألة في غير صالحه بعد سفره من هنا، ووضع المسؤولية علي إذ لم يأت القرار في صالحه، وظن اني فعلت ذلك لصالح مواطني الربان». ويوجد مرفقاً بتقرير أغسطينو بيلاتو المؤرخ في 1783/4/24 ملف ضخم حول نشأة وتطور مسألة بيرنجو التي تسير منذ سبع سنوات أي من نوفمبر 1776، وبالملف ايضا خطابات من الباشا.
ونذكر مغامرات اخرى قام بها صاحبنا، من تقرير باللوفتش المؤرخ في 1777/4/22: «سيسافر حاجي عبدالرحمن إلى تونس، بصفته سفيراً لحضور اعراس في اسرة باشا تونس». ومن تقرير بيلاتو المؤرخ في 1778/2/22: «نجد مغامرة صغيرة قام بها حاجي عبدالرحمن حين وصل على غير انتظار إلى تولون (فرنسا) بصفة سفير، فأمره والي تولون في تلك المناسبة وبغير لطف، بان ينزل علم الإيالة والذي رفعه عبدالرحمن على سارية المركب بابهة، وانذره باسم البلاط الملكي ان يقلع في ظرف 24 ساعة، ومنذ ذلك الوقت اعتاد الباشا انتظار الموافقة قبل ان يبعث بأي سفير»..

(2) خطاب علي باشا المرفق بتقرير انطونيو بيلاتو المؤرخ في 18 من يناير 1780.

(3) من تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 5 من نوفمبر 1784.

وفي هذه المرة قد نجحت مكيدته.

ونجد آخر إشارة إلى عبدالرحمن في تقرير أغوسطينو بيلاتو بتاريخ 10 يونية 1785، حيث يقول: «كان حاجي عبدالرحمن معروفاً بسفاراته الكثيرة إلى أهم بلاطات اوربا، وهو يستعد الآن للقيام بجولة أخرى، فقد رفع علم السفارة على مركب تابع للامبراطورية النمساوية، وهو يهدف ظاهريا إلى الذهاب إلى لندن فقط، ولكنه لن يقتصر على القصر الانجليزي فقط، ويخطط للمرور على هولاندا والسويد والدانيمرك، وربما اسبانيا ايضا»، ولا استبعد العثور على معلومات أخرى بشأنه، ولكن مهما يكن من أمر، فإن الخاتمة المذكورة تنسجم تماماً مع تاريخ حياته التي امكننا التعرف عليها في سنة 1746 وجدناه سفيراً بالقسطنطنية، وبعد أربعين سنة ولآخر مرة نجده يسافر من أجل القيام بسفارة.

مـلاحـظـات

(من متحف كورير المدني، فالمارانا: مفاوضات طرابلس الجزائر وغيرها ـ ملزمة 468)

قائمة بالهدايا التي بعث بها باشا طرابلس إلى فالمارانا:

عدد 1 ـ حصان احمر فاتح.

عدد 1 ـ زوج من الركائب المذهبة على النمط التركي.[1]

عدد 2 ـ غزالتان ذكر وانثى، ربط في رقبة كل منهما شريط أحمر.

عدد 1 ـ نعامة[2] وعدد 1 ببغاء.

من اسماعيل خزنادار إلى فالمرانا:

عدد 2 ـ غزلان، بهما رباط أحمر.

عدد 2 ـ نعامتنان، ذكر وانثى.

---

(1) هذه الركائب التركية التي جاء بها عبدالرحمن، وبعد حوادث مختلفة عادت إلى ملكية الكوماندتور آستا وهي محفوظة الآن في قصر فان أكسيل (معلومات من الاستاذ م. برونيتّي).

(2) من مذكرات جرادينجو ـ 8 من مارس 1765: (النعامتان اللتان جيء بهما من طرابلس هدية إلى عضو مجلس الشيوخ فالمارانا، توجد الآن في فناء القصر ومعهما بعض الغزلان الافريقية الجميلة) ويقدم المنظر سبباً سعياً لمن يحب ان يراه (وبجانب هذا الكلام رسم بالريشة يمثل نعامة).

من الموفد الى فالمرانا المذكور:

عدد 2 ـ غزالتان، احداهما للسيد والأخرى للسيدة، وكان الموفد قد وعد بها في حضور السيد، بهما شريط احمر.

عدد 2 ـ صندوقان من التمر.

عدد 2 ـ جردان[1] من الصوف الابيض.

من الموفد المذكور إلى قاضي ديوان الحكماء الخمسة:

عدد 5 ـ غزلان، شُدّ عليها عند الرقبة بشريط ابيض.

عدد 5 ـ صناديق من التمر.

من المذكور إلى الترجمان بيلاتو:

عدد 1 ـ غزالة انثى، شُدّ عليها عند الرقبة بشريط اصفر.

عدد 1 ـ صندوق تمر.

عدد 2 ـ برميلان من زيت الزيتون النقي.

عدد 2 ـ حصيرتان كبيرتان.

من الموفد المذكور إلى السنيور مالانوتّي:

عدد 1 صندوق تمر.

من المذكور إلى السيد السكرتير كافالي:

عدد 1 صندوق تمر.

من مصطفى إلى زانيتّو خادم فالمارانا:

عدد 2 صندوقان من التمر.

ويتسلم السيد المذكور اعلاه أربع اشجار برتقال من السيد الرائد.

قائمة بمصنوعات البندقية، بعثت بها جمهورية البندقية هدية إلى باشا طرابلس، وقد تم تسليمها قطعة قطعة من النائب بروسبيرو فالمارانا إلى حاجي عبدالرحمن المفوض فوق العادة من الايالة:

---

(1) الجرد لباس معروف في ليبيا.

فضيات :

عدد 1 ـ آنية كبيرة تسمى (صيني).

عدد 10 ـ صحون باغطيتها.

عدد 4 ـ صحون صغيرة.

عدد 2 ـ سلتان للخبز.

عدد 3 ـ اباريق للقهوة كبيرة.

عدد 3 ـ اباريق للقهوة صغيرة.

عدد 2 ـ قوارير للروائح تسمى (بوحردان).

عدد 2 ـ قوارير لماء الزهر تسمى (جلبدان).

عدد 2 ـ اواني للشرب بالغطاء تسمى (بردق).

عدد 2 ـ شمعدان كبير بفرعين.

عدد 4 ـ شمعدان دون فروع.

عدد 1 ـ ابريق للشاي كبير بموقد.

أثواب من الحرير مطرزة بالذهب والفضة : (عدد 5 ـ طول كل منها بين 24 و25 ذراعاً).

عدد 1 ـ قطعة لونها أخضر.

عدد 1 ـ قطعة لونها اصفر (باهت).

عدد 1 ـ قطعة لونها احمر.

عدد 1 ـ قطعة لونها سماوي.

عدد 1 ـ قطعة لونها أبيض.

معطف على النمط التركي ، مطرز بالذهب والأزهار الطبيعية ، بفتول من الذهب والفضة.

ساتان من الحرير عدد 5 أثواب طول كل منها 50 ذراعاً :

عدد 1 ـ ثوب لونه أخضر.

عدد 1 ـ ثوب لونه اصفر (باهت).

عدد 1 ـ ثوب لونه اصفر.

عدد 1 ـ ثوب لونه سماوي.

عدد 1 ـ ثوب لونه بنفسجي.

الفصل التاسع

الفترة الأخيرة من العلاقات بين طرابلس والبندقية (1786 ـ 1796)

الفترة الأخيرة من العلاقات بين طرابلس والبندقية

(1786 - 1796)

وساطة علي القره مانلي بين تونس والبندقية ـ سفر أغوسطينو بيلاتو ـ لوكنير في نيابة القنصلية ـ عودة بيلاتو وتوليه قنصلية هولاندا ـ تقلبات سياسية في الايالة ـ (1790-1795) ـ علي برغل ـ حملة كوندو لمر (1795) ـ سفر القنصل اغوسطينو بيلاتو ونيابه القنصلية يتولاها جيوسبي بيزّى ـ الاحداث الأخيرة حتى سقوط الجمهورية.

تتميز الفترة الزمنية الواقعة بين سنتي 1786 و1797 بنشاط دبلوماسي لا يوحي ابدا بأن الجمهورية كانت في حالة انهيار.

لقد رأينا كيف ان البندقية خلال الثمانين سنة الأولى، من القرن الثامن عشر، قد عدلت تدريجيا من موقفها حيال الإيالات الافريقية، و إذا كانت حتى سنة 1763 راضية عن رعاية تجارتها بواسطة الباب العالي، وممتنعة عن ممارسة أي ضغط مباشر على الإيالات، فانها بدأت بداهة تشعر بان الوسيلة الوحيدة للابقاء على مكانة ملاحتها، هي الدخول في مفاوضات مباشرة مع الإيالات، إذ أصبحت لا يردعها رادع، وفي هذا الوقت الذي تردّت فيه السلطنة العثمانية إلى درجة متقدمة من الانهيار، وهذا ما عزمت البدقية على عمله.

وفي نظري، فإن هذه السياسة تشكل آخر نجاح دبلوماسي احرزته هذه الجمهورية، القائمة منذ ألف سنة، وفيما يخص طرابلس، يمكن التأكيد دون خوف بان مصالح البندقية حتى آخر لحظة كانت مرعية، وأن نفوذها لم يتغير (بعثة كوندولمير و إضافة فصول جديدة على اتفاقية سنة 1764 جرت في سنة 1795).

وما انفك علي القره مانلي بيده الملك في طرابلس، واغوسطينو بيلاتو يتولى شؤون القنصلية، وكان يشعر بالقلق بسبب طول بقائه بالإيالة، وبسبب الاحداث التي كثيراً ما يقوم فيها بدور الممثل، فضلاً عن دور المشاهد، وهو منذ وقت يلتمس من البندقية الموافقة له على اجازة لفترة قصيرة، يقضيها في الراحة بوطنه، وأخيراً جاءت هذه الموافقة وقصد القصر ليعلم

في نيتي أن اقدم في هذا الفصل لمحة عن تاريخ طرابلس، مستقاة من وثائق البندقية (المؤلف).

الباشا عن رحيله:

«... لقد اذن لي هذا الأمير بمقابلة خاصة، ورحب بي مبديا وداً ظاهراً، وأجلسني بجانبه على الأريكة الخاصة به، وهذا شرف لم يمنحه لغيري من القناصل ابداً».[1]

لقد حصل على الأذن المطلوب، والاذن بتفويض القنصل الدانيمركي جيوفاني فيديريكو لوكنر اثناء غيابه، ولم يكن بيلاتو يعلم ان الاختيار قد وقع عليه للذهاب إلى تونس، لينقل إليها عرض وساطة من قبل الباشا، لتسوية الامور بين التونسيين والبنادقة.[2]

ولم يكتف سيد طرابلس باتخاذ موقف حياد كامل، للاعراب عن عدم موافقته على اعمال حمودة باي، بل سعى بوساطته المباشرة للتوفيق بين الجانبين، وفي هذا دليل على نفوذ حاسم لسياسة البندقية على طرابلس، ولم تنجح البندقية في ابعاد طرابلس عن جارتها تونس فحسب، بل جعلت منها حليفا.

ولم يتلق أغوسطينو تعليمات من البندقية في هذا الخصوص، ولذلك كتب خطاباً إلى إيمو[3]، أملاً في الحصول على تعليمات.

لم تكن لبيلاتو مطلق الحرية في المناقشة والاقتراح، وكان عليه ان يسافر إلى تونس امتثالاً لأمر الباشا، لا عن اقتناع في التوصل إلى نتائج ملموسة.

وفعلاً، تم كل شيء طبقا لما كان متوقعاً، وبالرغم من حرارة الاستقبال بفضل مصطفى الخوجة، فإن قنصل البندقية سافر من تونس إلى ليقهورن دون ان يبرم أمراً.

واقدم هنا في الملاحظات ثلاث رسائل هامة، أولها كتبها مصطفى الخوجة إلى باشا طرابلس، والثانية بعث بها هذا الأخير إلى بيلاتو فيما يخص المهمة إلى تونس[4]، اما الثالثة فمن

(1) تقرير أغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 3 من فبراير 1786.

(2) تبين من الوثائق التي انطوى عليها المظروف 766 ان اشاعات كانت تدور في طرابلس تذكر ان التونسيين مستعدون للتفاوض، لكنهم لا يرون جدوى في ذلك، إذ أن القائد البندقي، بدلاً من ان يقدم عرضاً للصلح فانه يسعى لانزال الضرر، وكان مصطفى الخوجة، وهو أحد وزراء باي تونس يرى انه إذا كانت الجمهورية تريد الصلح فعليها ان تفوض بذلك قائداً غير هذا، يكون اقل معارضة في عقد الصلح. كان على البندقية اذن ان تستبدل بأنلجو إيمو غيره، وان تتقدم باقتراحات أكثر واقعية لابرام الصلح، ذلك موقف ينبىء عن حالة نفسية لها دلالتها، ويرجع الفضل في ذلك إلى أمير البحر البندقي أكثر منه إلى قرارات مجلس الشيوخ المتخاذلة.

(3) خطاب من اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 16 من نوفمبر 1786 إلى قائد السفن فوق العادة.

(4) فيما يلي الخطابات المذكورة (حكماء التجارة ـ خطابات القناصل، طرابلس، المظروف 766).
صورة من خطاب مصطفى الخوجة إلى الباشا، بتاريخ 15 من مايو 1787:
«تسلمت خطابكم العزيز، من يد صديقكم اغوسطينو، قنصل البندقية في طرابلس، وكان قد اذن له بالسفر إلى وطنه، وأمرتموه سعادتكم أن يمر ليقابل سيدي الباي، لقد كتبتم الينا أن هذه الحرب قد سببت لكم بعض الصعوبات، وأخيراً توصون بان نعقد الصلح، وان نعني بمساعدته وترضيته، وان نكبر من شأنه ونكرمه ونفضله على غيره من النصارى. لتعلموا يا سيدي العزيز، اننا قدمنا له المساعدة حسب أمركم، وبكل حفاوة، وقد أكرمه سيدي الباي بشكل فريد احتراماً لكم، وتباحثنا معه، وناقشناه في كل ما امكننا مناقشته، ولكن القنصل على ما يظهر لم يكن

الباي حمودة إلى علي القره مانلي، بعد فشل محاولات الوساطة.

وبعد أن سافر بيلاتو يوم 15 من يناير 1787 حل محله قنصل الدانيمرك، واعلم مجلس الشيوخ بذلك[1]، وقد كان لوكنر دائما في مستوى الاحداث، ولم تتبلور (خلال سنة توليه نيابة القنصلية) اعمال بارزة، أو ذات قيمة، فقد إستمرت شؤون البندقية على نفس حالة الهدوء التي تركها بيلاتو، وفي هذه الفترة اضطر الباشا إلى التخلي عن الحكم مؤقتا بسبب نوبة قلبية.

وقد روى لنا لوكنر:[2]

«في يوم 14 من الشهر الجاري كانت شؤون هذه الحكومة قاب قوسين أو أدنى من وقوع تبدل فيها، ففي الساعة الثانية بعد الظهر، أصيب الباشا بنوبة قلبية، بسبب جلطة في الدماغ، وجرى الاعتقاد لمدة تزيد على ساعتين بان الباشا قد قضى نحبه، وقد بدأت حالته الآن في

مفوضاً بذلك، ولم يلتزم بشيء، ولذلك لم يكن بوسعنا أن نفعل شيئاً معه، فسيدي الباي سريع الاهتياج، وندعو الله العلي القدير ان ينزع قلبه إلى الصلاح، واعتبروني خادماً لنعلكم والسلام».
خطاب من علي باشا إلى أغوسطينو بيلاتو، كتب في أوائل ابريل 1787:
«الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله ساطع الانوار.
إلى صديقنا أغوسطينو بيلاتو، قنصل البندقية.
بعد تأكيد حبنا لكم، نعلمكم انا تسلمنا خطابكم الذي ورد إلينا عن طريق سمساركم جارفارا، وقد فهمنا ما فيه، وفيما يخص ما اعلمتمونا به، من سفركم إلى تونس، مزودين بتوصياتنا، والحديث الذي جرى بينكم وبين ابننا حمودة باشا الذي ناقشتم معه موضوع صلح لم تتمكنوا من حسمه لعدم تفويضكم، فاننا نعبر لكم عن اسفنا الشديد، حيث لم يتم هذا الموضوع، ونحن متأكدون انهم لن يرفضوا ما عرضناه عليهم، وعندما تصل خطاباتنا إلى تونس، ويبدي الباي سروره لما اقترحناه، فلن نتوانى في الكتابة إلى آمر فرقتكم البحرية ليبقى حيث هو، إلى حين اشعار آخر، وفي هذه الاثناء أعلمونا بأقصى سرعة عن الموضوع، وعرفونا بكل أمر يهمنا، وأني اعتقد انكم ستقومون بذلك دون ريب، وتعلمون ما نكنه لكم من محبه، وارجو لكم من الله كل سعادة، آمين». ختم الباشا
خادم علي باشا القره مانلي، ادام الله مجده، حررت في آخر جمادي الثانية سنة 1201 هـ. ويتبين من ذلك ان علي باشا، كان يصر على محاولة الوساطة حتى بعد الفشل الأول.
خطاب من باي تونس إلى باشا طرابلس، بتاريخ 15 من مارس 1787:
«تسلمت خطابكم الذي أمرتم فيه قنصل البندقية أن يمر من هنا من أجل بحث موضوع الصلح، وقد اوصيتم به بحرارة، وانكم تشعرون بشيء من وطأة الحرب التي بيننا وبينهم، وأقول لكم يا والدي ويا سيدي ليكن في علمكم ان القنصل المذكور قد قدم إلينا، ومثُل بين أيدينا، وأكرمناه بناء على توصيتكم، وتحدثنا معه في كل شيء، ولكن لم يتم أي شيء، فهو قد غادرنا دون أية فائدة، في حين لم يرضنا ما عرضه علينا، ولم يكن حتى قريبا من رغبتنا، جعل الله كل شيء في خدمتكم، ونحن يا والدي شيء واحد، والله على ما اقول شهيد، وهذا ما أردت قوله لكم، والسلام».

(1) وفيما يلي أول تقرير بعث به لوكنير:
«السادة المعظمون
بما ان مجلس الشيوخ بمرسومه العليّ، المؤرخ في 20 من مايو، قد أذن بعودة السيد اغوسطينو بيلاتو قنصل البندقية إلى الوطن، وإذ أذن له بان يفوض مهامه إليّ، إلى حين عودته، فانني اغتنم فرصة سفر أحد المراكب إلى تونس لاعلمكم ان القنصل بيلاتو المذكور قد سافر أمس إلى ليقهورن، بعد ان رتب الشؤون الرسمية وسلمها إلي، وفي كامل الطمأنينة. ويشرفني بهذا ان أوكد لكم بأني سأبذل أقصى عناية لاحافظ عليها كما سلمت إلي، كي ابرهن لكم على غيرتي على مصالح جمهورية البندقية، وآمل ان اقنعكم بذلك بقيامي حالا بتنفيذ اوامركم الثمينة، التي ترون تشريفي بها».
هذا هو خطاب القنصل لوكنر نائب القنصل، مؤرخ في 16 من يناير 1787.

(2) تقرير لوكنر المؤرخ في 11 أبريل 1788.

التحسن قليلاً، ولكنه قد حرم حرمانا كاملاً من استخدام جزء من جسمه، ويبدو انه لن تسمح حالته بتصريف شؤون البلاد».

ولم تحسب توقعات لوكنر حساباً لبنية علي باشا المتينة بنوع خاص، ونبأ شفائه التام، دليل على مستوى حضارة البلاد، ومستوى العلاج فيها، وطبيعة الباشا الشاذة. فقد ورد في التقرير المؤرخ في 1788/2/15 : «ان الباشا قد استعاد صحته، وجلس للعامة في الشهر الماضي، ويظهر ان الا صابة لم تكن خطيرة كما قيل، وقد شفي الباشا دون مساعدة طبيب، وقد عولج بالرقية. اما الطبيب الذي أرسل يطلبه من مالطة، فقد وصل متأخراً جداً، ولم يستطع أن يبرهن على علمه، ورفض الباشا حتى استشارته عما ينبغي أن يعمله من احتياطات، لاطالة المدة التي تسبق عودة النوبة الثانية، أو التخفيف من خطورتها. اما الطبيب فقد تكهن بأنّها ستكون مميتة».

* * *

في ابريل من السنة نفسها، وقع حادث كان يمكن ان تكون عواقبه غير سارة، فقد أوقفت احدى سفن البندقية بقيادة كوندولمير مركبا طرابلسيا، كان يشك على ما يظهر، أن لها نوايا عدائية. فكتب لوكنر بناء على شكوى من الباشا إلى كوندولمير، وكان هذا يتجول بسفن البندقية حول مالطة، راجياً منه ان يرد السفينة، ويضيف لوكنر قائلا: «كي نقدم إلى هذا الباشا دليلاً آخر على الصداقة التامة للجمهورية». واعتبر الباشا القضية منتهية، بعد ان تلقى تأكيدات ايجابية من أمير البحر، ومن القنصل نفسه.

وفي 23 من يولية من السنة نفسها، وصلت إلى الميناء الفرقاطة التابعة لنابولي، المسماة (لاتشيريري) حاملة الهدايا التي اعتادت مملكة نابولي ارسالها إلى الباشا كل سنة، وكذلك إلى البك واهم وزراء الإيالة. لقد تأخر موعدها في سنة 1788، وقال لوكنر إن حكومة طرابلس ملت الإنتظار، وعقدت العزم على ان تقتص لنفسها بالإستيلاء على بعض (مراكب نابولي).[1]

وبهذه الحادثة انتهت نيابة القنصلية.[2]

لقد كان لوكنر رجلاً بارعاً، عرف كيف يتفادى ما امكن ان يعكر صفو العلاقات السلمية بين البلدين، ولم يرد ان يترك المنصب الذي أوتمن عليه حتى يشكر مجلس الشيوخ على المهمة التي انيطت به، وعند انتهاء عمله قدم معلومات عن بعض رؤساء اليهود، وعن بعض الاوراق

---

(1) تقرير لوكنر المؤرخ في 1788/7/15.

(2) أورد بيلاتو في تقريره المؤرخ في 15 من اكتوبر 1788 معلومات عن النفقات التي تحملها لوكنر خلال غيابه، كانت النفقات في حدود المعقول، وقد بلغت 129,50 سكوينا. وفي تقريره المؤرخ في 15 من نوفمبر 1788 لخص بيلاتو ما قام به قنصل الدانيمرك، والذي تصرف بكامل الاستقامة، وهو ممثل للبندقية، وكان تاريخ الخطاب الذي شكر فيه لوكنر مجلس الشيوخ هو 29 من نوفمبر 1788.

كانت قد سلمت لبيلاتو.

عاد بيلاتو إلى مزاولة مهامه في القنصلية، بعد غياب دام عشرين شهراً تقريباً، واراد أن يتأكد من مشاعر الباشا الحقيقية نحو الجمهورية، فكتب يقول: «ذهبت إلى الباشا حال قدومي من السفر، فاستقبلني بمظاهر الود والعطف، وأكد لي بأنه حتى اثناء غيابي ابدى اهتمامه بمكانة دولة البندقية بصفة خاصة، حسبما وعدني قبل سفري إلى الجمهورية».[1]

وفي هذا الوقت بدأ في الأفق أمر قطع العلاقات مع هولاندا، ويرتبط هذا الحادث بشخصية قنصل البندقية، ولا سبيل من أجل ذلك لغض النظر عنه، والسبب البعيد هو السفارة، وهي احدى تلك السفارات المؤذية التي تصر الإيالة على ايفادها إلى ملوك أوربا، وبالرغم من ان الجانب الهولاندي يؤكد بأن الأمر لم يقف عند الترحيب بالسفير من قبل الجهات الرسمية بل تعداه إلى اغراقه بالهدايا والتكريم.

فقد كان الباشا غاضباً أشد الغضب ضد القنصل (فارنسمان) بصفة خاصة، ويلقي عليه كل مسؤولية للنتيجة التعسة التي تمخضت عنها تلك السفارة، ويعود سبب هذا الغضب إلى الأخبار المشوهة التى ترده من صاحب الشأن.

لقد ذكر بيلاتو معلقاً: «إن خير ما يمكن ان يعمل هو اصرار البلاط الملكي على الرفض، كي ينزع من هؤلاء الناس فكرة أيفاد السفارة للاغراض المماثلة، والتي لا تستهدف غير الحصول على مكاسب ضخمة، من وراء تأكيد مشاعر الإيالة السلمية نحو الدول الاوربية». وورد في تقرير لاحق «بان الأمير كان حانقاً جداً ضد الشخص نفسه (فارنسمان) وبعد ان كتب إلى هولاندا معرباً عن عدم رضاه عنه، ورغبته في ان ينحى دون رد ايجابي، «ارسل في هذه الايام إليه رسولاً[2] يبلغه بمغادرة البلاد خلال عشرة أيام».

ولم تسفر محاولات القنصل من أجل استرضاء الباشا عن أية نتيجة، فقد كان متصلباً، حتى انه لم يسمح له إلا بعد جهد بالبقاء بضعة أيام أخرى، لتسوية شؤونه.

لكن ما سبب هذا التصلب غير المعتاد من علي باشا؟ يجيبنا على هذا السؤال بيلاتو نفسه، فقد كتب: «إن اهم سبب لذلك هو رغبته في ان يضرب به مثلاً للقناصل الآخرين، عن ثبات موقفه، حتى يرضخوا في يسر إلى رغبات الحكومة، فقد ازدادت نزواتها لإرسال

---

(1) تقرير بيلاتو بتاريخ 15 نوفمبر 1788.

(2) من تقرير بيلاتو بتاريخ 13 من يناير 1789، جاء في التقرير نفسه ما يفيد خروج حملة بقيادة حسن بك ضد سكان الدواخل المتمردين: «عندما عجز البك وهو الخليفة المفترض، عن ممارسة السلب والنهب في البحر، بسبب المصالحة العامة التي عقدها أبوه مع جميع الدول البحرية، توجه بهجوماته المفترسة إلى سكان الإيالة، وقد رفض بعضهم دفع ما فرضه عليهم من ضرائب. قوام هذا الجيش أربعة آلاف فارس، ومثلهم من المشاة، وغادرنا أمس في حفل كبير لتأديب العصاة، منتظراً الحصول على مكاسب ضخمة».

سفارات إلى الدول الأوربية، التي كانت في حالة سلم مع الإيالة، وليس لها من غرض سوى اصطياد المكاسب الضخمة للباشا، ووزرائه المحظوظين الذين باتو يحلمون بها».[1]

ارسلت هولاندا الفرقاطة (تشيتناورو) لتسوية كل خلاف، ولكن دون جدوى، واضطر الربان ثوفت آمر الفرقاطة الى أن يعود ومعه القنصل فارنسهان، لان جميع المحاولات المبذولة فشلت، ورفض الباشا حتى التي سكوين كانت قد عرضت عليه لهذا الغرض.

وعند هذا الحد تبينت الفرصة، ليبرز فيها نفوذ واسم قنصل البندقية، فقد كتب: «رجاني قنصل هولاندا والربان المذكور شفويا وكتابيا، أن أتولى شؤون قنصلية هولاندا، إلى حين قدوم قنصل آخر، وحاولت التخلص بكل ما لدي من قدرة ولكن بما ان الباشا قال لي شخصياً، ثم عن طريق وزيره بأنه لن يسره اسناد مثل هذه المهمة إلى غيري، كنت مضطرا للرضوخ لارادته، فقبلت المهمة، ولذلك طلب اغوسطينو بيلاتو الإذن من ديوان الحكماء الخمسة[2]، وكانت الجمهورية مطمئنة على علاقاتها مع الإيالة، فلن يطرأ على علاقاتها مع الإيالة أي تغيير، إذا ما تولى قنصلها شؤون قنصلية أجنبية، وطبيعة هذا التكليف خصوصية، وليس فيها أي تدخل سياسي.[3]

لقد حاول قنصل البندقية خلال مدة انتظاره لرد ديوان الحكماء الخمسة، وبكل وسيلة الحصول على موافقة لاعادة قنصل هولاندا إلى مكانه، فتحدث مع الباشا مشافهة في ذلك، لكنه كان مصراً وعنيداً على غير عادته، وأجاب بأن (الأمر يتعلق بشرفه امام ملوك اوربا، الذين كان في سلم معهم، وانه لن يقبل في دولته قنصلاً لا يرضى عنه) ثم أضاف في غضب ردا على طلبات بيلاتو المتكررة: «إنه حتى في حالة ارغامه بالقوة على ذلك، فإنه يفضل القطيعة على ان يفرض عليه أمر من أي كان».[4]

واستمرت رعاية شؤون هولاندا من قبل قنصل البندقية حتى العام التالي، أي حتى تمكنت هولاندا من استرضاء الباشا، بالهدايا والعطايا من أجل عودة قنصلها[5]. وفي هذا الوقت صدر مرسوم من الدوج بتاريخ 28 من ديسمبر 1789 يثبت بيلاتو في منصب قنصل، لفترة ثانية

---

(1) تقرير انطونيو بيلاتو المؤرخ في 2 من يونية 1789، كان يجري التلويح في تلك الايام بايفاد سفارة أخرى، ولم تغفل البندقية من بين العواصم التي ستوجه إليها تلك الشخصيات بدعوى تجديد الصداقة، «لقد بلغ هذه الحكومة نبأ وفاة الدوج باولو رينيه، ولذلك لم تتأخر في ان تعرب لي عن نيتها في تعيين سفير لتهنئة الدوج الجديد»، وتطلب الأمر ان يبدي بيلاتو كل مهارة حتى يتخلى علي باشا عن هذا المشروع، ودون الإساءة إلى الشعور العام.

(2) تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 24 من اكتوبر 1789، ورد في خطاب من علي القره مانلي إلى الحكماء الخمسة في أواخر شهر اكتوبر ما يلي: «من دواعي سرورنا ان الصداقة المتبادلة بيننا أخذت في النمو الدائم».

(3) تقرير بيلاتو المؤرخ في 1789/10/24.

(4) تقرير بيلاتو المؤرخ في 1790/5/10.

(5) انظر ميكاكي ـ الكتاب المذكور ص 111، 112.

مدتها خمس سنوات.

سنة 1790 تعتبر من أشد السنوات قسوة بالنسبة لحكومة الإيالة، لقد باتت معروفة لدى الجميع النهاية المحزنة للحسد والخلافات بين اعضاء الاسرة القره مانلية، وقد تحدث عنها مؤرخون اجانب اجلاء، وتناقلها باسهاب ميكاكي وبرنيا، واعتقد من المفيد نشر الرواية التي قدمها بيلاتو، لما تتميز به من حيوية في الوصف، ومن قيمة تاريخية.[1]

كان لعلي باشا ثلاثة ابناء، أكبرهم حسن بك، وقد سبق أن عرفناه يتلهف إلى ان يخلف اباه، وله عليه سلطة تكاد تكون استبدادية. الولد الثاني هو أحمد وهو قائد زوارة. اما الثالث فهو يوسف وكان قائداً لجنزور، إلا ان العلاقة بين هؤلاء الاخوة كانت متوترة، فقد ذكر ميكاكي[2]: «انه في احتفال العيد، وبينما كان القناصل بقاعة الاجتماعات بالقصر، دخل دون سابق انذار الامراء الثلاثة، ومعهم ضباطهم وحرسهم وعبيدهم، يمتشق كل واحد منهم سلاحه بشكل غير عادي، وتقدم كل واحد من الثلاثة منفصلا ومحاطا بحرسه إلى تقبيل يد الباشا الذي استقبلهم وعلامات الخوف والاضطراب بادية عليه، ووقف الامراء في ثلاث مجموعات منفصلة، وتحدثوا مع القناصل ورجال القصر بحرية كالعادة، ودون ان يلتفت أحدهم إلى الآخر، وبعد وقت قصير انسحبوا بنفس النظام الذي دخلوا به».

تلك كانت علامة بل نذيراً للمأساة التي ستتفجر بعد قليل، وحاولت للاّ حلومة (أمهم) ان تهدىء ما بينهم من غيرة، دون جدوى، وقد قدم أغوسطينو بيلاتو في رسالته المؤرخة في 10 أغسطس 1790 تقريراً مفصلاً عن الاحداث وقد كتب:

«يحضرني موضوع خطير أرى ضرورة نقله إلى علم هذا الديوان الرفيع، منذ بعض الوقت يسود الخلاف بين البك (وهو الوريث المرتقب للعرش، يجمع في نفسه بين عيوب كثيرة، وفضائل شتى، منها لطف المعشر، ودماثة الخلق، التي تأسر قلوب الناس) وأخيه الاصغر، وهو فظ، يحسن اخفاء قسوته، متظاهر بخضوع مزيف لارادة أبيه، وهو الابن المفضل عنده».

وللحكم على الأشخاص جوانب هامة، فعلي باشا برغم سنه وتخلّفه، كانت تتجاذبه هواجس حِسّ داخلي بما تخبئه الأيام، وأراد في حدود استطاعته ان يحول دون أي سبب للتصادم بين الأخوين.

لقد توقع الباشا قيام امور خطيرة بين الإخوة، إذ يجمع كل واحد منهم ما يزيد على مائتي رجل مسلح، ومن أجل ذلك أمر الابن الأصغر بالخروج من القصر، والانتقال إلى احد المنازل

---

(1) الحوادث التي تبدأ من مقتل حسن بك، وإلى نزول علي برغل إلى البر، قد أشار إليها ف. كورروه (انظر المراجع) وقد أثبت تقارير أغوسطينو بيلاتو المؤرخة في 1790/8/10 و1791/6/24 و1792/7/18، وقد أعدّ بحثي قبل ما نشره كورروه، وكنت أجهل تلك النشرة، إلى حين مراجعة هذا الكتاب، وقد كان جاهزاً منذ سنة 1938.

(2) نفس المصدر ص 119/118.

الغالبون).

وكان مقدراً الا يدوم هذا الانسجام بين الأخوين طويلا، ومرة أخرى يكون سبب القطيعة الطموح الذي لا يتوقف، والذي يهفو إليه الابن الاصغر، وفي تقديره يجوز ارتكاب حتى اشد الجرائم بشاعة، في سبيل الوصول إلى السلطة.

وتقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 24 من يونية 1791 هو صفحة لم تنشر من تاريخ طرابلس، وعلى الرغم من التطابق الكامل مع ما كتبه الآخرون في نفس الموضوع، إلا انها تفضل غيرها شأناً، فقد كتبها إيطالي، وباسلوب ينبض بالحيوية، الأمر الذي لا يبدو من الروايات التي اقتبست من الكتاب الأجانب.

وقد كتب قنصل البندقية: «منذ جريمة القتل الوحشية التي نفذها السنة الماضية اصغر ابناء الباشا، ضد اخيه البك، قام قاتل أخيه القاسي بتجميع الناس حوله، وزاد من حراسه بشكل ملحوظ، متظاهراً بالخوف من الثأر لأخيه القتيل، ويكنّ بالغ الريبة من البك الحالي، الذي لا يجد بدوره سببا يدعو إلى الثقة به، فكانا يتحاشيان الالتقاء في القصر، ويقيم احدهما بمركز الحكومة في المقاطعة التي تخصه، وعند عودته يحدد إقامته في البيت الريفي قريباً من المدينة، وفي احدى المرات بينما كان البك عند أبيه الباشا، كان سيدي يوسف منذ وقت في البيت الريفي المذكور، مع حاشية كبيرة، ويتردد من وقت لآخر على أبيه في القصر، يصحبه دائماً ثلاثمائة حارس مسلح. كان الباشا شديد التعلق به، ولا يرى فيه قاتل ابنه، بل ينظر إليه كمنتقم منه لسيئاته على الاصح، ومع ذلك لا يسره أن يراه أمامه في هيئة المحارب[1] تلك.

وكلما شعر البك باقتراب اخيه، يسرع إلى الاغلاق على نفسه داخل جناحه في القصر.

لقد سعى الباشا للحصول على وعد من يوسف بان يمتنع عن مثل هذه الزيارات للقصر، لكن دون جدوى. لقد أمكنه الحصول على شيء واحد وهو ألا يعتدي ابداً على حياة أخيه، وقد أقسم بذلك. لكن هذا لم يعمل على تهدئة النفوس، فقد بدأ البك في التسلح، وجمع حوله 400 رجل عقدوا العزم على بيع أرواحهم غالية، إذ ذكره رجاله بان سيدي يوسف لا تكلفه الجريمة شيئاً، وان عليه ان يحترس حتى لا يتجدد فيه مثال أخيه، الذي ذهب ضحية حسن النية.

وتظاهر يوسف بأنه يحمل شعوراً سلمياً، وعرض بأن يأتي إلى القصر لتجديد القسم، وقبل البك بشرط ان يحضر مجرداً من السلاح، وفي يوم 20 من يونية 1791 أرسل يوسف إلى القصر احد ثقاته ليعلن عن وصوله ومعه القليل من اتباعه، واقترح على البك الخروج لمقابلته».

(1) الوثيقة مبتورة وتالفة في هذا المكان.

ويتابع بيلاتو القصة قائلا: ولو أن احمد قبل هذه الدعوة لكان من المحتمل ان يقتل، وبعد قليل فقط لوحظ من بعيد سيدي يوسف على رأس مائتين وخمسين فارساً، وكثير من المشاة.

وهبّ علي باشا يأمره بالانسحاب، ونفذ يوسف الأمر حالاً، وسرّ الاب لهذه الطاعة الفورية، ولكنه لم يقتنع ابداً بانه كان يحيك مكيدة لأخيه. وليتحاشى مستقبلاً كل سبب للتصادم، قرر أن ينصبه حاكماً على برقة، على أن تكون اقامته في بنغازي أو في درنة، ليبعده عن البك، وقد بدأ يتوقع انه لن يكون ممكنا ايجاد وسيلة ليعيشا على اتفاق.

إلا أن هذا التحيز لاحد الابناء الذي لا يستحقه، لولا الجريمة والغدر كان مدعاة أسف البك والسكان كافة، وعدم انزال العقوبة عليه في الجريمة الأولى قد يحفزه على ارتكاب أعمال وحشية أخرى، وكان هناك من يخشى ان يعتدي البك، بما لديه من جيش كبير مسلح، على حياة أبيه، ليضمن لنفسه العرش، وقبل أن ينبهه أخوه ولم تطل ايام شكوك احمد بك، فقد اسقط يوسف فجأة القناع، واعلن رسمياً انه خارج عن طاعة والده، وحاول اثارة سكان الضواحي بمساعدة قائد من زمرته، وأرغم بعضهم على اتباعه بالقوة.

إذ ذاك صحا الباشا من سباته، وأمر جميع الأهالي بالتسلح من أجل الدفاع عن المدينة من أي هجوم. وفي الصباح التالي جاء يوسف على رأس خمسمائة رجل، ونصب راياته امام المدينة، وبعيداً عن مرمى المدفعية.

وارسل بمائة فارس إلى تحت الأسوار، ليحرض أخاه على الهجوم، وكان يأمل في ان يستجيب للتحدي، وعند قتله فلن يتعذر عليه الحصول على عفو من والده، ويبقى الوريث الوحيد للعرش، ورفض البك أن يغامر في معركة غير واضحة النتيجة، وكان يجهل مدى القوة التي يقودها اخوه، واعتمد البك على مساندة أبيه، الذي سلم إليه إمرة المدينة، وأرسل بعض الفرسان ومعهم مائتان من الرجال، اشتبكوا طوال النهار مع قوات العدو، بينما كانت مدفعية القصر تقذف من وقت لآخر قذائف كروية دون تأثير كبير. واحتاط البك بأن استولى على بيت ريفي متين البناء، يضم مخازن للشعير والقمح، وإذا ما تمكن الثائر من الإستيلاء عليه فانه سيجد به ما يقيم به أود جماعته لعدة أيام، وإلى أن تصله الامدادات التي كان ينتظرها، لقد هاجم سيدي يوسف هذا البيت ليلاً دون جدوى، وفقد في المعركة خمسة من الموتى، ومثلهم من الجرحى.

وفي الاثناء وعد الباشا بالعفو عن كل متمرد، وعدم معاقبته إذا ما فر من معسكر يوسف، ولذا كثر في ذلك المعسكر الهرب، وجاء الكثير منهم فوضعوا أنفسهم تحت حماية الباشا والبك.

وعندما رأى يوسف ان جماعته قد تخلوا عنه، فرّ ومعه مائة من المخلصين له، متجها إلى

الريفية، التي تبعد قليلاً عن المدينة.

ووجد بيلاتو نفسه في هذا الوضع مشاركاً في الأمور: «لقد ذهبت إليه بدعوة منه، وبعد ان غمرني بالمجاملات طلب رأيي في صلاحية بعض المسدسات، ولم أكن أتصور ابداً انها ستستعمل في الصباح التالي، للغرض الوحشي الذي جرى».

وفي يوم 21 من يولية توجه يوسف إلى القصر، متظاهراً بالاستجابة لرغبات أمه، التي كانت منذ وقت تدعو ابناءها إلى التصالح. من كان يتصور انه يحيك لأخيه أخطر مكيدة لن تخطر على بال أي خائن، فقد استخدم أمه لأغراضه الشريرة. أما للاّ (حلّومة) دون ان تعلم أن المظاهر السلمية تخفي وراءها خيانة سوداء، فقد تقبلت بابتهاج الرجاء بان تكون وسيطة سلام بين الأميرين، وطلبت من حسن الحضور إلى غرفتها، وكان هذا يحسّ بهاجس غدر من اخيه، فاعتذر عن الذهاب إلى أمه، وتابع الاشراف في دار الصناعة لصنع الاسلحة التي سترسل إلى استانبول بأمر من الباشا، وبناء على طلب من الباب العالي، أمّا الام وهي مستاءة من ذلك التشكك، فقد بعثت برسول آخر، مؤكدة له حسن نوايا أخيه، وطلبت من زوجته ان تستخدم نفوذها على مشاعر البك، لتقنعه بالاستماع إلى الاقتراحات التي سيعرضها عليه أخوه على اقل تقدير. واذعن حسن لهذا الإلحاح، وذهب أولاً إلى زوجته، فرجته هذه والدمع يملأ عينيها، واستحلفته بثمرة حبهما التي تحملها في احشائها ان يتخلى عن كافة الإحن ضد اخيه، ولم يستطع البك ان يقاوم كل هذه التوسلات، فقصد الجناح الذي تقيم فيه أمه، وكدليل على التصالح سلّم إليها خنجره، وأقبل أخوه نحوه، وقبّل يده متظاهراً بالاحترام لأخيه، وكانت نوايا البك صادقة، فعانق أخاه اشعاراً بالتصالح، وجاذبه حديثا طافحاً بالرقة والإثارة، وأكّد له حبّه، وعلّق اسباب الخلاف على نميمة يزرعها بينهما الاشرار الذين بنوا بينهما اسوار الجفاء، وأنهى حسن بك الحديث قائلاً: انه على استعداد لنسيان كل آلام الماضي، وان يثبت له استقامة نواياه، بأغلظ الأيمان، وفعلاً تناول مصحف قرآن وأقسم عليه، وقال اخوه: إنه يريد ان يقسم هو أيضاً، فأمر صبياً صغيراً كان بجانبه، سبق ان لقّن ما يجب ان يفعله، بان يذهب ويأتي بالمصحف. وخرج هذا الصبي وعاد بعد قليل ومعه مسدسان، وهب سيده لأخذهما، وأفرغ مؤونة احدهما ضد البك المسكين، الذي ظن حينئذ ان امّه قد خانته. كان الجرح الأول خفيفاً، وقام البك الجريح وامكنه تناول خنجره المعلق على مسافة قريبة من مجلس أمه، ولكنه لم يصوّب سوى طعنة خفيفة إلى أخيه عديم الإنسانية، الذي افرغ رصاص مسدسه الثاني على البك، فاصابت الرصاصة وجهه، ولم تصب حتى الرصاصة الثانية منه مقتلاً، فالتجأ إلى مقصورة مجاورة وأقفل على نفسه الباب، وأسرع اتباع قاتل اخيه إلى جناح الام، وكانوا يختبئون قريباً منه، وحاولوا دون جدوى مداهمة الباب، فادخلوا ناراً ملتهبة من الطاقات شبت في

المنجدات، فاضطر ذلك المسكين عندما اختنق من الدخان، واحترق باللهيب ان يستسلم، وفتح الباب. انقض هؤلاء البرابرة عليه، وأذاقوه اقسى انواع العذاب، ومزقوا جسمه ارباً ارباً، وانسحبوا وراء سيدهم الذي انطلق فاراً، وكأن دم اخيه لم يرو عطشه، لذلك اراد ان يلطخ نفسه حتى بدم رئيس وزراء الباشا وصهره، فقتله شر قتلة، وكان يعتقد انه من أنصار البك.

وبعد هذه الأعمال الوحشية ركب يوسف حصانه، وعاد إلى منزله بالريف. وفور انتشار الخبر في المدينة، امتشق كل واحد سلاحه، وهم لا يدرون إلى أي مدى سيتسع غيظ ذلك القاسي، و إذا ما طال عمر البك بضع ساعات لقامت حرب أهلية في البلاد، على ان الغالبية العظمى من الناس تتعصب للأمير المقتول.

وتابع بيلاتو تقريره يقول: «وأمر الباشا، بعد ان قتل ابنه، بان يضع الناس اسلحتهم، وكان يرى فيه منافساً لسلطته، فلم يشعر بالاسف على وفاته، في حين أرسل فوراً العفو على قاتل اخيه، و إذا كان هذا التبلّد في الشعور لا يشرفه، فانه كذلك لا يقدم فكرة حسنة عن سير العدالة في طرابلس، ولن يجعل الحادث الاقامة فيها أقل مضايقة.

لقد ذعر السلك القنصلي من هذا الحادث، فقنصل اسبانيا وقنصل نابولي يتهيئان لمغادرة المدينة، والسفر إلى مؤوني. وبدأت تدور اشاعة مفادها أن (القاتل الوحشي) ينوي التخلص من احمد الابن الثاني، ليصل إلى منصب بك، الذي يضمن له العرش بعد وفاة والده، والغريب انه لم يعترض ابداً على تسلم احمد لهذا الامتياز[1]، سواء بسبب فقد الشجاعة الكافية للقيام بجرائم قتل أخرى، أو أن به بقية من إنسانية».

و يبدو ان الامير الجديد يحمل شعوراً انسانياً فياضاً، اما بيلاتو، وقد سبق ان اجتمع به في شتى المناسبات، فكان يرى ان العلاقات مع الجمهورية لن يعتريها أي تغيير، وفي هذه المناسبة، وتمشيا مع التقاليد قدم له بعض الهدايا باسم البندقية فقبلها.

كان على يوسف، بناء على أوامر أبيه، ان يتولى منصب قائد في مصراتة، إلا ان الاهالي رفضوا استقباله، فاقنع الأمير أباه بان يرسل إليه حملة لتأديب المتمردين.

في تقرير بتاريخ 5 من اكتوبر 1790 إلى الحكماء الخمسة، أورد بيلاتو خبراً عن (خروج جيش يقوده ابنا الباشا إلى مصراتة، وكان المصارتة يأبون الاعتراف بالأخ الاصغر قاتل اخيه البك قائداً عليهم، لقد وصل البريد هذا الصباح ينبىء عن حدوث معركة، مات فيها ما لا يقل عن ثلاثمائة من أهل مصراتة، اما الباقون فقد تركوا خيامهم وحيواناتهم التي غنمها

(1) ميكاكي ـ المصدر المذكور، ص 123.

غريان. كان يحسب انه سيجد ملجأ في تلك الجبال الوعرة، وان الأهالي هناك لن يتخلوا عنه، مراعاة لحرمة المستجير، إلا أنه قد فقد كل تأييد، ونفضت يداه من المال، وسوف لن يكون ممكنا إنشاء قوة لمحاولة القيام بهجوم آخر».

ويتابع التقرير ذاكراً وصول الفرسان المتتابع الذين جاءوا بأمر من علي باشا، للدفاع عن المدينة المهددة، لقد ذهب الخوف عن سكان مدينة طرابلس، فلو نجح ذلك الوحش في الحصول على تأييد الأرياف وعرب الصحراء وكان ينتظر مساعدتهم لسمح لهم بالنهب والسلب، ليحفزهم على القتال».

وفي الاثناء نقل قنصل فرنسا بكل شجاعة امتعته إلى احدى السفن التابعة لدولته، وكان يعتزم الابحار، لولا أن زملاءه ردوه عن عزمه. لقد تحولت دور القنصليات في تلك الفترة إلى حصون صغيرة، وأصبحت في وضع يمكنها من رد الهجوم. لقد اعلن بيلاتو دون مواراة تحيزه للوريث الشرعي، واستطاع أن ينال من هذه الاحداث ومن امتنان البك اسباب تدعيم الصداقة بين البلدين، واحترام المعاهدات.

ونال البك بحسن سلوكه رضا أبيه، الذي أقسم انه لن يتسامح مع ابنه الفار.

ويبدو ان الاحداث قد فتحت آفاقا من السلام، وعملت على المساهمة في ازدهار البلاد، التي لن تحكمها مستقبلا إلا سلطة شرعية واحدة.

بيلاتو في هذا الوقت يتولى إلى جانب قنصلية هولاندا، قنصلية الدانيمرك بديلاً للوكنر، وقد سبق ان قام هذا باعمال قنصلية البندقية عند غياب بيلاتو.[1]

وفي طرابلس اشيع في أغسطس 1791 بان القرصان الطرابلسي حاجي علي أسر سفينة تابعة للبندقية، وكانت متجهة إلى مالطة، وسقط 12 قتيلا من بين البنادقة[2]، وتبين لحسن الحظ ان لا أساس لهذه الإشاعة، وورد تقرير لاحق يفيد بان الخبر غير صحيح، فالحاج علي كسب غنيمة طيبة، ولكنها كانت سفينة شباك من نابولي.[3]

---

(1) يخبرنا تقرير اغوسطينو بيلاتو بتاريخ 6 من اكتوبر 1791 بعودة قنصل هولاندا بعد غياب سنتين تقريباً، وجاء ومعه منحة قدرها 3000 سكوين للباشا، و500 سكوين للبك، وألف سكوين للوزير الأول.

(2) تقرير بيلاتو المؤرخ في 4 أغسطس 1791، وقد هرب القرصان إلى سوسة.

(3) تقرير أغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 22 أغسطس 1791.

من التقارير الهامة:

22 من مارس 1792: لقد وصلت إلى طرابلس بعثة اسبانية حاملة الكثير من الهدايا، وتقلد قنصل اسبانيا لقب ومزايا سفير أصيل.

12 من يولية 1792: فور اطلاع الباشا على عقد الصلح بين البندقية وتونس، عيّن سفارة إلى البندقية للتهنئة، والصحيح انه يريد الحصول على بعض المكاسب، وقد وقع الاختيار على القائد عمورة الخوجة ابن الوزير الأول، وكان قد ذهب إلى اسبانيا بنفس الصفة، وقد اعترض بيلاتو في أول الأمر على ذلك، ونظرا للإلحاح طلب امهاله أربعة

ولم يستسلم يوسف للهزيمة، وظل يعدّ – وهو في المنفى – لمجازفة جديدة، وعفا عنه والده مرة اخرى، وعينه لقيادة بنغازي بشرط ان يتخلى عن كل رغبة، وأية فكرة للاستيلاء على العرش، فوعد يوسف اباه بذلك، وقبل المنصب، ولكنه استخدمه لتحقيق غاياته، إذ استغل سخط الشعب في بنغازي على حكومة علي باشا، فحرضه وجره إلى ان يتخذ منه سنداً لخلع ابيه واخيه.

وفي يوم 21 من يونية 1793 ظهر على بعد نصف ميل من طرابلس يوسف ومعه مائة فارس، وانضم إليه حالاً 5000 راجل و400 فارس. وامام هذا التمرد الجديد راهن الباشا على رأس ابنه، وكان البك يتولى حراسة المدينة، وفي هذا الوقت بعث الباشا رسلاً لطلب العون من تونس ومن آغا مصراتة، ومع ذلك فإن الحالة لم تبد أي تحسن، وخرج ألف فارس وألف راجل في أول الأمر، وتبين ان عددهم لم يكن كافيا لطرد المتمرد. ولقد اختبأ يوسف في مكان يدعى (جارديني[1]) حيث تقوم قيادته العامة، وجرت مناوشات انتصر فيها علي باشا، ولكنه خسر عدداً كبيراً من الفرسان، ولم يجد الباشا بدا من توجيه الرسل إلى القسطنطينية، للمطالبة بارسال قوات عسكرية، لاقرار السلام في البلاد، وهذه هي من المرات القليلة التي تذكرت فيها الإيالة انها تابعة للباب العالي، صحيح ان طلبات الإيالة وجدت استجابة، ولكن .. بأي ثمن!

والتفت علي باشا في هذا الوقت إلى القناصل، و إلى الدول التي يمثلونها، وانبرى الجميع يقدمون القروض والمساعدات كل حسب طاقته، فإذا ما انتصر يوسف (هذا المفترس المعكر) كما يسميه بيلاتو، فإن الصلح مع دول اوربا لن يدوم، ومن صالح الجميع ان يساهموا في الانتصار عليه، لقد قدم قنصل اسبانيا هدية مقدارها ألفان ومائتان من القطع الذهبية، ودفع

أشهر، لإعلام مجلس الشيوخ، ولنيل موافقته، وكان بيلاتو قد أشار على المجلس بأن يرفض الطلب بلطف ولين، لتفادي الخلاف.

21 من ديسمبر 1792: لقد خفض بيلاتو المبلغ الذي وافق مجلس الشيوخ على دفعه إلى 300 سكوين.

4 من مارس 1793: أبلغ بيلاتو الباشا، بناء على تعليمات الحكماء الخمسة، بان الجمهورية لا ترحب بالسفارة، فانطفأ تأثر علي باشا وغضبه امام المنحة التي قدمها له القنصل.

31 من مايو 1793: قدوم قنصل فرنسا الجديد، وكان القنصل السابق الذي قضى عشرين سنة في الخدمة قد اعفى من منصبه، بسبب عدم اللياقة، وعدم تأدية القسم للوطن بعد سقوط الملك، بالرغم من انه لم يتلق أمراً بذلك.

6 من يونية 1789: أرسل القنصل بيانا بمراكب البندقية الراسية بميناء طرابلس، من 30 من سبتمبر وحتى أول يونية 1793، وكان مجموعها 18 مركباً، وقد تبين وجود نقص بالنسبة للاعوام السابقة، وفي ذلك ما يشير الى اقتراب نهاية الجمهورية.

(1) تعني هذه الكلمة الإيطالية = البساتين أو السواني في لهجتنا المحلية، والسواني أو لعلها (سواني بن يادم) التي تبعد عن مدينة طرابلس 20 كيلومتراً تقريباً ربما كانت هي المختبأ والقيادة العامة ليوسف، وحتى في الحرب الليبية الإيطالية اتخذ نفس المكان مركزاً لقيادة المجاهدين لفترة طويلة.

بيلاتو 480 سكويناً مقابل إيصال، واقرار بعدم طلب أي مبلغ آخر في المستقبل، ولم يتنازل عن الضمان والاقرار بالنسبة للمستقبل سوى قنصل اسبانيا، وبذلك أحرج وضع غيره من القناصل.

ولبت استانبول النداء، على نحو فيه شيء من الغرابة، وبكل تأكيد لا بنيّة مساعدة الحكومة، وفي هذه الحال يصدق المثل القائل: إذا تخاصم اثنان فقد استفاد الثالث، والثالث هنا دخل التاريخ باسم سيد علي أفندي، والمسمى أيضاً علي برغل.

وفي هذا روى لنا تقرير بيلاتو المؤرخ في 31 من يولية 1793 ما يلي:

«ظهرت علينا أمس بميناء طرابلس فرقة بحرية مكونة من ثمانية مراكب متوسطة الحجم، ست منها تحمل علم السلطان، وواحدة من البندقية يقودها الربان كراسّن أنتيبا، وعلى متنها مائة جندي تركي، وواحد اسباني. وتقل هذه المراكب سيدي علي الأثيم الشهير، وكان بالجزائر وكيل خراج، وحين ألقت الفرقة مراسيها، انزل إلى البر 400 مسلح تركي، وتقدمهم كابوجي باشي».

صدر أمر بالمقاومة، وعندئذ ابرز فرمان، فأصر الشعب على معرفة محتواه، وفي هذا الفرمان الصادر عن السلطان اعلن عن تنحية علي القره مانلي، وتعيين علي برغل خلفاً له، وأضاف المعين الجديد بانه في حالة المقاومة «فهناك اسطول ضخم جداً يتبعه، وهذا لن يترك مدينة طرابلس إلا حجراً فوق حجر.

لقد نزل الأمر نزول الصاعقة، لقد ارتأى القره مانليون تنظيم جيوشهم، ولكن الشعب كان قد سئم من الحرب الطويلة مع المتمرد يوسف، فرفض ان يؤيد تلك القضية، وتملك الباشا العجوز الخوف، وفضل طريق الهروب، وفي الليل اصطحب مائتي رجل وابنه وبعض الاعيان وغادر المدينة متوجها إلى تونس.

لقد تألم بيلاتو لهرب علي باشا، وقد ورد في تقريره: «إن صفاته الشخصية تجعله رجلاً محبوباً، واللين في ادارته ودقته في المحافظة على المعاهدات النافذة تجعل من غيابه أمراً مؤلماً لجميع المسيحيين وخاصة البنادقة، وهم المفضلون عنده».

واستطاع علي برغل منذ البداية ان ينفّر القناصل منه، وعندما حضر هؤلاء، باستثناء قنصل البندقية الذي فضل ان ينتظر التعليمات، سأل القنصل الانجليزي والقنصل النمساوي السيد الجديد، إذا كان يرى الاستمرار في اتباع قواعد التشريفات الجارية في عهد سلفه، والتي تتلخص في (تقبيل الوجنتين) فكان رده أنه يريد أن يقر ما هو مستعمل في الجزائر، والذي يقضي لا بتقبيل اليد فقط، ويكون المثول بدون حذاء وسيف.

وعندما عرف الأخوان القره مانليان أن نتائج التباغض قد جرت إلى فقدهما المدينة، مال

الاثنان إلى التصالح. لقد نظمت الجيوش في ضواحي المدينة، واحاطت هذه بها، في كتلة متراصة، واكتسب رضا سكان السواحل الذين وقفوا إلى جانب العائلة الحاكمة الشرعية.

وبدأت تنتشر المجاعة في طرابلس، وهرع علي برغل طالباً القمح من تونس، واجيب بالرفض القاطع، مع تهديد من الباي باغراق مركب رسول علي برغل إذا لم يبتعد فوراً، وبذلك فقد اعلنت الإيالة التونسية منذ اللحظة الأولى وبدون تردد، عن موقفها كحليف طبيعي للقره مانليين ضد المغتصب.

وفي يوم 9 أغسطس شنّ الاخوان الهجوم الأول على اسوار المدينة، وفي ذلك يقول بيلاتو: «انقض الأميران الأخوان أمس مساء بجيش عرمرم على المدينة، وبالرغم من انهما لم يتمكنا من احداث صدع في الأسوار، فانهما لن يتركا المغامرة بسهولة، ويأملان إذا ما تم لهما الفتح بسبب الجوع أو الحصار، أن ينال والدهما الباشا فرمان التنصيب الرسمي من الباب العالي، والذي قد لا يعرف شيئاً عن الفرمان الذي عرضه المقدم سيدي علي، ويعتقد الاميران انه مسروق، ولذلك يجب اعتباره مغتصباً».

وطلب علي برغل في اليوم التالي من بيلاتو الحصول من مقدم السفن على مائة برميل من البارود، كان في أشد الحاجة إليها، للدفاع عن المدينة ضد الأخوين القره مانليين.

وقد أبدى القنصل في البداية تردداً، فيما إذا كان من المناسب ان يستجيب لمثل هذه الرغبة، فإذا كانت الجمهورية لا ترى ما يوجب قبول الطلب فعليها ان تبعث برفضها بواسطة سفينة مسلحة لتفادي المشاكل[1]، كان هذا طلب بيلاتو من حكومته.

ووصل البارود المنتظر في أوائل سبتمبر، وسرّ الباشا جداً لذلك، للمساعدة العاجلة من البندقية، إلا أن طرابلس في تلك الأيام كانت تحتاج إلى الاغذية أكثر من حاجتها إلى العتاد. اللحم مفقود تماماً، وكذلك الحطب والفحم، وهناك ثلاثة أفران للخبز فقط، وقودها خشب اسقف المنازل التي كانت تهدم لهذا الغرض، وثمن كيلة القمح ثلاثة سكوينات، ولا يوجد منه في المدينة إلا ما يكفي لايام قليلة.[2]

وفي يوم 24 من سبتمبر 1793 بلغ الحصار أقصى حدوده، وصبّ علي برغل جام غضبه على القناصل، كرد فعل لفشله في الميدان العسكري على ما يظهر، ويقف منهم موقفاً مهيناً، وكادت ان تقطع العلاقات مع هولاندا بسبب حادث مبعثه تصرفاته غير اللائقة، فقد ذهب هذا القنصل إلى القصر بالزي الرسمي متمنطقا بالسيف لمقابلة الباشا، ولم يكتف برفض مقابلته، بل قال له ما معناه: انه إذا ما تجرأ مرة اخرى بالحضور في مثل ذلك المظهر، فسيأمر حرسه بان

(1) تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1793/8/10.
(2) تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1793/9/14.

يكسروا سيفه على رأسه.

وبالرغم من كل هذا، ظل بيلاتو يؤكد للجمهورية بان قنصليتها تتمتع بمنتهى الاحترام، والفضل في هذا يعود إلى السيرة الحاسمة، واليقظة لممثل الجمهورية.

وفي أوائل اكتوبر أبلغ الباشا بيلاتو عن عزمه على وضع الإيالة على قدم المساواة مع الجزائر. وهذه الأخيرة تحصل من الدول الأوربية على منحة استثنائية ذات قيمة عالية، فضلاً عن الإتاوة السنوية المعتادة، فلاحظ القنصل انه عندما تم عقد الصلح مع البندقية كانت طرابلس في حالة أفضل، ولم يبدأ انهيارها إلاّ في هذه السنوات الأخيرة، وان الصلح قد تم التفاوض بشأنه مع الإيالة وليس مع الباشا، واخيراً تستحيل مقارنة مقدرة الجزائر مع طرابلس حالياً، وانتهت المحادثة بشكل عاصف تقريباً.

وعاد بيلاتو بعد أيام قليلة إلى القصر، واعترض بحزم على مطالب المغتصب، واظهر هذا انه ينزل إلى شروط أبسط، ورضى بوعد من جانب البندقية بتقديم هدية بسيطة استثنائية، واعتقد بيلاتو ان سخاء البندقية سيلقي قبولاً حسناً لدى الباب العالي، الذي لايزال يبدي تأييده لعلي برغل ضد آل القره مانلي، وان ذلك السخاء قد يأسره، وهو الذي تعود على القرصنة وممارسة العنف. وفي انتظار الردّ الإيجابي والهدايا قدم هدايا قيمتها 250 سكويناً من حسابه الخاص، وأفاد الحكماء الخمسة انه يتعذر انفاق أقل من ذلك، إذا ما نظرنا إلى الحمل الثقيل الذي فرض على قناصل الدانيمرك والسويد وهولاندا.[1]

لقد احتج القناصل بعنف على هذه المطالب المرهقة، وجاءهم الرد انه في حالة عدم تلبية المطالب خلال ستة أشهر فإن علي برغل سيعلن الحرب دون تأخير.

كان برغل قليل الاهتمام بالصلح مع بلدانهم، و إذا رفض ملوكهم الاستجابة إلى طلباته فانه سيعتبر اتفاقات الصلح لاغية، وقد كان علي برغل يرى ان التونسيين لا قيمة لهم، وان قرصنتهم تقتصر على شواطىء إيطاليا وصقلية، وكان يعد نفسه ليجعل من هذه الإيالة إيالة قوية، مثل الجزائر، وذلك باصلاح التحصينات القديمة، و إقامة أخرى جديدة، وبناء قصور عند مدخل الميناء، والقذائف المدفعية لحماية هذا المدخل، وتسليح عدد كبير من القراصنة للعمل حتى وراء المضايق، لخنق تجارة اولئك الملوك.[2]

وازاء هذه التهديدات الشديدة فضل القناصل الاستجابة لطلباته.

في الثامن من اكتوبر 1793 تحصل بيلاتو على فترة أخرى من الإجازة، وسافر بعد ان سلم شؤون البندقية إلى نائب القنصل جيوسبي بيتسي.

(1) تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1793/10/6.
(2) تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1793/10/6.

وقبل ان يغادر مكان عمله قدم لمحة عامة عن الوضع، مبيناً ان الحرب مع القره مانليين لم تنته بعد، رغم فتور حدة الحصار، وان هناك اشاعات تقول بان المغتصب يعد لحرب ضد الجزائر وتونس، بعد وصول الامدادات من استانبول.[1]

وتحدثت التقارير الأولى التي كتبها بتسي عن مؤامرة ضد الباشا، وقد قمعها بكل وحشية، لقد سال دم بريء بالمدينة، فأنزلت الرعب في قلوب الناس كافة من وحشية الرجل، وزادت الكراهية لهذا المغتصب البغيض».[2]

هذا هو الوضع السياسي الذي أوجده علي برغل، «وهو المحظوظ الذي لم يكن قبل سنة سوى وزير بسيط، طرد من الجزائر بكل خزى، وكاد يقطع رأسه».

وفي نهاية سنة 1793[3] أرسل الباب العالي إليه اعترافاً رسمياً ومنح السيف والقفطان .. مع الذيول الثلاثة، وهذا شرف لم ينله سوى باشا الجزائر قبل سنتين.

في سنة 1794 ظلت حالة المدينة تزداد سوءاً، فاتخذ القناصل باتفاق كامل بينهم التدابير لتأمين التزود بالأغذية، وضمان سلامتهم، فقرروا ان يستأجروا مركباً يمكنهم بواسطته المحافظة على الأوراق الضرورية التي تهم ملوكهم، والتزود بالاغذية، واتخاذه ملجأ مناسباً إذا ما داهمهم الخطر.[4]

لقد وقع الاختيار على الابريق المسمّى (عذراء الكرمل) وكان بقيادة الربان الاسباني جوليلمو سينتز، اجّر منه بـ210 قطعة ذهبية شهرياً يتوزعها القناصل المقيمون فيما بينهم.

وزادت في الاثناء حدة القتال بين الجانبين، وكان علي برغل يغدق الأموال على سكان الضواحي لاستمالة نفوسهم، والذين أظهروا استعداداً لاتباعه في تحقيق أغراضه، وبعث يلتمس المساعدة من آغا مصراتة، وهو العدو اللدود ليوسف القره مانلي، وفي يوم 28 من اغسطس 1794 حاول برغل فكّ الحصار بهجوم دام.

وتمكن الفرسان العرب من اختراق خط العدو في بعض النقاط، وأن يتغلغلوا بمهارة، فما كان من القره مانليين إلا أن يغادروا المواقع القريبة من المدينة، وان ينسحبوا بعيداً. وفي 30 من سبتمبر شمّروا للهروب ومعهم مائتا فارس ومائتا راجل، بمساعدة الأهالي الذين أخفوا هذا

(1) تقرير أغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1793/8/20.
(2) تقرير بيلاتو من مالطة بتاريخ 28 من فبراير 1794، في نيتي تقديم بعض الصفحات أو بالاحرى عينة فقط من تاريخ طرابلس معتمداً على وثائق من البندقية، ولذلك فاني ألمح فقط وبقدر الإمكان إلى الاحداث السياسية مشيراً إليها فقط. وبالتأكيد فإن نشر الكثير من التقارير في هذه السنوات الأخيرة كان أمراً هاماً. راجع فيما يخص المؤامرة ضد علي برغل ما كتبه ميكاكي – المصدر المذكور.
(3) تقرير بيلاتو بتاريخ 1793/10/8.
(4) تقرير بيلاتو بتاريخ 1794/8/21.

الخبر عن علي برغل بقدر ما امكنهم، وبدا تعقب الأخوين الهاربين بدون جدوى، بالرغم من اغراء الجائزة التي وضعت لرأسي الأخوين، وقدرها 3000 سكوين، عن كل واحد منهما. وقبل أعيان الأرياف اقتراحات الصلح التي عرضها المغتصب دون ابداء مقاومة، وقد كانوا من قبل من أنصار القره مانليين.

وقد كتب بتسي: «بهذا انتهت حرب لا طائل من ورائها، استمرت 14 شهراً، ولم تصلح إلا لتعذيب هؤلاء السكان التعساء».[1]

وفي اوائل اكتوبر 1794 استدعى الباشا نائب القنصل، وموضوع البحث هو طلب الحصول على الإتاوة السنوية، التي لم تدفع سنة 1793 و1794 بالإضافة إلى مبلغ 70 ألف سكوين. هذا ولايزال علي برغل يطالب بالاعتراف الرسمي بتوليه السلطة، وهذا ما لم تفعله الجمهورية بعد.

ولم تجد هذه الطلبات استجابة في هذا الوقت، ولو أنه يصر على رد عاجل.

وتقوم الاستعدادات في هذا الوقت للقيام بحملة على تونس، وخطيئتها إيواء الامراء المخلوعين لديها، وجرى الاستيلاء على جزيرة جربة بحيلة جريئة.[2]

وكان هذا ما دفع ـ في الواقع ـ حمودة باي تونس، للتدخل في شؤون الولاية، وليثأر لاحتلال جربة، وليعيد الأسرة المخلوعة إلى عرشها، حشد كل ما أمكنه من قوة، واستنفر الأسطول يحدوه العزم في كسر شوكة المغتصب.

كان انتصار القره مانليين قريباً. وبعد ان استولى التونسيون على جزيرة جربة اجتازوا حدود إيالتهم بقوات كبيرة (يذكر بتسي انهم يعدون 25000 أما ميكاكي استناداً إلى وثائق اخرى فيقول 30000) واقتربوا من طرابلس، ويقود هذا الجيش مصطفى الخوجة، الذي عرفناه خلال محاولة الوساطة سنة 1787 (وكان وزيراً كبير الشأن، حميد السيرة).

ولما رأى علي برغل انه خسر كل شيء، سعى إلى جمع غنائم ثمينة، وفرّ على ظهر طراد، بعد أن قتل 40 شخصاً بوحشية ما بين رهائن وأسرى، بينهم أطفال في عمر 12 سنة، ومسنون وقورون.

وعندما علم الاميران بهروب المغتصب دخلا إلى المدينة، وأعلن عن تولي احمد الباشاوية، ويوسف بك ولاية العهد. أما علي باشا العجوز، فقد تنازل عن العرش، ليقضي بقية حياته ينعم بالهدوء.

---

(1) تقرير بتسي المؤرخ في 1794/10/13، أخبرنا بتسي في تقريرة المؤرخ في 1794/7/20 عن حادث قليل الخطورة جرى لسفينة نقل تابعة للبندقية استولى عليها الطرابلسيون، ولم يكن للحادث ذيول.

(2) تقرير بتسي المؤرخ في 4 من نوفمبر 1794.

وأصدر السيد الجديد عفواً عاماً على اتباع الباشا السابق، وأعلن انه سينسجم مع الخطوط العريضة لتونس والجزائر، ويأمل أن يفوز قريباً بتقليد المنصب من قبل السلطان.

وقد تبين أن احمد كان يميل إلى دعة العيش والفسوق أكثر من الحكم، وأنصار يوسف بك يزدادون عدداً كل شهر.

وفي 11 من يونية 1795 حينما كان الباشا قد خرج راكباً جواده من القصر، امر يوسف باغلاق الابواب، واطلق عيارين ليوهم العجوز علي باشا بانه نجا من مؤامرة دبرها له أخوه أحمد، ويسعي يوسف من وراء ذلك ان يستعيد أبوه الحكم، كي يتنازل عنه له، ونجحت الخطة نجاحاً كاملاً.

أما أحمد، وبعد أقل من ستة أشهر في الباشاوية، فقد بحث عن ملجأ لدى بعض العرب المخيمين قريباً من المدينة، ونأى عنه الصحب خلا القليل من الثقاة، لقد فشل في إنشاء عصبة تنصره، وارسل إلى تونس طالباً الحصول على دعم دون نتيجة، وتقدم الباشا الجديد يعرض عليه التولية حاكماً على درنة وبنغازي، إذا ما تنازل عن حقوقه في العرش، ويظهر أن احمد قد قبل العرض، وركب البحر إلى بنغازي، إلا أن عاصفة عاتية اضطرته إلى اللجوء إلى مالطة، ولم يواصل بعد ذلك سفره إلى بنغازي، والتجأ إلى تونس حيث تخلى تماماً عن السياسة.[1]-[2]

وعاد أغوسطينو بيلاتو إلى طرابلس يوم 29 مايو 1795 قادماً من ليقهورن وكان مجيئه في الوقت المناسب، ليشاهد أفول نجم احمد بك، والمجازفة المحظوظة التي قام بها يوسف باشا. أما بتسي الذي ناب عنه اثناء غيابه فقد عاد إلى وطنه لأسباب صحية.

---

(1) رسالة اغوسطينو بيلاتو المؤرخة في 1795/10/25، في تقرير 25 من مايو 1795 روى بيلاتو كيف أن احمد الثاني اتخذ موقفاً تجاه مملكة الصقليتين، وطلب من أجل تجديد المعاهدة مبلغ 50 ألف سكوين بالإضافة إلى الإتاوة السنوية، وهي 5 آلاف سكوين. اما نابولي فكانت في حالة سيئة بسبب تورطها في الحرب ضد الإيالتين الاخريين، ولذلك طلبت تفسيراً من الباشا الجديد، مسببة بذلك توتراً في العلاقات استمر زمناً طويلاً (رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 3 من يونية).

(2) في الواقع ان احمد لم يتخل عن السياسة كما ذكر المؤلف، بل لعب دوراً خطيراً في الحملة الامريكية على ليبيا، لقد تعرف أحمد في تونس على القنصل الامريكي وليام إيتون، وقامت بينهما صداقة وعندما اشتد الخلاف بين يوسف وامريكا سنة 1801 حاولت أمريكا مساعدة احمد في القيام بانقلاب والاستيلاء على الحكم، بما تقدم له من مساعدة عسكرية وبحرية، وما توفره له من أموال، و إزاء هذا الوضع الجديد ارسل يوسف إلى اخيه أحمد يعرض عليه الولاية على برقة، وعلى ان تكون قاعدته بدرنه، وارسل إليه أربعين شخصاً لمرافقته إلى مكان عمله الجديد. واسرع القنصل ايتون ينصحه برفض قبول العرض، وان في الأمر مكيدة واعطاه مبلغاً آخر من المال، واتفق مع ايتون على ان يتسلل إلى مالطة حين توقف المركب بها وهو في طريقه إلى درنة، والإقامة بهذه الجزيرة وأكدت له امريكا الحماية والمساعدة اكثر مما يتمتع بها في تونس، وفي مالطة سرّح احمد الحراسة التي بعث بها إليه اخوه، وانتظر مساعدة امريكا، واخيراً نقل في ابريق انجليزي إلى درنة، وكان ذلك في اواخر سنة 1802، وفي درنة انفضّ عنه أتباعه، ونسيه أصدقاؤه الامريكان، وكانت تهدده محاولات اخيه للقبض عليه ولذلك فر إلى مصر، واندس بين المماليك حتى لا يقبض عليه الاتراك حكام مصر إذ ذاك (المراجع).

ومهما يكن من أمر التكهنات التي تستنتج من ماضي يوسف باشا المضطرب، فقد كان حكمه يناقض كل التوقعات. كان عادلاً ودبلوماسياً محنكاً، وتمكن ان يخرج الإيالة من حالة العوز المؤسفة، إلى وضع مزدهر يوازي إن لم يفق عهد أحمد الأول.

لقد أوفدت البندقية خلال توليه الحكم أمير البحر طوماسو كوندولمير للتوصل إلى اتفاق مالي بشأن الاتاوة السنوية، وتعديل بعض المواد في معاهدة سنة 1764.

ووصلت فرقة كوندولمير إلى طرابلس صباح 10 من يولية 1795، واراد أمير البحر التشاور أولاً مع بيلاتو، عن طبيعة ومطالب الأمير الجديد، وزار بعد ذلك الباشا، الذي استقبله بلطف غير معتاد، والرسالة التي شعر يوسف في نهاية المقابلة بضرورة ارسالها إلى الدوج تعبق بعبارات اللطف والمجاملة، فقد جاء فيها:

«بين كافة القادة الذين جاءوا، لم نر مثله أبداً من يبدي كامل الجهد، لدرس وسائل توفيق الصداقة بين الحكومتين، ولم يسع إلاّ لتنميتها، مدبرا كل ما من شأنه ان يتناسب مع مصالح الدولتين، وتقديراً له فقد وافقنا على مطالبه، وقد اكتشفنا ما يتمتع به من فكر ثاقب وذكاء».[1]

وهكذا فقد كان الباشا سعيداً لتسلمه الاتاوات السنوية، ولم يرغب كوندولميران ينام على امجاده، و إن يكتفي بمجاملة ولطف الباشا معه، فقد كان عليه ان يؤكد سريان المعاهدة التي مرّ عليها إحدىوثلاثون سنة، مع تعديل للمادة 11 منها التي تفرض إعادة أي رقيق يلتجيء إلى مركب بندقي. وفي هذا الاجراء تجاف لأصول اللياقة تجاه علم البندقية، وتعارض مع نصوص المعاهدات المعقودة مع الدول الأخرى، وبالإضافة إلى المعاهدة نفسها، يكون للبندقية نفس المعاملات التي يتمتع بها غيرها، ويحق لها ان تنعم بالامتياز والاعفاء اللذين قد يشمل بهما رعايا دول أخرى، وسواء كان ذلك من أجل ازدهار التجارة، أو لأي وجه آخر. واخيراً للعمل على ايقاف نهم القراصنة الطرابلسيين حتى لا يصيب أذاهم ملاحة البندقية.[2]

أما القنصل وقد تحسس امكان الوصول إلى اتفاق حول هذه النقاط، فقد رجا كوندلمير ان يحضر المناقشة مع يوسف، لاعطاء الصفة الرسمية للمقابلة، وقد استقبل الأميرال بسبع وعشرين طلقة، بدلاً من إحدى وعشرين طلقة المعهودة.

ولم يقدم الباشا يده للتقبيل المعتاد، وشرع فوراً في المناقشة، ولكنه بعد ذلك أوقف التفاوض لاسباب غير واضحة، وأجل الاجتماع إلى ما بعد بضعة أيام، وبعد أيام قليلة انتهت

(1) رسالة يوسف الى الدوج في (الوثائق المتفرقة دبلوماسية وخاصة) مظروف 764 رقم 2144.
(2) تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1 من يولية 1795.

المفاوضات بامتنان كامل من قبل البنادقة.[1]

اما فيما يخص الاتاوات السنوية، والهدايا المفروضة من الباشا، فقد استطاع كوندلمير بدهائه ان ينقص المبلغ المطلوب إلى 3500 سكوين سنوياً، بالإضافة إلى مئتي سكوين إلى علي باشا العجوز، و800 سكوين إلى الوزراء. وليس في هذا حمل ثقيل على الجمهورية، إذا ما علمنا أهمية الصداقة مع الإيالة، في وقت بدأت فيه تبني اسطولها، وتعود إلى المسرح مرهوبة الجانب، محترمة في ظل هذه الحكومة القوية.

ولهذا النجاح بالطبع ابلغ دلالة، ففي هذه السنة بالذات (1795) أي قبل سنتين فقط من غروب دولة البندقية، استطاعت هذه ان تحرز بواسطة حكامها على تكافيء مطلق، مع الدول الاوروبية تجاه إيالة طرابلس.

لقد انهى بيلاتو اعماله في هذا المنصب بعد استيفاء مهمة كوندلمير لصالح البندقية، وقد قضى في طرابلس ثلاث عشرة سنة.

وخلال الفترة بين سفر بيلاتو ووصول بتسي قام باعمال القنصلية شخص يدعى غارفارا، وكان سمساراً (مستقيماً وبارعاً).

اما الدول الأوروبية فلم تكن تنظر بعين الرضا إلى الوضع الذي نشأ في الإيالة بعد أن اعتلى يوسف باشا على عرش طرابلس، وهي الدول التي لها مصالح في البحر الابيض المتوسط.

وكان يوسف في بداية حكمه مسالماً مكرّساً الجهد لوضع أمور الإيالة في نصابها الصحيح، وقد خرجت من الحرب الأهلية تعاني وضعاً يزخر بالآلام والكوارث، ولكنه مع مضي الزمن أخذ يكشف عن حقيقته، مسيّراً باستمرار القرصنة البحرية، ملحقاً الضرر بتلك الدول التي لم تعترف به. وليس هذا فحسب، لكن الأحداث المتزايدة ضد السويد، ومملكة نابولي تجعلنا ندرك ان الباشا يريد الحرب مهما كان الثمن، وأنه لايزال يجري في جسمه دم تلك الارومة المولعة بالحرب التي ينتمي إليها. وجاء في رسالة هامة لنائب القنصل بتسي: «ان الخطأ يعود إلى الدول نفسها، التي كان عليها ان تفضل طريق القوة كي يثوب إلى رشده، وتحد من طبعه المتعالي، وقد اصبح لا يطاق بعد تنصيبه، دون ان تترك اتباع الاساليب الودية.

إنه فتى غير مجرب، وقد أوحى له غروره انه عظيم، انه لا يفكر ابداً في الاخطار التي

(1) تراجع المواد التي أبرمها كوندلمير في الملحق (الوثيقة رقم 40).

ملاحظة: كتب ميكاكي (المرجع المذكور ص 141) استناداً إلى رسالة القنصل لوكاس المؤرخة في 1795/7/28 ان كوندلمير قد دفع اتاوة سنتين عن احتكار ملاحات ابوكماش، ولكن سبق أن رأينا ان عقد احتكار الاملاح قد حلّ سنة 1784، أما المبلغ الذي دفعه كوندلمير إلى الإيالة فيمثل الإتاوة السنوية التي تخضع لها البندقية، مثلها في ذلك مثل بقية دول أوربا، لضمان تجارتها من القراصنة الطرابلسيين.

يتعرض لها بسبب سلوكه السيء، وطغمة المستشارين الذين لا يملكون أية خبرة يحيطون به، ويهتفون لأي اتجاه يذهب إليه، ايثاراً للشر، أو رهبة وخوفاً، ولا يسكتون عن إثارة آرائه الجريئة، موحين إليه ان الوسيلة الوحيدة لانتشال هذا البلد من الإنهيار البالغ الذي اصابه، هي ممارسة القرصنة ضد ملاحة الدول الاوربية حتى تجنح إلى اشتراء السلام بثمن باهظ، إذا ما فضلته على الحرب. لقد تغلبت على يوسف المصالح الذاتية، ولا يسعى إلا للاثراء على اسلاب رعاياه، وقد أثقلهم بالضرائب، ودمرّ التجارة بفرض رسوم عالية على دخول وخروج البضائع، وكثير من القوافل التي اعتادت حمل سلعها إلى هنا، غيرت طريقها متجهة ببضاعتها إلى اماكن أخرى، بعد أن ضاقت بالاجراءات الجديدة الضارة».[1]

ولم تنقطع اعمال التحكم والعنف ضد الدول الاوربية، فقد أمر بتحطيم السار يتين بقنصليتي الدانيمرك ونابولي، واعلن الحرب على الدولتين لانهما لم ترضخا إلى مطالبه المالية.

وقبلت الدانيمرك التحدي في هذه المرة، وبعد أن رحلت قنصلها بعثت باسطول صغير بقيادة الربان فيشر، فحاصر الميناء، وتمكن من إلحاق سلسلة من الخسائر بالأسطول البحري الطرابلسي.

وتضايق يوسف باشا من ذلك، وقرر أن يقوم بعمل لفك الحصار، وطلب من بتسي ان يبيعه سفينة من سفن البندقية كانت راسية بالميناء، وعندما رفض نائب القنصل، عمل على تخويفه مهدداً بالحرب، واحتجاز السفينة، والقبض على الملاحين، وعليه هو نفسه حتى استسلم للأمر.

واعطى الباشا للقنصل إقراراً يتبين منه الاعتراف (بالعمل العنيف) الذي تعرض له[2]. وأرسل فيشر قبل هذا رسالة إلى كل القناصل المقيمين بطرابلس، يبين فيها الهدف من هذه الحملة، واضطراره من أجل ضمان النجاح ان يقبض على كل مركب يدخل إلى طرابلس أو يخرج منها[3]. والصعوبات المتزايدة التي نزلت على المدينة أجبرت يوسف على الإذعان بالرغم

(1) من رسالة نائب القنصل ج. بتسي المؤرخة في 14 من مايو 1796.

(2) من رسالة لبتسي مؤرخة في 21 مايو 1797.

(3) فيما يلي نص الرسالة المشار إليها: «إلى كافة القناصل المقيمين بطرابلس الغرب، بما ان باشا طرابلس قد سمح لنفسه في وقت السلم بأن يأمر بالإستيلاء على مراكب سيدي الملك التي كانت تبحر مطمئنة في ظلال الثقة بالمعاهدات، فقد أرسلني بقوات إلى هذه الأرجاء لحماية التجارة من اعتداءات مماثلة.
وقد دخلت، بناء على أمره، في مباحثات دون جدوى لاستعادةُ الوئام وسلامة الملاحة، ورأيتني مضطرا إلى حصار ميناء طرابلس وسيشرع فيه يوم 8 من يناير من السنة القادمة حيث تنتهي الهدنة المبرمة بين قنصل الملك والباشا، وبناء على ذلك أتشرف بأن انبه سيادتكم انه اعتباراً من يوم 8 يناير سيقبض على كل سفينة تدخل إلى ارلضي طرابلس أو تخرج منها، ولي الشرف، وبكامل الاحترام، فيسكر قائد القوات البحرية الدانيمركية بالبحر المتوسط. من متن الفرقاطة لافيني (؟) 29 من نوفمبر 1796».

من التظاهر بالرغبة في المقاومة إلى النهاية[1]. ولم تطفح نوبة غضب الباشا على الدانيمرك فقط، فقد تبين انه لا يريد ان يحترم أية دولة.

إن كل سفينة تقع بين يديه تنتهي مسروقة أو مصادرة، والأسر للبحارة التعساء لقد اختلس حمولة ابريق امريكي كان متجها إلى الجزائر، ثم ردكل شيء، خوفاً من انتقام الإيالة المعنية، أو الولايات المتحدة، خاصة وانه كان يتوقع النجاح في عقد معاهدة صلح وحسن وفاق مع الوزير الامريكي، وينتظر من ورائه تسلم نصف مليون قطعة ذهبية.[2]

كان بتسي، نائب القنصل مطمئناً، طالما تسير علاقات البندقية في طريقها العادي، بالرغم من اعتقاده بان قيام البندقية باستعراض قوتها سيكون مفيداً تجاه تحفظ يوسف القره مانلي المقصود.

ولكن ايام البندقية اصبحت معدودة، ولم يعد بوسعها القيام بتنظيم أية حملة.

مرت سنة 1796 وبعض من سنة 1797، وفي أول ايام شهر مايو استدعى الباشا بتسي ليبرر ما يشاع من عداوة تبديها البندقية لحكومته، وأضاف يوسف باشا قائلا: إنه مصمم على إعلان الحرب، حتى تغير من موقفها.

ويردّ بتسي ولكنه يفضل بعد ذلك الإستئذان، فقد رأى أن السيد متوتر المزاج. وتقابل بتسي بعد ذلك سراً بالوزير الأول الكيخيا، وكان صديقاً للبنادقة، ونفحه مائة سكوين. وفي المقابلة التالية وجد ان يوسف باشا قد تغيرت نظرته، وأظهر انه مقتنع بالأسباب التي ابداها بتسي الذي كان يحاول أن يقنعه لاعتبار جميع من يسعون لتوريطه مع البنادقة اعداءً له، فمثل هؤلاء الناس لا يودون إلا أن يروه متورطا في شؤون خطيرة، ووعد بتسي بانه سيسعى أيضاً لتبعث البندقية إليه بالإتاوة السنوية المعتادة في اقرب وقت.[3]

لكن اتاوة 1797 لم يكتب لها ان تصل أبداً، وهذه هي المرة الأولى التي لم تف فيها البندقية بالتزاماتها، وكانت المرة الاخيرة أيضاً.

اما الرسائل اللاحقة فكان ينبعث منها منتهى الأسى، فقد احيط بتسي علماً بسقوط الجمهورية ،وحتى يستمر في منصبه توجّه إلى (المواطنين)، في لجنة الفنون والتجارة. ولم يتسلم أي خبر بعد الرسالة المؤرخة في 17 من مايو 1797 التي أفادت (بتغيّر الحكومة وقد تم بنجاح).

لقد كان بتسي يسعى بكل ما أوتي من قدرة ليؤكد للباشا نوايا الحكومة الجديدة، التي لن

(1) يفيد بتسي في رسالته 1797/5/29 بشروط الصلح بين طرابلس والدانيمرك: 7 آلاف قطعة ذهب تدفع للباشا و3000 للوزير، وارسال سفارة إلى الدانيمرك كل اربع سنوات من اجل الهدايا المعتادة، وهذه شروط لا تشرف الدانيمرك.

(2) رسالة بتسي بتاريخ 1796/9/22.

(3) رسالة بتسي المؤرخة في 1797/5/15.

تحيد عن الإلتزامات الواردة بالمعاهدات القيمة. إلا أن يوسف باشا قد بدت عليه آثار القلق، وكان يطلب أدلة، ويهمه قبل كل شيء تسلم الإتاوة السنوية، التي تصل إليه خلافاً للمعتاد. وآخر رسالة لبتسي بتاريخ 31 من اغسطس 1797 كانت صيحة استغاثة، وودت أن أقول صيحة مكروب، كان آخر ممثل للجمهورية يجهل كل شيء، لم يعد يدري ما يجب أن يعمل، فكيف له ان يطمئن الباشا وقد علم على ما يظهر كل شيء:

«بذلت كل جهد لأطمئنه، ولكني استنفذت كل الوسائل لهذا الأمر، فإذا لم يصلني منكم ما ينير سبيلي فسأبقى في ظلام حول كل جزئية بعد خطابكم المؤرخ في 17 من مايو 1797».[1]

لكن الفوضى قد سادت البندقية، وقاربت الفترة القصيرة من الاحتلال الفرنسي نهايتها، في مدينة كامبوفورميو. فمن كان يفكر في القنصل المسكين، في ممثل حكومة قد غربت إلى الأبد؟

ووثائق ما يسمى (لجنة الفنون والتجارة) التي جاءت لتعوّض بجدارة ديوان الحكماء الخمسة، لا تقدم أي بيان عن مصير بتسي.

ويروي لنا ميكاكّي[2] ان باشا طرابلس عندما تأكد لديه في شهر ديسمبر 1797 سقوط الجمهورية أمر بازالة السارية من مقر قنصلية البندقية، وأوقع الحجز على اثاثها، بحجة انه دائن للبندقية.

وبهذا انتهت تلك القنصلية التي ابتدأت سنة 1764، ودامت بلا انقطاع مدة ثلاث وثلاثين سنة، وأحسنت ابقاء سمعة البندقية عالية إلى آخر لحظة. ويذهب بي التفكير إلى الكلمة المروعة التي قالها حسن بك، الابن الاكبر لعلي باشا، والعدو اللدود للبندقية، رغم انني لا احملها على المعنى المطلق قال: «إن الصلح مع البنادقة يشكل عهداً محتوماً، منه بدأ الانهيار الجارف للبلاد».

لقد كافح ذلك البك نفسه بكل قواه، للوصول إلى الغاية وهي (هزّ النير الثقيل الذي وضعته المعاهدة مع الجمهورية على كاهل قرصنته).

فلقد عجز الباشا وليس هذا فحسب، بل إن عمل أنطونيو بيلاتو الدبلوماسي قد جعله يذعن لإرادة البندقية، وحتى قبيل سقوطها عرفت كيف تحترم، وخاصة كيف تفرض احترام المواثيق المعقودة مع حكومة مخادعة غادرة (ولدينا ألف دليل).

ومع هذا، يجب ان اقول مع الأسف إن ذلك ليس نتيجة لنفوذ قوتها، فهناك دائماً شيء من التباهي فيما يجب ان يكون استعراضاً للقوة، في مثل الحملات البحرية الشهيرة ضد

---

(1) نقلت بملحق هذا الفصل الرسائل الخمس الأخيرة من قنصل البندقية، وتاريخها من 5/26 إلى 1797/8/31.

الإيالات.

وإذا ما قدرنا الناحية التاريخية (باستثناء حملة إيمو ضد تونس) تبقى الاخرى كلها غير ذات قيمة. وإذا كانت البندقية دائماً حتى خلال سنوات انهيارها تهابها الإيالات وتحترمها، وخاصة طرابلس، فذلك يعود ـ حسب رأيي المتواضع، وأقولها مرة أخرى ـ إلى الحكمة السياسية لممثليها، الذين عرفوا كيف يحافظون على ما بقى بأيديهم من منافع قليلة، وكانت المعجزة الأخيرة للبندقية.

ملاحظات

خطاب جيوسبي بتسي إلى حكماء التجارة الخمسة

بتاريخ 26 من مايو 1797

سادتي اصحاب السعادة

ارفق لكم طيّ هذا صورتين من خطابيّ المؤرخين في 4 و14 الجاري، ويشرفني أن اضيف إلى علمكم وصول سفينتين مسلحتين كبيرتين إلى هذا الميناء، بعث بهما السلطان هدية إلى هذا الأمير، ورسا هنا مواطننا الربان لامبينو باناه، وجاء معه على هذه السفينة السفير الشهير وكابوجي يحمل فرماناً وسيفاً من السلطان إلى الباشا، ولم يجد المذكورون أولا ولا هذا الأخير عائقاً من حصار الدانيمركيين، وتمكنوا من التخلص منهم وكانوا يتجولون قرب هذه الشواطىء.

لقد اقتربت الفرقة الدانيمركية المؤلفة من فرقاطة وابريق وشباك كثيراً من هذا الميناء في الأيام الماضية، وفكر الباشا، اعتماداً على قوته، في الهجوم عليها أملاً في الاستيلاء، بتفوق قواته، على سفينة من سفن الأعداء على الاقل، وليستطيع ان يدعم مطالبه، وحتى توسيعها.

ولهذا الغرض أخرج خمسا من سفنه الحربية الهامة، وقد ملئت بالرجال وجاءت الفرقة الدانيمركية للمواجهة، واحتدمت معركة بالمدفعية والبنادق، وكان يمكن ان تكون معركة حاسمة، غير أنَّ ظلام الليل قد فصل بينهما. لقد تعرضت مراكب الطرابلسيين إلى بعض الاضرار، هذا بالإضافة إلى العديد من الموتى والجرحى. لقد كان بامكان الفرقاطة الدانيمركية ان تفعل أكثر مما عملت، لو كانت إلى جانبها قوات مناسبة، إذ أن الابريق والشباك صغيران، والطرابلسيون من جهتهم لو توفرت لهم قيادة أفضل لامكنهم ان يغنمو بعضاً من سفن

الاعداء، ولقد اعتقد الباشا انه قد تم طرد قوات العدو، وانه المنتصر، إذ قد اختفت عن الأنظار، ولكنه فوجىء عندما عاد العدو في اليوم التالي ليتابع الحصار، فاهتاج كثيراً وأقسم ان يعيد الهجوم على الفرقاطة مهماكان الثمن، واعدّكل سفينة حربية كانت في حوزته لهذا الغرض، وهدد بوحشية الريّاس إن لم يوفقوا في مهمتهم، ولم ينس ان يبعث فيهم الروح بالهدايا الثمينة.

وحتى ينجح فيما ابتغاه طلب مني مراراً ابتياع مركب المواطن البندقي الربان باناه المذكور سابقاً، ليسلحها ضد اعدائه. وقد أجبته انه لن اسمح مطلقاً بمثل هذا البيع الذي ينافي الاجراءات الرسمية، وان سياستنا هي إلتزام الحياد التام. فذكر لي امثلة مختلفة، منها البارود الذي زود به المغتصب سيدي علي (برغل) والسفينة الكبيرة التي بيعت في تونس لتسليحها واستعمالها ضد المغتصب، وأضاف إلى ذلك المساعدة المتحيزة التي قدمها المرحوم والده إلى القوات البندقية خلال الحرب مع تونس، خلافاً لتعاليم الإسلام. ولم أتخل عن افهامه بأن الأمرين الأولين حدثا دون علم السلطات العامة، وقد اعلنت عن عدم موافقتها. اما ما يتعلق بمساعدة السفن الحربية التابعة للبندقية فهي متبادلة، ومثلها تقدم إلى قراصنته عندما يرسون في موانىء تابعة للبندقية، كما حدث بالنسبة (لأبو مزراق) عندما ذهب آخر مرة إلى كورفو.

و إزاء مقاومتي القوية والسليمة عرف انه لا يتغلب عليها إلا بالقوة، فقال لي: مادمت لا أريد تلبية طلبه طوعاً، فسيعلن الحرب على جمهورية البندقية، وبذلك يستولي على المراكب ويسترق جميع البنادقة المقيمين هنا، وسأكون أنا اولهم، وسيكبلني بالحديد، وقد يضطر حتى إلى نزوات وحشية أخرى. ولا تخيفني مثل هذه التهديدات، واعتقدت ان واجبي يحتم علي عدم التساهل فيما منعته علي الجمهورية، وتقديراً لما في انتهاك الصلح من ضرر على المصالح، وضرورة تفادي القطيعة كلما كان ذلك ممكنا فقد استعملت مختلف الوسائل المناسبة لمنع الحرب، ولكنني لم استطع الافلات من الاستجابة المكرهة لطلب المركب، وقد وعدني الباشا ان يعطيني كتاباً يتبين منه الأسلوب العنيف الذي اتبعه معي للحصول على الموافقة. وكان علي أن ألزم الربان باناه بأن يضع المركب ومعداته تحت أوامر الباشا، وهذا ما فعله فعلاً واستولى عليها الباشا، ورفع على ساريتها علم طرابلس.

وقال لي الباشا بعد الإستيلاء القسري على المركب بانه ينوي تسديد الثمن في حدود مناسبة وعادلة، وحيث علم ان الربان كان يعتزم بيعها في الاسكندرية بمبلغ 25 ألف قرش سلطاني، فقد أفهمني انه سيدفع في هذه الحدود، ويتضمن المبلغ ثمن ابريق صغير من أملاكه، اعطاه للربان المذكور. فقلت ليس لي أن اتفاوض في الثمن، فقد اجبرت أن اتخلى له، ضد ارادتي عن المركب، وبالرغم من ذلك فقد بينت له الظروف التي ادت إلى استغناء الربان عن المركب في الاسكندرية، وكانت تختلف كل الاختلاف عن الظروف الحالية، لقد كان معرضاً لاعتداء

الجزائريين، اما الآن ففي حوزته فرمان من السلطان يجعله في مأمن لبعض الوقت من السفن المسلحة، ويمكنه أن يحصل على أجرة مفيدة عن رحلة من ازمير إلى هولاندا. وبالرغم من هذه الأسباب فقدكان يعتقد ان ثمن المركب بالمبلغ المذكور جيد جداً، قائلاً انه قديم ومستعمل لمدة طويلة، وأرى من الأولى تسلم المبلغ عندما يجري الدفع إلى الربان، حتى إذاكانت مطالبه أكثر بكثير من هذا المبلغ، والرفض يزيد الأمر سوءاً ويغضب الباشا، وهو سهل الإثارة.

ورغبة مني في تمكين الربان باناه من السفر، ومعه بحارته الكثيرون وامتعته وحيث لا تتوفر هنا أي حمولة إلى اوربا، فقد رأيت من المناسب ان ازود السفينة المعطاة له من الباشا بجواز مرور حتى يسافر بدون عوائق، ويكون تحت أوامر هذا الديوان.

وللمصلحة العامة و إلتزامي نحو الخدمة العامة قاداني في هذه الظروف العصيبة وجعلاني أومن بجدوى ما عملته، واطمح في ان اتلقى من هذا الديوان العالي ما يطمئنني عن الانسجام الذي يستحقه ملكي، ولي الشرف أن اعلن عن ولائي مع مزيد من الاحترام لسعادتكم.

طرابلس الغرب 26 من مايو 1797 — جيوسبي بتسي – نائب قنصل

خطاب من جيوسبي بتسي بتاريخ 29 من مايو 1797 إلى حكماء التجارة الخمسة

إن عدم التوفيق في مهاجمة الفرق البحرية، والأضرار التي اسفر عنها حصار هذا الميناء والسماح لمركب فرنسي بالدخول وكان متجها إلى الشواطىء التونسية، والترصد للقرصنة، وصعوبة وجود مراكب في هذا البحر للدانيمركيين حالياً، بالإضافة إلى مجيء كابوجي يحمل رسائل ضغط من الكابودان باشا لصالح الدانيمرك، كانت هذه كلها اسباباً جلعت الباشا يجنح إلى الصلح. فقد أذن للقنصل بالنزول إلى الأرض وكان على متن الفرقاطة، وبعد مفاوضات مختلفة تم عقد الصلح بالشروط التالية: يدفع (الدانيمرك) سبعين ألف قطعة صلبة (ذهب) إلى الباشا فوراً لابرام معاهدة الصلح، وتدفع كذلك ثلاثة آلاف للوزارة، وتوجّه الإيالة إلى الدانيمرك سفارة كل أربعة اعوام لغرض نقل هدايا ثمينة للباشا، افتداء رائسين موجودين بمالطة في حالة استرقاق، الهدية القنصلية التي يوزعها القنصل كالعادة عند تعيينه.

وفي مقابل كل هذا يمتع الدانيمركيون بتلك الامتيازات التي تتمتع بها الدول الاوربية الاخرى. وبعد الانتهاء من الاتفاق على كل تلك المواد، رفع العلم الدانيمركي على القنصلية، ونزل قائد الاسطول إلى البر، واحتفى به الاحتفاء المعتاد. وللباشا الحق في ان يكون راضياً على هذا الصلح، وقد عاد ميناؤه طليقاً لمزاولة القرصنة، وهو يستعد لمزاولتها بقوة وتوسع شديدين،

واعدّ لهذا الغرض فرقة ستخرج قريباً، والظاهر ان الباشا يهدف إلى ضرب السويديين الذين لم يلبوا ما بقي من طلباته. وتضم هذه الفرقة المذكورة المركب المشهور الذي اخذه الباشا من المواطن الربان باناه، وكان الكابوجي الذي قدم من أجل شؤون الدانيمرك قد كلف ايضاً بمطالبة هذه الحكومة بالأموال والتجارة للمركبين الدانيمركيين اللذين نهبا في باتراس من قبل قرصان طرابلسي.

طرابلس الغرب في 29 من مايو 1797 جيوسبي بتسي ـ نائب القنصل

خطاب جيوسبي بتسي بتاريخ 4 من اغسطس 1797

حرية ـ مساواة

أيها المواطنون،

عندما كان يغمرني الشك الناتج عن التقارير المزيفة التي تصل إلى هنا، وقد تحيرت في حقيقة المصير الذي لقيته حكومتنا، وصل إلي في الوقت المناسب لتهدئة نفسي المحطمة كتابكم المؤرخ في 17 من مايو الماضي الذي تحيطونني فيه علماً بالتغيير الذي جرى هناك، في ظروف سعيدة. وبتسلم كتابكم المذكور آنفاً استطعت ان استجيب لما يبحث عنه الباشا، وقد أوهموه بألف حادث جميعها تخالف ما طرأ من تغيير حقيقي. وقد أفادني بعد ان علم بانبعاثنا هذا، أن صداقته لجمهورية البندقية بعد الحدث العظيم، ستزداد متانة ولم اتوان انا من جهتي عن ان اعده باسم البندقية انسجاماً مماثلاً قوياً ودائماً.

وانني ايها المواطنون، دائماً رهن اشارتكم، وسأستمر في ممارسة مهامي القنصلية مهما صعبت بكل إلتزام واخلاص، وسأسير على ما تأمرونني به لأحظى بموافقتكم، وهي أكبر مواساة لي في القيام بهذا المنصب الصعب. ومن المناسب، أيها المواطنون، أن أضع تحت نظركم حالة الشؤون العامة في الوقت الحاضر، فطبيعة هذا الباشا المضطربة قد تسوء ما لم تجد علاجاً سريعاً، ولعلكم ادركتم من خطاباتي التي كتبتها إلى ديوان التجارة السابق المطالب المجحفة لهذا الأمير، والتي ترتبط بما وقع للربان البندقي كزانتي، وحيث ان الموعد الذي حدده لي الباشا للحصول على رد قد انقضى منذ وقت، فقد ظل لا يتوقف عن تعذيبي دون انقطاع بالإستفسار عن تحقيق طلباته التي تقدم بها على أسس عادلة كما يعتقد، إن الظروف التي قامت هناك التي عرضت عليه والتي حالت دون التفكير في مطالبه كانت السبب في توقف ابداء غضبه حتى الآن، ويجب ان نضيف إلى مطالبه تلك، تأخر الإتاوة السنوية التي قد مضى

أجلها، وهذا أمر قد حيّره جداً. إن مثل هذه الأسباب وغيرها مما يدعي انها كانت بينه وبين حكومتنا السابقة، والتي يمكنكم ان تطلعوا عليها من مراسلاتي مع ديوان التجارة السابق، والتحريض الذي يمارسه عليه وزراؤه، كل ذلك جعل الباشا يعدل من مفهومه لدولة البندقية، لو لم أقم بتصرف مفيد مستعملاً أنسب الوسائل التي تلهيه عن تنفيذ قراره الضار.

لقد عرضت على ديوان التجارة السابق أيضاً في كتابي المؤرخ في 26 من مايو الماضي الأساليب العنيفة والغريبة التي اتبعها هذا الباشا، ليرغمني على بيع سفينة المواطن الربان باناه، وقد أخبرني أخيراً انه سيسدد ثمنها عندما تصل إليه الإتاوة السنوية.

وكما سبق الإفادة فإنه من الأنسب ان تصل إلى هنا قوة بحرية، يحمل قائدها الإتاوة السنوية، ويكون مخولاً بتسوية أي خلاف، واقرار الصداقة التامة مع هذه الإيالة التي يستجدي فيها الباشا الاعذار، لطرح مطالبه الضارة بمصالحنا. وقد ساءه ان تبرم معاهدة الصلح مقابل هدية ضئيلة بالنسبة إلى ما ناله، وما يطمح إليه من الدول الاوربية.

و إذا ما تأملنا سلوك الباشا في الماضي حيال الدول المسيحية، والنجاح الذي أحرزه بناء على أي نزوة من نزواته، فلن يدهشنا أي اتجاه مجحف قد يسير فيه.

ويمكننا أن نطلع على نموذج جديد من خلقه من خلال معاملته لدولة السويد. ولم يمض زمن طويل منذ ان ابرمت هذه الدولة اتفاق الصلح مع هذه الإيالة عن طريق نفوذ الباب العالي، ولم يبق للباشا من مطالب سوى بقية من هدية.

واخرج قراصنته ساخراً من تدخل الباب العالي، وقد كسب وزارتها بما قدمه من هدايا فاخرة، في تسع قطع، أربع يحمل كل واحد منها من 20 إلى 30 مدفعاً.

واعتماداً على الثقة في جوازات السفر المعتادة، سمح بنهب أي مركب سويدي، وقد اقتيد ثلاثة منها إلى هنا. وأمر قراصنته كذلك بان ينهبوا سفن الدول الأخرى، منها سفن باتافيا[1] بعد ان التزم رسميا مع قنصل فرنسا بألاّ يمارس أية قرصنة ضد هؤلاء، إلى ان تصل احدى سفنها لبحث مسألة الصلح، وعندما بلغ إلى علم القنصل ما قام به الباشا استعمل اشد ضغوط حتى عاد للمحافظة على الإلتزام.

إن التقلبات القاسية والمؤسفة التي تقدمها هذه البلاد ليس أقلها بلاء المرض المعدي الذي انتشر هنا، وقد ابتدأ يحصد الأرواح، لكنه الآن قد توقف تماماً بسبب الحرّ الشديد، إلا أنه قد تركنا في خوف شديد من ان نراه وقد عاد بعد قليل من الزمن، كما يحدث عادة.

وقد توفى من هذا المرض عدد من البنادقة المقيمين هنا، وغيرهم ممن قدموا من الشرق

(1) باتافيا = مدينة تقع إلى الغرب من نيويرك، يسكنها في الغالب هولانديون.

هائمين على وجوههم، بسبب نقص الاستخدام على السفن بسبب ظروف الحرب الحالية، وفقد الكثير منهم القدرة على الحصول على المساعدة الضرورية لمكافحة هذا الوباء الفتاك، ورأيت أن اكرّس نفسي لذلك حيثما دعت الحاجة، لمساعدة المرضى حسب الإستطاعة، ولترتيب دفن الذين قضى عليهم الوباء، وبما ان عدداً من الاشخاص لايزال يعاني منه، فانني احتفظ ان ابرز لكم عند نهاية المرض قائمة بالمصاريف التي تكبدتها، وأنا على يقين باني سأحصل من الخزانة العامة عن طريقكم على تعويض، كما أرجوكم في نفس الوقت ان تساعدوني على تسديد المبلغ الذي أنفقته من أجل حاجة الخدمة العامة إليه، وذلك حسب ما جاء في خطابي الموجه إلى ديوان التجارة سابقاً، في أوائل يونية الماضي، وضيق حالتي لا تسمح اطلاقاً بالمزيد لانتظار الدفع.

وأوكد لكم أيها المواطنون، استعدادي التام للقيام بكل ما يهم الخدمة العامة، وأرحب بتعليماتكم المتكررة، للهداية في الطريق.

تحية الأخوة من

جيوسبي بتسي ـ نائب القنصل

طرابلس الغرب في 14 من اغسطس 1797 ـ السنة الأولى من تحرير البندقية.

خطاب جيوسبي بتسي المؤرخ في 7 من اغسطس 1797

حرية ـ مساواة

أيها المواطنون،

لا اخفي عنكم شعوري بالذل البالغ، والألم الكبير، من جراء حرماني التام من تعليماتكم التي ينبغي ان تنظم اتجاهاتي، سواء كان ذلك فيما يخص التغييرات التي تمت بنجاح هناك، أم فيما يخص الخلافات القائمة مع هذه الحكومة، وهي التي تسبب لي القلق دائماً. وبعد خطابكم المؤرخ في 17 من مايو الماضي الذي اعلمتموني فيه عما لحقنا من تجديد، فقد بقيت في جهل مطبق عما اعقب ذلك الحدث الهام، وما احسب مثل هذا التغيير إلا ناتجاً عن قلة السفن القادمة إلى هذا الميناء، وانا على يقين ان أول سفينة تظهر هنا قادمة من ايطاليا ستصل إلي عن طريقها خطاباتكم التي توجهني إلى الخط الذي يجب علي ان اسلكه لاداء واجبات منصبي الحالي.

وارفق إليكم، ايها المواطنون، صورة من خطابي الذي كنت قد أرسلته إليكم على نفس هذه الطريق أي مالطة، وانا على صلة بها، واعلمكم بهذا عن نزاع جديد قام بيني وبين الباشا، وهو ما ضاعف من اسباب سخطه، وسيتخذه ذريعة لعمل ما يشعر به نحو دولة البندقية. ففي الايام الماضية دعاني لمقابلته، وقال لي: إن لديه تقريراً أكيداً، بان احدى سفنه المعدة للقرصنة بقيادة الرايس مصطفى، قد اعتقلت بعنف من قبل فرقاطة تابعة للبندقية، في موانىء البانيا، منذ بعض الوقت، واضطر البحارة إلى الفرار، وانه (أي الباشا) بناء على هذا يطالب الجمهورية ان تعيد قرصانه إليه، وان تعوضه عن الاضرار التي لحقت به، بسبب هذا الاعتقال. فسعيت للحصول على معلومات بطرق خاصة عن حقيقة ما جرى، ولكني لم اتمكن إلا من معرفة غير واضحة بان الرايس المذكور ارتكب اعمالاً معادية للبنادقة في مياه الخليج، ولذا لم يفتني ان اردّ على الباشا بانه إذا لم ينتج عن عمل قرصانه سبب قوي ما كان قطعا ليتعرض للإزعاج من قبل السفن الحربية للبندقية، فهم يحسنون معاملة أولئك القراصنة كاصدقاء، إذا ما التزموا بسلوك مناسب.

فقال الباشا: إذا ما حدث هذا فعلاً، كان على قوات البندقية ان ترافق قرصانه إلى هنا، وعندئذ يتم التأكد من تصرفه ذاك، ولن يقصر في تقديم الترضية إلى البندقية، إلا أن الأمر يختلف. وطلب مني ان أكتب إليكم أيها المواطنون، وقال انه لن ينتظر إلا الوقت الضروري اللازم لوصول هذا الخطاب إليكم، ووصول الردّ منكم، وقد هددني في كبرياء إذا ما حدث تأخير سبب في عدم النظر في طلباته.

وانا أكرر لكم أيها المواطنون ضرورة ظهور قوة البندقية هنا، لتخويف هذا الأمير الجريء، وانهاء كل نزاع معه، وإلا فانه سيندفع في نزواته كما افادني بالتأكيد.

لقد رأى ان يكتب خطاباً إلى الجمهورية ارفقه إليكم مع هذا، وستدركون منه مختلف اسباب ما يدعي من سخط ضد البنادقة، وقد كتب فيما مضى إلى ديوان التجارة السابق بذلك، ولكني لم أشر إلى ما ادعاه من تصرف الربان البندقي، الذي يقول عنه الباشا انه كان سبباً في ما قام به المالطيون من الاستيلاء على جالوت قرصني له، وقد أثبت له بكل دليل زيف هذه التهمة، وهي من عمل احد العناصر الطرابلسية السيئة، بينه وبين الربان البندقي عداوة، وانتقاماً منه نسب إليه ذلك الأمر، لقد كان الباشا مقتنعاً بأن الأمر لم يحدث، ولكنه عاد إلى طرح الموضوع حتى يدعم حجته لمطالبة الجمهورية بالتعويض، فقد ندم على مصادقته على الصلح، كما سبق ان قلت، مقابل هدية زهيدة بالمقارنة مع ما حصل عليه من الدول الأخرى.

رسالة جيوسبي بتسي المؤرخة في 31 أغسطس 1797

حرية ـ مساواة

ايها المواطنون،

موضوع هذا الخطاب أيها المواطنون هو ارفاق صورة من خطابي الآخر الذي كتبته إليكم بتاريخ 17 الجاري، ولأضيف إليه بان الباشا ازداد قلقاً نحونا، حيث لم ير أي رد منكم حول شتى النزاعات القائمة معه، ومن التهديد الذي يلوح به دون انقطاع، هو قطع حالة الصلح إذا لم تتم تلبية مطالبه في اقرب وقت، و إذا لم تصل إليه الإتاوة السنوية التي فات أجلها، انني اقوم بكل ما يمكن لتهدئته، ولكني استنفذت كل الوسائل المؤثرة في هذا الخصوص ما لم يصلني ما ينير سبيلي من هناك، فاني في ظلام دامس بالنسبة لأي معلومات تفصيلية بعد خطابكم الذي تسلمته في 17 من مايو الماضي.

اني قلق لعدم تسلم تعليماتكم، وأوكد لكم في الاثناء كامل إلتزامي في كل ما يتعلق بهذا العبء الثقيل.

تحية الأخوة

ج. ب ـ نائب القنصل

طرابلس الغرب في 31 أغسطس 1797 ـ السنة الأولى لتحرير البندقية

إلى لجنة الفنون والتجارة البندقية

الــوثــائــق

الوثيقة رقم (1)

خطاب الأب ماور يتسيو دا لوكا إلى الأب فورتوناتو دا فيرونا حول وضع وطريقة تحرير الأرقاء البنادقة في طرابلس الغرب (10 من يناير 1695)[1] (متحف كور ير المدني، مخطوط موروسيني ـ جريماني ـ ب 506 ـ السادس):

الأب المحترم كثيراً، والراعي القمين بالثناء والاجلال،

بوصول المركب (بنكو اسفيرا) موندو في اليوم الثالث من هذا الشهر تسلمت خطابكم اللطيف جداً، واشعر بحرصكم على مساعدة هؤلاء الأرقاء المساكين من البنادقة، الذين يوجد منهم عدد كبير. وفيما يخص النقطتين الأوليين فسأبعث إليكم مع نفس المركب (اسفيرا موندو) قائمة باسماء كل الارقاء البنادقة، من رعايا الجمهورية الجليلة جداً، الموجودين حالياً هنا بطرابلس. اما اولئك الموجودون بتونس أو الجزائر فلا أعرفهم ولا يمكنني أن اعرفهم إلا بعد مرور بعض الوقت، فتلك الاماكن بعيدة عنا كثيراً.

أما فيما يخص النقطة الثالثة فأقول لكم إني لا اعرف بالضبط النظام والكيفية والطريقة التي يتبعها آباء الخلاص، بشأن افتداء العبيد في تونس وفي الجزائر، إذ لا يأتي احد هنا من أجل القضية والتي سأذكرها لكم في النقطة الرابعة. وقد استفسرت جيداً من اشخاص كانوا بتونس والجزائر، يعرفون الكيفية التي يتفتدي بها أولئك الآباء العبيد، واقول لكم إنه بالنسبة للجزائر يذهب الآباء الثالوثيون من اسبانيا كل ثلاث سنوات يحملون معهم مبالغ من المال، وهذه عادة قديمة متبعة، ويميل إليها الأتراك كثيرا، ويقوم الآباء انفسهم ودون الاستعانة بالقناصل أو أي واحد غيرهم، بالتفاوض من أجل افتداء الأسرى، اما مع الجهات العامة أو مع الأفراد، ويتفقون على قيمة الفدية مع أسيادهم. وكلما ذهبوا إلى هناك امكنهم افتداء عدد لا بأس به، ولا يذهب هؤلاء الآباء إلى تونس، ولكن هناك حتى الآن قسيس مبشّر من نابولي يسمّى الاب فرانشيسكو لا فاتّا، ومن مسؤوليته افتداء العبيد من صقلية ونابولي، وترسل إليه مبالغ كبيرة من السادة قضاة الخلاص بنابولي وصقلية، ويتم هذا الافتداء بالكيفية التالية: إذا كان

---

(1) هذا الخطاب دليل على انه عند نهاية القرن السابع عشر لا يوجد في طرابلس ممثل رسمي لجمهورية البندقية، ويرسم الأحوال المحزنة التي كانت تعيشها الإيالة، كمثال صحيح للوحشية.

الافتداء يخص عبيد (البيليك) أي الحكومة، فانه يستعين بقنصل فرنسا، أي ان القنصل هو الذي يفاوض على الفدية.

أما بشأن الارقاء لدى الأفراد، فإنه قد يدخل هو نفسه في مساومة مع اصحاب العبيد، وقد يستعين بوساطة بعض اصدقائه من الاتراك. ويفتدي واحداً فقط ثم بعد وقت يفتدي آخر، عندما يتعذر عليه افتداء عدد كبير أو الارقاء كافة، ولكن هذا الأب بسبب الحروب وخوفاً من ان تصيبه ظلامة فقد سافر.

أما هنا في طرابلس فإن التفاوض للافتداء يجري في العادة بواسطة قناصل انجلترا وفرنسا وهولاندا، أو يقوم به اليهود، بناء على أوامر تصدر إليهم من مراسليهم في بلاد العبيد الأصلية، ويتم ذلك بالحصول على فوائد كبيرة يتحملها المشرفون على الخلاص، أو أقارب العبيد أنفسهم. وبخصوص النقطة الرابعة القائلة بتعيين شخصين هنا في طرابلس من رجال ديننا، أو حتى من أي دين آخر، أقول لكم إن هذا غير مناسب لان هذا البلد صغير وفقير، وبكلمة واحدة هو بلد اللصوص، خاضع للمظالم، فإذا علم رجال الدولة في هذا البلد بوجود بعض رجال الدين يصرون على مال لافتداء العبيد، وبسبب خبث بعض العبيد، أو لأي سبب آخر مهما كان تافهاً، يمكن ان يلحقوا بهم الضرر، بتجريدهم من اموالهم أو يسترقّوهم هم أنفسهم، مثلما حدث منذ وقت مضى، فقد قدم احد رجال الدين التابع لنظامنا، وكان قد ارسل ومعه مبلغ كبير من المال لافتداء العبيد. وشرع هذا الأب الطيب في افتداء بعض العبيد مستعملاً حذقه فوشى به بعض هؤلاء العبيد لدى ملك هذه البلاد قائلاً: ان رجل الدين هذا يحتفظ بالكثير من المال لافتداء الرقيق، وانه يفتدي من يريد، ويرفض افتداءنا.

عندئذ ارسل الملك في طلبه، وبعد ان وبخه بكل شدة استولى على كل أمواله، واوشك أن يقع هذا الاب في الرق هو نفسه، واستطاع ان يعود إلى وطنه بصعوبة وبدون اموال وعبيد محررين، هذا ما يرويه العبيد المسنون الذين كانوا في ذلك الوقت.

وأقول لكم أكثر من هذا عما جرى خلال وجودي بطرابلس، فقد كانت المهمة التي اسندها ديوان الخلاص بصقلية إلى الأب فرانشيسكو لا قاتّا المذكور سابقا، هي ألا يفتدي الارقاء الصقليين الموجودين بتونس فقط بل حتى اولئك الموجودين بطرابلس. ولما لم يجد سبيلاً آخر عقد العزم على أن يأتي بنفسه إلى طرابلس ومعه المال، وعندما علم المسؤولون بهذا الأمر تحدثوا عن وسيلة لسلبه كما علمت، عندما يصل إلى طرابلس، فينتزعون منه ما معه من مال دون ان يسلموه عبداً واحداً، ولكنهم اصيبوا بخيبة أمل عندما تخلف عن المجيء، واقول لكم أكثر من ذلك، فإن القسيس المذكور رجاني بحرارة ان أتولى أنا مهمة الافتداء، وانه سيدفع إليّ ببعض المبالغ المالية. وبعد الالحاح الشديد رأيت ألا امتنع عن فعل الخيرات، فبدأت

بالمفاوضة من أجل افتداء بعض العبيد، وحيث ان المال لم يكن متوفراً بسبب هفوة ممن يجب عليه ان يدفع لذلك توقفت عن المفاوضة، فذهب بعض الارقاء إلى الملك أو أمين خزانة الملك، وذكروا له اني احتفظ بالأموال الخاصة بافتدائهم، ولكن لا اريد ان افعل ذلك، فأرسل أمين الخزانة ثلاث مرات يهددني بأنه إذا لم ادفع المال الخاص بالرقيق، فإنه سيأخذ مني ذلك المال، ولن يجري تحرير الرقيق، ولكنني لم أذعن فلم يقل شيئاً.

والآن لكم ان تحكموا فيما إذا كان من الصواب ايفاد رجلين من رجال الدين إلى هنا.

ربما ان هؤلاء السادة الأفاضل يحملون نوايا طيبة نحوهم، فانني اعتقد لمساعدة هؤلاء الاسرى المساكين، لا توجد طريق أخرى للتخلص من الأذى البالغ الذي يقوم به اليهود في عملية الافتداء هذه، إلا وضع الأمر في يد قنصل فرنسا (إذ لا يوجد الآن هنا غيره قادر على القيام بهذا العمل) وقد أبلغته بهذا الشأن، وهو رجل حسن الاخلاق، عطوف، وأجاب انه إذا ما حولت إليه مبالغ من المال عن طريق البندقية أو ليقهورن، ويعتقد ان هذه الأخيرة أفضل، فلن يتأخر عن عمل الخير، وبدون مصلحة خاصة، وافتداء اولئك الأرقاء الذين يشير بهم إليه اولئك السادة الافاضل. وأكثر من هذا، فقد قال انه سيقوم بايواء اولئك الارقاء في منزله، وبالانفاق عليهم إلى ان تسنح الفرصة للابحار إلى بلاد المسيحية، تماماً كما يفعل الآن بالنسبة لجميع الأرقاء الذين يتم افتداؤهم عن طريق اليهود، أو عن طريق غيرهم. اما إذا اقتضى الأمر ان يدفع المال من عنده كي يسدد له فيما بعد بالبندقية أو غيرها، فقال إنه لا يمكنه ذلك بدون فوائد قيمتها عشرون في المائة على الأقل، إذ عليه ان يأتي بالمال من الخارج، ويتحمل مصاريف المبادلة، بالإضافة إلى الاخطار البحرية، ولكنه استثنى من ذلك، إذ ما رغب السادة الافاضل عمل خير، افتداء فتاة مسكينة عمرها 25 سنة، من بلدة لينياقو بدولة البندقية، وهي الآن رقيقة منذ سنة، وهي في اشد حالات الاضطراب فهي مطالبة بان ترتدّ عن دينها، ويرغب سيدها في ان يتخذ منها زوجة.

ويسرّ القنصل ان يدفع 400 دوكات بندقي من حسابه، وهذا هو المبلغ المطلوب من سيدها لتحريرها، على ان يدفع المبلغ له في البندقية بيد قنصل فرنسا، ولا يطلب عن هذه العملية أية فوائد، فهو راغب في عمل الخير لينزع الحمل من فم الذئب.

انني أوصيكم توصية حارة حتى تعملوا على ان يصدر اولئك السادة الأوامر باسرع ما يمكن لافتداء الفتاة، ولكي لا تزيغ تلك النفس، حبا في الله، ومن أجل الدم الغالي الذي اراقه سيدنا المسيح في سبيل التكفير عن ارواحنا، وكما قلت فإن المبلغ المطلوب هو 400 دوكات، وابعث إليكم باسم الفتاة في ورقة طيّ هذا كي يمكنكم عرضه على من يلزم، على ان اسمها يقع في أول القائمة الخاصة بالأرقاء.

اما بشأن النقطة الخامسة، فيبدو لي وتدل عليه التجربة كذلك، انه لا يستحسن افتداء الرقيق فور الوصول إلى طرابلس، وإلا لقدر الاتراك ان لدينا مالاً كثيراً، ويرفعون لذلك القيمة المطلوبة للفدية، ويجب الانتظار خمسة أو ستة أشهر على الأقل، ويمكن ان ينظم المرء شؤونه حسب الظروف. هذا ما يمكنني ان اقوله لك رداً على استفساراتكم، على ان هؤلاء السادة الأفاضل لهم ان يعملوا ما يشاءون، وما يعتقدون انه أقرب إلى المصلحة. وتتضمن القائمة الخاصة بالأرقاء التي سأبعث بها بواسطة المركب (اسفيرًا موندو) مدة الاستعباد والعمر، كي تحددوا من هم أولى، ولا سيما النساء والشابات منهنّ على الأخص.

وسأبعث بخطابي هذا عن طريق ليقهورن، وسيكون وصوله أسرع، ويأتي في ترتيب الأولوية الأولاد حتى سن العشرين أو الواحدة والعشرين، وثالثا المسنون الذين قضوا مدة اطول في الإسترقاق، وأرجوكم المحافظة على السر، وخصوصاً إذا ما صدرت الأوامر بالافتداء، أي أن اقارب الاسرى يجب ألا يعرفوا شيئاً، ولا أي شخص آخر، في هذه الحالة سيكتبون لهم أشياء كثيرة، مما يمكن ان يلحق الضرر بالقنصل نفسه، ليس لدي شيء آخر أقوله لكم الآن، وابعث إلى الراهب اندريا بيداروتا أربعة عراجين بلح، ليست جيدة بسبب الامطار الغزيرة، مع احترامي لكم ومنتهى تواضعي، اقبل ايديكم المقدسة.

الراهب
موريتسيو دي لوكا
المعتمد الرسولي

من طرابلس الغرب في 10 يناير 1695.

الوثيقة رقم (2)

نموذج من جواز سفر مما يمنح لمراكب القراصنة الطرابلسيين بعد المعاهدة المبرمة من قبل ناني في اغسطس 1766. نسخت من المتحف الملكي لدولة البندقية ـ قرارات مجلس الشيوخ ـ (ملف القسطنطنية ـ الملزمة 66).

نحن جيوسبي باللوفتش، نيابة عن جمهورية البندقية، وبصفتي قنصلاً عاماً بهذه المدينة وبمملكة طرابلس الغرب.

نشهد ونقر انه سيسافر من ميناء طرابلس هذا، الرايس علي لويل احمد، وهو قرصان حربي، يقود سفينته من نوع شباك، مسلحة محليا بعشرة مدافع واربع قاذفات صخر، ولها

عارضة وهوائي والساري الرئيسي من نوع البولاقة، اما ساري المازانة (وهو المنتصب في منتصف الجزء الامامي) فمن النوع القاطع للهواء، وهذه السفينة تابعة لعلي باشا.

وحيث اننا على علاقة سلمية حسنة مع هذه الإيالة، فاننا نمنح الرايس المذكور جواز سفرنا هذا بتوقيع يدنا والختم المعتاد، حتى يمكن مراقبته، إذا ما قابله زورق من زوارقنا، وعلى ان يذكر انه بموجب اتفاق الصلح مع هذه الإيالة، يبقى الدخول إلى خليج البندقية محظوراً لأي سبب من الاسباب، وان عليه ألا يقترب من جزر البندقية من الشرق، وإلى مياه الحكمة (سابينيسا) وكذلك ألا يجبر الربابنة البندقيين على طاعته، وان يعمل في كل ذلك بموجب بنود الصلح.

وإذا ما التقى الرايس المذكور بأي من سفن البندقية المسلحة مهماكان نوعها، فعليه أن يبرز جواز السفر هذا إلى آمر السفينة البندقي، ليمكن التعرف عليه، وإذا اقتضى الأمر عليه ان يقدم إليه المساعدة الودية المطلوبة، ويعتبر هذا الجواز صالحاً لهذه الرحلة فقط، وليس لغيرها.

صدر بطرابلس الغرب في 16 من سبتمبر 1766

(التوقيع: باللوفتش ـ ختم المستشارية)

الوثيقة رقم (3)

جواز سفر اصدره باشا طرابلس إلى سفن البندقية عند سفرها (أخذ من المتحف الملكي للرهبان ـ في قرارات مجلس الشيوخ، القسطنطنية ـ الملزمة 65).

بعد السلام اللائق إلى المحاربين المنتصرين الذين يتولون ادارة سفن طرابلس، ليكن معلوماً لديهم ان حامل هذا الجواز هو مركب تابع للبندقية، يقوم برحلة من هنا إلى البندقية، فإذا ما التقيتم به فافسحوا له الطريق، يمرّ في حرية، دون الحاق الضرر به.

اعطى جواز السفر هذا لاستعماله عند الحاجة.

وكتب في شهر شعبان من سنة 1179 هـ أي بعد منتصف يناير 1766م.

الوثيقة رقم (4)

نموذج من جواز سفر يحتوي على تنبيهات وتعليمات اصدره باشا طرابلس إلى قراصنته (من المتحف الملكي للرهبان ـ ضمن قرارات مجلس الشيوخ. القسطنطنية. الملف 66).

إليكم أيها المتميزون بين الأبطال الشجعان المدافعين عن الدين، ريّاس مراكب القرصنة الطرابلسية وبحريتها، بعد التهاني الطيبة المناسبة، ما نريد ان تعلموه هو ان رغبتنا في ان تخرجوا باسم الله إلى البحر، لينعم عليكم سبحانه وتعالى بالعدد الوافر من الغنائم، والنصر من عنده، آمين.

وبعد هذا ليعلم الجميع أنه لا ينبغي ان تتدخلوا في شؤون الربان، ولكن عليكم طاعة أوامره، والتناوب فيما بينكم على الحراسة، وانتم منتبهون دائماً ومتصدون للعدو.

واعلموا أيضاً انه قد تم الاتفاق مع جمهورية البندقية، وهي دولة مسيحية على ألاّ يدخل قراصنتنا خليج البندقية، ولذا عليكم ألاّ تدخلوا إليه، و إذا حدث ان دخلتم بسبب الزوابع أو خوفاً من الاعداء، فاحذروا ان تلحقوا أي ضرر داخل الخليج المذكور بالبنادقة، أو برعاياهم، أو حتى باعدائنا ان وجدوا، أو أن تأسروهم وعليكم ان تخرجوا بنفس الطريقة في سلام.

و إذا ما تقابلتم على سواحل موريا، والموانىء الموجودة في بلاد الروميلي، وفي الجزر وكذلك في البحر بمراكب من البندقية، فعليكم ألاّ تلحقوا بها أي نوع من الضرر، بل يجب ان تبدوا نحوها كل ودّ وصداقة.

فإذا ما صدر من جانبكم بعض الاعمال المنافية لما اتفق عليه، ومناقضة للمواد التي بسببها تقدم الشكاوي ضدكم، ولم تعرفوا ما تدافعون به، فسينزل بكم العقاب الشديد. والآن وقد نبهتم فتصرفوا بما يجب من حذر، ولن تقبل منكم اعذار أو حجج.
صدر في شهر ربيع الآخر من سنة 1180 من الهجرة أي في شهر سبتمبر 1766م.

ملاحظة: في الوثائق الثلاث المذكورة اعلاه محررة بالنص المترجم ومرفقة بالنص العربي الاصلي (لقد نقلها اسكاربا كذلك في مؤلفه).

الوثيقة رقم (5)

ترجمة جواز مرور، اصدره قنصل فرنسا بطرابلس إلى سفن دولته ليضمن لها عدم اعتداء القراصنة عليها (من المتحف الملكي للرهبان ـ حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف 764 (1764-1777) هذا الجواز الفرنسي مرفق بخطاب باللوفتش المؤرخ في 10 من ابريل 1767.

(شعار فرنسا)

نحن ..... قنصل فرنسا بطرابلس الغرب وملحقاتها، نشهد ونقر للجميع بانه في هذا اليوم سافر ..... من هذه المدينة ..... للذهاب إلى ..... والمرور من ..... ونرجو ونطلب من جميع من يرى هذه الـ ..... ان يسمح لها بالدخول في حرية والمرور، وان يسمح لها بالذهاب والعودة الإقامة والتفاوض، بدون ان يسبب لـ ..... أو يسمح بان تسبب لـ ..... أي ازعاج أو منع، وعلى الجميع ان يساعدوها في كل ما يلزمها، ويحموها عند الحاجة، واثباتاً لذلك تم التوقيع على هذا، ووضع عليه الختم الملكي، وتم التصديق عليه من قبل مسجل هذه القنصلية.
حررت في طرابلس الغرب

ملاحظة: من الآن فصاعداً فإن الوثائق قد اخذت من المتحف الملكي للرهبان بالبندقية، ما لم يرد عكس ذلك.

الوثيقة رقم (6)

نموذج من شهادة طبية، ارفقت برسالة القنصل باللوفتش بتاريخ 30 مايو 1768 (الحكماء الخمسة ـ رسائل القناصل ـ طرابلس ـ مظروف 764).

(شعار الجمهورية: اسد القديس مرقص)

نحن الكونت جيوسبي باللوفتش، قنصل عام لجمهورية البندقية في هذه المدينة من مملكة طرابلس الغرب.

نعلن بثقة كاملة لا شك فيها، إلى أي قاض فاضل، و إلى أي احد غيره في أي مكان تصل شهادتنا هذه.......

ونصرح كذلك بانه ليس هناك أي اشتباه في مرض معد بهذه المدينة، وفي جميع مملكة طرابلس، ويتمتع الجميع فيها بالصحة التامة بفضله تعالى، واثباتاً لذلك وقعنا بيدنا على هذه الشهادة، وتم وضع الختم الخاص بمكتبنا.

حرر في طرابلس الغرب.   بأمر السيد القنصل

الوثيقة رقم (7)

وثيقة تتعلق بمحاولة التسوية مع حكام شمال أفريقيا بتاريخ 10 من نوفمبر 1707 ـ تقرير رفع إلى الدوج من حكماء التجارة جاكومو ناني وجاكومو جابرييل (حكماء التجارة الخمسة ـ المعاهدات ـ المظروف 185).

أيها الأمير الجليل،

لقد وردت إلينا المذكرة المرفقة من السيد ماركو مونتشيليسي الطواف المعروف بالقصر، إن اهمية المادة التي قد يتضمنها جعلنا نشعر بضرورة تقديمه إلى النظر العام، ويستحق، طبقا لشعورنا الضعيف، التفكير ملياً لما قد يؤول إليه من نتائج وفائدة قد تشمل المصالح العامة والخاصة.

وتحتوي المذكرة على عرض تقدم به شخص قام بتسوية بين الهولانديين والقراصنة الطرابلسيين والتونسيين والجزائريين، ويعرض الآن خدماته للقيام بتسوية بين هذه الجمهورية واولئك البرابرة، فالنهب الدائم الذي تتعرض له مراكب رعايانا، وعمليات التفتيش التي يمكن تجاوزها بفضل النضوج العام، تساعد في خلق السبب لهذا الازعاج، إذ لا نعتقد انه من

الخير الدخول في مفاوضات بهذه الاهمية دون موافقة سعادتكم، ونحن مستعدون للاعتماد فقط على ما تأمرون به. شكراً

جاكومو ناني   حكماء التجارة
جاكومو جابرييل

الوثيقة رقم (8)

خطاب ماركو مونتشليسي إلى حكماء التجارة الخمسة، فيما يتعلق بمحاولة سنة 1707 (الحكماء الخمسة ـ معاهدات ـ مظروف رقم 15).

اصحاب السعادة حكماء التحارة الخمسة،

حلّ في شهر سبتمبر الماضي هنا بالبندقية اليهودي السنيور يودا كوهين (ولايزال موجوداً هنا) وبعد أن أتم بنجاح التداول في صلح وتفاهم أكيد، من أجل التفاوض حول الشؤون البحرية، ما بين حكومات شمال أفريقيا الثلاث وهي الجزائر وتونس وطرابلس من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، يقوم الآن في هولاندا بانهاء مداولات هامة، إن الذي بلغه هذا الخبر والذي يشرفه ان يعيش من رعايا سعادتكم قد سأله عدة مرات بصفة خاصة خلال حديث عائلي إذا كان من السهل تناول معاهدة مماثلة، لتفاهم أكيد: للتفاوض المتبادل بين الجمهورية الجليلة، والحكومات الثلاث المذكورة. وأجاب بانه لا يرى ان ذلك سهل فحسب، بل ابدى منتهى الطموح في ان يطلع سعادتكم على ما يكنه من فائق الاحترام للأمير الجليل، وانه ليسعده ان يتولى الأمر هو نفسه، ويأمل في ان يوفق في هذا العمل، إذا ما وجدت عروضه الحماسية قبولاً لدى سعادتكم.

والآن، وسواء كانت الصدفة (وهذا ما اعتقده) أم عنايته سبحانه وتعالى أنعمت علينا بهذا الانفتاح غير المتوقع، اطمح أنا ماركو مونتشليسي خادم ورعية حقير جداً لكم، في ان اقوم نيابة عنكم بهذا الإتصال، ثم اعرض على حكمتكم ما يتم في الموضوع، ولكم ان تتصرفوا بعد ذلك فيما سأخبركم به، حسبما ترونه متفقاً والمصلحة العامة. وشكراً.

10 من نوفمبر 1707.

الوثيقة رقم (9)

مقتطف من فصول صلح (باسّاروويتش) التي تهم في الغالب الولايات الافريقية.

البند السادس

بقدر ما يكون الثبات على الصداقة، واطمئنان الرعايا من كلا الطرفين امراً مرغوباً فيه، بقدر ما يتحتم ابداء المقت لاولئك الذين دفعتهم أفكارهم وتقاليدهم المبتذلة، حتى في اوقات السلم إلى تعكير صفو الحدود بالسرقات، وباعمال العدوان، ولذلك، على كلا الطرفين ألا يحرضوا أو يقبلوا اولئك الخارجين عن النظام، من أي نوع كانوا، بل تجب متابعتهم، والقبض عليهم، وتسليمهم ليضرب بهم المثل لغيرهم، ويعاقبون بما يستحقون، وسيكون في المستقبل ايواء ومساندة هؤلاء الناس محظوراً.[1]

البند الثالث عشر

..... وإذا ما اعتدى على احد تجار البندقية وهو في الممتلكات العثمانية، وهوجم وهو مسافر، أو نهبت أمتعته. في بعض القرى، أو قتل اثناء الهجوم عليه وضاع، فإذا ما حضر ورثته أو وكلاء عنهم فيجب اقراراً للعدل ان ينظر في قضيته، وان يعطي له حقه .....

البند الخامس عشر

يجوز لرعايا الطرفين، سواء كان ذلك في البحر أم البر، ان يتنقلوا ويتجروا في أي من ممتلكات الطرفين، في اطمئنان وأمان دون ان يلقوا ما يمنعهم ويجوز للبنادقة وغيرهم من رعايا الامراء المسيحيين الذين يسافرون على مراكب تابعة للبندقية، ان يذهبوا ويجيئوا وهم في صحة وأمان، دون ان يمسهم أي شخص بأذى أو يسترقهم، ومن أجل ذلك يقوم الحق للاحتجاج الفعال على قوات الجزائروتونس وطرابلس وغيرهم ممن هم على شاكلتهم، حتى لا يرتكبوا بأي حال من الأحوال أي عمل ينافي الإمتياز الإمبريالي والصلح الجليل. والاجراء ذاته ينفذ على شعوب قلعة ألكون القائمة على شاطىء البحر، حتى لا يخرجوا لمزاولة القرصنة، ولا يلحقوا الضرر بالمراكب التجارية، وعلى ان يمنعوا منعاً باتاً من اهانة وشتم الآخرين، وعلى ان تنزع من بين ايديهم الجواليت، مع الأمر بألا يصنعوا غيرها، وبهذا فإن الذين يخالفون في المستقبل

(1) هذه المادة تماثل المادة 11 من صلح كارلووتش.

الأوامر الامبريالية، وينهكون الصلح الجليل، بجرأتهم على نهب المراكب التجارية، والأموال والأمتعة، وأية اشياء أخرى، فعليهم ان يعيدوا ذلك إلى اصحابه الحقيقيين، مع التعويض عن الاضرار، وتحرير من استعبد منهم، وان يضرب المثل بهؤلاء المجرمين المثل لغيرهم، حسبما تتطلبه العدالة، وان يعاقبوا عقاباً شديداً رادعاً، ويجب عند ابراز الشارات الامبريالية، والأوامر النبيلة الممنوحة في هذا الخصوص، من قبل السلاطين الحاكمين فيما مضى، تجديد هذه الشارات، وتأكيدها وتنفيذها بمحتواها.

البند التاسع عشر

لمسلمي شمال أفريقيا، وغيرهم من تجار البلاد الأخرى، الذين يصلون إلى مدن البندقية براً أو بحراً للتجارة، ألا يمنعوا، ولا يعرضوا للأذى، وأن يمكنوا من الانتقال في الممتلكات العثمانية حسب رغبتهم، بعد الحصول على حقوقهم من سلعهم، طبقاً لتقاليدهم وقوانينهم. وللمراكب سواء كانت للبندقية أو لغيرها، عند الوصول إلى خليج البندقية، ألا يمنعوا من التنقل لأغراض التجارة، ولا ينزل بهم أذى إذا لم يعملوا على الإساءة لغيرهم.

البند العشرون

إذا ما قامت جواليت لصوص الإيالات الأفريقية، أو قوائق القراصنة من امكنة اخرى بطريق البحر، أو لصوص آخرين بطريق البر، بالانتقال إلى الجزر، أو إلى اماكن اخرى تابعة للبندقية، ويغيرون عليها فيأسرون ويسترقون الرجال، وينقلونهم إلى بلاد الروميلي والاناضول وشمال أفريقيا، وإلى اماكن أخرى، لبيعهم أو استخدامهم لاغراضهم الخاصة. فإن هؤلاء الارقاء إذا ما وجدوا في حوزة أي شخص فيجب دون نزاع فكهم منه، على ان يسلموا إلى سفراء الجمهورية أو وكلائها أو ممثليها، ويقبض على اولئك اللصوص والقراصنة ويجازون بشدة، وإذا ما اعتنق ذلك الرقيق الإسلام فيجب ان يطلق سراحه.

البند الثالث والعشرون

..... إذا ما عثر على مراكب أو شواني، أو غير ذلك من انواع السفن التابعة لبلاد اجنبية، فلا يجوز لسادة البندقية أن يمنحوها المأوى في جزرهم أو قلاعهم أو موانيهم، ولكن عليهم ان يقبضوا عليهم ان امكن ذلك، ومعاقبتها دون تأخير. ويجب ان يتبع نفس الاجراء الجانب الامبراطوري، بحيث لا يمنح المأوى لمراكب وشواني وسفن القراصنة من البلاد الاجنبية في موانيه وقلاعه الواقعة في املاكه المحروسة، وإذا امكن القبض على هؤلاء، فيجب

انزال العقاب بهم دون تأخير.

صدر في مخيم باساروفتش بتاريخ 21 من يولية 1718.

كارلو روتزيني

سفير فوق العادة ومفوض

الوثيقة رقم (10)

ترجمة الفرمان السلطاني الخاص بحدود البحر بالنسبة لتونس وطرابلس والجزائر.

إلى أمير الامراء العظام، وسيدكبار الأسياد، صاحب الفخر والشرف، وصاحب العظمة والمجد، الذي شمله الله برحمة خاصة، بيلر بك طرابلس الغرب زادت سعادته، الأمجد بين المجاهدين المخلصين، والمختار بين حراس حدود الايمان، المعين بفضل الله سبحانه وتعالى (داي) أي والياً على طرابلس الغرب، زاد مجده ومجد امثاله، ورفع الله درجاتهم.

ليكن معلوماً انه إذا وصل إليكم المركب السلطاني، يأتي إلى طرفكم المستشار الأكبر، ونظام الملك الكابودان باشا سليمان الوزير، ادام الله نعمته، وهو يحمل معلومات وصلت إلى بابنا العالي، بشأن الصلح المبرم ما بين السلطنة السامية على الدوام وجمهورية البندقية، بحيث تسود الراحة والأمان في البر، و إذا لزم الأمر أيضاً في البحر، فلا ينتهك الصلح السلطاني بأي ازعاج سواء بالنسبة للسفن الحربية التابعة للبندقية، أم بالنسبة للمراكب التجارية التركية، وبعد خروجها من الخليج حيث يوجد مقرها، تمر بدار السعادة والبلدان والمدن والجزر التابعة للسلطنة، بينما بسبب خلاف راسخ الجذور منذ القدم، سائد بين البندقية والإيالات أو المجاهدين من الجزائر وطرابلس وتونس، يتقاتلون فيما بينهم على الجزر الصغيرة وبعض موانىء السلطنة، ثم يرفعون شكاواهم إلى بابنا السعيد بسبب المراكب والأسرى الذين استولى عليهم الواحد من الآخر، ويدعي البنادقة انه وهم في سلام مع السلطنة السعيدة الخالدة، يجري التحرش بهم عندما يصلون إلى الممتلكات السعيدة، وأماكن أخرى خاضعة لها من شعوب الإيالات الرعية الذين يدعون الاعتداء عليهم ومحاربتهم من البنادقة أنفسهم، والاستيلاء على بعض مراكبهم، مع تحمل الأذى منهم. ويقول شعوب الإيالات عند المقابلة، انه بسبب العداء القديم القائم ضد البنادقة، فانهم يقاتلونهم ويأخذونهم حيثما يجدونهم.

ونظراً للخلاف المستمر والتناقض بين الطرفين الذي لم يسوّ، وحيث ان السفير الحالي

للبندقية، والمقيم لدى بابي السعيد، قد طلب رسم الحدود بين البندقية والإيالات، لا مجال داخلها للنزاع بين الواحدة والأخرى، وبشرط ألاّ يرفعا شكواهما إلى هذا الباب السعيد عن الشجار والضرب، الذي يجري خارج هذه الحدود.

لقد رسم وقرر ان تكون الحدود من رأس سانتا مارية، الواقع على شواطىء بولية والبارز في سواحل الخليج، وحيث توجد منازلهم على بعد ثلاثين ميلاً خارج زانتي إلى جهة الشرق، وأربعة أميال إلى الجنوب، ثم ثلاثين ميلاً خارج رأس الحكمة، ومن مودون إلى الشرق تماماً ثلاثون ميلاً، ومثلها خارج خانية حتى بلوغ جزر قوزو، ومن هنا حتى الوصول إلى باكسو واسكاربانتو ورودس والرؤوس السبعة. وكذلك من الموانىء السلطانية بقبرص والاسكندرية وصيدا وبيروت والاسكندرون وانطاكية وطرابلس الشام، يقع الخط إلى ثلاثين ميلاً داخل البحر من القلاع.

لقد قررنا بأوامرنا الشريفة ان على ايالتنا و إيالة تونس والجزائر، ان تراعي الحدود المذكورة، من الآن فصاعداً، ولا يجوز داخلها المنازعة، أو التحرش بالمراكب التابعة للبندقية، ويعمل بما ذكر اعلاه، ويجب ان ترسل أوامرنا الشريفة التي تحتوي على هذا الأمر، إلى إيالتي الجزائر وتونس.

انكم من رعايانا، ويقتصر حكمهم على ايالتهم فقط في المستقبل، ولكي لا يسمح من الآن فصاعداً باجراء مخالف لما تقدم، صدر أمرنا الشريف هذا.

وبمجرد اعلامكم بما تقدم، عليكم ان تتبعوا السبيل المذكور، وان تلتزموا وتطيعوا وتنفذوا محتوى فرماني الشريف هذا، واحذروا خلاف ذلك، لتعبروا عن اخلاصكم للدولة العلية.

صدر في شهر ربيع الآخر من سنة 1132، في اوائل مارس من سنة 1720م.

وقد أرفق بهذا الفرمان أمر الكبودان باشا:

الوثيقة رقم (11)

ترجمة أمر الكبودان باشا سليمان إلى إيالة طرابلس الغرب (الحكماء الخمسة ـ المعاهدات ـ المظروف 185).

إلى الأماجد قباطنة إيالة طرابلس الغرب، زاد مجدهم، نعلمكم بانه:

نظراً إلى ان السلطنة عالية المقام على الدوام، في علاقة سلمية حسنة مع جمهورية البندقية، فلا يليق ان يلحق الضرر في البحر، خلافا للاتفاقات السلطانية، بالسفن الحربية التابعة للبندقية، أو المراكب التجارية التي يملكها البنادقة، الذاهبة والقادمة، وبسبب العداوة القديمة بين البنادقة وسكان الإيالات، فانهم لا يكفون عن العراك والقتال اينما وجدوا، ولتعذر التفاهم بينهم، تم رسم حدّ يبدأ من سانتا مارية على شواطىء اقليم بولية ويمر بسواحل الخليج. حيث توجد مساكنهم، وبحيث يكون الحد ثلاثين ميلاً منها، ثم من مودوني جهة الشرق ثلاثين ميلاً، خارج جزيرة خانية حتى يصل إلى غودش، ومنها إلى جزر باكسو وارسكاربانو ورودس والرؤوس السبع، وكذلك موانىء السلطنة العلية: قبرص والاسكندرية وصيدا وبيروت والاسكندرونة وانطاكية وطرابلس الشام، وحيث توجد القلاع يكون الحد على بعد ثلاثين ميلاً، خارج جزيرة خانية حتى يصل إلى غودش، ومنها إلى جزر باكسو وارسكاربانتو ورودس تونس والجزائر ان تراعي من الآن فصاعداً الحدود المذكورة، التي لا يجوز داخلها ان تنازع أو تهان مراكب البندقية.

وتنفيذاً لذلك سلم هذا الأمر بيد ربابنة البندقية، وبارادة الله، و إذا ما حدث لأي واحد منكم، فانكم ستعملون بموجب الأوامر الشريفة، بدون ان يقوم أي شخص مناكما ذكر عاليه بأي اهانة أو ازعاج للسفن والمراكب التابعة للبندقية، وخلافاً لما تم اقراره من شروط وحدود وأوضاع، وفي الموانىء الكائنة تحت القلاع، واحذروا ألاّ تعملوا عكس ذلك. فنفذوا ما جاء بهذا الأمر.

صدر في 9 جمادي الأخرى من سنة 1132 هـ أي حوالي 16 أبريل سنة 1720م.

الوثيقة رقم (12)

امناء الأسواق يطلبون من الحكماء الخمسة للتجارة اتخاذ تدابير جديدة لتنمية التجارة مع طرابلس (سلسلة المتنوعات: السلسلة الثانية المظروف 359 رقم 48).

الاجلاء الأفاضل السادة حكماء التجارة الخمسة،

لا يمكن ان ننكر ان الحركة التجارية التي تتزايد كل يوم في سوق البندقية مع مرسى طرابلس، يمكن زيادة نفعها إذا ما استخدمت سفن البندقية. ومن ناحية اخرى لا يمكن ان ننكر أيضا ان أي أمة تجارية يجب ان تعمل على التوسع في حركتها التجارية، حتى تحت اعلام

اجنبية إذا ما تعذر عليها التحرك بسفن تحمل العلم الوطني.

وقد استمدت هذه الحركة نموها من الحرية التي تركناها لها حتى الآن، في الاستفادة من السفن الوطنية أو الأجنبية، حسبما يقتضي الحال، وحسب ما تمليه مصلحة التجار، ولكن إذا ما جرى وقفهم عن مزاولة ذلك ووضعت امامهم القيود والمتابعات، ففي اعتقادنا ان ذلك سيفسد هذا النشاط التجاري النامي، الذي يجب ان نحميه من الغيرة، خاصة وأنه في الغالب ينمو ويغذى بنتاجنا، وكي لا نضيع هذا الخير من أيدينا توقعاً لكسب غيره، نقترح ان تترك لنا الحرية بحيث يتجه كل اهتمامنا لاثراء سفننا، وحتى إذا لم يجد التاجر وفراً في استخدام المراكب الأجنبية، فإنه يلجأ إلى العلم البندقي بفعل المغريات.

ويعد ميناء طرابلس (حسبما حددته قرارات 16 من يولية 1736) من الموانىء المغربية التي ترسو بها السفن، وتتمتع في رحلتي الذهاب والإياب بكل تلك الميزات التي حددتها المادة 16 من القرارات.

وتمنح هذه الميزات حتى للسفن غير الكاملة الإستعداد، أي المراكب الصغيرة، ولكن هذا الامتياز هو بالنسبة لميناء طرابلس فقط، وتبقى السفن الأجنبية خاضعة للرسوم الجمركية، والعوائد الاخرى السارية المفعول.

و إلى هذا الامتياز يضاف امتياز آخر خاص بأخشاب الصناعة (إذا ما استنسبتم ذلك) ذلك ان عطف مجلس الشيوخ أعفى هذا النوع من الأخشاب من الرسوم الجمركية، بالنسبة للسفينتين البندقيتين اللتين تذهبان إلى طرابلس، في كل من شهري ابريل ويولية من السنوات الثلاث الجارية، بحيث يشمل هذا الاجراء جميع سفن البندقية المعدة وغير المعدة، على أن تكون الكمية مختلفة، فالسفن الكبيرة تعفى في حدود 5000 لوح من الخشب، اما السفن الصغيرة فيكون الاعفاء في حدود 3500 لوح من الخشب.

وبهذا فقد اعطيت التسهيلات لرحلة الذهاب إلى المراكب البندقية، وينبغي توسيع التسهيلات حتى تشمل رحلة العودة.

إن ذلك المرسى الافريقي يوفر كمية قليلة من السلع المعدة للنقل، ونتيجة لذلك فإن المكاسب التي ستصيب المراكب ستكون زهيدة، رغم أنها لا تدفع إلا نصف رسم الدخول بالجمارك، خلافاً للسفن الاجنبية التي تدفع الرسم كاملاً، ونود أن نتجرأ فنقترح عليكم ان يوافق مجلس الشيوخ على ان يضم إلى امتيازات سلع طرابلس بضائع صقلية ومالطة، إذا ما رست مراكبنا عند عودتها من طرابلس بواحدة من تينك الجزيرتين، وأخذت بضائع، وبهذا يمكننا ان نثق بان ملاحة البندقية ستتمتع بالتفضيل على السفن التي ترفع العلم الاجنبي فيما يخص الحركة بين البندقية ومرسى طرابلس.

اننا يا اصحاب السعادة دائماً طوع امركم، وشكرا.

في 11 من ابريل 1755 — التوقيعات:

بيروللي – ألقاروتي – ديكا (؟)

(وتوقيعان آخران غير مقروئين)

الوثيقة رقم (13)

اعلان حكماء التجارة الخمسة بخصوص ميناء طرابلس (1755)

(شعار البندقية: اسد القديس مرقص)

اعلان من الاجلاء السادة

النواب والملحقين بتنظيم التجارة
وحكماء التجارة الخمسة، فيما يتعلق بمرفأ طرابلس
وافق عليه مجلس الشيوخ، بمرسوم مؤرخ في 15 من مايو 1755.

قرر مجلس الشيوخ بتاريخ 6 الجاري اجراءات صالحة، تفيد ملاحة البندقية والامتيازات التي يجب ان تتمتع بها مستقبلاً مراكب البندقية، عند دخولها إلى طرابلس الغرب، والعودة منها، ويبقى تنفيذ اعلان حكماء التجارة الخمسة الأفاضل، ونواب التجارة موكولاً بالجهات العامة، التي اعلمت بهذا القرار، حتى تأخذ التدابير الملائمة لمصالحها.

أولا: يعاد تأكيد الحظر على السفن الأجنبية، من ان تقوم بالشحن من هذه السوق إلى ميناء طرابلس الغرب، وذلك طبقاً للحظر الوارد بالمادة الثانية من الاعلان المطبوع بتاريخ 21 فبراير 1754، ويمدد هذا الحظر حتى نهاية السنة الجارية.

ولسفن البندقية فقط ذات الحمولة الكبيرة أو الصغيرة، امتياز الشحن من هنا إلى مرفأ طرابلس الغرب المذكور والتي تقتصر على سفينتين فقط من قبل، ويبقى مفهوماً انه لا يجوز لأي سفينة وطنية ان تطلب من ديوان الحكماء الخمسة التخويل باصدار التذاكر، إلا بعد ان تقدم الترخيص الرسمي، مرفوقاً بجواز السفر الممنوح من إيالة طرابلس.

ثانيا: المزايا الخاصة بالذهاب والإياب التي منحت بناء على المادة 16 من قرارات 16 يولية

1736 إلى السفن الصالحة التي تبحر إلى الشواطىء الافريقية تمنح هذه أيضا إلى سفن الوطنيين، حتى إذاكانت ذات حمولة صغيرة، وذلك بالنسبة لميناء طرابلس فقط، الواقع على ذلك الشاطىء.

ثالثا: يؤذن للسفن الصالحة التي تغادر هذا الميناء، وعليها حمولة من البضائع إلى الميناء النهائي المذكور اعلاه، ان تسحب خمسة آلاف لوح وقود خشبي معفاة من ضريبة الأخشاب، وبالنسبة للسفن غير الصالحة التي تغادر محملة بالبضائع إلى ذلك المرفأ، أن تسحب ثلاثة آلاف وخمسمائة لوح وعمود خشبي.

رابعا: في حالة سحب الاخشاب إلى طرابلس، وفي الحالات الأخرى الخاصة بسحب الألواح الموافق عليها. معفاة بموجب مراسيم رسمية، يجب عملاً بمرسوم الموافقة ان يطلب من نيابة التجارة التفويض الموجه إلى حاكم جمرك الأخشاب، للحصول مجاناً على البراءة التي لا يمكن بدونها القيام بأي سحب.

خامسا: إذا ما عادت سفن البندقية من الميناء المذكور اعلاه، ولم تجد به ما يمكن نقله (شرط ان تكون قد شحنت من سوقنا هذا بضائع إلى طرابلس رأسا) يحق لها ان تتمتع بالاعفاء من نصف رسوم جمرك الدخول، عن الفحم من مالطة، وعصير الليمون أو الليمون المغلي، وعنب جزيرة ليباري.

سادسا: جميع الأمتعة والسلع من أي نوع كانت التي تشحن من هنا على سفن أجنبية إلى طرابلس، عليها ان تدفع الرسوم الجمركية المقررة على سفن الاعلام الأجنبية، القادمة من الشرق بسلع من منشأ مختلف.

صدر عن مؤتمر حكماء التجارة الخمسة، ونيابة التجارة بتاريخ 12 من مايو 1755.

التوقيعات:

جيوفاني مانيو – نائب
فلامينيو كورنير – ملحق
ز. انطونيو دي ريفا – من حكماء التجارة
جوليو كونتاريني – من حكماء التجارة
ماركو فوسكاريني – من حكماء التجارة
فرانشيسكو فينيير – من حكماء التجارة
سيباستيان مولين – من حكماء التجارة
ألفيسي كونتاريني – النائب الأول
جيوفاني باتيستا ألبرتي – أمين

الوثيقة رقم (14)

النظم الخاصة بسعادة السفير لدى بلاط اسبانيا[1]
«مخطوط 468 ـ متحف كورير ـ البندقية»

إن الاحتجاج على النظم والمساعدات التي تمنحها جمهورية البندقية للإيالات الافريقية، يعدّ كادعاء طلب إعادة التفاوض على الصلح القائم بين البندقية وبين الباب العالي العثماني.

إذا كان اولئك السكان خاضعين لنصوص المعاهدة، فقد شملهم أيضاً فيما بعد قانون الصلح نفسه، المبرم بمعاهدة باساروفتش، مثلهم مثل الرعايا بأوربا وافريقيا.

ان رغبة الباب العالي استهدفت تمتع البنادقة بنفس الأمان لدى رعايا شمال افريقيا، مثلما يتمتعون به في أية جهة أخرى، بينما اشارت المعاهدة في المادة 13 فقط إليهم (أي رعايا شمال افريقيا) وقد منعوا من ان يرتكبوا ضد البنادقة أي عمل يكون مخالفاً لنصوص اتفاق الصلح. ويكونون عندئذ تحت طائلة النقمة عليهم، والعقوبات الواجبة في حالة عصيان الرعايا لمليكهم، مع فرض ردّ ما اخذ، والتعويض عن الاضرار.

إن ما يحدث هو ان تلك الشواطىء الافريقية، لا تنتج ما يحتاج إليه السكان للبقاء على قيد الحياة، ولا يميلون إلى الصناعة للتعويض عن حرمانهم من النتاج بالصناعة والتجارة.

لقد جعلته الحاجة صعب المراس، وألقت به في يأس إلى القرصنة ضد المسيحيين ليجد في الغنيمة تعويضاً عما ينقصه.

وهذه المغالاة تلقى دائماً شجباً من الباب العالي، وكلما اشتكى ممثلو الجمهورية إلى الباب السلطاني من الاعتداءات التي تصدر عنهم ضد السلامة العامة بالهجوم على المراكب التجارية التابعة للبندقية، فكنا نجد قبولاً لشكاوانا، ويقدمون الترضية لنا دون صعوبة باصدار الأوامر إلى الإيالات بردّ ما أخذ، والتعويض، مع التهديد بتوقيع الجزاءات وفقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة باساروفتش.

ولكن بسبب البعد عن مركز السلطة، فإن أوامر السلطان تصل إلى افريقيا ذابلة للعجز عن تنفيذها بالقوة، وفي القليل من الحالات يدفع التعويض للجهة المتضررة، حتى لم يبق لنا سوى المطالبة من جديد بحماية تجارتنا مع الوعد الذي وضع حداً للحرب الاخيرة، وعدم الجدوى من

---

(1) لقد رأيت نقل هذه الوثيقة والوثيقة اللاحقة، كشهادة لا شك فيها، على صحة وجهة نظر البندقية، والحزم الذي واجهت به الجمهورية منذ سنة 1754 مشكلة العلاقات مع الإيالات الافريقية.

ان نرى أوامر البلاط العثماني تسخر نفسها علنا وبما لها من نفوذ، لتثأر من الاهانات التي تصيبها.

وفي وضع كهذا، وبعد ان عرفنا ان لا فائدة من تدخل السلطان، ليدرأ عنا مضايقات اولئك السكان، فإن احد القرارات التي يجب ان تؤخذ لتوفير الحماية لملاحتنا التجارية، وجعلها قادرة على التردد بكامل الحرية على موانىء الدول الصديقة، هي حراستها بواسطة اسطولنا المسلح، ويرافقها على مراحل، أو بمعنى يؤمن لها التنقل، إلا أن طبيعة تجارتنا والحمولة التي علينا ان ننقلها إلى مرافىء الغرب والشمال، ليست في حاجة إلى حراسة، وسيكون علينا اما تجميع أكثر من مركب في قافلة واحدة، وفي هذه الحالة تتأثر الأسعار بزيادة العرض، واما ان نحرس المراكب التجارية كلاً على حدة، لنضمن لسفننا حرية التجارة، وفي هذه الحالة يجب الاحتفاظ باعتماد كبير للانفاق على البحرية العسكرية، وإذا ما أريد ابعاد مراكب القراصنة بالرقابة البحرية المستمرة، فمن الواضح انه بذلك يمكن ضمان ملاحتنا في الأرخبيل، نحو مصر وسوريا، وعلى طول شواطىء البحر الابيض المتوسط، وخارج مضيق جبل طارق، وعليه يجدر التأمل في الأمر، والتجارة وبصفة خاصة تجارتنا لا يمكنها ابداً التمتع بالتجول الهادىء، مادامت في خوف من أن تغدو غنيمة لاصحاب السفن، وتزداد عليها رسوم التأمين والاستئجار والانفاق على السلاح والملاحين، وهذه الزيادات تؤثر بالضرورة على الصاردات والواردات، ولا يمكننا عند بيع السلع تحميلها مكاسبنا.

والآن، بناء على ما تقدم عرضه نستخلص أن الحل الوحيد الذي يمكن اعتباره هو المحاولة الفورية لاختصار الإيالات بالمازجة المتدرجة، لمصالح التجارة العائدة إلينا في افريقيا، ويتوفر هذا فقط بتوسيط اليهود، وفي الموانىء المتوسطة، وهذا في غير صالحنا. إن هذا هو الاتجاه الذي ركنت إليه الدول القوية، ولكنها تكون دائماً مستعدة لاقحام اسطولها.

ولم يحتج احد ابداً على تلك الدولة التي اخذت على نفسها ضمان تجارتها بتلك الوسيلة، وسيلة استخدام القوة، إلاّ إذا كانت هناك أسباب اهانة شخصية، ولو انها في حرب مع الافريقيين، وحيث لم تجر العادة بين الأمراء ان يعلن احدهم أنه عدو لاصدقاء ذلك الذي تدور الحرب معه طالما ان العلاقة تبقى في حدود الحياد الصحيح، وانه لمن الصواب احياناً التعلق بهذا المبدأ الذي اعتبر مخالفاً بالاتفاق على تزويد الإيالات بالمواد المستخدمة لبناء وتسليح سفنهم، ومن المعلوم ان ذلك يجعل القراصنة مباشرة في وضع يمكنهم من القتال بعنف أشد لاعدائهم، ويمنحهم درجة من القوة لا يقدرون بأنفسهم ولا بالأموال توفيرها، بسبب افتقار الإيالات إلى المنتوجات والصناعة اللازمة.

لكن الجمهورية وهي بعيدة عن أية فائدة قد تضر بمصالح الدول الأخرى التي ترتبط معها

بصداقة وتفاهم متين، قد حاولت في هذه المناسبة وبأمانة، أن توطد الطريقة لضمان التجارة الآمنة لرعاياها بواسطة ملاحتها، دون الاخلال بشيء من علاقاتها مع الدول الصديقة. ولهذا السبب امتنعت دائماً من الدخول في أي اتفاق يكون موضوعه توريد مواد صالحة للحرب، حتى لا تقدم تسهيلات تضر بالدول الصديقة.

ومن جهة أخرى فقد عارضت البندقية بكل قوة ان يسمح لاصحاب السفن بالدخول إلى خليج البندقية تبعاً لهذا الاجراء، وحتى لا يكون سكان السواحل وملاحة الأمراء والدول التي تمتد أراضيها إلى الخليج ذاته، معرضة للنهب ومفاجآت اصحاب السفن، وقد سخرت الجمهورية في كل وقت بحريتها للأمن المشترك، مرتبطة دائماً بمبادئها الأولى، ورفضت ان تضحي بهذه المبادىء في سبيل الذات.

ولكن بصرف النظر عن هذه التسوية الخاصة التي يمكن ان تعطي لاصحاب السفن مزيداً من القوة، ليزدادوا بأساً على اعدائهم، فانهم بالعكس يخسرون من أجل ذلك الكثير من الفوائد، التي لا توفرها لهم إلا الحرب، وبسبب هذه الغنائم التي امتدت إليها ايديهم على حسابنا، استطاعوا ان يزودوا أنفسهم في وقت قصير، بالسفن والمدافع والبنادق والبارود والمعدات، وبكميات كبيرة من البضائع، والكثير من المراكب التي يستعملونها في تدمير الدول الأخرى بالحديد والنار، قد صنعت في أحواضنا ولن يكون هذا بكل تأكيد إذا أخضعناهم أولاً إلى احترام معاهدة باساروفتش، ولن تضرب الأعلام الأخرى وتدمّر إلى الدرجة التي كانت عليها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فمن المناسب أن نأخذ في الاعتبار المال الذي نحيله إليهم لاشتراء ارقائنا، ويبلغ عشرين ألف دوكان سنويا.

وأخيراً كلما قلّ اعداؤهم المنهوبون، نقص ضررهم على الباقين، لانهم يستخدمون جزءاً كبيراً من السفن التي غنموها في اعمال القرصنة، واما إذا تنازلوا عن طيب خاطر عن الاستفادة من القرصنة على حسابنا، فذلك ينشأ عن ميل الإيالات إلى تفضيل الاستفادة من العمل على تيسير التجارة وزيادتها التي تعمل على تنميتها معهم، مع نفه أكبر في الوقت نفسه إلى جماركهم. وحيث انه من الواضح ان التسوية موضوع البحث، لم تعمل إلا على الدخول في اتفاقات صلح باساروفتش، احتذاء بالدول الأخرى التي اوقفت مسيرة القوة العثمانية التي كانت تهدد المسيحية، ولاعادة تنظيم ملاحتنا وتجارتنا. واما ان إعادة التنظيم هذه، إذا ما راقت للإيالات فتجرد اصحاب السفن من كثير من الوسائل القوية للقرصنة ضد الدول الأخرى، فذلك أمر لا يمنع من ان تكون الجمهورية مقتنعة بان دولة ترتبط بها بمشاعر الصداقة الحقة، ستشاركها وجهة النظر، ولا يسعها إلا ان تحمد لها هذا الحل الذي تمكنت

بعناية فائقة ان تضمنه لملاحتها وتجارتها التي اصيبت بأشد الضرر، وان تحقن دم مواطنيها، وان توفر على نفسها بلاء حرب هزت البشرية، وتفتح بذلك الطريق لسفنها، فتصل إلى موانىء اصدقائها دون فزع، وان تمارس التجارة مباشرة دون وساطة الآخرين الذين حملوها أثقالاً، وشوهوا سمعتها، مع ضرر شمل الدول التجارية.

الوثيقة رقم (15)

تقرير مرفوع إلى مجلس الشيوخ من وكلاء التجارة والحكماء الخمسة للتجارة عن حالة التجارة مع الغرب (27 من مارس 1754) (متحف كورير 468).

ايها الأمير الجليل،

لا يمكن ان تكون احوال تجارتنا مع الغرب حالياً أكثر شدة وضيقاً مما هي عليه، فنحن بالنسبة لتلك الدول في نفس الوضع الذي كنا فيه زمن الحرب مع البلاط العثماني، ان الحرب لا تزال مستمرة، ولكنها حرب تجارة مع الحاجة إلى الاستفادة من الملاحة الأجنبية.

بل يجب ان نقول اننا في حالة أسوأ، وبينما جرت في الشرق المحافظة على العلاقة بسوقنا هذه، وكانت المداولات تجري لفائدة تجارنا، فإن التجارة مع المغاربة في الوقت الحاضر تجري مع الانجليز والهولانديين والفرنسيين ولحسابهم.

انهم يشترون منا بضائعنا، وينقلونها إلى اسبانيا، وتعود عليهم بمكاسب عظيمة، في الوقت الذي تكون فيه أرباحنا قليلة، وحمل الدول المشترية ثقيلاً. وعلى هذه الحال لا يمكننا ان نغفل عرضاً التطرق إلى ما يبديه البلاط الاسباني من أسف على ما اتخذه من قرارات، بشأن عقد معاهدة مع إيالات القرصنة، وفقاً لما فهمناه من قراءة رسالة السفير بمدريد.

ويظهر ان اسبانيا لا تهتم بمصالحها الخاصة، وجميع الدول التي تحدوها المصلحة التجارية في الوقت الحاضر تسعى إلى ان تصل إليها سلع البلاد الأخرى من المنشأ كي تتسلمها بأقل التكاليف، ومن هذه الزاوية قد يرغب البلاط الإسباني في ان يرى الطريق قد انفتحت في وجه ملاحتنا، حتى يتسلم من أيدينا احتياجاته الكثيرة من السلع، وبأسعار أكثر رفقاً، وهي السلع التي تستهلكها وتصدرها إلى الهند، محققة بذلك أرباحاً طائلة.

ويتبين ان المصلحة مشتركة، وإذا كانت في الوقت الحاضر المرايا والخرز والفوانيس والورق وغيرها من بنود مصنوعاتنا، يمر اغلبها للتخزين في ليقهورن ومرسيليا وجنوة ولندن

وأمستردام، لتنقل بعد ذلك إلى الهند، فإن اسبانيا قد تستطيع ان تقوم بكامل هذه الحركة، إذا أوصلت إليها سفننا تلك السلع، ومن السهل أن نستنتج انه حتى إذا فرضت اسبانيا حظراً على تجارتنا، فلن يمسنا أي ضرر، وستحرم نفسها من فوائد هامة جداً.

وقد تستمر دول الغرب (اسبانيا) في هذا الاتجاه ضد مصالحها، ولن نخسر شيئاً من نتيجة سلعنا، وقد تمنع من النفع الأكبر، بالتوقف في موانيها والابتياع منها، ولكن هذا لا يمنعنا من الابحار إلى موانىء كثيرة في غيرها من الدول. و إذا ما عقدنا الصلح مع إيالات شمال أفريقيا، فستبقى هي (أي اسبانيا) في وضعها الخاسر الحالي أو أشد منه، وسنكسب حرية التنقل إلى جميع الموانىء في افريقيا واوربا باستثناء الموانىء الإسبانية فقط.

و إذا ما قدرلها أن تتورط في اتخاذ قرار غريب، يرمي إلى حظر دخول سلعنا إلى موانيها، وهو أمر لم يفرضه حتى الأتراك، فلن تضر بهذا القرار إلا نفسها، ولن تلحق بنا أي ضرر، هذا بالإضافة إلى أنها ستحرم عندئذ نفسها ومواطنيها من الاستفادة من بضائعنا، وسيكون هذا كسباً كبيراً لغيرها من الدول، وستجتذب هذه كامل الحركة التجارية، ولن نفقد الوسيلة لترويج مصنوعاتنا.

ومهما يكن من أمر فستعود احقاد البلاط الإسباني عليه بالضرر، ولن يمسنا شيء منه، كما اننا بعقد الصلح مع الإيالات سنعوض عن الأضرار بالمتاجرة مع الدول الأخرى، والتي قد تلحق بنا بسبب الحظر الذي قد يمنع مراكبنا من الرسو في موانيه.

إن ذلك البلاط الاسباني بامكانه ان يجعل اهل هامبورج أو الدانيمرك يحسون بغضبه عليهم، إذ أنهم في الوقت الحاضر يستفيدون من ملاحتهم مع الموانىء الإسبانية، و إذا ما اوقفت تجارتهم فسيصيبهم الضرر فعلاً، وسيحرمون من المكاسب.

ولكن الأمر يختلف بالنسبة لنا، لان أي توقيف لتجارتنا لن يزيد على ابقائنا في الوضع الراهن، وستروج بضائعنا بواسطة ايد اخرى، و إذا ما تجاوز هذا المنع وشمل السلع كذلك، فسيعود الضرر عليه، وتدخل الدول الأخرى عن طيب خاطر للإستفادة من تلك المكاسب التي تنازلت عنها اسبانيا طوعاً. وقد يحرك مثل هذا الحظر الفريد دولاً أخرى تتجر في الوقت الحاضر ببضائعنا مع اسبانيا، ولا يعني هذا وقف تجارتنا فقط، بل حتى تجارة الآخرين الذين يتداولونها الآن. ويتبين بوضوح ان النتيجة تكون اشد ازعاجاً لاسبانيا أكثر منا، وقد حدث في اوائل هذا القرن، وعندما اراد البلاط الإسباني ان يعبر عن استيائه زادت تجارتنا بنسبة 20%.

إن تلك الممالك في حاجة إلى بضائعنا، ولم تكف عن المتاجرة معنا، وقد نزل كل العبء على مواطنيها، وبدون ابداء أي جهد، عادت الأمور إلى نصابها وزال الحمل الثقيل، وهذا يدل على أنَّ مثل هذا التوقيف قد يجلب المتاعب على المواطنين الاسبان ولا يمس تجارتنا.

و إذا ما رأى البلاط في نابولي ان ينضم إلى بلاط اسبانيا في مشاعره تلك، نقول إن نابولي ستحرم من الأشياء الملائمة لها، ومن المكاسب التي تحصل عليها، وتقوم تلك الممالك مع سوقنا بتجارة مربحة، وعند بحث ميزانياتها الرسمية نجد أنه إذا ما قدمت هذه الممالك إلى البندقية بضائع بقيمة 40 ألف دوكات تقريباً، فانها في الوقت نفسه لا تتسلم منا سلعاً إلا بنصف هذه القيمة، ونشأ الاختلال في ميزاننا التجاري بسبب الأصواف التي نستورد منها ما قيمته 30 ألف دوكات، و إذا ما توقف عليهم هذا الاستيراد، فلن يكون من السهل عليهم تصريف اصوافهم في جهات أخرى، وليس عسيراً علينا ان نحصل على الاصواف. ونضيف ان تلك الدول ستحرم من الكثير من المواد التي تحتاج إليها، كالورق والكتب والزجاج والمرايا واللوحات وروابط النحاس ومصنوعات الشمع والاقمشة الكتانية وغيرها كثير، مما لا يمكن الحصول عليه إلا من سوقنا هذه، و إلى جانب ما تقدم فستسخر تلك الدولة الإستفادة الكبيرة من السلع الألمانية التي تمر بمدينة كيوجّا، والقادمة عبر التيرول إلى الطريق الوحيد الذي يمر بمدينة فيرونا. ان ايقاف تجارتنا سيكلفهم ثمناً باهظاً، إذا ما ارادت الحصول على تلك السلع عبر طرق أطول، وبنفقات أكثر.

وحتى إذا ما اقتصر الأمر على منع رسو السفن من كلا الطرفين، فإن الملاحة الضئيلة الخاصة باقليم كالابريا وصقلية وأبروتزو التي تتردد كثيراً على موانينا ستصاب بضربة قاسية، ويكفي التفكير ملياً، فإن خسارة جمرك نابولي ستكون جسيمة، وان جمرك الصوف واللوز فقط يزيد على كل رسوم الدخول والخروج، والترانسيت الذي تجنيه جماركنا من التجارة كلها. وعلاوة على قواعد الحيطة والحذر التي توحي بدعم قاعدة عامة للمواطنين، ولا ينبغي ان يجر الغيظ المحتمل لدى البلاطين إلى أي تقلب، لان الخسائر المهدد بها لا يمكن ان تتحقق. شكراً.

صدر عن مؤتمر الديوانين، وكلاء التجارة وحكماء التجارة في 27 من مارس 1754.

الوثيقة رقم (16)

معاهدة الصلح مع إيالة طرابلس

المادة الأولى

في هذه السنة 1177 هـ تم اقرار الصلح مع جمهورية البندقية حتى لا تتعرض مراكبها المبحرة عند إلتقائها بسفن القرصنة الطرابلسية، لأي نوع من الازعاج، وقد أمر بذلك علي باشا طرابلس والقائد الأعلى للجيش بالإيالة، ووزراء الديوان وغيرهم، ويسود بين الجهتين

تبادل المجاملات والتقدير، ولن تمنح جمهورية البندقية تراخيص أو جوازات سفر إلى دول مختلفة، و إذا ما وجدت، فإن تلك السفينة ستوقف وتحتجز، على ألا يؤثر ذلك على اتفاق الصلح، ويبقى قوياً ثابتاً.

المادة الثانية

إذا ما رست السفن الكبيرة لجمهورية البندقية ومراكب رعاياها في ميناء طرابلس أو أي ميناء آخر تابع لها من أجل البضائع التي تدخلها أو تخرجها، فسيجبي منها رسم جمركي قدره 3% حسبما كان متبعاً من قبل، ولن يلحق بها أي اذى، أو أي منع من السفر، ويتبع نفس الإجراء بالنسبة للتجار الطرابلسيين في موانىء البندقية.

المادة الثالثة

إذا ما التقت السفن الحربية التابعة لجمهورية البندقية والسفن التجارية بالسفن المسلحة للقراصنة التابعة لطرابلس وسفنها التجارية، فيجب الامتناع عن تبادل الزيارات، وعن التسبب في أي ازعاج، بل يودع بعضهم بعضاً، مع تبادل المجاملات والعبارات الودية وبدون ان يمنع أحدهم الآخر من السفر، و إذا ما كانت أي من السفن تحمل ركاباً من أية دولة ومعهم بضائعهم وأمتعتهم وحاجياتهم، ومهماكانت الجهة المقصودة فلا يجوز ان يلحق بهم أي أذى، أو ينزع منهم أي شيء، كما لا يجوز اقتيادهم إلى مكان آخر، أو احتجازهم أو إلحاق ضرر أو أذى بهم.

المادة الرابعة

إذا ما التقت السفن المسلحة للقرصنة التابعة لمدينة طرابلس بالمراكب التجارية للبنادقة خارج سيادة الجمهورية، فيرسل إليهم الزورق وبه شخصان بالإضافة إلى الجدافين، وعند الوصول فلا يصعد إلى المركب سوى اثنين (إذا ما سمح الربان البندقي) وبعد التأكد من جواز السفر البندقي وانتهاء المهمة، يعود الزورق فوراً، وللمركب البندقي ان يواصل سفره، و إذا ما التقت سفن البندقية المسلحة عسكرياً والسفن التجارية بسفن قرصنة طرابلس، فلن يلحق بها أي ضرر، إذاكانت مزودة بجوازات سفر من قنصل البندقية المقيم في طرابلس، ولها أن تواصل سفرها، ولن تزعج سفن طرابلس سفن البندقية لمدة خمسة عشر شهراً، من تاريخ هذه المعاهدة، إذا لم تكن مزودة بجواز السفر الممنوح بموجب اتفاق الصلح هذا، ولا تعترض طريقها، وبالمثل إذا ما التقت السفن الحربية التابعة للبندقية بسفن طرابلسية في نفس مدة

الخمسة عشر شهراً، فلن تعترض طريقها، وتدعها تواصل سيرها في امان.

المادة الخامسة

لا يجوز لأي ربان أو ضابط أو آمر من طرابلس ان يأخذ بالقوة أي شيء أو أي شخص مهماكانت جنسيته، بموجب أي ادعاء لينقله إلى مركبه، أو إلى غيره، بموجب أي سبب، أو للإستفسار أو الفحص، كما لا يجوز ازعاج الموجودين بالمراكب البندقية.

المادة السادسة

إذا ما غرقت احدى سفن البندقية على شواطىء مملكة طرابلس، فلا يجوز ان يأخذ أحد أي شيء من امتعتها، أو بضائعها، أو اعتبارها غنيمة أو مصادرتها. و إذا ما حدثت حالة مماثلة بالجارك فلن تؤخذ امتعتها، ولن يلحق بالاشخاص أي أذى، ويقدم في مثل هذه الحوادث كل عون ودّي مع المساعدة في تجفيف البضائع.

المادة السابعة

لا يجوز لأي مركب طرابلسي، حتى لوكان حائزا على موافقة و إذن القائد، ان يتزود بالسلاح من بلد معاد لجمهورية البندقية، من أجل ممارسة القرصنة ضد البنادقة.

المادة الثامنة

إذا ما اشترى احد تجار البندقية غنيمة في طرابلس، أي إذا قام أحد ربابنة القرصنة الطرابلسيين بالاستيلاء على مركب، ثم باعه إلى تاجر من البندقية، سواء أكان ذلك بطرابلس أم بعرض البحر، فإذا ما وجد بيد هذا التاجر سند المبايعة، فلا يجوز لأي قرصان طرابلسي آخر إذا ما التقى بهذا المركب ان يلحق الاذى بالتاجر المشتري للغنيمة، أو ان يحول بينه وبين مواصلة السفر في امان.

المادة التاسعة

لا يجوز بأي حال للتونسيين والجزائريين والسلاويين (نسبة إلى مدينة سلا بالمغرب) وغيرهم ان يبيعوا في مملكة طرابلس مراكب بندقية أو أشخاصاً أو سلعاً يملكها البنادقة.

المادة العاشرة

إذا ما اقتادت السفن الحربية للبندقية مركباً مغتنماً أو محتواها من السلع إلى ميناء من موانىء مملكة طرابلس، فلا يجوز لأحد ان يعترض على عرضها للبيع، أو نقلها إلى جهة أخرى، ولا تدفع سفن البندقية الحربية أية رسوم جمركية أو بلدية، و إذا ما احتاجت إلى المؤن فتزود بها بالسعر الجاري ولا تطلب أية زيادة.

المادة الحادية عشرة

عندما تكون سفن البندقية الحربية راسية امام طرابلس، ويهرب أحد الأرقاء بغض النظر عن جنسيته، فعلى قائد طرابلس (إذا صح عنده الخبر) ان يطالب به، وعلى الربان البندقي ان يبعث به إليه.

المادة الثانية عشرة

تقديراً للصلح الذي عقد مع جمهورية البندقية، فإن مواطنيها لا يجوز في المستقبل استرقاقهم في جميع انحاء دولة طرابلس، كما يحظر بيعهم وشراؤهم.

المادة الثالثة عشرة

إذا توفى بطرابلس أو بأية جهة أخرى من المملكة احد تجار البندقية أو أي من رعاياها، فلا يجوز للحاكم أو لغيره أن يستولى على الاموال أو الممتلكات أو الامتعة الخاصة بالمتوفي. و إذا ما عيّن قبل وفاته وريثاً فلا يجوز لأي شخص آخر غيره ان يستولى حتى على جزء من امتعته وبضائعه ونقوده، و إذا كان الوريث غائباً فعلى الوكيل المنفذ للوصية ان يعدّ جرداً بكل شيء من أجل تسليمه في الوقت المناسب، أو إرساله إلى الوريث، دون حق للاعتراض من أية جهة. و إذا لم يكن احد من هؤلاء الاشخاص حاضراً فعلى قنصل البندقية ان يعدّ جرداً بالأموال والمملتكات الأخرى للمتوفي، ثم يأخذها ويبقيها في عهدته إلى ان يقدم اقارب المتوفي.

المادة الرابعة عشرة

لا يجوز ان يكره تجار البندقية بطرابلس أو بأي مكان آخر من المملكة على أن يشتروا بضائع ضد رغبتهم، فلا يشترون إلا ما يرغبون في شرائه، ولا يجوز ان تشحن بالقوة أية بضائع على السفن التابعة للبندقية، والتي ترسو بطرابلس، ولا أن يكره الربابنة على القيام

برحلات ضد ارادتهم، ولا ان يرغم القنصل أو أي واحد من رعايا الجمهورية على ان يدفع ما هو مستحق على احد رعايا البندقية المماطلين إلاّ إذا كان ضامنا.

المادة الخامسة عشرة

إذا تشاجر احد رعايا البندقية مع احد المسلمين أو رعايا طرابلس، فإن القضية ترفع إلى ديوان الباي السعيد لا غيره، أما إذا كان الشجار بين رعايا جمهورية البندقية، فإن النظر في القضية يكون من اختصاص قنصل البندقية.

المادة السادسة عشرة

قد يتشاجر احد رعايا البندقية مع مسلم، فيتطاعنان أو يقتل احدهما الآخر، فان المجرم يعاقب بما يستحق حسب قوانين البلاد، أما إذا قتل بندقي مسلماً ونجا بالهرب بعد الجريمة، فلا يكون قنصل البندقية المحترم مسؤولاً، ولا أي شخص آخر من رعايا الجمهورية، ولا يتعرضون لأي ازعاج.

المادة السابعة عشرة

لقنصل البندقية ـ أيا كان ـ الحق في ان يتمتع على الدوام بكل سلام وأمان، ولا يجوز لاحد ان يلحق بشخصه أو بامتعته ضرراً، ويحق له حسب رغبته ان يصطحب الترجمان والسمسار كلما اراد الذهاب إلى المراكب، والخروج من الميناء دون ان يمنعه احد. ويجب ان يخصص له مكان لممارسة شعائره الدينية، وله ان يتخذ احد رجال الدين لادارة الصلوات، وان يحصل له على الإقامة.

المادة الثامنة عشرة

سيكون هذا الصلح والصداقة دائمين بيننا، ولكن إذا ما تسبب عمل مناقض مستقبلا في قطع هذه المعاهدة، في هذه الحالة للقنصل القائم في ذلك الوقت ولرعايا البندقية في طرابلس، أو في أية جهة أخرى من المملكة، ان يغادروا البلاد ومعهم أموالهم وامتعتهم وخدمهم، سواء أكان ذلك في زمن السلم أم الحرب، ولا يجوز لأحد ان يعترض طريقهم، أو يحول بينهم وبين السفر حتى إذا ولد احد منهم في مملكة طرابلس.

المادسة التاسعة عشرة

إذا ما عثر على احد رعايا الجمهورية متنقلاً على مركب تابع لأية دولة، ولوكانت عدوة لمملكة طرابلس، فلا يجوز إلحاق الأذى به، أو الضرر بمركبه أو أمواله أو امعته أو بضائعه أو خدمه من قبل السفن الطرابلسية، وبالمثل فإن أي طرابلسي يوجد على احد المراكب المعادية للجمهورية، فلا يجوز بأي حال الاضرار بأمواله وامتعته ونقوده وخدمه، بل يعاملون جميعاً بصداقة وود.

المادة العشرون

كلما جاءت سفن البندقية الحربية الصديقة إلى طرابلس، وبعد ان يكون القنصل قد اخبر الحكومة بذلك، وبعد ان تكون قد ألقت مراسيها قبالة ميناء طرابلس، يأمر الداي بان تطلق من القلعة احدى وعشرون طلقة مدفع، احتراماً وتقديراً للجمهورية، ويرد الربان على ذلك بالمثل. وتكريما للجمهورية تقدم المشروبات إلى هذه السفن.

المادة الواحدة والعشرون

لا يدفع قنصل البندقية عن المؤن المعدة لاستعماله الخاص، من اغذية ومشروبات وأشياء أخرى ضرورية، وكذلك الهدايا أية رسوم جمركية أو ضرائب.

المادة الثانية والعشرون

إذا ما حدث في المستقبل ما ينافي هذا الصلح القائم بيننا، ومهماكانت الجهة التي يصدر منها، فلن يقع اعتداء ولا قطع لصداقتنا، وتبقى ثابتة، ولكن للجهة المعتدي عليها ـ أياً كانت ـ ان تطلب معرفة الاسباب، ويتم توقيع العقوبات الشديدة على الرعايا المخالفين، وكلمتنا لا يمكن تغييرها، وثقتنا ستكون دائمة.

المادة الثالثة والعشرون

من المقرر ان السفن والمراكب، من أي نوع، التي يتم تسليحها للقرصنة من قبل إيالة طرابلس، وتفاديا لمنع أي سوء تفاهم، لا يمكن ان تدخل خليج البندقية لأي سبب وبأية صفة، ويكون الحد الفاصل من جهة رأس سانتا مارية، ومن جهة أخرى نقطة تشيمارًا، وعلى القراصنة الطرابلسيين ان يتمشوا مع هذه الأوامر، وان يمتنعوا عن أية مخالفة، وفضلاً على ذلك تبقى القرصنة محظورة داخل مدى ثلاثين ميلاً، من جميع الجزر المذكورة التابعة

لجمهورية البندقية، ولهم ممارسة القرصنة بعد ثلاثين ميلاً من الجزر المذكورة، ولا يجوز لهم دخول موانىء البندقية إلاّ إذا قامت زوابع، و إذا مارسوا القرصنة داخل مسافة الثلاثين ميلاً واستولوا على بعض المراكب، فسيرغمون على ردها، ويعاقب الربان القرصان عقاباً شديداً.

ونعلن بهذا انه في هذه السنة الجارية، ومن أجل عقد الصلح مع جمهورية البندقية فقد انابت الجمهورية عنها النائب بروسبيرو فالمارانا، وعن إيالة وديوان طرابلس فقد عين مفوضاً مطلقاً الحاجي عبدالرحمن آغا. لقد فرغ الاثنان من وضع الاتفاق، واقره المفوض بمواده الثلاثة والعشرين، ورغبة في احترام شروط الصلح المبرمة مع حكومة جمهورية البندقية، والتي نالت رضا الماجد الاعظم علي باشا القره مانلي، القائد الاعلى لطرابلس الغرب، وكذلك رضا كل من البك وآغا الإنكشارية ونائب حاكم الإيالة وغيرهم من الاعيان بالإيالة المذكورة، لذلك وضعنا توقيعاتنا واختامنا عليها، ومن الآن فصاعداً سيتمسك الطرفان بالاتفاقات المذكورة اعلاه، وسيمتنعان عن مخالفتها امتناعاً تاماً.

صدر في شهر شوال من سنة 1177 هـ أي في شهر أبريل سنة 1764م.

علي القائد الاعلى
بمحروسة طرابلس الغرب
حسن ابن الداي
يوسف، نائب حاكم الإيالة
موسى، آغا الانكشارية
ابراهيم رايس المرسى
مصطفى، خزندار
احمد، أمين الديوان
الشيخ حاجي محمد ـ مفتي
جيوفاني بيلاتو ـ ترجمان

الوثيقة رقم (17)

تقرير بروسبيرو فالمارانا عن معاهدة الملح (نوفمبر 1763)

لقد تبنى مجلس الشيوخ بالمرسوم المؤرخ في 16 من اكتوبر الماضي اقتراح مدير عام شؤون

الملح، واغتنام فرصة وجود الوزير الطرابلسي للعمل حاضرا ما كان يرجى منذ زمن طويل. بالرغم من المحاولات التي لم تثمر، على احتكار املاح تلك الإيالة بواسطة اتفاقات، وهذه الأملاح تدخل في الاستعمال الضروري للومباردية، لا لغرض استعمال وسائلنا البحرية فقط وبسط تجارة التبادل مع الإيالة ذاتها لصالح هذه السوق، بل لضمان صفقات مع منتوفا وميلانو وبيامونتي في هذا الميناء وحده، ولحاجتها للتزود بالملح تستدرج إلى شراء أية مادة أخرى، بما في ذلك التبغ.

وكلف بنفس المرسوم الصراف الحكيم بان يعمل بالاستعانة بالمواطن النائب على التفاهم مع طرابلس المذكور اعلاه، و إن يستعان ايضاً بخبرة مدير شؤون الملح لدفع مثل هذه المداولات إلى الأمام.

لقد اتخذت الترتيبات سلفاً بالاتفاق الموافق عليه في الفصول الملحقة، على أن تلتزم الإيالة من جهتها برفض تزويد أي منافس بأية كمية، مع استخراج جبري لكميات من الملح سنويا، وهي اللازمة لتزويد الجهات المذكورة آنفا، بالسعر العادي، والتحكم في استخراج كمية أكبر. لقد قدر مدير الملح ان احتياج تلك الدول يزيد سنويا على 2500 موجّو (هو البوشل الانجليزي وهذا يساوي 8 جالونات أو 36 لترا ونصف اللتر)، ونص على هذه الكمية في المادة الأولى مع ذكر وحدة القياس، اما في المادة الثانية فقد حددت القيمة بسكوين واحد عن كل موجّو، ودون ان يكون الدفع مقدماً، كما حدث في وقت مضى، بل يدفع ألف سكوين فقط عند الحمولة الأولى، اما الباقي فيدفع خلال السنة دون قيود.

وجاء ذكر السعر في المادة الثالثة، وبالنسبة للطلبات التي قد تعمل فوق الكمية المتفق عليها، فيجري الدفع عند الاستلام من وقت لآخر.

ولتفادي الوقوف الطويل الذي تتعرض له المراكب في ذلك المرسى اثناء الشحن، لما في ذلك من ضرر ينزل بهم واضطراب في الشحنات الأخرى، فقد اشترط في المادة الرابعة ان يكدس صيفا وشتاء 2500 موجّو على الساحل لطلب المراكب.

اما المادة الخامسة فتشكل اهم نقطة في الاتفاق، ويخضع لها الداي والإيالة بعدم بيع أو السماح للآخرين ببيع أية كمية من الملح، وبما أنه غير قادر على رفض بيع كمية صغيرة من الملح إلى إيالتي الجزائر وتونس، وحتى لا ينتج عن هذا الاستثناء ذلك الضياع المدمر لمتطلبات الاحتكار، وبناء على نص المادة السادسة يتم اخضاع هذه الشحنة المحدودة لمعرفة الشخص الذي تخصصه السلطة العامة لهذا الأمر، مع النص ايضا على أنه إذا ما تبين أن الإيالتين المذكورتين قد اساءتا استعمال هذا الاستثناء، فيجب ان يسحب منها هذا الحق.

وفي المادة السابعة حددت مدة المعاهدة بعشرين عاماً، مهما كان وضع الصلح. وتوضح

المادة الثامنة انه عندما يرغب الداي ـ على حساب الأموال المتفق عليها ـ في ابتياع مواد ومصنوعات من دولة البندقية، فسيزود بهذه البضائع بسعر السوق السائد، واخيراً في المادة التاسعة اشير إلى أنه لا يشحن أي مركب بالملح إلا إذا كان مزوداً بشهادة من مدير ديوان الملح، وتحدد بالشهادة الكمية التي يجب شحنها.

(وتتحدث الوثيقة عن الصعوبات التي عرضها الوزير الطرابلسي، حيث قد تبين له ان كمية 2500 موجّو قليلة جداً، لتلزم الإيالة بقبول الاحتكار المطلق من قبل البندقية. ويقول فالمرانا: بما ان تلك هي الكمية التي طلبتها البلدان المستهلكة لملح طرابلس، وبما ان المعاهدة تتضمن احتمال الزيادة فقد سقط ذلك الاعتراض).

الوثيقة رقم (18)

معاهدة صلح مع إيالة طرابلس ـ المواد الخاصة بتسويق املاح طرابلس (اكتوبر 1763) حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات قناصل طرابلس ـ المظروف 764.

أولا: يقدم الداي و إيالة طرابلس إلى جمهورية البندقية 2500 موجّو من اجود انواع الملح، وذلك بحسب مكيال الموجّو المستعمل في البندقية لهذا النوع من الملح، وتكون المكاييل مملوءة حسب المعتاد، ولهذا الغرض يرسل مكيال أو أكثر مختوماً ولا يتم الكيل إلا به.

ثانيا: وقد تم الاتفاق على ان يكون الثمن ألفين وخمسمائة سكوين بندقي، عن الفين وخمسمائة موجّو، ويجري تسديد هذا المبلغ كل سنة بالطريقة التالية: ألف سكوين عند وصول أول مركب للشحن، والباقي ألف وخمسمائة سكوين يسدد عند نهاية السنة، وحتى إذا لم ينقل الملح يجب دفع مبلغ ألفين وخمسمائة سكوين خلال السنة، مع اعطاء الحرية للبنادقة بنقله حسب رغبتهم وراحتهم، وبدون دفع أي مبلغ آخر حتى إذا جرى الشحن بعد مضي السنة.

ثالثا: إذا رغب البنادقة في ان يستزيدوا من الملح فضلاً عما تم الاتفاق عليه، أي 2500 موجّو، فلهم ذلك حسب الرغبة، وفي أي وقت بشرط ان يسدد ثمن ما يؤخذ منهم في كل مرة على حدة، وبنفس السعر وهو سكوين واحد عن كل موجّو.

رابعا: بسبب ما تقدم على الداي و إيالته ان يعدوا بالميناء في كل شتاء 2500 موجّو على هيئة اكوام، وكذلك في الصيف، وعند وصول المراكب يجب ان يكون الرجال والدواب

جاهزين للعمل فوراً.

خامسا: للبنادقة حق الاحتكار، ولا يجوز للداي ولا للإيالة ان يبيع، ولا ان يسمح بالاستخراج، ولا ان يبعث على حسابه أية كمية من الملح التابع له بعد ابرام هذه المعاهدة والتصديق عليها إلى أية جهة، ما عدا الاستثناء المشار إليه، ويكون جمع الملح تحت التصرف الكامل والمطلق للبندقية طيلة المدة المحددة حسبما يأتي ذكره.

سادسا: إذا ما طلبت إيالتا تونس والجزائر الملح فللداي ان يقدم إليهما كمية محدودة من أجل استعمال السكان، ويجري هذا بناء على موافقة وبمعرفة ذلك الشخص الذي تخصصه جمهورية البندقية في المكان لهذا الغرض، مع اتفاق واضح بانه لا يجوز للتونسيين ولا للجزائريين المتاجرة به، ولا ان يبيعوا جزءا منه إلى الدول الاخرى، وإذا ما اخل بهذا الشرط يتعهد الداي بوقف شحنه حتى بالنسبة للبلدين المذكورين.

سابعا: مدة هذه المعاهدة عشرون سنة، يبتدىء أولها في شهر مارس القادم، وسواء أقام الصلح أم لم يقم، مع البيان بانه في حالة عدم قيام الصلح، فعلى الداي و إيالته ان يمنح جوازات سفر بعدد المراكب المعدة للشحن، وتكون الجوازات معمولا بها حسب المعتاد من قبل الإيالات الثلاث: الجزائر وتونس وسلا (المغرب) خلال مدة نفاذ الصلح ما بين داي طرابلس والإيالات المذكورة.

ثامنا: إذا رغب الداي أن يحصل مقابل كل المبلغ السنوي المتفق عليه أو بعضه على مواد ومصنوعات من دولة البندقية، فيجب ان تقدم إليه بالسعر الجاري في ذلك الوقت في هذه السوق، وتشحن على نفس المراكب الخاصة بالملح دون مقابل.

تاسعا: لا يمكن ان تشحن إلا تلك المراكب التي تحمل شهادة من مدير الملح، يذكر فيها على التقريب الكمية، ويجري التعرف عليها بواسطة الشخص الذي تعينه البندقية لذلك.

ترجمــــة

قام بهذه الترجمة السنيور جيوفاني بيلاتو الترجمان، لماكتب باللغة التركية من قبل مفوض طرابلس، موقعاً على هذه الوثيقة.

بما أني قد اتفقت مع النبيل البندقي بروسبيرو فالمرانا على المواد التسع المدرجة عاليه، وبموجب التفويض الممنوح إلي من سيدي ومن قبل إيالة طرابلس، اوافق على هذه المواد كلها، وأوقع وأتعهد أن احضر في أقرب وقت التصديق من سيدي أيضاً على هذا العقد، وعند

تبادل الاوراق يوقع عليها أيضاً النبيل المذكور اعلاه باسم جمهورية البندقية.

البندقية في 19 من اكتوبر 1763 — حاجي عبدالرحمن

الوثيقة رقم (19)

من خطاب عبدالرحمن إلى (بروسبيرو فالمارنا) ملخصاً اختتام المفاوضات

وعليه فإن الاغراض هي ما يأتي:

(1) الابقاء على ميثاق 11 من اكتوبر 1763 في جميع اجزائه على ما هو عليه، مع الاحتفاظ فقط بشأن الموضوع الضروري الذي اغفل في الميثاق، وهو الهدية إلى البك ابن الباشا ووزراء الديوان العشرة، ومجموع هذه الهدايا هي ثمانية آلاف سكوين بندقي.

(2) فيما يخص الرقيق، اتنازل انا بما لدي من تفويض عن أي مطلب في هذا الشأن، ودون ان يشمل ذلك الرجال العشرين، ومنهم ربابنة السفينة الراقوسين، لأن هؤلاء أحرار. اما الأرقاء وعددهم 68 طبقاً لما ورد بالقائمة المرفقة، البنادقة وغيرهم إذا ما وجدوا، يجب ان يتمتعوا بثمرة الصلح باطلاق سراحهم فوراً، في نفس الوقت الذي تصل فيه إلى الايالة الهدايا المتفق عليها على سفن الجمهورية، ويجري ابحارهم وتسليمهم إلى قائد السفن نفسه، وتقديراً لتلطفي هذا اطلب ان تدفع إليّ فوراً كهدية للباشا مبلغ 4000 سكوين، دفعة مقدمة عن السنتين الاولين طبقاً لما ورد بالميثاق نفسه، ومن الآن فصاعداً لا يدفع مبلغ الألفي سكوين سنوياً حسب الاتفاق إلا عند نهاية كل سنة، وتبتديء السنة من يوم تسليم وثائق الابرام.

وبما أن سيدي الباشا يريد أن يعبر للجمهورية عن صداقته الحقة الثابتة، وينوي أن يكون الصلح دائماً قائماً ومحافظاً عليه، ولعلمه بما قد يلحقه من ازعاج بسبب الغارات التي يقوم بها تحت علم مزيف الالبانيون وللالكونيون والغالونيون والخانيون أو غيرهم من لصوص البحر الذين يستفيدون من قربنا منهم، ويغتنمون الفرصة فيدخلون ايالتنا، فإنه ضماناً للبندقية من هذا الأذى قرر ما يأتي:

يتعهد الباشا بان يصدر أمراً قاطعاً، ويعلن بانه إذا ما وجد في أي مكان من إيالة طرابلس الغرب مثل اولئك الناس او معهم غنائم أو مسروقات من المراكب لبيعها أو اهدائها، أو لأي اعتبار آخر وبأية حجة، فإن هؤلاء سيوقفون ويجردون من كل شيء، وتسلم هذه الأشياء إلى

قنصل البندقية، ويعاقب المجرمون في حضوره عقاباً شديداً، ويطبق مثل هذا الأمر حتى على مواطني طرابلس، وكل من اساء منهم إلى هذا الامر، فاشتري سلعاً أو ساعد على مثل ذلك الاعمال المناقضة للصلح.

انني على استعداد من أجل الحفاظ على هذا الصلح، ان اوقع على هذا التعهد بالعبارات والشروط التي ترضى عنها الجمهورية، وتعتبرها مناسبة، وفي مقابل هذا الضمان الودي أطلب 1500 سكوين عند نهاية كل سنة، و6000 سكوين لمرة واحدة.

السيد عبد الرحمن

23 من يونية 1764

الوثيقة رقم (20)

خطاب من مجلس الشيوخ إلى باشا طرابلس بمناسبة اختتام المباحثات (17 ديسمبر 1763)

(قرارات مجلس الشيوخ، القسطنطنية ـ الملف 62 ـ مارس 1763 ـ يولية 1764).

إلى باشا طرابلس،

بكل سرور رحبنا بالحاجي عبدالرحمن الرفيع المقام، الذي ارسلتموه إلينا مفوضاً، ونشكركم كثيراً على مشاعركم التي اعربتم عنها، في خطابات الاعتماد التي جاء بها إلينا، وستسلم إليه الردود عليها.

إن ما اتبعه من أساليب سليمة تتسم بالحكمة خلال المفاوضات التي اجريت مع نائبنا كانت موضع رضانا، كما اننا قد سررنا لما رأيناه من عقد الصلح بواسطته بين الجمهورية وهذه الإيالة، والذي تم وضعه بالمشاركة من أجل استفادة متبادلة من التجارة، ومن اتفاق اشتراء الملح وتسليمه إلينا من هذه الإيالة.

وبعد ان ودعنا عقب الاتفاق على ما ذكر اعلاه، فسيكون هو حامل المعاهدتين في شكلها المتفق عليه، للتصديق عليها هناك. اما من طرفنا فنحن نوافق عليها موافقة كاملة، مع إلتزامنا بأدق مراعاة لها، ونحن في انتظار التصديق عليها من جهتكم، ليتم تنفيذ المواد المتفق عليها برضا الطرفين، ويكون هذا الصلح مستقراً ودائماً. ونضيف إلى ما تقدم زيادة في التدليل على براءة نفوسنا، فاننا نصدر اوامرنا ـ تنفيذا للاتفاق ـ إلى الاسطول البندقي بألا يلحق أي اذى، أو أي منع على السفن التي يرفرف عليها علم هذه الإيالة إذا ما التقوا بها، ونحن على ثقة انه مقابل ذلك ستصدرون نفس الاوامر إلى القادة لديكم، حتى يقفوا نفس الموقف بالنسبة

لسفن مواطنينا، لقد أتممنا اعداد الأموال والهدايا المقررة، وسيتم تحويلها إليكم في الفصل المناسب، ونؤكد لكم فائق احترامنا، ونتمنى لكم عمراً مديداً وعيشاً سعيداً.

تحال نسخة من الرسالة إلى ديوان حكماء التجارة الخمسة

جيوفاني روزون، أمين السر

الوثيقة رقم (21)

اعلان من حكماء التجارة الخمسة بشأن التبعية والعوائد الواجبة لقناصل البندقية.

(شعار القديس مرقص)

اعلان الأجلاء حكماء التجارة الخمسة

ووفق عليه بمرسوم مجلس الشيوخ المؤرخ في 10 من ديسمبر 1740

يزداد بعض الربابنة ومديري السفن الوطنيين كل يوم عناداً، في انهم لا يعيرون اولئك الذين يتولون الشؤون القنصلية للجمهورية في الموانىء والمراسي بالخارج أي اعتبار، كما انهم لا يشعرون بانهم يتبعونهم بأي حال، وعليه وعملاً على القضاء على سوء المعاملة هذه، قرر اصحاب السعادة تعميم هذا الإعلان، وقد تم نشره وطبعه ليكون معروفاً لدى الجميع، وليجرد الجناة مستقبلاً من سلاح التجاهل، ويجعلهم في وضع المذنب عند العصيان المشدد لأوامر مليكهم، وبهذا تم اصدار الامر واقراره.

أولا: على جميع ربابنة السفن ومديريها من الوطنيين مهما كان نوعهم وصفتهم والقابهم، ان يمثلوا بعد تفريغ السفينة التي يرأسونها أو يديرونها أمام قنصل هذه الدولة، وان يسلموه البيان المتعارف عليه، أو الكتاب الخاص بكامل الشحنة الموجود بالسفينة.

ثانيا: يجب عليهم التزام الحدود في المحافظة على المواعيد، واحترام الجهة الرسمية، وان ينفذوا ما يأمرهم به القناصل يومياً، وليس ذلك فحسب، بل عليهم ان يدفعوا للقناصل المساهمات المقررة بموجب التعريفة الرسمية، أو العرف القديم المشروع، ولا ينبغي ان يحرم أي واحد يشعر بأن ظلماً قد ألحق به، من ان يرفع قضيته إلى أصحاب السعادة الذين سينظرون في دعواه في جميع الاوقات على ضوء الحق والعدل، وان يصلحوا أي انحراف تجري ممارسته باسم القنصلية ضد المواطنين.

ثالثا: يجب على جميع الربابنة والمديرين المذكورين اعلاه ان يحضروا مجدداً إلى القنصلية، وان يسلموا بيد القنصل أو وكلائه اعلان البضائع التي شحنت من تلك الجهة، مع بيان الكمية الصحيحة ونوع الشحنة، وفي حالة المخالفة يغرمون 500 دوكات، ويحرمون من ممارسة الملاحة مدة عشر سنوات.

صدر من ديوان حكماء التجارة في 2 من ديسمبر 1740

ز. أندريا أفوقادرو ـ حكيم
مارين زورزي ـ وكيل حكيم تجاري
ألفيسي برباريجو ـ حكيم تجاري
ج. باتيستا بون ـ حكيم تجاري

الوثيقة رقم (22)

رسالة القنصل باللوفتش إلى حكماء التجارة الخمسة.

عدم امتثال الربان زاقاتين لأوامر القنصل ـ المظروف 764.

قبل قليل رسا في مكلاّ زوارة الربان زقاتين، قادماً من تونس، حيث كلف بشحن الملح، ثم متابعة السفر إلى البندقية، وقد بلغني خبر وصوله عن طريق ابراهام كوريل (وكيل الملح بزوارة) وكنت مهتماً فيما إذا كان سيتقبل التبعية المفروضة، أو أنه سيهمل في عناد خبيث في هذا المرفأ من افريقيا، الدفع الواجب المستحق لرئاسة هذه القنصلية. لقد أثر في نفسي ذلك الاغفال الفاضح، فرأيت ان ادعوه بخطاب رسمي إلى القيام بواجباته، منبهاً إياه إلى الارتباك المؤذي الذي قد ينشأ في حالة عصيانة، والذي قد يتبلور إذا لم يسارع إلى الإصلاح المناسب لنتائج الاضطرابات الخطيرة التي توقعتها سلفاً.

إن اللطف في تنفيذ الإجراء يجب ان يكفي لتليين عناده و إعادته إلى الانقياد السريع، ولم يبد أي اهتمام حتى بالرد علي، فضلاً عن اهمال واجباته. ومراعاة للواجب وجهت إليه الخطاب الثاني ثم الثالث، فحركته هذه الرسائل إلى ان يحيل إلي بواسطة الآخرين وثيقة التأجير المعقودة بالبندقية و إلى ميناء طرابلس، و إضافة إل شهادته الصحية الممنوحة له بتونس.[1]

(1) عندما يمثل الربابنة امام قناصلهم يقدمون الوثائق الخاصة بالتأجير والشحن لسفينتهم، وكذلك ما يسمى بالشهادات الصحية التي تمنحها السلطات المختصة في كل ميناء، والتي تشهد بالحالة الصحية لكل الملاحين، وقد وضع هذا الاجراء لمنع انتشار الأوبئة خاصة في المدن الساحلية، وهي أكثر تعرضاً من غيرها للامراض السارية، بسبب حركة النقل بينها وبين البلدان البعيدة.

وحيث قد خاب ظني مرة أخرى، برغم الاهتمام سواء فيما يتعلق بعقد التأجير أو ارسال الشهادة الصحية، فقد كنت على وشك ان احيل إليه مذكرة انذار وجزاء، وحتى إذا ما اجبرته قدسية القرار وجلاله عاد إلى الخضوع إلى اداء واجباته. لكن كانت دهشتي كبيرة، إذ انه لم يزود نفسه من هذه القنصلية بشهادة صحية، وقبل انقضاء فترة التحميل، وبدون اتمام الشحن، أبحر صباح يوم 17 من اكتوبر الجاري من مرفأ زواره ليعود إلى البندقية.

ولمثل هذا العصيان المتكرر، والتجاوز الاثيم الذي يمس اكبر المؤسسات قداسة في تشريعات السيادة ويجر إلى مساوىء مخزية، ونتائج سيئة، اترك إلى نظركم الصائب، وانا مبتهج ان تكون بلورة الوضع تعويضاً لي عن إدارة قنصليتي، ولتقديس القرارات الحصيفة لهذا الديوان مستقبلاً، والذي انحنى امامه مقبلاً باخلاص طرف الأثواب.

صدر بطرابلس الغرب في 25 من اكتوبر 1764　　　　جيوسبي باللوفتش ـ القنصل

ملحق: لاحظت بانتباه ودقة، الطبع العنيد المتكبر لبعض رعايا البندقية القادمين من الجزر، والمقيمين بطرابلس، وقدرت انه من المناسب ان اتزود عن طريق هذا المدير رئيس العرفاء بوبتش بسلسلتين مما يستعمل للمحكوم عليهم، حتى إذا ما قام الجناة بارهاب، فلن تنقصني الوسيلة عند اللزوم لمعاقبة كل مجرم. واستجاب رئيس العرفاء بوبتش لطلباتي العاجلة التي تقدمت بها إليه، ولم يتردد في تسليم الأشياء المطلوبة إلي فوراً. وبما انه مطالب عند عودته إلى البندقية بان يقدم تقريراً مفصلاً عن كل شيء إلى هذا الديوان، رأيت ان اعطيه ايصالاً موقعاً عليه بيدي، حتى يبرر اسباب التصرف.

الوثيقة رقم (23)

افادة الكابتن الراقوسي[1] بييتروكونتش عما جرى له بطرابلس (28 اكتوبر 1764) صورة طبق الأصل نسخت كلمة كلمة، موجودة بالمكتب الهولاندي.

لاحترام من يستحقه حول ما جرى في ميناء طرابلس هذا، بين جماعة من راقوسا والسادة البنادقة، قد يكون من المفيد ان نعرف انه يوم 27 الجاري مساء، وصل الربان الراقوسي بييترو

(1) راقوسا التي اشير إليها كثيراً في هذا الكتاب، هي ما تسمى اليوم دوبروفنتش بيوغوسلافيا، وليست راقوسا الواقعة بجزيرة صقلية.

كونتش قائد البولاقة (سيدة الحمل المقدس) ولما تعذر عليها دخول الميناء في الحال بسبب الرياح البرية، حاولت طوال تلك الليلة و إلى منتصف اليوم التالي حتى تمكنت من الدخول والإرساء.

كان الجميع متعبين، ولا تزال المياه تتسرب إلى السفينة، وقد عجزت المضخات عن تفريغها، في هذا الوضع اقترب منا قائق ارسل من سفينة بندقية كانت راسية بميناء طرابلس، بتكليف من قائد السفينة، طالباً منا ان نقدم التحية حسب ما يدعو إليه الواجب.

ورداً على هذا الطلب اجاب الربان بلطف، انه كان يمكن ان يفعل ذلك تعبيراً عن الصداقة، ولهذا قد أعدّ حشوة المدافع، ولكنه لا يشعر بوجوب اداء التحية لسبب آخر، ولن يؤديها تحت التهديد باستعمال القوة، وخاصة قد تأكد ان القوة لم تستعمل ضد راقوسيين غيره، أو مواطنين من أية دولة أخرى دخلوا قبله إلى الميناء. وبعد هذا أخذ الربان قائقه الصغير، وتحرك ليبحث عن مكان مناسب يرسي فيه مركبه. وفي هذا الوقت اثناء غيابه حضر زورقان مسلحان بندقيان وهاجما البولاقة، وانزل المهاجمون المرساة إلى قاع البحر بتصرف ذاتي، وألقوا القبض على عريف الملاحين، ونقلوه معهم إلى مركبهم، وهناك احيل ليجرب السجن بعد قسوة التصرف، والشتائم التي لم تصبه بقدر ما اصابت أمته وعلمه.

وكأن هذا لم يكن كافياً، وبنفس السلوك المستأسد يقبضون على قائق الربان الصغير، وينزلون بالشتائم المعتادة مضاعفة على العلم والجمهورية، ثم يطرحونه أرضاً وهو أقرب إلى الأموات منه إلى الأحياء من شدة الضرب، وشهروا فوق رأسه اثنتى عشرة حربة وسيفين، إضافة إلى التهديد بالقتل، وهذا الأمر كان مدعاة لاستغراب جميع سفن الشعوب الراسية بالميناء. وبعد هذا التشفّي من الربان، صعدوا إلى متن البولاقة واستولوا عليها، بعد ان هجرها بحارتها، واطلقوا منها ثلاث طلقات مدفع، وردت سفينتهم من جهتها بطلقة واحدة.

(وتستمر الوثيقة تروي قصة زيارة الاحتجاج التي قام بها كونتش إلى القنصل البندقي الذي وقّع عليها الربان الذي يهمه الأمر، مؤكداً ان كل ما ذكر هو عين الحقيقة، ومعه اثنان من الربانية الفرنسيين اسمها غير مقروئين. ولا يبعد اَن يكون كبرياء كونتش هو الذي جعله يرى فيها صوت جميع الشعوب الراسية في ميناء طرابلس).

الوثيقة رقم (24)

تقرير ماركانطونيو بوبتش حول وضع حكومة طرابلس

(7 فبراير 1765 ـ سلسلة المتنوعات ـ الجزء الثاني ـ ب 369)

..... واقدم الآن لمحة قصيرة عن الرسميين بمدينة طرابلس، أي الشخصيات الكبيرة الذين يؤلفونها، وبصفة عامة بعد ذلك يأتي غيرهم، وابتدىء بالبك. انه في متقبل العمر، ولم يتجاوز الخامسة والثلاثين سنة، هادىء الخلق، ونظام حكمه وراثي، لقد أبدى ابتهاجاً كبيراً باقرار السلم، وهو ودود جداً تجاه البندقية، وتغلب على بلاطه الصفة المدنية، وأكثر من العسكرية، واغلب رجاله من (المرتدين).

ومنهم الخزندار الأول، واسمه مصطفى، وهو مالطي الأصل، وقد هيأت له صفاته العالية منذ زمن ان يتولى هذا المنصب، وهو موضع تقدير البك، حتى إنه في كثير من الحالات يترك إليه قياده حسب مشيئته. ولا يخون النصيحة، ويحكم الدولة بسياسة خاصة.

هو الحارس الأكبر على المال العام، ويتولى إدارة المصروفات العادية وغير العادية. وبالإضافة إلى هذه الصلاحيات والقدرة والمسؤوليات فقد تميّز بالجدارة في اخماد فتنة الألكونيين بالسلاح، التي اتجهت ضد سيّده، وهذه الصفات كلها جعلته محبوباً لديه، وساهمت سمعته كثيراً في الوصول إلى الصلح الحالي. اما الخزندار الثاني فهو صهر البك. وقد سنحت لي الفرصة للتعرف عليه قبل أيام قليلة من سفري، وكان يقيم في الريف، ويقسّم مسؤولياته إلى شؤون الزراعة وشؤون القصر. وهذا هو أيضا دمث الأخلاق كريم، وقد عبّر لي عن منتهى ابتهاجه بالصلح، عارضاً علي مساعدته وصداقته، وعند اختباره وجدته صادقاً تماماً، كما ذكر عن نفسه. ويعتبره البك احد اقاربه المخلصين، وهو أيضاً مستشاره الخاص. أما في الحياة العامة فيعيش منطويا على نفسه، حتى لا يثير غيرة وزراء البلاط الآخرين، وسيقع الاختيار عليه إذا ما تقرر إيفاد أي شخص إلى هنا من أجل بحث أي أمر.

أما رايس البحرية فهي كريتلي من (المرتدين)، ومكانته مرموقة لديهم فهو يرأس الأسطول، ويراقب الشؤون الصحية، وهو في هذا المنصب منذ سنوات طويلة، لكنه رجل فيه شيء من الكبرياء، عنيف في الكبائر، نفعي دون تحفظ، معروف بهذه الصفات لدى الجميع، ولا يطاق لانه مخلص لواجباته، وقد تبين، وكما سمعت عنه، انه ضد الصلح، وكان يحاول إخفاق

المداولات بما يبديه من آراء ووساوس، ولم يبد لي كذلك، فقد رأيت انه يؤيد ارادة سيده، وربما كان ذلك سياسة منه.

لقد تحدثت إليه مراراً، وكنت احاول بلباقة أن اتلمس مشاعر الصداقة نحو دولتنا، واتضح انه يميل إلى ذلك، ولا اعرف اذا كان ذلك نتيجة بعضّ المكافآت التي قدمتها إليه.

وحتى الكاهية الأول، أو الأمين الأول، هو من اقارب البك، وكان رجلاً لطيفاً لبقاً، لا يتجاوز واجباته. وبنفس هذا الخلق الكاتب الأول، وكان يوقع على الخطابات باللغة التركية، وهناك الكثير من الوزراء الآخرين الذين يجب أن اعبر عن امتناني منهم جميعاً، لما أبدوه من لطف ومجاملة، تقديراً لصفتي العامة، وللحقيقة اقول انه يمكن اكتشاف ودّ حقيقي لأمة البندقية من أي شخص، وتنال التقدير والاعتبار أكثر من غيرها دون ريب، حسبما رأيت وما جمعت من معلومات خلال اقامتي القصيرة هناك.

واشعر بأن علي ان أضيف بان البك نفسه قال لوزرائه في الديوان العام انه يحب ويقدر كثيراً أمة البنادقة، ويرغب في المحافظة على الصلح. وقد أمر رائس البحرية ان يحذر ريّاس الشبابك والجواليت، فلا يقومون بأي شيء يكون سببا في الاحتجاج، معلنا بالضبط انه إذا ما اضطروا إلى إطالة الخطوة على اعلام دول أخرى فقد يغضّ النظر للضرورة، ولكنه يعني ان كل من يتجاسر على شتم البندقية، فسيدفع حياته ثمناً لذلك، واجدني الآن بصدد المبعوث (يعني الحاجي عبدالرحمن)، وسأتجاوز صفاته الشخصية، وهي واضحة لدى الجميع، واقول فقط انه يعيش حياة لائقة، وله أملاك وعدد كبير من الخدم، ويتمتع بحماية الخزندار الثاني صهر البك، وانه في الوقت نفسه محسود من قبل الوزراء الآخرين، فقد فضّل بمنصب المبعوث بينما لم يتول سابقاً أي منصب.

ويعتبر (حاجي عبدالرحمن) من ذوي اليسار، ويحبه البك ويحنو عليه، ويرى فيه المسلم الورع، ويمكنه ان يأمل في منصب كبير بالبلاد. ويتودد إلى دولة البندقية، ولا يكف عن الإشادة بالعدالة والقوة والعظمة التي تتصف بها الحكومة الجليلة. واثناء اقامته في منزلي كان يقوم بعمله بنشاط مع شيء من الحذر، لانه يفهم انه إذا تطرف فقد يلفت إليه الإنتباه والاشتباه. وفي النهاية يمكنني ان أقول اني راض عنه تمام الرضى. اما بشأن القناصل الاجانب، وإذا استثنينا قنصلي انجلترا وفرنسا اللذين كانا غائبين، فلم يكن لي مع الآخرين إلا شيء من العلاقات الاجتماعية عندما كنت ألتقي بهم، ويؤسفني انني لا استطيع ان اقول راض عن القنصل باللوفتش، ففي المناسبات العامة أو الخاصة وبكل ما استعملت من حذق وحذر، فقد كان دائماً يسيء التصرف، ويجعله طموحه يتعدى كل حدود الواجب، وقد وصل به الأمر ان فصل اعتباطاً احد الضباط من سفينتي، وأن يعوض بغيره بترخيص منه، وان يكتب ويفرض

رسائل في شكل رسمي غير مناسبة شكلاً وموضوعاً وألقاباً، وازاء كل هذه التصرفات فقد كظمت شعوري، وعزائي أني قمت بمهمتي كما يجب، وأحسنت تجنب المسائل الجانبية لتأدية المهام الرئيسية، هدف الجهات الرسمية، ومحافظة على سمعتي.

واتجاوز قضية الربان الراقوسي حتى لا اثقل كثيراً عليكم، فقد قدمته إليكم سابقا، وقد رأيت أن أظهر بالمظر اللائق للبندقية امام الدول الاجنبية، وأعود إلى الدولة الطرابلسية، فقد بدت لي في مجموعها هادئة ومسالمة وتحسّ بالانضباط، وتحب الغريب، والمظهر البسيط للأمير يسهل الحكم عليه.

وأعفي نفسي من ذكر ما يتعلق بالناحية المادية للمدينة نفسها، حيث قد تنبهت ان اطلب من مراقب البحار أن يزودني بالطالب البحري، ألفيسي ميلانوفتش، خبير التحصينات والفن الهندسي، الذي قام برسم مخطط لها، وقاس أعماق مكلاّها، واضعاً كل ما يتعلق بها، وقد عنيت بجميع كل ذلك.

لقد بذل هذا الطالب كل جهد، وغامر بنفسه، ودون ان يحمّل الخزانة شيئاً، ويشرفني ان اسلم العمل ذاته إلى العناية العامة. ويبلغ عدد الارقاء مائة، فضل بعضهم الإقامة طوعاً لتصريف بعض الاهتمامات الخاصة، وقد انزلت في زانتي بعضاً آخر منهم، وبقي خمسة منهم موضع خلاف، ويهتم القنصل باللوفتش بأمرهم، ولم يسوّ وضعهم بعد.

لقد نبهني إلى ذلك قبل لحظات من سفري من هناك، فبعثت بخطاب إلى البك، وتلقيت منه رداً مناسباً، ترونه في النسخ المرفقة. وقد أكد لي المبعوث أنه سيعمل على انقاذهم من ذلك العذاب، وفور ذلك سيركبهم البحر.

(وتستمر الرسالة ذاكرة أن بوبتش اتباعاً للعادة، فقد وزع البارود وتقبل من البك هدية هي (حصان رمادي).

من المحجر الصحي الجديد في 7 من فبراير 1764 — كبير العرفاء ـ ماركانطونيو بوبتش

الوثيقة رقم (25)

تقرير متواضع عن الوضع الحالي لمدينة طرابلس وتحصيناتها وحكومتها وأسلحتها ومنتجاتها وكل جزئية صغيرة عن هذه الإيالة التي جعلت الطالب ألفيسي ميلانوفتش يعدها مع رسم لذلك الميدان (1765) (نقلاً عن صورة من تقرير بوبتش ـ ميلانوفتش الموجود بمحفوظات الرهبان

بالبندقية ـ في: حكماء التجارة الخمسة ـ سلسلة المتنوعات، ب 369)[1]

تقع مدينة طرابلس الغرب عند نهاية السهل الكبير الذي يمتد على هيئة لسان أرضي في البحر، وهي المقر الرئيس للباشا، وعاصمة المملكة، وموقعها تحت الدرجة 32 والدقيقة 55 من خطوط العرض، وشكلها غير منتظم، خماسي الأضلاع اثنان منها على البحر المتوسط، وتطل الثلاثة الأخرى على البر، ومحيطها ألف وستمائة خطوة هندسية تقريباً، ويرتفع على زواياها عدد مماثل من المسطحات، وبرجان غير منيعين. ولمحاولة ضمان الدفاع عن المدينة من جهة البحر فقد عملوا الفنون الممكنة، لاحاطتها من جهتين باعمال دفاعية جيدة، وبنوا بصفة خاصة بطاريات عديدة جهة الميناء، كما يتبين ذلك من الرسم المتواضع الذي ارفقه إلى حضرتكم.

ويبلغ طول الضلع الذي يناظر الميناء نفسه 410 خطوات، ويتألف من عدة خطوط غير منتظمة، ومجهز بثلاثة أبراج، اثنان منها اتخذت سكناً، ويوجد فوق الثالث بقايا طاحونة هوائية مهدمة. وهذا الضلع خال من أي متراس ترابي، ومن أي حاجز، لكنه مزود في كامله بممشى وسند، تتدرع وراءه البنادق. وتوجد بطارية صغيرة مؤلفة من أربعة مدافع حديدية لا حاجز لها، فوق طابية ضيقة، تغشاها الفوضى.

وتقع القلعة التي يقيم بها الباشا في أقصى يمين هذا الضلع، وهي على شكل مستطيل، يتألف من عدد من الاجزاء غير المنتظمة، وكذلك الأبراج التي تقوم في زوايا القلعة نفسها. وقد جهز نصف هذه القلعة بمدفعية جيدة جداً، وهو النصف المواجه للشرق، أما النصف الآخر فيستعمل سكناً للباشا ولديوانه. وتقع اعمال الدفاع بشكل خطير على الأسوار ذاتها، وعلاوة على ضيق الجوانب تضاف نواقص أخرى تتعلق بمواده. فقد اقيمت الأسوار على قواعد غير متينة، وبما أنها قد حملت بالبناء الحاجز والبطاريات، لذلك فقد تضررت في عدة جهات، وخاصة عند البرجين، حيث تظهر شقوق عمودية من القاعدة إلى القمة، ولم يسلم حتى النصف الآخر أيضاً الذي بنيت عليه دعائم قوية جداً للوقاية.

وعند الطرف الآخر من الضلع المذكور يقوم برج فرارة، وهو مربع الشكل، وقد بناه الاسبان، ويحتوي على ثمانية عشر مدفعاً، منها بعض المدافع من نوع كولوبرينا موجهة إلى ناحية الميناء، وأغلب هذه المدافع من البرونز، وقد دعّم بطابية، وبه حاجز واق جيدٌ جداً. وهذا البرج هو أول مكان احتله الالكونيون عند تمردهم، ومنه استهدفوا قصر الباشا،

(1) من هذا التقرير استمد التقرير الآخر المحفوظ بمتحف كوربر معلوماته وجاء بعنوان: تقرير عن الحالة الحاضرة لمدينة طرابلس كما كتبها مجهول، بناء على بحث ميداني في سنة 1766، وكان قد ذهب صاحبها الى هناك في الاسطول الذي كان يقوده ياكوبو نناني». من الواضح أنه صورة تكاد تكون كاملة من تقرير بوبتش ـ ميلانوفتش.

واعيد الإستيلاء عليه عندما تصدى لهم من كان اشجع منهم، وفشلت المغامرة. وتليه في الناحية المقابلة على بعد 200 خطوة القلعة البحرية الواقعة على جزء متقدم من البر، وبشكلها الدائري واسوارها المزدوجة تعمل على حماية الميناء، والسور العلوي في شكل دائرة كاملة، يحتوي على اثنى عشر مدفعاً، معظمها من الحديد اما السور الآخر الواقع على قاعدة المذكور فقد جاء على شكل نصف دائرة، ويحتوي على أربعة عشر مدفعاً ضخماً، وجميعها من البرونز. وكلتاهما ترّستا بالتراب، وجهزتا بحواجز في سمك السور تماماً، كبقية اجزاء التحصينات.

والخط الواصل بين برج فرارة والقلعة البحرية مجهز بأسوار متتابعة، بعضها تعلوه دروع للبنادق وممشى، والبعض الآخر مجرد، والغاية من هذه الأسوار هي وقاية الميناء، ويحتوي في الناحية الخارجية على ثلاث بطاريات أي ان الأولى القريبة من البرج تتألف من ستة مدافع حديدية، والثانية من احد عشر مدفعاً، وهي على شكل القطع المكافىء، والاخرى التي تلي السابقة في خط مستقيم، تتألف من ثلاثة عشر مدفعاً، ومعظم المدافع بالبطاريتين الأخيرتين من البرونز. وقد اعدت اثنتان من تلك البطاريات لحماية المدينة من الغارات البحرية، والأخرى ذات الشكل القطعي المكافىء للدفاع عن الشاطىء.

ويتألف الضلع الثاني المطل على البحر من اجزاء غير منتظمة، وقد احتوى في منتصفه على منبسط قام عليه البرج الاسباني. وبما ان هذا الضلع يبتدىء من البرج المذكور فانه يشكل رأساً للطرف الآخر من البرج الحصين المطل على البر، ويحتوي سطحه على عدد من المصاطب، اثنتان منها زودتا ببعض الوحدات المدفعية، وفيما عدا ذلك من السور فقد جاء داخله ممشى، ومساند يتدرع وراءها حملة البنادق.

وفوق ذلك المرتفع يقع البرج الإسباني، في شكل غير منتظم، ويشرف من كل الجهات على القصر، وكل التحصينات الأخرى، ولذلك فقد زوّد ببطارية جيدة جداً، وبعدد من المدافع يزيد على سعته. ولا يحجب هذا البرج من ناحية المدينة أي سور، إلا أن توزعه يوازي صلابة السور نفسه.

وبسبب نقص الحجارة في البلاد فقد استعاضوا عنها بمزيج من التراب والطين والصلصال، مع جزء من الجير فيما يسمى ضرب الباب، الذي بنوا به البرج المذكور، وقد بنيت كثير من الاعمال الأخرى بنفس الطريقة، وخاصة اسوار الحدائق. وتحرس هذه القلعة ببالغ العناية، ولا يسمح بالدخول إليها لأي اجنبي.

ويقوم الحصن الفرنسي قبالة ذلك البرج من جهة البحر على صخرة كبيرة، وشكله مستدير، ويجتاز إليه بواسطة جسر حجري، ويحتوي على اثنى عشر مدفعاً حديدياً، نصبت

على قواعد نبارية[1] مثل غيرها على الاغلب، وقد وجهت تلك المجموعة من المدافع لحماية ذلك الضلع، وبانضمامها إلى مدافع قلعة البحر تكون موجهة إلى تلك النقطة التي تظهر فيها السفن الحربية.

ونتقل الآن إلى الاضلاع الثلاثة المطلة على البر، ونبدأ بالأكبر وهو محاذٍ للمذكور. ويشكل هذا الضلع ستاراً بالغ الطول، يقوم في كلا طرفيه برجان: البرج الأيمن مقفل من جميع جوانبه، قد زود بمجموعة جيدة جداً من المدافع البرونزية، وبعددٍ من المكاحل، موجهة إلى ناحية البر. اما البرج الأيسر ويظهر في شكل سداسي، فثلاثة من أضلاعه تشرف على البر، ونصف ضلعين آخرين أعدتا جوانب فوق الستارة المجاورة، وفوق هذا البرج بطارية حديدية من عيار 14، وتستند على قبو متواصل. ولا أعرف الغرض الذي اعدت من أجله بقية المخطط، الذي يرتفع من السطح في سمك الجدار فقط، تاركاً فراغاً في مركز ذلك البرج.

وطول الستارة التي تتوسط البرجين المذكورين هو 225 خطوة، وتبقى الاجنحة الضيقة للقلاع الجانبية غير مجهزة بوسائل دفاع جيدة، ولا تحتوي كل قلعة إلا على مدفع واحد قريب المرمى، ولكن يوجد على الستارة المذكورة اثنان وعشرون مدفعاً حديدياً من عيارات مختلفة، وبه حاجز في سمك السور، وهذا يتجاوز الاسلوب المتعارف عليه. اما الحاجز الواقي أو الطابية فمتسعة جداً وعليه دعامة طبيعية من التراب، وفي أحد اطرافها يقوم منحدر لادخال اللوازم.

ويوجد بالخارج خندق صالح، دعامته من التراب فقط، ثم هناك احدور، على ان كل شيء مصاب بالاهمال وتأثير الزمن.

ويأتي بعد هذا الضلع الثاني ولتصحيح طوله غير العادي، فقد بنيت له مصطبة من البناء العادي، عليها تسعة مدافع حديدية، حملت على قبو متين جدا، وتوجد على جوانبه قطع أخرى تناظر المدافع المذكورة، قد استقرت على السطح، وبنى عليها في المكان ذاته، وعند الطرف الثاني من هذا الضلع توجد مصطبة من التراب المدكوك، مجهزة بسبع قطع من المدافع الحديدية، ولها حاجز من السمك اللازم. وطول الستارتين اللتين بهذا الضلع 105 خطوات كل واحدة منهما، وليس بهما من الداخل متاريس، ويعوضها للدفاع ممر للمشاة، وطاقات داعمة للبنادق، وعلى ذلك فهذا الضلع هو الجانب الضعيف في هذه التحصينات، يضاف إلى ذلك الأضرار الموضعية التي اهملت اهمالاً كاملاً. وفي بعض اجزاء هذا الضلع يتتابع النظام المذكور للخندق، والدعامة المائلة والاحدور، وتتلاشى بعد ذلك تدريجياً.

والضلع الثالث، وهو أصغر الأضلاع، عليه وسائل دفاعية عادية، وطوله 105 خطوات،

(1) نسبة الى نابارة، وهي مقاطعة في شمال غربي اسبانيا.

ومجهز بحاجز وطابية، وضعت عليها مجموعة صالحة من المدافع الحديدية، عدا بعض القطع البرنزية موضوعة قرب مستودع البارود.

وعند الطرف الأيسر يتصل به برج متين جداً مربع الشكل، في أسفله نفق كبير، يحفظ فيه أكبر قدر من البارود. وقد قسمت المدافع العشرة التي نصبت عليها، إلى ثلاثة اقسام، وهي جميعها من البرنز، اربعة منها وجهت لتحمي أحد جوانب قصر الباشا، وأربعة أخرى وجهت إلى الضاحية، واثنان إلى الجانب الذي يعلو الستارة المذكورة. وبذلك يتم شكل القلعة، وهي مجردة من كل منشأة دفاعية خارجها.

وتنفتح بدائرة سور المدينة ثلاثة ابواب، أحدها يفتح على البر، والثاني يواجه الميناء والثالث عند دار الصناعة.

ويستعمل جزء من خندق قصر الباشا داراً لصناعة السفن، حيث تحفظ في مخازن مختلفة المواد، وكل ما تحتاج إليه، في تلك الاعمال. وتصنع بهذه الدار الشبابك وبعض السفن الكبيرة، اما الجواليت والمراكب الصغيرة فقد خصص لصناعتها شاطىء صغير بالميناء، مجهز بالمخازن اللازمة، ومن هذا المكان تسحب المراكب إلى البر عندما يدعو الموسم إلى ذلك، وكذلك يفعلون عندما تبقى المراكب عاطلة بالميناء، إلا إذا كان التوقف لايام قليلة، وبهذه الطريقة يمكن المحافظة على المراكب لمدة أطول. ويخضع نظام صناعة سفن القرصنة إلى اهوائهم، ويستخدمون كل مهارة لتكون سريعة، ويستفيدون من أخشاب موريا، وفيقر للمنجور، وبعد ذلك يجهز السطح الخارجي وغيره ليكون متفقاً مع خفة حركة المنجورات الأخرى، ودون الإلتفات إلى دواعي السلامة، ولا إلى النتائج الوخيمة التي تنشأ في كثير من الأحيان.

والوضع داخل المدينة غير منتظم كذلك، ولكنه مقبول، والطرق الرئيسة مريحة جداً. وبيوتهم في الغالب مربعة الشكل، أو مستطيلة، ويأتيها النور من الفناء الداخلي، الذي تحيط به أروقة متواصلة، ويتطابق معها وضع الغرف المرتبة بشكل عملي. اما من الخارج فلا يستعملون إلا شرفات صغيرة وقليلة، ركبت عليها قضبان حديدية، واسطح المنازل في وضع أفقي، يقيهم من المطر، ويستفيدون منه في الترويح عن النفس.

وتقام الصلوات لله في كنيستين: احداهما لاتينية، والأخرى يونانية، ويحترم الأتراك رجال الدين بهما. وتلقى دور القناصل ما يجب من الاحترام، ويتمتعون بامتياز الاجارة إذا ما دخل المجرم إليها، ولو أن الأمر يتوقف على نوع الجريمة، ومن أجل ذلك تحتاط القنصليات للأمر.

أما ابنية مساجدهم فبسيطة جدا من حيث العمارة، ويتميز مسجد الباشا بان جدرانه مكسوة من الخارج والداخل بالزليج، وبه ثلاث قباب جميلة. وليس هناك شيء نادر يستحق

الذكر، سوى إيوان[1] وقنوات عظيمة للمياه، فالايوان مربع الشكل، تسنده أربعة اعمدة، شكلت بقطع صخمة من المرمر محلاة بنقوش بارزة جميلة، تشكلت من أوراق متتابعة. ويقال انه من الداخل اجمل صنعاً، وليس من السهل الدخول إليه، إذ يستعمل اليوم مخزناً للباشا.

ويقول الكثيرون إن الرومان هم الذين بنوه، واتخذوه معبداً، ثم وضع به الإسبان حراستهم، ومهما كان الأمر، فالظاهر انه مبنى أزلي.

اما القنوات فتسيل فيها المياه من الضواحي إلى قصر الباشا، لمسافة نصف ميل، وتقوم على أقواس عظيمة البناء، يبلغ ارتفاعها اثنى عشر قدماً.

وننتقل الآن إلى الحديث عن ميناء المدينة، فهو مكون من ثلاث صخور صغيرة، ترتفع قليلاً جهة الغرب فوق افق البحر، وهذه لا تقدم الوقاية الكاملة للمراكب، وكثيراً ما يضيع منها العديد إذا هبت عاصفة عاتية، ومن حيث المساحة يمكن ان يكفي عدداً كبيراً من المراكب، اما من حيث العمق القليل وضحالة المياه فلا يمكن ان يؤوي إلا السفن المتوسطة، اما السفن الضخمة التي ترسلها الدول الصديقة احياناً، فترسو على بعد ثلاثة أميال من الميناء إلى الغرب من القصر، حيث عمق الماء جيد، إلا أن هذا يرتبط بمدة البقاء لانهاء المهام، وقضاء فصل الزوابع البحرية.

ويقوم تجاه مدخل الميناء المعتاد برج الانجليز، وهو على شكل قطاع كبير من دائرة، انشىء على وترها مستطيل، وقد بنى لغرض عرقلة الدخول إلى الميناء إذا تطلب الأمر ذلك. وعلى هذا البرج أربعة وثلاثون مدفعاً رتبت على صفّين، الصف الأول عند حافة الماء، والثاني إلى الأعلى يستند على اقواس متتابعة، ويحميه حاجز متين جدا.

فهذا هو الوضع في المدينة والميناء، وليست تحصيناته سوى مجموعة غير منتظمة لا ترابط بينها.

و إذا ما تعرضت لهجوم عرضي من جهة البر، فستبقى المدينة مكشوفة كثيراً لقلة وسائل الدفاع، والمعوقات المحلية التي تحيط بها.

ونتحول الآن إلى الحديث عن الحكومة، الحكومة سياسية، ولكنها مطلقة ووراثية منذ زمن، ويفخرون انها من حيث النبل والعراقة تتمتع بالأفضلية على غيرها من الإيالات، وقبل عودتنا السنوية وصل مبعوث من استانبول، يحمل القفطان وبعض الأوسمة الشريفة التي بعث بها إليه السلطان، وقد عينه مشيراً على بلاد شمال أفريقيا، ولكن هذا التعيين ليس سوى لقب شرف، يمنحه السلاطين مرة لهذا الباشا وأخرى لحاكم الجزائر.

(1) يعني قوس ماركوس أوريليوس القائم قرب جامع سيدي عبد الوهاب بطرابلس.

ويتألف ديوان الباشا من الأتراك[1]، إلا ان بعضهم من (المرتدين) يختارون من بين أكثرهم علماً ومعرفة، والقادرين على الاستجابة لمطالب الحكومة، ثم يعينون في المراكز الرفيعة، ويرقون دون موانع حسب مواهبهم. وبهذا الاجراء يبقى الباشا المنافسة المستمرة لخدمته خدمة جيدة، معتمداً في سلامته على رقابة اولاء أنفسهم، ومن بين هؤلاء يختار قادتهم الذين يتولون تحويل خراج الأراضي المنتجة إلى الحكومة، ويتولون كذلك الوظائف المدنية في البلاد، ويجري استبدالهم بعد مدة مقررة. وعلى كل حال، فإن وضعهم قد أحسن تنظيمه، ولذلك فان المواطنين يحبون الباشا حباً جماً، لخلقه الودي ومواهبه وخصوصاً لإستقامته.

وللباشا ابن واحد وثلاثة من الإخوة. ويبلغ عمر الابن أربع عشرة سنة، وهو وسيم جداً، وعالي الهمة، ويستحوذ على قلب ابيه، ويبقى إلى جانبه عند المقابلات الرسمية، وانعم عليه الباشا باكبر لقب (بك الميدان)، اما اخوة الباشا فيعيشون عيشة خاصة، إلا انهم لا يتنازلون عما يجب نحوهم من احترام وتشريف، ويخضعون للرقابة الشديدة.

ومملكتهم شاسعة المساحة، وتمتد ألف ميل تقريباً على شاطىء البحر، ومن جهة الأرض، فتمتد من ثلاثين إلى أربعين يوماً مشياً على الأقدام، واغلب السكان من العرب، ولا يحصلون منهم إلا على ضرائب ضئيلة، فالعرب يسكنون في البراري تحت الخيام، ويغيرون مواقع اقامتهم دائماً بين حل وترحال إلى حيث يروق لهم، ينقلون معهم إلى كل مكان بيوتهم واسرهم واثاثهم، وكل ما يملكون، وحتى يخضعهم الباشا إلى دفع الضرائب الزراعية، يلجأ إلى مفاجأتهم من وقت إلى آخر بجيش مدرب، حتى يؤدوا ما عليهم من واجب.

والمدينة آهلة بالسكان، فهي تعد ألف عائلة أو أكثر من اليهود فقط، فضلاً عن عدد كبير من الأتراك وغيرهم، ولضيق مساحة المدينة المسورة أقام الناس عدداً من الضواحي، على بعد يسير، أضحت آهلة بالسكان، ولا يجبى منها إلا نصف الضرائب المعتادة، ويتمتعون بهذا الامتياز، لانهم رهن إشارة الباشا كلما تطلب الأمر استدعاءهم.

وتنقسم القرصنة إلى عامة وخاصة، اما العامة فالغنائم تقدم كلها إلى الباشا، يوزع منها على الربان والملاحين حسب قيمة الغنيمة، وعليه ان يزودهم بما يحتاجون إليه. اما الخاصة فيعطي الباشا نصف الغنيمة، وعليه ان يزودهم بالبارود والقذائف والخبز المجفف زاداً للبحارة، وحتى من هذا الباب فالدخل متواضع.

تنقسم قوات هذه الإيالة إلى برية وبحرية، وذلك كما يلي:

ونبتدىء بحرس الباشا، تتألف المفرزة من مائة إنكشاري مختار، يرأسهم مقدم يحظى بكل احترام، اما باقي القوات البرية فتتألف من ثمانية آلاف انكشاري أو أكثر، وهم معفون من أية

(1) في هذا الوقت كلمة تركي في أوربا لا تعني جنسية معروفة بل تعني المسلم وسواء كان عربياً أو غير ذلك، (المراجع).

ضريبة، وتدفع إليهم فقط مخصصات ضئيلة، وهم ملزمون بتلبية الأمر كلما احتاجت إليهم الجهات الرسمية، كما يحدث عندما يتوجب ارسالهم إلى العرب لجباية ضريبة الزراعة.

ويقال انه في حالة الضرورة يمكنهم أن يجهزوا ثمانين ألف رجل، وقد شوهدوا بهذا العدد يقاتلون باي تونس والعرب. اما القوات البحرية فمحدودة جداً، إذ تتألف من فرقاطة، سميت لسرعتها فاما[1]، وشباكين وثمانية جواليت وبستة قرويت[2]، ولديهم عدد كبير من الشبابك الصغير، وتستخدم في نقل البضائع، ويجري تسليحها احياناً للقرصنة إذا ما رغب اصحابها في ذلك. وتسلح السفن المستولي عليها غنيمة، وتباع إذا لم تف بأغراضهم، بعد ان تكون قد استعلمت في بعض الغزوات.

وأغلب البحارة من العرب، باستثناء الرايس وقليل من المشارقة، فهم من الالكونيين، وإذا ما جرى التخلص من بعض المراكب، فيضطرون إلى طرد العرب منها بالقوة، وكان هناك تسامح عن هؤلاء الالكونيين عن اعمالهم هذه، ولكنهم بعد محاولة التمرد لم يجدوا القبول المعتاد، واصبح عددهم محدوداً.

وتسير التجارة سيراً عادياً، وهي تشغل عدداً كبيراً من الناس، ويترددون بقوافلهم البحرية المتتابعة على موانىء الشرق وغيرها، حيث يبذلون العناية الكبيرة في مبادلة البضائع والاعمال الملاحية الأخرى، مما أسبغ الخير على كثير من العائلات.

ويتردد على هذا الميناء عدد كبير من المراكب، من جميع الدول الصديقة، واغلبها مراكب فرنسية أو راقوسية (في يوغسلافيا اليوم) وكثيراً ما يستعين هؤلاء بالمراكب الطرابلسية. وتأتي السفن الأجنبية في كثير من الأوقات تحمل هدايا ملوكها إلى الباشا، وكثيراً ما ترسو هذه السفن بدون هذه الاسباب.

اما الاجراءات التي تتبع مع ربابنة السفن فبالغة اللياقة، وتقترب من النظام المتبع في اوربا، ومن واجب كل قنصل عندما تصل سفينة تابعة لدولته ان يصعد إلى ظهرها، ويرتب مع الربان تحية النزول إلى البر، وأية تشريفات أخرى، كل ذلك بعد ان يتلقى التعليمات من ديوان الباشا، والذي يرسل إلى السفينة الشاوش حاملاً المشروبات ولمرة واحدة فقط.

ويحيي القصر السفن القادمة بواحد وعشرين طلقة مدفع، وترد عليه السفن بنفس العدد من الطلقات، وإذا كانت محملة بالهدايا فتستقبل بسبع طلقات أخرى، حين دخول الربان إلى القصر حاملاً الهدايا. ويستقبل عند زيارته الأولى للباشا في الديوان (وهو مكان انيق جداً) حسب تقاليدهم، وهو مربع الشكل، ويتألف من ثلاثة أروقة، وقد كسيت جدرانه وأرضيته

(1) فاما = كلمة ايطالية تعني (الشهرة) وهي قديمة الاستعمال في طرابلس.

(2) قرويت = Caravelle، وسميت أيضا Scampanin، وهذا النوع من المراكب اتخذ شعاراً لمدينة طرابلس.

بالزليج الصغير، وقد أضفى عليه منظراً رائعاً.

ويرتفع العرش الذي يجلس عليه الباشا بخمس درجات من الأرض، وهو مربع الشكل، مغلف من الجوانب إلى ارتفاع قدمين، وتعلوه قبة جميلة جدا، تحملها أربع اعمدة بديعة الصنع، ويعلو القبة هلال محلّى بعدد من الاحجار الكريمة، وعند مقعد الباشا إلى الجانبين يبرز كذلك حجران كريمان، وكامل جهاز العرش نقش نقشاً بارزاً جميلاً، يتحلّى باشكال مختلفة، كل شيء فيه مذهب، وحيث ان الديوان تضيئه اشعة منعكسة عن الشمس بمهارة وفن، فإن ذلك يزيد مظهر العرش جلالة ومهابة.

ويجلس الباشا في هذا المكان على وسائد وطنافس مطرزة بالذهب، ويقف ابنه وقد أمسك بيده الخزندار الاكبر عند اسفل الدرجات من الجانب الأيمن، ويليه رئيس البحرية عند الجانب الأيسر، ثم يتم ترتيب الآخرين حسب مستواهم على طول جانبي الديوان، ويقف الشاوش (أو التشريفاتي) عند الباب، وفي يده عصا فضية طويلة، زينت بالاجراس الصغيرة. ويقف على طول السلالم الكبيرة والفناء وقسم الحراسة ما يزيد على اربعمائة من الاتراك، متقابلين ظهرياً على كلا الجانبين، ويمسك كل واحد منهم ببوق لا يستعمله، ومسدسين وخنجر، وباستثناء كبار الوزراء فان غيرهم مسلحون، وعليهم ان يبقوا واقفين.

ثم يجري ادخال الربان بمساعدة أحد كبار الأتراك، وبعد أن يعرض ما جاء من أجله باسم ملكه، يشير إليه الباشا بالجلوس، حيث أعدّ عدد من الكراسي على يسار العرش، يجلس عليها الربان واتباعه، وبعد تناول المشروبات يودع الباشا الذي يردّ عليه بالتحية، واضعاً يده على صدره، تعبيراً عن الشكر، مبتسماً متمتماً بعض الكلمات لتأكيد امتنانه.

أما زيارة التوديع، فيتبع بشأنها نفس مراسم التشريف باستثناء طلقات المدافع.

وتلي ذلك الزيارات الرسمية لقناصل الدول الأخرى الصديقة، ينتقل القائد إلى منزل القنصل، حيث يتلقى الزيارات بصفة رسمية، وعليه ان يرد الزيارة فيما بعد، ومن المتبع كذلك تقديم حفلات المآدب المتبادلة. ويزور اهم وزراء الباشا القائد بمركبه، حسب الاهمية والاستعداد، ويعاملون باكبر قدر من التكريم، وهم فضوليون في فحص كل جزء من السفينة.

اما رجال الحامية فيسعون لدى القائد بأساليب ملزمة لحضور التمرينات العسكرية، ويقبلون بكامل اللطف، ويتبين ان خضوع الأتراك للباشا أمر ملفت للنظر، فلا يقومون بالزيارة إلا بعد الحصول على إذن الباشا، وعليهم ان يستأذنوا حتى إذا ما اضطروا إلى الابتعاد عن المدينة، لقضاء شؤون خاصة.

والطقس في هذه الإيالة لطيف جداً، إلا ان جفاف فصل الصيف لا يساعد كثيراً على

الزراعة. الضواحي غنية بأشجار الحمضيات والنخيل وغيرها من اشجار الفواكه التي تكثر بأنواعها في البساتين، والتي يتخذها السكان أمكنة للترويح عن النفس.

وليس هناك الكثير من نتاج الحبوب، وبالرغم من حظهم في الحصول على موسمين للحصاد في السنة الواحدة، إلا ان هذا مع ذلك لا يلبي الحاجة دائما، فالأرض رملية في الغالب، ولا تعطي إلا محصولاً ضئيلاً.

ويستعينون بقوة الفن، في حفر آبار عميقة جداً، يستخرجون منها في يسر كميات كبيرة من المياه، لتعويض ما أنقصته الطبيعة، ويختارون انواعاً معينة من المزروعات تتفق وطبيعة الأرض ليحصلوا على منتوجات اخرى مثل الشعير والبقول وغيرهما.

وتكثر لدى عرب البادية المراعي، وتبعاً لذلك فإن اللحم من النوع الجيد وفير، ولديهم أيضاً عدد وافر من اشجار الزيتون، يحصلون منه على الزيت الطيب لنصف السنة، والشعب يتحلى بالكثير من الاخلاق الإنسانية، وليس لهم من البربرية إلا الأسم، فالاجنبي يجد استقبالاً حسناً، ويتمتع بميزة الحرية دون ان يلحقه اذى، و إذا ما و قع به الاذى فانه يلتجىء إلى القضاء الذي يعاقب المعتدين عقاباً رادعاً.

ويلقى القناصل كل احترام، ولكن القنصل الانجليزي ينال التقدير الأكبر، وقد أبدوا اهتماماً بدولتنا خلال اقامتنا القصيرة هناك.

ولا يحسّ الارقاء بالثقل الكامل في عبوديتهم، كما يتوقف الأمر على تصرفهم، فإذا ما أوكل إليهم القيام ببعض الخدمات وابدوا اخلاصاً نحو سادتهم، فينالون كل خير، و إذا ما اظهروا خبثاً وعناداً، فانهم يقضون العمر في بؤس داخل ما يسمى الحمامات ومنه يستخدمون في اعمال البناء وغيرها من الاعمال المتعبة.

هذا ما أمكنني معرفته خلال اقامتي القصيرة حول هذا الموضوع، واضع مجهودي هذا بين ايديكم، قياماً بواجبي مع الاحترام.

الوثيقة رقم (26)

وصف طرابلس الغرب كما ورد في خطاب اغوسطينو بيلاتو إلى اخوته بتاريخ 30 من نوفمبر 1777 (يوجد الخطاب الأصلي بمحفوظات الدولة بالبندقية ـ وثائق متفرقة لسورانزو ب 16)

اخوتي الاعزاء،

خطر لي منذ اللحظة الأولى من وصولي إلى طرابلس، ان اعطيكم فكرة عن هذه البلاد، ونظراً لما بدا لي من الاهتمام بالناحية السياسية ايضاً، فضلاً عن الناحية المادية، رأيت من المناسب تأجيل الموضوع لبعض الوقت، حتى أكون في وضع أحسن، لتنفيذ تلك الفكرة.

لقد تبين لي ان قضاء اربعة أشهر هنا، مدة كافية لاعطاء الفكرة، ويسرني أن اقوم بها الآن على أمل ان تكون مقبولة لديكم.

تقع مدينة طرابلس، عاصمة المملكة، على الشاطىء الافريقي عند حافة سهل شاسع ينتهي عند شواطىء البحر الأبيض المتوسط، ثم يضيق ذلك السهل عند البحر حتى يشكل جونا اتخذ منه ميناء واسع لا يمكن أن ترسو به الا السفن العادية، حيث تحتمي به في أشهر الشتاء من العواصف. وبما أن نظر الحكومة كان يتجه دائما الى أن تأمن من أية مفاجأة قد يقوم بها المسيحيون، ركزت كل تفكيرها في اقامة حصون على المدخل مزودة بمجموعة مدفعية لحماية الميناء، وهي في الوقت الحاضر غير صالحة للدفاع ضد أي هجوم، وذلك بسبب الاهمال وعدم الاهتمام بها. وعلى هذا فتكفي فرقاطتان لتنشر الرعب في المدينة التي لا يمكن تدميرها بالنظر الى موقعها. وشكل المدينة مخمس الأضلاع غير منتظم. يتصل ضلعان منها بالبحر والثلاثة الأخرى بالبر، ويحميها من هذا الجانب برجان حماية سيئة. ولا يمكن تبين منظر المدينة عن بعد الا قليلا، أما بساتينها فتبدو واجهة جميلة جدا، الا أنه عند الاقتراب منها تشبه مدينة تم تدميرها، فلا ترى بالشوارع الا أكواما من الخرائب، فالجدران نصفها مهدم والمنازل نصفها آيل للانهيار، وليست مغطاة بالقرميد ولكن أسقفها مسطحة، وبرغم أن تلك الأسطح تساهم في المظهر الكئيب للمدينة فانها تستخدم للتنزه في ساعات الصيف الرطبة. وقد بنيت المنازل على شكل الأديرة. فالمدخل يؤدي الى فناء داخلي فسيح يدخل منه النور، وأما تلك التي لها نافذة في الخارج فقليلة جدا.

والمدينة مكتظة بالسكان. ويؤلف اليهود، وهم يتمتعون بمزايا كبيرة، جزءا لا بأس به من السكان. ويستحق طعام سكانها أن يذكر، فقليل من الفول الجاف ونوع من الشوفان يأكلونه نيئا، هو كل طعامهم اليومي.. ولباسهم (ملاية) من الصوف (الجرد) يلتفون بها في جميع الفصول. وما سبب هذا التقشف المتطرف الا بخلهم الشديد مع الكسل، ويحصلون على ذلك الطعام من خصوبة الأرض، التي لا تستطيع أن تعطي أكثر من ذلك نظرا لحرارة الطقس. ويكفي للتدليل على ذلك المقادير الوفيرة من البلح وكل نوع من الحمضيات التي تنتجها البساتين، التي تبدي أبدع منظر في غالب أشهر السنة. ولا تقل محاصيل القمح وفرة عن ذلك، عندما يكون الفصل مناسبا، فهذه المحاصيل تسد حاجة العدد الكبير من السكان كما توسق بها الى حد مفيد المراكب الأجنبية المتجهة الى موانىء أسبانيا. وكأن هذه الوفرة في

المحاصيل غريبة اذا ما أخذنا في الاعتبار طريقة فلاحة الأرض. فهم يستخدمون في حرثها ثورا، أو جملا، أو حمارا، واذا ما لم يكن لدى المزارع شيء من هذه الحيوانات فانه يأتي بأحد العبيد أو بابنه لجر المحراث.

ومن السهل أن نتصور الى أي عمق يمكن شق الأرض بمثل تلك الطريقة، وتتسبب في قلة خصوبة الأرض صعوبة أخرى وهي طبيعتها الرملية، ويساعد الجو على التغلب على تلك العوائق بطريقة رائعة، بحيث لا يمكن أن يكون المحصول أوفر من ذلك والنوعية أجود. وهذا الأمر تنتج عنه بين المزارعين نزاعات حادة فكثيرا ما يرفع بعضهم السلاح على البعض الآخر وتسود البراري معارك بالحديد والنار. وتعد هذه الحروب الأهلية أحد أكبر أسباب المجاعات، ولا يفيد في اخمادها سلطة الباشا، فهو بالكاد يستطيع أن يجبي منهم الضرائب المفروضة، اذ ليس لديه الا بقية باقية من الجند المساكين ذوي الأجور القليلة، وقد كانوا سابقا سيفا مسلطا على جيرانهم.

وتضعف السلطة كلما تقدمنا في داخل البلاد، فهي تمتد عند الجنوب الى مسافة ثلاثين يوما من السير على الأقدام، وهناك نكتشف عاداتهم المتوحشة مما دعا الى تسميتهم بالبرابرة. وهذا الأمر يبلغ منتهاه في الأصقاع الأكثر بعدا، فهم لا يستحون من أن يتاجروا بأولادهم الذين يشكلون عددا كبيرا بسبب حرارة الجو، وحيث يستفيدون من بيعهم في الموانىء الشرقية. والمواد التي يمكن المتاجرة بها غير ما تقدم قليلة، فهي تقتصر على الجلود المراكشية والجلود الرقيقة والسنامكي والشمع الخام، التي يجلبونها من متصرفيات الدواخل، ويتسبب هذا النقص في المنتوج في منتهى الفقر بالبلاد خلال سنوات القحط، فاذ ذاك تدعو الضرورة الى دفع النقود من أجل الحصول على القمح من الخارج. أما الصناعة فمفقودة في هذا البلد حيث لا يسود الا عدم المحافظة على المواعيد وقلة الثقة والجشع على المال. في الواقع لا يمكن أن نتوقع المشاعر النبيلة من شرذمة من الناس الجبناء الذين أبعدوا من بلادهم بسبب مساوئهم فجاؤوا الى هنا بحثا عن المأوى فغيروا دينهم.[1]

هؤلاء هم العناصر الذين هيئوا ليتولوا في طرابلس أعلى المراكز والذين يسمح لهم بمصاهرة المليك الذي لا يتورع عن أن يزوجهم من بناته، وأخواته، مهما قال بعض الكتاب الذين يقومون على إثر إقامتهم القصيرة بالبلد بكتابة وصف لهم فيعطون عنهم فكرة لصالحهم. ويأتي من هذا الصنف حكام الولايات الذين اذا ما تولوا الحكم لا يقومون الا بنشر الفاقة بين السكان،

(1) ان حقد القنصل وبالتالي مؤلف الكتاب ينصب أكثر على أولئك المسيحيين الذين أسلموا وسموا فيما بعد ـ سواء من قبل المؤلف أو القناصل أو غيرهم ـ بالمرتدين، وهذا أمر لا يمكننا الآن الا أن نأسف له، فهؤلاء قد أسلموا وحسن اسلامهم ولا حاجة الى نعتهم بغير ذلك.. (المعرّب).

والخراب نتيجة الظلم الذي يمارسونه، مما يجعلهم يفضلون سنة من القحط على زيارة يقوم بها القاضي اليهم. وليس من المنفر الآن أن أقدم صورة عن الحكومة، وكانت مؤلفة من الإيالة ومن الباشا، وبما أنه رئيس عادي فلا يمكنه أن يقرر عند غياب الإيالة أي شيء فوري، ولهذا فمن الأنسب أن نسميها دولة جمهورية أكثر منها ملكية. ولكن الباشا استطاع أن يجعل منذ زمن من سلطة ذلك المجمع شيئا لا يجدي نفعا، فقد جرده من كل تدخل في الشؤون العامة، وكان يسند أموره الى الخواص من وزرائه طالما كان ابنه قاصرا. وبهذه المناسبة يَنْبغي أن أعطي فكرة عن طبيعة هذا الأمير، وهو الوريث المفترض للعرش. فهو كبير النفس يحب بافراط القرصنة التي تتم مزاولتها تحت اشرافه. ويقدس البخل مما يدعوه الى تفضيل أبسط مصلحة على الاحتفاظ بسمعته. فالويل لمن يدفعه سوء حظه الى أن يكون من دائنيه، فهذا لن يجني الا وعودا باطلة، ذلك لأن عدم مرعاة العهد من طبيعة هذا الأمير، فهو بوجه عام أصلح لمزاولة القرصنة من أن يحكم مملكة. وبعد أن أخذ والده في تعاطي الخمر وأصبح من طبعه التردد تسلم الابن قيادة الأمور، فكان من السهل أن نتصور كيف تسير الأمور تحت مثل هذا الأمير وهؤلاء الوزراء.

ومن الملاحظ منذ زمن انحطاط محسوس في هذا البلد البائس الذي يسرع بخطوات كبيرة نحو الخراب. والدليل على ذلك الانخفاض الملحوظ في قيمة النقد الذي نزل في أشهر قليلة الى 50٪، ولم يفكر الباشا بأن يضع حدا لهذه الفوضى البالغة، فهو مغرق في البطالة والشراهة. وقد كان في ربيع عمره لا يهدأ له بال دائما على رأس جيوشه، يبدي بسالة فائقة، فتارة يخمد الحروب الداخلية وأخرى يدافع عن الدولة ضد الأعداء، أما الآن فيقضي أياما بأكملها في السكر. ولم يكن هذا هو الآفة الوحيدة التي تطبع نفس هذا الأمير، فهو يمتلك القدرة على التضليل، ويخفي تحت قناع الرقة المزيفة قلبا مليئا بالحقد. فقد برهن على ذلك بما فيه الكفاية عندما أصدر حكمه البربري على أعمامه الأبرياء، فقد اشتبه في أنهم ينوون الاستيلاء على ملكه فأمر بقتلهم في قسوة عند بداية حكمه. فمظهر البشاشة ووجهه يبتسم دائما وهو يجذب القلوب بكلماته الحلوة ولكنه يقوم بكل ذلك من أجل الخداع. ولا تختلف نفسية ابنه البك عنه، حيث كان منشغلاً دائما بالنهب والسلب الذي يقوم به قراصنته. فقد كان هؤلاء في سكون تام بعد أن عقد الصلح مع البندقية، ولم يتمردوا إلا في هذه الأوقات الأخيرة بفضل الأمير، فهو يقدم لهم العمل في السفن المسلحة مما يعود عليهم بالفائدة وتعمل معظم تلك السفن على حسابه.

وهي تتألف من بعض القوادس الصغيرة المسلحة بثلاثة أو أربعة مدافع، وتتعاطى هذه القرصنة في الصيف، لأن بناءها الضعيف لا يقاوم صدمات الأمواج في الشتاء، ومن ثماني أو عشرة سفن كبيرة تم نهبها من أهل نابولي ثم سلحت من أجل القرصنة. وأطقم الملاحين تألف

عشرةسفن كبيرة تم نهبها من أهل نابولي ثم سلحت من أجل القرصنة. وأطقم الملاحين تتألف من شرذمة تم انتزاعهم قسرا من أكواخهم، وجروا جرا عنيفا الى القرصنة التي يمارسونها دون رغبة منهم. ويتولى قيادة السفن عادة أناس من الارناؤوط، وهم ذوو جرأة وعزة نفس، فهم لمعرفتهم بجبن ملاحيهم يستسلمون اذا ما صادفوا مقاومة.

وتثير طريقتهم في القتال الرعب في النفوس، ويبدون وكأنهم أسود عندما يطلقون صيحات مخيفة في أثناء القتال. وقد عرفهم أهل نابولي بحكم التجربة، فهم يخافونهم الى درجة أنهم بمجرد أن يلمحوا سفينة قرصنة يهربون في فزع، تاركين مركبهم ولو كان صالحا للدفاع. وقد بلغ عدد الغنائم من السفن اثنتين وعشرين استولوا عليها في السنة الجارية، وقد دفعهم هذا النجاح الباهر الى مضاعفة سفنهم المسلحة. وبقدر ما هم جبناء اذا ما عاكسهم الحظ فهم متكبرون اذا ما ابتسم لهم الحظ، ويوهمون أنفسهم بأنه لا يوجد من يقاومهم.

فاذا خرجوا الى القرصنة فهم مزودون دائما بجواز السفر من قبل القناصل، ويطالب هؤلاء في طرابلس بأن يعاملوا بكل احترام: ويرفعون علم دولتهم على سارية عالية نصبت على بيوتهم التي تشكل مأوى آمنا لكل من يلتجىء اليها. ويحكمون في القضايا التي تنشأ بين مواطنيهم، واذا ما نشأ خلاف بينهم وبين أحد الأتراك يأتي قاضي الشؤون التجارية الى القنصلية ليناقش القنصل في القضية، واذا ما تعذر تسوية الأمر وديا، يتولى الباشا حسم الموضوع. وتحال القضية في بعض الأحيان الى قضاة تحكيم يختارون من بين رعايا دولة أخرى، ولكن يستبعد من ذلك الأتراك الذين يستراب في أمرهم دائما.

فاذا ماكان للقناصل شؤون يريدون بحثها مع الباشا يبعثون الى مقره بترجمانهم، وهو تركي، ليطلب المقابلة، فاذا ما نالها يتم استقبالهم بما يجب من تشريفات.

واذا ما دخلوا الى القاعة حيث يجلس المليك على أريكة يتظاهرون بتبادل القبلات معه ثم يجلسون بجانبه. وتتبع نفس المراسم حتى في أثناء الزيارات الرسمية وهما زيارتان طوال كل سنة، في عيدي الفطر والاضحى. فاذ ذاك يستقبلون في الديوان حيث يجلس الباشا على عرش عال يحيط به أعضاء المجلس ووزراؤه الخاصون وجميعهم في زي الحفلات يقفون بسلاحهم عند قدميه.

ويوجد كرسي مميز للقنصل، ثم مقعد طويل لأتباعه، وهم يعاملون مثله على النمط التركي بتقديم القهوة وعصير الليمون والروائح ثم يرشون بالماء المعطر.
ولن أستمر أكثر من ذلك حتى لا أتعدى حدود الخطاب العائلي. فاكتفوا بهذا الوصف

الوجيز الذي قمت به مهما كان، واستمروا في حبكم لي وأنا مازلت ملصقا بكم بكل عواطفي.

أخوكم

أغوسطينو بيللاتو

طرابلس في 30 من نوفمبر 1777.

الوثيقة رقم (27)

التقرير الفرنسي عن حملة البندقية ضد طرابلس سنة 1766
(باريس ـ الشؤون الخارجية ـ ب 8855):
طي خطاب السيد دي لانسي المؤرخ في 9 من أغسطس 1766

يوم 20 من يوليو ـ تتجدد الشائعات عن تسليح عظيم بالبندقية ضد الايالة وتتأكد بشكل لم يعد يدعو الى الشك فيها. وان كل من له اطلاع على شيء من المصالح السياسية للجمهورية لا يشك أبدا في أنها، برغم عدتها الاستعراضية هذه وتبعا لعادتها في المشرق، ستتقيد بالضرورة التي هي فيها بألّا تطلب تعويضات الا عن طريق الحكمة والسخاء.

ولقد كتب الحاج عبد الرحمن (دل لونا)؟ المبعوث السابق لباشا طرابلس الى البندقية والموجود حاليا بنفس الصفة بفلورنسا، كتب مؤخرا الى مولاه بأنه نظرا لتغير الظروف عليه أن يسارع بتدبر أموره الأمنية وأمن بلاده وان ست سفن حربية تابعة للبندقية وثلاث سفن قاذفة وعددا من السفن الناقلة كلها ملأى بالجنود الصقالبة قد أبحرت صوب طرابلس وأن هذا الأسطول تحت امرة الفارس (ناني) وانه (أي عبد الرحمن) المبعوث الذي تحوم حوله أكبر الشبهات بأنه أشعل النار بين الجمهورية والايالة وأذكاها ذلك لأنهم في البندقية لم يروا من المناسب الاستجابة في كل شيء لجشعه وصلفه، انه قد يكون أول ضحية لمؤامراته فشكاوى القنصل بناء على أوامر مجلس الأعيان تركز بشكل رئيس ضده.

صحيح أن حادثة المركب الشرعي بزارا كانت هي سبب الأعمال الحربية، لكن يبدو أن الحاج عبد الرحمن (دل لونا) عمل على تسميمها وأنه دفع مولاه الى ألا يبدي أية مجاملة، مؤكدا له أنه سيحصل دون شك على مبالغ طائلة من الجمهورية.

وفي هذه الظروف، قام السيد (كونتي) قنصل توسكانا تحت راية الامبراطور من أجل التصالح معها بعدة مساع لدى الباشا ومنها يتبين اتفاقه مع المبعوث. ويشكو قنصل البندقية من ذلك ويزعم أن لديه أدلة على ما يشكو منه.

لقد تأكدت هذه الأنباء في نهاية شهر يولية وأمر الباشا بزيادة عدد بطاريات المدافع على الأبراج وفوق قلاع المدينة وأوكل الدفاع عنها الى عدة وحدات جمعها من الأتراك والعرب والارناؤوط. وبسبب ضعف هذه الميليشيا وضعف الاستحكامات فقد تكون هذه الاحتياطات غير مجدية اذا ما لجأ البنادقة الى استعمال العنف، بل قد تكون خطرة على البلاد وعلى الباشا ان يحذر في جميع الظروف من المجموعات المسلحة والناقمة على الحكومة.

28 من يولية ــ جرى وقف اليونانيين المقيمين بطرابلس والذين كانوا في حماية البندقية، وسحب منهم السلاح الموجود في بيوتهم.

29 من يولية ــ خرج من الميناء 37 رجلا من بحارة سفينتين تجاريتين تابعتين للبندقية في زوارق ولاذوا بالفرار في وضح النهار. ولم يبق على ظهر السفينتين سوى اثنين من الربان وكاتب وأربعة من الملاحين، واتجه الفارون نحو الغرب سالكين نفس طريق السفينتين اللتين يقودهما القبطانان اليكوتيس الآغدي وتانك الساتي وقد ابحرتا صباحا. وفي اليوم التالي فر البحارة الأربعة الباقون في زورق وأغلب الظن أنهم سيحاولون كسابقيهم الوصول الى جزيرة لامبيدوسا أو مالطة، وسيخفض هذا الهرب من مطامع الباشا أكثر من ستة آلاف دينار بندقي.

30 من يولية ــ لقد أخلى سراح اليونانيين بعد أن قدموا هدايا الى ضباط الباشا.

4 من أغسطس ــ شوهدت اليوم عند الفجر خمس سفن شمال طرابلس على بعد 15 ميلا في عرض البحر، وعند الظهيرة جرى التعرف على رايات البندقية، ورست السفن الخمس عند الساعة الثالثة، أما سفينة القيادة فقد رست خارج مدى المدافع وعليها ما لا يقل عن سبعين مدفعاً، والثانية وعليها ستون مدفعاً والفرقاطة وبها ثلاثون مدفعاً فقد رست داخل نطاق المدافع، أما الاثنان الآخران وهما غرابان صغيران فقد بقيا يتجولان قرب سفينة القيادة.

لقد رفض الباشا السماح لقنصل البندقية بالذهاب الى تلك السفن وارسل اليها يهوديا وتاجرا من البندقية وكلفهما بتبليغ السفينة والفرقاطة الراسيتين داخل مدى القصف ان يبتعدا، وهذا ما جرى فعلا.

ولم يرفع القناصل رايات بلادهم، سوى قنصل فرنسا الذي بادر باتباع هذه الشكليات المتبعة بناء على أشعار من قنصل البندقية، وقلده القناصل الآخرون ماعدا قنصل البندقية الذي امتنع عن رفع رايته.

وعند الغروب احتلت جيوش الباشا الحصون وهم يرسلون صيحات مدوية، وكان الحصن المسمى ببرج المندريك [1] وهو أهمها وأكثرها تقدما في البحر تحت امرة رئيس

(1) برج المندريك اعاد بناءه أحمد باشا القره مانلي سنة 1727.

البحرية، أما السراي، مقر الباشا، فقد كانت تحت قيادة المرتد «سيكار» المسمى مراد والى جانبه الخزندار. وعاد ليلا اليهودي وتاجر البندقية ونقلا الى الباشا تأكيد الفارس ناني أن مهمته في الوقت الحاضر ليست سوى المطالبة بتلبية الادعاء العادل للجمهورية وانه تحت تصرف طرابلس ليلبي كذلك ما قد يكون لدى الايالة من مطالب، وتنحصر القضية في النهاية في وضع بنود والاتفاق عليها بين الطرفين.

5 من أغسطس، ظهراً ــ سمح الباشا للقنصل بالذهاب الى سفينة القيادة وعاد منها مساء، وطلب من الباشا حسب ما تسرب الينا من أنباء باسم الفارس ناني اعادة سفن البندقية الأربع الموضوعة تحت الحراسة بالميناء واعادة حمولتها والتعويض عما نهب منها وتلف في المخازن وعن الذي ضاع بالنسبة للملاك والربابنة ومعاقبة القراصنة الارناؤوط الثلاثة: أحمد العيسى وأحمد وبرقطاش (كان دي لانسي قد حصل على أمر باقصاء هذا الأخير).

أما الباشا فكان من جانبه يطالب بترضية كبيرة وتعويض عظيم عن رجاله بالجالوت الثمانية عشر والذين قتلوا في زارا.

ولا تزال المبالغ التي يطالب بها الجانبان غير معروفة حتى الآن.

6 من أغسطس ــ اعاد الباشا السفن الأربع الى القنصل الذي ذهب لاعلام القائد بعد أن أسرّ الى الباشا في أذنه كلاما دام زهاء ربع ساعة، والكلام السري من فم انسان غير مرتاح هو بلا ريب ودي ومغر لا استعلاء أو غطرسة فيه.

وعند الساعة الثالثة بعد الزوال أقلع الأسطول وجاء ليرسو في مكان قريب من المدينة، وبدا أن كل شيء هادىء وينم عن تصالح تام. وبعث قائد الأسطول البندقي الآن الى الباشا بأحد عشر رجلاً عربيا مسلحا كانوا قد نجوا من مذبحة زارا. ولوحظ أن الاجتماع الذي عقده الباشا هذا الصباح والذي جرى على اثره تسريح السفن الأربع لم يضم سوى أعضاء الايالة ولم يحضره أي «مرتد».

7 من أغسطس ــ قذفت السراي والأسوار هذا الصباح 31 طلقة مدفع تحية لأسطول البندقية، ورفعت سفينة قيادته راية مربعة على أكبر السواري بدلا من اللهب الذي اشعلته منذ وصولها. واستطاع الفارس ناني كسب هذا الشرف بفضل الوسائل الفعالة التي اضافها الى مزاياه بصفته نبيلا من البندقية ووزيرا مفوضا وكذلك لواء عالي المقام بقيادة البحرية. وكان قد شغل بنجاح رتبه الأولى في سلك بحرية الجمهورية.

ورد ناني التحية طلقة بطلقة.

وقام القنصل والسفن التجارية الأربع التي أطلق سراحها في اليوم السابق برفع الرايات.

8 من أغسطس ــ لم ينزل الفارس ناني بعد الى الأرض فهو لا يريد القيام بالزيارة الى الباشا الا

بعد تنفيذ الاتفاقات التي مازالت غير معروفة.

وجاء عشية أمس القنصل ليقدم الشكر من جانبه الى السيد دي لانسي على حسن صنيعه ومجاملة الربابنة الفرنسيين للبنادقة أثناء ايقافهم.

لقد أبلغ دي لانسي قول المرتد سيكار ان القائد البندقي عرف كيف ينهي القضايا وكيف يصنع لنفسه شرفاً بيديه الواسعتين الكريمتين. وهذا يوضح السر الكامن.

خطاب السيد (دي لانسي)

طرابلس الغرب في 24 من أغسطس 1766

سيدي،

أرفق طيّ هذا بقية اليوميات التي كان لي شرف ارسالها الى مقامكم يوم 9 من الشهر الجاري والخاصة بأسطول البندقية الذي يقوده السيد ناني وسير المفاوضات.

لقد أقلع عضو مجلس السفينة هذا أمس 23 من أغسطس للعودة الى البندقية وساءه أنه لم تجر تحيته بطلقات المدافع عند سفره، لذلك امتنع عن رفع الراية المربعة على أكبر السواري بهذه المناسبة.

وقد جمعت معلومات سرية عن سبب عدم تقديم هذه التحية له وأجابني الجزندار بأن أسطول امبراطور فرنسا بقيادة الأمير دي ليستينوا شيء وأسطول هذه الجمهورية شيء آخر.

انني مع عميق الاحترام لعظمتكم يا سيدي خادمكم المتواضع المطيع.

تكملة اليوميات المرفقة بالخطاب رقم 17 والخاصة بأسطول البندقية

قضى السيد ناني قائد أسطول الجمهورية الأيام ما بين 8 و 16 من أغسطس في التفاوض على المواضيع التي جاء من أجلها الى طرابلس.

وفي يوم 16 نزل الى البر واستقبله الباشا وكانت مراسم الاستقبال هي نفسها التي استقبل بها السيد هاريسون والسيد دي ليستينوا. وعند خروجه من السراي حيته 23 طلقة مدفع ردت عليها سفينته طلقة بطلقة.

وبما أن القناصل أدوا له الزيارة قبل الزوال فقد قام هو برد الزيارة لهم مبتدئا بقنصل فرنسا. فاستاء لذلك السيد كونتي قنصل طوسكانا العامل تحت راية الامبراطور بالغ الاستياء، وفي يوم 18 أقام السيد ناني على سفينته حفلة غذاء فاخرة دعا اليها جميع القناصل وقد أطلقت

المدافع 15 طلقة ترحيبا بهم وتوديعا لهم. ولم يقلع الا يوم 23 اذ أنه أراد أن يشهد قبل ذلك بنفسه تنفيذ العديد من البنود المتفق عليها. وبدأ الباشا يشعر بثقل هذه الاقامة الطويلة فبعث اليه يطلب منه الاقلاع دون تأخير. وساءه ان ينتظر أكثر من ساعتين في انتظار تحية الوداع كما قدمت للسيد هاريسون والسيد الأمير ليستينوا خلافا للعادة، فليس من المعمول به هنا أن تودع السفن المقلعة.

وقبل أيام قليلة بعث ناني بهدية الى الباشا من الفضيات تقدر بـ 10 آلاف ليرة مع التحيات، و7 آلاف قيمة فعلية.

وحتى يستفيد من المفاوضات أكبر فائدة أشاع بين الناس أنه يمتلك فوق السفن كل ما يلزم ليضع كمية كبيرة من العوامات من اختراع جديد تحمل بطاريات أفواه نار. وهذه الاشاعة خلقت شيئا من التأثير الذي يريده على العرب وخاصة النساء.

لقد تبين عند النظرة الأولى أن سفينته تحمل 70 قطعة من المدافع لكن قد تبين أنها ليست سوى فرقاطة ذات بطاريتين يتألفان من 56 قطعة مدفع أقواها لا تزيد وزن قذيفته على 18 رطلا.

شروط التسوية التي عقدها ناني مع الايالة

- يعتبر حادث الجالوت الموقوف بزارا وبحارته الذين قتلوا كأن لم يكن.
- السفن التجارية الأربع التابعة للبندقية والتي جرى الاستيلاء عليها وجرت الى طرابلس يلتزم الباشا بترجيعها الى ناني.
- أعطى هذا الأمير (الباشا) الى القبطان طارابوكيا مئتي قفيز من الملح (سعر القفيز الواحد سكوين بندقي واحد) وذلك ترضية عن ايقاف هذا الربان الذي قدم بدوره هدية من الجمهورية الى الباشا.

ملاحظة: تنتج ملاحات الباشا ما يفوق استهلاك بلاده وأكثر مما يتمكن البنادقة من نقله، ولذلك فقد أعطى الباشا هذا الملح عن طيب خاطر حتى لا يدفع المال نقداً.

بقية اليوميات:

- أعطى للجمهورية عشرة آلاف قفيز ملح اضافة الى ما تنقله كل سنة وفقا للاتفاقية وتعويضا عن ضياع الوقت والأغراض الأخرى وما لحق بسمعة راية سان مارك من اهانات ونهب قام به قراصنة طرابلس.

- عشرة من الرقيق المسيحيين من مختلف الجنسيات يقدر ثمن الواحد منهم بمائتي دينار طرابلسي، (وقد ورد في الهامش ان الدينار الطرابلسي يساوي 9 فرنكات فرنسية).
- مائتا دينار طلبها السيد ناني لا لشيء الا ليقال ان الايالة دفعت مبلغا من المال الى الجمهورية.
- بيعت بضائع سفن البندقية التي استولى عليها القراصنة ووضعها الباشا تحت الحجز كما هي دون تعويض، لا عما تلف ولا عما نقص.
- أعطى طراداً كبيراً سبق أن استولى عليه القراصنة من نابولي حديثا، لربان من البندقية تعويضا له عن مركبه الذي أغرقته زوبعة بعد أن استولى عليه قرصان من طرابلس.
- تمت زحزحة الخط المرسوم باتفاقية الصلح في خليج الادرياتي والمحظور تجاوزه على قراصنة طرابلس، جنوبا وفقا لبند جديد طالب به السيد ناني، وحدد عند رأس سانتا مارية في مدخل خليج طارنطو والى جزيرة الحكمة بجوار موريا كما اتفق أن القراصنة الطرابلسيين اذا ما أسروا بعد هذا الخط داخل الخليج الادرياتي فسيتم وقفهم وارسالهم الى الباشا لعقابهم واذا ما أبدوا مقاومة يحق لسفن الجمهورية الاستيلاء على سفنهم أو اغراقها أو تحطيمها بأية طريقة اذا لزم الأمر.

ويرى السيد ناني ان هذا البند هو أهم بند في مفاوضاته وانه جاء لصالح مملكة نابولي مثلما هو في صالح جمهورية البندقية.

- لقد أعطى هذا القائد للباشا عشرة آلاف سكوين عن السنة الماضية منها 2500 سكوين تدفعها الجمهورية له سنويا عن استخراج الملح و3500 سكوين هبة سنوية التزمت بدفعها لهذا الأمير للمحافظة على الصلح.

(وفي الهامش): هذا البند الذي لم يصرح به السيد ناني ولا القنصل لايزال يفتقر الى التأكيد.

- لقد تكفلت الجمهورية بتعويض التجار المسلمين والنصارى من رعايا السلطان الذين قد يكونون قد خسروا أقمشة وأشياء أخرى على متن سفن البندقية التي استولى عليها قراصنة طرابلس بعد فترة زارا. ويبلغ هذا البند 6 آلاف سكوين بندقي.

ملاحق

ان السيد ناني هو رجل من الطراز الأول لم يزر بلدان العالم ولم يتغرب كثيرا ومن صالحه أن يدرس عن كثب، فهو يفيض أدباً طبيعيا وله مواهب متميزة في علوم المياه والهندسة، وواسع الاطلاع في الأدب، أضف الى ذلك تواضعا نبيلا يشرفه. وقد أظهر في طرابلس شيئا من «النبوغ الفرنسي»، كان ركبه عند الدخول الى المدينة وذهابه الى الباشا يسير في صفين منتظمين كما يدخل السفراء، ويتقدمه ثمانية من الخدم المرافقين، منهم أربعة يرتدون الجوخ الارجواني توشيه الشرائط الذهبية بنفس الشكل وبين يديه أربعة من السعاة في أثواب فاخرة. وأمامه مباشرة فرقتان من الجنود تعزفان على الأبواق بين الفنية والأخرى ويحيط به جنود من العبيد يتخذهم حرساً له.

وقد بدت كل هذه الأبهة البندقية مثيرة للضحك عند العرب.

وعند خروجه من المقابلة أمر بالقاء نحو خمسين سكوينا لجنود الباشا الذين يشكلون الحرس القائم لدى الباب الأكبر للقصر. لقد قبل هذا السخاء دون تقدير أو شكر.

وكانت فرقتا الجنود تعزفان الأبواق عند كل منعرج شارع فيتصايح العرب متسائلين اذا كان قد جاء ليبيع الناس الترياق.

ولدى مروره برصيف الميناء عائدا الى سفينته أمر بالقاء حفنتين من النقود الطرابلسية الصغيرة على الأطفال والحمالين بالميناء، ولم يحدث هذا لديهم سوى الرغبة في التقاط هذه النقود مع الضحك.

كانت حفلة الغذاء التي أقامها للقناصل يوم 18 فاخرة وممتعة حقا. لم يشأ السيد كونتي ان يقرر التخلي عن حق التصدر بصفته «كونت» وأول القناصل، واراد التأكد قبل الاعلان بقبول الدعوة فأرسل يطلب الى السيد ناني المقعد الأول على يمينه: على مائدة الطعام، وأمر القائد بأن يرد عليه بأن جميع الكراسي متشابهة ومتساوية.

ومع ذلك عزم هذا الليفورني على حضور الحفلة يصحبه القائم بأعمال القنصل الانجليزي باعتباره القنصل الثاني، وركبا معاً في الزورق الكبير الذي أرسله السيد ناني واستوليا بصلف على أفضل مكانين بكوثل السفينة.

أما السيد دي لانسي فلم يكن مثلهما يستعجل الوصول بل ترك الآخرين يمرون: كل القناصل حتى قنصل البندقية نفسه وموظفي القنصليات والقساوسة والخدم وذهب ليجلس وحيداً الى جانب المجدفين، كما لو كان الأمر مجرد نزهة. فأبدى الليفورني والانجليزي وجهاً عبوساً لما رأيا أن مقعديهما فقدا قيمتهما بمثل هذا الاستهزاء. لقد كانا يتوقعان أن يسمح لهما ليكونا أول الصاعدين الى ظهر السفينة، لكن السيد دي لانسي جعل خادمه يتقدمه ثم لحق

به، وكان الصعود بلا نظام ودون مراعاة للرتب. وجاء السيد ناني لاستقبال قنصل فرنسا وأطال تبادل التحية معه مما اضطر السيدان الطامعان لانتظاره ليقدما تحيتهما، ثم هرعا الى الحجرة لاحتلال الأريكة.

وجلس السيد دي لانسي على أول كرسي وجده ثم جاء السيد ناني ليجلس هو الآخر على كرسي بجواره، حتى لم يجد المدعيان راحتهما على الأريكة. ان هذه التمثيلية الهزلية الصغيرة التي أبدع في اخراجها القائد البندقي تبدو كأنها جاءت عفوية لا تمس أي واحد باهانة.

وجاءت اللحظة التي يعتبرها الليفورني والانجليزي هامة وحاسمة، تلك هي لحظة الجلوس الى مائدة الطعام الى جانب السيد ناني الذي مد يده الى السيد دي لانسي ودون أن يكلمها قال له مبتسما ان كل الكراسي متساوية وذهب ليجلس في الطرف الآخر بين السيدين جستينياني قائد السفينة الثانية وسان مارك وهو ضابط فرنسي عريف في جيش الجمهورية، وصاح مبتسما: مرحى، مرحى يا قنصل فرنسا، ليس ثمة كراسي مرفقة ولا مراسم لدينا.

وترك ناني مقعد الصدارة على مائدة الطعام حيث كان عليه أن يجلس وتنازل عنه الى ملازم مدفعية شاب وذهب ليجلس الى أقصى مكان بعد مرؤوسيه في المكان المقابل للمكان الذي استولى عليه الليفورني والانجليزي، وهكذا جلس الجميع حتى السيد ناني نفسه حول المائدة دون تمييز في المراتب ومرة أخرى بقي الطامعان المتحدان يعانيان من محنة الخداع.

وبعد الغذاء رتب القائد لعبة ورق لليفورني والانجليزي مع اثنين من أشياعهما ولما بدأ اللعب رتب لعبة بينه وبين دي لانسي شكليا فقد كان ناني لا يعرف لعب الورق.

لقد غمر السيد ناني القناصل برعايته وان لم يكن الليفورني والانجليزي في غاية السرور فلا يمكنهما الا أن يلوما نفسيهما لعجبهما غير اللائق.

الوثيقة رقم (28)

معاهدة الصلح التي تعاقد عليها جاكومو ناني سنة 1766 بين جمهورية البندقية وايالة طرابلس.. (مذكرات 1756–1772)

(النص الايطالي مترجم عن التركية).. ترجمة فصول المعاهدة الخاصة باقرار السلم بين جمهورية البندقية وايالة طرابلس التي تم عقدها بين قائد الأسطول وعلي باشا طرابلس. وقد حضر ابنه الأكبر بك الايالة وخليفة أبيه، وأحمد أغا الكاهية ومصطفى خزندار وراضي يوسف الكاهية الثاني، ومحمد السكي رئيس القضاء بالايالة وأحمد كاتب الديوان.

نظرا لتعكير صفو الهدوء الذي ساد نتيجة للصلح الذي تقرر واتفق عليه بين جمهورية

البندقية وايالة طرابلس الغرب سنة 1177هـ وطبقا للمادة 23 فقد تسبب في تعكير ذلك الصفو جالوت طرابلسي لأحد الرياس المغامرين الأجانب، فقد دخل الى ميناء زارا في دولة البندقية، وقتل في هذا الميناء بعض الذين كانوا على ذلك الجالوت مع الرايس من قبل البنادقة مما سبب في بعض الخلاف وأدى الى شجار. وكلف الأمجد جاكامو ناني القائد النبيل من قبل جمهورية البندقية وقام بحل كل تلك المشاكل مع سعادة علي باشا طرابلس وقد انهيا كل شيء ولم يبق أثر لما جرى وتقرر أيضا ما يلي:

1 ـ يقوم الصلح والصداقة طبقا للاتفاقات القديمة.

2 ـ تسلم مراكب البندقية التي جرى الاستيلاء عليها في هذا الوقت والموجودة الآن في حوزة الباشا الى القائد سعادة جاكامو ناني الأمجد والمكلف من الجمهورية، بما فيها من سلع ومعدات وأمتعة ورجال تابعين لتلك المراكب، دون أن ينقص منها شيء وقد تم تنفيذ هذا البند ولم يبق في حوزة الباشا أي شيء.

3 ـ ان يهدي سعادة باشا طرابلس سفينة من نوع طراد عوضاً عن سفينة البندقية من نفس النوع التي غرقت وأن يدفع 200 سكوين تعويضا عن الضرر الذي لحق برعايا البندقية وعشرة أرقاء على سبيل الهدية مع شحنة من الملح للسفينة «كبتن تارابوكيا». ويسلم إلى قنصل البندقية لتعويض الأضرار التي أصابت رعايا البندقية عشرة آلاف قفيز من الملح تؤخذ من زوارة لصالح المدعو سيسكيري الذي أخلى سبيله وسلم الى القنصل، وهذا الملح المقدم كتعويض لا يغير من الاتفاقات السابقة الخاصة بالاملاح والتي جرى اقرارها من جديد.

4 ـ بما أن الباشا قد علم أنه انتهاكا للصلح، فقد جرى الاستيلاء على سفينتين للبندقية، احدهما كان يقودها فرانشيسكو بيازيني وقد احتجزت في ميناء جزيرة خانيا والأخرى وكان يقودها جو باتا جنوة وقد احتجزت في ميناء جزيرة ساقز، وبناء على ذلك يجب ارسال خطابات الى وكلاء ايالة طرابلس الموجودين في الميناءين المذكورين ليقوما بتسليم المركبين المذكورين الى أصحابهما.

5 ـ لقد اعترف باشا طرابلس بما اقترفه الرايس والآخرون الذين ارتكبوا أفعالاً خارقة لشروط الصلح، واتفق على معاقبة هؤلاء كما ينبغي باشراف قنصل البندقية، حتى يبتعدوا في المستقبل ويمتنعوا من ارتكاب مثل هذه الأعمال

6 ـ وعملاً على المزيد من التقيد بالفصل 23 من اتفاقات الصلح المعقودة سنة 1171 يؤكد بهذا على انزال العقاب الشديد في المستقبل على كل من يخالف المادة المذكورة حتى لا يمارس القراصنة الطرابلسيون قرصنتهم في مياه البندقية وجزرها وفقا للشروط المنصوص

عليها في الاتفاقات السابقة وعلى هؤلاء القراصنة ان لا يتجاوزوا ما بين جزر الحكمة قبالة موريا وبين رأس سانتا مارية وما بعدها دون سبب الا اذا كان ذلك نتيجة للزوابع ، وتم توغلهم من أجلها في مياه البندقية. واذا ما ارتكبوا في هذه الحالة أية مخالفة يؤخذون ويوقفون، ثم يعلم القنصل بما جرى وعليه أن يعلم بذلك الباشا، وعلى هذا الأخير أن يهتم بما كتبه القنصل، واذا ما كان توغلهم ذلك في المياه المذكورة بسبب الزوابع ودون ارتكاب أية مخالفة، فيجب أن يعاملوا ودياً وألا يوقفوا وان يتركوا في سبيلهم للعودة من حيث أتوا.

وفضلاً على ما تقدم، يجب ادراج هذا الفصل في جميع التراخيص وكذلك جوازات السفر التي يمنحها قنصل البندقية إليهم، وعلى أن يعترف الباشا بعدم الموافقة على اتجاهات عبد الرحمن.

7 ـ ومن الآن فصاعداً، اذا ما حدث أي أمر يتعلق بالبنادقة، فعلى الباشا ان يستدعي القنصل ويسلم اليه الخطابات التي يريد أن يبعث بها، والتي تقرر أن يكون الرد عليها في خلال ثمانية أشهر، وفي هذه المدة لا يجوز بأي حال اهانة رعايا البندقية لا في البحر ولا في البر واذا لم تتم تسوية خلال الأشهر الثمانية ومضت تسعة أشهر فلا يجوز توجيه لوم على ذلك.

ولا يمكن الاتصال الا بالقنصل فيما يخص الاتاوة السنوية الخاصة بالملح أو بخصوص أي أمر أو سبب آخر، وذلك وفقاً للاتفاقات لا غير.

8 ـ واذا ما فسد الصلح (لا قدر الله) فلا يسأل عن ذلك بأي حال القنصل البندقي أو رعايا البندقية المقيمون في طرابلس ولا يجوز أن يمنعوا من العودة الى وطنهم.

9 ـ اذا ما دخل أحد قراصنة طرابلس مياه البندقية وارتكب ما هو غير مناسب من الأعمال مما يحتم وقفه بموجب نصوص الاتفاقات، واذا ما أبدى البنادقة مقاومة تسبب عنها خسائر في الأرواح في هذا الجانب أو في الآخر، فان هذا لا يكون سببا في اثارة أي نزاع أو خلاف، وقد علم الباشا ان وفاة رجال الجالوت الطرابلسي في ميناء زارا كان بسبب ما قاموا به من أعمال غير لائقة ومخالفة لنصوص اتفاقات الصلح، والتي أسف لها علي باشا، وعليه أن يبلغ جميع القناصل المقيمين بطرابلس بمقتضاه للعمل.

ويجب أن يتمتع قنصل البندقية وقنصليته بالامتيازات التي يتمتع بها غيره من القناصل، وان يكون مقدرا ومحترما على قدم المساواة مع غيره.

السبب في هذا الاتفاق هو ما جرى من تعكير الصفو الذي كانت تتمتع به البندقية بناء

على المادة 23 من الاتفاقات الخاصة بالصلح المعقودة سنة 1177هـ في أوائل جمادى الآخرة، فقد دخل جالوت طرابلسي ميناء زارا بعد سنة من ابرام الصلح، وقد قتل داخل هذه الممتلكات التابعة للبندقية بعض رجال الجالوت من قبل البنادقة، وكان ذلك السبب فيما قام بيننا من اضطرابات وأمور سيئة، نشأت عنها فيما بعد الخلافات والنزاعات. ورغبة في حسم الخلاف وتهدئة الوضع فقد جرى في هذا العام 1180 في اليوم العاشر من شهر ربيع الأول اعطاء الحق واقرار العدل بواسطة الأمجد سعادة جاكامو ناني النبيل البندقي المكلف من جمهورية البندقية والذي قدم الى هنا، وكذلك قنصل البندقية المقيم بطرابلس الكونت جيوسيبي باللوفتش والمخلص علي باشا طرابلس، مع موافقة الجميع من حكام الأقاليم وقادة العسكر، وعلى هذا لم يبق بيننا من الآن فصاعداً أقل سوء تفاهم. وبناء على نص الاتفاقات السابقة تمت صياغة هذه الفصول التسعة بالشكل القانوني وكذلك تمشيا مع النصوص السابقة، تمَّ من جديد اقرار الصلح مع جمهورية البندقية وكي يتم في المستقبل التقيد بمراعاة الفصول السابقة والجديدة فقد تم ترسيم هذه المعاهدة في هذا المكان من مملكتي، وذلك حتى تم المحافظة على الصداقة المتينة مثلما كانت وأقوى مما كانت والسلام.

صدر في شهر ربيع الأول 1180هـ الموافق أغسطس 1766م

دوناه سانفيرمو
وكيل الترجمان

الوثيقة (29)

خطاب مجلس الشيوخ الى قائد السفن جاكومو ناني (16 من سبتمبر 1766)

(من قرارات مجلس الشيوخ يولية ـ فبراير 1766)

لا يمكن الوفاء تجاه حماس المجلس وأهمية التفويض الذي أسند اليكم بالمرسوم الأميري المؤرخ في 24 من مايو المنصرم بفائدة أكثر التزاما وادارة أكثر تبصراً ومهارة جديرة بثناء كبير، ويعترف المجلس بأن ما توصلتم اليه في طرابلس هو بفعل عملكم أنتم وحدكم تنفيذاً للمهمة الموكولة إليكم. ولم يستهدف عملكم فقط رد الاعتبار عما لحق بالكرامة الوطنية أو التعويض عن الأضرار التي أصابتنا ولمعاقبة الرياس قادة السفن بل طبقا للمنهج الجديد الذي توصلتم اليه بفضل جهودكم الخاصة والذي يجب أن يعتبر بحق حسنة تفوق أية حسنة أخرى بالنسبة للدولة ولصالح البلاد والتجارة من أجل ضمان بقاء الصلح أكثر فأكثر.

وحيث إنكم استطعتم باتباع أنسب وأكثر الطرق فعالية لتحقيق أمور بهذه الأهمية الكبيرة

وبهذه الضرورة القصوى ولا يمكن أن نتوقع منكم أكثر مما عملتم، ولذلك حق لنا أن نعبر عن رضانا الكامل عن العمل العظيم الذي قمتم به من جهد يرمى الى الاحتياط لكل حالة قد تحدث والى ازالة أي سبب لقيام مشاكل في المستقبل، وما أبديتموه من رأي صائب وحصافة فيما تم الاتفاق عليه واقراره حسبما ورد في الرسالة رقم 4 التي تم قبولها وما تبين لنا من الأوراق المرافقة لها.

وفي الوقت الذي نعرب لكم عن صادق شعورنا لهذا النجاح الباهر فان مجلس الشيوخ يعبر لكم عن أصدق مشاعر الامتنان والثناء لاسيما على تلبيتكم الفورية للنداء، وقد أجلتم كل مصلحة خاصة بكم وتنازلتم عن متطلبات راحتكم وحالتكم الصحية المضطربة، فاستجبتم عن طيب خاطر للتوجيهات العامة المستجدة في نفس الوقت الذي عدتم فيه الى البندقية، بعد أن قمتم خير قيام بما أسند اليكم من مهام بحرية.

وللعدل والانصاف ومثلما حدث في مثل هذه الظروف غير العادية فان عدالة الدولة هي في وضع تقرر فيه تقديراً لجهودكم المفيدة وما قدمتموه في السابق والحاضر من خدمات أن تمنحكم ما ورد بالمرسوم الذي نسلم اليكم صورة منه.

ويرغب مجلس الشيوخ أن يشيد بتلك الجدارة المفيدة لاولئك المواطنين الذين يؤدون أعمالهم بامتياز وان يشجع كل من يهب في اريحية وحماس لخدمة الوطن.

بجميل عفوي من هذا المجلس فقد أنعم بدرجة فارس القديس مرقص على سعادة جاكامو ناني آمر السفن وتوسيمه بكافة آيات التشريف والأولية الخاصتين بدرجته ليزداد تأكيداً من الامتنان العام له وذلك الاعتبار الذي هو به قمين.

جوفاني زون
الأمين

الوثيقة رقم (30)

التقرير الذي قدمه السيد جاكومو ناني عند عودته من قيادة السفن (متحف كورير بالبندقية رقم 346 ـ المتحف المدني ببادوا: من سجل الخطابات التي كتبها جاكومو ناني. قائد السفن وأمير البحر 1757-1766 «وتقريره عندما عاد إلى القيادة سنة 1766 في أوائل ديسمبر»):

إن الامتثال الواجب للأوامر المبجلة من الأمير الجليل ومن سعادتكم تدعو إلى طاعة من

كان له شرف الخدمة لأكثر من خمسين سنة على السفن العامة، إلى تقديم الحساب عما امكن القيام به فيما مضى في الخدمة المخلصة. انه لعبء ثقيل بالنسبة لقلة كفاءتي لو لم يصلني انعكاس كريم جدا من لطفكم، كان راحة مناسبة لنفسي، فانتم تدركون النوايا الطيبة للمواطنين، وتتنازلون بغفران عن الهنات البريئة في الخدمات السابقة.

واقتداء بوالدي وعمي، فقد وضعت نفسي وانا في سن مبكرة في خدمة الوطن بالسلاح، ودون اعتبار لما تتألف منه العائلة من عدد كبير من الإخوة، و إلى امكاناتها المادية المحدودة، فقد غامرت في سلك البحرية الشاق والمكلف، وبعد ان توليت المنصب الرابع لحاكم سفينة، استدعيت بأمر من مجلس الشيوخ للمرة الثانية لممارسة نفس المهام، وبعد ذلك شرفت بوظيفة (ظهير) ثم أمير البحر وحاكم السفينة.

وبعد ان اتممت تلك الفترة المتعبة الطويلة، وحالما اقتربت من هذه الشواطىء صدر إلي أمر جديد مبجّل من مجلس الشيوخ المعظم، وكان قد ارتأى ان يضع الافكار الخاطئة لإيالة طرابلس عند حدها، ويوقف اتجاهات اصحاب سفنها غير المشروعة الذين يسيئون إلى سفن البندقية في كنف معاهدة الصلح، فعدت من جديد إلى البحر، ووجهت إلى سواحل افريقيا، وهو ما يعتبره الكثيرون حظا ان أنال هذا اللطف الكريم، بعد السنوات الطويلة والشاقة المستهلكة في السلك البحري.. وكانت المهمة شاقة رغم ادراكي لأهمية ذلك التكليف الذي يتجاوز كفاءتي الشخصية القليلة والظروف العائلية، واستجبت للإرادة العامة وتوكلت على العناية الإلهية، واسترشدت بالتعليمات الرسمية، وعدت إلى البحر دون إبطاء، وانا سعيد بأن اعود بعد أربعة أشهر إلى الإرتماء تحت اقدام سموكم وسعادتكم.

قد تفضل مجلس الشيوخ بما له من رحمة اصيلة فتقبل الآثار الضعيفة لاخلاصي وحماسي، واراد بلفتة من الشهامة ان ينعم على وضعي الفقير، إن الوسام الرفيع الذي أراني أتشرف به بشهامة عفوية يوجب ان أقدم إلى سعادتكم ابلغ شعور الاحترام بالاعتراف التبجيلي، ولكني وانا أعترف بضعفي الشديد في ايجاد عبارات مناسبة تتفق مع هذا التشريف الذي طوق عنقي لاظهر أحاسيس نفسي، وبارتباكي أمام دلائل عظيمة وكريمة تنبعث من الوطن، لذلك فانني اركع امام العرش الملكي لسموكم، مقدماً بحكم العهد بالاستسلام والاحترام المخلص، بتوجيه كامل إنعطافي إلى خدمة الوطن المحبوب.[1]

ومن أجل هذه الغاية، وشعوراً بواجب التحدث إلى اصحاب السعادة عن اسطولهم

(1) هذه هي لغة هذا العهد في اوربا، بما فيها من ارتماء تحت الاقدام، وتقبيل اطراف الاثواب، والركوع امام العرش، والاستسلام، وأكثر بكثير من ذلك، مما لا مثيل له في اللغة العربية، ولا ألفه العرب.

الذي تشرفت بالخدمة عليه لسنوات كثيرة، فانني ساسمح لنفسي ان اركز على تلك المواد فقط التي يبدو لي انها تستحق اعتباركم السيد، وبالعناية التي ترونها مناسبة يتم عمل افضل ما يفيد الخدمة العامة. وبعد ذلك أعرج لأعرض على المجلس الموقر اشياء قليلة تتعلق بالصلح مع الطرابلسيين، والذي امكن اعادة عقده بنجاح، وحتى يكون قوياً ودائماً.

لقد اتجهت اهتماماتي الأولى في وظيفتي (حاكم السفن) و(ظهير) في ضرب مياه البحار الوطنية، لحماية التجارة والحيلولة دون دخول القراصنة إليها، وقد ابتليت بهم، وتقديم الحماية والدفاع عن مراكب القوافل ومرافقتها إلى ازمير، وسلانيك، ومدن أخرى، وموانىء بالأرخبيل، مع تيسير مصالح التجار والمدينة بواسطة ملاحة محافظة على بالغ العناية والدقة، ولتكون الرحلات آمنة وسريعة.

وفي التطواف بالخليج المستند على التفتيش الأميرالي، فقد بذلت كل جهد، حتى تحول تحركاتي المستمرة دون دخول مراكب القراصنة إليه، ويصبح المرور في الخليج آمنا بالنسبة لجميع السفن، ورأيت لذلك، انه من واجبي التعرف على جميع المراكب التي تدخل إلى الخليج، وبفضل هذه المثابرة امكنني القبض في ميناء فالونا على جواليت طرابلسية، دخلت إلى الخليج، الأمر الذي منع الاضرار الكبيرة التي قد تصيب تجارة هذه المدينة.

ولكن الشرف الذي كلفت به اخيراً لتوظيف خدماتي الضعيفة في إعادة عقد الصلح مع إيالة طرابلس، قدم مادة جديدة لاخلاصي وحماسي، وأراني امام واجب استعراض بعض النقاط التي ترتبط بالكيفية التي توفر متانة ودواماً للصلح نفسه.

وفي سابق علم سعادتكم مدى قصر وندرة القوات البحرية للإيالة في حد ذاتها. ولو انها كانت دائماً وخاصة في المدة الأخيرة، مناوئة ومضرة للاغراض السلمية العامة، فهي لا تزيد على ثلاثة شبابك و إذا ما اضيفت إلى عدد قليل من الجواليت يكون ذلك كامل ما تتصرف فيه من قوة بحرية.

أما توزيع دار الصناعة لديهم فقد تزود بشكل سيء المراكب القليلة التي يتصرفون فيها بما تحتاج إليه، عندما تكون محتويات بعض المراكب التي يستولون عليها من وقت لآخر، لا تفي حاجتهم إلى الأمراس والمعدات الأخرى.

وفي الواقع فقد عرف نضوب مستودعاتهم عندما وجدت لا تحتوي حتى على ما يلزم لاعداد المراكب الصغيرة للسفر، والتي تكون في مينائهم ساعة اعادتها إلى سموكم.

و إذا كانت قوات الطرابلسيين البحرية ضعيفة تافهة، فإن الدفاع الأرضي يظهر بالمثل لا عبرة له، لرد اسطول حزم أمره على القيام بعمل ضدهم. والمدينة لها من الأسوار ومن المدافع ما عرض عليكم، وقد جرى وصفه في المخطط المطروح لنظر اصحاب السعادة مع تعليقاتي

المتواضعة عليه برقم 6.[1]

ولا يحتفظ الباشا بعسكر نظامي يدفع له المرتبات، من أجل الدفاع عن المدينة إذا استثنينا عدداً محدوداً من الحرس في قصره، وآخر تتجهز به القلاع الخارجية. وفي المناسبات الطارئة يقوم الباشا بجمع العدد المناسب من الناس الذين يحتاج إليهم، ومن السهل استنفارهم من سكان المدينة، وهي في حد ذاتها مكتظة بالسكان بالرغم من فقرها الشديد وانحطاطها، ويمكننا أن نتبين ان مثل هذه النظم المضطربة جعلت مملكته لا تحكم على أسس متينة، ولكن ما يجب ان نفهمه هو ان الأمور فيها تروق وفقا لاندفاع معين. فالولاة التابعون للباشا يصرفون الأمور وفقاً لاجتهادهم، ويحولون إليه ذلك القليل من المساهمة التي يرون تحويلها دون خوف من عقاب، فهو يعيش دائماً منعزلاً في نطاق قصره، يحيط به عبيده الذين عهد إليهم القيام بحراسة شخصه وعائلته، ويقربهم إليه ويدللهم حتى إذا اعتنقوا الإسلام، فيزوج من يظهر إليه الاخلاص باحدى قريباته. ويتألف الديوان الحالي بكامله تقريباً من مثل هؤلاء الناس، ومن هنا تنبثق قلة الثقة في معاهدات الصلح مع الإيالة.

إن هؤلاء المرتدين يرون أنهم قد تبوأوا أعلى الدرجات بالمملكة بفضل أولئك الأمراء، فاتخذوا لباساً غير لباسهم، ووجوها غير وجوههم، بل وميولاً أخرى، وهم مستعدون للانقلاب على اوطانهم السابقة بكامل الرضا، ويحثون اولئك الحكام ويشجعونهم على انزال الضرر بتلك الأوطان، لتوجيه فائدة أكبر إلى أنفسهم من الغنائم، ولاكتساب المزيد من الاعتبار والفخر.

لقد أظهرت فرنسا بالغ التأثر عندما علمت ان المسمّى قايار ربان السفينة فاما، وكان على شيء من الصدق، قد اعتنق الإسلام في طرابلس، ومن أجل ذلك فقد اقلعت بعض السفن لاسترداده بالقوة، وعندما وصلت إلى الإيالة كان قايار مختبئاً في مكان سري بالدواخل، ودافع الباشا عن وجهة نظره في رفضه تسليم قايار بسبب اعتناقه للإسلام، ووعد وبر بوعده بان لا يسلم لقايار قيادة أية سفينة، وهذا بالذات هو الشخص الذي وجدته الفرقة البحرية التابعة لسعادتكم آمراً على دار صناعة السفن، وهو الذي ساعد في حدود امكاناته شؤوننا الرسمية بسبب ما بينه وبين عبدالرحمن من خلاف.

وبسبب وجود مثل هؤلاء المرتدين في طرابلس، ولاستعداد البلاد الطبيعي لعادة مزاولة القرصنة، تحدث الانتهاكات المتوالية للصلح الذي يبرم مع الدول الاوربية، الإنتهاكات التي تغري الطرابلسيين فلا يشعرون بان الضرر سيصل إليهم، ضامنين حماية الباب العالي. انهم

(1) انظر مخطط أفيساني المنقول هنا فوتوغرافيا.

يعرفون تماماً مقدار ما يكلف لايقاف كل تلك السلسلة من الاجراءات، والتي يمكن أن تتخذ ضدهم من قبل امراء المسيحية، والتفكير في الامتناع عن التنفيذ غير المرغوب فيه، أو إثارة استياء الباب العالي في الظرف الذي كان فيه اسطولكم راسياً بميناء طرابلس، كان مفيداً جداً في الاقتناع الذي جنحوا إليه، و إذا ما اقسم المرتدون ومارسوا العداء ضد أمم المسيحية خاصة، فذلك أمر قد تجاوزتموه سعادتكم بالكامل، و إذا كانت شؤون تلك الإيالة مضطربة دائماً، فلهذا الغليان سبب آخر ينفثه بينهم باستمرار الالكونيون.

فهؤلاء اعداء تجار لبندقية بسبب التجاور، يجدون في مدينة وميناء طرابلس ملجأ آمناً، ويبحثون ـ وهم غارقون في الدين، وبعد الفرار من اوطانهم ـ عن مأوى مضمون، أو يدفعهم حافز تنمية أموالهم بواسطة النهب، فيجدون في ظل تلك الإيالة كل شيء ميسراً جاهزاً. وفي الوقت نفسه الذي كان فيه الأسطول راسياً بمكلأ طرابلس، لم يخف الالكونيون عزمهم على نهب سفن البنادقة، حالما تخرج إلى عرض البحر في الشتاء الحالي.

و إذا كان كل شيء له علاقة بموضوع السلام الحالي يستحق التأمل الجدي، فإن سعادتكم لن تمروا مراً سريعاً على الاستعدادات النفسية لاولئك الناس الذين يعهد إليهم عادة بقيادة مراكب القرصنة. فمن ذا الذي يعلم أي احداث قد تتفجر عنها الأنفس الملتهبة لهؤلاء المنافسين الاعداء من الالكونيين ضد البندقية، إضافة إلى ما عرف عنهم من استعداد للعنف والنهب.

وفي الرسالة المرفقة التي اعدها السيد القنصل باللوفتش، والتي كان لي الشرف بتسليمها اليكم في المرة الأخيرة، اشير إلى الوسائل التي قد تجعل الباشا مستعدا لإبعادهم، وهي الوسائل التي قد لا تكون ثقيلة بالنسبة للفوائد التي تعود على البلاد باكملها. و إذا ما امتنع على الالكونيين مزاولة القرصنة يمكن عندئذ ان نأمل في صلح لمدى طويل ومتين، والسبب أن غيرهم ممن يزاول القرصنة ليسوا ـ بحكم طبيعتهم وتربيتهم ـ اعداء للبندقية، وليسوا مدفوعين من مواطنيهم الى أن يطرقوا هذه السبل المنحرفة للاثراء، وأخيراً ليسوا مطلعين حتى على اشد فجوات الخليج الداخلية اختفاء، وينشأ عن عدم الخبرة الأمن الحقيقي للبحر الأدرياتي على الأقل.

لقد استفيد جزئيا من هذه الحسنة في السنوات التي تلت سنة 1755 التي ابعد فيها الالكونيون عن طرابلس بسبب محاولتهم فرض سيادتهم على المدينة. وخلال ذلك الوقت كله الذي مر قبل ان يستعيد الالكونيون رضا الإيالة عنهم لم يحدث حسب علمي أي اذى بعلم البندقية، وذلك لأن هؤلاء الالكونيين الذين سكنوا طرابلس فقدوا المأوى الآمن، واضطروا إلى الاختلاط والتلاشي في أمتهم. وعندما حاول الالكونيون الإستيلاء على طرابلس كان

عددهم كبيراً، وليس هناك مجال للمقارنة بما هم عليه الآن، وفي شهر أغسطس الماضي كانت جميع مراكبهم باستثناء جالوتين في ذلك الميناء، ومن المعروف أن عدد الالكونيين الذين يسكنون طرابلس بأكملهم لا يزيدون على السبعين أو الثمانين على الأكثر، وهو عدد صغير جداً في حد ذاته، ولكنه كبير جداً إذا ما قدرنا ان مثلهم مثل الخميرة، أو عناصر الإثارة التي يمكن لكل جزء صغير منها ان يحرك كتلة كبيرة، تكون مستعدة مسبّقا للشر.

لقد رفضت كل من إيالة تونس و إيالة الجزائر منذ زمن وحتى الآن قبولهم في بلادها، إنهم ميّالون للخصام، ولذا فإنه بإمكان الباشا أن يتخذ قراراً بابعادهم عن بلاده، شرط أن يوعز إليه سرياً، وهذا الإيعاز السري لا يحتاج قانونا إلى مصادقة الباب العالي، و إذا ما علم به فلن تكون له نتائج كبير، إذ على الباب العالي ان يعترف بان الوسيلة الرئيسة للمحافظة على الصلح الذي عقدتموه سعادتكم مع الطرابلسيين الخاضعين له هي طرد الالكونيين. و إذا ما أخذنا في الاعتبار ان هذا العدد الذي لا يتجاوز السبعين أو الثمانين من الالكونيين المطرودين من طرابلس، يمكن أن يرتموا في أحضان القرصنة للاعتداء على ملاحة البندقية، فلا يجوز ان يؤثر هذا الأمر على نفوس حضراتكم، ذلك لأن هذا العدد المحدود من سبعين أو ثمانين من الالكونيين إذا ما شتتوا في كامل ملاحة الالكونيين، فلن يشكلوا إلا زيادة صغيرة لا وزن لها بالنسبة إلى كتلة الالكونيين الكبيرة التي تجوب البحار للقرصنة في الوقت الحاضر. أما إذا ما زود هذا العدد بقوة الطرابلسيين، وحصل على المأوى الآمن، فيمكنه ان يشكل خطراً على الصلح الذي كلف سموكم مالاً كثيراً للحصول عليه، وامكن أخيراً عقده من جديد بعد استعدادات شاقة.

وهناك وسيلة اخرى يمكن ان تكون صالحة للحيلولة دون قيام عصابة الطرابلسيين بانتهاك الصلح، وذلك بجعل الغنائم مستعصية عليهم، وان يقطع على قراصنتهم الأمل في أن تكون تلك الغنائم نافعة إذا ما تمكنوا من الحصول عليها.

لقد علمتم يا أصحاب السعادة حقيقة وأهمية الجزء الأول من هذا الاقتراح، ورأيتم انه إذا ما أبقيت قواتنا البحرية موزعة بنظام يمكنها من منع الاستيلاء على سفن البندقية، وتستطيع في الوقت الحاضر ان تخيف القرصان من ان تقع عليه بعض العقوبات، مثل ما وقع على اولئك الريّاس الذين عوقبوا بعد أن امتدت أيديهم إلى الغنيمة.

إن القوات العامة الموزعة أو المزروعة، كما تراه الحكمة العامة مناسباً، ستكون صالحة لابعاد القراصنة عن المياه الواقعة قبل رأس الحكمة الذي يحاولون بالمكيدة الدخول إليه، على أمل الحصول على بعض الغنائم، وأكثر من ذلك لالقاء القبض على القراصنة أنفسهم، واقتيادهم إلى طرابلس إذا ما ارتكبوا نفس المخالفات. وفور وقوع هذا لا يمكن إلا ان يكون مفيداً ارسال

بعض السفن العامة إلى طرابلس من الجزر الشرقية، مجهزة بالجنود السلافيين، وستعيد هذه الى الذاكرة في طرابلس الظروف الصعبة التي مرت بها عندما كان اسطولنا راسياً تجاه ميناء طرابلس، وتفرض بواسطة القنصل المقيم هناك دفع التعويضات المناسبة، وفي حالة الامتناع، تنتظر الأوامر الواضحة من سموكم قبل الانتقال إلى العمل. ان التصرف الفوري والموجب سيكون بكل تأكيد رادعاً لكل زلل لاحق ربما جرت إليه بسبب قلة العناية، وسيكون من المفيد لها ابعاد انتهاكات أخرى محتومة.

وليس من اختصاص تواضعي ان ابحث حالة قيام بعض قراصنة طرابلس بالاستيلاء على بعض سفن الدول الأخرى، في حدود رأس الحكمة وداخل المياه الممنوعة، والإفلات من رقابة الحراسة العامة، وهل سيفيد المصلحة العامة في هذه الحالة ان يقدم القنصل شكوى إلى تلك الإيالة ضد القرصان المخالف، على ان ينزل العقاب على القرصان ودون المخاطرة بشيء من روح الاتفاقات مع الطرابلسيين، من أجل ايقاف نهم القراصنة أنفسهم، والتهدئة والاقلال من المخالفات اللاحقة. وفي طرابلس فإن الافلات من العقوبة، والتستر على الجريمة يشجع على ارتكابها. ومعالجة الباشا رسميا وبهذا الشكل في موضوع القرصنة قد يفيد في التوصية بمنح درجة أكبر من السلطة، والكرامة إلى سعادتكم للمحافظة على المعاهدات ذاتها، وقد يجعل تلك الدولة التي جرى الإستيلاء على سفينة لها تتحبب إلى البندقية وتدين لها.

إن حضور بعض الفرقاطات الرسمية في مكلاّ طرابلس بشكل منتظم ومتكرر سيكون مفيداً جداً لذاته، فحضور قوة من هذا النوع سيجعل الإيالة تؤكد لسعادتكم وتتقيد بحرص بتعليماتكم، وفي الوقت نفسه ستفيد في تهديدها بالانتقام الذي اعتقدت انها ستلقاه في الحملة الأخيرة.

ويمكن القيام بمثل هذه الحملة المنتظمة في شهر ونصف الشهر بتحويل بعض المراكب من زانتي، ولا تستغرق العملية سوى ثلاثة أو أربعة أيام في ذلك الميناء، إذا ما يكلف مدير السفن بمهمة أخرى، ويمكن ان تفيد كذلك في نقل الهدايا السنوية التي يجب ألا تسلم بيد القنصل، ما لم يؤكد هو نفسه لمدير السفن بان الطرابلسيين كانوا كما يجب ان يكونوا، ولم ينتهكوا أي جزء من الاتفاقات المبرمة. ولهذا الغرض وحتى لا تفقد السفن الرسمية الضباط القادرين على قيادتها، فيمكنكم اعفاء المرشدين الثلاثة من القدوم إلى البندقية، ومنهجية التعرف عليهم، اثنان منهم فرنسيان وواحد من راقوسا، ومن أجل هذا فقد خصصوا إلى ديوان التسليح، وقد تأكد من صلاحيتهم، لقد عمل كل واحد منهم في مركب من مراكب هذه الحملة، وقد وجدوا خبراء بهذه الشواطىء وبالملاحة، واعتبروا مقبولين، ويمكن ان يكونوا مستعدين للخدمة العامة وبدون ضياع وقت لدى أية قيادة، ولزيارة تلك الإيالة واقليمي تونس والجزائر

إذا ما رغب اصحاب السعادة في ذلك، خاصة وان تجارتنا إلى هذين الاقليمين ستكون آمنة لان فرنسا ايضا عانت اضراراً شديدة جداً، لانها لم تضع هذا الاجراء عملياً إلا بعد سنوات عديدة، وقد اهملت (لسبب لا نعلمه) عادة حضور اسطولها أمام ميناء تونس، وقد اعتادت من قبل ارساله.

ونسي التونسيون هيبة فرنسا، فقرروا دون مقدمات الإستيلاء على السفن الفرنسية، وربطوا قنصل فرنسا إلى عربة مع آباء الإرسالية، وقبل ان ينتهي الأمر فوجىء التونسيون بالاسطول الفرنسي يرسو امامهم، وقد استعمل أقسى الوسائل واشد التهديدات.

وطبقا لما ورد بالرسالة المرفقة المؤشر عليها برقم 2، والتي يجب التأكد من صحتها، فإن الفرنسيين كانوا يجوبون المياه التونسية، واستولوا لا على مراكب تلك الإيالة فقط وهي مراكب تجارية على الأغلب، بل أخذوا كذلك جميع التونسيين وامتعتهم الذين وجدوهم على مراكب تحمل اعلاماً حرة، وقد دفعوا إلى ربابنتها الاجرة لينقلوا إلى مالطة فوراً، وبمثل هذه الوسائل لا بغيرها استطاع الفرنسيون أن يؤمنوا شؤونهم.

و إذا ما لقي الملك المسيحي جداً مثل هذه المغامرة الشريرة، وهو الذي لا يعرف سبباً آخر يفوق، لاغراض التجارة، مثل هذه الانتهاكات، فبامكان سعادتكم ان تستنتجوا ما يخشى منه على الجمهورية، وهي أقل قوة ولا تجهل ان بعض دول اوربا قد تشجع الإيالة الافريقية على انتهاك الصلح، وحتى الانجليز فقد اقتنعوا بضرورة حضور اسطولهم بانتظام على كامل شواطىء افريقيا، ويقول كثيرون: إن قائد الفرقة الانجليزية هاريسون قد أكد لقنصل دولته وكذلك لجميع القناصل الآخرين بانهم سيشاهدون كل أربعة أشهر سفينة انجليزية راسية تجاه طرابلس، وستحاطون علماً من السيد القنصل باللوفتش إذا ما نفذ القائد الانجليزي تأكيداته، ولكنه قد يكون من المناسب، وقد يفيد القرارات العامة إذا ما امكن بواسطة الوزراء العامين المقيمين في بلاط فرساي ولندن الحصول على التعليمات الأساسية التي اصدرتها الحكومة المعنية إلى قادة فرقها تجاه الإيالات الافريقية، وقد ترددت شائعة انه لا القائد الفرنسي ولا الانجليزي قد استلما اوامر خاصة بوضع تلك المدينة موضع التهديد.

ومن هذه التأملات المتواضعة يمكن ايضا اعتبار الكيفية التي يجب ان يعامل بها الطرابلسيون الذين يحلون بالبندقية مجازفة، فما يقدمونه عند عودتهم إلى الإيالة من تقارير، وما يؤدونه من ثناء ليست بالأشياء التي تهمل. ان جزءا كبيراً من قرارات الإيالة تقوم على تقارير هؤلاء.

ولكن (سعادتكم) قد جربتم مع الأسف، الأضرار التي لحقت بنا بسبب اغراق عبدالرحمن بالكثير من الخيرات، وفي المدة الأخيرة لم يكن للبندقية عدو في طرابلس اشد من

احمد الرايس، الذي غادر البندقية على متن المركب طارابوكيا لانه بالإضافة إلى أنه أكبر المحرضين للقبض على المركب في طرابلس، كان يتجول في المدينة وبالإيالة، ويؤكد عزم سعادتكم على الصلح الدائم، ويقول انه يستحيل على تلك النفس التي امتحنها أن تلجأ إلى استعمال القوة، وحتى إذا ما تقررت فلن تكون إلا ظاهرياً.

وتأكيداً لقوله فقد طلب ووفق له على تولي إدارة الدفاع عن القصر الواقع على البحر، والمسمى بالبرج الفرنسي، مبرهنا بهذا العمل الأخير بان تلك المشاعر الطيبة قد انطفأت من نفسه، كما انطفأت من عبدالرحمن والتي كان يجب ان توقظ فيه ذكرى المنافع الكبيرة، التي إذا ما قدمت لمثل هؤلاء لا تعمل إلا على تحويل أجود قوت إلى سموم.

ومن مصلحتنا ان تكون معاملة جميع هؤلاء الطرابلسيين وغيرهم من الإيالات الاخرى والذين يأتون إلى البندقية صدفة في أي وقت، في منتهى الصرامة المنصفة حتى لا يستشفوا من تلك الأساليب الحضارية في المعاملة مظاهر الضعف، وهو الأمر الذي كذبه القيام بالحملة الأخيرة.

ويبدو لي أخيراً انه رغبة في ابعاد نوايا تلك الإيالة عن الانتهاكات، فسيكون من الأجدى ان يشتهر عندهم انكم قادرون، كلما تجاوزوا حدودهم، على إعادة الأمور إلى نصابها، باستعمال قواتكم الخاصة.

إن الإدراك السامي لمجلس الشيوخ هو أن افضل وضع لدار الصناعة هي ان تحتوي على مختلف الانواع والمواد التي قد تمس الحاجة إليها عند اتخاذ القرارات. إن ذلك هو خير وسيلة لانزال الخوف بالطرابلسيين، وتقوية سمعة البندقية.

ولا يسمح لتواضعي أن ألقي نظرة على ما بداخل ذلك المخبأ، أو التعرف على ما يوجد به وما لا يوجد، ولكن يتحتم ان تكون به بعض الجواليت القاذفة للقنابل، وبعض مدافع الهاون التي ترمي على بعد ألف خطوة تقريبا.

ومن السهل ادراك مدى الحاجة إليها في البحر حيث لا حدود ولا حواجز تنتصب لتقي بطارية مدافع من قرب، فلا يمكن قصف أية مدينة بأي نوع آخر من المراكب، وان كل من تشرف بخدمة سعادتكم في الحملة الماضية يعلمون الاسلوب الذي اتفق على استعماله، حتى لا يهمل شرف الفرقة، ولابقاء الشعور بالتهديد بالقصف الذي جرتهم إليه خطابات عبدالرحمن حياً.

والتنافس، الذي تعتمده كل الدول في مزاولة التجارة، بوجه عام، قد فتح أعين الطرابلسيين بارشادهم الى أنه لا احد من السفن الخمس التي تشكل فرقة سعادتكم بنيت لاستعمال القنابل، وكان واضحاً ان رسوخ هذه القناعة وبالتالي ضعف الصوت المعارض،

ستولد قلب المخطط الذي كان يقوم على الافتراض فقط بالكامل.

وفي هذا الوضع المربك وجدت راحة في كل ما كان لدى من القنابل وسائر المواد الأخرى التي تستخدم عوامات كبيرة، وقد ساعد اهتمامكم على شحنها على متن سفن الفرقة، وبدون ان اخرج عن الاسلوب المناسب، فقد صدرت همهات بشكل غير مباشر انه يمكن القيام بالقصف حتى بدون مراكب معدة لذلك.

إن النتيجة السعيدة لهذه الحملة يعود الفضل فيها إلى شرف اسطولكم، وقد تمكنت من ابقائه عاليا بالوسائل التي ذكرتها، والاساليب الهادئة ليكون في نظر الإيالة الأسطول المزود بأنسب الوسائل وألزمها[1]. وذلك هو تأثير عامل الشرف على مثل هذه الظروف، ولتحكموا سعادتكم إذا ماكان من المفيد توفير جميع الوسائل التي قد تكون ضرورية للقصف، وربما لن يتقرر هذا ابداً لدواعي الشرف ولابعاد تلك الأمراض التي يصعب علاجها إذا ما استقرت.

لقد أشرت إلى هذا الحد إلى الاسباب التي خلتها تؤثر تأثيراً سالباً على استقرار الصلح مع الطرابلسيين، وذكرت تطفيفاً الاساليب التي يمكن ان تجعل الصلح دائماً ومتيناً، ولم يبق لدي سوى الإشارة إلى اولئك الذين قد يجعلون الصلح نفسه مقبولاً ومحبوباً بالإيالة وإلى المركّب السكاني العام.

وكسل سكان طرابلس وتهاونهم البالغ يتيح الفرصة للدول الاوربية بان تمارس نشاطها كاملاً، سلباً أو ايجاباً، ويستفيد الفرنسيون من هذا الوضع أكثر من غيرهم، وهناك أكثر من مائة وعشرين مركباً ترفع العلم الفرنسي ترسو كل سنة في ميناء طرابلس، عدا غيرها.

وفضلاً عن المواد الغذائية التي تنقلها والمصنوعات التي تتردد بها إلى هناك فانهم يستخدمون هذه السفن لرحلات في قوافل على طول السواحل الافريقية، ولمدن الشرق حاملة المواد والسلع التركية.

وتقدم البندقية قائمة كبيرة من المواد يمكن ان تجد رواجاً سهلاً ومفيداً في تلك الديار، والتبر والمصنوعات الجلدية وغيرها من الجلود، والحرير والسلع الأخرى التي نقلها قبل وقت بكميات كبيرة الربان كوكاليا والربان كوفاشيش، هي بضائع قد تخلق تبادلاً مفيداً للمدينة والأمة وإلى الصلح مع الإيالة الافريقية، فقد تنال بسهولة علاوة على أمن العلم البندقي فائدة كبيرة من التجارة، وستكون هناك قناة جديدة لهذه السوق تعرض منها انتاجها وصناعتها، وينمو بين الدولتين ذلك الميل الصحيح للصداقة التي قد تنتج مع مر الأيام مبادىء ثابتة للصلح وتبادلاً حقيقياً.

(1) يستند فيليبو ناني على هذه الوثيقة وغيرها ليثبت أن جاكومو ناني سبق أنجلوا إيمو في ابتكار العوامات الكبيرة التي استخدمها إيمو فيما بعد لقصف تونس.

وقد كان بقائي مع الفرقة البحرية بذلك المرفأ لايام قليلة كنت فيها دائماً منشغلاً باتمام المهمة الموكولة اليّ بنجاح، ولم اتمكن من ملاحظة أمور أخرى انقلها إليكم، ولا يصعب على سعادتكم الحصول على تلك المعلومات من عدة جهات أخرى ادق وأوضح.

أرجو ان تتفضلوا سعادتكم فتعيروا تأملاتي اهتمامكم العطوف لما بذلته من حماس واخلاص في خدمتكم، وأرجو أخيراً ان تتفضلوا بالموافقة على المصاريف التي انفقت منذ شهر اكتوبر الماضي إلى هذا اليوم، وقد بلغ من السكوينات ما هو وارد بالبيان المرفق رقم 3.

3 من ديسمبر 1766.

الوثيقة رقم (31)

ترجمة الفرمان الذي استصدره السفير روتزيني من الباب العالي ضد قراصنة طرابلس (1766).

(مرفق بالرسالة رقم 6 المؤرخة في 1766/6/27 محفوظات بايلو ملزمة 211) :

«وعليك إذن ان تفكر وتنظر في كل شيء، وتفهّم القادة وكبار رجال الإيالة المذكرة بطريقة مناسبة، وعند الاقتضاء بالتهديد والتحذير، وان تبذل كل جهد وصبر لارغامهم على إعادة السلع والاشخاص .....». و إذا ما كان بعضهم بالرغم من أمري السلطاني وتعلياتي يبدي مقاومة، أو يأبى تسليم و إعادة المراكب والامتعة والنقود إلى اصحابها فسيحرمون من الأفضال السلطانية التي تمتعوا بها إلى الآن، والإلحاح عليهم بان يمتثلوا لارادتي بحيث لا يحدث باعمالهم المتزايدة ضد المراكب التجارية التابعة لدول صديقة إلى بابي العالي مخالفة الصلح القويم، ولذلك جاء أمري العالي هذا وارسل الي ....».

و إذا ما اطلعت على محتواه فعليك ان تجتهد، وتنفذ كامل التوجيهات كما يجب حسب رغبتي السلطانية، التي تأمر بأن يتم الأمر وفق رغباتي السلطانية وقطع كامل الخلاف بان ترسلوا إلى عتبتي السنية سريعاً بان الأمر قد نفذ وجرت تسوية المسألة بدون اهمال أو انحراف قد يتسبب عنه استمرار الخلاف».

كريستوفورو راللي
ترجمان البندقية

سافر المباشر الذي يحمل فرمان الباب العالي من استانبول في اواخر يولية 1766 ووصل طرابلس في اوائل سبتمبر، وقد اقلع الاسطول البندقي قبل ايام.[1]

(1) من قرارات مجلس الشيوخ، ملزمة 66، انظر قرارات مجلس الشيوخ وتقارير حكماء التجارة الخمسة في اواخر ديسمبر 1766 واوائل يناير 1767.

واستقبل القنصل البندقي المبعوث التركي بحفاوة بالغة حسب التعليمات الصادرة إليه، ولكنه قال له: إنه من غير المناسب ان يقدم إلى الباشا فرمان السلطان بالنظر إلى الصداقة التي توطدت بين البندقية وطرابلس، رغم أن تلك الوثيقة تشكل انذاراً بالنسبة للمستقبل، ووعده بانه سيلقى المكافأة من السفير على خدماته عند عودته إلى استانبول، وفي الوقت نفسه اهدى إليه في ذلك الحين 32 ذراعاً من الدمقسى، على أن المباشر لم يفهم الأمر على هذا النحو، فقد كان يرى ان الفرصة بدأت تفلت منه لكسب عائد كبير لقاء مهمته وبعد تسوية كل خلاف بين الإيالة وجمهورية البندقية. ففكر المباشر ولم يكن على غلط ان يعرج على ليقهورن، ومنها إلى البندقية، لينظر فيما إذا كان في الإمكان كسب ذلك المال الذي ضاع من بين يديه، بسبب تأخره لأيام قليلة.

إن سيرة عبدالرحمن قد كشفت قصر نظر اولاء الذين يحيطون بالباشا القره مانلي، كما ان تصرف المباشر قدم مثالاً لا يليق بهيبة موظف تركي كبير، حتى ولو كان مكلفاً بمهمة كبيرة من الباب العالي.

وفور وصول الموفد التركي إلى عاصمة الجمهورية لم يخجل من تقديم طلب ليدفع له 300 قرش، مقابل رحلته غير المجدية من ليقهورن إلى البندقية. ثم طلب مكافأة كبيرة قال إن السفير وعده بها بعد تسوية الأمور مع طرابلس، فقال له الترجمان المكلف بالبحث مع (هذا العنصر المستقيم) (هذا هو الوصف الذي اطلقه عليه روتزيني) أن الصلح مع طرابلس قد ابرم دون ان يكون له أي دور في المباحثات، قال هذا في تهكم.

ولكن المباشر لم يرض بالهزيمة، فأثار قصة يهود من رعايا السلطان سرقوا وقتلوا من قبل ربان بندقي، وتعهد إذا ما حصل على المكافأة بأن يخمد الأمر بالتحدث إلى سيده الكابودان باشا. واخيراً ضاق مجلس الشيوخ بمطالب المباشر، رغم انه متسامح مع مثل هؤلاء المغامرين، ومنحه 380 سكوينا بشرط ان يعلن ان مطالبه قد لبيت، وان يؤكد للبلاط العثماني انه لقي حسن المعاملة من البنادقة.[1]

وبعد تسليم المال جرى تسفيره إلى استانبول، وبذلك انتهت تلك المهمة غير الشريفة، وكانت البندقية قد وضعت فيها آمالها أكثر من ثقتها في اسلحتها، وبذل السفير من اجلها جهوداً كبيرة ومعقدة، وانفق الكثير من المال العام.

(تيتو اسكاربا)

الوثيقة رقم (32)

تقرير أنجلو إيمو حول الحملة على طرابلس (29 من اغسطس 1778)

(قرارات مجلس الشيوخ، القسطنطنية، ملزمة 81):

يا سمو الأمير،

لقد كانت الرحلة تتناسب مع طبيعة المراكب العامة السعيدة، فعند طلوع اليوم الخامس من المسيرة من باب الخليج فصلت أصغر شباك من الاسطول، وفي اليوم الحادي عشر وصلت مع باقي قطعات الاسطول إلى مكلا طرابلس، مقاوماً قلة صبري لأرفع إليكم مجريات الشؤون المعقدة، والأمور الحالكة الغامضة، والخلق الغريب المضلل لهذه الحكومة.

والآن لا يسعني إلا تأجيل البحث إلى وقت أكون فيه أقل انشغالاً بواجبات أخرى، وأكثر قدرة بما ملكته من خبرة متزايدة، على تفصيل خواصّ هذه الفرقاطة المرضية إلى أقصى الحدود، و إلى هذا اليوم، وسيقتصر إجلالي إليكم اليوم على عرض أمين مختصر بقدر الامكان حول الأوضاع في طرابلس، من وجهة نظر البندقية، كما تبيّنت من الواقع على الطبيعة، وماذا بذلت من جهد للاحاطة بها، وانني اتركها الآن وبعد خمسة عشر يوماً من التمرين الفكري المضني اعود إلى الشراع متجهاً إلى زوارة.

لقد واجهني الأمر في ثلاث شعب، إضافة إلى نوافل صغيرة، انجزتها من فيض توقيري كاملاً غير منقوص، وفاء بما أملته الإرادة السيدة، والأول وهو الأهم رفض تغيير الخط الحالي الذي يحدد مجال القرصنة، والثاني مقاومة ايفاد عبدالرحمن في سفارةٍ مزعجة، وأخيراً التغلب على الصعوبات الطبيعية والبحرية من أجل تكديس الاملاح وشحنها.

و إذا كان هذا الموضوع الاقتصادي يسير سيراً حسناً، وتجري رعايته بواسطة الحراسات العسكرية، وان موضوع السفارة لم يعد قائماً، فإنه بالمثل يجب ان نطمئن بان فكرة تغيير الخط قد سقطت عند الطرابلسيين، بعد إبلاغ الباشا بقراركم النبيل المؤرخ في 4 من ديسمبر.

إلا أن وجه المكان قد تبين انه يختلف كثيراً عن واقع الأمور، ومنذ بداية هذا الشهر الجاري أدت حوادث القتل والنهب والسلب التي لا تنفك طبيعياً، بل بسبب مجتمع محروم في هذا الجزء من افريقيا إلى توقف كافة الأعمال في الملاّحات في هذه الأيام، إلا ما علم عن اعادتها إلى العمل.

اما زوارة وقد جردت من الحامية العسكرية الموعودة، فلم تر أحداً مستعداً للعمل في

ظروف العنف هذه.

وهذا الاهمال ناتج عن قلة الاكتراث بمصالح الآخرين، وعن ضرب من الكسل الخلقي في الحكومة، وعن كرهها وعجزها عن أية نفقة ولو صغيرة، وفي الكف عن توفير كمية من الملح تزيد على المتفق عليه وهو 2500 قفيز التي إذا لم تجد سعراً فورياً من سعادتكم تضطرهم إلى انفاق متواضع من خزانة طرابلس.

وكانت بعثة عبدالرحمن البغيضة أكيدة وقريبة، وعلمه الذي يشير إلى درجته المزعومة، كان يجب ان ينتقل في ذلك الوقت من مركب انجليزي منعته الظروف الضاغطة على دولته، إلى مركب من راقوسا كان يستعد للسفر إلى ليقهورن.

ويتمسك الباشا بشدة بهذا القرار توقعاً للحصول على مكاسب كبيرة من وراء تلك السفارة، إلى جانب اغراء تمثل في ألفين أو ثلاثة آلاف سكوين اهداها عبدالرحمن إليه و إلى ابنه و إلى زوجته و إلى الوزراء النافذين، ولم يتظاهر بانه اشترى بهذا الثمن المرتفع الأمل المرجو من اريحيّة السلطات في البندقية. و إذا ما بدت هاتان النقطتان غير سعيدتين فإن موضوع تحديد خط القرصنة كان أسوأ حالاً، ولم تسفر الاحتجاجات الشديدة التي ابداها القنصل بشكل رسمي إلا عن هذه الإجابة:

«لقد فهمت، أجل، ولكن أعرض على مجلس الشيوخ مرة أخرى رغبتي في المحافظة على الصلح، و إعادة الخط إلى الحدود السابقة، وانني لا اعتقد انني سأكون ملزماً بإعادة الغنائم، أو أن أكون مسؤولاً عن نتائجها».

لقد ساعدت في الإيحاء إليه بكل هذا الاصرار عبقرية وزيره المتقلبة الجشعة، والاقتناع بأن الصلح عزيز علينا في ظروف أوربا الحاضرة، وتململ اصحاب السفن والدسائس المؤثرة وخاصة من البك ابنه، وقد عاد هذا من حملة ناجحة في الدواخل. انه شاب حازم معتز بنفسه، ينفر نفور المسلمين من المسيحيين وخاصة البنادقة منهم، وهو الرئيس الباعث بل المؤسس للقرصنة التي جلبت له الثراء[1]. لقد كان يرغب في توسيع ذلك الخط، اما لأمل الحصول على هدايا كبيرة جداً أو زيادة في العائد من الغنائم، أو في انتهاك للصلح، حتى انه التزم بان يدفع لأبيه 3500 سكوين سنوياً، إذا كان اصراره سيحرمه من منحتنا المعتادة.

لقد اتضح بعض هذا التكيف الجحود بالواسطة الشريفة للقنصل، والبعض الآخر تطور وتبلور مع مرور الأيام. لقد صد الوزير منذ أشهر عن الحضور خلال المحادثات، وشخصية عبدالرحمن الملحقة ابتدعها الباشا ليكون وسيطاً بينه وبين القنصل. وطلب القنصل مقابلة

---

(1) هذه الرسالة بكاملها كتبت باسلوب كلاسيكي يقترب من اللاتيني في الايقاع والحركة.

خاصة باسمي، ثم طلب بعد قليل مقابلة عامة ورفض الطلب باعلان جاف يقول:

«يجب ان يستمع الوزراء بكاملهم الحديث، سواء أكان ما يقال نيابة عن حكومة البندقية ساراً أم محزناً»، لقد اضطرني إلى التعجيل بالمقابلة العامة تتابع احداث صغيرة مقلقة ومعوقة دائماً صرح بها عبدالرحمن ورعاها، فلم اعرها اهتماما، كي لا اتمسك بالشكل على حساب جوهر المباحثات، لقد عملت كل شيء على الرغم من مظاهر الجحود والأقوال المؤسفة عامة.

وأخيراً تمت المقابلة في بهو جفاه الذوق، وجلست على بعد 25 أو 30 قدماً من الأمير المتبربر، الجالس في مكان منعزل، ويحتل الفراغ المتوسط بيننا، ويحيط به جمع غفير بذيء يبدو عليه العداء ويتألف من مائة وخمسين مرتدياً، يسمونهم وزارة، أو ديوان طرابلس. وتولى القنصل نقل الكلام بيني وبين الباشا، وليس ذلك لصعوبة اللغة بل لطبيعة المكان. لأن اللغة الإيطالية غير الصحيحة شائعة الاستعمال هنا، وهي تشبه ما ينسبه الممثلون إلى الاتراك في الروايات الفكاهية.

وتفيد هذه الخطوط العريضة فقط في ايضاح مدى المحنة، وظروف العجز المطلق الذي يحاول فيه المكر الطرابلسي والعنف العمل لتحديد المباحثات في الشؤون العامة. وبعد الحديث العام عن الصداقة الشخصية وبين الامراء، جرى حديث حرّ صريح لطف بشكل واضح اسارير الحاضرين، ودون ان اذكره بالمعارضة السابقة طلبت من الباشا ان نجري محادثة في مكان وظروف تتناسب مع الشؤون الأميرية، واضفت وهو متردد: إنه ليسرني ان انفرد به في جو مريح. وفي وقت سابق، وبكامل ارتياح الجمهورية، فقد خرجت من هذه المباحثات الخاصة بأكثر مما كنت اودُّ مع باي الجزائر. وذكرى اتفاقات سابقة وقوة المثل المستشهد به جعلته يوافق بالرغم مما ظهر عليه من اشمئزاز.

وقد ألوم نفسي ببالغ البذاءة إذا ما نقلت إليكم بتفصيل محضر محادثة للقنصل مع الباشا، وثلاث مباحثات خاصة وطويلة معي، وذكرت شتاتا من الخلاف وإثارة الاعتراضات التافهة، والمقاومة العنيدة، واحطت علماً بالمعنى الذي تفرزه عقلية الباشا المتقلبة غير البليدة، وطبع البلك الغريب والثابت ثم افراط الوزراء وطمعهم.

يحضر مباحثاتي المنزعجة دائماً اكبر الوزراء، وقد ابتدأت بأمر قليل الحساسية وهو موضوع الملح. وبعد الكثير من التهرب والآمال والتضليل الذي لا يؤدي إلى نتيجة، وبعد ان برهنت على ظلم الادعاء المتبع بعدم الخضوع مستقبلاً والمبادرة بالتعويض عن التقاعس عن شحن السفن داخل المدة المقررة، وحتى إذا كان الاتفاق لم ينص بالتحديد على ذلك، ولكن اصول التجارة ملزمة من لا ينفذ الواجب المتفق عليه بتكويم 2500 قفيز من الملح لاغراض الشتاء. وحصلت بعد هذا على الحقيقة من الباشا، وذكر الواقع المجدي حول توسطه للوفاق بين

الزواريين المختلفين، والأمر إلى الفرسان للمحافظة على هذا الوئام، والعودة فوراً إلى العمل بالملاحات، والوعد الصادق كما يتبين من ورقته بالتكويم الناجز للملح، حتى يشحن منه ثلاثة آلاف أو ما يساوي أربعة آلاف قفيز في الشتاء حسب ما أكده القنصل والقباطنة والتجار، مع اعتبار ازدياد الإستهلاك في السنة الجارية.

وحينما أوشكت المباحثات على الوصول إلى النهاية المح الباشا إلى شكوى متواضعة، ولاكون دقيقاً هي شكوى ضدنا تدخل في نطاق واجبات الصداقة. ورغبة في ان يلقاني في موقف سلبي بالنسبة للنفاذ البالغة الحساسية، وبعد ان تأكدت ان تلك الحكومة تتعجل التخلص من الاسطول المزعج لها، عملت على ان احتفظ بالإثارة القصوى إلى اوقات لا تلطف من حدتها قوى طارئة أو اشخاص، واجبرت الباشا بإلحاح ضاغط مع لطف على ان يفصح عن الإشارات التي لا تتناسب مع روح وواقع الصداقة الحميمة مع البندقية.

ولست أخجل إذا ما اذعنت بمقتضى الواجب بعرض النقاط التي طرحها الباشا مع بالغ دهشتي. انه يطالب بثلاثة آلاف وخمسمائة سكوين عن السنة التي انقطع فيها الصلح، ولم تدفع له من قبلكم وانتم على حق[1]، ويشتكي ان ناني قد وعده دون جدوى بأن يرد اليه جالوته المشحون، والذي تسبب في القطيعة المذكورة بزارا. ويطالب بتعويض مالي عن جالوت آخر له غرق في مياه تشيريقو ولم ينج سوى الربان الذي أكد أنه جرّد من لباسه، وأوثق بالسلاسل مدة طويلة، وسرح بعد أن حمّل نفقات باهظة.

ويتظلم من الاستقبال الفاتر الهزيل الذي لقيه قبل بضعة سنين أحد احفاده، والذي اوفد إلى البندقية محملاً بخيول هدية، ويطالب بتعويض رسمي يتناسب مع الشرف، فضلاً عن المصاريف التي كابدها والتي اثقلت خزانته بما يقرب من ألف سكوين. وتتصورون سموكم ما يتطلبه الأمر من صبر واتزان وثبات حتى ابعد أذني عن مطالب مجحفة غير لائقة، انتهى اثر بعضها بناء على اتفاقات سابقة، وبعضها الآخر بالاتفاقات، وكان يجب ألا تذكر، لانها لا تتفق والاستقامة المعروفة عن ناني. والثالثة من هذا النوع ان الباشا نفسه لا يستطيع استذكار زمنها، ولم يسبق ان ذكرها لقناصل البندقية أو ربابنتها. أما المطلب الرابع فمتفسخ وغير متماسك، ولم يمس الأمر شخصية جاءت بقبول رسمي من قبل البندقية، وفي مهمة سفارة رسمية، ومع ذلك فقد عومل في البندقية معاملة لا تخلو من السخاء، كما أكدّ لي.

وبعد سلسلة من التقلبات والاعتراضات الفارغة كان الباشا في أثنائها يستسلم للحق تارة، ويتمسك بتصوراته تارة أخرى واختتم حديثه مشيراً إلى انه بالنسبة للمآخذ الهينة التي

(1) كان بوبتش قد بحث هذه المسألة أيضاً سنة 1767.

بقيت لديه علينا، وبالنسبة إلى نقاط أخرى أهم من ذلك كان يعزوها إلى مجلس الشيوخ، فسيبلغنا بها بعد سفري بواسطة القنصل، وسيعرفنا بواسطة سفير يرسل خصيصاً باقتراحاته الودية.

والآن وقد خرج من فمه شرح مخططه ودون تكلف مني، فقد وضع على أرضية البحث موضوع الحدود البحرية. لقد حاول عبثا ان يضطرني إلى الافصاح عن صواب التعديل الذي ادخله ناني، والذي إذا ما أمعنا فيه النظر فسنجده تطويراً حذراً للمعاهدة الأولى، وبخط محدد واحد من مريم قديسة الحكمة، ازيل سوء التفاهم المرتبط بكثير من الخطوط الخاصة تضم عدداً من المناطق التي تبعد ثلاثين ميلاً بنفس بعد جزر البندقية، وفي المجموع ليس هناك فارق ملحوظ في المنطقة المقررة عامة. وكان بعناد يضطرني عبثا ان اشرح المسألة، وان ابين عدم لياقة هذا التعديل كله في الحدود والذي اتفق عليه منذ 12 سنة امام العالم كله، ومصدر هذا التصدي هو العناد والجشع والجهل. لقد كان الباشا يدعي بانه غرر به لجهله بالجغرافية ولارتشاء وزرائه عندئذ، وابعد القراصنة من المياه العثمانية، وشجعت ملاحة اعدائه، وبشكل غير مباشر تأخر توسيع ملاحة الإيالة.

ولما كان لا يثق في مقدرته وثباته على النقاش، كان يدعو لنجدته الحاضرين، وكان هؤلاء يضغطون علي بحرارة انفاسهم تقريبا، ويصمونني بقول سخيف متهور. واخيرا وبعد صبر لا يكل وثبات تغلب المثل البندقي في دقته المثالية، في تنفيذ ما اتفق عليه على ان رزانتكم في كافة الظروف تلزم الآخرين بالمعاملة بالمثل. وقد ساهم في خلق هذا الجو مرأى السفن بمظهرها الحربي وهي راسية قرب الأسوار على بعد غير معتاد، والإشاعة التي روجتها دون ان اتظاهر بوضعها، ومفادها انه إذا لم يتم تحديد الأمور فوراً فسأعود إليهم بعد عشرين يوماً، وقد انضمت إلي سفينتان (كانتا) تنتظران اوامري عند رأس القديسة مريم. وتخلى الباشا عن إلحاحه الأول، وختم حديثه قائلا: انه قاترح تعديل الخط في براءة، لمجرد أنه استنسب ذلك، وما دمتم تعارضون ذلك فقد اهمل الموضوع ولتبق الاتفاقية كما كانت، ولا يرى حاجة لتأكيد ذلك كتابه إلى سعادتكم كما كنت اريد، اما انا فقد كنت ارغب في تلك الورقة بكل قوة، لتكون الاثبات الوحيد للحدود المصدق عليها، إضافة إلى انها تعبير عن تنازله عن المطالب السابق ذكرها، وهيأت لي هذه الموافقة السبيل متابعة موضوع السفارة المقلق. وقد لا يصدق اصحاب السعادة أنَّ الباشا بعد ان تنازل عن مطالبه المذكورة كاد ان يقطع المفاوضات بسبب هذا الموضوع وحده، متذرعا بشعور أو بعلل الشرف، وفي وقت سابق كان من المناسب ان اناقش معه بشكل لاذع ومع الوزير خاصة، موضوع عبدالرحمن.

وبعد الحديث الطويل معي حول سخف السفارة التي لا طائل من ورائها، والمضايقات

التي تصدر عن عبدالرحمن، الأمر الذي اعترف به الباشا رسميا، حيث شجب الاتجاهات التي اتبعها هذا الرجل حيال الجمهورية في مادة من مواد الاتفاق الاخير (1766)، والقرار الثابت الذي يعتبره (أي عبدالرحمن) في زيارة خاصة هو وغيره ممن يحمل صفة رسمية، ما لم تتم موافقة مجلس الشيوخ مقدما على غير ذلك.

وهذه الاعتبارات وبدون اهانة، أدت إلى تحريك الموقف الجامد الذي وقفه الباشا، وتنازل أول الأمر عن الرجل المرشح، ثم عن الموضوع كله، وأخيرا عن المطلب المهين، وهو ان تقوم الجمهورية بالتعويض عن النفقات الضخمة التي قام بها عبدالرحمن.

ولما كان ممعنا في اصراره على التظلم من المساس بشرفه في شأن السفارة[1]، دون ان يتبين لي أي تغيير في موقفه، فقد استفدت من التنازلات الكثيرة التي وافق عليها ومن اهدائه 300 سكوين وصلته عن طريق القنصل ردا على فرس اهداه إليَّ، وتمكنت في النهاية من جره إلى أن يكتب إلى مجلس الشيوخ خطابا احتفظت بأصله التركي لدي احتراسا، وابعث إليكم نص الترجمة القانونية التي قام بها القنصل والترجمان بيلاتو، وهو شديد الاخلاص، واشهد شهادة تامة لا ابتغي من ورائها سوى الحق بانه كان شريفا متحمسا ونشيطا.

و إن نفسي لترتاح إلى انكم ستجدون في هذه الرسالة أوضح تصديق رسمي على الخط الحدودي المائي، والتنازل الجامع الواضح عن أي من المطالب التي جرى شرحها، والاهمال الصريح لموضوع السفارة، وما يوفره الاقتصار على استعمال واسطة الاتصال في المستقبل عن طريق القنصل فقط من إمكانية الاطمئنان، وقد رأيت من الواجب ان ادفع مقدما 350 سكوينا إلى القنصل الذي سيبرر هذا الصرف إلى الديوان المختص، وذلك من أجل الاسراع في تكديس كمية الملح المطلوبة، ولاظهار الالتزام الدقيق والرغبة الشديدة في التنفيذ.

و إذا ما تفضلتم سعادتكم بإضافة الاتاوة السنوية التي احتفظ بإيصال قانوني عنها، إلى ما سلف من تفصيل دون أي شيء من المضايقات المهددة، فقد سلمت هذه الإتاوة إلى الباشا بالدقة المعتادة، اما (التساكر) = الإيصالات التي ولّدت المشاكل لباللوفتش المستسلم للعدالة، فقد اعلنت قنصلية البندقية انها غير مترابطة وغير مقبولة مستقبلا، منعا للإشاعات المخيفة. وتسلم القبطان برونزا وهو احد مواطنينا من الباشا مبلغا ضخما كان يستحقه منذ سنتين ولم يكن يرجو الحصول عليه، ولهذه الغاية التي توصلت إليها بفضل العناية الإلهية بعد عذاب عانيت منه طويلا، ارجو ان تجد هذه قبولا لدى ثاقب نظر مجلس الشيوخ وشكراً.

من الفرقاطة سيرينا، بمياه زوارة في 29 من اغسطس 1778

أميرال انجلو إيمو

(1) يشير إيمو إلى سفارة احمد بك الشهيرة، والمذكورة في الفصل الخاص بالعلاقات بين سنة 1770 و1778.

الوثيقة رقم (33)

خطاب من باشا طرابلس الى حكماء التجارة بعد حملة إيمو (اغسطس 1778)

(صورة مصدقة من الترجمة عن اللغة التركية، قام بها الترجمان والقنصل البندقي بيلاتو لخطاب باشا طرابلس إلى جمهورية البندقية. لقد ارفقت برسائل الأميرال الفارس إيمو عند زيارة زوارة في 29 من اغسطس 1778. وجاء الرد على هذه الرسالة بخطاب أميري مؤرخ في 20 من نوفمبر 1778. أما اصل الخطاب بلغته التركية فمحفوظ بخزانة كبير المسجلين).

بعد أحرّ السؤال عن صحتكم، نعلمكم بما يأتي: لقد وصلنا على يد القائد أنجلو إيمو خطابكم الموقر، الذي كتبتموه إلينا بروح من الصداقة الوطيدة وقرأناه وسررنا بالمعاني الودية الواردة به، ونشكركم كل الشكر على ذلك، ونعلمكم بانه بالرغم مما أوصينا به قنصلكم الحالي وكذلك سلفه بان يكتب إليكم عن إلغاء المادة الخاصة بالخط المعين لحدود قراصنتنا، وبالرغم من اننا تحدثنا الآن مع القائد انجلو إيمو حول هذا الموضوع، فقد صرح لنا بالإتفاق مع قنصلكم انطونيو بيلاتو بان مطلبنا لا يتفق ورغباتكم، وقد قشع عنا تلك الشكوك التي اطلعناه عليها، ورفع عنا الإشتباه الذي بقي لدينا، ولهذا نتنازل تماما عن مطالبنا ويبقى من غير المشكوك فيه ان خط حدود القرصنة سيحترم من قبلنا، وهو الخط الذي ورد بيانه في المعاهدة التي تم التوقيع عليها في شهر ربيع الأول سنة 1180 (الموافق لشهر اغسطس 1766م).

ومن أجل هذا الأمر وغيره فقد عينت في السابق سفيراً يوفد إليكم وحيث إن الأمور قد توضحت وحددت مع القائد إيمو، ومنذ تاريخ عقد الصلح إلى يومنا هذا، وبما انه لم تعد هناك حاجة إلى ايفاد بعثة إليكم وعلى رأسها السفير المذكور، ومن أجل ذلك كله فقد ابقيناه لدينا، وتخلينا عن ايفاده.

ونتعهد لكم انه في المستقبل ستبحث المسائل الباقية بيننا، مع القنصل المقيم لدينا، و إذا ما حدث شيء خطير فسينهى على يد القادة التابعين لكم والذين يقدمون من وقت لآخر إلى هنا. ولنقدم برهانا لكم ولقائدكم وتلبية لرغبته ووفاء بالتزامنا فقد ارسلنا أربعين فارسا من أجل الاشراف على تكديس الملح، ونعدكم بانه في الشتاء القادم ستجدون بذلك المرافأ 4000 قفيز من الملح جاهزة للشحن.

وبالإضافة إلى الأربعين فارسا فقد أمرنا قائدا آخر يقيم بالقرب من زوارة ليساعد بجنده في تكويم الملح، ويا أيها الاصدقاء الاعزاء نعلمكم باننا سنبذل قصارى جهدنا في المستقبل

لتكويم الملح فوراً، وحيث إن القائد سيسافر من هنا، وسيقدم إليكم فقد حملناه خطابنا هذا الذي سيصلكم إن شاء الله، فلا تنسونا، واعملوا ايضا على القيام بواجبات الصداقة الحميمة ومن طرفنا سنقدم دليل حبنا إليكم.

حرر في شهر شعبان 1192 الموافق نهاية اغسطس 1778.

انطونيو بيلاتو

الترجمان والقنصل

ملاحظة: الأصل التركي يوجد في الوثائق التركية رقم 58، أما الترجمة ففي (المذكرات جزء 33).

الوثيقة رقم (34)

المهام الخاصة باغوسطينو بيلاتو المتصف بكامل الاخلاص، قنصل البندقية في اقليم طرابلس (15 من يناير 1785):

بما أن مجلس الشيوخ قد اختاركم انتم اغوسطينو بيلاتو، بناء على مرسوم منه صدر في 18 من شهر ديسمبر الماضي قنصلا للبندقية باقليم طرابلس، نصدر إليكم التعليمات التالية، لتسترشدوا بها في منصبكم هذا:

تديرون شؤون قنصلية البندقية في تلك البلاد لمدة خمس سنوات، وذلك اعتباراً من يوم تعيينكم أي 18 من ديسمبر الماضي.

لقد تقرر ان يخصص لكم ألف سكوين كل سنة، تدفع لكم سلفا كل ستة أشهر على دفعتين مقدمتين، كل منها خمسمائة سكوين. وتدفع لكم للمرة الأولى مخصصات سنة كاملة، وهذه تنفيذاً للمرسوم الصادر بتاريخ 21 من يولية 1764، وكما اتبع بالنسبة لكل قنصل جديد إلى الاقاليم الافريقية، فإن هذا المبلغ يحتسب كانه دفع لثمانية أشهر فقط، إذ ان اريحية الدولة قد وهبت لكم راتب الاربعة الأشهر الأخرى تعويضا عن مصاريف التجهيز الضرورية وغيرها.

ومن المفهوم ان تلك المخصصات تشمل نفقات معيشتكم، بما في ذلك السكن والمنح المعتادة والمنتظمة، ويبقى مفهوما ان ذلك المبلغ يشمل كل شيء باستثناء الحالات الطارئة التي قد تصادفكم، ولا يجوز لكم علاوة على المخصصات ذاتها ـ أن تقوموا بجباية أي شيء عن

البضائع الصادرة أو الواردة والخاصة بمواطني البندقية، وكذلك تلك السلع المشحونة على سفن بندقية.

ولا يجوز لكم ولأي سبب ان تقترضوا أموالاً، أو تعطوا ايصالات مقابل ديون تحمل بها الدولة أو المواطنين بأي حال من الأحوال، فإذا ما قمتم بعمل مخالف لهذه الأوامر فسيكون ذلك على مسؤوليتكم وحسابكم الشخصي.

وسيكون من واجباتكم الرئيسة أن تنتبهوا لمنع أي أمر ضار قد يعكر صفو العلاقات الطيبة القائمة مع الاقليم، بل يتحتم عليكم بمنتهى العناية أن تنموا تلك العلاقات بأنجح الأساليب لمساعدة الدولة بنكران الذات، للحصول على أكبر الفوائد في جميع اللقاءات، ويجب عليكم كذلك ان تحافظوا على كامل الإنسجام مع قناصل الدول الاخرى المقيمين هناك، وعليكم ايضا ان تحيطوا هذا الديوان علماً كلما حدث تبدل أو تغيير في الذوق العام، وفي الاستهلاك بالنسبة للمصنوعات فورا بذلك، وان تبعثوا بالعروض ولا سيما ما يختص بالاقمشة والمنسوجات الحريرية، سواء أكانت موشاة بالذهب أم بالفضة أم بدون ذلك، حتى يمكن اعداد تلك المواد هنا بما يتناسب مع الطلب، وما يجد القبول بالمملكة.

ويجب عليكم كذلك ان تقدموا المعلومات الصحيحة عن بضائع ومنتجات تلك المملكة، وكذلك ما يرد إليها فيما يتعلق بترددها واختلاف أسعارها، ومبلغ ما يفرض عليها من أعباء حتى يتمكن الديوان من اتخاذ التدابير اللازمة للتجارة في أسواقنا.

وعليكم أن تستفيدوا من الكنيسة الصغيرة التابعة للقنصلية، والتي قد بنيت بمنزلكم كأبرشية خاصة بأمة البندقية، وليس لكم استعمال غيرها لهذا الغرض، على انه يمنع عليكم ان تسبغوا الحماية وفي أي وقت على كنائس أخرى دون موافقة الدولة، ولا ان تسمحوا لرجال الدين الشرقيين بأن يلقوا المواعظ في تلك الأبرشية التابعة للقنصلية، وهي من مهام القسيس الخاص بكم، ويجب أن يكون هذا كاثوليكيا تابعا لكنيسة روما الرسولية.

ستسلم إليكم مثنا شهادة صحية مطبوعة، ومثنا تصريح خاص بالمسافرين، ومثنا إقرار مطبوع أيضا، لبيان سفن القرصنة التابعة للإقليم بقصد منحها لاصحاب السفن عند خروجها إلى البحر، كل ذلك بالإضافة إلى إيصالات الرق المعتادة، وعندما تكونون في حاجة إليها و إلى تذاكر المرور والشهادات المذكورة والاقرارات، فإن الديوان يلتزم بتزويدكم بهذه الطلبات فورا، وحال وصول مراكب البندقية إلى ميناء طرابلس، واتبعوا ما جاء بيانه بالمذكرة المحفوظة في مكتبكم، من أجل مصاريف الضيافة، ولا تطالبوا بأي شيء آخر إضافة إلى ذلك، ويقوم قائد السفن العامة المذكورة بالتعويض عما ورد بالمذكرة المشار إليها.

ويكون من ضمن إلتزاماتكم العمل على أن يتقيد ربابنة السفن التي ترسو بتلك البلاد

بحسن السيرة والاستقامة، و إلا يرتكبوا أي غش أو تضليل مما يضر بهؤلاء التجار، وعليهم ان يسترشدوا في العقود الخاصة بتأجير سفنهم بمشورتكم مقدما، وان يفوا بالتزاماتهم بنزاهة واستقامة ودقة، على ان يسلكوا في كل ذلك طريقا يؤدي إلى تشريف وتقدير العلم الذي يرفعونه، و إلى ما يجعل السكان يفضلونهم على غيرهم في التعاقد. و إذا ما قصر اولئك الربابنة في واجباتهم، ولم يتبعوا الطريق السوي الذي يجب ان يتميزوا به، وبالمثل إذا ساءت معاملته لملاحيه على ظهر السفينة، فمن واجبكم ابلاغ الديوان بذلك عاجلا، ليتمكن من معاقبة الجناة لحفظ النظام الصحيح، والحيلولة دون حدوث ما يسيء إلى المصلحة العامة.

وستحملون معكم خطابات الاعتماد المعتادة إلى باشا طرابلس، حتى يتأكد من تنصيبكم في تلك القنصلية بنفس الطريقة المشرفة التي اتبعت مع اسلافكم وقناصل الدول الاخرى الصديقة. لهذا الاقليم وحتى يجري الاعتراف بكم وقبولكم قنصلا للبندقية، من أجل ان تتولوا بصفة مشروعة ما يتعلق بمنصبكم من مهام.

صدر عن حكماء التجارة الخمسة في 15 من يناير 1784.

الوثيقة رقم (35)

مكاتبة من حكيم الخزانة روتزيني عن تفاصيل المصاريف المترتبة على العلاقات الافريقية منذ البداية و إلى سنة 1786:

يا سمو الأمير،

أمرتم سموكم بالمرسومين المؤرخين في 29 من سبتمبر و3 من مارس الجاري بان يقدم هذا المكتب حسابا موحدا لما انفق من المال العام من أجل العلاقات الافريقية مع تقدير البداية منذ اطلاع مجلس الشيوخ على رغبتكم هذه، وموافقته على عقد اتفاقات مع الإيالات الافريقية رعاية للمصالح الوطنية، وقد جاء ذلك بقرار مؤرخ في 29 من مايو 1751 ثم صدر بشأنه المرسوم المؤرخ في 12 من مايو 1753 وتبلور بمؤتمر الحكماء الخمسة ومندوبي التجارة، ولم يتم التطبيق إلا سنة 1761.

ورغبة في الاستجابة بأقل ما يمكن من الخطأ للأمر الصادر، ومع بذل كل عناية واجبة للحصول على المعلومات اللازمة من مختلف الدوائر ذات الشأن، وبعد فصل الحسابات التي

تخص هذا الموضوع بالذات وبكل تصميم ممكن، عزمت على تبويب معين، وجمعتها في خمسة أبواب مختلفة، واعتقد انها أنسب لاعطاء صورة واضحة عن كل فرع من الموضوع.

وقد حدا بي الاعتقاد إلى تفصيل المصاريف المكابدة، مصنفة جزءا جزءا لكل من الابواب المذكورة، ثم تقسيم كل باب من هذه الابواب على الإيالات المختلفة الأربع، فإن في ذلك ما يساعد مجلس الشيوخ الموقر، في الحصول على صورة (اجمالاً وتفصيلاً)، تصلح أساسا لتدقيق الحسابات من وجهة نظر حكومية خاصة بها ولاستعمالها.

ومنذ المرسوم الصادر بتاريخ 16 من يناير 1761 عندما بدأت أوامر الإنفاق إلى ان قامت المعاهدات، ومن الحساب الأول متدرجا فقد احتوى كامل مصاريف سفر قنصل جنوة، ومصاريف إقامة الوزير الافريقي لثلاث مرات، ومختلف الهدايا التي قدمت لداي وملك المغرب عند توقيع المعاهدات كل فيما يخصه، والمبالغ المتفق عليها لتوقيع المعاهدات، والاموال المدفوعة لاسترداد الارقاء.

وقد بلغ مجموع هذه المصاريف 62539,21 دوكات، وهذا ينهي الجزء الأول من الحساب مفصلا كل حساب لوحده، وأتشرف بترفيقه إلى علم الجهات العامة.

ويبين الثاني (وهو نتيجة للاول) المصاريف الثابتة، ومنها الإتاوات السنوية المتفق عليها، والهدايا القنصلية، وما يقدمه القنصل كل سنتين، وهدايا تنصيب داي جديد، والرواتب الثابتة للقناصل المعنيين على ما يظهر لمتابعة تنفيذ المعاهدات.

وابتداء من أول إقرار للمعاهدات، مع توزيع المبالغ على الإيالات طبقا لنصوص مختلف الإتفاقات، ومع ما تبع من تطورات وتأكيدات، وبدون خلط نفقات ذات طبيعة أخرى، فكان الناتج هو مبلغ 1 598 720,18 دوكات.

ويكابد مجلس الشيوخ من وقت لآخر مزعجات طارئة، كان عليه ان يتحملها لنفس مبادىء العهد، مثيرا على نفسه نتيجة الكثير من التضحيات العامة، وقد رأيت من الصواب بعد ان اطلعت على المصاريف التي انفقت للوصول إلى عقد الاتفاقات، والوسائل المنهجية للمحافظة عليها، ولعدم انتهاك الثقة العامة ان يقبل الإنفاق على المطالب المذكورة الغامضة بشكل منفصل، وتميز عن مصاريف الحملات بالسفن الملكية لقواتكم.

والحساب الثالث الذي ارفقه يستوفي هذه الفئة من الإنفاق، وليتفضل سموكم بالملاحظة، انه مقسم على الإيالات، ومبلغه الاجمالي هو 176 015,4 دوكات، ويشمل التأجير الخاص للسفن التجارية، ومصاريف سفر الرسميين، والمبالغ المسددة عن كل المتفرقات الواردة تحت تسميات مختلفة، وليس فيه نفقات ثابتة، ولا مصاريف على حملات القوات العامة، وكل ذلك بموجب مراسيم صدرت حسب الحاجة.

اما هذه الأخيرة فتشكل موضوع الحساب الرابع، ويشتمل بصفة رئيسة على نفقات حملة 1766-1767 وحملة 1778، وقد قام بالحملة الأولى السيد الفارس ناني الذي انتقل إلى طرابلس بكل جدارة لإعادة هيبة البندقية ومصالح الأمة، وبسبب انتهاك المعاهدات وما جرى من نهب المراكب، وهي الحملة التي تحركت يوم 24 من مايو 1766 وتوصلت إلى النتائج المرجوة في أقرب وقت، وفقا لما يتبين من المرسومين الصادرين في 4 و16 من سبتمبر 1766.

اما حملة 1767 فقد قادها حماس مماثل، ونشاط لا يعرف الكلل من السيد الفارس إيمو الذي انتقل إلى الجزائر بثلاث فرقاطات، وسفن نقل تجارية، وطرادات وردّ للعلم هدوءه بعد أن اسيء إليه، بسبب المطالب الجشعة لبعض الاقاليم، وخضع عندئذ إلى العنف الذي فرضته الظروف بالموافقة على تقديم منحة كل سنتين إلى تلك الإيالة، ولبراعة القائد جرى الاقتناع بقبول الاجراءات التي تتبعها السويد فقط، وبعد ذلك جاءت زيادة المنحة كما هو معروف بسبب القلاقل اللاحقة والتي لم يمرّ عليها وقت طويل، وبالمثل في سنة 1778 وبنفس القائد حدثت عمليات قرصنة طرابلس، وحمل الداي في تلك البلاد إلى مراعاة ما سبق الاتفاق عليه، وهو ما يظهر واضحا بالمرسومين المؤرخين في 30 من يونية و20 من نوفمبر من نفس السنة، وانتهت الحملة بنجاح باهر.

وكان يجب علي ان اتبع اسلوبين من أجل وضع هذا المشروع، الأول هو أن احسب فروق القوة العادية بالنسبة للمراكب، والثاني فيما يتعلق بالملاحين والأجور. وحيث ان عدد المراكب التي تشكل الاسطول العادي في زمن السلم ليس واحدا دائما ويزيد عددها أو ينقص بسبب استبدالها أو ترددها على الاحواض بالبندقية أو اسباب أخرى وتبين لي ان هذا الاساس لا يصلح لبناء حساباتي عليه ووجدت انه من الأنسب احتساب الفروق على عدد الملاحين والاجور. ولذلك استخرجت هذه الحسابات من واقع زمن وجودها بالبحر الابيض المتوسط، وقيدت على حساب الحملة ذلك النوع من السفن التي بحكم طبيعتها قد تقرر تخصيصها للحملة مثل الغرابين الخاصين بحملة ناني. وعلى هذه القاعدة الصحيحة أخالني استطيع أن أصل إلى نتيجة دقيقة، و إلا كان علي ابقاء مقارنة مستمرة مع الموجودات الحالية، لأقرر دائما وتحكماً إذا ما كانت تلك الفرقاطات أو غيرها من الألواح قد انزلت إلى البحر وضمت إلى الاسطول لولا مثل هذه الطوارىء. وادخلت في هذا الصنف تلك الرحلات التي قام بها ربان البحرية الشرقية، واستقيتها من مختلف السجلات الخاصة بالمصاريف العمومية بما في ذلك الرحلة الأخيرة لأمير البحر كويريني، ورحلة فيدمان إلى طرابلس على الرغم من انه ذهب لمهمة رئيسة وهي تنفيذ ما اتفق عليه مع تلك الإيالة فيما يخص ملح زوارة، وكذلك القنصل الذي جاء ليحل محل باللوفتش، ولا اخال انه يجب احتساب هذه الرحلة الخصوصية على موضوع الملح.

ومن هذا المخطط فقط آلت إلى القوات العامة التي تحولت إلى شواطىء أفريقيا الحسابات الضرورية المرتجعة. وتستطيعون سعادتكم أن تطلعوا على المبلغ الاجمالي والذي يتبين في الحساب الرابع وهو 451 268,12 دوكات مع اغفال ما يتعلق بموضوع تونس من حساب قائم تم تفصيله إلى يومنا هذا في ... خمسة (الجملة ناقصة في الأصل).

واتبع مع هذه نفس الاسلوب الذي اتبع مع ما سبق في احتساب المراكب التي فضلت بشكل خاص مثل المدمرتين والجالوت والمستكشف، وكذلك في أجور الملاحين والعسكريين والبحريين العاملين على السفن الأخرى والشبابك.

إن النفقات التي سأسميها غير عادية لهذه الحالة الطارئة، وزيادة على الثمن المألوف للمراكب العاملة بشكل منتظم، ومع إضافة المخصصات الشهرية للقادة البحريين وغيرهم من المناصب والضباط، قد بلغت 678 546,4 دوكات حتى نهاية شهر فبراير الماضي.

وهذه الحسابات الخمسة المنفصلة تعد عملا بالغ الدقة، يجب علي أن اشيد واثني على من قام به، وهو المحاسب لهذا المكتب أندريا أندريقيتي الذي كان عليه ان يجمع عناصر هذا العمل من ادارات مختلفة داخلية وخارجية، وأطمح ان يتفضل مجلس الشيوخ بابداء تشجيعه المألوف في مثل هذه الأحوال، ويمكن الإلمام بتلك الحسابات بنظرة واحدة، وهي مفصلة بالنسبة لكل اقليم، ثم جمعت في الورقة رقم 6 والتي تبين بالنسبة لهذه المسائل الافريقية المتعلقة بالحسابات الخمسة المذكورة اعلاه مبلغا قدره 3 489 945,10 دوكات و إذا ما حسبت منذ سنة 1761 بشكل هذا المبلغ انفاقا سنويا قدره 139 597,17 دوكات. ويتحتم تقديم ملاحظتين خاصتين حتى تكون الحسابات واضحة، وأتشرف بادراجها.

والملاحظة الأولى: هي أن هذا المبلغ السنوي قد حمّل ايضا ما كان يجب ان يدفع لمرة واحدة عند اقرار المعاهدات، وهذا ما جعل المبلغ يصل إلى 625 394,21 دوكات، ويتناقص المبلغ كلما ابتعدنا عن عهد اقرار المعاهدات.

والملاحظة الثانية: وهي ايضا تستحق الذكر، هي انه لم نتمكن إلا من احتساب النفقات التي دفعت لاعداد السفن في أول الأمر، ولم نذكر النفقات المعتادة لدار الصناعة، ولا التجهيزات البحرية أو المدفعية التي اخذت من المخازن، كما لم نذكر السفينة فورزا الغارقة بصقلية، ولم يتسنّ اخضاع هذه النفقات إلى الحساب ولو على وجه التقريب.

وبالرغم من ان هذه الأبواب المختلفة قد احتوت على مجموع النفقات العامة المتعلقة بالمعاهدات المعقودة مع الإيالات الافريقية، ويمكن ان يؤمل انه لا اقل من توفر النية الطيبة لمواجهة ما أشار إليه المرسومان الموقران إذا تعذر التنفيذ الكامل، ورأيت للدقة أن اعدّ ورقتين

اخرين رقمها 8-9 وادرج مجموعها في رقم 6 وتبين الورقة الأولى جميع تلك المبالغ التي دفعت إلى اقليم طرابلس في مقابل ملح زوارة، ولا تزالون سموكم دائنين في هذا الشأن بمبلغ 9000 دوكات، يضاف إليها مصاريف نقل الاملاح المذكور، ومن جهة أخرى تحتسب كل مبيعات الملح المعروض في ميلانو وطورينو والتي بلغت 170 587,14 دوكات والتي إذا ما طرحت من 328 511,6 دوكات يبقى المدفوع من المال العام عن املاح طرابلس لا يتجاوز 158 923,16 دوكات.

وتحتوي الورقة الثانية على ما تحملته الخزانة العامة على السفينتين فكتوريا و إيولو، وقد الحقت هاتان السفينتان فيما بعد باسطول القائد فوق العادة، وربما كان ذلك بموجب المرسوم 27 من نوفمبر 1784 الرامي إلى موضوع سياسي آخر غير الحملة على تونس.

وبما أن سفينة ثالثة جهزت في نفس الوقت، واحترقت في هذه الاقنية ويصعب احتساب الأضرار التي لحقت بها الا تحكميا، وهي سفينة القديس جورج التي عوضت فورا، ولم تنتقل بعد إلى البحر المتوسط، واعتقد احتساب السفينتين الاثنتين بشكل منفصل، وهما اللتان اضيفتا إلى تبعية القائد إيمو، وبدون ان نخلط بينها وبين الموضوع الأول الخاص بتونس. وهما في قيمة تجهيزاتهما، والتفصيل المعروف عن البحارة والأجور جمعتا في ورقة خاصة بذلك وبلغت 106 693,22 دوكات، وادرجت بعد ذلك في الجدول المذكور برقم 6. ويقدم هذا الحساب في صورته المصغرة تقريباً الكتلة العامة لكل صرف يرتبط بالعلاقات الافريقية، حتى إذا كان الارتباط بعيداً، والمبلغ الاجمالي ومع إضافة ثمن الفرقاطة القبطان أنجلو هو دوكات 3 808 808,0، و إذا ما قسمت على السنوات كان المبلغ 153 252,8 دوكات سنويا.

لكن هذا التمهيد الذي استخلص من بنود مختلفة وضرورية لا يكفي للتعرف على الدفعات المتنظمة السنوية الثابتة، مصنفة على احتمالات لظروف المعاهدات، وعلى هذا فقد رأيت انه ليس من نافلة القول ان ادرج تحت رقم 7 بالذات المبالغ الثابتة المخصصة لكل اقليم مكونا بذلك الناتج السنوي، بداية من فترة الإتاوة السنوية، وهي غير متزامنة بالنسبة لكل الأقاليم ولا متساوية، بل تتفاضل بالزيادة، وكذلك المدفوعات القنصلية والهدايا التي تقدم مرة كل سنتين، حتى ان ما استعرض تفصيلا في رقم 2 سيكون واضحا مبسطا في رقم 7 ويتبين ان الخزانة العامة تتحمل مبلغ 79 015,2 دوكات كل سنة.

وكنت اعتزم ان اقدم أكثر من هذا إلى مجلس الشيوخ الموقر، ولم اتقاعس في البحث لاجراء المقارنة الاقتصادية التي تخص واجباتي الطبيعية، وكنت أود ان تبيّن لي السجلات النفقات التي سبقت الصلح، والتي تخص قوافل السفن أو الملاحة أو الجند أو الأمتعة وما يفقد من وقت لآخر من المراكب التجارية، وفوق كل شيء كنت اتطلع إلى ان اقدم لسعادتكم

نتيجة الجباية من الرسوم المفروضة بعد المعاهدات مع الاقاليم الافريقية المذكورة تحت اسماء مختلفة وحسابات عديدة، فان هذه الجباية جاءت منقصة للكتلة المذكورة اعلاه في النفقات العامة للجهاز البحري الذي مدّ بالمساعدة باستمرار طبقا للمراسيم المؤرخة في 1765/3/15 و1768/2/11 و1770/1/24 ولائحة برسم سكوين واحد في السنة عن كل شمندورة خانية في 1770/2/16.

و إذا لم يقع هذا الحساب بين يدي فلا اشك انه موجود لدى من له علاقة مباشرة به، وارجو أن تتفضلوا بقبول هذا العمل على انه دليل على طاعتي لكم، ودائما في خدمتكم وعلى استعداد لتنفيذ اوامركم. وشكراً.

الوثيقة رقم (36

بيان حساب جمهورية البندقية بشأن الملح مع اقليم طرابلس:

50000	كيلة من الملح الذي يجب على اقليم طرابلس تسليمه الى البندقية، بناء على العقد لمدة 20 سنة بنسبة 2500 كيلة في السنة، ابتداء من سنة 1764 إلى 1784.
24837	ملح من طرابلس فرغ في ملاحات البندقية خلال العشرين سنة المذكورة، حسب البيان المرفق.
25163	الباقي.
10000	يضاف إليها عشرة آلاف كيلة، بناء على الاتفاق مع نانى.
35163	ما بقى تطلبه جمهورية البندقية.

ملاحظة: يطرح منها ما قد القى به في البحر، وما غرق منه في السفن.

14 من يونية 1785.

(تتبع هذه الوثيقة مذكرة «املاح طرابلس التي فرغت وسلمت في الملاحات العامة بجمرك البندقية»، (توجد بديوان الملح، المظروف رقم 129) ويتبين منها انه اعتباراً من 10 نوفمبر 1764 إلى 27 من مارس 1784 وصلت 131 شحنة ملح مجموعها 24837 كيلة).

(**ملاحظة**: هذا التقرير موجود بمتحف الدولة بالبندقية، بأوراق حكيم الخزانة وثائق الانفاق ـ المظروف رقم 15، وحبذا لو جاء ذكر الميزانية إلى جانب هذا التقرير، ولكنه لم ير من المناسب ذلك بسبب ضخامة حجم الميزانية، والتقرير نفسه يشرح بطريقة غير قابلة للإلتباس النفقات التي تحملتها جمهورية البندقية من أجل الاقاليم الافريقية).

الوثيقة رقم (37)

الصرف في طرابلس على مباحثات الملح (حكيم الخزانة، وثائق الصرف، المظروف رقم 15):

2200	دوكات، إلى الموفد من طرابلس 500 سكوين، و إلى مرافقه 300 سكوين للتصديق على اتفاق الملح، 9 من يونية 1764.
2750	إلى المبعوث المذكور على حساب الشحنة الاولى من الملح، 9 من يونية 1764.
1072,21	دوكات تقديرا للوزير الطرابلسي وأشياء أخرى لشحن الملح، 9 من يونية 1764.
173,13	إلى جمارك الأخشاب لاعفاء الخشب المرسل إلى طرابلس على حساب الملح، 9 من يونية 1764.
1240	دوكات، إلى زواني ألبرتينو اجرة نقل الخشب إلى طرابلس، 30 من نوفمبر 1764.
331,3	دوكات، ما اسقط من جمرك الأخشاب لصالح داي طرابلس، 14 من ديسمبر 1764.
230,18	دوكات، إلى فرانكو اورسيني و إلى جمرك الأخشاب تعويضا عما اعفى منها للإرسال إلى طرابلس، 14 من ديسمبر 1764.
6875	دوكات، ثمن 2500 كيلة ملح من طرابلس بمبلغ 2500 سكوين وهو المبلغ المتفق عليه مع الاقليم المذكور، 4 من ابريل 1767.
9625	دوكات، لسداد حساب داي طرابلس على حساب الملح، 26 من مارس 1767.
6875	دوكات، عن السنة الخامسة لأملاح اقليم طرابلس، 22 من يولية، 1769.
6875	دوكات، عن السنة السادسة لاملاح اقليم طرابلس، 20 من ديسمبر، 1769.
6875	دوكات، عن السنة السابعة لأملاح اقليم طرابلس، 1771.
6875	دوكات، عن السنة الثامنة لأملاح اقليم طرابلس، 15 من فبراير 1771.
9625	دوكات، 3500 سكوين، 2500 سكوين عن دفعة 1772 من اتفاق الملح مع اقليم طرابلس و1000 سكوين على حساب سنة 1773،
6875	دوكات، 2500 سكوين ارسلت إلى طرابلس عن السنة المنتهية في آخر مايو بناء على اتفاق الملح، 18 من فبراير 1774.
1375	دوكات، 500 سكوين لارسالها إلى طرابلس على حساب الدفعة السنوية من اتفاق الملح، 26 من اغسطس 1775.

12375 دوكات، 4500 سكوين وفاء بما بقي من دفعات السنوات الماضية و1000 سكوين على حساب السنة الجارية التي تبتدىء في يونية 1776، تنفيذا لاتفاق الملح مع طرابلس، 8 من يونية 1776.

2750 دوكات، 1000 سكوين سلمت إلى انطونيو بيلاتو الترجمان، تحول إليه بواسطة مدير السفن العامة وليدفعها إلى الداي على حساب اتفاق الملح، 24 من يولية 1777.

1375 دوكات، 500 سكوين لترسل إلى القنصل بيلاتو بطرابلس لسداد نفقات شحن الملح ولتحسب من 2500 سكوين التي تدفع كل سنة إلى الداي ثمنا للملح، 6 من ديسمبر 1777.

2480,12 دوكات، إلى ايمانويل باقور صاحب السفينة كيكيّا بيرنجو تعويضاً عن التأخير في شحن الملح من زوارة التي كان على الداي ان يدفعها، واحتجز منه مبلغ 902 سكوين من الدفعة السنوية، 3 من مايو 1778.

1375 دوكات، 1000 سكوين ارسل إلى القنصل بيلاتو بطرابلس بواسطة سيدة السفن فيديمان على حساب 2500 سكوين المستحق للداي ثمن الملح لسنة 1778، 6 من يونية 1778.

4125 دوكات، 1500 سكوين، 500 سكوين منها عن السنة المنتهية في آخر مايو الماضي، و1000 سكوين عن حساب سنة 1780، 10 من يونية 1779.

2750 دوكات، 1000 سكوين لتكويم الاملاح، وليحتسب على داي طرابلس من المبلغ المتفق عليه سنويا وهو 2500 سكوين 10 من فبراير 1779.

2750 دوكات، 1000 سكوين تودع لدى القنصل بطرابلس بيلاتو لتسديد مصاريف شحن الملح، ثم تخصم من الدفعة السنوية، أول يونية 1782.

99853,19 دوكات.

نقلا عن سجلات أمير البحر ناني.

يقيد دينا على حساب ديوان الملح عن متفرقات دفعت إلى القنصل بيلاتو، ولتقديم الحساب إلى الديوان المذكور.

1512,12 دوكات، وهو 550 سكوين.

101366,7 دوكات.

الوثيقة رقم (38)

بيان بالاغراض التي يطالب بها باشا طرابلس[1] من بلاط كل من الدانيمرك والسويد وهولاندا (1793):

ترجمة لبيان قدم للموقع أدناه يحتوي على قائمة أغراض يطالب بها باشا طرابلس الجديد، بمناسبة اعتلائه للعرش من دواوين الدانيمرك والسويد وجمهورية هولاندا.

صواري عدد 20 الطول 70 قدما.

صواري صغيرة عدد 20 الطول 60 قدما.

هوائيات عدد 40 الطول 60 قدما.

ألواح خشب الزان عدد 200 خشبة الطول 48 قدما ـ 4.

ألواح خشب الحور عدد 200 خشبة الطول النظيف 36 ـ 6.

جبال عدد 5.

حبال عدد 5.

حبال جر عدد 8.

نسيج قلاع هلالية الشكل عدد 100.

قطران عدد 100 برميل.

قار عدد 100 برميل

قصبات للبنادق عدد 5 صناديق.

شفرات حديدية عدد 100 شفرة.

كلابلات المناورة عدد 150 قنطارا.

رصاص عدد 150 قنطارا.

كرات للمدافع من عيار

2 3 5 6 500 قنطار.

بارود للمدافع 200 قنطار.

قام بالترجمة من التركية اغوسطينو بيلاتو

---

(1) علي برغل.

الوثيقة رقم (39)

صورة من الخطاب الذي ارسل إلى أمير البحر طوماسو كوندلمير من فرانشيسكو لوخنير وكيل قنصل البندقية بطرابلس بتاريخ 11 من أبريل 1788 (مرفق رقم 5 بخطاب إيمو المؤرخ في 1788/5/17 ـ في اوراق القائد فوق العادة للسفن) 1778، انجلو إيمو بقلم الرصاص ـ ب 1346:

إن السبب في هذا الازعاج هو باشا طرابلس، فقد أعلمني في هذه اللحظة ان بعض رعاياه قد ذكروا له ان شباكا صغيرا قد استولت عليه سفينة بندقية رسمية من السفن التابعة لأوامركم، وكان هذا الشباك في طريقه من عنابة إلى هنا، وقد جرى اشتراء هذه القطعة هناك بعنابة (الجزائر). وقد رفع هذا الخبر إليه من أجل شخص يدعى ابن هميلة (وهو طرابلسي) وكان على متن ذلك الشباك، اما أخوه فيعمل في خدمة الباشا. وقد وردت إليه هذه الشكاوى بواسطة مركب قادم من مالطة، حمل رسالة من بعض الطرابلسيين الموجودين بها. لقد كلفني الباشا أن اتأكد من الخبر، و إذا كان صحيحاً ان اطلب منكم باسمه اطلاق سراح المواطنين الطرابلسيين حالاً، وبكل ما معهم من امتعة، حسب ما عرف عنكم من انصاف.

وعليه فاني أرجو من سعادتكم ان تنظروا في هذا الشأن، و إذا ما وجدتم ان المركب تابع فعلا للطرابلسيين امرتم باعادته إليهم، لتبرهنوا للباشا مرة أخرى على حسن الصداقة التي تكنها له جمهورية البندقية، و إذا لم يكن الموضوع مطابقا لما ورد إلى علم الباشا فتعلموني بما يلزم، وبالوثائق حتى أبدد الانطباعات السيئة التي يحتمل ان تؤثر على نفسية الباشا بسبب هذه الرواية. وحيث ان الفرصة قد سنحت لي بكتابة هذه الاسطر القليلة إليكم فسأغتنمها لاذكركم بنفسي، ولاعرب لكم عن استعدادي لأية خدمة تطلبونها في هذه الانحاء. ولكم مني فائق الاحترام.

(التوقيع)

الوثيقة رقم (40)

ترجمة عن العربية للمواد التي جرت اضافتها إلى معاهدة الصلح، وتم التصديق عليها من قبل قائد السفن طوماسو كوندلمير، مع الباشا و إيالة طرابلس (مرفقة بالرسالة المؤرخة في 11 من يولية 1795 ـ حكماء التجارة الخمسة ـ المظروف 766):

الحمد لله، فإن سبب هذه البسطة وما اتفق عليه مع القائد صديقنا سيادة طوماسو كوندلمير الذي مثل في اواخر شهر ذي الحجة من سنة 1209 امام الأمير ذي الحكمة الواسعة، والملك العظيم وقطب الإيالة التي تضم بلدان طرابلس، الاقليم الشجاع الذي يتولى حمايته والدفاع عنه ضد كل اعتداء، الأمير سيدنا يوسف بن علي باشا بن محمد باشا ابن احمد باشا القره مانلي غفر الله له ذنوبه وبارك في خلفه.

وحيث ان القائد المذكور قد طلب منا تجديد الصداقة والتصديق على الصلح، وقد عرض علينا المعاهدة التي ابرمت في سالف الزمن من قبل والدنا وسيدنا، وطلب منا إضافة المواد الآتية:

المادة الاولى

ستحظى دولة البندقية ومراكبها في زمن السلم باعظم قدر من التشريف والتمييز الذي حظى به أكثر الدول رعاية، و إذا ما منحنا أي امتياز فسيمنح نفس الامتياز لرعايا البندقية دون خلاف، ودون ضرورة إلى مكتوب آخر، وكذلك ستكون المعاملة فيما يختص بأية جباية أو اعفاء، و إذا ووفق على ابقاء رعايا أية دولة ثلاثة أيام في القنصلية عند اعتناقهم للإسلام فنلتزم بان نمنح نفس المعاملة لصالح البندقية، ولا يجوز لهم المطالبة بذلك إلا إذا ووفق على ذلك لغيرهم.

المادة الثانية

إذا هرب الأرقاء المسيحيون إلى السفن الحربية التابعة للبندقية، ولجأوا إليها سواء أكانوا ينتمون إلى الإيالة أم إلى أية جهة خاصة، فقد اصبحوا احراراً ولا يجوز ملاحقة الربانية من أجلهم.

المادة الثالثة

إذا ما التقى قراصنة طرابلس بزوارق أو بسفن تابعة للبندقية، عند قيامها برحلاتها بين الخليج وميناء تشيريكو، وكانت مزودة بجواز سفر من القائد العام، أو من أي ممثل للبندقية فلا يجوز ايذاؤها أو اعتقالها. وفي حالة دخول قراصنة طرابلس موانىء البندقية بسبب الزوابع أو فراراً من مطاردة الاعداء، أو لأي سبب اضطراري آخر، فعلى البنادقة ان يزودوهم بما يلزم مقابل دفع الثمن، وحيثما يلتقي هؤلاء القراصنة من طرابلس ببعض المراكب أو يقومون باعمال سيئة في بعض الموانىء، أو يأخذون أي شيء غصباً فيجب ـ فضلاً عن إعادة الامتعة والأموال ـ عقابهم عقاباً شديداً، حسبما يراه الباشا وبنسبة ما قد اقترفوه من جريمة.

إذا ما رأى قنصل البندقية رفض منح جواز السفر إلى الريّاس المخالفين، فلا يلزمون بمنح الجواز، وإذا ما التقت بهم السفن الحربية البندقية ولم يتزودوا بالجواز فسيقبض عليهم للعقاب، وتصادر المراكب دون أي حق في المطالبة بها من البنادقة.

وحيث أن الشروط الواردة اعلاه قد تقدم بها القائد المذكور، واحتراما له وايثاراً لصداقته، فقد تمت الموافقة عليها من قبل الباشا، وبهذا فقد يجدد الصلح وينقح ويبقى وفقا للشروط السابقة واللاحقة المضافة، وجرى التوقيع عليها بحضور اعضاء الديوان ومن قبل بك البلاد والكاهية وكبار رجالات الإيالة كما يتبين من توقيعاتهم.

صدر في اواخر شهر ذي الحجة سنة 1209 للهجرة، 6 يولية 1795.

المشمول بالرعاية الإلهية الأمير عبدالله يوسف باشا
داي مالك مملكة الاقليم الشجاع ومحروسة مدينة طرابلس

المحفوظ برعاية الله وعبده تعالى محمد بك من مملكة طرابلس
محمود الكاهية، عمورة خزندار، علي أغا الانكشارية،
سليمان لواء ميدان، احمد بن مصطفى الكاهية رايس البحرية،
حسين بن سليمان الجداع شيخ المدينة، خليل أغا الفرسان،
محمد الخوجة بن الباشكاتب.

ترجمت عن الاصل من قبلي انا اغوسطينو بيلاتو، ترجمان وقنصل.

الوثيقة رقم (41)

ترجمة عن التركية لإيصال الإتاوة السنوية عن سنة 1796

(حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف 766):

تنفيذاً للصلح القائم بين جمهورية البندقية واقليم طرابلس الغرب المعمورة وحيث قد وجبت الدفعة السنوية لثلاثة آلاف وخمسمائة سكوين بندقي، فقد سلمت حتى هذه السنة إلى خزانة الإيالة مبلغا اجماليا قدره ثلاثة آلاف وخمسمائة سكوين بندقي دون نقصان، عن السنة التي تنتهي في آخريونية 1796 بواسطة قنصل البندقية اغوسطينو بيلاتو، الذي سلمت إليه ورقة هذا الايصال.

حررت في سنة 1210 للهجرة يوم 11 من شهر رجب، الموافق 22 يناير 1795 للميلاد.

ميرمران محروسة طرابلس دار الجهاد طرابلس الغرب
يوسف باشا بن علي باشا بن محمد باشا بن احمد باشا
القره مانلي، ادام الله ايامه آمين.

المترجم: انطونيو بيلاتو.

ملاحظة: من قبيل حب الاطلاع، ولإقامة الدليل على الاهتمام البالغ الذي تلقاه إيالات شمال افريقيا في البندقية عند منتصف القرن الثامن عشر، **يمكن قراءة الملهاة التي كتبها كارلو جولدوني وهي**: (الطيّب والشرير مع اRليكينو في طرابلس) وقد اعيد طبعها في البندقية (دار اسكارا بيللين 1912). بمناسبة الحرب اللّيبية.

إضافة قائمة بالمصادر

بناء على تكرم المؤلف بالإذن لنا، ننقل هنا عن ملخص نشرة نفذت ولا يمكن العثور عليها، عناوين بعض الفصول التي لم تذكر ضمن المصادر: فرنشيسكو كوروه: قناصل البندقية بطرابلس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. تولت طبعه نقابة فنون الطباعة ـ روما ـ 1932 (نفذ).

الفصل الثاني: فندق البنادقة قرب باب البحر القديم.

الفصل الثالث: الأسد الكبير الذي يزين دار القرقني.

الفصل السادس: ربان من البندقية من عبيد القرمانليين سنة 1745 (تم الحصول عليه من محفوظات قنصل فرنسا بطرابلس).

الفصل السابع: مغامرات سبعة ملاحين بنادقة كانوا أرقاء بطرابلس سنة 1749، (من محفوظات ارسالية الفرنشيسكان بطرابلس).

الفصل التاسع: تمرد بحارة دولشينيو في طرابلس سنة 1752 (من متحف الدولة بالبندقية).

الفصل العاشر: قتال بحري بين سفن (شنابك) من نابولي وقرصان طرابلسي في شهر ابريل سنة 1752 (من متحف الدولة بالبندقية).

الفصل الثاني عشر: حادث سخيف ما بين القنصل الانجليزي والقنصل السويدي بطرابلس خلال حفل استقبال عيد الفطر سنة 1774 (من متحف الدولة بالبندقية).

الفصل الثالث عشر: طبيب من نابولي في بلاط علي القره مانلي (هو كولوتشي الذي تكلمنا عنه طويلا في الفصل الخامس).

الفصل الرابع عشر: بعثة القائد البحري كويريني إلى تونس والجزائر وطرابلس سنة 1784. (جرت هذه البعثة سنة 1783. ويعتبر مرور كويريني بطرابلس من ضمن البعثات المعتادة لتسليم الاتاوات السنوية إلى الايالات الافريقية. وقد أكد ذلك (دوكسيراه) مؤلف «يوميات تاريخية لرحلة أندريا كويريني، قائد السفن، إلى شواطىء افريقيا» من تصانيف تشيكونيا 258 بمتحف كورير) وقد استفاد منه (كوروه). أم المسائل المعلقة مع تونس فلم يجد كويريني لها تسوية ولكن الذي فعل ذلك هو انجلو إيمو، الذي عين في سنة 1784، يوم 6 من مارس، لقيادة حملة جديدة).

لقد ضمت محفوظات قنصلية البندقية بطرابلس، غداة سقوط الجمهورية وبعد واقعة كمبوفورميو، إلى محفوظات قنصلية النمسا، ومن ثم نقلت فيما بعد إلى فيينا. ولعله من المهم القيام بدراسة هذه المصادر التي ذكرت أخيراً عن البندقية وذلك من أجل دراسة أعمق عن العلاقات بين طرابلس والبندقية، والتي يمكن أن تخبىء بعض المفاجآت.

الفهارس

فهرس الصور

الصورة رقم (1) ـ طرابلس الغرب سنة 1567، نقلت عن مجموعة «الرسوم الخاصة بأهم مدن وقلاع العالم» لجوليو باللينو، من فينيجا، وتوجد لدى (بولونيينو «زالتييري). «بمتحف كورير بالبندقية». وبالرجوع إلى أ. أوريجما: «حول أقدم مخطط لمدينة طرابلس». نشرت بمجلة «المستعمرات الايطالية» (ريفيستا كولوني ايطالياني) 1933 ـ الصفحات من 54 إلى 57.

الصورة رقم (2) ـ مدينة طرابلس الغرب ـ (بمتحف كورير المدني ـ بالبندقية) بالرجوع إلى كاميللو مانفروني: «مطبوعة تظهر هجوما بحريا على طرابلس لم يحدث أبدا» (عن المجلة البحرية) (ريفيستا ماريتيما) 1913 المجلد التاسع.

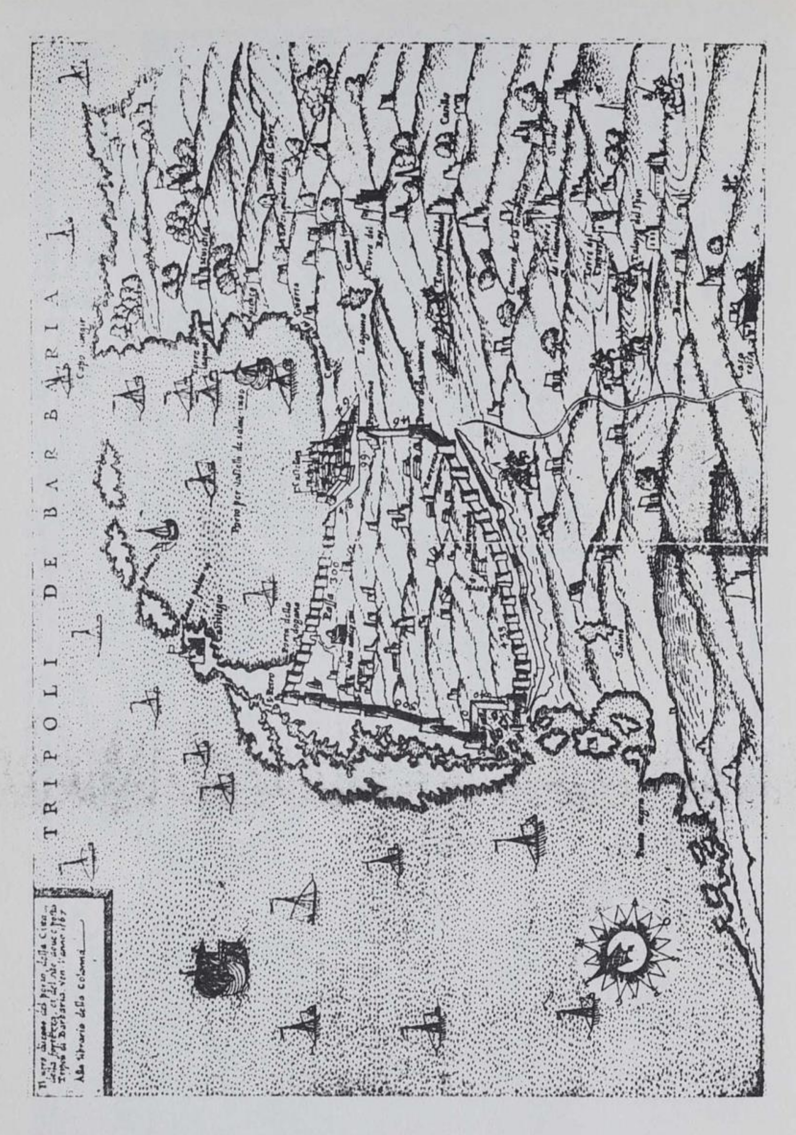
الصورة رقم (3) ـ منظر لمدينة طرابلس الغرب من الناحية الغربية. (متحف كورير بالبندقية). رسم بالألوان المائية في القرن الثامن عشر.

الصورة رقم (4) ـ اعلان صادر عن حكماء التجارة الخمسة بشأن مرفأ طرابلس (محفوظات الدولة بالبندقية ـ السلسلة الثانية ـ المظروف 359 ـ رقم 48). وقد تم نقل هذا الاعلان بالملحق رقم 13.

الصورة رقم (5) ـ صيغة تبرئة قنصل البندقية بطرابلس جوسيبي باللوفتش (حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف رقم 764).

الصورة رقم (6) ـ التعليمات بشأن اختصاصات القنصل بطرابلس، أنتونيو بيللاتو، (حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف رقم 765) ـ 10 من يونيو 1777.

الصورة رقم (7) ـ تعيين الترجمان أغوسطينو بيللاتو قنصلا بطرابلس ـ 4 من يونيو 1784 ـ (حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف 765).

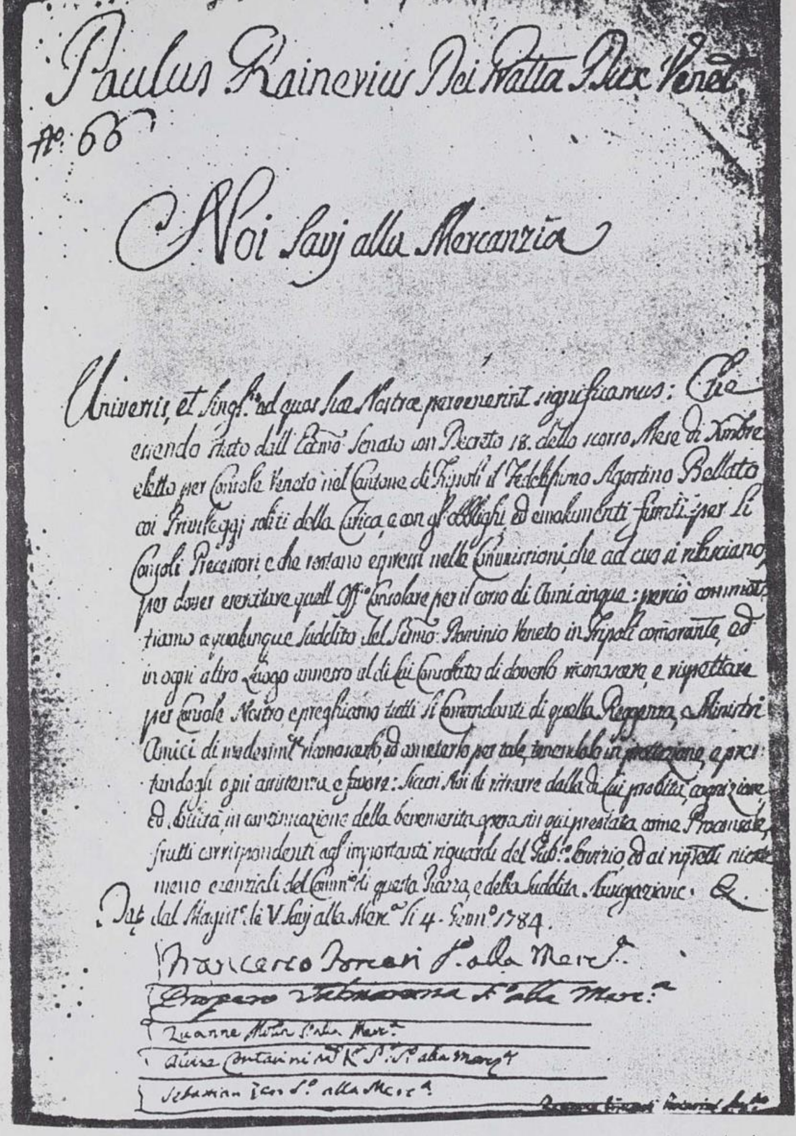


طرابلس الغرب سنة 1567 نقلت عن مجموعة الرسوم الخاصة بأهم مدن وقلاع العالم لجوليو باللينو، من فينجا وتوجد لدى (بولوتيينو زالتنبري) بمتحف كورير بالبندقية «وبالرجوع الى أ. اوريجما: حول أقدم مخطط لمدينة طرابلس نشرت بمجلة «المستعمرات الايطالية».

وريفيستا كولوني ايطاليا 1933 الصفحات من 54 الى 57.

مدينة طرابلس الغرب ـ بمتحف كورير المدني بالبندقية ـ بالرجوع الى كاميللو مانفروني: «مطبوعة تظهر هجوما بحريا على طرابلس لم يحدث أبداً» (عن المجلة البحرية) «ريفيستا مارينا» 1913 ـ المجلس التاسع.

منظر لمدينة طرابلس الغرب من الناحية الغربية (متحف كورير بالبندقية) رسم بالألوان المائية في القرن الثامن عشر.



Paulus Rainerius Dei Gratia Dux Venet.

N.o 66

Noi Savj alla Mercanzia

Universis, et Singulis ad quos hae Nostrae pervenerint significamus: Che essendo stato dall'Ecc.mo Senato con Decreto 18. dello scorso Mese di Xmbre eletto per Console Veneto nel Cantone di Tripoli il Fedelissimo Agostino Bellato coi Privileggj soliti della Carica, e con gl'obblighi ed emolumenti fissati per li Consoli Precessori e che restano espressi nelle Commissioni, che ad esso si rilasciano per dover esercitare quell'Off.o Consolare per il corso di Anni cinque: perciò commettiamo a qualunque Suddito del Ser.mo Dominio Veneto in Tripoli comorante, ed in ogni altro Luogo annesso al di Lui Consolato di doverlo riconoscere e rispettare per Console Nostro, e preghiamo tutti li Comandanti di quella Reggenza, e Ministri Amici di medesimi riconoscerlo, ed ammetterlo per tale, tenendolo in protezione, e prestandogli ogni assistenza e favore: Sicuri Noi di ritrarre dalla di Lui probità, cognizione ed abilità, in continuazione della benemerita opera sin qui prestata come Procuratore, frutti corrispondenti agl'importanti riguardi del Pub.co Servizio, ed ai rispetti niente meno essenziali del Comm.o di questa Piazza, e della Suddita Navigazione. Q

Dat. dal Magist.o de V Savj alla Merc.a li 4. Genn.o 1784.

Francesco Foscari S. alla Merc.a

Prospero Valmarana S. alla Merc.a

Zuanne Mocenigo S. alla Merc.a

Alvise Contarini [illegible] alla Merc.a

Sebastian [illegible] alla Merc.a

تعين الترجمان اغوسطينو بيلاتو 4 من يونيو 1784 – حكماء التجارة الخمسة – خطابات القناصل بطرابلس. المظروف 765.

e alla stessa Nazione, creditrice da Lui,
senza nè Pubblica,
nè privata minima responsabilità.

XV.

Questa urbanità
si fece anzi un mezzo fortissimo
alla illibata destrezza del Cons.e Ballovich,
onde
ripetere e dal Bassà, e dalla Reggenza,
e dalla Nazione
quella corrispondenza per cui
Egli ha potuto senza verun Pub.o dispendio
in tanti casi, per il corso di 13. anni
rendere
segnalati servigj al suo Principe,
o allontanando disordini,
o divertendo disturbi;
o assicurando importantissimi affari di quiete,
di Economia, di decoro, e di Pub.o vantaggio
e della Nazione, e del Commercio:
con somma riputazione del Nome Veneto,
e del Suo a quella Scala
presso tutte le Nazioni di Europa,
presso la stessa Reggenza;
e senza
ripetere estraordinarj suffragj del Pub.o Erario,
che anzi offertigli in casi gravissimi,
furono rifiutati da lui
con costanza senza esempio. ---

صيغة تبرئة قنصل البندقية بطرابلس جوسي باللوفتش (حكماء التجارة الخمسة – خطابات القنصل بطرابلس) – المظروف رقم 764.

Girolamo Gradenigo Sdelli K. Pr.

Prospero Valmarana ... alla Merc.

Lodovico Manin ... alla Merc.

Giacomo ... alla Merc.

Zuane Querini ... alla Merc. — Piero Alberti Seg.

Commissioni

Per il Sig.r Giammaria Antonio Bellato eletto Console Veneto nel Cantone di Tripoli

Avendo l'Ecc.mo Senato con Decreto 23 della mese ... di Aprile eletto in qualità di Console Veneto nel Cantone di Tripoli Voi Sig.r Giammaria Bellato ... [illegible] ... alla Pub.ca volontà espressa nel Decreto med.mo le seguenti Commissioni per norma di Vostra direzione nel Carico.

[illegible] ... il Consolato Veneto ... e [illegible] ... di ... anni cinque, che [illegible] ... in Tripoli.

[illegible] ... di questa ... Decreto dell'Ecc.mo Senato ... [illegible] ... Pub.ca Munificenza ... spese di viaggio.

In detto ... [illegible] ... alle spese di Viaggio, e all'altre ordinarie, e ... in detta somma sia ... [illegible] ... della Veneta Bandiera ... [illegible] ... o rilasciar Pieghi ... a debito

التعليمات بشأن اختصاصات القنصل بطرابلس انتونيو بيللاتو ـ حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف رقم 765 ـ 10 من يونيو 1777.

a debito della Nazione, e dei Negozianti di maniera che quanto operarete in ... degl'ordini ... [illegible]

Vostra principal incombenza dovrà esser quella di tenere attento per prevenire qualunque inconveniente che turbar potesse la buona corrispondenza ... [illegible] ... e per procurargli in tutti gl'incontri i partiti de' maggiori vantaggi, come altresì per tenervi sempre nella miglior armonia coi Consoli dell'altre ... [illegible]

[illegible] ... nel Cantone di Tripoli ... [illegible] ... e l'Argento ... [illegible] ... di quel Regno.

Per tutte le Merci ... di quel Regno ... [illegible] ... al bene del Commercio di questa Piazza.

Dovrete erigere la Capella Consolare nella propria Vostra Casa ... [illegible] ... della propria Casa ... [illegible]

Resta a Voi vietato il ... [illegible] ... il Pub.co assenso ... permettere per qual si sia ragione a Religiosi ... di predicare nella Cappella Consolare ... dovrà essere ... Offizio del Vostro Cancelliere, che aver deve ... Cattolico Apostolico Romano.

[illegible] ... Cantone ... [illegible] ... Patenti ... per ... Venezia ... [illegible] ... alla Rada di Tripoli ... [illegible]

che

che non venghi avanzata pretesa alcuna, ed a quelle comprese nella Nota med.ma [illegible]
dal N. 4. Comandante de' pred.i Pub.ci Legni.

Senza il minimo differimento dovrete prendere l'imbarco sul Bastimento prossimo alla partenza per quella Rada dalla Pub.ca Munizion spedito al Carico de' Sali di Sorra, o con qualch'altro Bastimento, che con maggior sollecitudine si portasse a Corfù. Con ciò vi trasferirete a Corfù per unirvi agli Sottili Legni incaricati di Pub.ci Comminiani e Rimostranza per l'inosservanza per parte dei dei concerti: In fatti, supposto alla Consegna de' Sali med.i e qualora li troviate di già partiti per quella Rada Voi immediatam.te la seguirete per assumere l'esercizio di Vostre incombenze, com'è della ragg.ta Pub.ca volontà, e degl'oggetti del buon servizio dell'Ecc.mo Senato, avvalendovi in tal modo il Vostro Arrivo, ed Installazione nel Consolato nel tempo med.o da li pred.i Pub.ci Legni sotto la direzione di un Nobile Veneto giungeranno a quella Corte, sichè nel momento stesso della trattazione dell' Affare de' Sali abbiate ad intraprendere il Vostro Consolar Esercizio, ed in quello attribuite impegno al qual oggetto vi vengon rilasciate Lettere Credenziali per il Bei di Tripoli e per essere riconosciuto, ed ammesso per Console Veneto e perchè con legittimo titolo abbiate ad assumere tutte quelle ingerenze relative al Carico stesso, che alla Vostra attività, fede e conosciuto fervore restano appoggiate. &c.

Dat. dal Magistrato de' V. Savij alla Mercanzia li 10: Giugno 1777:

Piero Alberti Segr.

Francesco Foscari P. alla Merc.a — 1784
Giacomo Valmarana P. alla Merc.a — 15 Gen.o
Zuanne Molin P. alla Merc.a
Alvise Contarini P.o K. P. alla Merc.a
Sebastian Zen P. alla Merc.a

Commissioni

Per il Fed.l Agostino Bellato Console Veneto nel Cantone di Tripoli

Avendo l'Ecc.mo Senato con Decreto 18. del scorso Mese di Decembre eletto in qualità di Console Veneto nel Cantone di Tripoli Voi Fed.l Agostino Bellato vi si rilasciano le opportune Commissioni per norma di Vostra direzione nel Carico stesso.

Averete ad esercitare il Consolato Veneto a quella parte pel corso di anni cinque che s'intenderanno principiati il giorno di Vostra Elezione cioè li 18. Xmbre dec.o

Si stabilisce per Vostro Assegnamento la Summa di Zecchini Veneti Mille all'Anno, che vi saranno corrisposti a questa parte di Sei in Sei Mesi in due Rate anticipate di Zecchini 500. per cadauna, e per la prima volta vi viene rilasciata l'Annata tutta intiera, la quale però conservativam.te al Dec.o 21. Lug.o 1764, ciò che si è praticato verso ogn'altro nuovo eletto Console ai Cantoni di Barbaria vi viene computata di otto Mesi solamente, essendovi dalla Pub.ca Munificenza donificate le altre quattro Mesate, per poter supplire alle indispensabili Spese di Allestimento, ed altro.

In detto Assegnamento dovrà intendersi abbracciato il Vostro mantenimento, e con esso dovrete pure supplire alle Spese di Alloggio, ed alle altre ordinarie e metodiche di Mancie, cosicchè in detta Summa s'intenda tutto compreso a riserva degl' estraordinarj casi, che vi potessero sopraggiungere, nè oltre l'Assegnamento med.mo

تعليمات بشأن اختصاصات القنصل بطرابلس أغوسطينو بيللاتو 15 يناير 1784 (حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس) المظروف 765.

med.° avrete a riscuotere dalle Merci andanti, e venienti di ragione di
Sudditi Veneti, nè da quelle che saranno caricate sopra Legni coperti da Veneta
Bandiera cosa alcuna, e neppure per qualsivoglia motivo, o pretesto vi sarà
mai lecito prender dinari a Cambio, o rilasciar Viglietti a Debito della Nazione, e
de' Nazionali, di maniera che quanto operarete in contravenzione degl' Ordini
presenti tutto cader dovrà a peso Vostro, e rischio personale.

Vostra principal incombenza sarà esser quella di tenervi attento per prevenire qual:
:unque inconveniente, che turbar potesse la buona corrispondenza frà la Repub.
e quel Cantone, colla maggior cura anzi invigilarete per viepiù coltivarla, e per
assistere nel miglior modo, e disinteressatezza la Nazione e per procurargli in tutti
gl'incontri i possibili maggiori vantaggj, come altresì per tenervi sempre nella
miglior armonia coi Consoli delle altre Nazioni colà residenti.

A misura che variasse nel Cantone di Tripoli il genio ed il consumo delle Manifatture
dovrete prontam.te avvisarne questo Mag.to e spedirne le Mostre particolarmente
nella Sfera de' Panni, e delle Stoffe sì con Oro ed Argento che schiette, perchè anco
a questa parte si possino approntar detti Generi adattati all'esiggenza, e com:
:piacenza di quel Regno.

Per tutte le Merci e Prodotti di quel Regno, come altresì per quelle altre che colà vi
capitassero, dovrete a misura della frequenza del lor ricapito, diversità di prezzi, e
qualità de' respettivi Aggravj produrre esatte le Informazioni, affine che si possan
prendere dal Mag.to quelle misure che più convenissero al bene del Commercio di
questa Piazza.

Dovrete far uso della Capella Consolare già eretta nella Vostra Casa per Parocchia della
Veneta Nazione, nè potrete valervi che di questa sola per tale oggetto, restandovi
vietato il dar protezione in qualunque tempo a Chiese senza il Pub.co assenso, ed
permettere a Religiosi Orientali di predicare in detta Capella Consolare, ciò che
dovrà essere solo uff.o del Vostro Capellano, che dovrà essere Catt.co Apost.co Romano.

1/2

Vi saranno rimesse 200 Fedi a Stampa di Sanità, 200 Attestati per Passaggieri
e 200 Certificati pure a Stampa indicanti le proprietà de' Legni da Corso del Cantone
da rilasciarsi a cod.ti Armatori al momento di uscire al mare, unitam.te ai soliti
Scontri in Pergamena, dei quali qualora ne abbisognaste, egualm.te che di Passa=
porti, e delle sopradd.te Fedi, ed Attestati, si ricerca il Mag.to ad ogni Vostra occorrenza
di fornirvene prontam.te ed al giungere de' Pub.ci Legni alla Rada di Tripoli per le
Spese di Etichetta vi valerete della Nota esistente nel Vostro Uff.o oltre alla quale
sarà Vostro impegno che non venga avvanzata pretesa alcuna sopra quelle comprese
nella Nota med.ma sarà supplito dal N. H. Comand.te de' pred.ti Pub.ci Legni.

Sarà Vostro impegno che i Veneti Capitanj, che approdano a cod.ta parte osservando una con:
dotta regolare, ed onesta non commettano mai alcuna frode od inganno a pregiudizio
di cod.ti Negozianti, ma si dirigano nella conversazione de' lor Negozj col Vostro pre:
:ventivo consiglio, e soddisfacciano agl' impegni da loro assunti con probità, rettitu:
:dine, ed esattezza, dirigendosi in tutto in modo da conciliare l'onore, e l'estimazio:
:ne della Bandiera, ed a se stessi la maggior predilezione ne' Contratti con cod.ti
Abitanti: E qualora alcuno de' detti Capitanj mancando a proprj doveri, mal corris:
:pondesse a quel carattere onesto, che li deve distinguere, e non si diportasse anche
al suo bordo co' proprj Equipaggj nel modo che si conviene, sarà Vostro dovere di
rassegnarne il sollecito riscontro al Mag.to Nostro affinchè colla punizione de' rei
abbiasi a mantenere esatta la disciplina, e ad impedire che non derivino quin:
di conseguenze moleste a Pub.ci riguardi.

Vi si accompagnano le solite Lettere Credenziali pel Bassà di Tripoli affinchè abbia a verifi:
carsi la Vostra Installazione in cod.to Consolato nel modo onorevole, associato co' Vostri
Precessori, e coi Consoli delle altre Nazioni amiche con cod.to Cantone per essere rico:
:nosciuto ed ammesso per Console Veneto, e perchè con legittimo titolo abbiate
ad esercitare tutte quelle ispezioni relative al Carico stesso. Man.to

Dat. dal Magist.o de V Savj alla Merc.a li 15. Genn.o 1784. M.V.

NOUS Consul de France, à Tripoli de Barbarie & ses Dépendances

CERTIFIONS ET ATTESTONS à tous qu'il apartiendra que cejourd'hui part de cette Ville

pour aller à & ses Passages.

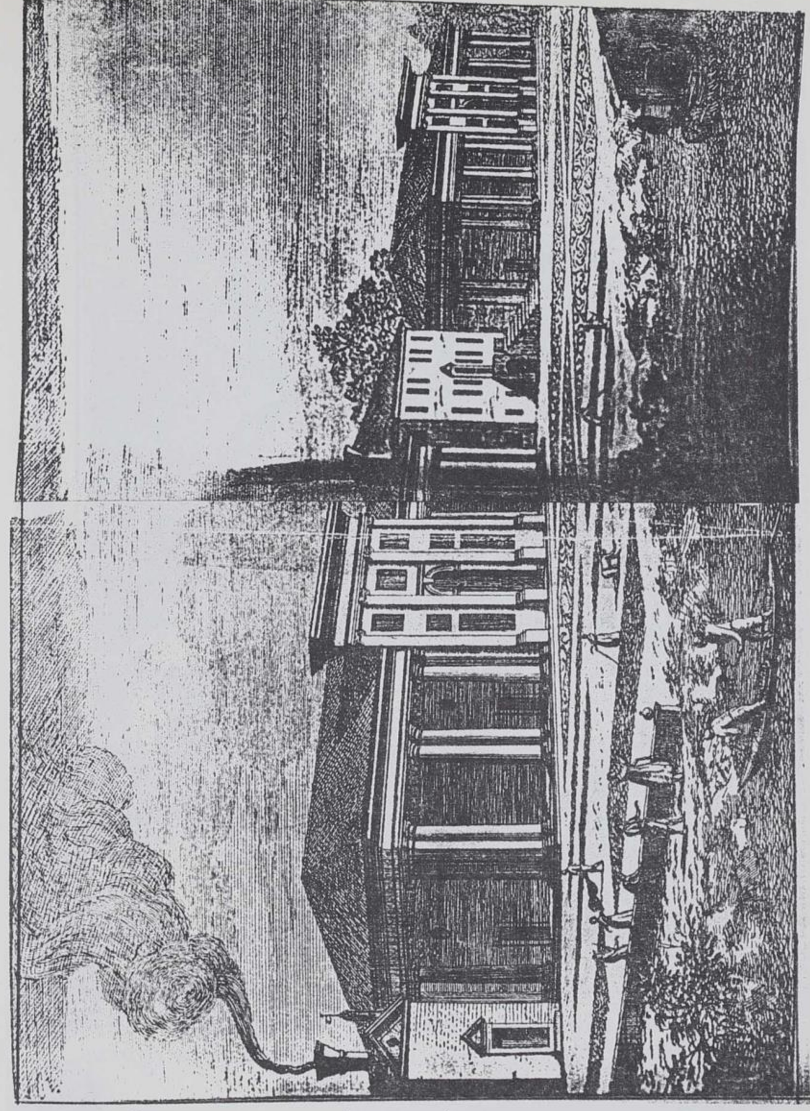
Prions & requerons tous ceux que ces Presentes verront de l donner libre entrée & Passage l laisser aller, revenir, séjourner & negocier sans l donner ni permettre de l être donné aucun trouble en empêchement, au contraire l assister & proteger en tous besoins & nécessités, en foi dequoi Avons signé ces Presentes, fait à icelles aposer le Sceau Royal, & contresigner par le Sr. Chancelier de ce Consulat. Donné à Tripoli de Barbarie

Par Monsieur le Consul.

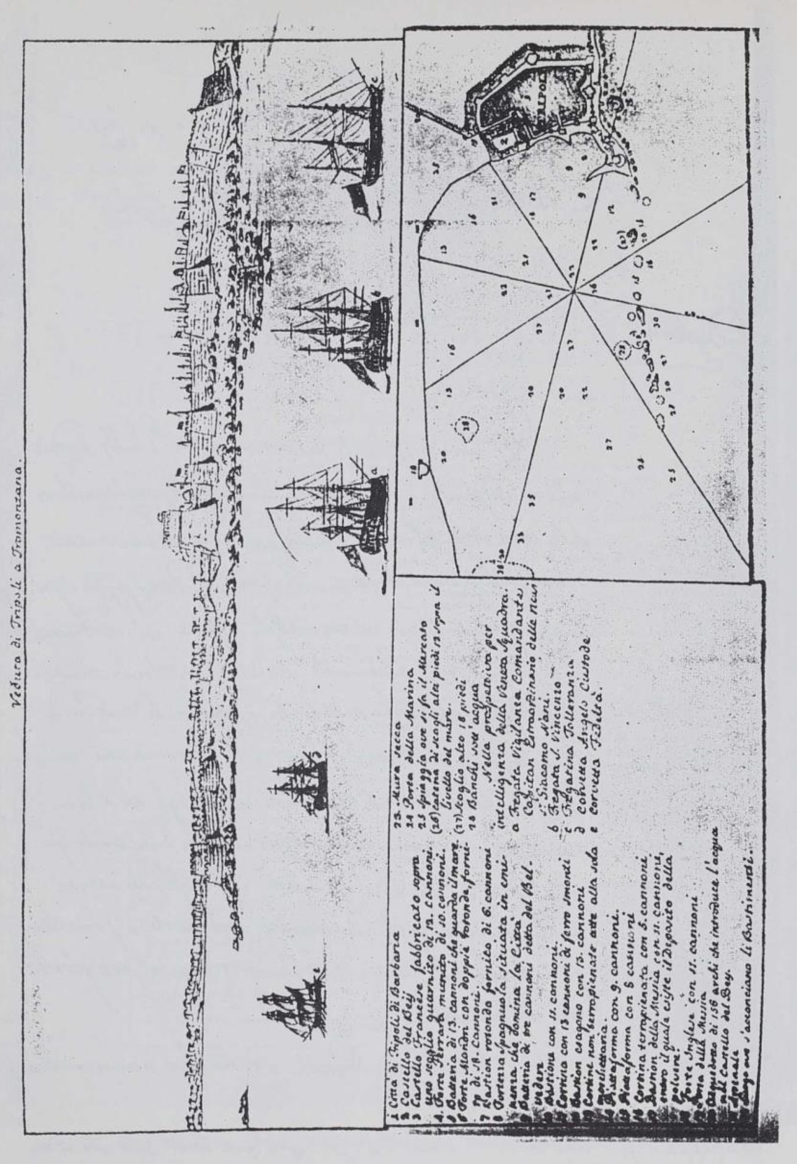
جواز سفر سلمه قنصل فرنسا بطرابلس الى السفن الفرنسية عند سفرها من الايالة ـ (نقلت عن نسخة بمحفوظات الدولة بالبندقية ـ حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف 765.



حاجي عبد الرحمن آغا، وزير مفوض عام من طرابلس ـ رسم قام به اليساندرو لونجي (متحف كورير بالبندقية من مجموعة المطبوعات رقم 3698.



فيللا فالمرانا، قرب ضاحية مبرا، على نهر برنتا حيث أجرى جزء من المفاوضات بين حاجي عبد الرحمن آغا وعضو مجلس الشيوخ البندقي بروسيرو فالمرانا.
(من متحف كورير ـ ج ـ ن ـ كوستا)
روائع نهر برنتا.



منظر طرابلس من الناحية الغربية.
رسم مالي تمّ بعيد قدوم بعثة جاكومو ناني، ويشمل منظر سفر الفرقة البحرية التابعة للبندقية.

4 Agosto

Libertà — Eguaglianza

Cittadini —

Duplicato

Quando appunto immerso fra mille dubbj prodotti dalla multiplicità di falsi rapporti che qui giungevano vacillavo sulla vera sorte del nostro governo giunse opportunamente a tranquillizare l'abbattuto mio spirito il vostro foglio segnato 17. Mag.º scorso, con cui mi mettete a parte del cambiamento di governo costì felicemente successo. Dietro la ricevuta del preddetto vostro foglio potei anche appagare le ricerche del Bassà, a cui si facevan credere mille avvenimenti contrarj rispetto al vero successo cambiamento. Egli all'intesa nostra rigenerazione mi fece saper che la di lui amicizia colla Veneta Repubblica prenderà dopo di questo avvenimento un nuovo vigore, non avendo io tralasciato di prometterli in nome della stessa una corrispondenza al pari sincera che costante.

Sempre abbidiente a vostri voleri non mancherò

خطاب نائب قنصل البندقية جوسبي بيتسي. المؤرخ في 4 أغسطس 1797. بعد سقوط جمهورية البندقية (حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف 766).
نسخت الحاقا بالفصل التاسع.



PROCLAMA

Degl' Illustrissimi, ed Eccellentissimi Signori

DEPUTATI, ED AGGIONTI
ALLA REGOLAZIONE DEL COMMERCIO, E
CINQUE SAVJ ALLA MERCANZIA.

In proposito della Scala di Tripoli.

Approvato con Decreto dell'Eccellentissimo Senato 15. Maggio 1755.

Decretate dall'Eccellentissimo Senato li 6. corrente con oggetti salutari di vantaggiar il Veneto Commercio, e Navigazione le prerogative, che doveranno in avvenire goder li Veneti legni si nell'andata, che nel regresso da Tripoli di Barbaria, restano con il presente Proclama degl'Illustrissimi, ed Eccellentissimi Signori Cinque Savj alla Mercanzia, e Deputati al Commercio esecutivamente al Pubblico comando ad ogn'uno manifestate, a fine possa prender misure corrispondenti al proprio interesse.

Primo. Raffermandosi il divieto a' legni Esteri di caricar in questa Piazza per Tripoli di Barbaria come le fu proibito con l'articolo secondo del Proclama a stampa 21. Febraro 1754 [illegible] dilatata per tutto il corso dell'anno, ed a tutti i Veneti legni di maggior, e minor portata la mercantia [illegible] che in avanti era ristretta a due soli Veneti Legni, ben inteso però che non potrà verun legno Suddito impetrar da questo Magistrato de' Cinque Savj il mandato di far bollette, se preventivamente non presentarà la Pubblica patente, ed unitamente ad essa il passaporto della Regenza di Tripoli.

Secondo. Li Privileggj di andata, e ritorno, che con l'articolo decimosesto della Terminazione 16. Luglio 1736. furono concessi alle Navi Atte, che navigano per le Coste di Barberia, siano, e s'intendano accordati agli altri rimanenti Sudditi legni anche di minor portata in rapporto solamente alla Scala di Tripoli situata su quella Costa.

Terzo. Alle Navi Atte, che si staccheranno da questo Porto con carico di merci per il sudetto termine resta permessa l'estrazione per numero cinquemille tra Tavole, e Morali esenti del Dacio del Legname, ed alle Navi non Atte, che pure doveranno partir con carico di merci per la sudetta Scala per numero tremille, e cinquecento tra Tavole, e Morali.

Quarto. All'occasione di estraersi Legnami, e Morali per Tripoli, e agli altri casi di estrazione de' Tavolami accordata da' Pubblici Decreti esente, debba in conformità del Decreto di approvazione esser impetrato dall'Eccellentissima Deputazione al Commercio il mandato diretto al Governator del Dacio del Legname per ottener Gratis la Bolletta, senza la quale non potrà farsi alcuna estrazione.

Quinto. Ritornando li Veneti legni dal sudetto porto, nè ritrovando ricarico in esso doveranno goder (quando però vi saranno da questa Piazza con nostre merci condotti direttamente a Tripoli) il beneficio del mezzo dacio d'Ingresso sopra le Ceneri di Malta, il succo de' Limoni, o sia Limoni in brodo, e l'Uve da Lipari.

Sesto. Tutti gli effetti, e mercanzie di qualunque genere esse siano, che verranno a questa parte sopra l'Estera Insegna caricate per Tripoli, pagar doveranno il dacio stabilito all'Estere Bandiere venienti dal Levante con effetti non originarj.

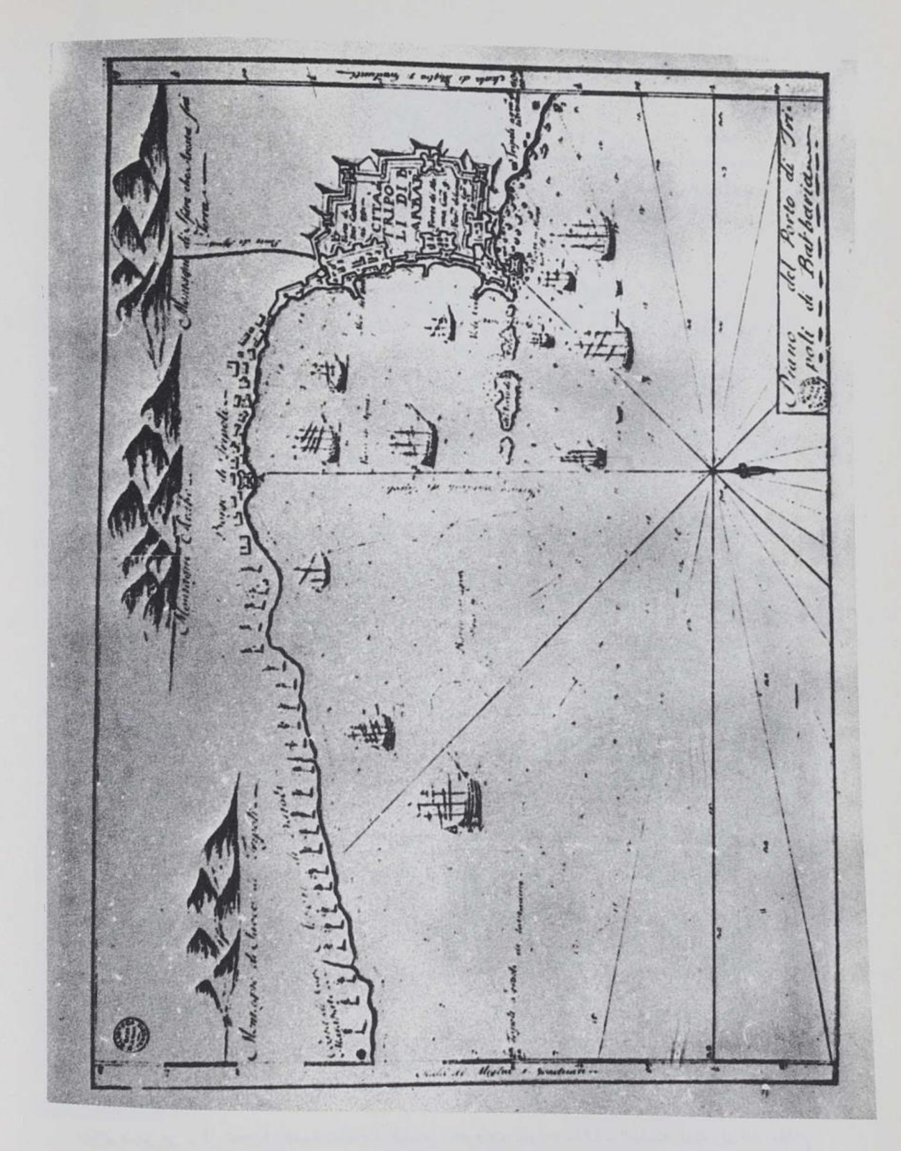
Dat. dalla Conferenza de' Cinque Savj alla Mercanzia, e Deputazione al Commercio li 12. Maggio 1755.

(Gio: Mocenigo Deputato.
(Flaminio Corner Aggionto.
(Z. Antonio da Riva Savio alla Mercanzia.
(Giulio Contarini Savio alla Mercanzia.
(Marco Foscarini Kav. Proc. Deputato.
(Francesco Venier Kav. Savio alla Mercanzia.
(Sebastian Molin Savio alla Mercanzia.
(Alvise Contarini primo Deputato.

Gio: Battista Alberti Segr.

Stampato per li Figliuoli del qu: Z. Antonio Pinelli Stampatori Ducali.

اعلان صادر عن حكماء التجارة الخمسة بشأن مرفأ طرابلس (محفوظات الدولة بالبندقية ـ السلسلة الثانية رقم 48) وقد تم نقل هذا الاعلان بالملحق رقم 13.



مخطط ميناء مدينة طرابلس الغرب، رسم بالحبر الصيني في القرن الثامن عشر.
متحف كورير بالبندقية.

Fratelli Amatissimi

خطاب يصف طرابلس الغرب (من أغوسطينو بيللاتو الى اخوته بتاريخ 30 نوفمبر 1777) ـ محفوظات الدولة بالبندقية ـ مجموعة سورانسو ـ المظروف 16.

te le mura, e mezzo cadenti le case le quali coperte non vengono [illegible]
ma da un Pavimento che quantunque concorra in ogni parte al [illegible]
aspetto della Città serve per altro di aggradevole passeggio nell'inverno
che dell'Estate. Queste son fabbricate a forma di convento, avendo
ingresso in una spaziosa interna corte, da cui ricevono il lume, non
avendo quelle che abbiano al di fuori qualche finestra. La Città è po-
polatissima. Gli Ebrei, che vi godono grandi vantaggi, formano buona
parte della Popolazione. È degno di menzione il nutrimento de
suoi Abitanti. Poche fave secche ed una specie di uva che man-
gian cruda, formano le quotidiane lor vivande. Un lenzuolo di lana
dentro a cui s'involgono è il loro vestito di tutte le stagioni. Quest'
estrema frugalità non d'altronde proviene che da una sordida avarizia
congiunta ad una neghittosa pigrizia. A questa supplisce l'abbondante
la fecondità della Terra, che per l'ardore del Clima non potrebbe
esser più prodiga de' suoi doni. Ne vaglia per prova la copiosa [illegible]
tta di Datteri, e di ogni sorta de' più squisiti agrumi che sono ne'
li Giardini, i quali formano il più aggradevole spettacolo nella mag-
gior parte dell'anno. Nè meno copiose sono quivi le raccolte del
no, quando sia propizia la stagione, le quali oltre al supplire ab-
bondantemente al mantenimento di così vasta Popolazione, somministra-
no anche vantaggioso carico ai Bastimenti forestieri nei Porti di
Spagna. Una tale abbondanza sembrerà strana se si considera che
[illegible] con cui costoro coltivan la Terra si ne servono per aratro
[illegible] di un Camello, oppure di un Somarello, e quando all'agri-

mancasse alcuno di questi animali egli farebbe tirar l'aratro a una
schiava, o ad un suo Figlio. È agevole immaginarsi in qual lieve pro-
fondità scavar si possano i solchi in simil modo. Un altro ostacolo
che sarebbe opporsi alla fecondità del terreno è la qualità sab-
bioniccia; il Clima nonnostante supplisce mirabilmente a tutti
questi ostacoli in maniera, che le raccolte non potrebbero essere nè
più abbondanti, nè di miglior qualità. Non è raro quivi il vedersi
da un sol grano nascere 300 spiche. Internandosi nella Campa-
gna non vi ha proprietà di Terreno. Ognuno è il Padrone di
seminare, dove più gli aggrada, e quel campo, in cui ha seminato
s'intende suo. Ciò non lascia per altro di produr fra costoro
aspre contese, per cui armati spesse volte gli uni contro gli altri
mettono la Campagna a ferro e a fuoco. Queste guerre intestine
come una delle principali sorgenti della Carestia, non vale a sedarle
l'autorità del Bassà, il quale appena può ricavare da coloro
gl'imposti tributi, non avendo che un meschinissimo mal pagato
avanzo della florida Truppa, che formava un tempo il terrore de'
suoi Vicini. L'autorità oggi vien meno quando più si internano
Paese, che stendesi a mezzo giorno per 30 giornate di Cammino, da
re scorgesi in que' Popoli la ferocia de' loro Costumi, che ragione-
volmente fece dar loro il nome di Barbari. Questa arriva a segno
nelle contrade le più rimote, che non s'inorridiscon coloro di [illegible]
un tempo [illegible] della lor Prole che per l'ardor di quel Clima
avendo somministrato numerosa [illegible] in quelle Contrade un [illegible]

a rendere un semplice capo senza l'assenso di quella non potere
di liberar per il momento [illegible] chiamarsi potea Repubblicano, tutto
[illegible] Monarchico: ma il Bassà seppe rendere da qualche tempo inutile
lo stato l'autorità di quel consesso, togliendogli qualunque ingerenza ne-
gli affari che appoggiava interamente a suoi particolari Ministri nella
minorità di suo figlio. Cademi qui in acconcio di dare una breve idea
del carattere di questo Principe, che è l'Erede presuntivo alla Corona.
Egli è di un genio fiero, amante all'estremo del Arso che si esercita
dalle sue Angarie. L'avarizia è il suo idolo, e questo vizio giunge
a preferire il più sordido interesse al proprio decoro. Guai a chi toccasse
la ventura d'esser da Lui Creditore, questi non ritrarrebbe che vane
promesse, perché l'impuntualità è il carattere di questo Principe
più atto in somma ad esercitare la Pirateria che a governare un
Regno. Dapoiché suo Padre si diede in braccio al vino, ed alla [illegible]
[illegible]tezza, egli è alla direzione degli affari, ciò è stato [illegible]
che debbano procedere sotto tal Principe, e tai Ministri e si scorge
già da qualche tempo una considerabile declinazione in questo in[felice]
Paese che corre a gran passi alla sua rovina. Si vaglia
[a] prova il notabile ribasso della moneta che in pochi mesi, ha
[una] sensibile differenza di un 20 per [illegible]; ne a questi estremi [illegible]
[illegible] provo a mettere un freno il Bassà, sempre immerso nell'ozio,
[e ne]lla crapula. Egli che nell'età sua più verde era intrepido alla
[testa] dell'armata, e dava segnalate prove del suo valore ora sedando
[guer]re intestine, ora difendendo lo Stato da' suoi nemici, [illegible]

giorni

richi prodotti che vendonsi assai vantaggiosamente nelle Scale del Levante.
Oltre a questo pochi sono in Tripoli i generi commerciabili e questi si
consistono a Marrocchini, Bozzane, Lana, e Cera gretta che ritraggonsi da
interne Provincie. Questa scarsezza di prodotti forma l'estremo mi-
sero nel Paese negli anni di carestia, necessario essendo di con[illegible]
cambiare con vivo soldo il grano che pigliasi dal Forastiere. In-
dustria è bandita da questo infelice Paese [illegible]
che l'impuntualità, la mala fede, e la cupidigia del denaro. Di'
vizj il modello sono i grandi del Regno, usurai da un ammasso di
gente vile, che esule dal proprio Paese per le sue iniquità si
a cercar quivi un asilo cambiando di Religione non possono alle
dare sentimenti di onoratezza. Tali sono i soggetti destinati
occupare in Tripoli le primarie Cariche, ed ammessi al Parenta[do]
del Sovrano, che non sdegna di concedere loro in Spose le proprie
Figlie e Sorelle, checché ne dica qualche Scrittore, il quale da
breve dimora intrapreso avendo di fare la descrizione di [illegible]
diede troppo avvantaggiosa idea di costoro. Da questo ceto tras[illegible]
vengono communemente i Governatori delle Provincie i quali [illegible]
per altro ad intraprender ne vanno il governo, se non che [illegible]
gere, tra gli Abitanti la miseria, e la desolazione colle crudeli [illegible]
sioni che vi esercitano, cosicché preferirebbero costoro un an[illegible]
sia alla visita di un [illegible]. Premesso quindi un fedele [illegible]
del Ministero, non sarà disaggradevole, che io dia anche un' [illegible]
Governo. Era questo altre volte composto dallo [illegible]

tue guida che mettono nei [illegible] [illegible] i [illegible]
lo danno per prova i [illegible] i quali tal ne concepiscono
terrore, che allo scorgere di una [illegible] Barca Corsara si danno
[illegible] alla fuga, abbandonando precipitosamente il Bastimento
quantunque carico, e di valida [illegible] a venti e più cannoni le [illegible]
de [illegible] in tal guisa nell'anno corrente da costoro che animati
da questi [illegible] successi raddoppiarono gli armamenti e quanto vili
nelle avversità orgogliosi altrettanto nella prosperità, Fortunati
danno a credere non avervi chi lor voglia a resistere e intendo al
loro essere sempre muniti del Passaporto de' Consoli. Esiggono
questi in Tripoli il maggior rispetto: innalberano la bandiera
di lor Nazione sopra un alto stendardo eretto nelle lor Case,
che servono di sicuro asilo a chi vi si rifuggia. Giudicano degli
affari vertenti fra i lor Connazionali e quando insorga tra
uno di essi, ed un Turco una qualche differenza, il Giudice
del Commercio recasi nel Consolato a discutere col Console l'
affare, che quando non [illegible] amichevolmente fra lor [illegible],
vien poi deciso dal Bassà. Viene talvolta rimesso al giudi-
zio di arbitri che scielgonsi fra i sudditi di altra Nazione. Ac-
cadendo però i Consoli [illegible] [illegible] [illegible] poi i Consoli
affari a trattar col Bassà spediscono alla di lui residenza il loro
Dragomano, ch'è un Turco a chieder Udienza, ed ottenutala, son ri-
cevuti con tutti gli onori. Nell'entrar in sala, ove siede il Bas-
sà vi sono un [illegible] di [illegible] e glie [illegible]

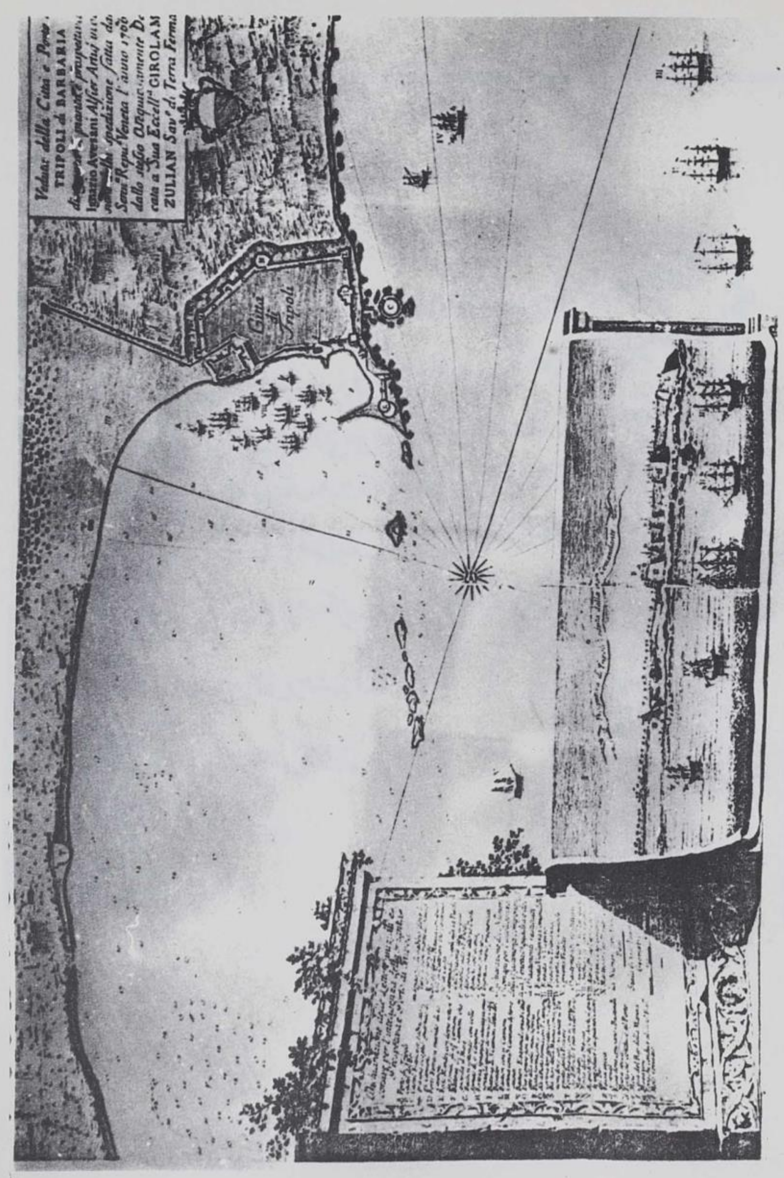
cam[illegible]

gi i giorni intieri nell'ubriachezza. Questo non è il solo vizio che carat-
terizzi l'animo di questo Principe. Egli possiede per eccellenza l'abilità di
simulare, e sotto il manto d'una finta dolcezza nutre il cor più ma-
gno. Lo diede a dimostrar abbastanza nella barbara condanna degli
innocenti [illegible], che sul solo sospetto, che a turbar non gli avessero
il pacifico possesso del Regno fece mettere crudelmente a morte
nel principio del suo Governo. Al tratto affabile alla cara [illegible]
melliflua delle parole egli attrae i cuori, ma solo per ingannarli
Né dissimile a quello del Padre è l'animo del di lui Figlio
occupato sempre negli oggetti di rapine, che riempi i suoi Corsa-
ri. Eran questi in una total dejezione dopo la Pace colla Dominante
risorsero, che in questi ultimi tempi col favore di questo Prin-
cipe loro somministra vantaggioso impiego negli armamenti che
la maggior parte sono per suo conto. Consistono in alcune pic-
ciole Galeotte armate di tre, o quattro pezzi di Cannone, che corso
nell'Estate la loro debole costruzione non resistendo nell'inverno
all'impeto delle onde, ed in otto, o dieci Legni di maggior
mole, che per la maggior parte predati a' Napoletani armano
in Corso. Gli equipaggi composti sono di una turma [illegible]
alla Campagna strascinata con violenza al corso di sua mala
voglia. Al comando de' Legni vi hanno ordinariamente de' [illegible]
[illegible], [illegible] [illegible], i quali per altro conoscendo la
[illegible] del loro equipaggio cederebbe alla minima resistenza
[illegible] loro di combattere [illegible] terrore, ed alle [illegible]

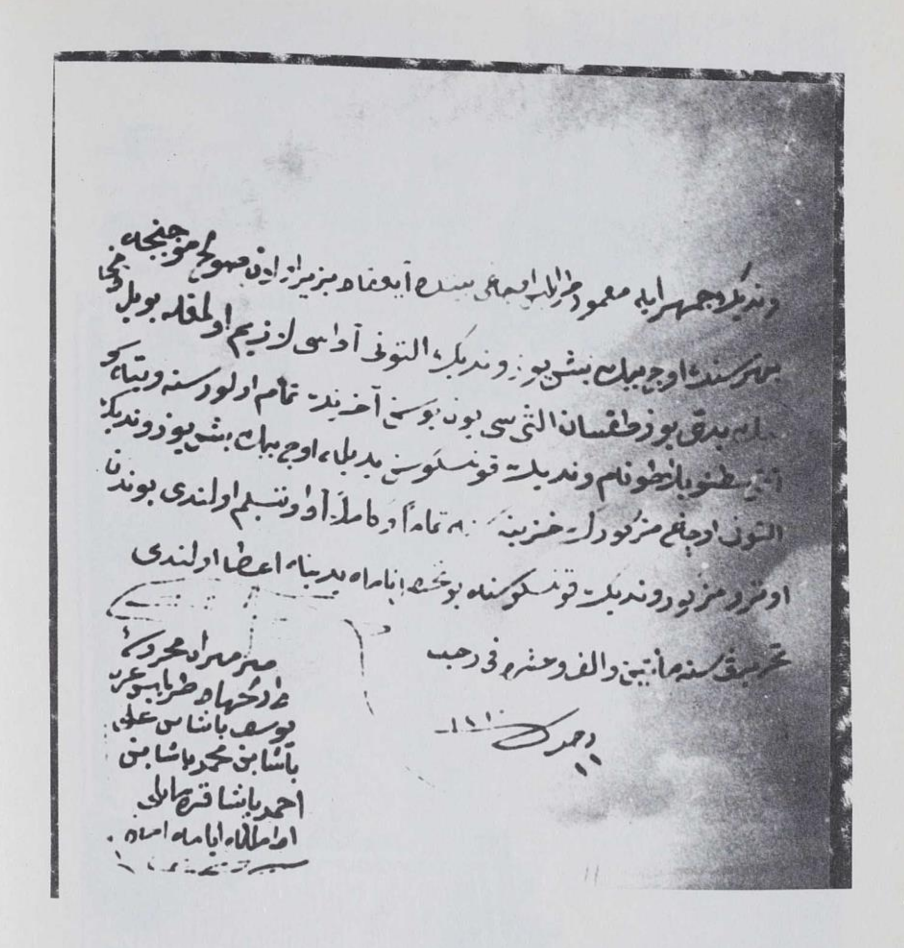
canto. Il cerimoniale è lo stesso anche nelle visite di formalità, che
due volte fra l'anno e cioè nelle Feste del [illegible] Bairam. Vengono
altro ricevuti nel Divano ove siede il Bassà sopra un altro
Trono, circondato dalle Persone, che consistono [illegible]
e da suoi particolari Ministri, che tutti nella sua presenza [illegible]
stando armati a suoi piedi gli fan corona. V'ha una sedia [illegible]
ta pel Console, ed una banca franca per le persone del seguito
ed ch' egualmente che lui trattate vengono alla [illegible]
di caffè, limonata, e sorbetto ed aspergersi coll'acqua odorifera. Io
non mi estendo per non oltrepassare i confini d'una lettera fa-
migliare. Aggradisca qualunque Ella sia questa breve mia descrizio-
ne, e continuate ad amarmi, mentre col più [illegible]
camente mi sottoscrivo

Tripoli, 30 Novembre 1777

Vostro affezionatissimo fratello
Agostino B[illegible]



منظر لمدينة وميناء طرابلس، لايناتسيو آنياني سنة 1766.
(الملحق المدني كوريير بالبندقية ـ المطبوعات 17–18) عن أوريجا بمجلة المستعمرات الايطالية 1929 ـ ص 1230.



ايصال من يوسف باشا القره مانلي عن آخر إتاوة سنوية تسلمها من جمهورية البندقية 1796 ـ حكماء التجارة الخمسة ـ خطابات القناصل بطرابلس ـ المظروف 766 ـ أنظر ترجمتها بالملحق الوثيقة رقم 41.